



ما فی هذا المجلد

تعلیقات الکلبیوی علی الجامی وحاشیه عبد الحکیم السیلمونی علی عمده الفقیر
علی الجامی قدس سره

کتاب العصر الیوم
سر صاحب آیه محمد احد
عمه

الکتاب

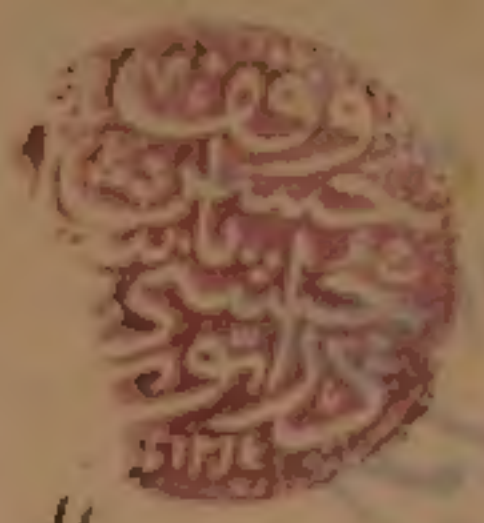
فی
یائزکی شفیقه در
انجمن المکتبی خانی

436

من العصر الى العصر
سرف ساراده محمد
عق عها
نایم شمس

بنه تعلقات علی الجامی
للفاضل الحلبي

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kısım	H. Hüsnî
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	1436



بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لله الذي رفع قدر من وزله فعله ليزال الشريعة البيضاء
والصلوة والسلام على من يبعثه بهي دلائل الهدى و
كسر اوثان الاعداء ومنع صرف الهمة الى نحو ما لا يرضى و
على آله واصحابه الذين بالافتاء بهم الابداء بحجة النبي المصطفى
وبعد فلما التمس مني بعض الاخوان ترتيب ما حرره الاستاذ
العالم الفاضل الكامل المحقق الامام المشهور بكلمته نور مضجعه في
السرمدى على شرح الكافية للولي جاني حين ما قرأته عليه فشرعت
فيه مستعينا بالله الوهاب وسألا ان ينفع به الطلاب وهو
الهادي الى سبيل الصواب قوله لانه لهذا الجمع كالعلة الغائية
اي لا انتفاع كالعلة الغائية لتأليف هذا الشرع ولبس نفسها
لانها انتفاع جميع الطلبة او التوسل به الى نعم الرحمن قوله
لم يصدر رسالته جواب اعترافه يقال المصنف لم يبدأ بالحمد له و
كل من لم يبدأ بها فقد ترك الواجب بقبض الحديث المشهور ما
فاجاب بمنع الصغرى بناء على ان الابداء في الحديث لا يجب
ان يكون بطريق الكتابة بل هو اعم فيجوز ان يتلفظ بها بسا
من غير ان يكتب في كتابه وهذا القدر يخرج عن عمدة الحديث وان
كانت الكتابة عبارة عن النقوش المكتوبة كما يتراءى بالجملة و

الشأن باسنى زاده عبد الوهاب
من تلاميذ الكلبى سجع

بالجملة والمحملة وانما يكتب في كتابه لئلا يسهى التخييل
فقد عرفت ان الاولى تأخير بيان النكتة عنه قوله ولا يلزم الخ كالان
قوله لانه في هذا الكتاب يبحث عن احوالها ما بحثت عن احوال الكلمة
فقط لانه يبحث عن احوال المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها
من الاعراب والانصراف وعدم الانصراف الى غير ذلك وانما بحث
عن احوال الجملة المرادفة للكلام فلانه يبحث ولو ضمنا ان الجملة قد
تكون خبرا او حالا او صفة او مجزومة المحل في طرف الشرط الى غير ذلك
وفي قوله يبحث الخ اشارة الى ان موضوع علم النحو هو اللفظ العربي
من حيث الاعراب والبناء مفردا كان او مركبا لانه موضوع كل علم
ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية بقى انه كما يبحث عن احوال الجملة
والكلام يبحث عن احوال المركبات الغير الكلامية كالمركب الاضافى
والتوصيفى والتعدادى والجواب انه يبحث باعتبار اعراب مفرداته
او بنائها قوله فنى لم يعرف كيف يبحث عن احوالها اما من المعرفة
فحي يتوجه ان عدم التعريف لا يوجب عدم المعرفة اصطلاحا لان
يبحث عن احوالها بمجرد معرفتها بما يطابق عليه الكلام فانه ما معلوم
بهذا الوجه قبل التعريف ويكون دفعه بالمراد من البحث البحث على
وجه البصيرة وهو يتوقف على المعرفة الكاملة واما من التعريف فيتوجه
ايضا ان عدم تعريفها يثبت من التعاريف لا يوجب جهالة الموصوف
لاستماع البحث لا عرفت ولو حصل البحث على البحث على وجه البصيرة

قوله للمانية مع قيد الوحدة وقد يعبر عنه بالفرد المنتشر وحاصله ان اسم الجنس موضوع للمانية المطلقة اي غير مقيد
 بوقوعه في ضمن فرد واحد بل يشمل وقوعه في ضمن فرد واحد او في ضمن اكثر من فرد واحد
 قوله لمطلق المانية اي مع حيث اي مع قطع النظر عن تحققه في ضمن الافراد وحاصله ان اسم الجنس موضوع
 لنفس المانية

المتوقف على المعرفة بتعريف جامع ومنع فانما يوجب تعريفها بـ
 تعريف مالا بتعريف ذكره المصنف بخصوصه الا ان يقال المراد اثباتا
 تعريفها بتعريف من التعاريف واما وجه تعريفها بهذين التعريفين
 فمحصل المصنف بها لا للتوقف عليها كما اشار اليه الشريف المحقق في مثله
قوله جنس لجمع الفرق بين الجنس واسم الجنس ان اسم الجنس يدل
 على معنى الوحدة الشخصية او النوعية بكونه واحد والجنس يحتاج في
 الدلالة عليها الى امر خارج كالتا في ثمة هذا على من باب القائلين
 بان اسم الجنس موضوع للمانية مع قيد الوحدة فان رجلا في جاز رجل
 والرجل الواحد واما من باب القائلين بان موضوع المانية
 تلافق بين الجنس واسم الجنس عنده بهذا الوجه لكن تجرد عن معنى الوحدة
 بعد دخول اسم التعريف عليه بزيادة القول الثاني فانه يدعى ان المانية
 على الوحدة هو التكميل والتنوين ولذا زالت بزيادة **قوله** بل هو قوله
 في تخصيصه ان الحكم والركب المتعديان هما جنس او جمع والثاني في بط
 والاول وصف في الآية بالطيات لوجوب المطابقة بين الصفة و
 الموصوف اذا اوجعا لانه لم يوصف بالبر وصف بالطيب المفرد
 واذا بطر الجمعية ثبت انه جنس **قوله** وقيل جمع الى معارضة له تخصيصا
 انه جمع لاجنب اذ لو كان جنس لا طلق ما دون الثلث كالتماثل في بط
 على الواحد كما يطلق على الثلث وما فوقه بخلاف ما اذا كان جمعا اذ الجمع
 لا يطلق على ما دون الثلث فابصره عليه مفرداتها ولما كان حكم المعارضة

النوعية هـ
 الوحدة ثمة انواع الوحدة الجنسية
 كالمجموع والوحدة كالتماثل في الوحدة
 الفردية او الشخصية كرجل ورجل واحد
 بالوحدة هـ هي الوحدة الجنسية هـ
 واعلم ان الفرق بين علم الشخص وعلم
 الجنس واسم الجنس ان اسم الجنس
 يقع على علم الشخص جزئيا ومعنى علم
 الجنس كلي واما بين علم الجنس واسم
 الجنس فمعناها كلي الا ان معنى علم
 الجنس معناه عند الخاطب يكون
 معرفة ومعنى اسم الجنس كل غير
 معين كلفظة ثمة فالتمييز جزئيا فثمة
 علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم
 الجنس اية قره وبوي

المعارضة مساوقة الاليلين لم يثبت مطلوب الا بالقرح في الدليل
 الاول يبقى دليله بلا معارضة فشرط في قدمه بان التوضيف باللب
 انما يثبت جمعية لولم يكن الحكم مؤلا ببعض الحكم وهو م يجوز ان يكون
 مؤلا به ويكون الطيب كلب بعض لا الحكم واشار بعنوان قوله قيل على
 صيغة التمرين الى ان هذا التاويل بعيد جدا فلما قيل ان يقول انما
 حكم المعارضة فلا وجه لتقديم القول الاول بدون القرع في الدليل
 الثاني بان يقال يجوز عروضا عدم الاطلاق على ما دون الثلث من
 جهة الاستعمال من جهة الوضع اذ الوضع لا يستلزم الاستعمال
قوله يجوز ان تصاف الجنس بالوحدة للقائل ان يقول ليس المراد من
 التاويل هنا مطلق الوحدة ان ثمة للجنسية والنوعية بل المراد
 الوحدة الشخصية والالم يخرج من غير بعد الدلالة الكلمة لكونه واحدا
 بالنوع لانه مركب من اسمين بل لم يخرج نحو ضرب زيد لكونه مركبا
 من اسم ونوع واللازم بظضرورة واذا اراد بالوحدة الشخصية
 عاد المناقاة ولذا قيل هذا الجواب الذي لا تحقيقه والجواب
 التحقيق ان المراد الوحدة الشخصية الكلية فلا مناقاة اذ المراد
 جنس الكلمة الواحدة فلا يصدق على المركب من كلمتين وانما تصدق
 على كلمة انفرادها وان شئت زيادة توضيح فاصلا لاسم الواحد على
 الجنس او الاستغناء بنحو الاغلاي **قوله** ويكن ملها على العهد الى
 الخارجى التقديرى بارادة الكلمة المذكورة على السنة الخاة

فان قيل قوله لا يصدق على المركب من كلمتين وانما تصدق على كلمة انفرادها وان شئت زيادة توضيح فاصلا لاسم الواحد على الجنس او الاستغناء بنحو الاغلاي قوله ويكن ملها على العهد الى الخارجى التقديرى بارادة الكلمة المذكورة على السنة الخاة

وهي الكلمة العربية التي لا يبحث النحاة الاعراض لها وهي قصة
من مطلق الكلمة المعونة بالتعريف المذكور لانها شاملة للكلمة الفارسية
واليونانية وغيرهما من اللسان اذ الكل وضع ليع مفردا وخاصة
بالامكان اذ يريد على التعريف ان تعريف بالاعم والامكان انه

ما اوردوا عليه الاعلام من انه لا مبالغ فيه فقد اذ ليس من
مقولة الحرف والصوت اصلا بل بعضه لا ادرى من اى مقولة
هو قال الفاضل ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة
جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذ ارجع الى الصوت
فان خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا ادرى من اى مقولة هو
قلت قولي بلغه انتهى وقاسى صاحب الامتحان ان الضائر المسترة
ليست بالفاظ وكلمات حقيقة انما هي في حكمها من حيث تقع على
عليها وتكونه ومعطوفا عليها ونحوها فيجب خروجها من تعريف اللفظ
كما يجب خروجها من الشجاع عن تعريف الاسد ونظيرها الجمال الواقعة
مسند اليها في نحو زيد قائم جملة اسمية فانها في حكم الكل وتأويلها لا
هي والتحقيق ان الكلمة المسترة فواعلها دالة بصيغتها عليها بلا
فاعل لفظي اصلا وانما حكمها بوجوده واستناده حفظ القاعدة من
ان كل فاعل وشبهه لا بد له من فاعل لفظي كما حكمه على عمر بعد وعمل

انما هي كلمة عربية
ما اوردوا عليه الاعلام
فقد اذ ليس من
مقولة الحرف والصوت
اصلا بل بعضه لا ادرى
من اى مقولة هو قال
الفاضل ليس من مقولة
معينة بل تارة يكون
واجبا وتارة جسما او
عرضا وتارة يكون من
مقولة الصوت اذ ارجع
الى الصوت فانه خفي
على غيري حتى قال
بعض الفضلاء لا ادرى
من اى مقولة هو قلت
قولي بلغه انتهى
وقاسى صاحب الامتحان
ان الضائر المسترة
ليست بالفاظ وكلمات
حقيقة انما هي في حكمها
من حيث تقع على عليها
وتكونه ومعطوفا عليها
ونحوها فيجب خروجها
من تعريف اللفظ كما
يجب خروجها من الشجاع
عن تعريف الاسد ونظيرها
الجمال الواقعة مسند
اليها في نحو زيد قائم
جملة اسمية فانها في
حكم الكل وتأويلها لا
هي والتحقيق ان الكلمة
المسترة فواعلها دالة
بصيغتها عليها بلا
فاعل لفظي اصلا وانما
حكمها بوجوده واستناده
حفظ القاعدة من ان كل
فاعل وشبهه لا بد له
من فاعل لفظي كما حكمه
على عمر بعد وعمل

وعلى اسامته بالعلمية كيف والاستتار هو الافاضة تحت شئ او
جوده والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف فظهر
ان مراد من قال ان المستكن ليست من مقولة الحرف والصوت انه
ليس بوجوده اصلا بل اعتباري محض وانما خفيها بالذكر اذ لا احتما
لغيرها وهذا ظاهرا ولكن قد خفي على بعض فظن انه من مقولة اخرى
نقار لا ادرى من اى مقولة هو وعلى بعضه قال فليس من مقولة
معينة الى آخره قاله الفاضل ثم قال وهذا محض وغرور بما هو غلط فاش
اذ النخلة جعل المستكن جزءا من الكلام وفاقلا ومرتفعا الى غير ذلك
وما ذكره من واجب ولكن انما هو مدلول ذلك الامر لا اعتباري والم
المستكن وقد اعترف به حيث قال اذ ارجع الضمير الى الصوت ولم
يجعل النخلة الامور الخارجية جزءا من الكلام ولا قائمة مقام الالف
وهذا فرقة بلا مزية انتهى وتلخيص كلامه افطر في الامتحان انه ليس
اعيان الموجودات كالاصوات ونحوها حتى يخرج من احد المقولات
المنقصة اليها بل هو من الامور الاعتبارية المنقصة كانياب اغوار
وانما اعتبره النخلة حفظا لقاعدتهم كالعدل والعلوية التقديرية
في عدم الاستغناء واقول فيه بحث من وجوه اما اولها ان ما ذكره
في ان معتبرهم النخلة الواضحة لتلك القواعد بعد نزول القرآن
الكريم لا غيرهم وذلك قطعي البطلان اذ قد اعتبره العرب وعطفوا
عليه تارة مع تأكيده بمفصل وتارة بدون من لدن اسماء غيرهم

وكوسم ان منهم من يعرف تلك القواعد بحسب السليقة فقد
اعتبر من لا يعرفها منهم قطعاً وايضا كيف يتصور الاعتبار ليحفظ
القواعد في كلام المجيد المتعال واما ثانياً فلان ما ذكره من الارتباط
بصيقها من غير احتياج الى الضمائر المستترة انما يتم في الافعال الموقوفة
لنسبة لا افعال معينة في التحقيق لانه سائر المشتقات اذا نسبت
الى وقعت جزء من مفوماتها انما هي الى الذات المأخوذة ايضا لانه
خصوصية المسند اليه المعينة وكيف يرتبط الضارب بنفسه بغير
كونه اتم منه ومحملاً لغيره بحسب الوضع بل هي بذاتها لا تقتضي الارتباط
بشيء ما ولذا انه يغلب عليها جانب الذوات فتجمع سند اليها وقد
يغلب جانب الصفة فتجمع سندات كاصرفها واما ثانياً فلان ذلك
الفاعل العاصم لا ينكر اعتبار الضمائر تحت تلك الكلمة كيف وهو انكار
ما تواتر في كتب النحاة وتدل على اثباته آياته اذ ارجع الضمير الى الله تعالى
ولا يجعل الامور الخارجية جزءاً من الكلام كيف ولا يتوهم القوام فيعلم من
يوجد بعد او يتبع في جميع الايام وانما يقول ان ذلك المعنى المنزلة يا ووال
منزلة المفهوم ليس من الامور الاعتبارية المحضة ولا مقولة معينة
من الماهيات انما هو معنى معقول هو جزء من الكلام العقلي المنقسم الى القضية
المقولة والالانسان المعقول وذلك الكلام المعقول هو الكلام
النفسي عند ظهور الاشاعة وذلك المعنى مع كونه معنى معقولاً اعتبره
العرب جزءاً من الكلام اللفظي واجروا عليه احكام اللفظ مثل التاكيد

التاكيد والعطف عليه ثم النحاة اقتفوا اثرهم واجروا عليه
سائر احكام اللفظ من البناء والاعراب وما كان الموجود
في الالفاظ عين الموجود في الخارج في التحقيق والاختلاف
بالوجودين اعني الخارجي والذهني والاثار المختصة بها صح قول
الفاعل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا الى غير ذلك وان اردت
زيادة تحقيق فاعلم انك اذا قلت زيدا قائم فهناك ثمة معان
معقولة كلها اجزاء للقضية ومن الموضوع والمحمول والنسبة التي
هي الاتحاد لكن الموضوع في هذه القضية واما المحمول فمرتين في
ابتداء الكلام ومرة عند ملاحظة اتحاد المحمول معه وذلك الملاحظ في
المرّة الثانية هو رابط القضية المعقولة لانه يرتبط بالمحمول الالهي
بذلك الموضوع المعين ولذا جعلوا اللفظ الالهي عليه رابطة
القضية الملاحظة في مثل قولنا زيد هو انسان على ان يكون مجموع هو
ان عبارة عن المحمول المرتبط قطعاً بالتسلسل فلا يمكن في تلك
الكلمة ملاحظة اخر سواها اعتبروا رابطته الكلام العقلي التي هي
الموضوع الملاحظ في ضمن ملاحظة الاتحاد ثمة مقام ملاحظ اخر
وادعوا انها مذكورة بذكر المحمول تعالى ثم اجروا عليه احكام اللفظ
حتى اذا قصدوا العطف عليه الكدوه بما يدل عليه وذلك المعنى من
حيث الوجود الذي هو صورة علمية جزء من القضية المعقولة حقيقة
من القضية الملاحظة ادعاء واعتباراً ومن حيث الوجود الخارجي

التم
مطلب رفع الموضوع في
والرابطه

الحق خارج الذهن عين المرجع واجبا او ممتنعاً نعم كونه ذلك المعنى
 بمنزلة المفظوظ وكونه تحت تلك بحفظ الاعتبار لكن الكلام بانه
 قد يكون واجبا او ممكنا انما هو في نفسه ذلك المعنى لانه كونه بمنزلة
 المفظوظ ولانه كونه كسما فالحج مع الفاعل العصام وبهذا التحقيق
 اندفع ما اوردته على هذا المعقول بانه الضمير المرجع الى الموضوع
 كيف يكون رابطة دلالة على النسبة كالا يخفى **قوله** لانه قد يتلفظ
 به الانسان في بعض الاماكن وان لم يتلفظ به في هذا التركيب الذي
 حذف هو فيه فان قلت لا شبهة ان ما حذفه المص مثلاً في كلامه ما
 يخرج من فم زبولو يتلفظ به لكان صوتاً موجوداً في زمانه او قبله
 قلت عاقل النجاة نوع ذلك اللفظ معاملة الشخف الواحد ولم
 يعتبروا المغايرة باعتبار الحال والازمان ولهذا صدق تعريف اللفظ
 بما يتلفظ به الانسان على كل الملاكمة والجم والاقا لا لفظ الخارجية
 عن افواه الملاكمة ليست عين الالفاظ الخارجية عن افواه الانسان
 بداهة بل مثلها وذلك ان تقول جميع ذلك مبني على حذف المضاف في
 تعريف اللفظ انما يتلفظ بنوع الانسان فلا اشكال ولهذا ذكر بعض
 المحققين ان اسامي الكتب الموضوعات بازا الالفاظ المترتبة بخصوص
 من قبيل اعلام الاجناس من التحقيق وان اشبه انما من قبيل الاعلام **قوله**
قوله خارجية عن اللفظ انما يتلفظ اشارات الاخرى ككلمة حقيقة
 بل مجاز **قوله** تقسيم شئ بشئ اه التقسيم هنا بمعنى التبيين لا بمعنى

على الجاني

محذوف من بعض النسخ في خط

فلا يصح ذلك القول في كل من الصورتين

عن اعانة زبد وهو عام من ان يكون ناشياً عن اعانة غيره او لم يكن ناشياً عن اعانة اصلاً
 الذي هو عدم كون الضرب ناشياً عن اعانة زبد يصير المعنى ضرباً عن زبد واما اذا حمل
 على الكناية فذكر الضرر الذي هو كون الضرب ناشياً عن ام مغاير لا اعانة زبد واراة لازمة
 ان تقول ذلك في الصورة الثانية فان الضرب لم ينشأ عن مغاير لا اعانة زبد واما اذا حمل
 ذلك سواء ضربته باعانة غيره او ضربته بنفسك بلا اعانة اصلاً فلو حل على حقيقة لم يصح

فقد وادوا يكونان في نصها عند اللفظ متغايران عند التركيب بطريق التشبيه بملغ اي معنى شئ كل شئ
في نفس الكلمة حيث لا ينفك عنها كما لا ينفك المطروف عن المطرف **قوله** من غير حاجة الى انصافهم في غير
فيه بمعنى المتغير وكلمة من مشتأية واللفظ يدل دلالة ناشية عن امر غير الحاجة ويزيد ان مشتأ
تلك الدلالة عن الحاجة فذكر المذموم الذي يكون الدلالة ناشية عن امر غير الحاجة وازيد ان
الذي هو عدم كونها ناشية من الحاجة بطريق الكناية او اللفظ دلالة ناشية عن الحاجة كما ذكرنا في التفسير
في مثال هذه العبارة **وكذلك** ان تقول الغير يعني لا وكله من معنى الباء اي تدل عليه بالحاجة وعلى
هو تفسير الدلالة بنفسها اذا لم يصرح بالدلالة بنفسها لان الحاجة فيها الى مخرج اصلا فخرج
الاسماء والدفع الى اشتراك الحاجة في الدلالة على ما في القرأين الخارجية كسبى جارية مع
مستقلة في الدلالة فلهذا في هذا نصا لا يحتاج في الدلالة الى انصاف العيون وان دلت منها بواحدة
تلك الاسماء والدفع الى اشتراك الحاجة في الدلالة على ما في القرأين الخارجية كسبى جارية مع
لا بها فذكرنا دل عليه بواحدة القرأين كناية وهذا كما تقول ضرورة غير عادية زيد فانك تقول

لا بمعنى القمر لان الشئ الاول عبارة عن الموضوع لا محالة فان كان
بمعنى جعل الموضوع خاصا بالموضوع لم على ان يكون الباء داخلية على المقوم
عليه يخرج وضع الالفاظ المشتركة وان كان بمعنى جعل الموضوع له خاصا
بالموضوع او بمعنى جعل الموضوع ممتازا عما سواه بالموضوع لم على ان يكون
الباء داخلية على المقصور يخرج له وضع الالفاظ المترادفة بخلاف اذا كان
بمعنى التعيين لان الكلامين لغيره لم تعين بئس ثلث الموضوع حرف
الرجاء فانه اعم من ان يكون تعينا بآراء شئ او لغيره من الاعراض
وقوله بئس اي بآراء شئ يخرج وضع تلك الحروف لغو في التركيب
قبل يخرج عنه وضع الحروف الى بصيغة التمرير لان الاطلاقة ان
الخلق يخرج عنه وضع جميع الكلمات لا يفهم معانيها اذا اطلقت
عند غير العالم بالموضع فلا وجه لتخصيص اللفظ بالموضع الحروف وان قيل
بالصحيح عرفنا فلا يخرج وضع الحرف ايضا **قوله** ولا يبعد ان يقال ان المراد
بالاطلاعة لا يخفى ان هذا الجواب مبني على حذف القيد في محاوراتهم
فلا وجه لقوله فلا حاجة الى اعتبار قيد رائد الا ان يقال لم يبين على كون
الاطلاعة مجازا من باب ذكر المطلق واردة المقيد والجواب
الاول مبني على حذف المفعول المطلق مع مسقة اعني اطلاقا صحيحا و
الفرق بين الجوابين لفظا ومعنى اما لفظا فلان الاول مبني على التركيب
الجوز في الحذف والثاني مبني على اشتراكه في نفس الاطلاعة واما معنى
فلا الاطلاعة الصحيح اعم من ان يكون في محاوراتهم او لا **قوله** المعنى ما

اعتراف
على الفاضل
الحاجي

كان ينبغي قوله فاعلم ان
لا يجوز ان يكون
المعنى قد المعنى لا في
بالاخر من ان وصف
التي من بين واما
المعنى وصف للفظ
صفته للفظ اذا
لنا وبالوصف
على احوالها
في حروف
لنا
في حروف
لنا
في حروف
لنا

موضوعه باز، معاني في هذه اللغة او في لغة اخرى ولا يخرج به
حروف الهجاء الموضوع لغرض التركيب اما خروج الاوليين فلا
مع تلك الجنية لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا الى لا تخصيها باز،
المع ولا تخصيها لغرض من الاغراض فقط فيخرجان بقيد الوضع سواء
جاء عن المعنى او لم يجز واما عدم خروج ذلك الحروف بعد تجزئها
الوضع فلان الوضع المجرد بمعنى تعيين شيء سواء كان تعينا باز،
معنى او لغرض من الاغراض فلا يخرج به الا لفظا الموضوعه باز، المعاني
ولا حروف الهجاء الموضوعه لغرض التركيب بخلاف ما اذا لم يجز الوضع
عن المعنى اذ يخرج به تلك الحروف ايضا حيث لم توضع باز، المعاني
من حيث كونها موضوعه لغرض التركيب وان كان بعضها موضوعا
باز، المعنى من حيثية اخرى كمنزلة الاستفهام وبهذا الحاجة الى حمل
قوله فخرج به المراد على المرحلة الاولى الكلية لاخر اربع بعضها على الحمل
قوله لا باز، المعنى على تقيد الحرف لاخر اربع بعضها كما ذهب اليه الفاضل
فان قلت الشيء الاول في مفهوم الوضع عبارة عن الاول والنسبة الثانية
عن المعنى المدلول فلما ذكر المعنى بعد الوضع مجموع الى التجزئ فلما نسبت
الوضع الى اللفظ الاول التخصيص بالاول من غير تخصيص قلت اجاب
عنه الفاضل بان التوضيح ليس التجزئ لانه لا بد من توسل به الى امر يبيع
تقر به الشيء بعد اجماع الظاهر على خلافه حيث ذهبوا ان قبل المعنى
مسوقا لبيان الواقع لا للاخراج فقط لانه قيد مخرج لحروف الهجاء

غير الخارجة من قيد الوضع لكونه مجردا عن قيد المعنى وصرقودات
 التعريف على القيود الخارجية هو اللفظ المتبادر من البين ان تجربه
 الوضع عن الشيء الذي لا يدخل فيه فمما قصده **قول** لغرض التركيب لا
 بآراء المعنى الاولي ان يقول للدلالة على المعنى بالوضع اذ التقابل بين
 عليين **اصح قول** فان قلت قد وضع بعض الالفاظ اه نقض التعريف
 الحكمة بانه غير جامع لافراد فورد التعريف ومنه انه قيد المعنى
 بناء على توهم ان المعنى مقابل لللفظ اذ كثيرا يذكر في مقابلة وحال
 السؤال ان هذا التعريف غير ثل لبعض الالفاظ الموضوعه
 بآراء لفظ آخر كلفظ الجملة والخبر والاسم والحرف وغير جامع انه من
 افراد الكلمة وكل تعريف هذا انه ففاسد فعلى هذا كان الاول
 ان يثبت على كونه ذلك البعض من افراد المعرف بان يقول قد وضع
 بعض الكل لان ف التعريف يتوقف عليه ولعله انما عدل عنه
 لتضمين اعتراض آخر على دعوى ان جميع المركبات داخله في قيد
 الافراد وتخرج به كما سيمر به فاورد عليه ان اللفظ الموضوع
 بآراء لفظ آخر سواء كان مفردا او مركبا خارج بقيد المعنى لابقية الافراد
 ويؤيده قوله فكيف يصدق عليه انه لفظ وضع المعنى اذ اللفظ ان يقول
 فكيف يصدق عليه التعريف **قول** قلنا المعنى كما يتعلق به القصر يعني
 لانم انه لا يصدق عليه انه لفظ وضع المعنى وانما لا يصدق عليه لولم
 يكن ذلك اللفظ الموضوع له معنى ايضا وهو من اذ المعنى ما يتعلق

اللفظ انما يتعلق بقوله داخله وصفة
 لمصدره الخروف اي ان جميع المركبات
 داخله في التعريف وهو لا يتصل بالانبي
 الا اذا وجب ان يخلو لفظه الاصول الخروف
 ويجوز ان لا يخلو من جميع المعنى ان جميع المركبات
 داخله في التعريف حال كونه ذلك التعريف
 مترياقا لغير الافراد بانته زاده

يتعلق القصد المعهود به اي القصد بشيء ولى كان ذلك اللفظ موجو
 باللفظ الموضوع بآراءه كان معنى بهذا المعنى لان ذلك الشيء المعنى
 المعنى بشيء اعم من ان يكون لفظا او غيره فلا يتجه ما اورده الفاضل من
 ان المعنى اعم من المعنى بشيء ولا يلزم من كونه اعم اعم من اللفظ كونه
 الاخص اعم منه ايضا والا كان الاشياء الاخص من الحيوان اعم
 من الفرس اعم من الفرس ايضا وهو بطل على انه قدح لصلاحية السنه
 لسندية وهو خارج عما نون التوجيه **قول** فان قلت قد وضع بعض
 الكل المفردة اه هذا السؤال ايضا نقض لتعريف الكلمة بعدم صدق
 على بعض الافراد الموقوف فهو وارد على التعريف ايضا وناش من قيد
 الافراد الاتي لكن بعد خلية الجواب السبع عن الابرار المتقدم يعني
 لما اندرج الالفاظ في المعنى فبقية الافراد يخرج عن التعريف الكلمات
 الموضوعه بآراء الالفاظ المكنية على الاحتمال المرجح الذي هو كونه قوله
 مفردا صفة للمعنى وذلك لان تلك الالفاظ لما كانت مركبة امتنع
 ان يكون مفردة لان الافراد والتركيب متقابلان فلا يجتمعان في شيء
 واحد وختم السؤال بالكلية الموضوعه بآراء الالفاظ المكنية مع انه
 متوجه بالكلية الموضوعه بآراء معاه مكنية كالاشياء الموضوعه بآراء
 الحيوان الناطق لان التركيب اما بمعنى دلالة جزء لفظه على جزء معناه
 وكلم من المعنيين واضح الانتفا عنه مثل الحيوان الناطق اما انتفا الناطق
 فلانه ليس بلفظ اصلا حتى يدل جزئه على جزء معناه واما انتفا الاول

على الاحتمال الرابع عند الشرح
 كما يستفاد من تقديم هذا الاحتمال
 المرجوح ظهور كونه نعتا كونه ياله وان
 كان مظهر كونه نعتا لغويا حقيقة
 للفظ مرجحا لكونه نعتا كونه نعتا لفظ
 يستلزم زاده

ط
الى لمنع بعض الكلمات الموضوعية
بإزاء الالفاظ خارجة عن التعريف
بقيد الافراد مستقلة

الفصل

و قد رت هذا الجواب بان لا يفي في الوضو
كما انه لا يفي في التصور في موضع نقطة
بازا لفظ آخر مقدر اذ لم يكن هنا

ف

م

قوله في لفظ الحانية والاف
احد في لفظ الخط والاف

لا يخفى عليك ان لفظ النقطة محمداً
عنه السلام موضوع بازاء مفهوم كل
في جزئين وهو نهاية الخط ومع
لام العهد موضوع بازاء فرعين
بسيط من اوزان ذلك المفهوم ولهذا
غير النقطة بلونه معقاً بلام العهد
التي ربي يس زاره عبد الوهاب
هو من اولى الابواب

الوضع لا يستلزم عموم الموضوع له لان عموم الموضوع له ان يكون
اللفظ موضوعا بازاء مفهوم كلي وعموم الوضع ان يكون آلة للملاحظة
الموضوع له حين الوضع كليا فيجوز ان يوضع لفظ باشيء معينة
بملاحظة بامر كوضع لفظ هذا لكر من اذا المبرر بواسطة
ملاحظة مفهوم كلي هو مفهوم المبرر وتقس عليه البوابة **قوله** ما لا يابر
جزء لفظه على جزئه صدق المعنى السبلي لا يتوقف على تحقق شيء
من القيود الواقعة في حيزه فيصدق تعريف المفرد بهذا المعنى على
اربعة انواع الاول ما يكون اللفظ جزءا ولا يكون لنفسه جزءا فضلا عن
دلالة جزء لفظه على جزئه كما اذا اطلق النقطة المعرنة بلام العهد
الخارجي على النقطة المعينة او وضع لفظ ذو اجزاء بازائها ومن
هذا القبيل اسم الجمالة على القول بعلمية الثاني ما يكون له جزء ولا يكون
لفظ جزءا كما اذا سمى شخص بحرف واحد فان الشخص الان في
عبارة عن الحيوان الناطق مع الشخص المعين والثالث ما لا
يكون شيء منها جزءا كما اذا سمى النقطة المعينة بالحرف الواحد
والرابع ما يكون لكر منها جزءا ولا يكون شيء من اجزاء اللفظ دلالة
على شيء من اجزاء المدلول كما في زيد الموضوع للشخص الان في
هناك قسم خامس من المفرد وهو ما يكون لكر منها جزءا ويكون لبعض
اجزاء اللفظ دلالة على جزءا معناه ولا يكون تلك الدلالة مقصورة
كما اذا سمى شخص بالحيوان الناطق او بالملك الناطق او كيان الجن



او بناطع العين وامثاله وهذا القسم خارج عن تعريف الشارح و
 داخل في المركب المتقابل له والصواب العكس فلما اخذ اهل المعقول
 القصد والارادة في تعريف المفرد والمركب حيث عرفوها بما يتراد
 بالجزء من لفظ دلالة على جزئه وما ليس كذلك وتجويزه تقابله لاصطلاح
 بين اهل المعقول واهل المنقول لا يكون هذا القسم مقرا عند اهل
 المعقول واما عند اهل المنقول فيكون بطلان ما ذكره الزمخشري في
 المفصل حيث عرف الكلمة بما سببها في بيانه من الشرح ثم قسم الى
 الاسم والفعل والحرف ثم قارن من اصناف الاسم العلم ثم قسمه
 الى مفرد ومركب ومنقول ومترجم فاما المفرد فمفرد وعمر والمركب اما
 جملة او غير جملة اسما جعل اسما واحدا نحو معدى كرب وبعلبك او
 مضاف ومضاف اليه كعب المناف وامر القيس والمكي فان قلت
 لم تعريف الشارح بمن على ما ذهب اليه الشيخ ابن سينا من ان
 الدلالة تابعة للارادة قلت سيظهر هذا المذهب حيث يقول
 واين الدلالة من الارادة **قوله** وفيه انه يوم اه لان معقول الفعل
 وشبهه اذا قيد بصفة يستفاد منه على حقيقة التركيب ان

وهو الصفة قبل الموصوفه وكذا الحال
 فيتعامله كمن بهما ذوق

ذلك القيد متصرف بتلك الصفة قبل زمان العامل من الفعل واما اذا
 شبهه واذا قيد بالحال يستفاد منه انه متصرف في زمان العامل اذا قيدت
 لاقبله ولا بعده فالمفهوم من قولنا ربيت زيد الركب ركوبه الركب يكون
 قبل الرؤية ومن قولنا ربيت زيدا ركوبه حال الرؤية والركوب يكون
 بعد الرؤية **قوله** ان هذا الاتقن والمقارنة بحسب
 الزمان لا بحسب الذات كما زعمه البعض **قوله** ان
 صحت قال ان احوال الابدان يكون مقارنا لمضمون
 العامل بالذات **قوله** قالوا فيصاح لادخل للمعنى الذاتية
 في الحالة لا لا يتفاوت بها احوال ولا يزيد بها قدر احوال
 عن احوال التي ليست فيها المعينة الذاتية

هـ
 الا ان يمنع مانع من القرائن كما في انما فعل
 قطعا انما تصاف الكلمة بالافراد والتركيب
 انما هو بعد الوضع لا قبله كما ظاهر العبارة
 كرى على الفصاح
 فاذا منع المانع حمل على
 الحائز بالاداء او القوة
 او المازج والذات
 لا الذات مع الوصف
 وغيره

الرؤية ولا يحكم بهذا الا بامامهم وهذا واضح الى التجوز واضح الى
 تصحيح الحالية فيما بعد بالمقارنة الزمانية وانما عبر عنه دلالة الكلام
 بالايام اما لضعف الدلول المقادير لضعف الدلالة والافادة وهذا
 كما يطلق المتوهم على الجازم بالقول الضعيف او الباطل واما لضعف
 الافادة بناء على ان ظهور تقدم الوضع على الاخر اصراف الى خلافه
 وانت جدير بان مثل هذا الايام موجود في قوله ليعني ايضا لانه في علم
 الا يقال وضع الامر مندرج تحت مفهوم المعنى ولا يخفى ان اندراج
 تحت المعنى انما هو بعد الوضع لا قبله واجاب عنه الفاضل بانه في صدر
 تعريف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما ليست في ان يقتطع عن المعنى
 ويجعله صفة للفظ بناء على ان مثل هذا الايام غير موجود في قولنا الكلمة
 لفظ مفرد **قوله** انما هو بعد الوضع لانه ما عارضه له بالقياس الى لفظ
 الموضوع له حيث اعتبر فيه دلالة جزاء لفظه على جزئه وعدم دلالة ما
 بالوضع فلهذا لم يتصور ان في المعنى الذي لم يوضع له لفظ اصلا كالا

يتصور ان في الالفاظ المصطلقة **قوله** وفي اسم وفعل وحرف كمثل الالفاظ
 التي لفظها لا يبينها مطلقا بل يبينها فيكون الالفاظ
 الضمير راجعا الى الكلمة المعروفة بالتعريف السابق الى حقيقة الكلمة
 من حيث هي مع قطع النظر عن تحققها في ضمن افرادها في يميز
 قوله اسم وفعل وحرف انها تميز بزيادة قيد عليها ما هي الامم وبزيادة قيد
 آخر ما هي الفعل وبزيادة قيد ثالث ما هي الحرف وهذا هو الظاهر
 الضمير الرابع الى ما هي الكلمة المعروفة وهو المطابق لما هو التحقيق من

اللفظ
 الالفاظ
 الضمير
 الالفاظ
 الضمير
 الالفاظ
 الضمير

قوله المسمى المصدر حقيقة اذا بنى من غير ان يكون المصدر لان من نظر الى المعنى علم ان
 المصدر لا يتصل بالاول من غير تاويل والتاويل لا يتصل به الا بالاول من غير تاويل والمصدر لا يتصل به الا بالاول من غير تاويل
 المصدر لا يتصل به الا بالاول من غير تاويل والمصدر لا يتصل به الا بالاول من غير تاويل
 المصدر لا يتصل به الا بالاول من غير تاويل والمصدر لا يتصل به الا بالاول من غير تاويل

ان المراد من المقسم هو المقسم والماسية لا الاخر ولا غير المقسم
 بضم قومه متبينة او متخلفة الى المقسم ليضم بانضمام كل قديم ويحتمل
 ان يكون راجعا الى الكلمة باعتبار تحققاته من الاخر او الكا هو المطابق لما قبل
 المراد من المقسم هو الاخر او في يميز معنى قوله اسم وفعل وحرف ان افراد الكلمة
 يصدق عليها الاسم ويصدق عليها الفعل ويصدق عليها الحرف ولما امتنع
 صدق الواحد منها على ماصدق عليه لاخر معين ان الحرف الصوري يكون مضافا على
 الجملة في القضية المحكية الممهلة وان افراد الحكم عليه باحد ما في الفرد
 المحكوم عليه بالآخر فكل الاحتمالين المذكورين لزم انقام الكلمة الى
 هذه الثنية انقام الكلمة الى جزئية ولذا ذكرنا ان منقسمه او اشارة الى انه
 كناية عن الانقسام ويحتمل ان يرجع الضمير الى الكلمة باعتبار تحققاته من
 جميع الافراد ولكن لا يمكن ان لا يجمع كل فرد من الافراد في الثنية في كل فرد
 فانه يطل على كل مجموع في يميز معنى قوله اسم وفعل وحرف ان مجموع تلك
 الافراد يصدق عليه مجموع هذه الافراد في الثنية وفي يميز معنى قوله
 بعض الافراد على بعضه فبملاحظة الربط والجم بين المقسم تقسيم الكلام الى
 اجزائه وكلام الله محتمل للتكرار وان كان اظهر من الاخرين ثم ان الله في الثنية
 قوله اما من صفة الى اقوال استشكل فيها واحدة جوفها الى انكشافها
 عنها لان الكلام في انكشافه على حرف الجازم ان كما هو القياس اي لانها اما بانزل
 الى طائفة بان نزل على معنى انكشافه في المراتب المعنى الى ارادة المعنى
 من قوله معنى في نفسه بانما يتجوز في الظرفية بناء على ان ظرفية الدلالة

المصدر حقيقة اذا بنى من غير ان يكون المصدر لان من نظر الى المعنى علم ان
 المصدر لا يتصل بالاول من غير تاويل والتاويل لا يتصل به الا بالاول من غير تاويل
 المصدر لا يتصل به الا بالاول من غير تاويل والمصدر لا يتصل به الا بالاول من غير تاويل

نقص الحكم
 في مثل اما ان يكون

البيان في مثل اما ان يكون
 في مثل اما ان يكون
 في مثل اما ان يكون

بين معنيين او اكثر
 الدلالة على معنى ان لا يحتاج في
 الدلالة على معنى ان لا يحتاج في
 الدلالة على معنى ان لا يحتاج في

على معنى بوسطة انضمام الجرمي اليها الا انها لا تحتاج في الدلالة لانها
 قد تدل عليه بواسطة قرينة عالية وكذا الكلام في دلالة المضارع على
 خصوصية الحال او خصوصية الاستقبال الذي قد يدل عليها بانضمام السين
 او سوف بخلاف الحرف فانها تحتاج في الدلالة على معانيها الى انضمام
 كلمة اخرى وانما وزع جميع الاوقات ولا يمكن دلالتها عليها بقرائن
 الاحوال كما ستوفى **في** حيث يقع عمدة في الكلام ان الظاهر ان يقول
 حيث لا يدل على معنى في نفسها بخلافها اذا ما ذكره او فوج بما ذكره في كنية
 الاسم **في** وهو ما يدل على معنى في نفسها انما فسر الاول بما به مع انه
 ظ لا يظهر ما يشير اليه من ارجاع ضمير يقتصر الى المعنى المذكور في ضلوع الاول

ولا يلزم اخلاء الخبر عن الضمير الرجوع الى مبتدأ الدلالة الرجوع ضمير صفتها
قوله في الفهم عنها متعلق بالاقتران اي في المفهومية عنها وانما قيل الفهم
 بقوله عنها لان الفهم مفهومية المعنى عن الكلمة لا مطلقا وليس كونه
 اقتران المعنى باحد الازمنة من صفات الكلمة لان اقتران المعنى وان كان
 صفة المعنى لكن اقترانه في المفهومية عن الكلمة صفة الكلمة وهذا كما
 اذا قلت زيد ضربت غلاما عمره عشرة فان الضرب وان كان صفة
 للمتكلم الا ان ضربه عند زيد صفة زيد **تمت** تمام
 في يد يوسف بن احمد في سنة سبع وثلثون ومائتين
 بعد الف من هجرة من له العز والشرف في وقت الغروب

قوله في الفهم عنها است
 يراد من ان المصدر واسم الفاعل والمفعول
 يقترن ضرورة باحد الازمنة فيكون كونه ماضيا
 صفة الفعل فاصاب بان الزمان لا يقع في المستقبل
 بل الزمان لازم لوصفها بخلاف الماضي والمستقبل
 فانها ما يدل ان على الحداثة الزمان معا والية
 استر قوله اي حين يفهم ذلك المعنى
 عنها ان قوله سمي لتفهم الفعل المفعول
 وهو المصدر فانه استر على اعتراض مشهور
 بين المحصولين بانه اذا قيل ضرب فعل ماض
 مثل كيف يصح هذا لان الماضي وصف للاول
 وان اراد مدلول ضرب فعل ماض فلا يناسب المعنى
 لانه صفة للفعل المصطلح عند النجاة لكن
 بان المراد الفعل المصطلح عند النجاة لكن
 باعتبار كونه الفعل المفعول اي المصدر

کتاب الفقه محمد بن احمد بن محمد بن یوسف
عقودها
سجل
الفقه الثماني ودره

حاشية عبد الحليم السبلوني على عبد الغفور اللامي
على عبد الرحمن الجاني وقد لا يعرفهم

حاشية عبد الحكيم المذكورة على عبد الفتور الدار
على عبد الرحمن الجامي قدس الله روحه

استغفر الله فقير الخضر السيد محمد سعيد

تبرکات

وقوله وعلى اله وحجابه قائمة من الآثار اله
 وحجابه و الآخرة من وجه و ان اريد ايضا فذكر
الحجاب مخصص بعد القيام لانه الحال
بين الآثار و الحجاب

قوله اي كل واحد من هذه القسمة على ما تقدير
العام فيه للاستفراق وهو الاستفراق
وتفرقة بان المعنى هو الاستفراق
المعنى ان الوصف

قوله لوليت اياه بمحنة الحب والضمير رابع الى
 الحمد فنعناه ان الحمد تحقق الحب المحمدي وهو
 الله تعالى **الحمد لله** وفيه بحث لان محبة
 الحمد وجوبية فظاهره وقيل ان المراد منه صاحب
 الغفران ايضا فبالله الذي ليس بخلاد
 محبة بالعرض فبالله الذي

الحمد لله الذي جعل العلم نورا
فقد علم الله تعالى
فانه الطالعين

قوله **المقادير** يتبع باداه الادب بالفارسية كناه واشتق وقيل صرف العقل الى مواضع يستحسنه العقلاء
والادب اشان ادب النفس والادب الدرس ولا شك ان صاحب رسوله (ع) متاد بوزن باداه ورسد ايضا وهو
تبلغ الكتاب والاحكام والقربى بينه وبين المصنفين صيغة الجمع لان الجمع يدل الكثرة ولا يخفى ان ذكر الادب براعة
الاستدلال لان النسخ من علم الادب **كناه الطالبيين** كانه قيل في عهد رسول الله (ص) الررس المشهور ليس بوجود
وهو توكيد النفس من جميع الكدور والبدن وسوسه **لا اكلت الكدور** فونت بعده تكليف بوجده الررس فاجاب
النفسانية والشيطانية والميل الى الكدور الفانية **بقوله** وهو قبله **لا اكلت الكدور** فونت بعده تكليف بوجده الررس فاجاب
غيره من الشهوات والذخائر واصحابه منزهين

عنه
بما شاء الله من جوار فعال
في جميع فاعله وذكر الكدور والجمع ان
جميع فاعله فعال لم يثبت حيث نيران
اصحابه جميع صاحب بالكون اسم جمع
لكنه وانما هو جمع صاحب كثر تخفف
صاحب فاعله الف كثر وانما
قاسم يشي

والمتاد ايضا يجوز ان يكون نفعيا لجمع الال
والصغير في انه يكون صاحب فقط فان قلت
في الصغير في جنة الى له فيه وضيف له لا يثبت
في كلام الشارح انشأ الضمير وانما لا يثبت
في رسمه فثبت جمع لكن لا يثبت ان الضمير وانما لا يثبت
عنه فثبت ان لا يثبت ان الضمير وانما لا يثبت
خصوصا اذا اوضحنا في رسمه في كلام الشارح
بين الفقه والوضوح في رسمه في كلام الشارح
الحمد لا يخفى ان ما قيل ان جميع الضمان راجع الى
لكن فيه شك فبعد لا يمكن ان يثبت ان
الضمير في آله واصحابه راجع الى الله وما قيل ان
امم راجع الى الله تعالى في قوله تعالى وما قيل ان
على جنة لوني فاعلم ان الضمير في قوله تعالى وما قيل ان
يحيى وفي قوله لا يخفى ولا يبعد عن بعد وشك

قوله اما بعد فلهذا (الفاء بعد بناء على توهم ما قبل البعد) (هذا التوهم توهم لان لفظ ٢ ههنا ذكر مرر
فضلا عن التوهم فالرسد الذي في عقائر الاسلام وبعده فان يثبت علم الشرع او لم يثبت فالحال في هذه الفاء اما على توهم اما
انه تقدير بان في نقل الكلام بطريق تعويض الواو عن الواو بعد الحذف انتهى وكذا ان جعل الظرف ههنا فاعلم ان الشرطية
انما هي قال ولما خدنا واصليا فاعلم ان يثبت اه كفاية الطالبيين

وانما لم يفرد لعدم دلالة اجزاء هذه الالفاظ على اجزاء معانيها والى صلات معن الكثرة لانه ان يكون مفردا من
حيث معن الكثرة وان كان مركبا من وجه آخر يعني ان هذه الالفاظ معان مفردة والالفاظ مركبة ولا يجوز في ذلك
قوله بالقياس الى معانيها مركبة **قوله** انما الجار والجرور جركان الى معانيها متعلق بالقياس والجملة حال هذه
الالفاظ جندة قوله مركبة خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها متعلقة الى معانيها الموضوعية مركبة لدلالة جند
اللفظ على جند المعنى **قوله** كلفظ اكم والفعل والحرف اكم الموضوع المقدم قوله لانا ما على معن في نفسه
والفعل الموضوع المقدم قوله لانا ما على معن في نفسه
معن في نفسه غير مقرب باحد الازمنة
الشيئية والحرف الموضوع المقدم قوله لانا ما
لا يربط معن في نفسه وهذا المقدم
في كل واحد منها معن لالفاظ هذه الالفاظ
الاشكال الواردة على تعريف الكثرة

الافراد والمعبر عن مادة النفس في الالفاظ مركبة فلهذا جعل المركبة في مقابلة
المفردة فاعلم ان معن في الشرح الى الالفاظ فمفردة ام مركبة
من تصديق **قوله** وذلك لانك اذا عبرت اذ ذهب المعن التام في
الشرط الى الالفاظ ان المعن المذكور يفهم منه الانصاف بمفهوم الصفة
فمنه المعن الفعلي بغير وفيه كلام المعن هو انه يفهم منه ان الانصاف بمفهوم الصفة
خاص على الفعل وفيه كلام المعن هو انه يفهم منه ان الانصاف بمفهوم الصفة
التعلق وان لم يثبت هذا التعلق بل استغنى عنه كونه الانصاف سببا
للتعلق كما اذا كان الوصف صالحا للعلية وهو اللفظ المتعلق بالافعال واما
القبلية فله لان قولنا جاء في الرحيل المركب يفهم منه انه متصف بالركوب
واما ان المركب يفهم عليه ما اذا كانا في كلام الشارح ان لا يفهم
صفة لللفظ الفهم منه ان اللفظ موضوع للصفة المتصف بالافراد والركوب
تعلق الوضع لا بسببه **قوله** انما انصافه بما سببه الوضع فالمراد بقوله
بعد الوضع البعدية الذاتية فاعلم ان معن في الشرح من لفظه قبل الوضع
بعد قوله انصاف المعن بالافراد وهو من الشرح والعلية انما هي القبلية **قوله**
لظهور المراد هو ما يفهم ان وجود الصارف عما اقتضته القاعدة فيما يفهم فيه
على هذين وجهين فاما الاول فانه لا يثبت ان البعدية هي كافي في الشرح بالقبلي
الى الحقيقة المستدركة في لا يثبت من هذه النحلة وكما في قوله من من تفتيلا فلهذا

قوله بطريق المشاركة المشارقة بغير جبري ويؤاخره بكون قوله المقوم
من كلام الرضا اه كلامه ان المشهور بين المنطقيين جمل الافراد والتركيبية اللفظ
بما لا يلفظ المفرد والمركب لا ينبغي ان يفترق في الحدود والالفاظ بل الواجب استعمال
المشهور المتعارف لان الحد ليس هو الشيء في حد ذاته بل هو المصطلح بالحد والافراد
صفة المعن وهو خلاف المتعارف فلهذا يفرض من الحد ولادلالة على ان الافراد
صفة لللفظ عن الحاجة **قوله** وكذا في التفتة في تقديم الوضع على الافراد في الكلام

قال البعض من قس قسنا قول في شرف على
الفقير لوني في اعتبار المال هذا هو المراد
المشهور وقد قيل في ذم من يفتي في شرف
في شرف المال في شرف والى وجوبه كذا
يحتج ان يكون حقيقة بانه لا يثبت ان
الفقير لا يفتي في شرف كذا قال المتكلمون في
جواب الشالطة المشهور بالاجاد واع
قال العدم في شرف الجمع بين التفتة واما
قال الوجود في شرف التفتة ان الاجاد
لوجوده في الوجود لا يوجد مقدم انتهى

قوله

قال كونه فان الوضوح فيها وان كان غامضا الى
تفهم ذكره لفظا او معن او حكما وان كان غامضا الى
الوجه الخطاب اليه واما موضوع الكلام فلهذا
قوله ان الضمير العائد الى اللفظ موضوع الكلام
عليه كفاية الطالبيين
وانما قالوا ان كان غامضا الى انما ليس فيه
الوضوح فانه اولى بهذا الظاهر ان الضمير العائد
مثل سماء وحرف التفتة والورد والمبني
فان الوضوح خاص كانه ضمير في شرف

قوله

في الاستعمال لم يسلك اي منه الطريق الى اعتبار الوضع
بقرينة الوضع بالاولى ولم يرد اي لاجل الجهد وعدم رضا المعلم
بجلبه ايضا قوله انما بمعنى المصادر التي لم تحظ معها الاعمال بعين
انها موضوعه للمعاناة المصدرية ومسجلة فيها الا انه لما لم يحظ معها
الافعال العاملة فيها اطلق عليها اسما الافعال في الملازمة ليست
بمعنى الافعال التي تنقص التوفيق بها طردا على قوله ولا ياتى به اي لم
يكتبه ايضا بانها موضوعه للصيغة الموصولة في موضوع لفظ الامر
وهي تامة بصفة بعد المعاني قوله قال الشيخ تامة بصفة الجواب
الافعال لم يخط بيا لفظ استعملت فعله ان لم يوصف باللفظ قوله الذي
فلم يرد تامة بصفة الافعال فانه قد يستعمل مصدره في الصحاح وله
اربعة اوجه اسم لفظ وصفه وحال مصدره فالاول ان يورد ويرد ويخرج
امرله والصفة نحو ذلك ساراي سيرا وروا الى نحو سار القوم ردا
لما انصرف بالعرفه صار حالها والمصدر نحو ذلك روي به وبلاضافة
لقلوبه في قوله بقرينة قوله انما بغيره في قوله لا ياتي قام
وكبر وهو في القسما بصفة ونسبة في قوله لا ياتي قام
الذي افادة لفظ الخوام نصب العين فلما يرد ان الامة لا يبرسيبا
مالم يبين وجهه قوله اول لفظه تامة للاقتصاص المستفاد من لفظ
الخوام ازالة للتردد الى من توهم وجود هذه الخوام سوى الاضافة في
اللفظ والحرف على ما بين في قوله او بغيره بتاويل من يخط بعض
ولما كان وقوع الحرف متبعا بالتاويل غير شاي بعبارة بقول صاحب
الكتاب لكن عبارة الكتاب ليس بضايفه فكيف فانه قال ومن في من قوله
موصوفة كانه في من الناس من يقولون كذا القول في من المؤمنين
رجا قوله لا يبعد ان يقال بوجوب في اي حين جعله متبعا وان الخوام

قوله في قوله انما بغيره في قوله لا ياتي قام
قوله في قوله انما بغيره في قوله لا ياتي قام
قوله في قوله انما بغيره في قوله لا ياتي قام

قوله في قوله انما بغيره في قوله لا ياتي قام
قوله في قوله انما بغيره في قوله لا ياتي قام
قوله في قوله انما بغيره في قوله لا ياتي قام

جميع كثيرة لانه غير الاوزان الاربعة وغير الجع الصحيح فيدل على ان خواص الامم كثيرة فوق العشرة واما اوردها من
ليدل على ان المذكورة هي بعض الخوام فنقول ومن خواصها في قوله بغيره في قوله لا ياتي قام
من ليعلم الكلام ان لو قيل وخواصه كذا وكذا يرد عليه ان هذا الجوع ليس فوق العشرة فيصير القول لان استخدام كل
من الامور فوق العشرة فيصير القول المذكور فليبر ادكلمة من التسمية المذكورة لا صحة الكلام ان قلت الربط مقدم على

ان الخوام المذكورة اقل من المتروكة وذلك لان كلمة من يكون
مولا بلفظ البعض المتعلق بالخواص وان يجرى لفظ البعض المتعلق
استعماله في القديم من المتروك خلافا لاجل جوده فانه فيكون مفادة
كلمة المذكورة كائنات من الخوام على وجه البعوضة في قوله ياتي قام
ثلاثين من جملتها تامة الثانية المتروكة وبالسبب كونها في علو مفعول
وموصوفها وذات حال ونسبة ومثني ومجموعا ومنادي ومضارع ومكبر او مشي
منه ومن جملتها في تامة ونسبة ومثني ومجموعا ومنادي ومضارع ومكبر او مشي
الاخبار به مع مباشرة الفعول فكيف كانت والقيام اذا خربت والتكبر
والتعريف والتذكير والتأنيث في كائنات ابتدائية اتصالية وهي ما يكون
المجرب بها من التسمية باعتبار اتصالها به سميت اتصالية لانها في الاتصال
نحو قوله عم انت مني بمنزلة هرون من موسى اي انت متصل بي ومارل
منه منزلة هرون من موسى فان من موسى قوله هذا من الناس ومن الناس
قاله الاولى بتعريفه لكونه بعضا من الجماعة والثانية ابتدائية اذ ليس
الشخص بعضا من الطبيعة بل جزئيا لها والجزء متصل بالكل فانه في قوله
لان مرتبة اقراه على ما هو المشهور من ان جميع القلة للشنة لا عشرة وجميع
الكثرة للعشرة الى ما لا يتناهى في لانه لزوم ذلك لان التسمية على فائدة لا
بناء في ان يكون من خواص افادة اصل المعنى قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام
من ان الاختلاف بينها انما هو في جانب الكثرة دون القلة فان اصل كل منهما
ثلاثة في تفسيره في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام
المقصود كما هو الثالث في الاستعمال في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام
ولا ياتي قام الى التفسير في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام
في اللغة ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره والعرف اعتبر فيه في قوله لا ياتي قام
كونه خارجا عن الاصل ولم يحسن في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام

قلت نعم لكن ذلك التسمية منسوبة على ان يكون العطف في هذه الخوام مقدم على ربطها بقوله
من خواصه فتأمل قوله في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام
قوله في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام
قوله في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام

مقدم على العطف او مؤخر وعلى الاول لا يصح التسمية اذ يصح على كل من المذكورة ان يكون بعض الخوام وان وراثة بعض آخر من
من المذكورة وعلى الثاني لا يصح التسمية لان الجوع لا يحصل في الامم لان الامم لا يجتمع في اسم واحد ما
قلت بعينه كل من المذكورة اظهر من ان يخط لاجل الحاجة الى التسمية في ان البعوضة انما هو لا فائدة ان امر آخر من خواص الامم غير ما ذكر
لا شك فيه فانما يخط لاجل الخرافات التي فيها بعض الثوابين طاعتها
في اعتنا ذكره بعض متا اذ ليس استعمال من ههنا لازما حيث يمكن ان يكون لخواصه كذا وكذا فان قيل فبعض من الخوام الخوام
في بناء على ان المبادر من الجمع المتعارف في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام
فقط يمكن ان يقال في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام
لزم لفظ من ههنا ليعبر اصل اللفظ لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام
في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام

قوله في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام
قوله في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام
قوله في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام
قوله في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام

قوله في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام
قوله في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام
قوله في قوله لا ياتي قام في قوله لا ياتي قام

في اللفظ...
في اللفظ...
في اللفظ...

بالمعنى العرفي...
بالمعنى العرفي...
بالمعنى العرفي...

اشد الهل...
اشد الهل...
اشد الهل...

في اللفظ...
في اللفظ...
في اللفظ...

فانه مستخرج...
فانه مستخرج...
فانه مستخرج...

اشد الهل...
اشد الهل...
اشد الهل...

في اللفظ...
في اللفظ...
في اللفظ...

[illegible]

والفعلية الآن بجانها ويلوح دليل تلك المسئلة كذا لم يذكره اذ يلا تلك المسئلة فكله عليه ان يذكره واستدل الشيخ بانهم ارادوا
تقدير اعراب الفعل لانهم قد فرغوا من تقدير الاسم ففهموا انهم لم يكن معموله لعدة عزاء لما لم يجدوا حركته بقى السكتة الاعلى من غير ما اقرار فيه بعد اذ
لم يبق للعامل اللفظي اى الجائز ان كان حقيقة فلا يتايب تسمية اعرابا لانه اذا كانا فلو جاز ان يعا لم يردوا مسواة الفتح والسطر ففهموا
حركته فلا يتايبا في العدد والكيفية وان تساوى في العدد فلا يتايب في تخفيف الجزم فانه دون الحركه حسب التقدير
قوله ان حرف الجر حاصله ان الجر ان حرف الجر تقديره او تحقيقا وفي الاضافة اللفظية لا يكون الجر بتقدير حرف الجر كيف تقول ان الجر

الاسم او بالمعنى المصدر **قوله** حرف الجر ثم فانه حرف انزه الجرم واما الجرم
بمعنى المصدرى فهو بمعنى القطع **قوله** اي الجر التي لا قدر ذلك
لان قوله واما الاضافة اللفظية اه جواب قول يريد على قوله لانه ان حرف
الجر من انه انما يدل على اختصاص الجرم الذي هو ان حرف الجر لاختصاص الجرم
مطلقا ولا شك انه لا يتم بدون ذلك التقدير وحمل ان الي التي ليس
حرف الجر لا يكون الا في الاضافة اللفظية وهي فرض المعنوية واختصاصها
بوجوب اختصاص الفرض كيدل على الفرض **الاصول** اي التي لفظ لا النسخ
قوله ان يختص اذ فالمراد بما في الف ما يقابل بوجوب اختصاصه بالاسم لانه
الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك المقابل مخصص في الفعل لان
الحرف لعدم كونه محطوطا به غير صالح ان لا يكون مضافا اليه فقلنا من
ان يختص به نوع من الاضافة فلهذا افسره بالفعل **قوله** كما يقتضيه سياق الكلام
فان سق الكلام في هذا الاسم وفيه فواصر راجع الى الاسم بخصوصه **قوله**
الاول الحكم اي وان لا يكون المراد من الشيء منه اليه بل هو الاسم منه اليه
لحكم الحكم عليه بكونه من الخواص عن الفائدة ضرورة ان كون الاسم موصوفا
بصفة يختص به **قوله** و توجيه ذلك اي كون المراد به كون الشيء منه اليه
مع ان الضمير راجع الى الاسم وجهها حال الاول ان الحكم على الشيء الواحد
يختلف بحسب اختلاف العنوا فان حكم على زيد باعتبار انه ابن لميمنة
كان لغوا وان كان حكم عليه باعتبار انه جسم كان مضيا فلهذا الحكم بال
بالاختصاص على الاسناد اليه ليس باعتبار ملاحظة الاسم بخصوصه
بل باعتبار ملاحظة ما هو اعلم منه كالكنية والشيء مثلا وحال الثاني ملاحظة
الحكم بالاختصاص غير الاختصاص المستفاد من نسبة الاسناد الى
ضمير الاسم وحسب كونه اعتبار هذه النسبة لتأكيد الحكم بالاختصاص
كافى القول المشهور علامة الرجز **قوله** و بالجملة اي بجملة الوجوه

[illegible]

إلى الاسم اذ لم يذكر بوجه من الوجوه المعينة في المرجع منه سواء بحسب الظاهر معناه كونه الاسم مستقلاً اليه
 فانه في عدم قاطعة الحكم بحكم باختصاصه بالاسم اذ لا خلاف فيه وايضاً لا يقيم جعل كونه الاسم مستقلاً اليه علامة تعرف بها
 ان معرفته بعد معرفته الاسم وانما جعل الضمير راجعاً الى الشخص فباعتبار اذ علان الشخص انما يظهره كما المذكور في نص
 اليه المستقلاً اليه باوجاع ضمير اليه لان الحكم بصير لقوة في لم يصلح لان يجعل علامة يوضحه الاسم ويترد عليه ضرب فعل ماض
 الاسم مستقلاً اليه باوجاع ضمير اليه لان الحكم بصير لقوة في لم يصلح لان يجعل علامة يوضحه الاسم ويترد عليه ضرب فعل ماض

فوله لان الصلوة ههنا اسم
منه فوقع منه اليه واقامه يرم ان يكون الله
النام ويعبره لا تخو اليه في ذلك الوقت وهو بوط اذا كان
منه اليه كما في تلك تسبح بالعبادة
سواء عظيم الله في ذلك تسبح بالعبادة
منه اليه كما في ذلك تسبح بالعبادة

[illegible]

طرقا مضافا ومضافا اليه فلا حاجة الى هذا التقديم **قوله** اختصاصا لانه من التعريف انه في عدم جريان التعريف والتخصيص في الحديث
هو العمدة المقتضى المستقل في الفعل بحيث فانه كما يجوز حصول التعريف والتخصيص في الحديث اذا عبر عنه بلفظ المصدر كقولنا ضرب
اليوم او ضرب يوم لم لا يجوز ان يحصل فيه ضمن الفعل ايضا بل حصل في قولنا ضربت اليوم وضربت يوما واما التخصيف فهو وان
كان يضاف للتبيين اذ لا يقوم مقام لا يجرى على الفعل وان كان يتركب الضمير من المضاف اليه واستمراره في المضاف كما في
قولنا الحسن الوحيد فيجوز جريانه في الفعل **عصمة الله** **قوله** من التعريف انه فيه ان تعريف الحديث وتخصيصه بخلاف

[illegible]

لم يوجد الا في الاسم انما يتم ذلك ولم يغير ذلك المعنى المصدرى التقدير
بالظرف الحال لا في المصدرى كسكن كلفان فابل في قالب المصدر
قوله كيف لا وكيف لا يؤقتل في المصدر الى ان قال حال كونه لولا الله
للمصدر مقيد بانما الذي هو هو **قوله** ليس الا في المصدر وورى المور من
اسم فلم يوجد الاضافة بواسطة حرف الجر لفظ الا في الاسم فلا حاجة الى
التقدير بتقدير حرف الجر **قوله** اما الحسن الوجه اذ كان الاضافة فيه متحققة
مع عدم افادة التثنية بخلاف التنوين او ما يقوم مقامه لان سقوط
التنوين فيه بواسطة الاسم **قوله** لا بمعنى النجاة اه اي لا بمعنى يصح ان
يؤخذ منه النعت الكبير ما هو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان متبوعا او
منسوبا اليه **قوله** وانما يجعله على صيغة التكلم اي انما جعلنا كونه متعلقا
في عبارة الله في مقابلة المعنى العام ولم يجعل في مقابلة كونه مضافا اليه
عبارة المصدر لا بسبب هذا المعنى متى كانت الالة اعترافا لانه في قوله
تقدير اليه ولا دليل على تقديره **قوله** والعطف اه جوابا يتوهم من انه
لا يجوز قوله والاضافة معطوفة على قوله والاسناد فيكون لفظ
اليه متعلقا بهما وانما كان الا ان اللفظة تأخير اليه عنها **قوله** والقول **قوله**
سره اه عطف على قوله لا دليل عليه اي الاحتياج الى تقدير اليه والقول ليس
سره حيث جمع الاضافة بتقدير حرف الجر متعلقا بهم كونه مضافا ومضافا
اليهم فهو الاسم **قوله** ولا ان المصدر دليل ثالث على جعل في مقابلة المعنى
العام يعني انه مرضي للمصنف في عبارة المصدر على وجه التدرج بين
الاحتمالين فقالوا اما اراد المضاف او اراد المبيح ولم يقولوا كونه مضافا
اليهم **قوله** كيف يصح ازالة الجميع اي كونه مضافا ومضافا اليهم لفظ
الاضافة فانه لا يجوز استعمال اللفظ واحد في معنيين سواء كانا حقيقيين او
بمازيين او مختلفين وحال الجواب ان ارادة الجميع منه بين على استعمال

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الاختصاص بالنظر الى الفعل والحرف فلا يضر كون الجملة مضافا اليها فقامت ولو قيل
بأنه لا بد او الحار في ان المضاف اليه المصدر المعرف ليحيى المضاف
وصاحب ان في المكون مثل ذلك في كلام العرب الموقوف طاسدي
لشيء مضافا مع ان الاضافة فيها سياحة في قوله والجر علم الاضافة بمفعلة

قوله فالأضافة بتقديره أو قد يقال اختصاص المضاف بتقدير حرف الجر إنما يصح على مذاهب سيده من أن ما حذفت منه حرف الجر قياسا كما هو مبني في قوله انهم منصوب بالفعل وأما من قال إنه مجرور بحرف المقدرة فالفعل مضاف بتقدير حرف الجر أي منصوب بان لهم فليست الخاصة إلا كونه مضافا إليه على التحقيق وأما كسب الظ فلا اختصاص أصلا فتدبر **عنه العنقري** **قوله** مطلقا أي لو كان صفة المضاف والمضاف إليه **قوله** يخص بالأم فينبغي أن يطلق الأضافة بهما أي تعبئة بالنسبة إلى المضاف وبالنسبة إلى المضاف إليه غاية ما في الباب أنه يلزم تعميم الاسم المحقق و

فوله قاله ب الذي هو قسم من الامم لا تقاضى العرب
بقره الذي هو قسم من الامم لا تقاضى العرب
العرب الذي لم يكن من قبيلهم صفة على الضمان
العرب الذي لم يكن من قبيلهم صفة على الضمان
بشرط في حقن الفطر العدة في غير الامم التي ليس
فوله اي الام قسمها اشارة الى ان المراد من قوله
لا تقاضى العرب واليه على الامم
الخلاصة مساوي القدر في القسم على الامم
النصير لانه الطالوت

يقول ان المتعبد بالاسم الجولفظ او تقديره لاصلا والمضما اليه نيبا
المضما اليه الذي هو من اسم الموب جليوانه في الجور والني من ا
ان الموب **فرا** لان مع العراض الحديث فقط بايد عن كون مضما
اليه لا بارة في الفعر من حيث كونه منسوب واما الحديث بعد اعتبار نسبة
الى الفاعل فلان اياه عنده كيف وهو يقع منه اليه ايضا فذلك تسمي
بالمعدي **فرا** نحو انيك يوم قدم من الجمار والبالا فان الجمار والبالا
وقعا صفة ليوم فلم يتعرف بالاضافة لما جاز توحيده بهما **فرا** من الازراب
بمعنى الاظهار يقال عرب الرجز اذ بين وانصح فالهزة للتعدي **فرا** وازالة
الف من عربت معدة اذ افسدت وعربت الجرح اذ افسدت وفيه فاهزة
للازالة كما في الشين **فرا** وهو عمل اظهار المعلة اذ فانه بصداقية للمار ب
فلا لاظهار المعاني المعنوية عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافة و
ازالة النيب بعضا من غير ان المني نفعه اذ صيغة الموب اسم **المفرد** او
عربت الحكمة ومنه عرب كروف وهو تبين مركباتها وسكونها **فرا** من الازراب
العوزي اي ما اختلف آفرو على رأي المصدر واختلاف الآفرو كما افسده الرزقي
فرا باعتبار ان الازراب يتحقق فيه بمعنى ان الازراب بالمعنى العوزي سواء
فسر بما به الاختلاف او باختلاف الآفرو اسم جامد اعلى الالفاظ لانه عبارة
عن الحركة او المرفد اعلى النان فلان الاختلاف ان كان يصير بان لا يجوز
الاشتقاق منه اصلا لا باعتبار تحققة فيه كما في قولهم ليس مقر اي ذم
باعتبار تحققة فيه ومع يكو القيس كسر الالف في لايها لاجاء الظرف من الجاء
ايضا نحو مبيعة ومضيقة ومضاعة لانه فتنص بالنان كما نعم عينه في المغير
وبما حررناك فظهر ان فاعل كس المني كما لا يخفى **فرا** وفيه انه لو جاز ان يعنى
اننا لم ان القياس في الاشتقاق باعتبار تحققة فيه الموب بالكسر والقيس
الفتح على ان يكون اسم مكيلا لان صيغة العفة موضوعة لمن قام به الفعل لا

فقد المركب الذي ركب اه اراد ان يقرئ المقام
او قسم من الكلام بمعنى الوصل (جعل) كناية عن
اللام باعتبار قيد اللام لم يدخل فيه فعل المضارع
وبني الهمز وان جاز ان يفتح في الهمز لم يدخل
هذا القيد بتقييد المركب بقوله تركباً يحذف
مع عامله واغترس على تعريفه باعتبار قيد

المرب بوجهين الاول ان المبادر من المرب
مفردة من افعال الم الذي هو قسم الكلمة و
معناه اللغوي الذي هو المنضم مع غيره فاما ان
فيلزم استواء اللفظ المشتك او الجواز في الت
او لا وبعد ذلك بلا فصل تعريف المرب بالمرب

قوله اي الاسم الذي كتب مع قوله ترميها تحفه اه اشار بذلك الى امور ترميها تحفه بان المراد بالمرتب هو الاسم المرتب في هذا الحقه
انما يحج به لنوع من الاما فلا يردح في مثل قام زيد والثاني ان المراد بالمرتب ليس محجته بانه بين بل اعم بما ينظر في الاثر
فالمرتب الاما له توهم بعض التعجاب ان المرتب الاصل الجملة بكاملها وليس بمستقيم لان افعالها اذا كان في مقام نحو ان يشارك
زيد مع قام فزيد اسم فعل لا يكتب وكل اسم فعل يعي اطلاق صيغة المفعول عليه فيقع ان يطلق على زيد مرتب كما في اطلاق مفعول
على زيد اذا قبل ضربت زيد فقد ثبت صحة اطلاق لفظ المرتب على كل واحد من اجزاء الجملة انتهى والثالث انه ليس المرتب
مطلقا انه يكتب حتى يراد المضاف بنا الى اسم مرتب
العهد اذ لو جعل المنسج بغير التعريف بالاضافه الى المرتب مطلقا لكان
بسنوى المشهور بعلل

[illegible]

قوله كلام في غلام زيد فانه مركب مع غيره الذي هو زيد لكن لا يتحقق عاطفه بل يترتب
او الحرف المقدور فالمضاف مجتبه والمضاف اليه معرب فظهر ان من قال المراد
ان يكون كلاما غير معرب ط الحدي قوله في غلام زيد بكونه
انثى في وجهه الحسن قوله لم يشبهه ط الحدي لم يناسب كانه انثى
المناصب ان يقول لم يناسب بدل لم يشبه اذ المشابهة هي المشابهة

المناسبة لجنس الال في شئ ولم يتحقق المشابهة فيلزم ان يكون ذلك الشيء مع ما مع انه من حيث كونه قد كان يوم سبب الاشارة
بما يتناسب لجنس الال في شئ لم يتحقق المشابهة فيلزم ان يكون ذلك الشيء مع ما مع انه من حيث كونه قد كان يوم سبب الاشارة
بما يتناسب لجنس الال في شئ لم يتحقق المشابهة فيلزم ان يكون ذلك الشيء مع ما مع انه من حيث كونه قد كان يوم سبب الاشارة

الاصح هو ان زيد او مشابهة اياه كالمبني او وقوعه موقعه كثر الال
مشاكله للوقوع موقعه كغيره او وقوعه موقعه ما شبهه كالمندى المضموم
او اضافته اليه من غير ان يكون له ان لا يشك ان الال به من احد وجوهه
قوله فيلزم في التوقيف ان الال به من احد وجوهه
المناسبة للمعبرة في البناء والاختلاف في ذلك لان الال به من احد وجوهه
بما كان له لاجل هذا قد تم بعضه المناسبات والمعارضة لكثره مباشرة
المعرب **قوله** لم يبين الى تلك الفوق ولم يفسره بما اصل البناء في جعل
الاضافة بيانها ولم يجعلها بمنزلة اصله بان يكون اضافة اسم المفعول الى
مفعول او بمنزلة اصله او بمنزلة الال لان اصل جميع الافعال البناء عند
البحر بين خلاف اللغتين فانهم قالوا المضارع اصير في الال به كالمصراع
لتوارد المعاني عليه **قوله** لان المناسبات من بين الال به بناء على ما تقر من
ان الملاى المشق على ما نصف به الال به المشق على حقيقة وبما من شأنه
ان ينصف بجزاها لتبادر من بين الال به ان يكون البناء حلالا بالفعل
بالاصالة لان يكون من شأنه البناء سواء حصل له او لا **قوله** من حيث هي كلمة
لا من حيث وقوعها موقعه المفرد فانها من الال به باعتبار معية خلافه لعل ان يكون
من الال به **قوله** في حق المعرب ان الال به من حيث هي كلمة
انه ليس من قولنا اقبل العلة انه اعتبر الصلاحية المذكورة في مفهومه فانه عرف
المعرب بما اختلف افره باختلاف الال به من حيث هي كلمة
في كونه مع ما الثانية ان ليس من الال به اعتبار مجرد الصلاحية المذكورة اعتبرها
بشرط كونها مجردا عن الال به من حيث هي كلمة
انضافا بالال به من حيث هي كلمة
بالصلاحية الثالثة ان الصلاحية بمنزلة القابلية فيجوز ان يجمع مع الال به
دون الاستعداد الذي لا يجمع مع الال به بالفعل الال به الال به

صاحب المقول انما يتبين في الال به من حيث هي كلمة
الال به من حيث هي كلمة
الال به من حيث هي كلمة
الال به من حيث هي كلمة

قوله من مناسبة موافقة الال به من حيث هي كلمة
من مناسبة موافقة الال به من حيث هي كلمة
من مناسبة موافقة الال به من حيث هي كلمة
من مناسبة موافقة الال به من حيث هي كلمة

قوله ان صاحب المقول انما يتبين في الال به من حيث هي كلمة
ان صاحب المقول انما يتبين في الال به من حيث هي كلمة
ان صاحب المقول انما يتبين في الال به من حيث هي كلمة
ان صاحب المقول انما يتبين في الال به من حيث هي كلمة

العلامة اعتبر امكان ظهور الال به في الال به مع الفعل وهذا الكلام على ما شك فيه وما ظهر الال به في الال به
لان اعتبار الال به في الال به مع الفعل وهذا الكلام على ما شك فيه وما ظهر الال به في الال به
لان اعتبار الال به في الال به مع الفعل وهذا الكلام على ما شك فيه وما ظهر الال به في الال به

الاستحقاق في اللغة بمعنى سزاو بودن وهو معنى الصلاحية في جميع الال به
اكثر استحقاق الال به ومعنا غير طائر افشاء باقائه وجوده واسباب
الال به مقام الاستحقاق في جميع الال به انما اعتبر الصلاحية لوجود الال به
التي بها يستحق الال به في جميع الال به في غاية الايضاح والبرهان في الال به
الاسباب جميع الال به قابلية لوجود جميع الال به على ان الاضافة
للاستحقاق كما هو الال به في جميع الال به القابلية بان لا يكون من
الال به والمناسبة لان بين الال به من حيث هي كلمة
التركيب الذي يتحقق معه علة والمناسبة لان بين الال به من حيث هي كلمة
عدم المناسبة **قوله** سزاو بودن اي جميع الال به بالالفعل كزيد في الال به
حيث يتحقق التركيب والعلة وعدم المناسبة او لم يوجد جميع الال به بالفعل
بعضه كزيد من الال به حيث انتفى فيه التركيب وتحقق العلة وان كان
فيه عدم المناسبة **قوله** سزاو بودن اي جميع الال به بالالفعل كزيد في الال به
بعد اعتبار وجود اسباب الال به في جميع الال به في غاية الايضاح والبرهان في الال به
القابلية اذ لا يمكن وجودها بدون القابلية فكل فائدة التفرقة بان
مقابلها منقسم بقسمين ما انتفى فيه القابلية كزيد لان الال به من حيث هي كلمة
مع وجود القابلية كالاسم المحدود واخره كل من الال به من حيث هي كلمة
قوله كانه من الال به من حيث هي كلمة
فان المعرب يستلزم الال به والال به ما يتحقق الا في الال به ان الال به
المعرب يوجد في الال به من حيث هي كلمة
قليلة ونحوها ان الحقيقة الاصطلاحية في الال به من حيث هي كلمة
ولم يعرفوا ان الال به بالفعل من عوارض المفارقة بل من حيث هي كلمة
الكلمة وهي موصوفة في الال به من حيث هي كلمة
قوله على اختلاف في الال به من حيث هي كلمة

قوله ان صاحب المقول انما يتبين في الال به من حيث هي كلمة
ان صاحب المقول انما يتبين في الال به من حيث هي كلمة
ان صاحب المقول انما يتبين في الال به من حيث هي كلمة
ان صاحب المقول انما يتبين في الال به من حيث هي كلمة

والله اعلم بالصواب

يؤيدوه والذين يضعون لا ينفذ اليه وهم اصلا والبحث الرابع ان التبع على نوعيه تام ونافص فاذا كان معرفة الاختلاف المذكور حاصل من استقالات العرب لا يلزم حصول التبع التام يجوز اقتضار بعض بعض المواضع دون بعض والاحوال التي سوى الاختلاف يكون معلومة بالقواعد الخفية ومعرفة العرب اصطلاحا يجوز ان يكون لها في تلك القواعد نفع فالحال ان الحق من معرفة العرب يحصل القواعد الخفية التي تستعمل على احوال اخرى لا تحصيل تلك القواعد القاطنة كل عرب مختلف الآخر طائفة

ان الفساد لازم من التوفيق في ترتيب القوم منه عليهم وليس مقصودا بالنسبة

الفرق بالاجزاء التفصيل كما في صرح الحد على الحد ونحوه ان التوقف كما في

والتحقيق في هذه المسألة من قبل المحققين في هذا الشأن

تأخرها بواسطة الديسك أو بعد اشارة لقوله اخره تطبيق العبارة التي

مؤلفه العرب ليس كما قيلت امره وان اردت ان تكتبه فليكتبه العرب باسم

نه مما اختلف آخره باختلاف العداء اذ الم يكن عامراً بوجه آخر وهذا من المدعى

المعرفة المتقدمة اعني التصديق بان مررب مسببة عن معرفة مفهوم
الاختلاف **فر** فلان لم تقدم الشيء على نفسه لان التقدم معرفة مفهوم الـ
الاختلاف بطريق الاجمال في ضمن لفظ المعرب والمتأخر معرفة بطريق
التفصيل في ضمن ما اختلف اخره **بقر** **لانا** نقول **لا** مع قوله حال ان الفرق
الاعتباري بين الموقف عليه والموقوف انما يقع في دفع لزوم تقدم الشيء
على نفسه اذ كان للاعتبارين دخل في التوقف فانه لا يجوز الموقف للموقوف
عليه في الحقيقة فذلك الاعتبارين اما اذا لم يكن لهما دخل في التوقف
فالوقوف والموقوف عليه شيء واحد لا تغاير فيه يؤثر في التوقف فالمر
هنا ان ذلك اذ الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على هذا ذلك الذي هو النتيجة
متوقف على تصور مفهوم المعرب الذي هو محور في الصوري **ورد** اي
نفس مفهوم الاختلاف واحدة في صورة الاجمال والتفصيل في في الصوري
والنتيجة وليس لاحظة تفصيلا متوقفا على ملاحظة اجمالية بنفسه
في عدم لزوم تقدم الشيء على نفسه ولقد بالغ المحقق في تحقيق هذا المعام
بالاخر في عليه العجيبين نظر في كلامه ولم يتعمق فيه شئ عليه عيب
فر **تبدلات** الـ الى الـ الى الـ الفاعلية والمفعولية والاضافة بالمر
والا تبديلات الـ الى الـ التبديل والالتة ايضا **فر** **تبدل** دلالة المعناه اي
دلالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة مع بقا ذات الـ استلا
الفحة في رأيت احمد ومرت باحمد بان على حاله وفي الادوار الـ على
المفعولية وفي الثاني على الـ **فر** لان الحركة لا تقوم بالحرف لكونها
شاذة عنه في السقوط ولا يتلفظ بالحرف حالة الوقوف من غير الحركة
فر **ما** يقوم به الحرف وهو المكلم في متفاهيم العرف الـ المتوقف
الخارج في التحقيق **فر** لكنها تابعة اي لا يمكن السقوط بالحركة الـ الـ
لفظ الحرف كما ان الصفة تابعة للموصوف في التحقيق **فر** ان يزل ان

قال المجددي في حاشية عبد الغفور رضى الله عنه الحركة صفة مجاز لا لازما لو كانت صفة حقيقية لكانت قائمة بحركة وليس كذلك بل هي قائمة بما يقدم به الحرف وهو التكميل فأنزل انتهى قوله حالة شبيهة ما بالنسبة أو ان الالف بالصفة كونه ذاتية أو نفية أو كسرة فلا حاجة الى تأويل الحذف والتبدل الحكم لان الفتحة في النصب غير الفتحة التي في الجر تقديره كما خرج به الشيخ ثم الظاهر ان ما ادعى التوجيه دخول ما كان نصيبه تابعاً للجر وبالعلم والاوجه ان يجعل بالنظر الى الآخر ايضا يشمل النسبة والجمع فان التوهم بمنزلة التكوين وليس مثل نحو الفخ ودم فان الحذف بمنزلة الحذف وليس مثل

ما خلف آخره ثم اعرب بالحروف عند من بقى الآخر لا يعود فانما المقام مقام الآخر بمنزلة الآخر **حسب** الصفوى على عبد الغفور
 اوصفت فان في الاعراب بالحركة ذات الآخر باي بحال اما حقيقة فظلا واما كما فلا تلم بعينه ذاته ولا لانه في الحذف
 المقصود حتى يثبت احكاما لانه المقصود بل تميز لصفة فان المضمومية والمقتضية والكسورية او صاف للحرف الاخير وانه
 ليست في الاعراب بالحركة حقيقة او حكاه **ب** بافتلاف المعامل فان قيل لظانه جمع عامل مع ان العامل لا يجمع على
 فاعلم قلنت لان ان جمع عامل بل جمع عامل فان موضوعه الكلمة فاعلم ان كوسم فهذا الجوز جعله كسما لخص ما به فيقوم المعنى
 المقصود للاعراب والاسم يجمع بهذا الوزن ولو سلم انه جمع
 عامل بمعناه الصفية فلا تلم ان لا يجمع فاعلم ان
 فاعلم بالانفاق بل هذا من باب بعضهم من باب
 الكسح واما على من باب بعضهم من باب
 ان يكون جمع الفاعل على فاعلم بهذا الباب **عقبة**

ان قبل ان فاعلا اه اذ كان اسما مذكرا كان او مؤنثا يجوز على فاعله
نحو كواهد وكواشب فاذا كان صفة فلا يجوز على فاعله وقد شئت فقل
وهو الكثرة والمؤنثه سواء كان بانا او بدونه مثلا ان فاعله ونوعه في قوله
وقد سوس انوم وجبته ومن ههنا قيل في الجواب يجوز ان يكون مؤنثا
لكنه قوله يوم ليس في العوض والعوض صيغة لان العاقل على كونه غير كلمة
يجي واما ملته في كلام النجاة فيرفع هذا الاحتمال قوله صار اسما الى صار في حرف
النجاة اسما الى به يقوم المعنى المقصود للمعرب قوله به حرف في الاخره قيل
انه حرف يقول اخره اي آخر المعرب لان من الاستقراء مبنية والمعرب
ان المراد من الضمير العرب لا بخصوص بل باعتبار نوعه كانه قومه والاسناد
اليه على عام لا يبال في تقييد العوض بالعوض بل في قولنا نحن فاعل البند او الخبر لان اللفظ
اما اللوح بالآخر او الاول في ذلك لا يفسد في الامور العنوية لاننا نقول انك
التقييد بالنظر في العنوان بطريق التخليص لا في الاختلاف لا يتحقق بالعالم
المعنوي وحده قوله فكلف منوه ومناه في الرفع اذا استوفيت ممنوع
ذلك المذكور عاقل وقد نفت على من جاز لك طكاية اعرب ذلك المذكور وطكاية
علامة تنبيه ومعه في لفظه من نعت هذا كان الاخره ان يقول قوله بل زير
الا انما كان غرضه مجرد مثال الاختلاف العوض الى اللفظة على المستفهم منه ولم
يجوز في صدره بيانها بطله اختلاف من اختلاف المستفهم منه الكثرة على المثال
الفرعي قوله كما ينبغي عند العنوان الى التسمية بلفظ العوض مائة وان صار اسما
لكن فيه على الوصفية الاصلية فهو باعتبار ما ينبغي من الحيثية كانه باختلاف العوض
من حيث انها على قوله اي صورة اخره في الرفع اذا قصدنا ان نرد
التسمية المستفهم الى مكررة الاصل جعلنا المستفهم ان كان التمييز نفسه
بدلا من التمييز او عطف بيان فنقول ان كثر زير وقليل زير وويلد زير وويلد زير
طاب ان يرد قوله والكان التمييز متعلقا لما انشعب عنه اما وصفه

من قوله يختلف آخره باختلاف العوامل وهي انه كلما يختلف العامل يختلف الآخر فان قلت هذه الكلية غير مفهومة حتى
يتوجه السؤال قلت قد مر دفعه فلا تقبل **قوله** تنب على التمييز من نسبة الاختلاف الى الآخر ولما كان هذا القسم
من التمييز فاعلا او مقصدا من حيث المعنى والثاني في غير قسمين الاول فيكون المعنى يختلف لفظ آخره او تقديره وفيه
بعض التامية وقوله او على المصدرية اي يحذف المضاف في اقامة المضاف اليه مقامه واجراءه اعراضه عليه وبهذا يرجع احتمال
الاول في تفصيل الاختلاف الآخر اي يختلف آخره اختلافا لفظيا او تقديريا والثاني انه تفصيل للاختلاف العوامل والثالث انه
تفصيل للآخر اي مفعولا كالاخر او مقدره والربط
انه تفصيل للعامل الا انه يبقى في العامل المعنوي
اذ لا يطلو عليه اللفظ والتقديرى الا ان يكلف
ولا يفتقر الى بعضها
لانها من الراجحة كما في ما شئت
العصمة فاصح اليها ان كنت من أهل اللغة

قوله وتقدير كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
بتقدير الآخر والاعراب لهما كانه في مثل ما شئت وتقدير
بتقدير الآخر لهما كانه في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
المعرب الاختلاف صورة التقديرى في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
ومررت بكيس لانه فان العامل المعرب يشارك في الحكم فيكون
الاخر لم يكن في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
اختلاف آخر اللفظ لا تقديره في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
او كان في اللفظ المعرب لا تقديره في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
العامل والامثلة المذكورة في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
حقيقة وحكاية في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
وكما في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
زيد واختلاف الآخر كانه في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
احد ومررت بكيس لانه فان العامل المعرب يشارك في الحكم فيكون
فكان في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
الاختلاف تقديره كانه في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
تخطى فاعلا او مقصدا من حيث المعنى والثاني في غير قسمين الاول فيكون المعنى يختلف لفظ آخره او تقديره وفيه
بعض التامية وقوله او على المصدرية اي يحذف المضاف في اقامة المضاف اليه مقامه واجراءه اعراضه عليه وبهذا يرجع احتمال
الاول في تفصيل الاختلاف الآخر اي يختلف آخره اختلافا لفظيا او تقديريا والثاني انه تفصيل للاختلاف العوامل والثالث انه
تفصيل للآخر اي مفعولا كالاخر او مقدره والربط
انه تفصيل للعامل الا انه يبقى في العامل المعنوي
اذ لا يطلو عليه اللفظ والتقديرى الا ان يكلف
ولا يفتقر الى بعضها
لانها من الراجحة كما في ما شئت
العصمة فاصح اليها ان كنت من أهل اللغة

قوله وتقدير كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
بتقدير الآخر والاعراب لهما كانه في مثل ما شئت وتقدير
بتقدير الآخر لهما كانه في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
المعرب الاختلاف صورة التقديرى في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
ومررت بكيس لانه فان العامل المعرب يشارك في الحكم فيكون
الاخر لم يكن في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
اختلاف آخر اللفظ لا تقديره في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
او كان في اللفظ المعرب لا تقديره في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
العامل والامثلة المذكورة في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
حقيقة وحكاية في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
وكما في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
زيد واختلاف الآخر كانه في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
احد ومررت بكيس لانه فان العامل المعرب يشارك في الحكم فيكون
فكان في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
الاختلاف تقديره كانه في قوله كان في قوله هو الاختلاف التقديرى فيكون
تخطى فاعلا او مقصدا من حيث المعنى والثاني في غير قسمين الاول فيكون المعنى يختلف لفظ آخره او تقديره وفيه
بعض التامية وقوله او على المصدرية اي يحذف المضاف في اقامة المضاف اليه مقامه واجراءه اعراضه عليه وبهذا يرجع احتمال
الاول في تفصيل الاختلاف الآخر اي يختلف آخره اختلافا لفظيا او تقديريا والثاني انه تفصيل للاختلاف العوامل والثالث انه
تفصيل للآخر اي مفعولا كالاخر او مقدره والربط
انه تفصيل للعامل الا انه يبقى في العامل المعنوي
اذ لا يطلو عليه اللفظ والتقديرى الا ان يكلف
ولا يفتقر الى بعضها
لانها من الراجحة كما في ما شئت
العصمة فاصح اليها ان كنت من أهل اللغة

قوله فانه قد اختلف العامل فيه بحث من وجوه الا ان العامل جمع واقل الجمع ثلثة لا اثنين فالظان المعبر اراد
باختلاف العوامل اختلاف جماعة من العامل وازالة ما في الواحد خلاف الآخر لا لا يحقق اختلاف العامل
والثاني ان اختلاف الآخر بحسب الوصف يتحقق لان حركة الناصب نصب فاحرف الاخير على النصب بعد الجار
فهو محل الجرفين (صفة محلية بصفة محلية والثالث انه لا يمتنع اختلاف العوامل في العمل بها لان النصب والجر في هاتين
المادتين على صورة واحدة **قوله** فان فتح احد
بفتح من حيث انما علامة النصب غير هاتين
علامة الجر فتحق الحيتين لتحقيق الناصب و
الجار من طائفة

الاول من معنى المفعول على الوجه الثاني **قوله** لو وجدت انه متعلق بقوله جازا
اختلافه ان الحركة لفظ اول الف من اللفظ كما يخط به جعل لفظا بفتح
ومن فخره بصوت يعتمد على الخارج من حرف فاعدا لانه ليست متعلقة
لانها ابعاض من حرف له ولو كانت مستمرة لا يستقيم كونها مفعولة لانها
كالوقف والامالة والغنة **قوله** لان العامل اه فيكون التقدير تامر مع عدم
احتياجه الى الحكم اليه هذا تقديره ان يكون المقدور به المحذوف كما هو الشايع
في استعماله في معالجة المفعول اما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفا او لا
فيشمل المعنوي ايضا لكنه خلاف **قوله** لانه اي الجمل المذكور **قوله** وذلك
اي عدم الدلالة ثابت **قوله** لان الظاهر الظاهر بناء على ان الاصل في الكلام
ان يكون للمعنى **قوله** انه اي قول المآلة اه قوله لا ما يشير وانما لم يجر إشارة الى
قوله لفظا او تقدير لان قوله الآتي بيانه لا يقتضي الا عراب فاعدا بغير
تقديره الا عراب والامراب اللفظي وقوله لفظا او تقديره هاتين المعنى
والفرض كونه يشير الى تنوع العراب فيكون قوله الآتي إشارة الى ما فهم من
قوله لفظا او تقديره هاتين المعنى **قوله** ورأيت مجرورا
بجعل إشارة الى ان بيانه الشايع تامر حيث لم يورد المثال للاختلاف
التقديرى كما في قوله انه لفظا او تقديره **قوله** اي مدلولات بين الصور بين اه
إشارة الى دفع ما بينه من انه لا يصح جعل قوله مثني او مجرورا لانه قولنا
رأيت مسلين لانه ان قرأت في بعضه التنية لا يكون مجرورا وان قرأت في بعضه
الجمع لا يكون تنية وحال ان المراد مدلولات بين الصور بين المكتوبين في
هذا النقص لا ينقل الى الذين مدلولها ولا يقران وهذا الطريق
شايع في كتب اللغة في بيانه هو الحركة يقال مثلا الزعم ثلثة الظاهر مدلول
في هذه الصورة متلفة الفاء ولما قبل من القول قولنا معطوف على قولنا فهو
في تقديره لما يتقدم بغير قولنا رأيت مسلين ومررت بمسلين فقولنا مثني

فان قلت لا يتحقق الاختلاف اه بعضه ان الاختلاف بسبب اختلاف العوامل فيحقق الاختلافين وان احدهما
سبب عن الآخر وهذا لا يتحقق في هذه الصورة فان قلت الاختلاف بسبب اختلاف العوامل لا يثبت فيحقق الاختلافين
بل يتحقق ان يكون المذهب بحيث اذا تحقق اختلاف العوامل تحقق الاختلاف في هذا لا يقتضيه تحقق شيء من الاختلافين
وهذه الحقيقة ثابتة للمذهب المذكور قلت هذه الحقيقة ثابتة له قبل التركيب ايضا فلا يكون الاعراض اشرف للمذهب والكلام
على هذا التقدير وكذا اختلاف الاختلاف في اختلاف

وقد علم ان كلامه ثابت للمذهب قبل التركيب او مجموعا متعلقا بالمراد لا بغيره القول في كونها متعلقا بالمراد لا بغيره
ومن زعم ان المراد من الجوابين فقد الحذف لا يفي في المحذور لان مسليبه وبسليبه ان قرأ في شيء كان المراد
خطا طائفا

فان قلت اه حاصله ان المفهوم من قوله
الموجب ويختلف آخره ان هذا الحكم ثابت في
اختلاف الآخر وان كان بعض المذهبين لم يتحقق
التي وقعت مع هذه اولافان في احدى الاسماء
بدون العامل لا اختلاف الآخر في احدى الاسماء
فيه ان اختلاف العوامل في مواد النقص لم يكن
انتفاء اختلاف الآخر في مواد النقص لم يكن
الا في بعضه واما ما سألنا فاذ احدثنا
في آخرها ان يقال لم يثبت هذا الاختلاف في
المبادىء من الاختلاف في مواد النقص لم يكن
المتعلقة لم يتحقق في مواد النقص

فان قلت ان التركيب مع العامل اه حاصله
الاختلاف انما لا يثبت في هذه الصورة الموقوفة على
بعد ان يكون معولا لعاملين معنيين فانه راجع
الصورة الموقوفة في الحكم المذكور للمذهبين
فلا يرد في خصوص الجواب كونه اختلاف العوامل
العاملين المعنيين انما يتحقق اذا امكن الاختلاف
بين عمل المعنيين وهذا لا يمكن ان يكون
الا في بعضه واما ما سألنا فاذ احدثنا
الاختلاف في العمل

فان قلت ان التركيب مع العامل اه حاصله
الاختلاف انما لا يثبت في هذه الصورة الموقوفة على
بعد ان يكون معولا لعاملين معنيين فانه راجع
الصورة الموقوفة في الحكم المذكور للمذهبين
فلا يرد في خصوص الجواب كونه اختلاف العوامل
العاملين المعنيين انما يتحقق اذا امكن الاختلاف
بين عمل المعنيين وهذا لا يمكن ان يكون
الا في بعضه واما ما سألنا فاذ احدثنا
الاختلاف في العمل

فان قلت ان التركيب مع العامل اه حاصله
الاختلاف انما لا يثبت في هذه الصورة الموقوفة على
بعد ان يكون معولا لعاملين معنيين فانه راجع
الصورة الموقوفة في الحكم المذكور للمذهبين
فلا يرد في خصوص الجواب كونه اختلاف العوامل
العاملين المعنيين انما يتحقق اذا امكن الاختلاف
بين عمل المعنيين وهذا لا يمكن ان يكون
الا في بعضه واما ما سألنا فاذ احدثنا
الاختلاف في العمل

فان قلت ان التركيب مع العامل اه حاصله
الاختلاف انما لا يثبت في هذه الصورة الموقوفة على
بعد ان يكون معولا لعاملين معنيين فانه راجع
الصورة الموقوفة في الحكم المذكور للمذهبين
فلا يرد في خصوص الجواب كونه اختلاف العوامل
العاملين المعنيين انما يتحقق اذا امكن الاختلاف
بين عمل المعنيين وهذا لا يمكن ان يكون
الا في بعضه واما ما سألنا فاذ احدثنا
الاختلاف في العمل

فان قلت ان التركيب مع العامل اه حاصله
الاختلاف انما لا يثبت في هذه الصورة الموقوفة على
بعد ان يكون معولا لعاملين معنيين فانه راجع
الصورة الموقوفة في الحكم المذكور للمذهبين
فلا يرد في خصوص الجواب كونه اختلاف العوامل
العاملين المعنيين انما يتحقق اذا امكن الاختلاف
بين عمل المعنيين وهذا لا يمكن ان يكون
الا في بعضه واما ما سألنا فاذ احدثنا
الاختلاف في العمل

فان قلت ان التركيب مع العامل اه حاصله
الاختلاف انما لا يثبت في هذه الصورة الموقوفة على
بعد ان يكون معولا لعاملين معنيين فانه راجع
الصورة الموقوفة في الحكم المذكور للمذهبين
فلا يرد في خصوص الجواب كونه اختلاف العوامل
العاملين المعنيين انما يتحقق اذا امكن الاختلاف
بين عمل المعنيين وهذا لا يمكن ان يكون
الا في بعضه واما ما سألنا فاذ احدثنا
الاختلاف في العمل

فان قلت ان التركيب مع العامل اه حاصله
الاختلاف انما لا يثبت في هذه الصورة الموقوفة على
بعد ان يكون معولا لعاملين معنيين فانه راجع
الصورة الموقوفة في الحكم المذكور للمذهبين
فلا يرد في خصوص الجواب كونه اختلاف العوامل
العاملين المعنيين انما يتحقق اذا امكن الاختلاف
بين عمل المعنيين وهذا لا يمكن ان يكون
الا في بعضه واما ما سألنا فاذ احدثنا
الاختلاف في العمل

فان قلت ان التركيب مع العامل اه حاصله
الاختلاف انما لا يثبت في هذه الصورة الموقوفة على
بعد ان يكون معولا لعاملين معنيين فانه راجع
الصورة الموقوفة في الحكم المذكور للمذهبين
فلا يرد في خصوص الجواب كونه اختلاف العوامل
العاملين المعنيين انما يتحقق اذا امكن الاختلاف
بين عمل المعنيين وهذا لا يمكن ان يكون
الا في بعضه واما ما سألنا فاذ احدثنا
الاختلاف في العمل

بعضهما تركيبا يتحقق مع عامله ابتداء وهذا لا يقتضيه لفظية العامل فاعلم
فان قلت ان التركيب مع العامل انما يتحقق اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يقع بعضهما المعدادة
مع بعضهما معناه بانه تركيب مع عامل لفظي ابتداء يتحقق من اختلاف العوامل ايضا مع ان المفهوم من ذلك ان
الاختلاف في الآخر والعامل جميعا منتف في المذهب الذي ركب مع عامله ابتداء قلت لم يتركب ركب بعض الاسماء المعدادة
مع عامله ابتداء بحيث لا يتحقق فيه الاختلاف في

التركيب فيما فرض مع العامل ابتداء ومع الفعل المستند من الجاهل بما
يكون التركيب مع التركيب باسبغ منه لا يلزم ان يكون لازما له اي
بمنتهى مغايرة منه فليكن الاختلاف المذكور كذلك بخارج المذهب
التركيب مع العامل ابتداء ويعرضه بعد التركيب ثانيا وثالثا

يجوز ان يقيد اه اي يمكن الوجود الحكم المذكور بركبت يكون لازما للمذهب
يقيد الاختلاف المذكور عليه بقوله ان يختلف آخره باحد الازمنة ولا تنكس
انه لازم للمذهب حال ابتداء التركيب في بعضه عليه انه يختلف آخره في وقتها
اي وقت التركيب ثانيا وثالثا وان لم يكن اه والسر فيه ان لزوم الاختلاف

المطلبي يقتضي عدم انفكاكه عنه في شئ من الازمنة وهو مغاير عنه في زمان
التركيب ابتداء بخلاف الاختلاف المضرب باحد الازمنة فانه يقتضي عدم انفكاكه
عنه في جميع الازمنة وهذا كالانقسام المطلي فان غير لازم للزمان بخلاف التام

في وقت ما ركب فيه من الكلام من الظاهر اي في هذا التوجيه من الكلام
افترق قوله ان يختلف لفظ هو الاطلاق بالمضرورة او لا في الجملة الحكم
لازما لا يقال للتبادر من القضية الحالية عن كونها اطلاق النسبة كونها ثابتة
في وقت ما قالوا في بيان وجه تسمية العادة وسبب في كلام الخليل ايضا

لانا نقول في هذا الاطلاق بمعنى تعهيد النسبة المعامل للامكان الشامل للزمان
والوقوع في احد الازمنة والمقابلة التفسير بوجه الازمنة المعامل للزمان
ولذا اختار الخليل في لفظ احد الازمنة دون وقت ما قيل في ذلك وما
للاختصار في هذه الفائدة

في انه بعد اه اي مع انه الحكم المذكور
التعديد بالظرف ايضا غير لازم لان اللزوم معناه الانفكاك والامتناع
في احد الازمنة فلا يجوز انفكاكه عن التركيب لوجوه تحقق مع بعضه

الاعمال واحد او ثلثان ولم يتحقق عوامل في شئ من الازمنة فلا يجوز انفكاكه
بفلكان العوامل في شئ من الازمنة فاقبل ان احتمل العرف لا يتحقق

بفلكان العوامل في شئ من الازمنة فاقبل ان احتمل العرف لا يتحقق

بفلكان العوامل في شئ من الازمنة فاقبل ان احتمل العرف لا يتحقق

بفلكان العوامل في شئ من الازمنة فاقبل ان احتمل العرف لا يتحقق

بفلكان العوامل في شئ من الازمنة فاقبل ان احتمل العرف لا يتحقق

بفلكان العوامل في شئ من الازمنة فاقبل ان احتمل العرف لا يتحقق

بفلكان العوامل في شئ من الازمنة فاقبل ان احتمل العرف لا يتحقق

بفلكان العوامل في شئ من الازمنة فاقبل ان احتمل العرف لا يتحقق

بفلكان العوامل في شئ من الازمنة فاقبل ان احتمل العرف لا يتحقق

بفلكان العوامل في شئ من الازمنة فاقبل ان احتمل العرف لا يتحقق

بفلكان العوامل في شئ من الازمنة فاقبل ان احتمل العرف لا يتحقق

بفلكان العوامل في شئ من الازمنة فاقبل ان احتمل العرف لا يتحقق

فان الله

في نسخة واحدة

قوله وحين يرد بها الموصولة اه قد اعترض على

سید الشہداء ابوہریرہؓ: سید الشہداء ابوہریرہؓ

مد لا يغالى عنه ابطال الانبياء بابا السيرة القريية باستقره

الاجابة بقوله في غير المذكور بقوله لا يقال في ذلك المذكور في قوله

لزم ان لا يتحقق اه بنحو الملازمة لان الاختلاف ليس عبارة عن التحول
 الحركة او الحرف حتى يقتضي ساقية احد جانبا لا يتحقق في المركب ابتداء
 ام منه ومن التحول من السكون الى الحركة ولا شك في تحقق هذا القسم ابتداء
وروي من التحول بان جميع اقسام الاختلاف استطراد اذ لا دخل في الجواز
وروي كلام الاسماء الستة فانه قبل التركيب في العالم كان جزء منها غير له على
 معنى وبعد التركيب صار ذلك على الفاعلية والمفعولية والاضافة **وروي** من كلام
 العلامة كجاء في التنبيه والجمع فان الباقية حال النسب لعلامة للمفعولية
 وحالة المفعولية الاضافة فانه ما تضمنت في ذلك فمردوا جمعا ولا يقدرون ذلك
 في الالف والواو بان يقال ان الالف في التنبيه قبل الالف مخرطة
 لها بعده وكذا الواو لادانته في تقدير حرف علامة التنبيه والجمع والعلامة
 لا تذف كذا في الرض **وروي** في غير هذه المصالح ما سياتي فيما نقله الشيخ عن
 المصنف وجه اختيار هذا التعريف من الاختلاف هو التحول من حركة او حرف
وروي ان المتبادر ان بعض المتبادر من نسبة الفصول المستحق وما في
 حكمه ان يكون اتفاقا بين الاشتقاق سابقا على حصول هذا الفعل فيحقق
 رجع فيه قوله آخره الى العرب ان يكون حصول الاختلاف فيه بعد مودته
 مع فاعله لا بد من هذا الجواب من ارتكاب تجوز كانه قولهم ارضعت هذه المرأة
 هذا **الثاني** وان قول آخره من الاعراب الى الكسرة اعلم ان غلای ای
 الاسم المضاف الى باء المتكلم قبل التركيب فيه قول من السكون الى الكسرة
 وهذا الاقبال لكلام فيه لانه قول آخر المصنف وبعد التركيب في العالم فيه
 قول من السكون الى الاعراب التقدير وهو بهذا الاعتبار دخل في العرب
 وكلام فيه وحركاته التقديرية في الاعراب لانه ما اختلف فيه من حيث
 انه معرب تقديره او قول من الاعراب اللفظ الى الكسرة لانه لا يشك به
 بين الامكان فحق ان يعرب لفظا الا انه لا اشتغال له بالكسرة كقول

قوله ويقتضي كجاء في التنبيه والجمع فان الباقية حال النسب لعلامة للمفعولية وحالة المفعولية الاضافة فانه ما تضمنت في ذلك فمردوا جمعا ولا يقدرون ذلك في الالف والواو بان يقال ان الالف في التنبيه قبل الالف مخرطة لها بعده وكذا الواو لادانته في تقدير حرف علامة التنبيه والجمع والعلامة لا تذف كذا في الرض روي في غير هذه المصالح ما سياتي فيما نقله الشيخ عن المصنف وجه اختيار هذا التعريف من الاختلاف هو التحول من حركة او حرف روي ان المتبادر ان بعض المتبادر من نسبة الفصول المستحق وما في حكمه ان يكون اتفاقا بين الاشتقاق سابقا على حصول هذا الفعل فيحقق رجع فيه قوله آخره الى العرب ان يكون حصول الاختلاف فيه بعد مودته مع فاعله لا بد من هذا الجواب من ارتكاب تجوز كانه قولهم ارضعت هذه المرأة هذا الثاني وان قول آخره من الاعراب الى الكسرة اعلم ان غلای ای الاسم المضاف الى باء المتكلم قبل التركيب فيه قول من السكون الى الكسرة وهذا الاقبال لكلام فيه لانه قول آخر المصنف وبعد التركيب في العالم فيه قول من السكون الى الاعراب التقدير وهو بهذا الاعتبار دخل في العرب وكلام فيه وحركاته التقديرية في الاعراب لانه ما اختلف فيه من حيث انه معرب تقديره او قول من الاعراب اللفظ الى الكسرة لانه لا يشك به بين الامكان فحق ان يعرب لفظا الا انه لا اشتغال له بالكسرة كقول

تحول اعرابه الذي استحق به التركيب الى الكسرة بان ابق الكسرة كما كان
 قبل التركيب ولم يعرب لفظه واكثر العرب تقديره بان هذا هو الذي قاله كسرة
 غلای بعد التركيب بالعالم لانه قول آخر العرب من الاعراب اللفظ الذي
 استحق به التركيب لكن لاس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل الياء والواو
 هذه الكسرة قبل التركيب موجودا في نفسية التحول فقول بان ابق الكسرة
 الى رتبة ما قبل من الكسرة كانت موجودة قبل التركيب فلا معنى لتحول الاعراب
 اليها وقد قيل ان ظهور هذا المعام لم يكونوا احوال الامم قبل لو قالوا ان
 حركة غلای كان ارجح لشمله ما قبله بالمشكلة فيكون معنى ما في **مسألة**
 وكذا الجوارى اي جرحه بسبب الجوار كجرحك بسبب رؤسكم فانه قول
 من النسب الذي استحق بسبب افعاله لكونه معطوفا على جرحكم الى الجوار
 فاختلف به آخر العرب لكن لاس من حيث انه معرب بل من حيث انه جار فوسم
 وليس هذا الجرح من الاعراب بل ما هو بهم والآن لم تحقق الاعراب بدول العالم
 والمحقق وكذا اورد السج الميسرة في الغيبة في الحاشية وقال الشيخ الجرح
 من البصريين والكوفيين الجرح الجارة بالنعت نحو جرح فرب و في التو
 التوكيد كقولهم ما صار في الزوجة كجرحكم على الجارة وزادوا
 وقوله في عطف النسب فرب عليه قوله نوح وامسح برؤسكم وارجلكم قال
 ابو صيا ونزلت في عطف جد اولم يفظ من كلامهم وزاد ابن هشام وقوله
 في عطف البيا اما البذل فقال ابو صيا لا يفظ من كلامهم ولا يخرج عليه احد
شاهد رواه حركات ما قبل هذه الادوات اه هذا خلاصة ما ذكره الشيخ في
 بقوله ولا يفتقر على احد بل على الاخر لاجل ما في الاضافة وبالنسبة وفتح لاجل
 ما ان ثبت بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر فتفتح لاجل ما في الاضافة
 من غير انتقال الى الفتح آخر وانت في لاجل ما بالنسبة وثالث وانتم الى اليا
 واليات كبر ما مع الاسم وهذا في الاخر فلهذا الفاعلية في ما هو وروى

قوله لا يفتقر الى الفتح آخر وانت في لاجل ما بالنسبة وثالث وانتم الى اليا واليات كبر ما مع الاسم وهذا في الاخر فلهذا الفاعلية في ما هو وروى

قوله لا يفتقر الى الفتح آخر وانت في لاجل ما بالنسبة وثالث وانتم الى اليا واليات كبر ما مع الاسم وهذا في الاخر فلهذا الفاعلية في ما هو وروى

قوله لا يفتقر الى الفتح آخر وانت في لاجل ما بالنسبة وثالث وانتم الى اليا واليات كبر ما مع الاسم وهذا في الاخر فلهذا الفاعلية في ما هو وروى

قوله ليدرك الاختلاف
الاختلاف في الوجود والاعتقاد
الاعتقاد في الوجود والاعتقاد
الاعتقاد في الوجود والاعتقاد

قلت لم استعمل الالفاظ الى الاختلاف مع ان الالفاظ
على هذه المعاني هو الا عراب الذي هو حجاب الاختلاف
فمنه المص و ايضا الا عراب مع انه وصح كما يختلف الالفاظ
فلهذا اولى بالرجعية قلت نعم لكن لما جعل قوله ليدرك
مطلقا باختلاف وكان الاختلاف يدخل في تلك الالفاظ
فان السلف اختلفا في ان الالفاظ ايضا على ان تلك الالفاظ
هو الاختلاف او ما عدا الاختلاف ايضا على ان تلك الالفاظ
الاختلاف او اختار المص انه ما عدا الاختلاف لانه
ام معينه واضح فلهذا اولى بالرجعية للاختلاف لانه
الاختلاف فانه ام معني بالانفصال للاختلاف لانه
لانه المستعمل في معناه البناء الذي هو عدم الاختلاف

تذكرنا الفصل الثاني لوجوده قبل عالم الخلق
لم يختلف آخر انتهى وقيد انه لو كان قبل مطلق العالم
الكهنية بقوله آخر العرب فيخرج قبل اعتبار قيد
معرب في وقتنا لك لا في زمانا كونه معربا في
بهذا الاعتبار بكونه قيد الكهنية ويخرج به قائل
قوله اراد ان يبينه او ايضا فهم منه وجه ترجيح
الافتكار به على تركه وفائدة وضعه في السماء دون
الافتكار والخروف الاما انما يفرض الحقائق وقيد انه
وضع في الفطر المضاع ايضا فليفسر قيد انه
ليست في الافتكار انما يظهر ارادة ان هذه الفائدة
مع الافتكار باليخرج ذلك السببا وذكره الخروف
قوله وكانه اراد هذا المعنى اي كونه في العرب
جامعا وما يحتاجون قوله ليد (فيكون) التبيين على
فائدة افتراض وضع العرب ويجعل ان يكون قوله
هذا المعنى اشارة الى مجموع الامور التي كان
المصير اراد كونه في العرب جامعا وان كان
بكونه في العرب في مجموع الامور التي كان
اختلاف وضع العرب التبيين على فائدة
فلهذا

توضيح وضع الاعراب المقوم صفة
وضع الاعراب اي هذا المفظ للموضع

الاعراب اه اذ لا تقول فيه من الحرف هو الحركة بل من الحركة الى الحركة او الحرف
وراء يوضح المعاني ان كان متقولا من الاعراب من الاظهار **وراء** وما يبرز
 الالتباس ان متقولا من الاعراب بمعنى ازالة الفساد **وراء** لا يثبت اي على
 الوجه الاول بل لا يثبت اي على الوجه الثاني **وراء** لا حاجة فيه الى سبب يقينية
 لان عدم الشيء كغيره من سبب وجوده ولا يحتاج الى سبب آخر لما تقرر من
 ان عدم العلة ملية لعدم المعلول **وراء** وليس الحركة والسكون جوابا عن قوله
 ولا يظن البناء على الركائز النفا بوجوب من قوله ان البناءة اه يعني ان
 النفا بوجوب الاعراب والبناء لا يقتضي ان يكون احداهما سببا للآخر بل يكون في
 ذلك ان لا يمتنع في شئ واحد وهو حالهما لان سبب الاختلاف لا يستلزم
 الاختلاف من ان عدم الاختلاف باقيا لازما لا يمتنع معه اصلا **وراء** هو
 الاسم عمدة اه وفي الحاجة الى تعميم على الخاصية والخصوصية بما يكون على
 حقيقة كاسمي **وراء** فحقيرة المعاني اه يعني الاعتوار ليس بهنا بالمعنى الحقيقة
 يستعار لتعني المعاني للاسماء على سبيل البدلية فاما ان يعبر عن المعاني
 اخوة للاسماء لغرضها ووردوا عليها هو الظاهر لا سبب فحقيرة على صيغة النفا
 واما ان يعبر عن الاسماء اقصادا بتلك المعاني اخوة لها فحقيرة على صيغة
 المفعول لكن الاول ارجح والثاني بالنسبة اليه مرجوح متوهم اما حقيرة فذكر
 الحقيرة واما الحقيرة فلان فاعلم الاعتوار بكونه متعديا ومفعولا واحدا في المعاني
 اعتوار الشيء اي تداوله فيما بينهم وكذا لك تعوروه وتعاوروه وانما الظاهر
 هو ان اعتوارا لانه في معنى تعاوروه الشيء عليه انتهى فاذا قرئ على صيغة النفا
 كان العبارة على ظاهرها واذ قرئ على صيغة المفعول كتب حرفا من الظاهر بان يعبر
 المعتورة كمن امر منها على العرب اي على الاسماء العربية وما ذكرنا من ان
 ما قاله الفاضل الهندى ان المعتورة على صيغة اسم المفعول لان المعاني متداولة
 والى ثبت الرواية بكونها على الجواز المعنى نحو عينة راضية لتيك المعنى

نقية المعاني المعتورة بالفاعلية والمفعولية
 الاضافة اختيار بعضهم منهم المصون وقا الحقير
 هي كونه الاسم عمدة وفضيلة بواسطة حرف الجر
 بلا واسطة **وراء** المعنوية على صيغة اسم
 الفاعل صيغة اسم الفاعل الهندى حيث
 رجح اصحابه كونه على صيغة اسم الفاعل
 وذلك لان صيغة اسم الفاعل لا تقبل
 المعنوية لان صيغة اسم الفاعل لا تقبل
 واحدا بعد واحد وهي اعني على صيغة
 الاختلاف او ما به الاختلاف لم يقدح في ذلك
 اولى في هذا المقام واما صيغة اسم المفعول
 على اخذ الموصوفين واما صيغة اسم المفعول
 بين الموصوفين بان اخذها معرب بعد معرب ولا يدل
 هذا على طريقتين بان اخذها معرب بعد معرب ولا يدل
 المعاني امر مختلف هو الاعراب بالمتداولة
 المتداولة في المعاني امر مختلف هو الاعراب بالمتداولة
 ثم اخذها معربا في المعاني امر مختلف هو الاعراب بالمتداولة
 في معربها معرب آخر لانها على صيغة اسم المفعول
 سبيل المتداولة لا محالة وتبرجوا ان
 يحل اسم فاعل العلم لا الموصوفين
 وقيد مانه عصبه

هذا اسم اذا كانت المتداولة معتبرة في الآخر
 واما اذا اعتبرت في المأخوذ فيصير ما قاله
 الفاضل الهندى بلا اشتباه

المعنى على المعاني المعتورة نظرا اليها العامل فربما كانت لان الاعتوار بالمعنى
 الحقيقة لا يمتنع استناده حقيقة لان المعاني ولا الى نظرها بالمعنى الجازي
 الحقير التناوب يمتنع استناده حقيقة الى من من القول بان الاستناد على صيغة
 المفعول حقيقة وعلى صيغة النفا محالة فحقيرة **وراء** لا توصف بالمعاني اه يعني
 جعل العلة الغائية لاختلاف آخر الموصوفين لانه على المعاني المعتورة فيجب ان
 المعاني لا جاز صفا الاعتوار يقتضي الاعراب بالاعراب والمالم يكن له الوصف
 فائز ولا شك ان ذلك الوصف انما هو طريقان احد المعاني اية لا يكون احد
 المعاني مطروحا عليه اية اقتضين ان يكون لفظ المعتورة بكونه الوصف طريقا
 المعاني لا بالفتح الدال على كونها مطروحة **وراء** يرشد الى ما ذكرنا من كونه الوصف
 المقتضى للاعراب كونه احد المعاني طارئة عليه اية التفسير الذي ذكره الشيخ
 فان ذلك التفسير يقتضي ان تلك المعاني كونه احداهما طارئة عليه اية يقتضي
 الاعراب ولو انتفى احد هذه القيود بان لم يكن المعاني المتعددة طارئة او كانت
 طارئة غير لازمة او كانت واحدا منها على التعيين طارئة لازمة لم يقتضي الاعراب
وراء هو ان المعاني تبيط بعضها على بعض انما قال في لانه قد يكون في كلمة معينا
 او اكثر في طارئة احداهما على الآخر كعاني الكلمة المشتركة ولا يلزمها العلامة للضرورة
 لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لانها على واحد **وراء** ولا بد للطاري من علامة
 المعنى الآخر فربما كان السبب فيضع العلامة لاحد **وراء** ولا بد للطاري من علامة
 اه دون المطر وعليه كونه اصلا بخلاف الطاري فانه لطريانه لا بسبب الذي
 اية فلا بد من علامة مميزة ولذا اصحاب الجاز الى القرينة دون الحقيقة **وراء**
 لا يلزم ان يطلب افضا العلامة كونه غير لازم للكلمة ليستعمله في بعضها الا
 فلا يطلب كونه فحقيرة **وراء** التفسير الفهم المسند الى المفعول **وراء** وقد يجب
 من اي وقد يجب ان تلك المعنى الطاري الغير اللازم حرفا في عليه صار كاحد
 وورد تلك الكلمة في الشيء والجميع السالم والمؤث والنسب والمؤث

قد **وراء** عليه اي على المعرب ويجوز ارجاع الضمير الى الاعراب
 لا يستلزم المعاني على الاعراب ايضا لان المعاني على
 الاعراب وعلى الشيء مستولية عليه فظهر به

والا عراب على صفة الماحض صفة المسحوق
والنقدية والاضافة فانه يقع جعلها صفات للمدلول
التي تكون الضمير في صفة الاسم الموجب بان يكون تلك
المعاني صفات للاسم لان قوله فالانجب ان يكون تلك
عليها متأخر فمن الله ان عليه بان ان يكون ذلك
في ان يقال فالانجب ان يكون ذلك لان الكتاب
من الموصوف وقد جعل الشيخ في ذلك لان الكتاب
صفا للاسم ونفسه لا يكون تأخره لولا ان الكتاب
الاعراب في آخر الاسم لان الكتاب في صفة يقال جعل
الموصوف وقال بعض المحققين والاقرب ان يقال
جعل الاعراب في آخر الاسم لان ذلك في آخر كلامه
وراث

كالضمان اليه وكالوصف الدال على معنى في موصوف **ور** كالتبسين وغيره
ولا التباس فيما اذا كان الطارئ واحدا فالكلمة ان يطلب اخف علامة يكن
لازمة على صيغة التانيث صفة بعد صفة لعلامة اي انقل العلم والاعلام
على الاشياء على ما هو عليه يقتضي ان يطلب لها اخف علامة لان طرأ احد جافيه
معيه يقتضي نصب الصلابة وفعال التباس وازومه له يقتضي ان يكون تلك العلامة
في الكلمة الدالة عليه ولما لم يكن في بدالة العاصم القرينة وان يجوز في غاية
النفقة للتأشير الكلمة **ور** ومن هذا المعنى انه لان الاسم عند التركيب لا يخفى
عن احد المعاني اعم الفاعلية والفعلية والاضافة **ور** وجدت في بعض الاسماء
كاف اسم السند والمنه والجرى فان اعربها وان كانت بالهروء التي هي الثقل
من الحركة لكون مجرد ذلك الثقل يحمل تلك الحروف هي الحروف كانت قبل التركيب
جزء منها **ور** ومن هذا التقرير يظهر وجه سابق وهو ان الاسم يلزم طرأ احد
المعاني وهو يقتضي اخف علامة ولا اخف علامة يمكن من الاعراب التي هي الحركة
او الحروف التي اجزاء الكلمة بخلاف فانه وان طرأ عليه كونه مسند الابدان الا ان الطار
واحد لازم فلا يطلب له علامة في بل علامة ذكر الفاعل بعده **ور** يختلف الحرف فانه
لا يلزم فيه بعض المعاني على بعض لعدم التعرف في الحرف فيكون الاصل فيه التانيث
وعدم العلامة الدالة على المعاني الطارئة ابتداء **ور** استعار التحليل المعاني في
الاسماء على سبيل المتبادرة استعارة تبعية بان شبه ذلك التحليل بالاضافة
المذكورة ثم اشتق من الاعتبار المستعمل في ذلك التحليل المستعملة **ور**
او مجازا مستملا باستعمال اللفظ الموضوع للاضافة على المتبادرة في المتبادرة
فالعلامة الكلية والجزئية ان كانت المتبادرة داخلية في مفهوم الاعتبار والمجاز
ان كانت خارجية عنه **ور** وانما جعل الاعراب له لما لم يكن الاعراب مطلعا في
الآخر فانه يكثر نفسه بالآخر حرف العبارة عن ظنه باعده وجود ثمة اما الاول
فخصم الاعراب بالاعراب بالركن او ابتداء القرينة على ظاهره او هو المولود

في علم النظمين اه متعلق بغيره في الحقيقة
 اسم الفاعل نفس العقدة متعديته فلا يرجع ان
 يكون صفة للمعاني لان المعاني معنوية غير صفة
 اسم المفعول لا معنوية لان المعاني معنوية غير صفة
 فلا بد ان يضمن الاعتراف في صفة اسم الفاعل
 يكون مثل الورد و الورد هو صفة بلا ضمير
 كما حصل البعض بفتح ان يكون صفة بلا ضمير
 لعل انما يجعل اسم مفعول لا ضمير
 المصير يكون اسم فاعل في او الاستعداد و يربط
 وورد المعاني التثنية على العرب في كلامه
 التناوب و التعاقب في الاجتماع استعمل
 له الاعتراف و ذكر في الاجتماع استعمل
 فيكون خبر يدور في الابدان الاستعداد له
 اخذ الشيء بالايدي على طريقتين التناوب و
 الصحاح بالايدي على طريقتين التناوب و
 وهذه مرة واحدة بالايدي اخذته هذه مرة
 كذا من خبري رافعة بالايدي اخذته هذه مرة
 حقيقة فاعلم ان الاعتراف في النظمين فانه يفتقد
 كذا في اي متعاقبة متناهية
 في الحقيقة

فبقي الرفع والنصب والجو بين الضمة والفتحة والكسرة فافترقا
 بين الحركات الاعرابية وبعدها الرفع والنصب والجر على الحروف
 الاعرابية وبعدها الضمة والفتحة والكسرة على الحركات البنائية
 كالمعلوم من القصة

فإنه أي علامة كونه الشيء مضافا إليه قبل الأول أن يزداد لفظ إليه لأن الإضافة مشاعلة للظرفين وقد يجاب بأنه حذفه اعتقادا
على قرينة المضاف إليه باللفظ عليه والحذف لئلا يفتقر المضاف إلى المضاف إليه فيكون من اللفظ المضاف إليه
الابتداء وهو لم يعلم أن المضاف إليه هو الإضافة بمعنى كونه الشيء مضافا إليه ~~فإنه~~ لا الإضافة بخلافه كونه
مضافا لهذا من الحاشية المسودة

—

قوله وانما خصم الرفع اه الاختصاص اضافي بالنسبة **قوله** وانما اختصاره وان يد عليه كلام على رضى الله
الى المفاعيل والمضاف اليه والا فالترفع غير مختص بالفاعل عنه بل هو اول ما ذكر لان الاجتهاد الاول في هذا
بل موجود في المحققين بالفاعل ايضا وانما بين الاختصاص في
الفاعل كونه اصلا في الاعراب من حيث انه معد لما هو اصل
في العمل فان قلت المضاف اليه ايضا قليل فلم لم يعط الرفع اليه
قلت لا يتم بشي الفاعل اكثر كونه معدا
ما هو اصل في العمل او المعد ان الفاعل له
وجده في الكلام الواحد لا يكون الا واحدا بخلاف
المضاف اليه والمفاعيل يكون الفاعل قليلا
في الكلام فاعطى الثقيل اياه **عنه**

في المبتدأ نحو بسببك زير في الفاعل ثم كذا باله مع انه ليس بمضاف اليه في
كان اليه زائدا في قوله هذا التركيب لم يعتدوا به في التركيب لانه ليس بوجوده او بقاءه
ان البرهان كان موجودا فيه الا انه لما كان اثر الحرف في الالف كان زائدا على غيره
لشئ فلا ينفك قوله البرهان الاضافة اذ معناه انه علم فمفعول بالاضافة ليس على
لحقه **قوله** من حيث اصله الرفع اه هذا التحليل ينفك على الطرف في الحقيقة للعلم
بالاصالة ولا يشبهه في المبتدأ او الجزاء بغيره والمشار به لان الالف في كل
كلام انما هو الفاعل الحقيقة فلا يناسب افتارها سابقا من تميم الفاعل في الكلام
الحقيقة والحق ولو كان كذا فاعرفه بالاصالة **قوله** بالانقسام لان الفاعل في الكلام
والمبتدأ او الجزاء في قول النواحي او بعده بخلاف المفعول ان انقسامه كثيرة

المفعول المطلق والمفعول به وله معد والمعد والتميز والتميز واسم ان
في قوله وفيه ما لا المشبه به ليس المنسوب بلا التي في النظم **قوله** لم يكن
منها عليه ان على اصالة الرفع في الفاعل لكن كذا ان قلت اقسام الفاعل
لا ينفك في قوله افراده للسقطة في الحروف حتى حرك النقل والقلة ويحصر التنازل
قوله وكذا الكلام في قوله والنسب ففقيه انه فانه ايضا ينفك على اصالة
النسب في المقاصد وما يشبهها منصوب بالفرعية ولو ترك قوله لانما في
وقيل العدة والمفاهيم معدة او كما كثيرة بالانقسام لم يكن منها عليه **قوله** فينا

العدة بكونه الاقوى للفقير **قوله** فيكونه لا لثقله بل لضعفه ليعطى الاعطاء للفقير
بما واسطة الى المفعول الثاني معدا باللام يتضمن معنى الجمع للذات على
ان اعطى الثقل للعلم ان الفاعل هو واحد بل في الجمع والوضع فلا
يترك حصوله في غيره لاجل المناسبة **قوله** انما اجمعه اه مع كونه منصوب المحر
لكونه فضلة **قوله** اما كونه فضلة اه يعني ان الفضلة ما يتعلق به المفعول ولا
يكون مسند اليه ومسند المضاف اليه كذلك لاقتضاء المفعول مع كونه
مسند اليه ومسند **قوله** اما علم الحرف في ظاهره اذ هو ليس بسبب كونه كذلك

قوله ان الرفع ينفك ان اردت في قوله
والفاعل قليل انه قليل باعتبار الافراد فانه في
ان اردت ان يكون قليل باعتبار الانواع فيقول
الاول غير مثبت للحد في قوله

قوله اعطى الثقيل للقليل والخفيف للثقل
شأنه احداهما ان يعطى الثقيل في كلامه
يكثر الخفيف وتأثيرها ان يحصل التعادل
فيكون الثقل موازيا للقلة والخفة معادل
للكثرة مثل من كلف رفع عشرة ارطال
مرة و رفع خمسة ارطال عشرة مرة فانها
جرى على منهاج الحكمة والعادل من الحكمة

ذلك الاسم مضافا اليه من المفعول في قوله فاعلم انه مشغول بالبر
قوله جاز العطف بالنسبة محل كونه مرتب بريد وهو وان يظهر نفسه اي
يظهر اعرابه الجمل اذ اختلف حرف الجر نحو قوله تعالى واذا رويته قومه وقوله
والله لا تعلمون **قوله** فان المفعول مخدوف سياستيا اي لا الاسر
علام حصوله بريد مخدوف المفعول مع الفاعل ومع الحرف الى عليه اذ العرف من
التعريف والتخصيص وقام الاسم المضاف مقام اللام لفظا فلا يفسد بغيرها
كما لا يفسد بين الجار ومجروره ومعنى لافادة الاختصاص الذي هو معنى اللام

قوله كونه بريد على صيغة البناء الجمل لان الفعلة صارحة بقياسها مقام الفاعل
قوله لكن لما كان الواو في الاصل للمعطف مطلقا لا لاختصاصه بالفضلا **قوله**
لم يردوا حالها لان الاعمال ينفك في العمل **قوله** في قوله باحد هما منصوبا
اي بقى ما بعده الواو التي بمعنى مع والامتنعوا بالانصاف **قوله** في قوله واما امره اه
فان المراد من الرب الذي ركب تركيبا يتحقق معه عاطلة **قوله** واما امره اه
يعني كان اللاتي مع ان يتركيب تعريف الموعوب وكذا ما على تعريف الموعوب
الا انه لا فظان الامر بسبب قريب للاختلاف والعامل بسبب بعيد فاللام
تأخير السبب البعيد عن السبب القريب في الذكر فيكون الوجه موافقا للطبع **قوله**

واما الاستفانة ذكر العمل الامم مع لهبها لازمة للكلم بعد التركيب في العمل
مع معرفتها من تدوين علم النجوم **قوله** كما قالوا في الباب افتاء النجوم بعبارة
هيات لازمة للكلم بعد التركيب بالعمل على تقاءها بكونها موضع ما لا يربح
الى انما اختلافها وكونها لا اختلاف شيئا معدومة من العوض والمعاد
المقتضية فعلية البحث عن علل الاختلاف الاربعة معدومة الاختلاف وهو
الاغراب وعن ما فيه الاختلاف وهو الموعوب وعن ما به الاختلاف وهو العال
وعن ما لاجل الاختلاف وهو المقتضى واما اسوق اليك الاربعة بعون الله
بينت في اربعة اقسام **قوله** وتأخير عن المادة والصورة فلا لانهما على

قوله العامل في تعريف الموعوب وان لم
يصرح به كونه محلا في حكم الموعوب اراد ان يبين تعريف
وقد علم عليه الاغراب او الاشارة الى الحقيقة لانها ما هو
في تعريفه فالاول في تعريفها عليه ولان بعد ذكر الموعوب
ان يبين سبب الاختلاف في تعريف الموعوب الذي هو سبب
قريب للاختلاف ثم اشار الى المقتضى الذي هو
سبب متوسط بين العامل الذي هو سبب بعيد له خصمه

قوله العامل في تعريف الموعوب لان التبيين
حال الموعوب ولان الاغراب كالصفة للموعوب قدم الاغراب
على العامل لانه سبب قريب للاختلاف والعامل بعد لان
معرفة ملامح العامل تنوقف على معرفة المقتضى
الاغراب على شكله

الماضية والقائمة على الوجود والماضية مقترنة على الوجود وطبعاً تكون من
 عوارضها **و** ما تأخره عن الغاية مع أنها محولة لمحلها **و** فلان الغاية
 المذكورة في المتن بطريق التبعية ليس الا عراب حيث قال الاعراب ما اختلف
 آخره به ليس له المعاني المعنوية فتقدم بها لزم تباعث تقديم على الصورة
و او لانها متعة بالذات بغية الى الغاية والذات كانت متأخرة عن المقام محولة
 لمحلولة فداهية تقدم باعتبار كونها متعة بالذات والذات المحولة انما قصد لاداء
 ترتيبها عليه فكونها متعة بالذات وكان الاشتداد بثنائها الكثرة والاهتمام
 بذكرها او فلفظا قدمت على القاع **و** كما ذهب اليه البصري ففهم المضارع
 معرب للثابتة بالاسم عنه البصرية لا لاجل توارد المعاني المتخلفة عليه
 كما في الاسم وقال الكوفية اعرب المضارع لانه يتوارد عليه المعاني المتخلفة
 عليه بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين تلك
 الحروف المشتركة وتعين لاجل التمام فتنصب المضارع بحالته و
 ذلك نحو قوله لا يفرح رفعه ففهم كونه لا النفي دون النفي وجزمه
 وليم على كونه النفي ونحو قوله لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب
 تشرب وليم على كونه الوالو للمصرف ورفعه على كونه المعطف ونحو تشرب
 جزمه وليم على كونه الامام للامر ونصبه كونه الامام الى اولام الجمع وتعين المعنى
 بكونه واحد من الاعراب المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يتيسر فيه معنى بمعنى
 نحو ليفرب زيدون ليفرب ولم يفرب كاطر الاعراب في الاسم فيما
 لا يتيسر فيه القائل بالغير كقول الخليل بن ابي نصر كان الموضع المتبعية و
 في الاسم لو في الفعل اكثر من غير المتبعية او اقرب الى دية لها فانه قد يطرأ
 في اكثر الحكم الذي ثبت في الاكثر كيبا لا يوجب كذا فم الواو في تعدد
 وتعدده لانه قد يبعد **و** ما اقتضاه اه اي من الوجوه الخمسة التي
 اقتضاها المقتضى كذا الاسم او اقتضاها بالشبه التام بالاسم كذا الفعل

ف

قوله ما به يقوم اي يحصل فسر التقوم بالحمولة لانه لو تركت لفهم ان يكون العامل ما به قام المقتضى لتكسبه التقوم
 بالحمولة (لقيام) واحدة منه فلم يصدق الوصف على شيء من العامل لان المقتضى ليس قائماً بالعرب وانما هو جار
 والمجرور في تعريف الاعراب وقد امكن ان السببية للاختلاف ليست مخففة في الاعراب ليعيد التقديم في ذلك
 العامل لان السببية في حصول المقتضى مخففة فيه فقدم الجار والمجرور لا فائدة بهذا الاختصاص ففهم من تعريف
 العامل بهذا التقديم الاستاد وما يقوم به المقتضى

الفهم المضارع **و** للاهتمام به من الاهتمام بالكونه نصب عليه الحكم
 لكونه مع بالياء لان مطلق الالهام لغو الاشتداد بان لا يبرر سببا
 لتقديم ما لم يتبين وجهه ولانه شامل للحرف ايضا **و** اذا لام محذوف في النون
 يعني ان الحرف والذات كانا جميعاً في نفس التقوم المقتضى للاعراب من غير
 العامل لانه لا محذوف في التوفيق لانه التوفيق هو تعريف تصوير المفهوم وتعيين
 في ذين السكت فلا محذوف في الحرف منوط بافادة الحكم الحقيقية كان لو اضافية و
 بهذا اظهر ركعة ما قبل اليه به محذوف دون غيره فبني على ان سببية التقوم ليس
 سببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل **و**
 لصحة على كل من الاستداه او الحكم من هذه الامور من غير حصول المعاني
 المذكورة في الاسم فيكون لها سببية في الجملة **و** الباء لانه اي في النقص المذكور
 على وجه الباء السببية وليس كذلك بل هو لانه اي للاستعانة لانه استعار
 الباء للاستعانة اكثر ولذا جعل صاحبها محذوفاً محذوفاً باللام المعاني
 المعاني الاخرى ما به في كتب الامور ليس المراد الآلة الحقيقية نظراً لثباتها
 بها بل الاصطلاحية اي ما اعتبروه واسطة لاصدات الحكم المعاني المذكورة في
 الاسم واعتبارها فيه وليس ذلك الا العامل لما ان الحكم انما اعتبر المعاني
 المذكورة لاقتضاء العامل اياها فلا يرد النقص المذكور **و** واللام بسموه
 الآلة وفيه لما يقال انهم عتوه آلة وقد سموها عاملاً ومؤثراً وهذا الذي
 ان عدم التسمية بالآلة لا ينافي اعتقادهم الآلية فانهم للتبعية على كونه آلة
 نسبة التأثير اليه وسموه مؤثراً فيتم له بما عتوه محالة مدخلة في اعتبار تلك
 المعاني وذلك ان الآلة ينسب اليها الفعل في العرف لباشرتها بالفعل كالفعل
 بخلاف الشرط يقال قطع السكين فلهذا سموه القوى التي هي آلات الادراك
 والنحو كمدركه وحركته **و** وسيطر ما قبله اي يطر ما قبله وجه العدول
 من الفرق من التعريف معرفة الموعوب بوجه صالح بان يكون له الحكم

ان المقتضى لان السببية في نفسه
 لا يخفى ان افراد العامل ايضا مخففة في ما
 فيها انما كان قصد المقتضى ليعرف من غير
 ايضا محذوف حصوله ولا يمنع في دفع ذلك على
 السببية المفهومة من الباء على العامل والمجرور في الاعراب
 التوفيق على مجموع العامل والمجرور في الاعراب
 الجواب لانه محذوف حصوله ولا يمنع في دفع ذلك على
 في حصص المقتضى في السببية الواحدة المقتضى فقد يطرأ
 المقتضى تقديم الجار والمجرور لا يهتم بالاعراب والاعراب
 لانه اي ما عتوه آلة لملاحظة حصول المقتضى والباء
 وهو ليس الا العامل وفيه تأمل

تفسير الملائمة الاصطلاحية

فلا يرد النقص بالامور المذكورة

الجارية عليه لمن تتبع لغة العرب وما عرف به المصالح له بخلاف تعريف
 الجمهور وذلك لا تعريف للمعنى متوقف على معرفة العام لكونه مأخوذاً من المركب
 فيكون المأخوذ في تعريفه ومعرفة العام يتوقف على تتبع ما بعده وانه لا يكون
 الوجه المذكور صالحاً لانه لا يعرف وسطاً بين تتبع لغة العرب وليس المراد ان يعرف
 تقدم الشيء على نفسه كما يترجم من تعريف الجمهور كما لا يخفى **قوله** لانه نفس في
 الالية لما عرفت ان الفعل ينسب الى الفاعل والالية لما عرفت ان الفعل ينسب الى الفاعل
 لانك ان العام ليس بفعل فيكون **قوله** العلم اه افاد به ان الحكماء
 ثمة للعام احدها ان حقيقة التقديم وثمة ان حقيقة ان يكون لفظاً وثمة ان
 انه لا يكون انعقاد العالوية والمعلومية بين شيئين من جهة واحدة **قوله**
 لا يتصور بعد ان تقدم على العرب لان العرب بمنزلة الصفقة القائمة فلا
 يمكن الانفصال بينهما **قوله** كان في لغة الشرط الظاهر ان اسم الشرط وفعل الشرط
قوله وافادته التعليق اي تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
قوله في الفعل اي فعل الشرط **قوله** كان عاملاً فيه وانه اسقط عنه النون الاخرى
قوله ومن حيث وقوع الفعل اي الدعوة واقعة على اي واحد من الاسماء
 كان مفعولاً له ولو كان لا يقدّم وتاخر من جهة جهة تقيمه معنى
 الحرف جهة كونه اسماً **قوله** في التكوين بان جعل في به لالكة والتقوم
 مشتقاً من قام بمعنى ثبت كانه شمس العلوم وجموع الباري ولم يفهم بالقيام
 بالغير ان الحصول فيه بان يكون الباطنة للتقوم لان المعنى الحقيقي ليس حاصل
 في العامل محضاً به اختصاص النعت بالمنعوت **قوله** كما يقتضيه امر اللغة الظ
 ان يقول كما هو الظ على ما في الرخصة لان القيام الموصول بالباء شاع استعماله
 في العرف في الحصول في الغير بان يكون ناعلاً له وانما كونه امر اللغة فيركب
 لانه معنى في عرف منقول من القيام بمعنى الانتصاب فان الوضع لما كان
 وجوده وتغيره ما بها كونه كان شبيهاً بالامر المنتصب بالغير **قوله** انما تبي

قوله فان تعرف العامل لا يصدق على العامل في مثل قوله تعالى بحسبك درهم فانه لم يحصل بسببه المعنى الحقيقي اما العالوية و
 المفعولية فظ واما الاضافة فلان بحسبك ليس مضافاً اليه **قوله** الاضافة وان لم يتحقق فيه حقيقة لكن لان عدم
 تحققها فيه كما والمراد بالمعنى الحقيقي اعم منه ان يكون حقيقة او صكاً ولو سلم فالمراد من العامل المعرف له تاثيره في
 اللفظ والمعنى فخرج العوامل الزائدة لا يغير **محضه الله**

المعنى ان الظان يقول انما خسر المعنى به بان جعل العام في قوله المعنى للعدد والاد
 به معنى من المعنى المعنوية لانه لما كان التعريف المذكور مستلزماً لتفسير المعنى و
 مرده عن المعنى الجنسية الظاهر ان قوله **قوله** كما ذكرنا في التفسير الذي نقله عن
 الرخصة في حقيقة كونه صيغة المعنوية على بناء اسم الفاعل **قوله** استدل بالاستدلال
 لان النسبة مأخوذة من مفهوم الفاعل **قوله** لانه استدل بالتعليق قالوا ان
 الفعل المنقول يستلزم التعليق بالفاعل كما استدل بالاستدلال الفاعل و
 المعنى الحقيقي **قوله** لانه صار فضلة لجموعها ما عرفت ان العام ما به يتقوم المقصود
 والمعنى الحقيقي النسبة كونه فضلة وهو انما يتقوم لجموع الفاعل **قوله** لجموع
 عامل **قوله** اي في لفظه انما جعل بالعام لان لفظه لانه يوصف الفعل اليه في واقع
 في استحقاق العمود **قوله** فالعام هو الفعل او الفعل يتوسط الحرف تعالى به و
 وصل اليه **قوله** لوقوع المضاف وقعة اي ليس حرف الجر فيكون نسبياً
 لقيام المضاف مقامه والالته عليه فيجوز ان يعتبر عاملاً به كما ان نسب
 ان المقدرة في فو مفعول في موضع ضعيف فاذا وقع موقعاً فاع السببية او والجمع
 جاز نسبياً مطراً **قوله** ولما لم يكن التفسير ولو كان حرف مقدراً كان غلاماً في ذكره
 لغلام لانه لان المقدرة كذا **قوله** لما ذكرنا العرب اي تعريف العرب
 انواعه من الرتبة والنسب المبرور كان تلك الانواع اقسام فلهذا ثمة
 اقسام الضمة والواو والالف والنسب اربعة القوة والكسرة والالف والياء
 والجر ثمة الكسرة والقوة والياء **قوله** بالقبليات المعنى ان الفاعل فصيغة و
 الجزاء مخدوف اقيم تفصيلاً مقامه اي اذا عرفت الاعراب والنوع فاعلم ان
 وماله **قوله** فالمراد المنصرف وترك الحافظ ليشرح به كونه مقاماً
 وماله باستقلاله ولم يرد ان الفاعل التفسير ما جهر سا بقاؤهم في الجهر غير مذكور
 فيما سبق ولا لعل عليه بالكلام **قوله** المخرجه المشهورة وقوله
 استعمل المصنف في المعاني الاربعة فباللغة الاولى في تعريف الكلمة وبالمعنى الثانية

قوله لا يعرب فيه ان اعتبار الاعراب في تعريف العامل
 واجب الدور لان العرب مأخوذ في تعريف العامل
 والعامل مأخوذ في تعريف العرب كما اشرنا اليه فانهم
 موافقاً له في رأيهم رأيت عامل هذا يظاها
 والفاعل عامل في الكوفيين حيث قالوا بجمع الفعل
 واما عند البصريين فالمراد الفعل الذي في رأيهم
 عامل فاع العامل في المفعول (عندهم) هو الفعل **محضه الله**

قوله فالمراد المنصرف لا حرف الاعراب وبين
 انواعه اراد ان يبين ان الاعراب قد يكون بالحركة
 وقد يكون بالحرف وبين ان الاعراب قد يكون بالحركة
 في اي حرف وبين ان الاعراب قد يكون بالحركة
 فالمراد المنصرف بالحركة فادخلناه في الاعراب بالحركة
 اقتضاء المعنى الحقيقي الى آخر قوله ولا يخفى ان هذا
 انما يعبر عن الاعراب وليس كذلك **محضه الله**

قوله اي الام المفردة لو كان اي اهم الذي لم يكن مشتملاً ولا يجوز ان يكون ان اردتم بالمنع والمجموع المنفيين ما هو المشتمل
 المجموع في الاصطلاح لا دخل في المفرد لفظ الوو كلا وحشونه واخواتها مع ان اعربها لم يكن كذلك وان اردتم بها ما هو
 اعم من الاصطلاح وحاشا في حكمه خرج عن المفرد لفظ كلا مع ان اعربها كالمفرد المنصرف حاشا كونه مضافاً الى الظاهر
 ظهير به

فان قلت المنصرف بهذا التقسيم يتناول الاسماء الستة ومجموعات المشتبه والمجموع مع ان اعرابها ليس
 كما عراب المنصرف في كونها بحركات قلت ذكرها بعد هذا الحكم كالا ستثناء من هذا الحكم فكانت فكل منصرف
 منصرف اعرابها بحركات الثلث الا الاسماء الستة ومجموعات المشتبه والمجموع فان قلت لم يكتف ببيان حكم غير
 المنصرف بعد هذا الحكم ولم يجعله مستثنى من القاعدة بل قيد هذه القاعدة بالمنصرف لاختصاصه قلت لما كان غير
 المنصرف كغير الافراد التي لا يجرى فيها اعرابها في قوله والثاني من منصرف مقدار غالباً وبالمنصرف الثالث في قوله وبينه على
 من موضوع هذا الحكم بقيد المنصرف ان في قوله ما يرفع به اذا كان مفرد معرفة لان المراد ما يرفع به ما لم يكن مفرد معرفة و
 الاستثناء في قوله في امر القليل وقوله ما يرفع به اذا كان مفرد معرفة لان المراد ما يرفع به ما لم يكن مفرد معرفة و
 بعض الحققين ان الاسماء الستة والمجموعات
 بالاشتراك في الخارج على هذه القاعدة بقيد
 المنصرف الذي من المنصرف وغير المنصرف
 فلو عراب بالحرف خارج من المنصرف وغير المنصرف
 وفيه ان في كل من المنصرف وغير المنصرف
 والمجموع خارج من المنصرف وغير المنصرف
 ان لم يكن خارجاً عن المنصرف بدون المنصرف
 الثلث فان قلت غير المنصرف الذي ذكره في قوله
 المنصرف لان المنصرف او الاضافة او الاسم او الفاعل في الجملة
 الثلث لان المنصرف او الاضافة او الاسم او الفاعل في الجملة
 المنصرف بالحرف كغير المنصرف مع ان اعرابها بالحرركات
 خارجة عن غير المنصرف في داخله في المنصرف
 وقيل بان اعرابها بالحرركات خارجة عن غير المنصرف في داخله في المنصرف

وقد يجاب عن هذا الاصل بوجهين احدهما ان
 افراد القواعد المذكورة بطريق الاستثناء
 شمول الحكم للكل فيكون لو لم يرفع بعض الاسماء الستة
 الستة وكلها فحده في القواعد المذكورة في الاسماء
 في ذلك وكلا فحده في القواعد المذكورة في الاسماء
 او انها وادى هذا الجواب بان عدم اعرابها
 بطريق الاستثناء في القواعد المذكورة في الاسماء
 كلية مع ان اعرابها بالحرركات خارجة عن غير المنصرف في داخله في المنصرف
 لان من اعرابها بالحرركات خارجة عن غير المنصرف في داخله في المنصرف
 الثلث لان المنصرف او الاضافة او الاسم او الفاعل في الجملة
 المنصرف بالحرف كغير المنصرف مع ان اعرابها بالحرركات
 خارجة عن غير المنصرف في داخله في المنصرف

الذي لم يرفع ولم يعرف باللام لا اعراب غير المنصرف مطلقاً وهو خلاف الظاهر فانها انما لا تحذف الستة منفردة
 بل هي كما انها ليست بغير منفردة ليست بمنفردة بل واسطة بينها لان المنصرف اسم قد لا يتنوين لم يمنع منه التنوين
 ثلثاً به وغير المنصرف اسم قد لا يتنوين منع منه التنوين بسبب المشابهة فقول التنوين معتبر فيها واسماء الستة
 المنصرفة غير قابل للتنوين لا اعتبار الاضافة معها اذ لا يكون منها **قوله** هذا بعد تسليم الواسطة بينهما واعتبار قول

قول التنوين في المنقسم لا يخفى ان المعتبر قول التنوين بحسب ان لا يحسب العارض مثل الاضافة وهو (اللام) كيف وقد
 اختلف النحاة كما سبب ذكره انما روي في غير المنصرف المضاف او في اللام فقال بعضهم هو منصرف لكونه المضاف
 بعضهم الى انه غير منصرف الا انه يرفع عليه الجرح والتنوين ولم ينقل عن احد منهم انه واسطة بينهما كما زعم هذا القائل
 خرج لاجتماعهم من ضرورة فلا يلتفت اليه واما النقص بغير المنصرف المضاف او المرفوع باللام على ما ذهب من بقولهم
 انصرفه وخرج المنصرف الواقع في ضرورة النقص
 ونحو ذلك انما يرد على من علم هذه القاعدة والظن
 غير لازم لانه ليس بحد فلا يجازي فيه الى النقص
 المذكور مع الحاشية المسددة

قوله ان الذي لم يكن بناءاً او لغيره لا يرفع
 الذي لم يكن بناءاً او لغيره لا يرفع
 بنظر سببه باخره وادون الكلام اوله للاستثناء
 المروءة في بيت في نحو ستة وشره وفرضه بقية
 يلزم من دخولها في المنصرف غير المنصرف
 اختلفت بحرفها من القواعد بالمنصرف عصبه

بكلام مستقل لقولك كرم العلم او لا كرم زيد **قوله** فكان ينبغي له
 فان التصريح ببعض الضمور والاختلاف في بعضها بما ذكر فيما قبله **قوله** اجبت
 اي لا حكم في التصريح ببعض الاختلاف بما ذكر فيما بعد في بعضه
 على الفرق بينهما بالحرف وعدمه والاعتبار بغير المحذور اكثر كذا يقع الغفلة
 عن ضرورة ما يقع الغفلة في امور كثيرة فوجب التصريح بضرورة خلاف المحذور
قوله مع ان الاختصار اه ولو لا ذلك لكان اللام في التصريح بضرورة ما
قوله لانه قصد نوع مقيد اي قصد ان يجعل كل واحد من المحالين للاعراب
 بالحرركات الثلث ملحقاً ومعتبراً باسم يقتضيه **قوله** ولانه يلزم الفصل اي
 يلزم على هذا التعبير الفصل بين الصفة اعني المنصرف وبين موصوفها اعني
 مجموع المفرد والمجموع باليسم منه ذلك هو الذي هو مقتضى الجمع **قوله**
 ولتوهم التخييل بان عبرة المنصرف وغير المنصرف بالمنصرفين لاشتراك
 مع هذا الحكم **قوله** لان مقام اي مقام الفرق بينهما في حكم الاعراب بايدي توهم
 التخييل المذكور بان ايضاً بان يقال عبرة المفرد المنقسم الى المنصرف وغير
 المنصرف بالمنصرف تخيلاً لانه في قوله والمجموع المنصرف **قوله** عز توهم المشككة
 في المذكور اي لو لم ياب مقام الفرق في توهم التخييل في التعبير المذكور
 لم ياب عنه توهم المشككة في التعبير المذكور اذ بعد ملاحظة ذلك الغير المنصرف
 فيما بعد كلا التوهمين مضمناً عند عدم الملاحظة يجوز توهم التوهم كغيره
 والمشككة ان عبرة غير شئ بلفظ غير بوقوعه في صحت **قوله** فيكون من قبيل قوله
 في وسات مرتفعات فان كان موضع الارتفاع والارتفاع في النار لانه
 عبارة عن نصب الرفق تحت الحمة للاستراحة والاستراحة في النار عن مقام
 الكفار بالمرتقى لوقوعه في مقابلة قوله في تحت مرتفعات **قوله** ليظهر
 اه فيه اشارة الى ان شئ سئو وارضون فان عن تعريف الشئ وان شئ فذلك
 وانظر فيه لكنه ليس بظاهر لما خرج من ذلك لان المراد ان لا يكون سالماً فيه اذ الجمع

والجواب ان التخييل سببه الوقوع في الكلام بخلاف
 ان كلمة خصوصاً في الكلام الوقوع في الكلام بخلاف
 المقام مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف اشارة
 فلا يرد في توهم التخييل جواز وقوعه في القواعد المذكورة
 في بزم الفصل بين الصفة وهو موصوفها بما ليس
 صفة له وهو المنصرف **قوله** الذي ذكره ليس بان
 في القرينة لان الفاصلة بين الصفة والموصوف حاشية
 مسددة

[illegible]

قوله **فَنُفِصَ** قوله رفعاً تفرج على قوله أي حالة
رفع وانما قدر المضارع لفظة حالة دون لفظة
وقت كما قدر بعض محض شرع الهندى لشيء مما
في الاستعارة من الخامسة المسودة
وقوله في الخامسة المسودة
المقدمة في الخامسة المسودة

لنفسه اه بايتم و تصور ليح الحال و المصدر لا ان العالم
 يذهب الى ما ذكره المحقق من انه يقدّر الخاص
 اذا قام قرينة فالقرينة سياسية
 الكلام هنا حاشية

الكلام فان حكمه يتغير للضرورة والتناسب وفصل
 بالانتهى عند الاضافة اولان غير المنصرف لتناسبه
 تأخره لكن قدوم على المعنى التي اعربها بالحرف فلا
 ينشئ المعنى بالحكمه انه لانه لما ذكر اعرب المفرد النقص
 و ما لم يكن منضم فبان يكون مفردا بان يكون جمعا كذا
 اجتمع في مادة جمع الخواصث اللم مع غير المنصرف
 كسما على الخواصث بقلب في جميع الخواصث والاعراب
 مع صفة الجمع انتفاء مع الجمعية حال العالمية
قوله في الحاشية اللم فوقع على انه صفة
 بالجمع اشكر بريد دفع توهم ان لا يكون صفة
 من جهة النقط والمعنى اما النقط فلا ان اللم صفة
 بالجمع مضاف اليه فهو اخط منه فلا مطابقة
 واما من جهة المعنى فلا ان السلامة وصف المفرد
 في اصل التوقيف والاشكر لانه نوعه الخصة ودفع
 الثاني ان هذا اصطلاح لوصف الجمع بالسلا والصحى
 بسلامة مفردة من الحاشية السوداء
قوله جمع الخواصث اللم فوقع على انه صفة
 بسلا الوجوب مطلقا
 ما فاقه ابن مالك
 واحده

فانك ردا اليه تضيف بالكره المستعصية
وهذا كله على مذاهب

البصريين وقد سب الكوفيين انه يجوز نصب جمع المؤنث اللم بالفقحة مطلقا وذهب الاخفش الى انه حال نصبه منتهى
على الكسر وروى انه لا يوجب البناء قاسم عبادي قوله وهو ما يجوز بالالف والتأثير يدان مراده
بالجمع المؤنث اللم بمعنى اصطلاحى لامعنه اضافى وتوصيفى قوله يخرج من تحت سجلات وسفحلا من جموع المذكر ولا يدخل
فيه نحو ثيون جمع ثبة ولا يبعد ان يكون فيه دفعا للمايراد بلفظ ان قوله هذا التفسير يدخل الات في جمع المؤنث

رابع الى جمع الخواص الى المعتبر به الا ان فيه
 قوله وهو ما بيناه ويرد ان الاصل في
 يكون دخلا فيه خارجا عنه بقوله جمع الخواص الى المعتبر به
 الا ان يقدر الام المعبر به بجمع الخواص الى المعتبر به
 المحب الذي يوجه الخواص الى المعتبر به
 لوجه تخصيصه بجمع الخواص الى المعتبر به
 المذكور الى المعتبر به بجمع الخواص الى المعتبر به
 ويؤيده الاصل في المعتبر به بجمع الخواص الى المعتبر به
 فانه قد مر
 وان في

قوله فانه قد علم بعضه ان اعراب المكسر ليس كذلك
والا فلهذا العلم لا يوجب الاشارة الى علة
قوله فانه قد علم الاول ان يقع اعراب مكسر خائف
فكلمة وذلك من وجهين احدهما ان الاشارة الى ليس
جهة انه قد علم وانما يظهر ان كل صحيح المكسر لم يسم
بعض يعلم انما يظهر ان كل صحيح المكسر لم يسم
قوله فانه قد علم يريد ان كل صحيح المكسر لم يسم
الغيب فيه او اوردته بصورة التعليل لانه اذا ذكر
يختلف الا انه قد علم من كونها جازية من الاشارة الى
بكونه مغايرة لمادة افعالها في غير الاشارة الى
الاعادة لانه قد علم من كونها جازية من الاشارة الى
حيث قارنا التعليل في غير الخلف في الاشارة الى
ليكون انه يكون التعليل في الاشارة الى
من الحاشية في الاشارة الى

مرجاء الحكم ضمنا للناس ونبأ بطريق الكواكب فم بالمرءة والذوال
يستعمل الامضا فاله مظهر **البحر** على الصدق تعريفنا العلم عليه وهو ما

فوالله لا يمكن لامطلقا لا أشارا إلى إطلاق هذه
الأكاءه بغيرها من خصوصها كان مظنة ان يقول
البحر من التكبير والا فلا ايضا ستر يقول
كن لا مطلقا شبه ان خصوصية الافراد والتكبير
موجبة من الخاصية السعدية

قول اوله و موصوفه هذا القيد بالنسبة الى الزمته فاقى قول اوله
يقار العالم بغيره في قيد التوضيح العقابيا عنها بعد ما شذرى

قوله مصافة النسخ التي رأينا ان هذا القول مقدم على
قوله بالواو قبل غفل عنه لفظ الاستفهام اولان
وقعت كذا وقيل ان الهمزة الباء في الجارة نحو
والقاضي لان قوله مصافة تصاربه الضمير المستتر في قوله
بالواو وهو عام معنوي لا يتقدم الحاكم عليه فيه انه جاز
ذلك بشرط تقدم الجند او الخوازم فانما قال في قوله
انه حارمه الكفاء السنة فانما قال في قوله
معنى انتهى اليه قوله فاعراب من طائفة

فإنهم لما جعلوا هذه الأيات إذا كان أعرب المنية والجمع المذكور لم يقدح على أعرب الآحاد وهو مبلل الأعراب بالحكم ظاهر
كما يحكم به براهنة العقل الآن يجب عنه بأن هذه النكتة بعد الوقوع قلت أن الدليل لا يدل على المدعى لأن المدعى جعل أعرب هذه
الاسماء بأحرف والدليل يدل على جعل أعرب بعض الآحاد بأحرف وهو اعم من المدعى قلت إن المدعى مركب من ثلثة اجزاء
على ما فصله عصمة الله قلت نعم ان هذه المقدمة لا تدل على جعل أعرب هذه الاسماء بأحرف قلت لا وهو الارتفاع مع انه ايضا ط
ماخوذ في المدعى ظهير به

قول بخلاف سائر الخرافة العجائز كيدوم قائم
 لم يسمع فيها من العرب **الخراف** عادة الخوف الخدفة
 هذه العرب **الخراف** هذا كلام مشتق على مصادرة اذ
 الكلام في انه لم يجر اعراب مشتق على مصادرة اذ
 يا عادة اعجازها الخدفة مع اعلان ذلك في يد
 دم لانها قد خدفت الخدفة مع اعلان ذلك في يد
 كذا ذلك لان العرب لم يجعلها كذا لتقليل بيان لم يجعل
 والصواب ان يقرأ **الخراف** فالتقليل بيان لم يجعل
 هذه الاربعة يقرأ **الخراف** فالتقليل بيان لم يجعل
 الله ان على الاعراب كذا في كلام العرب كذا في كلام
 كذا في كلام العرب كذا في كلام العرب كذا في كلام
 عن كثرة اجلاب حرف اعراب كذا في كلام العرب كذا في كلام
 لانه لا امر ما يضاه **الخراف** فالتقليل بيان لم يجعل
 دم فهو **الخراف** فالتقليل بيان لم يجعل
 فيكون لاسبابا في كلام العرب كذا في كلام العرب كذا في كلام
 الاعراب بخلاف يدوم فان اللازم فيها ان تغيب
 لانه وان لم يجعل رعا فيقتضيه فيها المناسبة
 من الحاس **الخراف** فالتقليل بيان لم يجعل

قالا لصاحبه الى وجهه ما هو في عهده والى ما يدر في ذهن المستكشف
انما يتبع بالنسبة للمستكشف **ور** دون غرضه وان كان في آخره حرف
صالح للاعراب سماها اذاجا غرضه بالواو لكن لا ينبغي من التحد في الصيغ
التي اصل غرضه وفردوا الواو بها عوضا عن الهمزة وما الناس الا كالماء ورو
اهلها بما يوم غلبوا وغرضه ما في غيبا به على الصلة **ور** فاستقر هو اه وعصر
المشابهة بينهما وبين الشيء والجوهر لفظا في وجود حرف صالح في كل واحد
منها **ور** لانها كانت مبدلة منها الهمزة في الصيغ وانما فردوه لم يغير
الواو والتسوية في فردوا وعوضوا من الهمزة فقالوا في واوهم وفردوا ولو
كان الميم عوضا عن الواو لما اجتمعوا انتهى فالواو الى ان يقال لانها مذكورة
في الاقران لم يرد الا للاعراب **ور** قال الشيخ الرافعي في خلاصته ان هذه الحروف
مع كونها جزءا من الكلمة جعلت اعرابا **ور** مع كونها اى الالف الياء واللام
الكلمة في الاربعة الاولى وعين الكلمة في الباقيين **ور** وجعلها بعضا
كان ما قبل اللام والعين في الاصل مفتوحة حاتم جعل مفتوحا وسكور كناية
الواو للتخفيف وليكون من مشابهة الحركة الاعرابية **ور** لان دليل الامر
اه اى دليل كونه الكلمة معرفة لا يكون من اصل الكلمة لان الواو مفتوحة
يكون متاخرا عن ذات الشيء ونسخ الكلمة لا يكون متاخرا عنه والشيخ يبرهن
المركبة والنون والخاء المجرى الاسفل واستحق الاسنان اصلها كونه في الصيغ
ور فاني بل الى هذه الحروف بدل من الواو الذي هو نسخ الكلمة **ور** يفيد
مالم يفيد اه اى يفيد هذه الحروف شيئا لم يفيد لام الكلمة وعينها وهي التكرار
اغنى كونه هذه الاسماء مفتوحة ومنصوبة ومجرورة كالتا في بنت فانما مبدلة
من الواو يفيد مالم يفيد الواو وهي التانيث ولذا يجب طويله **ور** ولا
يفيداه ونسخ لما ينجح من ان دليل الاعراب اذالم يكن من نسخ الكلمة يفرم
ان يفتقروا في حرفه اصله ان لا اسم في كلام العرب على حرف واحد

قد لا يكون فرع كل ما يتوجه عليه ان الفرع قد يتخلل
اعرابه عن اعراب الاصل بجميع الحروف السالم فانه فرع
محمول على كل اسم واعرابه بالحروف واعراب الفرع
باعتباره الا ان يتخلل كلما متلدى

قوله اي حله في كلامه فكذلك هذا فاما اشارته الى
ان قوله مضيقا لتمام النظم المستحسن في النظم
المذكور بعد لتقدم البيت او تمام البيت او وكلاهما
معطوفا على البيت او لا فاعلم ان العرب في النظم
فحوى الكلام قوله لان كلاما باعتبار اللفظ من
المتفردون واثباته بالمتن من جهة اللفظ مفرد
اللفظ ايضا لكثرة افعاله لا ينفك عن الاضمار
حتى يتميز عن التشبيه بالبحر وعمل النظم وهذه الاشياء
تقتضي الاعراب بالحروف ولا بد من ملاحظة ذلك
بالمتن لفظا حتى لا يجهل النظم بمنزلة قولهم ورهط
اسمار اجمع فان قلت الكلام في احد الالفاظ
فينبغي ان يراد به جميع الالفاظ قلت الكلام
في احوال الالفاظ لا مطلقا بل بالنظر الى
المتن الا ان يخطئ النحاة
لا يشك

[illegible][illegible]

قوله فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الكل يجب ان يكون ذلك المظهر معرفة **قوله** لان آخره
الف تخطاه لا دخل لهذا القول في اثبات تقديرية الاعراب لان قوله آخره الفاستقل
في قوله اعابه تقديره باطل كدفع توهم ان يقال ليس في آخره الف حال الاضافة الى المظهر
قوله تخطاه بالتقاربات كنعين فيه انه انما تخطاه اذا كان المظهر الفاعل والافلا يجوز
عصمة الله نحو جاءني خلا اخوك ووجه

كلام الله يقتضي اطرافه و لو كان قد يسقط لكلامه وجه مع انه لا حاجة اليه بالنظر الى اصل الحق عبد الرحمن الشوان

ذكر مستخدمين فلا يكون كما قيل **ور** معنى لفظا اما معنى فكونه ملحقا والمعنى واما
لفظ فكونه اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة معتمدا على غيره من النون
ور واصل المتن ان يكون معر بالان الاصل في الاسماء العربية كما عرفت **ور** فالاول
جعلناه فلهذا جعل العرب بالحروف الثنية التي اعرب المتن **ور** فانه لا يفرق على
المتن لانه لا يكون كثير في مفرد منفرد فيكون اعرب به بالحركات الثنية لانه لما
كان مفردا جعل اعرب به تقدير **ور** او لم يستعمل مفردا فلا يكون معنى مع ان
اعرب به اعرب المتن في شمس العلوم المذكور وان كسر الهمزة والفتحة في الهمزة
المرحلة طرفا لا يبين وليس لهما واحد في الصواع ولا واحد لهما لانها
لو كانا واحدا مذكرا على ما زعم ابو عبيدة لكانوا في الثنية مذكرا لان المقصود
اذا كان على اربعة احرف يثنى بالي على كل حال **ور** فان زعم اه ان قولهم
انه واخر في المتن لانه مفرد وان لم يكن مستعملا لكان ثابت في التقدير اذ كان
كان مذكرا معناه طرف الالهية ثم يثنى طرفا لا يبين **ور** لم يثنى معناه ان ثانيا
كسر التاء المتشبهة بالنون والياء التمامية معناه طرف الجبر **ور** وليس في
الطرف الوصل معنى المتن لانه في اللغة العطف يقال ثنية اي عطف ولا
عطف في احد هما فلا يكون اشتقاق ثنائيه وتقدره مفردا ثانيا وفيه
بمعنى لان التاء عارضة للطرف الواحد من الجبر وان لم يكن واخلافه وذلك في
لا اعتبار الاشتقاق منه في الصواع الثنائية بل في مقابل الجبر فكونه من جهة
وكل واحد من ثنيته فو ثنائيه لو افترقت البعير ثنائيتين افترقت بية
فيما جبر او بغير جبر واما لم يثنى لانه لفظا مع ثنيته لا يفرد واحد فيقال
ثنائيه كذا الياء على الاصل لانه من ثنيته ولو افرد واحدة وقيل ثنائيه ثنائيه
بالهمزة كالتقريب ان ورواه اشترى فان قوله لا يفرد واحد فيها ثنائيه
يشترى بالهمزة واحد مقدر لكنه لم يفرد في الاستعمال **ور** اذ ليس في المقام
الثنائية اعمروا الثنية ثانيا يقال ثنائيه اي صار ثنائيا وهذا الكلام حق لا

قوله والمراد ما سمي به اصطلاحا بآيات المصنف في بحث المجموع يدل على ان هذا المجموع في الاصطلاح جمع
لكن مفردة هذه كالحجج باخر مفردة واو او ياء في تنقيص بسنين وارضين من وجهين احدهما ان مفردة ليس
بمذكر بل مؤنث وثانيهما ان مفردا ليس بلام ولا ينقص بمفردات لان مفردة مذكرا لم يتركب لم يتركب
ابعض فان الحاق الواو والياء معية في المقام الاصطلاحى واما ان الاصطلاح فيه فلهذا جمع الحجج باخر
مفردة واو ونون فكلا حقا والاول ان يقال

حق لا شبهة فيه **ور** فالتشايان اذ لم يكن مفردا وانما كان لفظه مفردا معناه
طرفا البعير المتن فيكون المتن مجموع الجبر حيث جبر المتن حقيقة لانه كقولهم
من طرفيه وفيه ما مر من انه كما يجوز ان يقال بغير ثنيته باعتبار اشتماله على الثنية
يقال الجبر واحد من طرفيه ان ثنيته على الاخرى معطوف والمثنى على ذلك مرقى
ثنية اذ اعطفته **ور** لو هو بآية مفردة من لفظه قال المصنف جميع المذكور
كل اسم ثبت مفردة ثم الحاق بذلك المفرد واو ونون والياء على ما فوق الاثني
ور واما دورا وبسط النون اشارة الى انه لازم للاضافة كقوله **ور**
لانه جميعه بخلاف عشرية لا تتقارن باللام **ور** كما هو مقتضى الجمع تشبيه بالثنية
بالمثنى **ور** قال المتن في جعلت الالف في هذا المقام لانه لا يوصل للاو
فيها وتبين ذلك اي جعلت الالف قبل الارب ليجعل بناء الثنية والواو جميع
بناء الجمع لان الالف لكونه ثانيا سبب ثمة عدد المتن فان الفقة بموجب
ولكن الواو لكونه ثانيا سبب كثرة الجمع لكونه اكثر من موجب للمفرد **ور** وهذا
الحكم اي جعل الالف علامة الثنية والواو علامة الجمع مطرد لكونها علامة الثنية
والجمع في جميع المتن والجمع سواء كانا مضمرا او مظهرا مستترين او بذكر
مرفوعين او منصوبين او مجرورين **ور** لان كلاما من المتن والجمع مقدم
لتقدم الموصوف على الصفات فيكون الالف الواو لكونها علامة الثنية والجمع
المنفرد بين الارب **ور** والجواب بما في الجواب بالياء لكونها حاصلة
من اشباع الكسرة التي هي الاصل في الجبر **ور** فاتباع الجبر على صيغة بناء الجبر
ونصب الجبر اي جعل النصب تابعا للجبر **ور** قال المتن في اشارة الارب
اخر لكونه بين المتن والجمع بفتح ما قبل الياء وكسر **ور** ابقا على الحركة الثانية
اه فان الالف لما جعلت علامة الثنية والالف بفتحة فتية ما قبلها كانت الفقة
ثابتة قبل الارب لثنيته فابقى المتن على ما كان عليه لعدم التغيير **ور** واما القسم
اي القسم الذي اقتضت الواو التي جعلت علامة الجمع فثبت كسر الالف

قوله والمراد ما سمي به اصطلاحا بآيات المصنف في بحث المجموع يدل على ان هذا المجموع في الاصطلاح جمع
لكن مفردة هذه كالحجج باخر مفردة واو او ياء في تنقيص بسنين وارضين من وجهين احدهما ان مفردة ليس
بمذكر بل مؤنث وثانيهما ان مفردا ليس بلام ولا ينقص بمفردات لان مفردة مذكرا لم يتركب لم يتركب
ابعض فان الحاق الواو والياء معية في المقام الاصطلاحى واما ان الاصطلاح فيه فلهذا جمع الحجج باخر
مفردة واو ونون فكلا حقا والاول ان يقال
قوله والمراد ما سمي به اصطلاحا بآيات المصنف في بحث المجموع يدل على ان هذا المجموع في الاصطلاح جمع
لكن مفردة هذه كالحجج باخر مفردة واو او ياء في تنقيص بسنين وارضين من وجهين احدهما ان مفردة ليس
بمذكر بل مؤنث وثانيهما ان مفردا ليس بلام ولا ينقص بمفردات لان مفردة مذكرا لم يتركب لم يتركب
ابعض فان الحاق الواو والياء معية في المقام الاصطلاحى واما ان الاصطلاح فيه فلهذا جمع الحجج باخر
مفردة واو ونون فكلا حقا والاول ان يقال

قوله والمراد ما سمي به اصطلاحا بآيات المصنف في بحث المجموع يدل على ان هذا المجموع في الاصطلاح جمع
لكن مفردة هذه كالحجج باخر مفردة واو او ياء في تنقيص بسنين وارضين من وجهين احدهما ان مفردة ليس
بمذكر بل مؤنث وثانيهما ان مفردا ليس بلام ولا ينقص بمفردات لان مفردة مذكرا لم يتركب لم يتركب
ابعض فان الحاق الواو والياء معية في المقام الاصطلاحى واما ان الاصطلاح فيه فلهذا جمع الحجج باخر
مفردة واو ونون فكلا حقا والاول ان يقال

الا وهو ياء الاستغفار الضم قبل الياء الساكنة لو اقبلت الياء على حالها
 ولزوم الالتباس مع الرفع بحال الضم والجر اذا تقطع النظر عن العلم
 وبطلان السين في قلبه والجمع بالياء او لا لو قبلت الياء بالواو والضم
ما قبلها مع تغيير الحركة وهي الضمة الى الكسرة او الى من تغيير الحرف او الياء الى الواو
 لا يبق الضم وان حرف نونها بالاضافة قبله ذلك اشارة الى رفع ما يتوهم
 من ان الهمزة في الواو بالاضافة الى الكسرة او الى من تغيير الحرف او الياء الى الواو

بلام العود فان اللام للعود لانه الاسم و لعدم صوة الاستفراق اذ ليس كل
تقدير يري فيما تقرر تقدير العام والعود والجموع على الجسم هو العود الذي ياتي به
جهالة الاسم **والصحيح** ان الشئ يري اراد ان يفهم قوله التقدير واللفظ للعود
بلام العود الخ يري المستند الى تقدم الذكر بتقدير الاعراب بتقدم الاعراب
والاعراب للمضطر كايته فيما سبانه فترادف قوله التقدير الطير في نفسه

التي الحركه والحرف يلفح فوله من تقسيم الاعراب اه لاننا نقول ان المرء من التقسيم بهذا التقسيم
الضمني ولا شك ان المصنفه اليها ضمتا لانه بين اعراب انواع الاما حيث قل فالمرء المنصرف اه او يعلم فضمه
تقسيم اليها وانحصار فلهذا وهو الذين اشبهوا تقسيم اليها الى تقسيم الاعراب الى اللفظ والتقدير في

الى نفسه اليها بما تقدم ذكرها ليصح ذلك التفسير كما بينه في بعض
النسخ وفي بعضها بعبارة المضارع فالماضي بالنظر الى تقدم تبين الشئ
على ما يجرد المحشى التفسير بالنظر الى ارادة الشئ وكلمة ما مصدرية اي
ارادة مما تمتع للبيان او موصولة اي حال كذا ما اراده مما تلا ما بينه وانما لم يغير
ليصح تفسيره كما بينه لان الباء على زيادة قوله كذلك في ارادة ذلك التفسير
نقد والنقل الاصح الكلام سقط في سابق الكلام اي قوله فالمفرد

فأدلة إذا لامر اللفظ ليس لأمر كل يعاير الصدر والاشغال
العامل انتفاء الصدر والاشغال **والرولك** ان تقول اليه ذهب
الشيء وتركه لان من في الفضلة الهون من هذه الهمزة **والرولك** اي في موضع
آخره اه هذا الوجه مسمى لذكر كنهه في اللفظ **والرولك** لانها مئة من الحركة
مطلقا بخلاف باقي القاضيه فانها مئة من الحركات ونحو اسم الحكة المشتملة

وَمَا يَكُن فِيهِ لِسْمٌ كَمَا كَانَ إِذَا جُوزَ أَنْ يَقَارَ الْفِظَةُ فِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي أَعْرَابُهَا غَيْرُ النُّقْدِيَّةِ وَالنُّقْدِيَّةِ فِي كَذَا وَ
كَذَا أَوْ يَقَارَ أَنَّ الْفِظَةَ فِيمَا لَا يَتَعَدَّرُ وَلَا يَسْتَقِلُّ وَالنُّقْدِيَّةِ فِيهَا **فَوَلَدُ** أَيْ تَقْدِيرُ الْأَعْرَابِ أَيْ تَقْدِيرُ

المتكلم الاعراب او كذا الاعراب مقدرا ويجوز جعل قول المصنف التقدير بمعنى المقدور وصفة للمبتدأ المحذوف اي المتكلم
 المقدور وهذا التوجيه اولى مما ذكره الشيخ ونسبه البعض بقوله اي الاعراب التقديرية ^{ظهرت}
 قوله وكان في الامم المهرب بالحركة سواء كان مقدر او مجعلا منصرفا او غير منصرف او جمع المثنى ان لم يكن جدي
 عبادي ومجدي ومسلماني قال القاضى المحض ولو قيل بالحركة لفظا كذا اولى بغيره مثل عصاى فانه تعذر الحركات
 الاعراب فيه قبل الاضافة انتهى واعتظم
 عليه بعض المحققين بان اصل عصاى منصوب
 فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه فيكون القلب
 بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة فيه
 ان الباعث الذي ذكرناه في القلب بالالف هو
 قبل الاضافة فالنسب ان يعبر الاعلا قبل
 جعله مضافا ايضا فالاول ان يفيد بكونه
 المهرب بالحركة لفظا لكن يتوجه عليه انه يجوز
 في نحو قاضى فالى ياء المتكلم مع انه قد
 فيه ^{هذه الية}

عليها منقوصا لانه انتم منكم **ور** ^{لحققة} في ميم غلاى فانه لم يميز من الميم
 الاعرابية ايضا مع انه لا يسج مقصورا وانما قال اولى اذا طرد الاعراب
 مستحسن وليس بواجب **ور** ^{ولحقا} امره هذا القسم اي لحقا تعذر الاعراب
 فيما حذف منه الالف لسقوط الالف الذي هو سبب التعذر وظهور
 التعذر فيما وجد فيه الالف المقصورة مثل المصم بالاول عوض الحذف وترك
 ان في روم والاختصار لكونه معلوما بطريق الاول **ور** وان جعلت
 اسمية بخلافه اذا جعلته حرفية فانه يجوز ابدال الحرف من اسم والبيان
 به **ور** والمعنى كتحذره في زمانا مطلقا اي بغير تقدير بكونه زمانا الرفع والنصب
 والجزم هذا على تقدير كونه ظرفا **ور** او تعذر مطلقا بغير تقدير بجا كونه
 مرفوعا او منصوبا او مجرورا وهذا على تقدير كونه مصدر للتعذر المحذوف
ور حاله قوله كعصاى غلاى اي من الكاف الاسمية وهو مفعول من
 حيث المحض لعمام الظرف المستقر لكونه بدلا من ماضى قوله فيما تعذر او
 بانه لعمام فيه ما هو عام في الظرف المستقر بغيره عام الى اوصاحبه
ور او ظرف لذلك العام عطف على قوله حال **ور** مادامت الفاقية بذلك
 لان الالف اذا انقلب هزة تقيد الحركة كما في قايون **ور** ^{ليد} حرفية
 الجمع المذكر نحو مسلماني وعبادى فانه الاعراب فيها متعذر لا اشتغال
 ما قبلها بالكرة **ور** ولو قيل انه يعجز ان من عصاى واخر فيما ذكره
 لانه اسم معرب بالحركة مضاف الى المتكلم مع ان تعذر اعرابه لا يوجب
 الاضافة بل كونه مقصورا فلو قيد الحركة باللفظية ليجوز عنه كذا اولى
ور فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة لا بعد فانه يجوز من قبل غلاى
 وانما كان التعذر فيه قبل الاضافة لان الاعلال مقدم على الاضافة لما قالوا
 ان الواضع اعتبر في الكلام الى الالف التي تقضي الاعلال فيها بحسب تركيب
 فاعلها قبل الوقوع في التركيب ليس به على المتكلم تركيب ولا يتوقف له

يتوقف له متاعلم ان عسوا اذا وقع في التركيب يتحرك واود فتنقلب
 الفاقية مستمرا متحركا وقلب الفاقية كذا علم ان قاضيا اذا وقع في التركيب يتحرك
 بالرفع في حال الرفع وبالكره في حال الجر ويترجم التقدير فركت بالرفع والكره
 حذو ذلكا في بعض الشروع وبما ذكرنا فظهر ان اصل عصاى منصوب
 فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة
 ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة ويشهد على ذلك قول المصنف في بحث الاضافة
 الى المتكلم فان كان آخر الفاقية وكذا انما ما قبله ان التقيد باللفظية
 يترك من كونه مضافا الى المتكلم مع انه محذوف في الاعراب في الناقص
 المضاف الى المتكلم متعذر لان المحذوف من آخر حركة الكسرة التي اقتضت
 اليها لام حركة الاعراب حتى يكون تقديره بالاستشغال لانما ان الاعراب في
 الناقص المضاف الى المتكلم متعذر لانه عند الاضافة بعد الياء اس كنه التي
 حذفت لانها اس كنه ثم يرفع الياء في الياء فيكون الاعراب فيه مستغلا بقا
 اس كنه ثم لو كان العائد بعد الاضافة اليها الموقوفة كان الاعراب فيه
 متعذرا لا اشتغالا ما قبلها بالحركة التي لا يجوز الياء على ذلك ما سبانه
 في بحث الاضافة الى المتكلم من قوله وان كان في اخره يا اذنت وفتح الياء
 لك كنه اي لزوم النفاذ اس كنه على تقدير الكسرة **ور** واعلم ان الكسرة
 النفاذ اي الاشهر بين النفاذ ان المضافة الى ياء المتكلم منه على الكسرة
 لانها فتحة الياء المتكلم المنع كذا في العباب **ور** لان علاماى موجب لثبوت
 الالف في حالة الرفع وقبلها يا في حالة النصب والبرق الاضافة الى ياء
 المتكلم لو كانت سببا لبناء مطلقا لما تحذف الحكم منها كذا في العباب كنه المقسم
 يقول ان علة البناء هو الجوز كنه من كنه اجزا الاضافة الى ياء المتكلم اتصال الفجر
 وسكون حرف العلة فلا يرد فلام هذا ولا علاماى كذا في غاية التحقيق **ور** الا
 بشرط سببه كنه فلامه ان ظهور الاضافة ترخي جانب الاسمية لاقتضاها

فانه لما اشتغل به هذا اذا كان اليا متلفظا بخصه واما اذا قلب بالالف او التاء نحو يا غلاما ويا اب
ويا ابنا فالاول ان يقال لما اشتغل ما قبل يا فلفظ الكسرة او الفتحة في صورة قلب اليا فتأمل عصية ان
فانه لما اشتغل به هذا انما يتبع اذا كان اضافة اسم الحرب الى اليا المتكلم مقدما على دخول العامل عليه و
هو ان يكون زان يفتح دخل العامل على ذلك الام مقدما على اضافة اليا المتكلم الا ان يجاب عنه بان اضافة الاسم

الى غيره مقدم على دخول العامل عليه لان الاسم
المضاف الى غيره مركب تقيدي وادخل
العامل على المركب التقيدي انما هو بعد العلم
بالنسية التقيدية وكان اضافة على دخول
العامل على الاسم المضاف مقدما **ظاهرة**

الكلام على ما ذهب اليه بعض من تفرعوا
عن جواز ادخال الحركات مع وجود الكسرة
الياء لا عدم جواز ادخال الحركات مع وجود الكسرة
كونه في غير هذه الحركات كاذب اليه البعض براهين
توارد العلين المستقلين اصطلاحا على معناه
واحد هو ادخال ان التقيدي لا عرب اليا المتكلم
فلا بد ان يحدث علامة عند ذلك ليدل على امره
ان يعتبر ما كان موجودا في صوته من علامة
فكيف جعل علامة التثنية والجمع والاضافة
التي هي المقفلة امر ياد اليا في النسخة والواو والياء

قلت قصود الف والياء في اليا المتكلم
في الجمع مع اليا المتكلم في اليا المتكلم
المقفلة وما هو علامة التثنية والجمع والاضافة
الاعراب وما هو علامة التثنية والجمع والاضافة
يكون كونه الاعراب اه اشارة الى ان قولهم مطلقا قيد
لعصا وغلبي وان كانا قارة التثنية لم يظهر في
عصا وقا تارة من قال ان التثنية لم يظهر في
لقلنا في حال الجر او ان المضاف الى اليا المتكلم
اهم من ان يكون مقصورا او ناقصا او صحيحا والى

حسن المقابلة مثالي الاعراب المستقل فان
كلامها مقيد ويمكن ان يبين وجه الالات في
مطلقا ما كان اليا مطلقا ما كان اليا
وما كان اليا مطلقا ما كان اليا
عصية ان

بالاسما انما توجب الياء اذا كانت خلا اضافة ولم يبد من المضاف اليه
شيء كلا اضافة الى البحر او اضافة في الحقيقة الى مصادر فان كان المضاف
اليه لفظا فافا شبه الحروف في الاضافة الى اعتبار ضميره ولما ابدل بعضه
كل الشواهد من المضاف اليه لم يبق اذ المضاف كان ثابت بثبوت **بدله**

وهو انما مضاف الى اليا اذ المق بالنية الغلام المضاف الى المتكلم لا
مطلق الغلام ثم نسب الى المتكلم **وتفرع على المقدمة الاستثنائية**
كلمة لما كانت له قوتها لوقوع آخر كانت والية على مقدمتين الشرطية و
بوتعدى وقوتها امر بوقوع آخر والاستثنائية اعني استثناء المقدم
فكانه قيل ان اشتغل ما قبل اليا بالكسرة قبل دخول العامل فاشغى ان يدخل
مركبة اخرى لكنا اشتغل في ثلاث بالكسرة قبل دخول العامل فاشغى ان يدخل
عليه مركبة اخرى فليكن او به تقدم بامطاعا واز كانا متساوية فاشغى قبل
العامل فاذهب اليه البعض فيمنعه لاشغى ان يكون المقدم عين المتأخر
فالتفريع المذكور يكون مبنيا على اشغى كذا المقدم عين المتأخر متفرع على

تحقق الاشتغال بالمركة لا على الملازمة بينه الا اشتغال بالمركة وبين
اشغى دخول مركبة اخرى كالاخف **وتوهم** اي توهم التفرع على المقادير
الاستثنائية **والا قلت** لم لا يجوز ان يعني ان ما ذكرتم انما بدله على انما
ان يجوز الكسرة كذا الاعراب لفظيا حالة الجر لانه زوال الكسرة والملازمة
بوجوده ان نية بعد دخول العامل **والا وجه** لزوالها يعني ان سبه هو
الباقي فالتفرع بالزوال قول بلا بدله بغيره **ويجوز** ان الاصل له يفتح

انه لا بد له عليه الا خلافا لاصل **وان العتابة** اه اي مع ان العتابة بالكسرة
الملازمة اكثر من كسرة الاعراب لكونها متعلقة بنفس الكلمة لان اليا
شدة اتصالها صارت كجزء مما قبله بخلاف كسرة الاعراب فانه عارضة
لاجز العامل **فخصوا** اذ لم يفت اه بخلاف ما اذا قبل بزيادة الكسرة

الكسرة الملازمة فانه يفت جانب رعاية اليا بالكسرة **وراه** قلت
لم لا يجوز اه اي ما ذكرتم على انما ليست كسرة اعرب يعني لم لا يجوز ان
يجوز كسرة ما قبل اليا قبل دخول العامل لجر الملازمة لليا وبعد دخول العامل
له الملازمة ومركبة الاعراب ايضا كما يجوز الالف والواو والياء في المنح
والجمع لجر الدلالة على التثنية والجمع وبعد دخول العامل من الامر ايضا
وراه كما يستحيل توارده لاشغى كذا العلة بينه ما هو لزوم الاعراب
والاستغناء بالنسبة الى شي في زمان واحد من جهة واحدة وكفاية
كواحدة متساوية وجود الاثر الحقيقة او الاصطلاح **وراه** لا يخفى كحقها
فيما نحن فيه قال اليا والعامل كل واحد منهما مؤثر مستقرا في الكسرة اصطلاحا
وان كان المؤثر حقيقة بل فقط المتكلم **دول** صورة التثنية او الجمع لان
المؤثر في كل معلومة التثنية والجمع فقد المتكلم وهو مؤثر حقيقة واجتماع
المؤثرين المختلفين جائز لانه في الحقيقة يفيده احد هما لا وجود الثاني
اصطلاحا والآخر وجوده حقيقة متساوية المتكلم فاد وجود نفس العلامة
الدالة على معنى التثنية والجمع والحقا والعامل فاد كونه دالة على التثنية
والفعولية والاضافية **وراه** مستد الى العامل اذ يتقوم المعنى المقفلة
للعامل **وراه** ان قصد المتكلم قال المتكلم قصد بانه دالة على المعنى
المذكور **وراه** فتدفعه او جردية على ان يكون فاعلا جرد كصاحب الجرد
وراه او قد رغب العامل على تقدير كونه فاعلا جردا مصدر المعلوم **وراه**
كذا ان يجوز مصدر اي مقفلة لا مطلقا للاشتغال المقدر اي كانت فاعلا
اشتغال رغب او جرد **او حالا** ما اضيف اه اعني فاضى لكونه فاعلا للاشتغال
المقدر **وراه** ان غير ذلك من الامتالات اصحابا ان يكون حال من مدخول الكاف
والعامل فيه معنى التثنية والتقدير او الاشتغال المعلوم مما تقدم وذلك
على تقدير كونه قوله كفاية غير مبتدأ محذوف ونائبها ان يجوز حال من قوله كفاية

فانه لما اشتغل به هذا اذا كان اليا متلفظا بخصه واما اذا قلب بالالف او التاء نحو يا غلاما ويا اب
ويا ابنا فالاول ان يقال لما اشتغل ما قبل يا فلفظ الكسرة او الفتحة في صورة قلب اليا فتأمل عصية ان
فانه لما اشتغل به هذا انما يتبع اذا كان اضافة اسم الحرب الى اليا المتكلم مقدما على دخول العامل عليه و
هو ان يكون زان يفتح دخل العامل على ذلك الام مقدما على اضافة اليا المتكلم الا ان يجاب عنه بان اضافة الاسم
الى غيره مقدم على دخول العامل عليه لان الاسم
المضاف الى غيره مركب تقيدي وادخل
العامل على المركب التقيدي انما هو بعد العلم
بالنسية التقيدية وكان اضافة على دخول
العامل على الاسم المضاف مقدما **ظاهرة**

الكلام على ما ذهب اليه بعض من تفرعوا
عن جواز ادخال الحركات مع وجود الكسرة
الياء لا عدم جواز ادخال الحركات مع وجود الكسرة
كونه في غير هذه الحركات كاذب اليه البعض براهين
توارد العلين المستقلين اصطلاحا على معناه
واحد هو ادخال ان التقيدي لا عرب اليا المتكلم
فلا بد ان يحدث علامة عند ذلك ليدل على امره
ان يعتبر ما كان موجودا في صوته من علامة
فكيف جعل علامة التثنية والجمع والاضافة
التي هي المقفلة امر ياد اليا في النسخة والواو والياء

قلت قصود الف والياء في اليا المتكلم
في الجمع مع اليا المتكلم في اليا المتكلم
المقفلة وما هو علامة التثنية والجمع والاضافة
الاعراب وما هو علامة التثنية والجمع والاضافة
يكون كونه الاعراب اه اشارة الى ان قولهم مطلقا قيد
لعصا وغلبي وان كانا قارة التثنية لم يظهر في
عصا وقا تارة من قال ان التثنية لم يظهر في
لقلنا في حال الجر او ان المضاف الى اليا المتكلم
اهم من ان يكون مقصورا او ناقصا او صحيحا والى

حسن المقابلة مثالي الاعراب المستقل فان
كلامها مقيد ويمكن ان يبين وجه الالات في
مطلقا ما كان اليا مطلقا ما كان اليا
وما كان اليا مطلقا ما كان اليا
عصية ان

بالاسما انما توجب الياء اذا كانت خلا اضافة ولم يبد من المضاف اليه
شيء كلا اضافة الى البحر او اضافة في الحقيقة الى مصادر فان كان المضاف
اليه لفظا فافا شبه الحروف في الاضافة الى اعتبار ضميره ولما ابدل بعضه
كل الشواهد من المضاف اليه لم يبق اذ المضاف كان ثابت بثبوت **بدله**

وهو انما مضاف الى اليا اذ المق بالنية الغلام المضاف الى المتكلم لا
مطلق الغلام ثم نسب الى المتكلم **وتفرع على المقدمة الاستثنائية**
كلمة لما كانت له قوتها لوقوع آخر كانت والية على مقدمتين الشرطية و
بوتعدى وقوتها امر بوقوع آخر والاستثنائية اعني استثناء المقدم
فكانه قيل ان اشتغل ما قبل اليا بالكسرة قبل دخول العامل فاشغى ان يدخل
مركبة اخرى لكنا اشتغل في ثلاث بالكسرة قبل دخول العامل فاشغى ان يدخل
عليه مركبة اخرى فليكن او به تقدم بامطاعا واز كانا متساوية فاشغى قبل
العامل فاذهب اليه البعض فيمنعه لاشغى ان يكون المقدم عين المتأخر
فالتفريع المذكور يكون مبنيا على اشغى كذا المقدم عين المتأخر متفرع على

تحقق الاشتغال بالمركة لا على الملازمة بينه الا اشتغال بالمركة وبين
اشغى دخول مركبة اخرى كالاخف **وتوهم** اي توهم التفرع على المقادير
الاستثنائية **والا قلت** لم لا يجوز ان يعني ان ما ذكرتم انما بدله على انما
ان يجوز الكسرة كذا الاعراب لفظيا حالة الجر لانه زوال الكسرة والملازمة
بوجوده ان نية بعد دخول العامل **والا وجه** لزوالها يعني ان سبه هو
الباقي فالتفرع بالزوال قول بلا بدله بغيره **ويجوز** ان الاصل له يفتح

انه لا بد له عليه الا خلافا لاصل **وان العتابة** اه اي مع ان العتابة بالكسرة
الملازمة اكثر من كسرة الاعراب لكونها متعلقة بنفس الكلمة لان اليا
شدة اتصالها صارت كجزء مما قبله بخلاف كسرة الاعراب فانه عارضة
لاجز العامل **فخصوا** اذ لم يفت اه بخلاف ما اذا قبل بزيادة الكسرة

الكسرة الملازمة فانه يفت جانب رعاية اليا بالكسرة **وراه** قلت
لم لا يجوز اه اي ما ذكرتم على انما ليست كسرة اعرب يعني لم لا يجوز ان
يجوز كسرة ما قبل اليا قبل دخول العامل لجر الملازمة لليا وبعد دخول العامل
له الملازمة ومركبة الاعراب ايضا كما يجوز الالف والواو والياء في المنح
والجمع لجر الدلالة على التثنية والجمع وبعد دخول العامل من الامر ايضا
وراه كما يستحيل توارده لاشغى كذا العلة بينه ما هو لزوم الاعراب
والاستغناء بالنسبة الى شي في زمان واحد من جهة واحدة وكفاية
كواحدة متساوية وجود الاثر الحقيقة او الاصطلاح **وراه** لا يخفى كحقها
فيما نحن فيه قال اليا والعامل كل واحد منهما مؤثر مستقرا في الكسرة اصطلاحا
وان كان المؤثر حقيقة بل فقط المتكلم **دول** صورة التثنية او الجمع لان
المؤثر في كل معلومة التثنية والجمع فقد المتكلم وهو مؤثر حقيقة واجتماع
المؤثرين المختلفين جائز لانه في الحقيقة يفيده احد هما لا وجود الثاني
اصطلاحا والآخر وجوده حقيقة متساوية المتكلم فاد وجود نفس العلامة
الدالة على معنى التثنية والجمع والحقا والعامل فاد كونه دالة على التثنية
والفعولية والاضافية **وراه** مستد الى العامل اذ يتقوم المعنى المقفلة
للعامل **وراه** ان قصد المتكلم قال المتكلم قصد بانه دالة على المعنى
المذكور **وراه** فتدفعه او جردية على ان يكون فاعلا جردا مصدر المعلوم **وراه**
كذا ان يجوز مصدر اي مقفلة لا مطلقا للاشتغال المقدر اي كانت فاعلا
اشتغال رغب او جرد **او حالا** ما اضيف اه اعني فاضى لكونه فاعلا للاشتغال
المقدر **وراه** ان غير ذلك من الامتالات اصحابا ان يكون حال من مدخول الكاف
والعامل فيه معنى التثنية والتقدير او الاشتغال المعلوم مما تقدم وذلك
على تقدير كونه قوله كفاية غير مبتدأ محذوف ونائبها ان يجوز حال من قوله كفاية

من التقدري ما دام العلامة لا تكون حقيقة فليست العلامة لا تكون حقيقة ولا تكون حقيقة
من التقدري ما دام العلامة لا تكون حقيقة فليست العلامة لا تكون حقيقة ولا تكون حقيقة

والمستفاد من الاستفراغ ان كل نوع من النواع الكثر التي يكون الاعراب فيها تقدير
فمن قال ان ليس المي بالصدر بل مجرد التمييز فلا ينافيه وجود موضع آخر للاعراب
التقدير يري وان الغيبية قوله واللفظ في قاعدة لا يعود الى المعنوية ويكرر ان
الضمير الرجوع الى الاسماء المعطوفين بكثرة احوال اللفظ في قاعدة التقدير وال
والمستفاد من ان لا ينفصل موضع الاعراب التقدير في عالم ينفصل

موقفه على الارادة فهو قول ربط فظهر ان الدلالة على امر لا تنافي الدلالة على امر آخر انما تنافي لو كانت الدلالة
موقفه على الارادة لان ارادة امر لا تتجاع ارادة امر آخر من العلم امتناع ان يراد بلفظ واحد من
معنى واحد في زمان واحد واين التوقف ويبدو جوابان كلام من التضمن والالتزام يستلزام المطابقة وقد
زعم بعض ان الدلالة متأخرة عن الفهم او هو متحقق في ضمنه تذكر الوضع والدلالة متأخرة عنه اذ هي تسبب
عنه فلا بد للدلالة من امر آخر هو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللفظ وقيل ان دليله يقتضي ان
يكون الدلالة غير العلم بالمعنى بل امر آخر هو الالتفات ولا يقتضي ان يكون الالتفات من هذه الحيثية وذلك ظاهر

طالعندي

قوله وخرج عنه المضارع الظان هذا القول معطوف على قوله خرج عنه الافعال المنسقة او على قوله
فدخل فيه اسما الافعال والمعطوف على التقديرين من قوله والماد بعدم الاقتران ان يكون في الوضع
الاول مع ان المعطوف لا يتفرع عليه اذ لا دخل لعدم الاقتران بحسب الوضع الاول في الدلالة على الزمان
الواحد من الزمانين فلا يخفى ما في هذا العطف فما تأمل عصمة الله
ان لا يخرج من شأنه ان يراد كلا المعنيين ظاهر مشكل او لا يخرج من المضارع لا يراد على المعنيين الا بحسب
من حيث الاستعمال فلهذا الاشتراك قابل بارادة دلالة بها وحق الاداة في المقام ان يقول لا بد لها ولا يورد بطلان
لان التحقيق في امثلة ان يكون قابل استعمال بها يمنع الجمع فالقصر ارتكبه لا يجوز كلام في التقديم فانهم قوله
في ضمنها لا المراد منه الدلالة باحد ما بالتضمن كما هو المتبادر لان الدلالة باحد ما بدو الآخر مطابقة والافان كل الدلالة
بهما معا جازا رادتها معاد نعة واحدة يعني نفسها والاستيعاب اجتماع زمانين فيضمين بل تضمن في اطلاق امثلة

من الحاشية المنسوبة الى عرس الدين

قوله قيد على واحد معين في ضمنها ظاهر سياق كلامه انه لا احتياج في ادخال المضارع الى اعتبار اصل الوضع والظن
من سياق كلام الرضا انه باعتبار حرفة الافعال المنسقة عن الزمان لانه قال ويراد بالمضارع ان قلنا بشترا في الحال
والاستقبال لان اللفظ المشترك في المعنيين حقيقة فيها موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الاثرين المتكسر
معينا انتهى وفي قوله بشترا في الحال اه ركائز والاشد عبارة الشرح بين الحال من الحاشية المسودة

قوله واين الدلالة من الارادة هذا صحيح على ما هو المشهور من ان لفظ المشترك يدل على جميع معانيه ولا يراد منه
منها الا مع القرينة واما على ما نقل عن الشيخ الرئيس من ان الارادة شرط الدلالة فالدلالة مع موقوفة على الارادة
التي هي موقوفة على القرينة عصمة الله
المعنى من اللفظ سواء كان مراد او لا بخلاف الارادة فان معناها كونه المضمرة او مقصودا من اللفظ كلفظ العين بشترا
اذ اراد به احد معانيه فانه يدل على جميع معانيه مع ان المراد واحد معين منها وجه الدين
به يعني ان تحيد الام بغير المعرفة وبيان الخوف بغير زيادة مكانه من ثمة فابراد الخوف بين التعريف والتقديم ليس من قبيل
الفصل بالاجنبى وان تقول انما فصل لعدم اختصاص الخوف باحد القسمين طالعندي قوله ليفيد زيادة
معرفة به لمن فهم المذكور ومن لم يفهم ليعلم به كاعلم من التحقيق والتدقيق بقتة فيفيد له معرفة الام وانما لم
يشتر اليه لان دعوى المصنف قارى كتابه اياه ولو لا ذلك لما حقه به في ان كلامه على وفقه ومن قال يمكن ان
يقال هذه احكام مشتقة بين العرب واليهن قد علم على التقسيم وذكر الجهر على سبيل شريك مع ما ذكر في الاختصاص فقد
ابعد فان ذكره بعنوان كونها خاصة وذكر الجهر القية المشتركة والتشويين يابى عنه كل الاءاء من الحاشية المسودة قوله
ليفيد زيادة معرفة اي ليفيد بعض الخوف او ذكره معرفة الام او ليفيد المص زيادة معرفة الام بسبب ذكر بعض الخوف وذلك
لان خاصة الشئ يكون سبب معرفة ذلك الشئ بامتيازه عما عداه ويمكن ان يقال لما كاننا لفظ هذا الكتاب لم يمتد
ووقع في تعريف الام ففاء بسبب قيد الدلالة على معنى في نفسه بحيث يكاد ان لا يستقل فهم كثير من مخاطبين اراد ان
يذكر ما يفيد معرفة الام في الجملة وامتيازه عن اخره به بعد تعريفه حتى يحصل معرفة بالخاصة لمن لم يعرفه بجملة ولم يمتد احد
من شارعي هذا الكتاب خاليا عن معرفة الام في الجملة وقال بعض المحققين ذلك ان تقول هذه احكام الى قوله في
الاختصاص وقيل ان اكثر ما ذكره من الخوف الخوف من المعرب فان اللام والتشويين ايضا كما جرحه اختصاصا بالمعرب فذكر
بعض الخوف من الاحوال المشتركة بين قسم الام باعتبار اثنى منها من تلك الاحوال بعيد طالعندي

قوله لان جميعا اما منقولة عن المصادر يعني ان جميعا لا يخرج عن ان يكون بعضها منقولة عن المصادر وبعضها
منقولة عن الطرف والجار والمجرور فيكون من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء او قد منقولة عن المصادر معناه انه
في الهمل مصادر موضوعة للمعنى مصدر في نقل المعنى من تلك العبارة من غير محبة
كما قيل **عصمة الله** اما منقولة الكلمة اما منقولة او من تجلها لا يكون كذلك **قوله** عن المصادر الصليبية
موضوعا للمعنى آخر فهو منقولة من معناه الاول الى معناه الثاني والمرجح ما لا يكون كذلك **قوله** عن المصادر الصليبية
اراد بالمصدر الاصل ما يكون مصدرا في اصل وضعه كرويد فانه تصغير رويد وهو مصدر راد وبغير الاصل ما لم يكن مصدرا
في اصل وضعه بل نقل اليه مثل صه فانه ليس في اصل وضعه **قوله** بل اسم صوت ثم نقل الى المعنى المصدر ثم نقل
منه الى معنى الفعل من الحاشية المسودة **قوله** اما منقولة بمعنى منقولة معانيها عن المصادر لان
المراد بها نقل لفظ عن معنى آخر لاعتبار لفظ الى لفظ آخر وقد لم او عن المصادر اي بمعنى او عن معانيها ويريد بذلك
صه كانه في الكلام صوتا كونه ثم استعمل بمعنى الصك او سكوت ثم نقل الى معنى است **من تنوير ضافية**
قوله كان النقل فيه مرجحاً بان ثبت استعماله في المعنى المصدر في اول الامر ثم نقل نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا قيل او
مصدرا او مصدرا او قد بمعنى ارمق بعد تحفيزة بحذف الهمزة والالف واستعمل في رويد وبمعنى ارمق رقا صغيرا
قليل **عصمة الله** **قوله** كان النقل فيه مرجحاً اراد بالمرجح ما لا شبهة في انه منقولة لاستعماله في معنى المصدر
وبغير الصريح ما فيه نوع شبهة اذ لم يستعمل في معنى المصدر اصلا واما حكمه بنقله لان الهمل لما كان على مطلق النقل فان نقل
عن المصدر شبهة واولى للمناسبة بينها وزنا ومعنى والبعث باخراها وهذا هو التحقيق واما ظاهر ما ذكره الشافعي من ان
اتحاد الوزن وجب للنقل وليس كذلك بل انضمام ما ذكرنا من الحاشية المسودة **قوله** فانه قد يستعمل مصدرا
بمعنى اردوا مضانا كلف رويد زيد وسمع عن بعض العرب رويد نقب جعل مصدرا للهرب الرقاب والاردوا بمعنى
الاهمال **قوله** فاصل امر **قوله** او غير مرجح بان لم يثبت استعماله مصدرا لانه يشبه المصدر بان يكون على وزن نحو هيئات
على وزن قوامة كتب في الحاشية الدجاجة تقوى اي تصبح قوامة وقوامة على فاعلة وفعلا لا انتهى **عصمة الله**
قوله او غير مرجح والمراد بنقل المصدر الغير الصريح هو النقل الذي كان المنقول غير مستعمل مصدرا لكن كان
على وزن مصدر فيكون مصدرا بنية حكيم **قوله** او عن المصادر التي كانت في الازمان اي اول لان جميع اسماء الافعال
باعتبار البعض منقولة عن المصادر التي كانت في الازمان او انما ثبت الضمير باعتبار المضاف اليه لا باعتبار يفهم
من هذه العبارة كونه اللفظ منقولة عنه او غير جائز لانا نقول اجري صفة المعنى على اللفظ مجازا فلفظ صه في
الهمل من اسماء الاصوات ثم وضع للمعنى المصدرى وهو السكوت ثم نقل عنه الى معنى است **قوله** فانه قد يستعمل مصدرا
قوله او عن الطرف نوعا او عن الطرف مع اضيف اليه لكلا اولى لان المعنى الاول لا يملك ودون ذلك كالمضاف
الى المعنى المضاف فقط وانه لو كان الجار والمجرور في بعض النسخ او عن الجار والمجرور وهو اول اذ هو إشارة الى مثل
عليك وهو قسم آخر من الاقسام **عصمة الله** **قوله** او عن الطرف او عن الجار والمجرور فيه بحث لان
الجار والمجرور ليس كلمة لانه مركب فلا يكون اسم الفعل المنقول منه اسما اذ ليس بجواب اصل الوضع كلمة والى على معنى
غير معتبر ولا يمكن التفقه الا بان يترجم ان جميع اسماء الافعال ليست اسماء حقيقة وانا قيل لبعضها اسم الفعل تنفليا
وقد جاء على هذا كانه اللانحى للشارح ان لا يذكر المنقول عن الجار والمجرور هنا من الحاشية المسودة
قوله نحو اما ملك زيدا اما ملك طرف مكان له معناه ان يكون معناه احذر مما يؤذيك من بين يديك وتانيها
ان معناه تقدر فاضل امر **قوله** وخرج عن الافعال المنسوبة عن الزمان ودخلف فيه اسماء الفاعل والمفعول والاعمال
لانها وان كانت لا يعلن عندهم الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان قد له الطارض بوجه القرينة لا لولاها
وضعا **قوله** وخرج عن الافعال المنسوبة اي بجواب اصل الوضع المقام من شرب المفضل انه لم يثبت وضع عن الزمان
لكنه لما وجد فيه خواص الفعل قدر ذلك ادراجا له في نظم اخذته ومنه يخفى ان المراد الوضع التحقيق او التقديرى و
اي سئلته مهم **عصمة الله** **قوله** وخرج عن المضارع ايضا لانه عطف على خرج عنه او
دخلف فيه ولا يخفى انه لا دخل للوضع الاول في خروجه فلا بد ان يحل الواو ابتداء او اعتراضية وفيه ثلثة مذاهب الاول
انه مصدرة في الحال مجازا في الاستقبال والثاني على نفسه والثالث على الذي بين الاولين لا شك في خروجه وقوله
على تقدير شرب الإشارة اليه وتوضيح ما ذكره هو ان اللفظ اذا وضع لمكان متقدمة تفاهم منه تلك المعاني اذا اطلق
اطلاقا في جميعا على تقدير العام بالوضع لها سواء اراده اللفظ او لا ولا يخفى بالدلالة سوى هذا المن قاله لانه موقوفة

۱۰۴۱

فول

معنى العلة
والسبب
منه غرض النجاة

قد علم من قبله علمنا في حق من هو
 وحضر ان فينا علمنا في حق من هو
 في السطر في الحق ما ينبغي ان نختار الحكم آياه
 المحجبه في نظرنا ان نختار الحكم آياه
 من العلم بطريق الجواز اذ يتحقق واحد منها لا يتحقق
 ان نختار الحكم في حق من هو في حق من هو
 وهي التوقيف وحقه لا يتحقق واحد منها لا يتحقق
 علم لان فيه التأييد وحقه لا يتحقق واحد منها لا يتحقق
 لعدم العلميه وحقه لا يتحقق واحد منها لا يتحقق
 وعلية كنهها تضادها لا يتحقق واحد منها لا يتحقق
 باجماعها اشارة اليه وحقه لا يتحقق واحد منها لا يتحقق
 اشارة الى الاول وحقه لا يتحقق واحد منها لا يتحقق
 لقوله يؤخر ان الاول وحقه لا يتحقق واحد منها لا يتحقق
 او لا فلا ان الاول وحقه لا يتحقق واحد منها لا يتحقق
 بل في حق من هو في حق من هو في حق من هو
 والعلميه في حق من هو في حق من هو في حق من هو
 واما ثانيا فلان اعتبار تأخير العلميه في حق من هو
 المذكور في حق من هو في حق من هو في حق من هو
 ثالثا ان ما يضاف وما دخل عليه الام والتوقيف
 غير منصف في حق من هو في حق من هو في حق من هو
 المذكور واما ابعاد الحق لا يبعد في حق من هو
 فانه لا ينفرد في حق من هو في حق من هو في حق من هو
 عند الامور بلا علم كما هو المشهور وقد يجب ان
 لا ينبغي ان يلتفت اليها خلافات
 طالع

فرد و اجتماع شمس الطهارة بنو كوك خلافة ١٢
ان بجد اجتماع العتبات كافر في ان كافر في ان
ان يكون غير نوري وانه من منفرد به انه منفرد
عنه انه

292

الى النول الى اي اذنة او صفة النول
بحرف الموصول اولها بانه حال فائدة
المراد من التقدم المقام من
قبلها التقدم المكانة عمدة

ولا يبعد ان يجعل لام العريف ماصلا في
الاولا فبه من معه الاشارة الى

الفرق بين ما اذا جعل قوله من قبلها طرفا لفظا متعلقا بالزيادة وبين جعله
طرفا مستقرا متعلقا بالزيادة اي الخالف لا يستوفيه فانه على الاول التعبير المعنى
والثول حال الخالف موصوفا بالزيادة قبلها فيضيد اشتركا بالزيادة مع
مضمم الالف عليها بالذكرة وعلى الثاني في حال الخالف موصوفا بالزيادة كالخالف
قبلها فيضيد كونه الالف الزائدة متحققة قبل النون ولا يفيض زيادة النون والمضمم
زيادة بها فذا جعل النون طرفا لفظا **رو** اول قسم الزائدة اي طرفا مستقرا
علا من الزائدة اي الالف **رو** من غير القرباء لما كان في غير القرباء اي جعل
الشيء قريبا بالاقرب الى الموصوف بزيادة القرب غير صحيح بحسب الظاهر وجه الخشنة
بان معنى الاقربية المأخوذة من المبالغة المقومة من جهة المصدر على ذات
انقص به نحو رجل عدل فانه يدل على كماله في حتم انه صار من الذات فيضيد ان
هذا الفعل كماله من القرب وهو معنى الاقرب في صيغة التفعيل بمعنى اصل
الفعل والمأخوذة من التثنية المستفاد من صيغة التفعيل فانه كثرة
القرب هو الاقربية **رو** وفيه انه اذا كان مفعولاه نحو غلبت اللبيب
فيه بذلك لانه اذا كان لازما يوجب التثنية فيضم الفعل نحو صولت وطولت
والتثنية الفا نحو صولت المار والمأخوذة وقطعت الثوب فهو معنى اكثر
جراحة وقطاعة فهو ايضا تسمية المفعول **رو** لعله اراد فيه انه لم اراد
ضم النون لادخول وزن الفعل ايضا في التركيب ليس اعتبار التركيب فيه اكثر
تعلقا من اعتباره في البنية **رو** كالمعنى فان امتناع الفرق فيها بطريق التثنية
الفعلية بمعنى كالم يضر عليه الاكثر التثنية تميزتها من الفعلية الى
الاسمية لم يضر عليها بعد التثنية ايضا كذا في بعض الشروخ **رو** ولا يخفى انه
لا يتناول التثنية الصالح الاكثر على وزن الالف المربعة ولا يبين منه مفعول
يقال اخذته افكر اذا تذكر من برد او خوف وهو منفرد وان سميت رجلا لم
تفرقه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وهو منفرد في التثنية انتهى فانه لا

[illegible]

قوله ان لاسم ولا متون هذا تعريف الجمهور وقد عد المصنف عنه الى تعريف
يقرب من تعريف ابي سعيد الخدري لما عرفت في وجه القول في تعريف العرب
فوجب حكم احكام غير المتصرف اشارة الى نقصان تعريفهم ولذا ذكر الكسرية
مع انه علم في بيان الاعراب عدم دخول الكسرية في غير المتصرف من طائفة

قوله فرع المعدل عنه قيل ان المراد بالعدل الحكم المعدول لا المصدر فيكون اللفظ
عاملا في نفسه ومعناه في نفسه واجتنب ياء المراد المعدول من حيث انه معدول من فروع من حيث انه معدول
مؤخر ومن حيث الفرات مؤخر فيه وقيد اليوت **قوله** فرع التذكير لا يخفى انه انما يتم لو احيى على الحد كور
بعد تجريده عن التذكير كيلا يلزم اجتماع التذكير والتأنيث واما اذا احيى على المطلق فلا يتم الا ان يطينه الكلام على انظر
وايضلا يتم ذلك فيما لا احكام طال سكره

ان لا كسر اى انه لا كسر فيه لا اعرايا ولا لبنانيا
و لا اوريا ولا لافيا الجنس وانما يوضع الفتح
اما احرايا و لبنانيا و ما يوضع الفتح و ما يوضع
مستثنى من الحكم و قد علم ذلك بكتاب بقا الالة
اراد جمع حكمه لانه اقرب الى الضبط و كونه على
ان كلام من اكسر التوفيق من احكامه فالتوفيق
بما فاسد باعتبار كل منهما و به يتقدم الكسر على
ان الراجح منع الكسر اما لانه لا يتبعها كما ذكره اليعرب
علم ان لا كسر قبل الالة في ذكر هذا الحكم لانه
علم مما سبق عدم دخول الكسر في غير المنصرف لانه
عنه بوجه احد بان معلومية علم دخول الكسر في
غير المنصرف فيما سبق على سبيل التبعية و اما على
سبيل الامالة و ثانيا انه يعلم فيما سبق عدم
دخول الكسر فقط و اما يعلم ان علم دخول الكسر
في المنصرف و ثانيا انه يعلم فيما سبق علم دخول
الكسر فقط و اما يعلم علم دخول الكسر و التوفيق
ظهوره

فولہ واپس آئے

نور دینہ ماسر

دعوى الامم ويطلب في المصنف جوار الامم

16

4

فيجب الحذف واجب ان الفاعل ان العذر بهما مصدر مجزول الى قوله
والتعقيد ثم فسر سعد الدج المقارن الى قوله الكلام معقد بناء على
وانما جطر التعقيد مصدر من المبنى للمفعول لان التعقيد فعل المتكلم ولا ي
المبنى للمفعول من اراد ان يطر هذا التأويل مفصلا فليطالع المظهر او هو
الرفع انه اذا كان العذر مصدر المبنى الفاعل فلو بمعنى الاخرى والمنا

فله فاعلموا وصفت فارقة اذ دفع هذا الكلام ما
يذكر من ان الماء يكون لازمة كالقدرة والمنة في الية
والشبهة والحكمة فيبقى ان يكون في القوة وهو الذي دفع
ان هو الازم عوضا للآلة انفس فيه قوة الازم في
وما يقوم مقامها اجمع والافعال
والآلة يشي بالافعال
والمدونة في الافعال

[illegible]

قوله قدس اي كون الله معذوا له هذا
 دفع الاعتراف اي اعتراف الله الرضا
 حيث قال ان العذر مصدر متعد صفه الله
 المتكلم والخروج مصدر لازم صفه الاسم فلا
 يدع المحرفا لواجب ان يقال اخرجه لاخر وجه
 محرفا في استخدام المحرف وهذا مثله ما قاله الخطيب
 ان المصدر من المبتدأ للمفعول وقال الشاعر
 من جعل الكلام محمدا عليه السلام
 شبيهه فانه كجرحه والظاهر ان
 سببه جعله من المصدر المبتدأ للمفعول لان الكتاب

اعتبار وجود اصل الكلام المعدول وثانيها اعتبار اخر اهم عند ذلك الال احاط بالرفع انه اذا كان المصدر المبنى للفاعل لا بد من بعض الاخر والتماس جعله صفة للمفعول
هنا مصدر المبنى للمفعول لا الخ المتناسب جعله صفة للكلام الغير المنصرف قائما لا لا متكاملا
عليه السلام

اعتبار وجود أصل الكلام المعدول وثانيها اعتبار آخره غير ذلك الأصل وأصل الرفع أنه إذا كان المعدول مصدر المبنى للرفع لا بد من بعض الآخر في المناسبات جملته **صفة** المبنى للمعدول لا المتكسبة جعله صفة للكلام غير المنصرف قائما لا لا متكسبة عليه الله

ان المعدول من حرف من بعض الحروف يقال اسم معدول وان قالوا ان الرفع لا يرفع المعدول فيكون التعريف بالاسم المحمولا انما قالوا ان الرفع ايضا لازم للرفع الا انه غير محمول عليه والتعريف بالاسم المحمولا انما لان الرفع يجوز في التعريف بالاسم غير المحمولا وليس مقايلا للمبنى النحوي والاسم يتوجه للاعتناء اذا كان وجود العلاقة بين المعنى النحوي والعرف لا يتوقف على التعدية والضرورة ولا شك في تحققاتها فان الرفع يستلزم الرفع في العوضا لاسكانه في اللغة او ان يقال هو في اللغة الرفع بقا عدل عنه اي حرفه وفي اصطلاح النحويين حرف الاسم عز بنية يقال اسم معدول في مقابلة المعدول بمعنى الرفع في اللغة وادرك المعدول في اللغة بمعنى الميراث على عدل عنه اي مال وندى اليه اي مال اليه وجا بمعنى التبعيد على الحال التي هي في نفسه وكنى في القاموس ولا ولى فيكون المعدول النحوي بمعنى التبعيد دون الميراث شيئا المعدول في نسبة الاسم معدولا وليس يقوى لانه بمعنى المعدول اليه بعيد عن المعنى بمرطبا لمعرف ان مبنى الرفع في المعنى الرفع لا المعنى النحوي كونه في اللغة بمعنى الميراث لا بغيره الاعتراض على المذكور في القاموس المعدول الموصول **بمعناه** الميراث ان المذكور في القاموس عدل عنه بعدل الرفع ولا جازة اليه معدولا راجع وهو يدل على ان الموصول من معنى الرجوع فلا يصح ان يكون اطلاق المعدول على الاسم بمعنى المعدول اليه **ور** فيصير تفسير الرفع ان بعض الرفع ان مفهوم الرفع انهم من ان يكون بالآخر في الرفع وان كان المتبادر منه اطلاق الرفع بنفسه فان العام قد يصلح اطلاقا في فرد منه شايعا لا في شبيهه يتبادر الى الذهن كالوجود فانه اعم من الوجودي والوجودي ان المتبادر منه الوجودي واذ كان كذلك فالمراد من الرفع هو الرفع الرفع المستند الى الرفع وهو الخرجية فيصير تفسير المعدول المبنى للمفعول في الرفع المدوية بمعنى المدوية لكونه لازما عليه فانه في اعتناء الحق في الرفع وما ذكره وهو صحة تفسير الرفع لكونه في الرفع انما ذكر الرفع في بحث

فيه وانما دلالة الاخر يخرج على لغة العام فيكون

في بحث المصدر اسم المصدر موضوع الحديث السابق والفعل المجزئ للفعل هو
موضوع الحديث المنسوب اليه اما قام به والفعل والفعل المجزئ للفعل هو موضوع
الحديث المنسوب اليه غير ان قام به من الزمان والمكان وما فوقه عليه والآلة والسبب
فالنسبة الى ما قام به اول ما عاده مما يتصل به بما هو في مفهوم الفعل خارج
عن المصدر لازم له في الوجود فان انيف الى الفاعل كان مبني للفعل وان انيف
الى المفعول كان مبني للفعل وان لم يذكر شيء منها كان محتملا للعينين كان في
نحن فيه فقد ظهر لك بما ذكرنا ان ما قبله ان نسخ المصدر لم يوضع الا للمقام به
ولو انما موضوعه للعينين ما هو وصفه للفعل وما هو وصفه للفعل لا بد له من
وليبر كلام لا ان تكتف **والا** الصمتا اي تبعا فان الاخر لا يستزم المحرمة
والا في روي ما دونه اما على حذف المضاف او على التميز بذكر الحكم وانه الجواب

فيه وانما دلالة الاخر على صفته لا غير

في بحث المصدر اسم المصدر موضوع للحدث السابق والفعل المجهول للفعل هو
موضوع للحدث المنسوب اليه كالمقام به والفعل والفعل المجهول هو موضوع
للحدث المنسوب اليه كالمقام به من الزمان والمكان وما وقع عليه والآلة والسبب
فالنسبة الى المقام به كالمقام به لا يتصل به ما هو في مفهوم الفعل خارج
عن المصدر لازم له في الوجود فان انصف الى الفاعل كان مبني للفعل وان انصف
الى المفعول كان مبني للمفعول وان لم يذكر في شيء منها كان محتملا للعينين كما في
نحن فيه فقد ظهر ذلك بما ذكرنا ان ما قيل ان نسخ المصدر لم يرفع الا المقام به
ولم يرفع ما هو موضوع للعينين ما هو وصفه للفعل وما هو وصفه للمفعول لا يرفع من
ولم يرفع كالمقام به **والا** الصمت اي يتبع فان الاخر لا يستلزم المحرمة
والا اي فروع ما دونه اما حذف المضاف او على التميز بذكر الحكم وادارة الجواز
والا لا يتصور انه تعليق لمصدر اي انما فسرنا بالمادة اذ لا يتصور فروع الحكم
اي الاسم الذي يجارة عن المادة والصفة هي جرة الذي هو الصيغة **والا** فان
فروع التميز ان لم يرد بالصورة ما يشتمل الصورة الكلية فيتم ان لا يكون
سجرا اذا رجع اليه كحسين لا محدود السجرات الموقوف باللام لعدم فروع
عن صورة الحقيقة لان اللام كونهما كلمة برأسها لا داخل في الصورة هي انهم
موجودا في معدولته فلا بد من تعميم الصورة **والا** لانها غير متساوية اه لان
منه والمضاف اليه ليس في الصورة الحقيقية لاسم التفسير وهو ظاهر
لان صورة الكلية لعدم صيرورتها بتميز الجزئية الاتصال كبراء الفصيرين
اسم التفسير وبينه من كونهما لو انصفت من التميز وكذا بين المضاف
والمضاف اليه بالظرف وكونهما في الشر **والا** اي لعدم تناول قول صيغة
للصورة الى كلمة لاسم التفسير من او الاضافة بغير تفسير العدل ليدف عنه كونه
آخر على جميع التقادير **والا** اي في هذا التفسير فيتم ان يجوز يوم الجمعة
منه بان يتقدم في معدولته الجور بلفظ في لانه يصدر عليه انه فروع في

قوله ضربت المشتقات أي ضربت خروج المشتقا كلها ظلم به فيكون تأنيث الفعل
من قبيل العجينة من هذا فافهم كجامع الجواب
قوله والتغير انما وقع اه قبل على هذا في التقصير بثلاث وثلاث وعمر لانها بعد ولاخر ثلثة ثلثة وعشر
ظاهر فلا يكون المادة باقية ويكون الجواب في الاول بان التاء في ثلثة زائدة يترك في بعض الاوقات بجدة

فانما في هذا ما دخل تحت المفعول كذا في الغاية تحت المفعول في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الالاية فان
 المفعول في قوله تعالى فاغسلوا الالاية هو المفعول في قوله تعالى فاغسلوا الالاية فان
 الغاية حكم المفعول في قوله تعالى فاغسلوا الالاية فان

اللفظ **مكرر** اي على الاطلاق على ما فهم عليه الرضي ليقوم القريب فالاول
 التفسير عليه **مكرر** اي على الاطلاق على ما فهم عليه الرضي ليقوم القريب فالاول
 ذلك المعنى في باب العدد المكرر كذا في القوم ثلثة ثلثة وغير مكرر كذا
 جاز في القوم **مكرر** اي على الاطلاق على ما فهم عليه الرضي ليقوم القريب فالاول
 فيه بانه مكرر **مكرر** اي على الاطلاق على ما فهم عليه الرضي ليقوم القريب فالاول
مكرر اي على الاطلاق على ما فهم عليه الرضي ليقوم القريب فالاول
 من واحد الى عشرة في البنايين الشيا به وعلو البو حاتم وبن السكيت
مكرر اي على الاطلاق على ما فهم عليه الرضي ليقوم القريب فالاول
 في قول الكيت ولم يستعمل في رمت في الربا خلا لاعداد **مكرر**
 عن مكرر الى لفظ غير مكرر اي لفظ مكرر حيث قال ثلث وثلث فمكرر
 للعدل الصفه لانه عدل من ثلثة الى ثلث وثلث وهو صفه لالك
 نقول ان يقوم ثلثة وثلث وهذا في سبويه وقال غيره ان لم يفرق
 تكرار العدل في لفظه والمعنى لانه عدل عن لفظ اثنين لفظا شئ
 وثنا ومنه معنى اثنين الى معنى اثنين اثنين اذا قلت جات النيران في لفظ
 اثنين اثنين اي جاد من زوجين وكذلك جميع عدول العدل **مكرر**
 موضوعه للوحدات له فمعنى اسم العدد الواحد المتكررة التي هي مفاد
 مخصوصة للوحدات المتكررة **مكرر** اي على الاطلاق على ما فهم عليه الرضي ليقوم القريب فالاول
 مبرمة ما فخره مع بعض صفات **مكرر** اي على الاطلاق على ما فهم عليه الرضي ليقوم القريب فالاول
 عارضة بالقياس الى وضع ثلثة **مكرر** اي على الاطلاق على ما فهم عليه الرضي ليقوم القريب فالاول
 ثلثة ثلثة باعتبار الوضع الترتيبي موضوعه للوحدات الوصفية وان كان
 الوصف الافراد موضوعه للوحدات الوصفية **مكرر** اي على الاطلاق على ما فهم عليه الرضي ليقوم القريب فالاول

في قوله تعالى فاغسلوا الالاية فان
 المفعول في قوله تعالى فاغسلوا الالاية هو المفعول في قوله تعالى فاغسلوا الالاية فان
 الغاية حكم المفعول في قوله تعالى فاغسلوا الالاية فان

قوله قد سح لان الوصفية اه اي الوصفية
 التي حصلت لها بالترتيب لان ثلثة ثلثة
 وضعت اما لثبوت ثلثة من ارباب العدد من
 غير ملاحظة الوصفية فيه فلا وصف فيه
 في اصل الوضع ويدل عليه اضافة المعداد
 نحو ثلثة رجال واربع نسوة والوصفية
 انما حصلت بالترتيب لكونه في فائدة
 فيكون عارضة لان الترتيب عارض و
 بالعارض عارض فالوصفية عارضة
 فانما حصل بشرط الفاضل الى دفع
 من ان شرط الوصف ان يكون في الاصل والوصف في هذه الاثنية عارضة فكيف يؤثر في منع الصرف
 فاجاب بقوله لان الوصفية العارضية ان وقال السيد السند في حاشية على المتوسط الوصفية في ثلثة اصلية
 لانه عدول عن ثلثة ثلثة وهو المكرر لم يستعمل الاوصاف كذا العدد واعني ثلث من اراد تفصيل هذا في لفظ
 الضم فان فيه سؤالا وجوبا كفاية الطالبين فان قيل فاذا كان ثلثة ثلثة مكررا وصفا اصليا لم يكن غير
 منصرف قلت الصرف في قوله تعالى فاغسلوا الالاية فان
 لا الواحد **مكرر** اي على الاطلاق على ما فهم عليه الرضي ليقوم القريب فالاول

قوله قد سح لان الوصفية اه اي الوصفية
 التي حصلت لها بالترتيب لان ثلثة ثلثة
 وضعت اما لثبوت ثلثة من ارباب العدد من
 غير ملاحظة الوصفية فيه فلا وصف فيه
 في اصل الوضع ويدل عليه اضافة المعداد
 نحو ثلثة رجال واربع نسوة والوصفية
 انما حصلت بالترتيب لكونه في فائدة
 فيكون عارضة لان الترتيب عارض و
 بالعارض عارض فالوصفية عارضة
 فانما حصل بشرط الفاضل الى دفع
 من ان شرط الوصف ان يكون في الاصل والوصف في هذه الاثنية عارضة فكيف يؤثر في منع الصرف
 فاجاب بقوله لان الوصفية العارضية ان وقال السيد السند في حاشية على المتوسط الوصفية في ثلثة اصلية
 لانه عدول عن ثلثة ثلثة وهو المكرر لم يستعمل الاوصاف كذا العدد واعني ثلث من اراد تفصيل هذا في لفظ
 الضم فان فيه سؤالا وجوبا كفاية الطالبين فان قيل فاذا كان ثلثة ثلثة مكررا وصفا اصليا لم يكن غير
 منصرف قلت الصرف في قوله تعالى فاغسلوا الالاية فان
 لا الواحد **مكرر** اي على الاطلاق على ما فهم عليه الرضي ليقوم القريب فالاول

قوله قد سح لان الوصفية اه اي الوصفية
 التي حصلت لها بالترتيب لان ثلثة ثلثة
 وضعت اما لثبوت ثلثة من ارباب العدد من
 غير ملاحظة الوصفية فيه فلا وصف فيه
 في اصل الوضع ويدل عليه اضافة المعداد
 نحو ثلثة رجال واربع نسوة والوصفية
 انما حصلت بالترتيب لكونه في فائدة
 فيكون عارضة لان الترتيب عارض و
 بالعارض عارض فالوصفية عارضة
 فانما حصل بشرط الفاضل الى دفع
 من ان شرط الوصف ان يكون في الاصل والوصف في هذه الاثنية عارضة فكيف يؤثر في منع الصرف
 فاجاب بقوله لان الوصفية العارضية ان وقال السيد السند في حاشية على المتوسط الوصفية في ثلثة اصلية
 لانه عدول عن ثلثة ثلثة وهو المكرر لم يستعمل الاوصاف كذا العدد واعني ثلث من اراد تفصيل هذا في لفظ
 الضم فان فيه سؤالا وجوبا كفاية الطالبين فان قيل فاذا كان ثلثة ثلثة مكررا وصفا اصليا لم يكن غير
 منصرف قلت الصرف في قوله تعالى فاغسلوا الالاية فان
 لا الواحد **مكرر** اي على الاطلاق على ما فهم عليه الرضي ليقوم القريب فالاول

قوله قد سح لان الوصفية اه اي الوصفية
 التي حصلت لها بالترتيب لان ثلثة ثلثة
 وضعت اما لثبوت ثلثة من ارباب العدد من
 غير ملاحظة الوصفية فيه فلا وصف فيه
 في اصل الوضع ويدل عليه اضافة المعداد
 نحو ثلثة رجال واربع نسوة والوصفية
 انما حصلت بالترتيب لكونه في فائدة
 فيكون عارضة لان الترتيب عارض و
 بالعارض عارض فالوصفية عارضة
 فانما حصل بشرط الفاضل الى دفع
 من ان شرط الوصف ان يكون في الاصل والوصف في هذه الاثنية عارضة فكيف يؤثر في منع الصرف
 فاجاب بقوله لان الوصفية العارضية ان وقال السيد السند في حاشية على المتوسط الوصفية في ثلثة اصلية
 لانه عدول عن ثلثة ثلثة وهو المكرر لم يستعمل الاوصاف كذا العدد واعني ثلث من اراد تفصيل هذا في لفظ
 الضم فان فيه سؤالا وجوبا كفاية الطالبين فان قيل فاذا كان ثلثة ثلثة مكررا وصفا اصليا لم يكن غير
 منصرف قلت الصرف في قوله تعالى فاغسلوا الالاية فان
 لا الواحد **مكرر** اي على الاطلاق على ما فهم عليه الرضي ليقوم القريب فالاول

انضمام مع امر آخر وادخاله في التركيب فالاول ان يذكر في التمثيل تركيبا من تركيب البلفا ووقع فيه امر بدو واحد
من الامور الثلاثة ليحكم ان يستعمل بواحد منها الا ان يقال اخر هذا اشارة الى اخر الواقع في التركيب التي يعلم
المطالب تلك الواقع فان قلت هذا القياس يستدعي ان يكون اخر ايضا معدولا من الآخر المستعمل مع احدها مع
ان فيه وزن الفعل وسبب ان المعدل وزنه الفعل متضادان لا يجتمعان في كلمة واحدة قلت قد سبق انه لا يكتف

في تحقق المعدل بحركته القياس ان يكون
صيغة الاسم كالملازمة من اعتبار خروجه
عنه بدليل منع الصرف ولا حاجة الى هذا
الا اعتبار في آخر تحقق العلقه احداهما وزن
الفعل والآخر الصفة ولا بد في اخر فاقته

قال القاضى المحض واجب على كونه
الى قوله والعلمية المقدرة وفيه ان هذا انما
يلعب اذا استعمل مع فقه واما اذا استعمل
فكرة فلا كانه في نفسه فقه من ايام اخر
حيث وقع صفة لفكرة

عصمة الله التعريف
تولاه اي من الاخر بضم الهزة وفتح الحاء
انما على صيغة الجمع المحل باللام فيكون اخر
او يكتل ان يكون اخر اخر ويكتل ان يكون اخر
اخرى وهذا اوله فان الكلام في اخره اخر
اوله فلا يوجب انه لا يصح ان يكون اخر معدولا من
اخر من لان اخر جمع واخر من مفرد معدول
الجمع عن المفرد

بعض الفضلاء ملخصا
الاعراب جواز اعراب صيغة قوله على صيغة عابت المشب على العبال
لتا وبعدها في ضعف سبب ان يكون عارضا وان لا يظن ان لا يظن
معنى الحرف سبب موجبة لبيان ان يكون عارضا كذا في شرح التفسير
لفظ المرق وى الكلام ان لا يجب توافق المعدول والمعدول عند التو

والشك في المعدول من الموقوف باللام اذ لم يقصد به تلك المعرفة كان كذا في
والان قصد به تلك المعرفة باعتبار معنى اللام فيه كان كذا في التضمن مع الحرف

بف

ان في قوله من اعشار الاخرى لا بد من ان يكون المعدول
المعروف من الاعشار ان لا يكون المعدول
الاعراب جواز اعراب صيغة قوله على صيغة عابت المشب على العبال
لتا وبعدها في ضعف سبب ان يكون عارضا وان لا يظن ان لا يظن
معنى الحرف سبب موجبة لبيان ان يكون عارضا كذا في شرح التفسير
لفظ المرق وى الكلام ان لا يجب توافق المعدول والمعدول عند التو

والشك في المعدول من الموقوف باللام اذ لم يقصد به تلك المعرفة كان كذا في
والان قصد به تلك المعرفة باعتبار معنى اللام فيه كان كذا في التضمن مع الحرف

الحرف كاسم ان قصد به تلك المعرفة بتقديره علم بعد المعدل ان غير
منصرف للمعدول العلمية المقدرة كسور والعلمية المقدرة اي علمية الجنس
مرتبط في المنهاج فكأنه عطف على قوله كانه كسور حالة الرتبة

بني تميم اه اي في لغتهم فانهم يقولون صفه لمن انضم وقت المس وفرت
اول من اسن الكسرة فانظر سبب هذه اللفظة العليا بما في الكسرة الاحوال كلها
وهو من باب الجواز فيكون نظير الرتبة وجماعة من النجاة ان اسن حوب

عنه بنى تميم في جميع الاحوال ووجه الفوق انه جاز ان يعتبر في اسن علمه البناء
كاذب اليه بل الجواز ان يعتبر فيه علمه منع الصرف فابتدوا باعتبار العرب
اذا هو اشرف واوله بالاسماء واخبر اسن الامراب وانشده وهو الرتبة

في حال الرتبة في معرفة الحركات الباقية ان السوى بينها في الفتح لم يتبين
بنائها كونه اعراب غير المنصرف وان السوى بينها في الرفع لم يتبين
اعرابها فلم يبق الا الكسرة في بينها في الرفع لم يتبين

وراءه الجوزي كانه حكم بان ضحى اذا اردت به ضحى يومك لم تنويز كسور
ويقيم منه انه موجب غير منصرف حر والقياس له اي القياس الذي سبق من
ان كل اسم جنس ملحق واربعة بفر غير معين اه يقدر ان يكون مباح ومسا

اذا اردت به مباح يومك ومسا يومك كاسن وكسرينا او غير منصرفين
مع انها منصرفان والجبوسية انها وان كانا معدولين عن الموقوف باللام الا
انها لم يوجب بينهما او غير منصرفين فلا حاجة فيها الى اعتبار تضمنهما معنى

اللام وتقدير العلمية واليه يشي كلام الرتبة في بعض الظروف حيث قال
لم يبي مباحا ومسا وواحدتها المعنية مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان

التعريف الذي هو معنى اللام في ظرفيها من دول فرتة ظاهره ورعدول
ظواهر الشئ اه عطف على المطابقة اي يتوحد القول كونه معدولا عن اخر من
لزم معدولا ظاهره وانما اورد في لفظ الظن في الموضوعين لانه لا يعدل في

وذلك بعضهم اه بزيادة موافقة المعدول
المعدول عنه في الشئ كونه يابلا عنه ان اسم التقدير
المستعمل من لا يشي ولا يجمع ولا يكثر ولا يكثر مع
ان اخر جمع اخرى مؤنث آخر الا ان يقال ان هذا
الحكم يخص باسما مستعلا في اللفظ التقضي وان كان الحكم
الاسمي وكونه مستعلا باحد الامور الثلاثة اعم او
المراد من الجمع المضاف هو الجمع اس لم يأت من علم
في بحث اسم التقدير واهم انه لا يدخل اللام ومن في جوه

حروف اخر المستعمل باحد ما يلزم من جوه
والمراد والعارضة من اللام ومن كانه اخرى وايضا لو جعل
دخلا في علم علم بقاد المادة في المعدول ولا شك ان
الهائية الخاصة لتلك الحروف لم يغير فلا بد من
ان كتاب ان خروجه عن صيغة الاصلية حكم كذا في
في تعريف المعدل اذ القول بان ايشة معار كذا في
اللام او من معار به ايشة بخبرتها معار كذا في

خصصة الله
عصمة الله
الاعراب جواز اعراب صيغة قوله على صيغة عابت المشب على العبال
لتا وبعدها في ضعف سبب ان يكون عارضا وان لا يظن ان لا يظن
معنى الحرف سبب موجبة لبيان ان يكون عارضا كذا في شرح التفسير
لفظ المرق وى الكلام ان لا يجب توافق المعدول والمعدول عند التو

والشك في المعدول من الموقوف باللام اذ لم يقصد به تلك المعرفة كان كذا في
والان قصد به تلك المعرفة باعتبار معنى اللام فيه كان كذا في التضمن مع الحرف

بف

ان في قوله من اعشار الاخرى لا بد من ان يكون المعدول
المعروف من الاعشار ان لا يكون المعدول
الاعراب جواز اعراب صيغة قوله على صيغة عابت المشب على العبال
لتا وبعدها في ضعف سبب ان يكون عارضا وان لا يظن ان لا يظن
معنى الحرف سبب موجبة لبيان ان يكون عارضا كذا في شرح التفسير
لفظ المرق وى الكلام ان لا يجب توافق المعدول والمعدول عند التو

والشك في المعدول من الموقوف باللام اذ لم يقصد به تلك المعرفة كان كذا في
والان قصد به تلك المعرفة باعتبار معنى اللام فيه كان كذا في التضمن مع الحرف

منه الشيء والجمع والمؤنث من معنى الواحد المذكور لا تأتي وحده في المعنى لما ان ذلك
الواحد يستوي فيه الجميع **روى** والجملون بعد الذي في القول بين الشيء والجمع
والمؤنث مع واحد الآخر الواحد عن بعد لانها مغيرة قياسية وان كان العدل
فيها باعتبار استقام كلمة من **روى** ولا هذا يحقق له اي على تقدير كون آخر
مع واحد الآخر من يحقق العدل في جميع تعاريفه الاصلية الواحد المذكور
لا فرق بين المعدول عنه الا باعتبار تقدير من في الاول في ذلك يوجب العدل
عن تغيير المسمى لما ذكرنا من عدم دخول من في الصورة الحقيقية ولان الصورة
المكتملة **روى** كلاما التقدير اى تقدير العدل مع الموصوف بللام او من المستعمل
بين لا يظهر ان العدل هو منع الآفة آخر لعدم اتيان اخرى او اخرى الى
اعتبار العدل هو اسبغ الصف فيهما ان في الثاني في الجميع انتهى
وعدم اعراب منع الصف فيهما ان في الثاني في الجميع انتهى وعدم اعراب
منع الصف وهو الفتح في البوابة ان في آخر ان واخرون واخرى في المعنى
والجميع المذكور لم يتركوا في البوابة في الجميع المؤنث لم يتركوا في
في الحالتين بل لما ان النسب فيه تابع للجزء في الجميع المذكور لم يتركوا في
الفرق للاصلح كان مفرقا او غير مفرق كما عرفت في سلكنا كما حال كون على
المؤنث **روى** ما ذهب اليه الخليل من كونها موصوفات يتوخا لضافتها مع غيرها من
ملك الوجوه فان الاصل في جازي القوم اجمعهم وقرأت الكتابات
اجمع اجمع **روى** سواء كان المضاف الثاني كمر الاول كان في نهم نهم على اول
كان في بين نرى وجبهة الاسد والبيت الآفة ونعم ريشة طه اي ريشة
ان يكون المضاف الثاني تابعا للمضاف الاول **روى** ولذا اي لاجل الاشتغال
المذكور **روى** او دلالتها اضيف تابع ذلك المضاف عليه تابع مفعول مالم
يسمى فاعلم اضيف عليه متعلق بدلالة اي بدلالة اللفظ اضيف اليه
تابع ذلك المضاف على المضاف اليه المحذوف **روى** نحو الاعطالة او بداهة سائح

1

الحبيب

161

فرض

بیاد

المحرون

پتو

الاحكام

فضلاً

14

...

24.

2

سألني من فوائد الائمة تمام هذه الجزارة ولا تخافوا بعض ولا تترى الجحود
 الاخرى استناد من النسخ والعلالة بالنظم بقية جري الفرس والبرية
 بفهم البالد جري الفرس والبرية السيرة الهندية بفتح النون
 وسكون الهاء العظمى صفة سألني مضاف الى الجزارة الغضابة الصفحة الى غلامه
 من بفهم الجيم واثر الجمع من الراء المعلقة المضمومة القوم الاربع والتقدير ان
 علالة سألني او بداهة سألني بفتح في حوب قد انقطع فيها جميع الافراس من السيرة
 ولم يبق لها جري **ح** اذا كانا مجموعا نحو امر و مراد وصفه وصفه وصفه
 لا يجمع فلا يكون قياسه ان يجمع على جميع **ح** انه علم جسم فانه ناكية للمعارف
 بلا علالة التوفيق لم يستعمل في نفع معين فيكون علم جسم فاعلم هذا نسخ حرف
 اجمع لوزن الفصحى العلمية وقال الخليل ان توفيقه توفيق الالافاة كهم ومنع
 الالف فيكون لوزن الفصحى العلمية بفتح والالافاة وهو مضاف لان توفيق الالافاة

الحرف فيه لوزن الفعل والوصف والاضافة وهو متبع لوزن الموصوف لان الحرف في الضافة
 في معتبة في منع الحرف فله ان يكون الالف لم يعبثه ذلك مع وجود المضاف اليه لان
 حكم منع الحرف لا يبين فيه كاي واما مع حذفه فالمانع من اعتباره كذا في الالف
قوله قد سركه والآخر الصفة الاصلية وان
 صارت اه قيل ان الوصفية فيه اما باعتبار
 افعال الصفة كاحمر او باعتبار انه افعال النقص
 كافيض فان كان الاول يلزم ان لا يجمع جموع
 اجمعون لان افعال الصفة يجمع على فعل كجم
 ولم يشته ط صيغة جمع السالم فيه وان كان
 يلزم ان لا يكون مؤنث على وزن مضاف بل
 ان يكون جمعي كفضى **اجيب** بان هم التفضيل في الالف
 جرد عن الزيادة فعلا غير لوزم اسم التفضيل
 ايضا فحطر مؤنث على وزن فعلا كافضل الص
 كفاية الطالبين

—

فان كان الجمع بعضها قيسية وبعضها شاذة
او بعضها معدولة وقوله لا يرد الجموع ان شاذة
لا وجود لاصولها واما الجموع ان شاذة التي
يجوز التأمل ان تقيس الجموع ان شاذة فاعلم
على انه لا يرد للجمع التحقيق من المعدولة
الحققة وانه في جملة المنع اذا لازم له المعدولة
اقتضاها دليل غير منع الصرف او يكون
اصل المعدولة اشياء اخر ولا يلزم
وجود ذلك الشيء في نفسه

فان لم يعتبره
لان سبب الاعتبار
بما هو موجود في المجموعه انما هو وجود عدم
الاعتبار في هذه المجموعه اي في كونها صحت على
اقسام وانما باعتبار ان الصانع في
صحتها او زيفها ان الصانع في
كلما استعمله قايلا للفظ والاشارة فظاها ما
اعتبرت مثلا المجموعه الحكيمه او لامن بابها فاذا
في وزنه مخصوص فلا يضر فيه الشذيه بل هو في
التقنين ولم يوجد قاعدة غير الصانع من
صحة بل من غير الصانع

والمسألة من حيثها
اعتبار اخر اجمعي اصل تحقيق او مقدار خلاف ذلك
عليه الله التوفيق

قد يكون الواقي في تقديره اه فيه اتق الواقي الى
الحكمة وانا لشا علم صلاحية علته اخرى للاعتد
لاخبر واما الامر به الاخر به العد منيه فما لا رتفا
اذ قد يكون الواقي في تقدير العدرا البناء كما في خ

بجمله ما لان كان ظاهر الم يتوضه لشدة وزجها باعتبار جملة ما في نفسها ولكث
الان تجهر المشار اليه بجملة اقوس انيب ويخرج معنى الكلام ولو اقره بجملة
اولا على اقوس انيب فلا شدة وزج في جملة اقوس انيب لعدم الجملة
فيتمد اليها **قوله** اسم جس اگر او من اسم الجسم ما يقابل العلم وهو ما لا على
لاسه لان اسم علم كره واو معناه كره وار او بالصفة ما واما انما فممتنع

ماخوذة عن بعض المعاني قوله فلا عدل فيه حتى لو سمع به مذكر كان منفردا
الآخر راجع والتابع قوله وهي في المذكر فعال في المثنى قال الرضي في بحث
النار ومن ذلك اي ما لا يستعمل في غير النداء كما هو على وزن فعلة في
سبب المذكر وعلى فعال في سبب المثنى خرجت والى وجبت ولكه يروى
فعال بهذه قياسه عند سبويه كالتامة بعد الاخر من الثلاث وكذا اخره في
مذكرها قوله حتى لو سمع لها مذكر اراه اي قرأ اعتبار العدد في ما انه لو سمع في ما
مذكر انتهى وما للطفية والعدل والافعال الالهية امكن ان يكون

منادى لشدة المفرد معه بما عرفته واما في ثلثا منه واما في بقوله فذكر
لانه لو سمح بها لموث كان منقطعاً من الثلثا نيت والعلية فلا عبرة لا اعتبار
العدل في قوله ونسلكوا الى اعتبار العدل في باب الاصل فيها ان يكونا
متساويين لما في المبيع التي هما الباقية الخ فاسحق وفاسفة مثلاً في الاصل
وعدم الاختصاص بباب دون باب كما هو الشائع في بيع المباحة فذا احصا
بباب النقص علم انه ما عدو الا بما هما المباحة قوله اذ لا اله الا فان نقصاً
استعمال الكلمة واختصاصه بباب لا يدل على ان صورته الاصلية ما هو الشائع

الاستعمال قوله ثبوت فاعل في شرح التسديد ان نقل عدوا من ان نقل عدوا
هذا شرط الكثرة والماضي ثبوت صيغة يكون اعتبارا معدولا عنه قوله وعدم
فمن قبل العلمية اي لا يجوز فعل اسم فمستعمل لان في يكون علما مستقلا لان
اسم الجنس لا يخرج في الاعلام قوله الا اذا كانت او فانه في موضع

تو کہ وہ کہہ کر زفر و کہہ کر ایسا قلم کا لہر الا سماء اتی علی وزن فعل
فیہ مفرد کا ز او صا کسوف و غر و ثانیہ اما استعمال عطف اکثر ہا
ایہ قبیلہ فانہ ثبت استعمال علامتصر فا و ثانیہ اما کلا صفت فہو مبتد
و نسبی نے مبالغہ یا فاسی او یا فاسقہ و لم یحقق فی بعض آخر کثرت
عصہ الہ

طالع البين ونهوض للن العنة
 لا العذر والعلة وحده
 المالكور فقام حجة الأا
 المالكور فقام حجة الأا

في كلام الشيخ انه بعدد واثنان اسم الجنس و
هو ثمانية مائة ويمكن الجمع لانه حكم بعدوله
عن اسم الجنس بعد تقديره ايضا عما قد ير
عيسى الصفوي

ضابطا عدم صرف فعل العلم قولنا
لا سبب له حاصل الجواب

الآن يقال ان فلان را
عرفت بعد كان الى العرف
فيما يدان فيكون في اوله وآخره
في طرف واحد فليس في قوة سمار

فهرست ادبيات ماوراء النهر

[illegible]

قول الله عز وجل: اعلموا ان الله يعنفه او يعنفه اذا اعترف فيه
العدل بكونه ذوات الراى بعينه او المحاصل فيه بحيث لان ما عدا ذوات الراى
للقطاع اذا اعترف فيه العدل بكونه ذوات الراى بعينه وفي تحقيق السببين فيها وتقدر العدل حكما او جب ذلك
البناء في ذوات الراى وجب في غيرهما ايضا كراهية الطالبيين

ماخوذة من بعض صفاتها وقد يطلق بمفع الوصفية وهو كقولهم الامم والاعلى ذات مبراة وما هو على منع الصرف
هو الوصفية لانها حالة في الامم الغي المنصرف لا الصفة لانها عين الامم الغي المنصرف لا الصفة لانها عين الامم
المخف الثاني في تقييد الوصف والوصفية مصدران كالوعد والعدة بمفع واحد وان فرق بينهما بان
الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف **كفاية الطالبين**

[illegible]

والوصف يكون في الالامور المذكورة
اسمين للشيء وصف من في الالامور المذكورة
اضيل بناء على توهم الوصف فيها في الالامور
الاشتهى الوصف يكون اصليا على الالامور
الوصف لوجود الشرط وعلته كونه الالامور
واحد لوجود الشرط وعلته كونه الالامور
دلت على ان وصف الالامور في الالامور
و يتفرع على الالامور في الالامور

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

يقال قيد أو لم يقيد عدم الاشتراط عدم اشتراط بقا المقتضى
في القيد **قوله** لعدم تقييد الهيئة أي لعدم تقييد الهيئة بالسوء وبما فيها
وبياضه والقيد بما فيها لانه **قوله** وفيه ان المحر على الإطلاق أي في كلام المصنف
على ان السوء وان لم اسم الهيئة مطلقا فما ألف اللغة **قوله** فالعلم ان يقارنه
بعدمه أي الاول ان يقارن المصنف بعدم تعيين الذات التي نسبت فيها
الاسماء ولا يدخل في ذلك التعيين للتقييد بالصفة ولذا ترك تقييد الهيئة
والقيد وفيه بحث لان المصنف استدل بمنع حرف هذه الاسماء على صحة مذهب
سبويه في شق **قوله** وقال في سبويه الامش حيث قال ومنه بسبويه اول
لما ثبت مقاما أي بالوصفية الاصلية وان زال تحقيقها انتهى فان عبارة هذه
تبادى بان هذه الاسماء زال من معنى الوصف بالهيئة **قوله** الفال نتيجة اه
وفى لما يتوهم من استدر الكاف واللام **قوله** في قيد ترتيب العلم بالاول
بأن العلم سببا للعلم بالثاني سواء كان المراد به علمه او معلولا او غيرهما
قوله في قيد ترتيب العلوم أي في الاول علمه للثاني في نفس استقيد العلم بالثاني
منه اولا **قوله** ليصح له بعض ان عطف امتنع على حرف يقضي تفرعا على مقتضى
عليه حرفه فلو جعل ذلك اشارة الى الاصل الاول لم يصح ذلك العطف المتع
المذكور فلا بد ان يجعل اشارة الى مجموع الاصلين ليصح العطف المذكور
بان يجعل مجموع المعطوفين متوقفا على مجموع الاصلين ويجازى رد الاول
الى الاول ورة الثاني الى الثاني على وزن التسليم لكونه ظاهرا غاية الظهور
قوله في عطف على حرف في عطف الاصل الاول ليس وخلافه المحر على المتع

ذ لا وظر لعدم مضرة الغيبة في ضعف طائفة من

ثم ان قوله فلهذا صرف يدرك ان انما ان السبع يدرك على عدم اعتبار الوصف العرضي يعني لو اعتبر لكان هو مخبر
لحقق الوصف ووزن الفعل وفيه منع ط يجوز ان يكون منصرفا لفوات شرط وزن الفطر وهو عدم قبوله التاء اذ
يقال اربعة واجب بان الذكر اصل رتبة والمؤنث فرع فاربعة اصل لانه ذكر واربعة فرع لا يقبل التاء وال
الكان اصلا وروى الرضائي بانه يلزم في ان يكون وزن الاصل مثل جعل الفاعل للتاء غير معينة ووزن الفرع اعني وزن
اربعة معينة مع كونه على حالة قبل هو بافرعية معينة وهذا خلاف القول وما يجب عنه بان المراد عدم قبول التاء الثالث
وتاء اربعة للذكر فراه السيد سند وكره بان التاء اربعة للتائث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار
تائث جميع المذكور وكذا الحارثي الزيدون اربعة وان كان يجمع سلامة وهذا بناء على ان لا يجوز توصيف الجمع المذكور
مكة او ساء الا بالمؤنث وفيه بحث سيأتي في بحث التذكير والتائث ان مراد الحبيب عدم قبول التائث
المتحققة للتائث والاصل في الجواب ما قبل من ان المراد عدم قبول التاء باعتبار اصل الوضع ولانه لا يستع
مع قولهم تحبة الانثى اسودة والاعداد لا يقبل التاء باعتبار الوضع العددي بل بعد عروض الوصفية وهذا الجواب
في غاية السطافة طاشغندي

قوله المذكور من اشتراطه جعل ذلك اشارة الى المقصد من اشتراط الاصلية وعدم مضرة الغلبة بتأويل المذكور
لما جعل الاشارة بذلك وربط على ذلك الامر به احد ما عرف اربع والآخر منع صرف اسود واخواته بطريق اللف و
النفس المرتب كما صرح بذلك في قولنا منع لعدم اصلية الوصفية وفي قوله امتنع لعدم مضرة الغلبة ثم جعل قوله وضعف منع
افعى عطفا على جملة فلهذا صرف وجوب جعله معطوفا على صرف بان يكون المنفرد على هذين الامرين امورا ثلثة تألها ضعف
منع افعى واخواته بان يكون الاول والثالث متفرعا على الاول والثاني على الثاني والاسباب ان يجعل قوله فلا تضرك الغلبة
لتقرير اشتراط الاصلية وتوضيح الامر المقصود بالذات ويجعل ذلك اشارة الى اشتراط الاصلية من غير تأويل ويجعل
كل واحد من الامور ثلثة مرتبا عليه كما لا يخفى واعلم ان المراد من قوله فلهذا وقع كذا الواقع في هذا الكتاب هو ان
المشار اليه بذلك يوجب العلم بوقوع كذا لكن بحسب التحقيق وقوع كذا باعث لتحقيق المشار اليه بذلك فاعلم قوله صرف
لعدم اصلية الوصفية اربع انه فان قلت من اين علم ان صرفه لانتفاء اصلية الوصفية لانه هي شرط الوصف لم لا يجوز
ان يكون صرفه لانتفاء شرط وزر الفعل وعدم قبوله التاء فان اربع يقبل التاء فلم يكن صرف اربع باعث هذا الاشتراط

ثاني
ثالث
رابع

في نفس الامر قلت المراد من التا في شرط وزن الفعل هو تاء التانيث وتاء اربع ليست للتا ثبوت وهذا يقال
مررت بنسبة اربع في صفة المؤنث بوزن التاء ايضا المراد في شرط وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب اصل
الوضع ولهذا يوزن وزن الفعل في اسم غلبة الاسمية مع قبول التاء في فاعل لحيث لا يثبت اسوة واربع
لا تقبل التاء بحسب الوضع للرتبة المعينة بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوصف ^{عصمة الله}
قال لما فيه من الهمزة **اقول** اراد به الوجه لغير ورة ادهم اسما **قال** وان خرجت عن الوصفية **اقول** يعني عن الوصفية
الذكورة وهي كذا ادهم عاما له الهمزة لان عموم المشي من بعيد اليوم في المشتق لا عن الوصفية مطلقا لانه مستعمل
في افراد نوع الهمزة حتى استعمل هذا المعنى بقله لم يوجب بالكلية فظهر ان التا في غير باب الوصف و
في تحقيق معنى الغيبة عن سائر الشروح رعاية للمناسبة مخفا بين الامثلة والتعريف حتى ضم التعريف بالابهام
والغلبة بالاستعمال في نوعه كالحق الآن وسائر الكثرة الشروع لم يقيدوا ^{عصمة الله} غرس الهمزة
قال لم يوجب استعمالها في هذا القول وما بعده من قوله واما عند استعمالها في معانيها الاصلية وان كان لا دخل
في الحق لكنه اشارة الى دليل اصلية وصفيتها كما يستلزم في افعي واخوانه بعدم الختم بوصفيتها من عدم استعمالها
في المعاني الاصلية اصلا ^{عصمة الله} **قال** لم يوجب استعمالها بالكلية كما يقال عندئذ في
من الرجا وحار سود وان اسودوا اهل في الاستعمال فيكون بحسب الوضع فهو موضوع ليعني عام اجري في ذلك
التركيب على الموصوف المخصوص وكونه موضوعا للحيث لا ينافي وضعه عاما فاعلم ذلك ^{عصمة الله} **قال** غلبت
يعني كما يستعمل كل من في نوع مخصوص بحسب الغلبة كذلك يستعمل في معانيها الموضوع لها كما يقال عندئذ سود من الرجا
او قام باجر استعمالها في معانيها الاصلية بالكلية بخلاف افعي واخوانه فان استعمالها في معانيها الاصلية فير معلوم
قافهم **قال** فالماح اذ كانت خبر بعدم تفرغ قوله ووزن الفعل على ما سبق **قال** واما عند استعمالها
اذا لافائدة في هذا الكلام اذ لا شبهة في منع صرفها عند استعمالها في معانيها الاصلية ^{ظهير}
قال وضعف بوزن من منع الصرف على ضعف والمراد انه لما لم يتحقق وصفيتها الاصلية وضعف منع الصرف فلذا
صرف عند الاكثرين فلا يجوز منعها عند اعم ومنعت في لغة ضعيفة فلا تخط ^{عصمة الله} **قال** على زعم متعلق
بقوله منع افعي لا بقوله وضعف **قال** لوهم اذ لقا لان يقول ان الزعم ادراك جانب الرابع كالمظهر والتمه اياه
ادراك جانب المرجوع واما اعتقاد غير مطابق للواقع فان كان الاول فانه لا يثبت المدعي يجوز ان يكون اشتقاق
افعي من القوة متبعا ولا يكون وصفية مظهرا وان كان الثاني فالقوة حجة يجوز ان يكون اشتقاقه مطابقا للواقع اوجب
عنه بارادة الشئ الاول وجعل الزعم بمعنى ادراك المرجوع ^{ظهير}
قال لوهم اشتقاقه من اتصال بتجديد انه مصدر لا بضم ^{عصمة الله}

الكلام معلوما باستعمال العرب وبعضها لم يكن كذلك بل يجمع بعده التعريف عليه ^{عصمة الله}
قال قيل كيف يشتق افعيل من المثال وهو جامد وشتقا ببط لا اتفاق لما بين في شرح التسهيل على
الاش في من ان اشتقاقه من الجامد غير مستطوع من العرب **قلت** اشتقاق نوعان اشتقاق الصفات
من المصادر واشتقاقها من الجوامد بمعنى النسبة كما مر بمعنى ذو نمر كفاية الطالبين

قال اي حرف اه احتاج الى احد التقديرين اذ لا معنى لاشتقاق نفسه
اسود قوله هو الشقاق بالث بين المجمع وفتحها وكسر القاف وبسته الراد
المركلة والقاف **قوله** وهي تاء الزائدة اه احضر بقوله زائدة عن التا
التي هي جزء الكلمة كثبت **وبقوله** في اخر الاسم لا يكون في الوسط
كاف افتعال لا يكون في آخر الفعل كضربت وبقوله مفتوحا قبلها تاء تافت
وبنت وبنت وقوله تنقلب في الوصف لتمييزها كالتنمية وفيه رطل الكونية
حيث قالوا اليها اصل التا ولو كان زائدة في اخر الكلمة لكان اولها تاء
قد تفرغ الحرف منه رتبة وفتح ولعل ولات **قوله** فلو سمع بها من حرف بعد
وجو سبب فيها سوى العلمية **قوله** كانت كثر في جواز الصرف وغيره
لكون تانيثه معنويا واتقاء شرط تحت ثانيته **قوله** ليست متمحفة لالتا
فلا يكون ثانيثا لفظيا **قوله** ولا يمكن تقديرها اخرى معناه فيكون ثانيثا
مقدرا وهو الذي سماه المصنف معنويا **قوله** لزوم الالف لكونها جزء الكلمة
قوله وهو يجوز لازمة للكلمة اي قد يكون لازمة للكلمة وقد فصلت التا في
معاني التا وبين ما هي لازمة وما لا يكون **قوله** في اجابة فان دخول التا فيها
لا يمنع من المطابقة بين ثانيث لفظي هي لازمة كذا في الرض **قوله** لم يغيروا
هذا لزوم كله من عارضه بخلاف لزوم بواسطة العلمية فان العلمية وضع
نحو **قوله** تصرف على نسخة المضارع المعلوم بخلاف احدى التاين **قوله** فاعلم
بالاعلام اي في قول التا لان الاعلام محفوظ عن الصرف وهي يجوز قيد بقدر
الامكان احضر زعم اليه في الاعلام العربية بالترقيم وغيره فقط **قوله**
اي ما يكون تاما مقدرة اي ليس المراد بان ثابث المعنوي ما يكون اسما المؤنث ضعيف
ما يكون التانيث مقدرة سواء كان اسما المؤنث ضعيف كهنود وزيب او لم يذكر
مفعول مقدم او اسما به مذكر لولا هذا لاذك كلب ومصر **قوله** ولا يقال
لتقديره انما يكون التا فقط مقدرة في التانيث المعنوي **قوله** وشرط

وان تساو با تعارضا فيجب ان يكون **قوله** يظهر وجه ترك الشرط وهو ان قوله فان
 سمي به مذكرا ليلزم الثاني بعد تسمية المذكر به وهو يقتضي بها الثاني
 وفي الاقام الثالثة لم يبق الثاني **قوله** رتبة وكذا اشارة وعودة فان اطلعا
قوله قد سمي به المعرفة اي التعريف كمنزل شانه وعودة **قوله** يجوز ايضا ان يفهم المعرفة بمعنى التوفيق ما
 له وجهين احدهما ان يكون مجازا من قبيل **قوله** لا يشترك او المسمى بالوصف والجمعة ويجوز ان يفهم المعرفة بمعنى الاسم
 ذكر الموصوف واردة الصفة وتاثيرها **قوله** لا يشترط التوفيق مما على ما هو الثاوي ويقتضي المضاف الى الجنية والاختصاص
 ان يكون المعرفة مصدر بمعنى التعريف **قوله** اول ما ذكره الشارح في هذه السائر الاسباب **قوله** لان الاول بالمعرفة التوفيق
 في عرف هذا القول ويجوز ايضا ان يفهم **قوله** لان المسبب المعروف فيعرف المعنى التوفيق شرطه كونه على التوفيق ليس يعلم
 المضاف الى تعريف المعرفة كفاية **قوله** بل وجد في العلم **قوله** يجوز ان يراد به ان ما ذكره في نتيجة لو كان المراد
 شرطه علمية لم لا يجوز ان يكون المراد علمية مافية التعريف **قوله** هناك لام ابدال
 الى معنى الا في قوله الثاني شرط العلمية لام التوفيق وهي على اي مؤدى
 المضاف اليه اي علمية المؤنث لانه على ان المراد بها علمية معينة وهي
 علمية مافية والثاني ليس المراد انه حذف المضاف اليه وهو من هذه الام لان
 حذف المضاف اليه مشروط بان يكون المضمون لا اضافة فلهذا هو بالتوفيق
 القول بان المراد هناك لام ابدال عن الضم المضاف اليه فان البرهين و
 الكونيين انفقوا على جواز حذف الضم اذا لم يكن مائة او تعديضا للام عنه
 والقول كذا في ارجاعه الى المؤنث كذا في **قوله** وليس هناك لام الى
 قوله ان يكون علمية لام حتى يعتبر لا عن المضاف اليه ونودى معنى فلو قيل
 شرطها علمية كان معناه شرطها ان يكون علما والمنا ودر منه كونه التوفيق كما هو
 في صحيح **قوله** قل للزوم التكرار لفظا اي يفهم التفتن في الكلام الذي
 هو طريق البقاء وانما قال لفظا لعدم التكرار **قوله** فيلزم التكرار
 يلزم في التكرار لفظا في اشتراط الجملة شرطها ان يكون علمية **قوله** فيلزم التكرار
 قوله في الجملة اي لا يلزم التكرار لفظا لوجود زيادة في اشتراط الجملة وهو

قوله قد سمي به المعرفة اي التعريف كمنزل شانه وعودة
 له وجهين احدهما ان يكون مجازا من قبيل
 ذكر الموصوف واردة الصفة وتاثيرها
 ان يكون المعرفة مصدر بمعنى التعريف
 في عرف هذا القول ويجوز ايضا ان يفهم
 لان المسبب المعروف فيعرف المعنى التوفيق
 بل وجد في العلم
 يجوز ان يراد به ان ما ذكره في نتيجة لو كان المراد
 شرطه علمية لم لا يجوز ان يكون المراد علمية مافية التعريف
 الى معنى الا في قوله الثاني شرط العلمية لام التوفيق وهي على اي مؤدى
 المضاف اليه اي علمية المؤنث لانه على ان المراد بها علمية معينة وهي
 علمية مافية والثاني ليس المراد انه حذف المضاف اليه وهو من هذه الام لان
 حذف المضاف اليه مشروط بان يكون المضمون لا اضافة فلهذا هو بالتوفيق
 القول بان المراد هناك لام ابدال عن الضم المضاف اليه فان البرهين و
 الكونيين انفقوا على جواز حذف الضم اذا لم يكن مائة او تعديضا للام عنه
 والقول كذا في ارجاعه الى المؤنث كذا في
 وليس هناك لام الى
 قوله ان يكون علمية لام حتى يعتبر لا عن المضاف اليه ونودى معنى فلو قيل
 شرطها علمية كان معناه شرطها ان يكون علما والمنا ودر منه كونه التوفيق كما هو
 في صحيح
 قل للزوم التكرار لفظا اي يفهم التفتن في الكلام الذي
 هو طريق البقاء وانما قال لفظا لعدم التكرار
 فيلزم التكرار
 يلزم في التكرار لفظا في اشتراط الجملة شرطها ان يكون علمية
 فيلزم التكرار
 قوله في الجملة اي لا يلزم التكرار لفظا لوجود زيادة في اشتراط الجملة وهو

وهو قوله في الجملة ان يفهم ان التفتن انما يرمى في الجملة السام دون المفردات
 ولفظ علمية ان لا يكون التوفيق مكررا للمفردات وما في حكمه وليس اشتراط الجملة
 مكررا للجملة السام التي يفهم المعرفة لزيادة القيمة **قوله** الا ان كان لا يتحقق
 الفرق بين التوفيق وبين وضوحا كما ان على تقدير المصارية حصول العلم في
 الجزئية وعلى تقدير النسبة حصول الصفة في الموصوف فان كانت العلم مباد
 عن ذات موصوفة بالعلمية فالصواب في حصول الجزئية في العلم لا حصول الصفة
 في الموصوف فان العلمية هي من مفهوم العلم والكلام فيها صدق عليه العلم ولا
 شك في كونها صفة **قوله** ولا يخفى ان بيان الفرق بين اشتراط المعرفة
 بالعلمية واشتراط سائر الاسباب يحتاج لا يتوهم كونها على نفس ذم
قوله لا يتحقق العلمية لان الجنس لا يخفى له سوى تحقق النوع **قوله** فان تحققها
 مغايرة لتحقيق العلمية للتباين بينها وبين العلمية **قوله** اي في علم المنقضى
 على تعريف المصروف **قوله** الصفة الاصلية كما ذهب اليه المصنف **قوله** او العلمية
 العلمية النسبية كما ذهب اليه البعض فانما ينبغي ان يكون المعرفة والعلوم
 فأكبر المعرفة الامعرفة الا اذا كانا فيكون معرفة ولا يكون اعتبارا في العلمية فيه
 فيكون على **قوله** لا التوفيق بالاضافة واللام فانه لا يكون التوفيق الذي هو
 سبب منع الصرف منحصر في العلمية بل التوفيق بالاضافة او اللام ايضا
 يمنع الصرف اذا كان المضاف اليه او اللام مقدرا **قوله** كما ذهب اليه جميع
 قالوا ان اصل قولنا جاع القدم كلهم اجمع اجموع او الاعم **قوله** في قولنا
 انه حيث وصف العلمية بالاضافة واللام فانه لا يكون التوفيق **قوله** اي بارة العلم
 انما التوفيق من انما انما العلمية كانه في مافية توفيق لا يشترط تحققه في حين
 العلمية على تقدير المصارية **قوله** اي توفيق في العلم على تقدير النسبة **قوله** راجع
 لان المؤنث اذا لا يتحقق الا في ضمن العلمية فهو ثمة **قوله** لا العلمية فغيرها
 انما هو باعتبار كونها من التعريف الذي هو فرع لا غير الوجب احترازا **قوله**

قوله قد سجد حقيقة كابرهم او حكاية اشارة الى دفع ما اورده الشيخ الرضي من ان شرط العلم في العجمة
 ليس بل لازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب لولا الجمع العلمية وحاصله ان يقال شرط العلم
 في العجمة بيان الواجب على المبلغ وجهه و أكد به انه لو قال و شرطه ان لا يستعمل في كلام العرب لولا الا
 مع العلمية كان قاصدا في تأدية اللزوم نقوضا
 بالكلية كذا كذا بعد التصرف فيه لولا
 يتا فيه الاولى تكون قيد الاستعمال
 وما قيل من ان النعمان الحقيقي و
 الحكمي جمع بين الحقيقة والجائز فما
 لا ينبغي ان ينفقت اليه بسوى
 على الجاهل
 من الاضافة المشتركة من العرب وغيرهم فانها بعد ان علمنا من حيث انها
 ما و منها غير العرب مع انها ليست بجمية من هذه الجينية والظاهر انما الجينية
 بان يقال اللفظ لما وضعه غير العرب من ان لا يكون له سمي به فانه في كلام العرب
 يسمى سمي على البناء للفظ فاعلم انه في وصفه له رواية ومبني على رده منه او على
 بيان **ور** ان العجمة في الابعى اي وصفها بجمية في لفظ الابعى في العلم
 الذي في سمي على ثم نسب اليه فيقال سمي على و كذا بجمي على ان
 اللفظ الابعى المستعمل في كلام العرب فيه وصفان العجمة و وقوعه في كلام العرب
 وبينهما شاف في الاقتضا فانما وجدنا فيه بجمية العجمة وهو العلم بها
 ما فنحن البر والتوحيب واذا لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب الوقوع في كلام العرب
ور ان يعرف بها هذا الضمير و سائر الضمائر الموافقة لها في الوجه وقت
 في نسخة الرضا التي قد تارة كبر هو اللفظ لكونها راجعة الى الابعى في النسخ
 التي رايناها من الحاشية وقعت بالتأنيث ولعل وجه تأنيث الابعى في تلك
 وارجعنا الى العجمة بان يراد منه اللفظ الجمية ومن الابعى اللفظ الابعى
 تعصفا لاشتغالها على التميز بطلان العجمة على اللفظ واستعماله استدراك
 قوله في الابعى والاستناد الجائز في بقتي وعدم موافقة قوله واما في الابعى
 الابعى **ور** اذا وقعت في لولا مع العلمية اي في الاول والاستقار معانية
 مع العلمية سوا كانت علانية العجمة او الاستقار **ور** او ان العلمية
 متافية للام والاضافة لان التعريف اذا علم بكونه لا يمكن تعريفه بالام
 او الاضافة **ور** فاستغنى مواءم اي امتنع الام والاضافة مع العلمية و
 دخول الام في بعض الامام التي فيها معنى الوصف باعتبار الاصطلاح **ور** جازا
 يمنع اجواب اذا وقعت اي جاز ان يبنى مع العلمية ما يعاقب بالام و
 الاضافة **ور** رعايته فهو له الجائز وضمير لكانت راجع الى التمام ولا اعتبار
 لكون الاوسط في غير العجمة **ور** لان الاختلاف سوا كان كون الاوسط

الاوسط او سكونه **ور** وفي كلامه اي ان الكلام في العلم هو العلم بالعلم
 لو كان من ادنى يكون حرفه و عدم حرفه **ور** كانا فاسخ فكان الثاني العنزي
 تؤثر وان لم يوجد حرف الزيادة او حركة الاوسط فلكل العجمة **ور** وفيه اي
 الرضي في وجوب حرف في مائة و هو حرفا كانت العجمة فيها موهبة لوجوب
 منع الحرف مع سكون الاوسط فليكن مؤثرة في جواز الحرف في كونها
ور ولا يخفى انه قد ادى اندفاع كل واحد من القياس ما فيه لما يذكره
 من الفرق بين الثانية والعجمة وبين كون العجمة شرطاً و سبب **ور** في ثبوت
 كلامهم اي ان كلامهم فليس في ثبوتها بالبقعة فليكن عدم حرفها
 للتأنيث والعلمية فلا بد على ان العجمة مؤثرة ومع كون الاوسط **ور**
 ولما كانت في غير محال اذا التفت لا يعين فيها لا يمكن ضبط **ور** بل ان تقدم العلم
 على الجيم بتركه **ور** ان العلم لو ثبت امتناع حرفه وقد نوقش في **ور** فانه
 الترخ فيه من لوط وشنة اه حيث جوز الرضي عدم حرفه في العلم والشر
 النجاة قاله اعدم اعتبار ترك الاوسط في العجمة وشنة امتناعه لاجل
 التأنيث **ور** وتقدم اه مع تقدمه على انتفاء شرط **ور** مما لا ينبغي ان ينظر
 فيه لما من انه لم يسجد في ثبوت كلامهم عدم انفراد فخره **ور** فانه
 ليس هذا المذهب بغير اللام والتأنيث المشنة وبانها الموهبة بجمع ان سجد
 تفرقوا اي ليس امتناع حرفه كونه من العجمة من الناس فانه اذا التفت
 لربو الاعدم اعتبار ترك الاوسط في العجمة و امتناع حرفه للتأنيث
 المعنوي **ور** ليعهد تقدم ذكره بهذا الوصف في قوله وما يقوم مقام الابعى
 والفا الثانية **ور** في التسمية الامم الابعى ما في الوصف **ور** من حيث
 اي من انما يصفه في خصوصية من غير اعتبار خصوصية المادة **ور** بناء على
 انه في تعليمه **ور** فان وزنه تعالى تعليمه **ور** على عمية بعض النسخ
 على وزنه شريف وفي بعضها على فعله وكلاهما يجمع **ور** الكالات والقول **ور** قبل
 التوحيب وليس ينبغي الجمع اصطلاحا فينبغي ان يعقد الحان بان يكون اولها مسطور تحقيقا او تقديره بالخبر في هذا
 القيد صغاري من التوحيب **ور** انما لم يتجاءل حرفه من دخول نحو صغاري في التوحيب لانه لا يلزم من دخوله الامم الحرف وهو
 منصرف لا محالة لاني التاء او تقول لو كان بعد الالف فانه لا بد ان يكونا متحركين الاول مدغم في الثاني والثاني
 ليس كذلك او نقول ان حرف الالف بجره كونه في الحال او الاصل بعينه في صيغة متتهى الجمع

في قوله قد سجد حقيقة كابرهم او حكاية اشارة الى دفع ما اورده الشيخ الرضي من ان شرط العلم في العجمة ليس بل لازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب لولا الجمع العلمية وحاصله ان يقال شرط العلم في العجمة بيان الواجب على المبلغ وجهه و أكد به انه لو قال و شرطه ان لا يستعمل في كلام العرب لولا الا مع العلمية كان قاصدا في تأدية اللزوم نقوضا

قوله قد سجد حقيقة كابرهم او حكاية اشارة الى دفع ما اورده الشيخ الرضي من ان شرط العلم في العجمة ليس بل لازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب لولا الجمع العلمية وحاصله ان يقال شرط العلم في العجمة بيان الواجب على المبلغ وجهه و أكد به انه لو قال و شرطه ان لا يستعمل في كلام العرب لولا الا مع العلمية كان قاصدا في تأدية اللزوم نقوضا

قوله قد سمعنا ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع اى لفظة هذه الصيغة صيغة للجموع جمع التثنية مرة اخرى بحيث
انتهى تكسيرا المتعدي للصيغة واصافة منتهى الجموع من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل واللام للعهد اذ
المعنى صيغة ينتهى بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هى غير قابلة للتكسير لان هذا الجمع
منتهى جموع مفردة من قبيل ان المراد بالجموع ما فردة الواحد والحال المراد من المنتهى الانتفاء ومن الجموع

ما فوق الواحد كذا القادة بعض المحققين لكن كجوزان يراد من المشتري معنى اسم المفصول أو المكافئ صيغة مشتري مجموع التسمية **قوله قد عرف** بغيره الباء للملابسة تليق بالصفة طلبا بغيرها ما هو وهو ليس في بل المولى ان لا يكون بها فالظاهر فيه الباء الا انه يقصد بذلك المعنى المحمدي المسمى عرفا كما يقال كنت في مال بغيره الا مال وهو خبر آخر لشرط او ما اعني صيغة مشتري المجموع وبها نقلنا فلما رآه انه يجب ان يكون صيغة مشتري المجموع مع حرف غير الهمزة ومن جعله صفة لصيغة فقد رتب غلطاً لانه متعلق بكرة اى كانت وتقدر ويرجع المعرفه الى الكائنات فكيف لا يرجع عند الناقدين الى الالف ورة الشمس

کفایۃ الطالبین
واعلم ان لفظ غیر هنا بمعنی لا و هو خبر
بعد خبر نقوله شرطه بقا است بغیر
ای بلاما فلان و انه یلمن ان یقال یکن
صیغه مشرأ الجوز مع حرف غیر الها و
یعنی یوجد حرف من غیرها و هو یس
بمقصود

فالعصاة

وج التكاليف لانه يلزم على تقدير العوقه
خذف الموصول مع بعضه ^{مقتضى} صلته مع
ان صلته الالف واللام اسم فاعل او مفعول
لان صلته اسم فاعل والمفعول مع فاعله واذا
خذف اسم الفاعل انقلب ضمير من كسبه الى
الظرف كذا فثبت هذا التكليف من امر
المطالعة والمفاكره رب الهول ^{مقتضى}
فقد ^{مع} منقلبه عن ثاء التانيث
فعل الاول ^{مقتضى} فله غير هاء مقبضه الى الة
الوقف وعلى التانيث ^{مقتضى} بخلافه
قال الرضي في شرحه انما اشبه طرفة هذه

الصيغة ان يكون بغيرها احسن او عن فائدة
تتكسر من قوة جمعية فلا تقوى ان يقوم
فاعلا لا يجمع على فوا علما هو المشهور في

قوله قد سجد لانها لو كانت اه قبل الظر ان لا يعقبه التأ في تغيير الوزن لانها غير لازمة للكلمة واجب بانها لها اثر في تغيير الوزن وان كانت زائدة غير لازمة كما في وزن الغفل ولهذا شرط فيه كونه غير جال للثبات كقوله الطالبين

قوله ويقال للجهاد اورد الواو اشارة الى انه بمعنى آخر للغة في تاج
البيان الغريبة والفردة سخت برز كشد ونيك وبيهود الفت
بما قام على الالف للفرس فارة ولكن رابع وجواب مر يفتي ان لا يتغير لان
العارضة مؤخر الزوال كما في وزن الفعل فان عوض التا بغير جهر وزن ال
الفعل للوزن الاسم مر على ان التا فلا يكون التا في الوزن غير لازمة مر
لان ان التا بالجوهر كجميع اقصيه واحدة كجوارب ومنسوب كالشعنة فانهم
يلحقون آخره التا مثل الما ونوع الغالب لان الابعى في الوبد فربما فيه
امانة الفرعة كجواربه وقد جاء جوارب تشبها بالجمع الوبد كجهد وامانة
التا في فوجوبها شافته لان بالانسية هي التا من حيث انها جارية للفرق بين
المفردة بالنسبة لثمة وتمر وزني ونخرج قسبة يقوم الـ مقام التا في الجمع
مر في جميع شعنة منسوب لاشعث اسم رجز وامانة جمع اشعث يقال
اشعث مر ايضا عدم الاستعمال ويحذف ان التقريب غير تام ويزيد الزم

قالوا لم يحرف في آخره **النون** واين زيادة ولأيا النسبة أي هو زيادة هذا
 الفهم معطوف على قوله بغيرها فان قلت مدانتي ليس صيغة منتهى الجموع على
 ما مر من تفسير يكون بعد الف التكثير فيه أربعة أحرف قلت التي أفرق
 مدانتي في مدانتي لما تقرر من أنه إذا ثبت لما دخل عليه بأ النسبة وتاء
 الثاني لشدة الاشتقاق وصيرورتها كلمة واحدة فلا تعتبر جمية مدانتي
 غير منفردة **والنون** نحو كرسى فيدرك أمّا لو افلح أيا فيه ليست النسبة
 في شرط الترجمة للشبهة أن أيا التي تحتها الفتح كبدوي وكرسى لا يقال لها
 الاسم أنها منصوبة ولأيا أنها ما بالنسبة وأما ثانيا فلا معنى قوله ولا
 بيا النسبة أن يكون صفة للجموع بأ النسبة وأيا في كرسى لم يلحق بالجمع بل
 مفرد **والله** الابهاطة القودية تفسير كونه مفردا فلا يعني أن مدانتي
 في مدانتي مفرد فله كلمة برأسها الزلوكان جمعا لعدم مدانتي معاملة إلى

القياس في قايين النسب الثالث **والعلم** ان قاعدة اذ ان
والله كوريجنه منقول عنه **عنه** الدين نور **الحج** واليقين ابر
تفصيله فليدفع الى فن المعاني كفاية الطالبين

قوله قد علم ولا حاجة الاخر في نحو مدائنه الى
 منسوب الى مدائنه علم بطله كما ان انصار
 وفرافض منسوب الى انصار وفرافض الاول
 علم للعجايب والثاني علم للعلم بين فيه
 القهركه واليه **واعلم** ان هذا جواب عن
 سؤال مقدر تقديره **كلام** على المص ان يخرج
 نحو مدائنه من شرطه ولا ياء النسبة كما
 اخر في خوفه **ازنه** منه **بقوله** غير ما فاجبه
 عنه **بقوله** ولا حاجة **اه فان** قيل كيف يقال
 مدائنه والحال انه **اذان** المحمور رد الى
 واحده كقضية في فرافض فاجواب عنه
 انه **اذان** الى مدينة الرسول **اه** يقال
 مدني قريش على القياس **والمدنية**
 منصور يقال مدنيته باثبات الياء على
 خلاف القياس **والمدنية** كمدني يقال
 مدائنه بدون الرد الى واحده على ظاهر
 الجمع رد الى واحده مكتوب في متن النسخ
 والله متفهم وجه البرهان مركبة من اراد
 يعني اذ انشأ الفرافض رد الى مفردة
 يقال فرضه

حيث انما ما به مقيمة من المايات
 بخلاف اسم الجنس في موضع المايات
 من غير اعتبار التعيين فيه
 كفاية الطالين

ما فيها من الحق العلمية كما في الأمر على أن التلميح في بعض الوصفية فيه
بعد ذلك العلم ورفع هذا إلى على تقدير كونها على الجسم الفيض مذكرة
كان أو مؤنثة ورفع قد عرفت ما فيه من أن الفيض شامل للمذكر والمأنثى
ورولا مكان اعتبار الجمعية المطلقة أي الأصلية والالوية فلو قال شرط

ان يكون في الاصل لا وعدم اعتبار الجمعية الحالية ورواها من باب الاكثر
بعض ان قول المصنف في الاكثر اما على حذف الجار والمجرور كما ذكره في النسخة

بلدة **والان** جميع ما يوزنه او بخلاف ما يوزن **سرو** فان بقى ثم **جميع**
من الصرف فخرج عليه **سرو** واد العباب والالم يكن فيه شيء من اسباب
منع الصرف **والانه** سبب على سبيل الافتعال لانه على تقدير ان **سرو**
انما سبب على تقدير كونه مرييا للسبب **والان** قال المصنف تايد كونها

رفاعة الطالبيج قال استاذي عليه رمة الياوي
فقط ما مضى قوله على الفضل انه
هو الفضل المعلوم في الجسد سواء كان
موجودا في الاشياء او في المخلوقات
لانه على موازنه بقدر الميزان لا يفتتح الا هو المشهور
ولو كان مفتوح الجسم لفتتح على موازنه بالياء
لانه جرم موزون ٢٢

قوله وسره على موازنة اسم ان هذا
الحمل ليس بطرقة بل هو حقيقة يعلم من طريقة في
طريقة في منع الضعف بل هو الحمل يقع في
الوجه لانه لم يعلم حقيقة كلام الجملة واما
حقيقة كلام العوب فاعلم كفاية
الطالبين

البحر والارض والسموات من هذا الجنس من الارض والسموات
معنى الاقطاع لاقطاع الارض والسموات والحقبة اي لم يقطع فيكون الجميع
حيث لا يعامل مع الامعاطلة المفردة في جاز ان يكون مقصودا الى ذلك الجنس
من معنى اقطاع الحرفة لوجود النسبة المعينة النقط فيكون مفردة في
حقها لامن اقطاع الارض والسموات ان قيل ان اي ان قيل في جوابها ان
السموات والارض والسموات من هذا الجنس من الارض والسموات

والله اعلم
خبر بعد خبر اوصفة ابي فخر الاول
ضمير الى سر اول واصل الشان الى ابي الادب
به كسر اول وكلام المشه نزل الى الاول والثاني
مختل فاقام محمد الله

من حيث هو في قطع النظر عن الصدق في اشتراط تكلف قول اجيبه بان ذلك
او ان يكون نقلا من قوله الله تعالى هو في الجمع الذي ثبت جعته بان استعمل

في الاطلاق ما يفهم الجميع للامطلق الجميع الشئ للمعنى والمقدور وجمعية
سواء بقدره كعدل الخ وذلك لان القاعدة لمدة ان ما على هذا الوزن
لا يتبع الالهيية ولم يحقق فيه الكون اسم الله مفردة فقد رتاد للام
تتوزم القاعدة المدة **و** ان المقدور هو ان بالتحقيق بعدد لان

نقول ان سر او بر منقول من المعنى الجعنى الى التسميه فبهم سر على الجميع الى
الواحد في الامتناس بل نقول ان السر او بر بمعنى الانقطاع بطلان على الازل

قوله قد سببه واذا صرف فلا إشكاله لا كان عدم التغير غالبا والصرف مغلوبا باللفظ لفظ اوله الاول
واقعا وقدره في الثاني واقعا في ان اللفظ لفظ اوله الثاني لفظ اوله الثالث لفظ اوله الرابع
اسما والوجه قوله الثاني هو قوله على قاعده تسمى اذ استعملت في غير موضعها لا بد من التمسك
القاعدة كما ورد اذا كان غير منفرد لان السبب الذي هو الوجه غير متحقق فيه فاذا صرف وهو الاقل لا بد
السبب على قاعدة الجمع **قوله** ان المنفرد هو ان كان المنفرد لا ينفرد باللفظ لفظ اوله الاول
نفي جنس الاشكال لا يتم لانه ينفرد في اي على
تقديره كونه سببا او منفردا منه فانه وجد
مفرد على وزن الجمع التي على وزن الجمع
مصانع مما هو على صيغة مشتري الجمع على
يصح كون الجمع على هذا الوزن في مصانع
ما تعاكس الصرف كما لا يصح منوفاة
لكنها على وزن طوحيه وكذا في حاشي
السؤال ان مصانع وقفا على يتي من
ذلك ان ينصرف كوازن شامو او هو
سواء لو كان الجواب ليس له لولا ان كان
الاشكال المطلق بل المسمى الاشكال
الوجه اي المقيد بالنقص على قاعدة الجمع
فان يجمع فيه الاشكال تنبيه في هذا المقام
قوله بان نقض قاعدة في تقديره ان كان
بالنقص على قاعدة الجمع ان كان في تقديره ان كان
ليس في جنس الاشكال مطلقا في تقديره ان كان
كان سببا او منفردا منه فانه وجد
وتابعه من موازنه فيلزم القصور في مصانع
كذلك في قوله في قوله وحكمه بان في تقديره
قد سببه سبب الاشكال في قوله وحكمه بان في تقديره
يدفع هذا الاشكال ايضا في قوله وحكمه بان في تقديره
نذرت واحتمل كونه انما هو سبب لفظ اوله الاول
وكان جمعا تقديرا لا ينفرد لان بقية غيره ويسبب
عليه شئ آخر **قوله** في قوله وحكمه بان في تقديره
قوله قد سببه والدواعي مثال المنقص
الدواعي فانه جمع داعية هي في الاصل
داعية من الدعوة والقرى لم يدر كذا
العلم بالدعوة فالمن الدعاء وهذا الخط
فاحسن يهدي به من يتي ويضرب
من يتي وما نقلنا من كونه في دقوز
ورثه الفلاح والتسليم مع متن
المراجع **قوله** في قوله وحكمه بان في تقديره
الضمير راجع الى المراجع
تقديره رتبة

قوله قد سببه والدواعي مثال المنقص
الدواعي فانه جمع داعية هي في الاصل
داعية من الدعوة والقرى لم يدر كذا
العلم بالدعوة فالمن الدعاء وهذا الخط
فاحسن يهدي به من يتي ويضرب
من يتي وما نقلنا من كونه في دقوز
ورثه الفلاح والتسليم مع متن
المراجع **قوله** في قوله وحكمه بان في تقديره
الضمير راجع الى المراجع
تقديره رتبة

قوله قد سببه والدواعي مثال المنقص
الدواعي فانه جمع داعية هي في الاصل
داعية من الدعوة والقرى لم يدر كذا
العلم بالدعوة فالمن الدعاء وهذا الخط
فاحسن يهدي به من يتي ويضرب
من يتي وما نقلنا من كونه في دقوز
ورثه الفلاح والتسليم مع متن
المراجع **قوله** في قوله وحكمه بان في تقديره
الضمير راجع الى المراجع
تقديره رتبة

قوله قد سببه والدواعي مثال المنقص
الدواعي فانه جمع داعية هي في الاصل
داعية من الدعوة والقرى لم يدر كذا
العلم بالدعوة فالمن الدعاء وهذا الخط
فاحسن يهدي به من يتي ويضرب
من يتي وما نقلنا من كونه في دقوز
ورثه الفلاح والتسليم مع متن
المراجع **قوله** في قوله وحكمه بان في تقديره
الضمير راجع الى المراجع
تقديره رتبة

الماء من يصلح للمدح والبرهان
والذي لا يصلح للمدح والبرهان
والذي لا يصلح للمدح والبرهان

١٠
 في هذا الباب اعني الترتيب المسمى الترتيب المعقود
 مع مطلق الترتيب اذ انما سمى سبعة اسناد الذي هو سبع
 اوصياء ورضي وتقدري وصونه فانهم المعقود
 في هذا الباب اعني الترتيب المعقود مع مطلق الترتيب
 في هذه الاربعة كالتي هي اربعة اسناد ايضا في ترتيبه من غير
 اشتراطها من الخارج والافاقا في ترتيبه من غير
 اشتراطها من الخارج والافاقا في ترتيبه من غير
 اشتراطها من الخارج والافاقا في ترتيبه من غير

راجع الی او لیحقق سبب آخره ان فی بعضه عن ائمه
 والاولی و النون فی حاکم و الاخر فی حاکم
 فیجعل انفسه اطاع العلیه فی الزکیب لیحقق
 الاخر و اولی و اخره حکم
 ان اراد

واقد من لان الاعلام المستقلة على الاسناد من قبيل المنشآت يعني لان المركب بالتركيب الاسنادي
اذ جعل على ما يكون من حيثها عند جماعة من اصحابها عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الحرف
ومنعه لا يكون الا في المعاني وانما ينسب لان الجملة لا يوجب بالاعراب قبل العلية لانه من عوارض الكلام
لا الكلام فيبعد العلية منه كما كانت قبلها **انا نقول** يعود الله الاربعة ان ما ذكره الله انما هو من عوارض الكلام
ما نقل الشيخ الرضى عن المصنف في بحث

الركبات ان التركيب الاسنادي
ليس بمحسوب ولا ينسب فظهر من قول
الشيخ من قوله ونقله كناية الطائفة

فانما هو اسنادي لا مركب
ولكن هو مركب من اجزاء الاسناد
حاله كونه مركب من اجزاء الاسناد
التركيب لكونه اسنادي لا مركب
عامة فلا اسنادي في تركيبه

اعراب المعين كانه المضاف اليه في هذه الاربعة المطلق كانه المضاف
وفي الجزئين كانه من وجه وسيفرب زبوا في احداهما كانه ضرب زبوا

باعتبار المنقول عنه لانه يكون منقول **لما** ومعناه اعتبار الله في الطاري
بالنحو **لما** وقت في ان من الاضافة تجمع المضاف من قوله في قوله

في من قوله يتركب من اجزاء الاسناد **لما** لانه مشغول بالاعراب الكافية فلا يتركب
لعدم سبب حال التركيب في العلية **اي** اذا كان له ان في ذلك ما يتركب في

الاسم من انه يجوز ان يجوز في المضاف للمضاف في المضاف اليه لعدم
ور في كلمة واحدة ولا يكتف المضاف التعريف من المضاف اليه ولا يجوز

الفصل بينه في هذه الحالة **ور** عند جماعة منهم المصنف ان كانت هذه الاشياء منقولة
على قوله من قبيل البناء المتقدم على السؤال المتعلق بين المركب الاسنادي في قوله

انه خلاف لما نقل الشيخ الرضى عن المصنف من ان المركب الاسنادي
ليس بمحسوب ولا ينسب اما قبل العلية فلا الاعراب والبناء من عوارض الكلمة لا

الكلام واما بعد العلية فلا في الحفظ فلا يلقى عليه انه محسوب في لفظ او في
لاستقلاله في الآخر بالركبة التي كانت عليه اعرابية او بانية او بالسكة الله

كان كذا **فان** قلت فلا يبيح قول الشيخ فانها من قبيل البناء على رأي المصنف
فلا ينسب التعريف **فان** يمكن ان يكون مراده انه من اعداد المبنى في حكمه من حيث

عدم التعريفية كاي شيء اليه الدليل الذي ذكره ولا يمكن بنا كلام المصنف عليه لانه
بطل ما لا نقوله ومن قبيل المصنف الحكمة عند جملة لانه فيمنع منهم ايضا في علم

المبنى من جهة عدم التعريف لكونه محلي وان كانت منقولة على قوله من قبيل المبنى
في الاربعة المتعلق بخمسة عشر سبب وبوجه تقديم على قوله وكان له من كونه

الكاتب فالحكم يكون من قبيل البناء عند جماعة منهم المصنف يكون صحيحا اما الجزء الاول
فلم يورد في وسط الكلمة بالتركيب واما الجزء الثاني فنفسه الحرف او الحركات

الاصم لكونه بنية فتركيب **وق** يكون قول المصنف فيما بعد بعد فان نفس
فان لاق الاعلام المستقلة فاذ انما نقل المصنف في هذه جماعة منهم المصنف ومن المعربات

المعربات كما لا يخفى على من لا يخفى ان الحكم عليه بعدم اعرابه وان لم يظهر اثره لفظا وقبلا
لا فائدة في الحكم بجمع من عدم ظهور الاثر في بعض المحققين ما ذكره بخلاف ما نقله الرضى عن الحكم
في بحث المركبات ان التركيب الاسنادي ليس بمحسوب ولا ينسب محصاة

الثاني من ان من ان يجوز قوله بالفعل **لما** يجب الاصم وقوله على الاسناد في
قوله والاربعة الجزء الثاني وبني الاول على الاسناد متعلقا بكلام الجملتين كما هو

ويكون الشرط والاصم بما اذا لم يكن الجزء الثاني بنية فتركيب لكونه من قوله
سبب به فانه من على الاسناد مع عدم نفس الحرف كناية الله وبهذا يظهر ان بنا

نحو سبب به من كونه فيما سبب به بطريق الاشارة فلا حاجة في دفع ما قيل ان
بناء نحو سبب به من كونه فيما سبب به لان بناء لكونه الجزء الثاني من قوله

الاصمات فذكر الاصمات ذكره واما قوله ومن قبيل المعربات الكمية من حيث فلا يبيح
على شيء من التعريف لان المركب الاسنادي يجب ان يكون على ما لا حاله قبل العلية

العلية نعم عليه في التفسير والرضى والافقية كيف وان لا يكون موبيا لفظا
لا تعديرا وهو ظاهر لا محالة فمعنا انه لو وقع موب في محله لظهر الاول في

وقد قال ان موب في نفس المركب الذي الجزء الثاني من صوت او من نفس الحرف
موجب اعراب في المنصرف او باضافة المصدر الى الجوف في شرح التفسير وذا

لما في نفس الامر بما تقوم به في غير موب في كونه موب في نفس الامر
اعراب لا ينصرف وهذه الغصية والثانية اضاف مصدره الى الجوف وان كانت ان

تشبيها لينة في غير القسم الثاني ما ختم بوجه في نفس لفظ الغصية في الجوف
لم يذكر سبب بوجه في الجوف والثانية ان يوجب في منصرف فقول قام سبب به في غير

ورأيت بسبب به ومررت بسبب به في هذه اجهزة البرقي فان كان كاسا
فيروا ان كاسا قياسي من نحو لانه اسم صوت والقياس بخاذه وفي الرضى

ما يجوز تركيبه للعلية في الجوف اما ان يجوز في الجزء الاخر في التركيب بسبب الاول
فان كان فالاشهر والاول ابقاء الجزء الاخر على بناءه من عوارض الاسناد ويجوز

اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا ان يكون على هذه اضافة مصدر المركب الى الآخر
تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جازت في مركب في من

المضاف اليه العرف والمنع وفيه ايضا وان حذف حرف العطف قبل العلية في

الى كنه

سواء هذا النوع من خصوصياتها دون غيرها وهذا المختص بهذا الوصف وفيه نظر لان قياسها على ان
الالف والنون من جنسها سبب من تعريف الالف والفاخر عنه يتكلف ويتعسف كما ترى و
الحجاب الصحيح لان في سبب من تعريف الالف والنون من جنسها وهذا المختص بهذا الوصف تأمل
التأمل كفاية الطالبين

فان اراد به انه لضعف الفوقية فيه الالف والنون بزيادة في تشبيه
كفائته وان كان فيه ان لا يمتنع تحقيق الفوقية في التشبيه لعدم صحتها
وان اراد به انه لضعف الفوقية في التشبيه بالقياس الى المورد بسبب
علامة التشبيه ففيه ان الضعف والقوة انما تعتبر بعد تحقق الفوقية و
لا فوجية تبين بزيادة علامة التشبيه في ضعف بالشد والضعف بعد جواز
ارادته في آخره فيبين في تصور ثم يحكم عليه في بعض الشرح لاشك ان
الالف والنون فوجية لفظية وليست العلة مجرد انها الزائدة في آخر
الاسم اذ يلزم في منح حرفه ولا وجوده اذ لا يمتنع جوازها مع انها
التكررة وذلك انما يتحقق اذا لم يجرها ثانياً ثابت واليه ذهب الكون
حيث قالوا الالف والنون للتذكير لانه اذا كان في العلم او العفة **وروي**
لان النسبة في الطرفين وجودا وتعقلا **وروي** لتوقفه على المشابهة فان
لا في الثاني شرط والسبب الالف والنون اللتان يمازج المزج عليه

وروي قدس سره في بعض ما يقابل ادلاها يقابل
الفعل والحرف والماض لم يكن ذلك
الاسم صفة كغيره وسفيا لا يقابل
الفعل والحرف كما في قوله وفيه كسر
وصرف يختم هذا من عطف قوله الوصف
على قوله اسم بالوصف لاحد الامر
ولان المعطوف يخالف المعطوف عليه
فان كانا ادق **وروي** اما ان لا يدل على
ذات او قدم المفهوم العدي على الوجودي
مع شرف الوجودي لان مفهوم العدي
مفهوم الاسم ومفهوم الوجودي مفاهيم
الصفة والاسم مقدم على الصفة في
نفسه وفي كلام المعصوم ايضا
كفاية الطالبين

المعنى بالاسم ما يقابل الصفة لوقوعه في مقابله فلا حاجة الى اثباته

وروي قدس سره واذا كان قدس سره ما وجد ايراضيه التشبيه في قوله ان كانا في اسم واد ايراضيه الواحد في
شرطه وعدم جملتها من اقسامه فالتشبيه في الالف والنون باعتبار الوجود الخاير في امره و
باعتبار السببية امر واحد في النظر الى الوجود في ايراضيه التشبيه والنظر الى سببية الوجود الواحد وقيل
عصام الدين واما عند اسناد الكون والوجود الى الالف والنون فالتشبيه في الالف والنون باعتبار الوجود الخاير في امره و
هذا من هو اسنادي وجدي ويريد ان يردى و
ظهر اذ يارجدي اسنادي كذا وهذا امر
الافتقار لهذه التسمية تشبيه السببية
بل يستلزم في سببية تشبيه النفس لان
هذه الفاعلة بنا في بقوله والاول ان
يقع التشبيه بل قوله المعدود والمعدود
بالاخر لانها معدود واحد من الالف
خدا كفاية الطالبين

الى اثباته بقوله فان الاسم المقابل للفظ والحرف في الوسم ذلك فقول
والمراد منها هو هذا المعنى كمراد الالف والنون في مقابلهما في قوله لا يمتنع الاداء
ومع ان التشبيه الى تلك الارادة ومعنى قوله والمراد منها ان المراد في مقام
بيان شرط الالف والنون في كلام النسخ هو هذا المعنى المقابل للفظ فذا
اراد المعنى ذلك **وروي** ولا الاسم المقابل للقب والتسمية كما يقال العلم اما اسم
لقب كنية **وروي** والمقابل للفظ كذا في قوله يخ وعلم آدم الاسماء كلها الى الالف
الموضوع **وروي** والمقابل للفظ كذا في قوله يخ وعلم آدم الاسماء كلها الى الالف
في الرضي قال ابو علي حيث يضاف لفظ الاسماء كذا في قوله يخ الله اعلم حيث يجعل
رسالة فان ما بعده صفة والمعنى حيث يجعله الى مكانه في **وروي** باعتبار
تعدد الالف في النسخ وان كان الاول افراد الف في النسخ لانه لا يمتنع جوازها مع انها
الاجتماع **وروي** بخلاف الشرط السببية لانه شرط للسبب **وروي** في قوله
تأنيده اعتبار الوحدة والتعدد في شيء واحد في جملة واحدة موجب لتعريف
المبتدئ وان تضمن كنهه ايها المجموع بين المتأنيدين **وروي** بقوله ما مقام عليه
والاول اولي لضعفها اذ السببية في مرتبة التشبيه **وروي** لكن الموضع
حيث ان حين الضم **وروي** مع ان لا يمتنع جوازها في مقابلة المفعول فان ما
يجز مع التأنيدها وكونها كسرها **وروي** في ان عطف باو او فانه عطف وصفة
على مفعول وعطف انتفاء فعلانية على مفعول ان الشرطية بتقدير المبتدئ **وروي**
ليس على شرطه وهو تقدم الجور لان مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعها
ولا يجوز ان يكون المعطوف باعادة الجار فيكون الشرط محققا اذ ليس وجود الجار
ان في كعدمه من حيث المعنى حيث يقال في جوار الجار الاول وان الجار الثاني
لا يعلق كذا المان في ذلك ثم ان كان الشرطية في هذا الحد وحيث قد كان
وشرطه اشارة الى انه بتقدير فعل الشرط والمبتدئ عطف على ما قبله عطف شرطية
على شرطية فالجواب على المسئلة ان يقول لفظا قد انتم فعل الشرط **وروي** نفس الطبيعة

فان كان المكسب ان يكون في منصرف من الصرف
بافر الضمير موافقا للضمير
وروي او كانا في صفة اه فذا في كسرين قيل
واحد وهذا جاز في كلتا الامم مقدرا لهما لانها لا يحصل
من عطف الصفة على الاسم بل من عطف الشرط
على جملته والشرط والجملتين يلزم عطف الشرط
عليك ان عطف الشرط والجملتين يلزم عطف الشرط
فعلانية قالوا لا يجوز ان يكون ان كانا في صفة فانتفاء
بين الشرطين او لا يجوز ان يكون ان كانا في صفة فانتفاء
الشرطية في هذا المقام **وروي** في قوله فاصحح ما ذكره
قلت نعم لكنه اشارة الى عدم اجتماع الشرطين
في كلمة واحدة وان تحققهما في الكلام على اليدانية
عصمة الله

وروي قدس سره او شرط ذلك ان يفتقر
اضافة الشرط الى ذلك الاسم ان السبب
الاخر فيه هو العلية لاخر وهو شرط خلاف
ما اضيف الى الالف والنون حيث يخام
منه ذلك كفاية الطالبين

قوله يعني امتناع دخول اه اشارة بهذا التفسير الى ان انتفاء خصوص وزم فعلانية بفتح الفاء غير مقصود حتى يرد
ان في غير انتم بضم العين تحقيق انتفاء فعلانية بفتح الفاء بل المراد عدم قبول تاء التانيث
وقوله ليس في مشاها هذا التعليق بالنظر الى ان السبب البصري لا يذهب الكونيين فان قولنا التانيث وعدمه لا مدله
في تحقيق الفرقية لما زيد عليه وعدمها عصمة الله اجمالا

وقد سمي هذا الوزن هو الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والاعمال والسمات
فوزن الفعل هو الهيئة الحاصلة له من زيادة نسبة اللفظ الى اللفظ وهو انما هو انتظام اللفظ
الهيئة الالهية كما عرفت عن الاسباب باللفظ المصدر في اللفظ تلك الانصاف فيكون حالة قائمة باللفظ
الغير المنصرف فاضار بها ايضا هذا الاسباب فتأمل عصية

قوله وهو كذا الاسم اه لا شك ان الوزن هو الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والاعمال والسمات
فوزن الفعل هو الهيئة الحاصلة له من زيادة نسبة اللفظ الى اللفظ وهو انما هو انتظام اللفظ
الهيئة الالهية كما عرفت عن الاسباب باللفظ المصدر في اللفظ تلك الانصاف فيكون حالة قائمة باللفظ
الغير المنصرف فاضار بها ايضا هذا الاسباب فتأمل عصية

قوله وهو كذا الاسم اه لا شك ان الوزن هو الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والاعمال والسمات
فوزن الفعل هو الهيئة الحاصلة له من زيادة نسبة اللفظ الى اللفظ وهو انما هو انتظام اللفظ
الهيئة الالهية كما عرفت عن الاسباب باللفظ المصدر في اللفظ تلك الانصاف فيكون حالة قائمة باللفظ
الغير المنصرف فاضار بها ايضا هذا الاسباب فتأمل عصية

قوله ان النظر الى اللفظ عند الفرقين فاللفظ قد يكون غير منصرف او مستعار فيكون منصرفا او ثابتا
انه لافعال منصرفا واللفظ قد يكون غير منصرفا او مستعار فيكون منصرفا او ثابتا

قوله وهو كذا الاسم اه لا شك ان الوزن هو الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والاعمال والسمات
فوزن الفعل هو الهيئة الحاصلة له من زيادة نسبة اللفظ الى اللفظ وهو انما هو انتظام اللفظ
الهيئة الالهية كما عرفت عن الاسباب باللفظ المصدر في اللفظ تلك الانصاف فيكون حالة قائمة باللفظ
الغير المنصرف فاضار بها ايضا هذا الاسباب فتأمل عصية

قوله وهو كذا الاسم اه لا شك ان الوزن هو الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والاعمال والسمات
فوزن الفعل هو الهيئة الحاصلة له من زيادة نسبة اللفظ الى اللفظ وهو انما هو انتظام اللفظ
الهيئة الالهية كما عرفت عن الاسباب باللفظ المصدر في اللفظ تلك الانصاف فيكون حالة قائمة باللفظ
الغير المنصرف فاضار بها ايضا هذا الاسباب فتأمل عصية

قوله وهو كذا الاسم اه لا شك ان الوزن هو الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والاعمال والسمات
فوزن الفعل هو الهيئة الحاصلة له من زيادة نسبة اللفظ الى اللفظ وهو انما هو انتظام اللفظ
الهيئة الالهية كما عرفت عن الاسباب باللفظ المصدر في اللفظ تلك الانصاف فيكون حالة قائمة باللفظ
الغير المنصرف فاضار بها ايضا هذا الاسباب فتأمل عصية

قوله ان النظر الى اللفظ عند الفرقين فاللفظ قد يكون غير منصرف او مستعار فيكون منصرفا او ثابتا
انه لافعال منصرفا واللفظ قد يكون غير منصرفا او مستعار فيكون منصرفا او ثابتا

المضرب ودخول بدو الشتر وضرب لآن
 وزن ضرب ودخول شتر كذا بين
 الاسم والفعل نحو احمد وجعفر وان شيا
 رجل يضرب ودخول كذا مضربا او الى
 هذا الشتر افتكر فان بكت حر الشتر
 فانه على البناء للفعل فخر فخصم بالفعل
 بخلاف بناء الجواهر منقوص بقية كذا
 وعلم ووسيم على وزن الجواهر وكذا
 قبل شمس بالضم هذا كله على وزن
 مجهر لضرب فثبت من هذا ان
 اختصاص وزن ضرب الجواهر بالفعل
 لانه قد وجد في الاسم قلت هذه الانفا
 فليكن المحقق بالعدم ومن الغرائب
 من لم يفرق في هذا المقام فغلط وقال
 والصواب تنويع الصيغة الى المعلوم
 والجواهر كفاية الظالمين

الاسمان **ور** خي في النهاية وفي الحديث مرانه نهي عن قبل وقال الى
 نهي عن نقول **اص** بدت به المتجاسون من قولهم قال كذا او قال فلان كذا او
 بناو حيا على كونها فعليه ماضيين متضمين للفعل والاعراب على اعرابها مجرى
 الاسماء خاليين عن الضمير وادخال هذا التوفيق عليهم ما في قولهم **انفقا**
 القلبين من **القال** **ر** منقول من **ان** من وزن الجواهر بمعنى **اسطر** **ور** **التفريق**
 الفاوكر العين **ور** للدلالة على العلية وانه السني عنه معنى **الفعل** **ور** في الوسط
 بفتح الواو وسكون العين **يز** كوي **ور** والدائم يضم الراء المائلة والهمزة
 المكسرة والهمزة **ور** **الاست** كبر الهمزة وسكون السين المائلة المقصود **ور**
ذهب **يوسر** **ر** فتح حرف كوهجر وعضد وكضد وجعفر وخاتم **علاما** **ور** اذا
 كان منقولا الى الوزن المشترك بين الاسم والفعل انما يوزن في منح الصرف
 في كذا منقولا الى الاسم من الضمير المستوفى عنه انه وزن الاسم **ور**

انہ کے لئے ہے **وہ** ولم یکن فی الاسماء الصواب لم یکن فی الاسماء الکلمات

[illegible][illegible]

وقد سجد اي اول وزن الفعل فيكون مجازا فعليا وان المجاز العقلي اسناد الفعل الى غير ما هو له
مثل انبت السبع البقل فان الميت في الحقيقة هو الله الذي انبت ووجد كل شئ وهو على كل شئ
قد بر فاسناد الزيادة الى اول وزن الفعل اسناد الى غير ما هو له لانه الوزن الهيئ الحاصلة الحادثة فله
فليس الزيادة في الهيئة بل فيها فيه الهيئة قوله اول ما كان على وزن الفعل وما عبارة عن الام فيكون
الاسناد حقيقة والحق ان الضمير

في اوله يحتمل ان يكون راجعا الى وزن
الفعل اي المستعمل في الام لانه ذكر
سابقا الى الام الذي فيه وزن
الفعل والما واحد ولو لم يعاب
لفعلت اسناد العقلي والقوي
الحقيق والمازي كما فصله سعد
الدين الفاضل الشافعي في
نقطة الطالبين

قوله اي زيادة حرف او حرف زائدة
بناء على بناء على ظ العبارة والثلث
بصفة المتعدي لا على اول الوزن حرف
الزيادة في اوله لان يقال اذا كان
اذا حرف لا ينقلب كنه

وقد سجد اي زيادة حرف او حرف زائدة
من حروف اه قوله اي زيادة حرف
مناسب لقوله اول وزن الفعل وقوله
او حرف زائد مناسب لقوله اول ما كان
على وزن الفعل علم اننا نقول ذلك بلسان
تدريكي منتهى كونه سببا لقوله زيادة
حرف اشار تدريكي كما مر منه
اولا ان زيادة قول جازم ذكره او
يكون كنه اسم اوله ونحوه مضاف
اليه دون غيره اوله او حرف زائد كنه
اشار تدريكي او يكون كنه اسم مضاف
اوله وزيادة اول مخدوف صفت
اوله كنه الطالبين

وقد سجد قياسا اه قيد لاضح ارج
وقوله بالاعتبار الذي امتنع من الحرف
قيد لاضح اسود كنه
كانت السائر ارج اذا سجد به رجل متنع للعلية وزن الفعل مع انه يجي اربعة فهو كنه بل لئلا يسه انه
ليس بمحرف فتم انصرف على علم الجي بعلته

ولما كان المراد اه اي ليس المراد من وزن الفعل معناه الاضاف في جرد
القول بزيادة زائدة تشبيه الشيء بنفسه قال ما في اول وزن الفعل زيادة
الفعل لزيادة تشبيه بزيادة **ولما** الوزن امره للغير على الظاهر
النظرية على التوسع فان الزيادة وصفنا لزيد اول الوزن وهو حاصل
في اول الوزن نحو **ولما** الى المراد من امره للنظرية على الحقيقة وهو في الضمير
من الظاهر **ولما** لان الصفة اه اي الزيادة صفة للحرف الاول في الصفة تشب
الى هو موصوف به يقال سواد في الجسم **ولما** يصح نسبة العامة الى **ولما**
يعني تشبها لا شتما فيقوم انصاف مفهوم العام باشمال النظر على
المظروف **ولما** بالعكس اي يصح نسبة الى ص الى العام يعني تشبها
العام الى موصوفه بشمول الحرف للمظروف **ولما** اوله ان المراد اه يعني ان الكلام
على حذف المضاف **ولما** لم يضر في لونه سبب الحرف لعدم لزوم ذلك
الا بل لان الاكثر في الاستعمال اذ **ولما** ولذا لو صرف في الوزن
اي كنه لا يضر لو صرف بها الحرف الزائدة لانه يحفظ وزن الفعل ويدل على
ولما جاء بقوله واخفى غير منفردين للوزن والعلية بخلاف المسح بقوله ويوف
فانك تقول **ولما** حرف سجد وفان منفرقا لعدم بقا الزيادة للعبارة **ولما** حال
ضمير اوله والما من المضاف اليه جازم اذا المكن اقامة المضاف اليه مقام المضاف
كأنه قوله **ولما** وتبعه مله ابراهيم من غير **ولما** كانه اراد اه بناء على ان المطلق
ينصرف الى الكامل **ولما** فلا يرد النقض باسود واما النقض بربوبية فانه
قابل للثبات بحسب الوضو اذ وضع الاعداد على ان يكونا بين الذكر والمؤنث بالثبات
ثم اعلم ان قوله بالاعتبار الذي امتنع من الحرف كاف في عدم ورود النقض
باربع لان قوله للثبات باعتبار الوضو الجني وعدم انصرفه باعتبار الوضو
العمي وهو بهذا الاعتبار رفيع قابل للثبات لان الشك قدس سره في قوله قياسا
واسناد نوع النقض بربوبية اليه لما قالوا ان وزن الفعل في اربعة في قولنا
ليس بمحرف فتم انصرف على علم الجي بعلته

في غير معين بان يؤخذ واحد من اثنين اذ كان شئ كائين اثنين وليس المراد ان يحل نكرة حقيقة لانها
ما وضع لشيء لا بعينه ومن التاويل انه كذا لا يلزم الوضع لشيء لا بعينه ولا يجوز ان يؤخذ بوصف غير مشترك
بقوة **واعلم** ان العلم الذي كان في الاصل وصفاً او شئاً سماه هذه الصفة الاصلية فاذا اتم بارادة هذه
الصفة لاشيئ انه يعود فيه الوصفية فلا يلزم بهذا النوع من التكرار ان يكون مفرداً **فان** كنهه الطائفة
عصاة

تفهمه ليس باحتمال لان قوله الشرط لو راد السبب وبالمشروط المسبب
يترك خلاف مراده لان وجود السبب يستلزم وجود المشروط ووجود المسبب لا يستلزم وجود
السبب لاحتمال وجوده بسبب اخر كجواز السبب الواحد وما نحن بصدده هو هذا
المراد لان عدم قبول التاثير في وزن الفعل سبب التاثير في منع الصرف فاذا وجد السبب وجد
المسبب هو تاثير وزن الفعل في منع الصرف في يستلزم عدم قبول التاثير في امر كونه غير
منصرف لكن ذلك لم يفهم مراد الشافعي وادرك لم يفهم السبب في ردنا جاب بان المراد بالشرط
الشرط النحوي وهو غالباً يكون ملوكاً وليس التحقيق في هذا البحث الاما قلنا في لوجه لهذه
الاقوال الغير السديدة فافهم وتأمل فانه دقيق جدا **ح**

کفایۃ الطالبین

[illegible]

الشريعة في مقتضى ذلك العقل والعدل السببية محض
وخرابة الأسلوب اراسون الكلام على وجه لا يكون مبتدأ يتصرف
السماع وليس فيه تعقيد لفظ ولا معنوي حتى يفرق بالامانة والا اتفق
التمناه ان القام منه تحقيق القام مع الاشارة الى وجه اختيار مفهوم نحو
عرفها بما مع فيه العدل مع العلمية المؤثرة بانه ما اتفق على منعه

260

11

قوله قدس و هما متضادان لان الاسماء
المعدولة لا يحسن ان الضميمة بين العدول
ووزن الفعل لا يجب مفادها كالي
بين الوصفية والعلمية بل باعتبار ان في
كلام العرب لم يوجد كلمة فيه العدول ووزن
الفعل فان الحاجة شتتوا في جوار العدول
مؤخمة في ستة اوزان قد نظم بعض
الافاضل بالفارسية هكذا **اغمر** اوزان
عدول شش شمر ای صاحب جمال فعل
فعل وفعال وفعول وفعول وفعول

كفاية الطالبين
فقد سجد له ليس في مناهن اوزان
الفضل وانما ان هذا القول يجوز ان يكون
مقدّم من مقدّمات ان طوافيه على مؤخره
اذ لم يصرّف ويجوز ان يكون اشارة الى
سواء هو ان العلية اذا جتمع مع
سببين فياويها العدد ووزن الفعل لعدم
ما وعد بها سواء انا جاب بان هذه المادة
ما وهذا التوجيه الثاني قد كور في المقطع
اية الطالبين

قوله قد مره لا يوجد من الامر الذي بين يدي السبب وبين احد ما فقط اه اشار الى ان كلمة
 كانه مائة والمستثنى منه محو في الامر بين من اجتماع محو العدل ووزن الفعل مع العلم واجتماع احد ما معها
 حتى لا يلزم الاتحاد بين المستثنى والمستثنى منه واحدا من الامر الذي بين يدي السبب وبين احد ما معها
 حيث لم يجرى وبين العلم وان بين احد ما وبينها الا احد ما فيكون المستثنى والمستثنى منه متقاربان لان
 المستثنى قول الا احد ما والمستثنى منه قول من الامر الذي بين يدي السبب وبين احد ما معها
 اتحادهما كما في الهمزة والفتحة بال
 بالاصواب واليه المرجع والى باب
 كفاية الطالبين

قوله قد مره وقيل على قوله متفادان اد
 هذا البحث استدل على عدم صحة الحكم
 استقرايا بان العدل ووزن الفعل
 متفادان في الصمت بغير الهمزة والميم
 فعلى هذا يصح قوله والجمع اب بطري
 في مقابلة واحدا اذ اقر هذا البحث
 بطري في المنع بان لا يمتد عدل
 وزن الفعل فانها بجمعها في الصمت
 في لا يصح الجمع المنع اذ من السند
 غير موجد كما بين في الارباب سيما في
 مسود الروي كفاية الطالبين
 دعه

قوله قد مره وخالف سبب في الغرض
 سبب فارسي هو التقاء وركبته
 اي رايحه وهو لقب انما النخاع عمر
 عثمان الشبازي انما قال القبال انه لو راي
 التقاء صدر منه بلا اختيار في
 مركب من الكم والركب لان وركبته
 كالانجى **قوله** وجعل اصلا واسم النخاع
 الى الاستاذة فان كانت قوله اعتبارا
 للمصنف فهو المنسوب بتقدير اللام
 وشرط نصب بتقدير اللام ان يكون فعل
 الفاعل الفعل المفعول لا شك ان المعنى
 للمصنف الاصلية هو سبب فيكون فاعل
 النخاع ايضا سبب فيكون لان ذلك
 ليجوز ان يكون قوله اعتبارا منصوبا على
 النظرية او المصدرة الى وقت
 اعتبار المصنف الاصلية والمعتبرية
 والحق ان هذا السبب اذا جعل
 الاخصر على خلاف سبب في مفعول كافر واما اذا جعل الامر على العكس لم يرد قال عبد الغفور رحمه الله
 يجعل الاخصر فاعلا اذ يلزم في جعله سبب في اصلا مع انه منان للفاضة المارة
قوله جعل اصلا هذا يصح على جعل الاخصر مفعولا لانه اذا استتب الفاعل بالمفعول في التعلق يجب
 جعل المفعول فاعلا

قوله قد مره وان كان معه من فلا يصرف بلا خلاف يعني ان محل النزاع ما كان معنى الوصفية فيه كذلك قبل
 العلمية فلا يرد ان مثل اخصر الناس مع ثبوت الوصفية فيه منصرف بالاتفاق وكان ينبغي ان يعتبر انه
 الوصفية فيه كما يعتبر الوصفية في امر بعد زوال الالان لا يكون وصفية بدون من واما اذا كان معه من فيكون
 غير منصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية المعبرة فيه وثبوت فلا يكون من امثال امر في شئ على ما
 عليه بلام الايضاح ومن لم يفرق المعنى بل
 مساقه ووجه الى عكس ما هو الحق قال
 اشار الشبازي الى انه بعد قوله
 نحو ما فتسبب عليه دخول افطر من فيه
 مع ان لا خلاف فيه ثم قال فنقول ينبغي
 ان يفسر نحو الامر ما يكون الوصف
 فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ مالا
 يكون مع امر من كلمة من التفضيلية
 حتى لا يجرى عليه افطر من بسوى

في الرعي فانه حيث قال ان امره القليل كما هو مذنب بسبب سبب اليب
 الاصل الذي القيا لاجل العلمية قلنا في ثبوت وثلث وبعدها ان كان
 تنصرف لا اعتبار الوصف الاصل مع المول كانه امر وقرنا بعضهم بين هذا الكتاب
 وباب امر بان قال ان الوصف هنا لا يثبت من دون العدد وقد راعى
 بالتسمية ولا يجرى بعد التسمية اذ معنى رب ثبوت رب سبب هذا اللفظ
 بخلاف امر المتكافئة لانه من ان يكون معنى رب امر رب سبب هذا اللفظ
 فيه الجرعة **قوله** فاعلم ان الوصفية فيه كلمة **قوله** دون افطر مفعلا
 فانه يعلم في اللفظ وثبوت علم في الظاهر العلمية واسما لفظية بالالوان
 والحق النطة في الوصف يكون في ثبوت كونه موضوعا وصفية **قوله** اي صار مفعلا
 به يعني تجرد من من التفضيلية صار مفعلا بالافطر كسبب الاستس والظاهر
 فيه معنى الوصف **قوله** يعني ان العدد يجعل كانه بآلية معنى لا بآلية
 انه بر جو معنى الصفة الاصلية اذ ليس معنى رب امر رب شخص فيه معنى
 الجرعة بر رب شخص سبب هذا اللفظ سواء كان امر او اسود او ابيض **قوله** في معنى
 اعتباره انه يجعل مع نوال كانه بآلية كونه اصليا وزوال ما يقاوده حتى لو
 اريد محله منه المعنى الوصف لجاز نظر الى زوال المانع الاصل **قوله** ولذلك
 نرى ان ترى الاعلام في الغالب مجردة عن المعنى الاصل كونه وعرفان ذلك
 وعرفان مصدر ان من زواله لا يرد لانه زيادة وعرفان بالسرور اي عاش زمانا
 طويلا ولم يغير معناه الاصل في حال العلمية وانما قلنا في الغالب لانه بعض الاعلام
 يلج ذلك **قوله** واما السامى فهو على معنى العرف فلا خلاف بيننا في الحكم
 بذلك يظهر اعتبار الوصف الاصل كونه على خلاف القياس غير الاخصر على
 القياس غير سبب **قوله** لا يورث مجرد كونه موجودا في وقت من الاوقات
قوله لانه في لزوم فان علمه اللزوم اعتباره الوصف الاصل في امر
قوله يعني انه اراد ان في تعليم الشبازي المتعارف بقوله فان العلم اه اشارة

قوله قد مره وان كان معه من فلا يصرف بلا خلاف يعني ان محل النزاع ما كان معنى الوصفية فيه كذلك قبل
 العلمية فلا يرد ان مثل اخصر الناس مع ثبوت الوصفية فيه منصرف بالاتفاق وكان ينبغي ان يعتبر انه
 الوصفية فيه كما يعتبر الوصفية في امر بعد زوال الالان لا يكون وصفية بدون من واما اذا كان معه من فيكون
 غير منصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية المعبرة فيه وثبوت فلا يكون من امثال امر في شئ على ما
 عليه بلام الايضاح ومن لم يفرق المعنى بل
 مساقه ووجه الى عكس ما هو الحق قال
 اشار الشبازي الى انه بعد قوله
 نحو ما فتسبب عليه دخول افطر من فيه
 مع ان لا خلاف فيه ثم قال فنقول ينبغي
 ان يفسر نحو الامر ما يكون الوصف
 فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ مالا
 يكون مع امر من كلمة من التفضيلية
 حتى لا يجرى عليه افطر من بسوى

في الرعي فانه حيث قال ان امره القليل كما هو مذنب بسبب سبب اليب
 الاصل الذي القيا لاجل العلمية قلنا في ثبوت وثلث وبعدها ان كان
 تنصرف لا اعتبار الوصف الاصل مع المول كانه امر وقرنا بعضهم بين هذا الكتاب
 وباب امر بان قال ان الوصف هنا لا يثبت من دون العدد وقد راعى
 بالتسمية ولا يجرى بعد التسمية اذ معنى رب ثبوت رب سبب هذا اللفظ
 بخلاف امر المتكافئة لانه من ان يكون معنى رب امر رب سبب هذا اللفظ
 فيه الجرعة **قوله** فاعلم ان الوصفية فيه كلمة **قوله** دون افطر مفعلا
 فانه يعلم في اللفظ وثبوت علم في الظاهر العلمية واسما لفظية بالالوان
 والحق النطة في الوصف يكون في ثبوت كونه موضوعا وصفية **قوله** اي صار مفعلا
 به يعني تجرد من من التفضيلية صار مفعلا بالافطر كسبب الاستس والظاهر
 فيه معنى الوصف **قوله** يعني ان العدد يجعل كانه بآلية معنى لا بآلية
 انه بر جو معنى الصفة الاصلية اذ ليس معنى رب امر رب شخص فيه معنى
 الجرعة بر رب شخص سبب هذا اللفظ سواء كان امر او اسود او ابيض **قوله** في معنى
 اعتباره انه يجعل مع نوال كانه بآلية كونه اصليا وزوال ما يقاوده حتى لو
 اريد محله منه المعنى الوصف لجاز نظر الى زوال المانع الاصل **قوله** ولذلك
 نرى ان ترى الاعلام في الغالب مجردة عن المعنى الاصل كونه وعرفان ذلك
 وعرفان مصدر ان من زواله لا يرد لانه زيادة وعرفان بالسرور اي عاش زمانا
 طويلا ولم يغير معناه الاصل في حال العلمية وانما قلنا في الغالب لانه بعض الاعلام
 يلج ذلك **قوله** واما السامى فهو على معنى العرف فلا خلاف بيننا في الحكم
 بذلك يظهر اعتبار الوصف الاصل كونه على خلاف القياس غير الاخصر على
 القياس غير سبب **قوله** لا يورث مجرد كونه موجودا في وقت من الاوقات
قوله لانه في لزوم فان علمه اللزوم اعتباره الوصف الاصل في امر
قوله يعني انه اراد ان في تعليم الشبازي المتعارف بقوله فان العلم اه اشارة

والامر به هو كانه اراد المصنف بالتضاد مطلقا لانه ان الغرض من
العدم هو نفي التعيين وعدم وجودها ليس وجودا بين شيئين بل نفي وجودها
بينها وبينها لانه لم يرد فيها بطلان لانها ثبتت التضاد بين العلم والوصف
الوصفية بينهما كونه موصوفين في العلم والوصف مستلزمين لتعيين
المعلوم وعدم تعيينه للذين هما من مطلقا معا **قوله** في بيان معنى الكلام
على حذف المضاد ليس الحكم حاصله **قوله** من حيث هو فاعلم ان قوله
واحد في حكم واحد بالخصوص كما هو المتبادر **قوله** فلا يرد اعتبار التضاد بين
مفهوم العلم والوصف **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
مطلقا لا يرد اعتبار التضاد بين شيئين من مطلقا لانه لو كان كذلك
بالتفصيل لكانت حقيقة لفظ واحد ولم يقدح في معنى اللفظ
التي هي حقيقة اللفظ **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
اذا قلنا من حيث هو فاعلم ان قوله واحد في حكم واحد بالخصوص
والعلمية لعدم المنع لان المنع الذي لا يجوز من اللفظ والوصف غير المنع
الذي سبب في ان العلم والوصف لا يتناقضان في العلم والوصف على مفعول واحد
بشخص واحد وهو كسب التعريف ما قيل ان ليس في شيء مما ذكر اعتبار التضاد
مما عرّفه اعتبار عدمه لم يعرّفه افرق عليهم لانه ان لم يعرّفه من اللفظ
بشيء من التعيين ونسب الحكم الواحد بين اللفظ والمطلق في كلتا صورتين
اعتبار التضاد في معناه فلو لم يتحقق بالاشبه **قوله** بل لقوله اقرب
عما يستفاد من الجواب تسليم ما قاله المعترض من تحقق التضاد بين الوصف
الوصفية المحققة والعلمية وليس افرق فاعلم ان الجواب ان كانا حاصلين
اثبات توهم اجتماع التعيين في الوصفية المحققة والعلمية ولا يخفى انه
يحتاج فيه سببا اخر ان يظهر معنى التناقض لا يرد في السور بل حقيقة **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
وحقق في المراتب ان يلزم اعتبار امرين **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
بينها تفاعل في معنى واحد في حكم واحد **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله

قوله في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
واحد في حكم واحد بالخصوص كما هو المتبادر **قوله** فلا يرد اعتبار التضاد بين
مفهوم العلم والوصف **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
مطلقا لا يرد اعتبار التضاد بين شيئين من مطلقا لانه لو كان كذلك
بالتفصيل لكانت حقيقة لفظ واحد ولم يقدح في معنى اللفظ
التي هي حقيقة اللفظ **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
اذا قلنا من حيث هو فاعلم ان قوله واحد في حكم واحد بالخصوص
والعلمية لعدم المنع لان المنع الذي لا يجوز من اللفظ والوصف غير المنع
الذي سبب في ان العلم والوصف لا يتناقضان في العلم والوصف على مفعول واحد
بشخص واحد وهو كسب التعريف ما قيل ان ليس في شيء مما ذكر اعتبار التضاد
مما عرّفه اعتبار عدمه لم يعرّفه افرق عليهم لانه ان لم يعرّفه من اللفظ
بشيء من التعيين ونسب الحكم الواحد بين اللفظ والمطلق في كلتا صورتين
اعتبار التضاد في معناه فلو لم يتحقق بالاشبه **قوله** بل لقوله اقرب
عما يستفاد من الجواب تسليم ما قاله المعترض من تحقق التضاد بين الوصف
الوصفية المحققة والعلمية وليس افرق فاعلم ان الجواب ان كانا حاصلين
اثبات توهم اجتماع التعيين في الوصفية المحققة والعلمية ولا يخفى انه
يحتاج فيه سببا اخر ان يظهر معنى التناقض لا يرد في السور بل حقيقة **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
وحقق في المراتب ان يلزم اعتبار امرين **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
بينها تفاعل في معنى واحد في حكم واحد **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله

واحد في حكم واحد بالخصوص كما هو المتبادر **قوله** فلا يرد اعتبار التضاد بين
مفهوم العلم والوصف **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
مطلقا لا يرد اعتبار التضاد بين شيئين من مطلقا لانه لو كان كذلك
بالتفصيل لكانت حقيقة لفظ واحد ولم يقدح في معنى اللفظ
التي هي حقيقة اللفظ **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
اذا قلنا من حيث هو فاعلم ان قوله واحد في حكم واحد بالخصوص
والعلمية لعدم المنع لان المنع الذي لا يجوز من اللفظ والوصف غير المنع
الذي سبب في ان العلم والوصف لا يتناقضان في العلم والوصف على مفعول واحد
بشخص واحد وهو كسب التعريف ما قيل ان ليس في شيء مما ذكر اعتبار التضاد
مما عرّفه اعتبار عدمه لم يعرّفه افرق عليهم لانه ان لم يعرّفه من اللفظ
بشيء من التعيين ونسب الحكم الواحد بين اللفظ والمطلق في كلتا صورتين
اعتبار التضاد في معناه فلو لم يتحقق بالاشبه **قوله** بل لقوله اقرب
عما يستفاد من الجواب تسليم ما قاله المعترض من تحقق التضاد بين الوصف
الوصفية المحققة والعلمية وليس افرق فاعلم ان الجواب ان كانا حاصلين
اثبات توهم اجتماع التعيين في الوصفية المحققة والعلمية ولا يخفى انه
يحتاج فيه سببا اخر ان يظهر معنى التناقض لا يرد في السور بل حقيقة **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
وحقق في المراتب ان يلزم اعتبار امرين **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
بينها تفاعل في معنى واحد في حكم واحد **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله

متضادان بمعنى انها لا تتجهان محققين على حكم واحد ولا لم يجوزوا ذلك لم يجوزوا اعتبارها ايضا وان لم يكونا
محققين لاشبهته ذلك لاشبهته في كون الوصفية والعلمية مؤثرين وان كانا احدهما حقيقيا والاخر اصفيا
هذا اقرب **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
السور بل لقوله فان قلت وجوابه ان اللاحق اي اعتبارين متضادين في حكم واحد بطريقين بوجه ان اعتبار
الوصفية حال العلمية غير مستحسن **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله

المعلوم المطابق والتضاد والالتزام ولو تفاعل في نفسه لما
اجتمع **قوله** ولا بين العلم والوصف ان يجمع لوان العلم والوصف
كانا متضادين لكن لانه لا يجمع بينهما فيما اذا اردنا ان يكون اللفظ والوصف
العلم ووردوا على علم واحد لان العلم المعنى الوصفية اي ذاتها الحرة
وقيل ان العلم المعنى هو ذات المعينة **قوله** ولا بين ارادة الله اي لا
تتفق بين ارادة الله المعنى الوصفية العام وبين ارادة الله المعنى العلم **قوله** ان
يجوز ان كان من جواز استعمال المشترك من الاضداد كما يكون والبيع و
بين ان لا يكون كذلك **قوله** وان لم يجوز الله اي وان لم يجوز استعمال المشترك
في المعنيين فذلك اي عدم التوجه ليس لاجزئتهما بل المعنيين فانه لا معنى
متلازمين لا يجوز استعمال المشترك بينهما ايضا كاستعمال المشترك بين
الجزء والخصوص وضوءه بل لاجزئتهما ووروده في الاستعمال **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
تقرر الكلام اي كلام المعنى **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
قلت **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
موضوعه للمأمور الخارجية دون الصور الزمنية على ما هو المشهور **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
في باري النظر اي في النظر لاول النظر **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
الانه لا مجال لورود تلك الشبهة لان مدارها على لزوم اجتماع المتضادين
قوله في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
العناصر الاربع التي يتركب منها المولى هي الثلث اي المعادن والنبات
والحيوان **قوله** في بيان معنى الكلام على حذف المضاد ليس الحكم حاصله
اذا تفاعل وكسر بعضا سورة بعض استعدت لان تقييد عليها من
المبدأ كيفية متوسطة بين الكيفية الاربع متشعبة في جميع الازواج
فالمتوسط في المراتب هو المبدأ والكيفية الاربع شروط واللات والربع معد
مازج يمازج اي خالط اطلق على تلك الكيفية المخصوصة لكونها حاصلية

قوله فان العلم المقصود بهذا علم الجنس غير مستلزم بل نقول معنى العلم لا يقتضيه تعين المعنى بحيث يمنع الشركة
بل يقتضيه ملا حظته بتميزه في الجملة غير متناول لغيره بوضع واحد حافظ طائفة
قوله اي بدو لام التعريف الاولى اطلاق الاسم ليسل لام التعريف والمراعاة والتميز للموصولة كما صرح بهذا
التعريف ابن مالك واتباعه محمد بن قاسم العبادي
هذا الردود بان المقام لا يقتضيه الكلية كالا يقتضيه ذوى الافعال فاضل ام
وقد يقيد ما ذكره الشارح بالقبلة في صورة
المجامعة كالا فضل ينبغي ان تبقى العلة
فليست ام محمد بن قاسم عبادي

باب الخاطئة وذلك توقيف على ما في التوقيف بالديك
كروى ويترك بكونه اي هذا توقيف منسوب الى الفلاسفة الى الحكماء
واما العلم والمليون فيكون ذلك وبقي لكون الاجسام كلها مركبة من الارض
التي لا تجزى الى خمسة واقطاف الانواع باختلاف البنية الفاضلة من الفاعل
التي لا تعلق لا يثبت على ما ثبت ابن عيسى ان الاسم للعلم اي والاشارة
هذا التفسير بان الاسم في الباب للعلم بطريق الاستعارة الى استعمال
لفظ الشهير في المشبه ووجه الشبه انما هو في الصورة والهيئة
فالعلم كالمركب في الهيئة والاشارة كالمركب في الهيئة
والبعضى ابن عيسى ان الاسم في الباب للعلم بطريق الاستعارة الى استعمال
لفظ الشهير في المشبه ووجه الشبه انما هو في الصورة والهيئة
فالعلم كالمركب في الهيئة والاشارة كالمركب في الهيئة

قوله قدس ووجه الباب اي
غير المنصرف او الخاص بالشارح
باب غير المنصرف للعلم ان
المركب باب ما فيه علمية مؤثرة
كناية الطالبيين
ومعنى انه

قوله قدس اي بصورة الكسرة فان
قلت ما الفرق بين الكسرة بالتاء
والكسرة بغير التاء قلت الكسرة بالتاء
من القاب البناء والكسرة مع التاء
في الاعرابية والبناء في المناسبات
بهذا ان يقول المنصرف بالكسرة مع
التاء فاصح الشئ بقوله اي بصورة
الكسرة كناية الطالبيين
ومعنى انه

قوله قدس فلما ضعف به حذو ما هو
فواض الام اه فيه بحيث لان الكسرة
اليه مثلا ايضا من خواص الام فتقدير
حصول الاستاد اليه في غير المنصرف
يلزم ضعف مشابهة للفتوة جهة
الاشية مع انه لم يعرف قلت ان الاسم
والاضافة خاصتان مؤثرتان في
اللفظ والمعنى بخلاف اللفظ اليه
فيجوز اعتبار ضعف المشابهة بسببها
قوله قدس والميم بالاصالة
هو التنوين وذلك لان غير المنصرف
لا يشابه الفعل بسبب الفرعيتين منع
منه التنوين الذي منع من الفعل مطلقا اي سوا ما ضا او مضارع
فان الفعل لا يقبل التنوين اصلا بخلاف الكسرة فانه قد يكسر الفعل لكونه لا يمنع التنوين من غير المنصرف
نائب ان يمنع منه احدي الحركات ليكون المنع التنوين فائدة فاخترنا الكسرة التي هي علامة الجذ الذي
في الفعل وتماه من كونه الضوء الذي هو كالميم في فون النجوم غرق فيه كجدر اسرار النجوم اضمحلت
من العلم الجارية عن العلم في الدين كناية الطالبيين

قوله قدس كناية الطالبيين

فانه

قوله قدس اي بمعنى العلم المقصود بهذا علم الجنس غير مستلزم بل نقول معنى العلم لا يقتضيه تعين المعنى بحيث يمنع الشركة
بل يقتضيه ملا حظته بتميزه في الجملة غير متناول لغيره بوضع واحد حافظ طائفة
قوله اي بدو لام التعريف الاولى اطلاق الاسم ليسل لام التعريف والمراعاة والتميز للموصولة كما صرح بهذا
التعريف ابن مالك واتباعه محمد بن قاسم العبادي
هذا الردود بان المقام لا يقتضيه الكلية كالا يقتضيه ذوى الافعال فاضل ام
وقد يقيد ما ذكره الشارح بالقبلة في صورة
المجامعة كالا فضل ينبغي ان تبقى العلة
فليست ام محمد بن قاسم عبادي

باب الخاطئة وذلك توقيف على ما في التوقيف بالديك
كروى ويترك بكونه اي هذا توقيف منسوب الى الفلاسفة الى الحكماء
واما العلم والمليون فيكون ذلك وبقي لكون الاجسام كلها مركبة من الارض
التي لا تجزى الى خمسة واقطاف الانواع باختلاف البنية الفاضلة من الفاعل
التي لا تعلق لا يثبت على ما ثبت ابن عيسى ان الاسم للعلم اي والاشارة
هذا التفسير بان الاسم في الباب للعلم بطريق الاستعارة الى استعمال
لفظ الشهير في المشبه ووجه الشبه انما هو في الصورة والهيئة
فالعلم كالمركب في الهيئة والاشارة كالمركب في الهيئة
والبعضى ابن عيسى ان الاسم في الباب للعلم بطريق الاستعارة الى استعمال
لفظ الشهير في المشبه ووجه الشبه انما هو في الصورة والهيئة
فالعلم كالمركب في الهيئة والاشارة كالمركب في الهيئة

قوله قدس اي بصورة الكسرة فان
قلت ما الفرق بين الكسرة بالتاء
والكسرة بغير التاء قلت الكسرة بالتاء
من القاب البناء والكسرة مع التاء
في الاعرابية والبناء في المناسبات
بهذا ان يقول المنصرف بالكسرة مع
التاء فاصح الشئ بقوله اي بصورة
الكسرة كناية الطالبيين
ومعنى انه

قوله قدس فلما ضعف به حذو ما هو
فواض الام اه فيه بحيث لان الكسرة
اليه مثلا ايضا من خواص الام فتقدير
حصول الاستاد اليه في غير المنصرف
يلزم ضعف مشابهة للفتوة جهة
الاشية مع انه لم يعرف قلت ان الاسم
والاضافة خاصتان مؤثرتان في
اللفظ والمعنى بخلاف اللفظ اليه
فيجوز اعتبار ضعف المشابهة بسببها
قوله قدس والميم بالاصالة
هو التنوين وذلك لان غير المنصرف
لا يشابه الفعل بسبب الفرعيتين منع
منه التنوين الذي منع من الفعل مطلقا اي سوا ما ضا او مضارع
فان الفعل لا يقبل التنوين اصلا بخلاف الكسرة فانه قد يكسر الفعل لكونه لا يمنع التنوين من غير المنصرف
نائب ان يمنع منه احدي الحركات ليكون المنع التنوين فائدة فاخترنا الكسرة التي هي علامة الجذ الذي
في الفعل وتماه من كونه الضوء الذي هو كالميم في فون النجوم غرق فيه كجدر اسرار النجوم اضمحلت
من العلم الجارية عن العلم في الدين كناية الطالبيين

قوله قدس كناية الطالبيين

قوله قدس كناية الطالبيين

قوله قدس كناية الطالبيين

ليس هذا الكلام كلاما وانتم عليه التثنية في الاستناد الى الفاعل الشئ لان الشناعة
 للثاني الهندي لانه جعل التحقيق خلاف من المصدر وبغية بالابليق وهو ان المرفوعات قسم
 من اقسام الموقوف والتعريف مخصوص له واما ذكر المصدر في بحث المرفوعات الفاعل المبتدئ مع عدم
 التعريف عليه بناء على تظفر المصدر هذا مفهوم كلام الهندي واما الشئ قد صرف بهمة على تحقيق
 كلام المصدر بمراده فقال ان المرفوعات والمنصوبات والجوهرات ليست هي الموقوف بل هو احد منها
 قيد القسم اي الموقوف ثمة ان الموقوف بالمرفوعات والثاني بالمنصوبات والثالث بالجواهر والمعنى
 ان القسم الاول من اقسام الموقوف من جنس المرفوعات فالمقيد مخصوص والقيد اعم في يكون تحقيق
 الشئ الافضل من قبل قضية لا باصن لها فان التعريف صادر عن المرفوعات المبتدئة على الفاعلية مع ان
 الاسم موصوف بالرفوع المحل بالهليل المذكور فقد تقرر في هذا التحقيق وصدا لان الواقع كذلك
 ومن المصهور ذكره مطرولا لا تهاظر على ان الشئ كيف حل

هذا وهم وليس به لان علامة الفاعلية الرفيع والمبتدأ والخبر مشترك على الرفيع بالاصالة لانه
 التواضع المذكورة بانواعه بعد ما وكلام الضمانية ادق واخص توصيفا

ليس هذا قول على رضي الله عنه بل مفهوم قوله رضي الله عنه الفاعل مرفوع وما سواه فاع والمفعول
 منصوب وما سواه فاع عليه والمضاف اليه مجرور وما سواه فاع عليه كما هو المذكور في محله

بان الاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما سئل في قوله قدس في اي علامة تكون المرفوعات في اي علامة
 ان اي اياها مقصورة في قوله فقلت اذا كان الرفيع علامة فليكن يصح اي اياه فيها ليس فاعل من المرفوعات
 فقلت كما وجب فاعلية ما في سائر المرفوعات او الرفوع الذي هو علامة الفاعلية فيها اشعار بهذه الحقيقة
 قوله قدس في اي المرفوعات او الالف فان قلت الالف قد يقع علامة المنصب فكذلك الاسماء الستة
 فليكن بمنزلة الرفوع غير المنصب والمرفوعات غير المنصوبات فقلت بقية الحقيقة فان ما اشتمل على واحد من هذه

الحقيقة لما كانت سببا للرفوع المحل على ما عليه التثنية **وليس حال الفاعلية**
 لان علم الفاعلية الفاعلية والالف والواو على ما سبق **وليس هو رفيع**
 بالو كذا والرفوع بسبب وقوعه موقع المرفوعات **وليس هو رفيع** لان هذه الحقيقة
 انما يتحقق بعد اعتبار رفيع لما هو في علم **وليس هو رفيع** وان الاستدلال هو ان
 ما ظهر ان الالف هو السبب في الالف والنشر المرتب **وليس هو رفيع** لان الالف
 اي امر لرفوع المحل علم الفاعلية **وليس هو رفيع** لان التخصيص في علم الفاعلية
 على الرفوع المحل **وليس هو رفيع** لان الاسم المرفوع ملا على علم الفاعلية
وليس هو رفيع لان الاسم المرفوع ملا على علم الفاعلية
 الرفوع الموقوف والتقدير في حيث قسم الاعراب اليها وبين محله **وليس هو رفيع** لان
 موقوله فان الموقوف المرفوع واقف به واحدا **وليس هو رفيع** لان
 اتصاله اي قسمه بما مجرد كذا الجور به ما موصفا انفسه من الشئ وخبره
 لاكونه مبدأ من ممتد وهذا كذلك فان الفاعل لكونه فاعلا انفسه من المرفوعات
 بسبب خصوصية اعتباره وليست بتعريفية لان الفاعل ليس جزء المرفوعات
 جزء له **وليس هو رفيع** لان المرفوعات لان الفاعل ليس جزء المرفوعات
 ومن تعريفية **وليس هو رفيع** لان تقسيمه تقسيم المرفوعات لانها اعم
 من التاويل كذا المذكور والقسم الاول والجميع الغير **وليس هو رفيع** لان
 في بعض النسخ بصفة المفعول من الاستاد وفي بعضها بصفة المصدر
 المسمى من السد اي بدون سر شئ مسدود **وليس هو رفيع** لان المرفوعات
 بكونه التقاد في الفاعل انه غير مطلقا ليس قياسا جارا بان في فاعل برسم
 بخلاف نسخ المبتدأ فانه قياسا فلا بد عليه من عدم الاطر الوجود كذا موطر
 في ما جاز من احد **وليس هو رفيع** لان المنصب عطفا على اسم ان اي يرفع
 بان الحرف في الفاعل المرفوع بغيره الفاعل من فاعلية وان في المرفوعات
 المبتدأ فانه بعد النسخ تروى من الالف لانه ما هو موضوع للاستدلال
 فاشتماله على علم الفاعلية الذي هو المرفوعة بالاصالة وفيما سواه ليس معنى الفاعلية تحقيقا وبالا
 بالاصالة بل تشكيكا بالمعنى الذي في الفاعل كذا في الرفوع فيه علامة لما هو عليه الفاعلية ورفوع له فلم
 يكون مرفوعة بالاصالة والثاني انه نقل عنه امير المؤمنين رضي الله عنه انه قال قبل ترويض علم الفاعل
 الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف اليه مجرور وما سواه من فاعل عليه كفاية الطالبيين

قوله قد سمي هذا الفعل بالاجل لان التركيب في الجملة الفعلية اسند والكبر والامتياز احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشمل كثر والاشياء وضعا بجوارها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الجملة الاسمية مثل زيد قائم ومثني في لنا من غير حاجة الى توسل من غير النكتة كبر والجملة مثل زيد قائم وزيد قائم لان الفاعل لا يحدف وحده بدون ما يقوم به مقامه وانما اذا قام فيجوز حذفه كاضيق بالنون التثنية بها كذا اضيق مخاطبة فان منها حذف الفاعل

الذي هو الواو في الجمع والياء في المخاطبة وقام الضمة والكسرة اللتين في ما قبلها مقامهما فان كانت في اثناء المطالعة في هذا المجل فلا قيا بواحد من فضلاء الدبر وسكتت عنه بناء حذف الفاعل وما يقوم مقامه فاجاب وقال فانظر الى شرح العزى المسمى بسعد الدين فرايت هذا المذكور طيب القلب ونور روجه **قوله** ولان عامل اقوى له لان عامله لفظ وعامل المستند معنوي والفاعل ايضا لفظ وقوة المؤثر يقتضي الازالة الذي هو الرفع فيكون على الفاعل في المرفوعة القوى من المستند فان قلت لم حلت ان عامل اللفظ اقوى من المعنوي ما الدليل على الحكم قلت لان اللفظ محسوس وانما غلب على عامل المستند اذا دخل على المستند نسخ على عامل المعنوي ولا يدخل عليه عامل آخر نسخ فاعلية كاشفة استرأيت بها اخر ولا في العامل المعنوي اختلاف في المستند والخبر دون في عامل الفاعل ولان عوامل اللفظ كقوة والمعنوي خبر وان **قوله** لانه لا يحل عليه له وفيه بحثان الاول ان الجاهل مؤثر بالمتشبه به من الوجه لا يثبت اصالة المستند في المرفوعة **كتاب الطالبين**

قوله او مرفوعة ليدخل في شرط والجزاؤه

قوله قد سمي هذا الفعل بالاجل لان التركيب في الجملة الفعلية اسند والكبر والامتياز احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشمل كثر والاشياء وضعا بجوارها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الجملة الاسمية مثل زيد قائم ومثني في لنا من غير حاجة الى توسل من غير النكتة كبر والجملة مثل زيد قائم وزيد قائم لان الفاعل لا يحدف وحده بدون ما يقوم به مقامه وانما اذا قام فيجوز حذفه كاضيق بالنون التثنية بها كذا اضيق مخاطبة فان منها حذف الفاعل

وقد يقال المراد من الفعل هنا اما الفعل الفعوى وهو المصدر الدال على الحدوث المستقل بالمفعولية في ضمنه ففعل هذا لا حاجة الى ذكر قوله او شبهه وهو وظ و ايضا يلزم في ارجاع ضمير شبهه الى الفعل الفعوى وهو غير صحيح لان المشتقات للفعل الاسطلاحي دون الفعوى **قوله** قد سمي هذا الفعل بالاجل لان التركيب في الجملة الفعلية اسند والكبر والامتياز احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشمل كثر والاشياء وضعا بجوارها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الجملة الاسمية مثل زيد قائم ومثني في لنا من غير حاجة الى توسل من غير النكتة كبر والجملة مثل زيد قائم وزيد قائم لان الفاعل لا يحدف وحده بدون ما يقوم به مقامه وانما اذا قام فيجوز حذفه كاضيق بالنون التثنية بها كذا اضيق مخاطبة فان منها حذف الفاعل

ان القام احد جزئين في تعيين معنى بناء مقام التعريف **قوله** لان عامل الفاعل حقيقة ان مصدر او حاصر هو والى الحدوث **قوله** الجملة حالية بناء على ان قوله على جملة قيام به متعلق باسند فاعلم قدم عطف عليه يلزم الضمير بين العاصم والمفعول بالية محو لانه وانما جعل الجار والمجرور متعلقا بغيره بان يكون المعنى وقدم الفعل مشتملا على طريقة القيام به ففقيه ما سيجي من ان الفعل لا يكون على طريقة القيام وانما يستلزم انقضاء التقديم الى ما يكون على طريقة القيام والى ما يكون على طريقة الوقوف عليه ما قبل ان جعلها حالا فخالص الاستقامة فاعلم وجه ما ذكره السيد في شرح المعنى من ان الجملة الفعلية الواقعة في وقتها ماضية واستقباليتها وحالية بالنسبة الى ما جعلت فيه لانه لا ينظر الى زمان الحكم وانما وجب الماضى المبتدئ الواقع حالا لانه لا يقرب الماضى من الحالى الذي وقع فيه عامله وهو يدل على اتصاله ففهم المقارنة بين ما قبله وجعلها حالا فان التقديم في الزمان السابق على الاسناد المتصور وليس كذلك والجملة بغيره ان الافعال الواقعة في التوقيت لا يغير في موقتها الزمان فاعلم ما هو مستند اليه للفعل او شبهه مقدما عليه وقد يرد في رعايته الضابط **قوله** لانه من الاسناد فاعلم ان الاسناد الذي يرضى عنه اسناد اليه في الحقيقة وتكراره لما كان مقورا له ولذا افاد زيد قائم تقوى الحكم دون قائم زيد **قوله** ولما لا يرضى عنه الاسناد في قوله زيد قائم تقوى لانه قد تم دخول زيد قائم في حد الفاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مستند الى ضمير مستند والمستند المجموع مستند الى الالة اتفق ان الضمير هو زيد قائم **قوله** ولما لا يرضى عنه الاسناد في قوله زيد قائم تقوى باعتبار الالة اللغوية انتهى اي المعقود وان على الالة الاسناد الذي يرضى عنه اسناد اليه لكونه عبارة عنه وليس هذه الالة مستفادة من اللغة بل

قوله قد سمي هذا الفعل بالاجل لان التركيب في الجملة الفعلية اسند والكبر والامتياز احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشمل كثر والاشياء وضعا بجوارها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الجملة الاسمية مثل زيد قائم ومثني في لنا من غير حاجة الى توسل من غير النكتة كبر والجملة مثل زيد قائم وزيد قائم لان الفاعل لا يحدف وحده بدون ما يقوم به مقامه وانما اذا قام فيجوز حذفه كاضيق بالنون التثنية بها كذا اضيق مخاطبة فان منها حذف الفاعل

قوله قد سمي هذا الفعل بالاجل لان التركيب في الجملة الفعلية اسند والكبر والامتياز احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشمل كثر والاشياء وضعا بجوارها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الجملة الاسمية مثل زيد قائم ومثني في لنا من غير حاجة الى توسل من غير النكتة كبر والجملة مثل زيد قائم وزيد قائم لان الفاعل لا يحدف وحده بدون ما يقوم به مقامه وانما اذا قام فيجوز حذفه كاضيق بالنون التثنية بها كذا اضيق مخاطبة فان منها حذف الفاعل

قوله قد سمي هذا الفعل بالاجل لان التركيب في الجملة الفعلية اسند والكبر والامتياز احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشمل كثر والاشياء وضعا بجوارها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الجملة الاسمية مثل زيد قائم ومثني في لنا من غير حاجة الى توسل من غير النكتة كبر والجملة مثل زيد قائم وزيد قائم لان الفاعل لا يحدف وحده بدون ما يقوم به مقامه وانما اذا قام فيجوز حذفه كاضيق بالنون التثنية بها كذا اضيق مخاطبة فان منها حذف الفاعل

تقديمه عليه اه علم ان الكوفيين لم يعرفوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين زيد ضرب
 فعلوا في المثالين فاعلموا حاجة عندهم الى تقديم تعريف الفاعل بل يجب تركه واما عند البصريين زيد
 مستند او ضرب جله خبره يعني ان عنده الجملة الفعلية مستند الى الاسم فالفعل ليس مستند الى الاسم والاسم ليس
 بفاعل بل مستند الى اضراره عن تعريف الفاعل بقيد وقدم بل خرج بقيد اسناد الفعل اليه وفيه بحث
 فليتل

المستفاد منها ان الفعل مستند الى خبره والجموع مستند الى زبد واللام
 ان يكون زيد مع الفعل واللام لا يكون مع الالف واللام الفاعل واللام المطلق
 ينصرف الى الكمال على ما تقدم في الاصول **والله اعلم** من لوازم المعرف الى متوهم
 ورواؤه فلا يتحقق بدون ولو اجري وجوب التقديم على اطلاقه كان
 اهم من المعرف فلا يكون من رواؤه وما ذكرنا من قول الزوم على المعنى اللغوي
 ان في محذوران احد هما متع وجوب كون المعرف من لوازم المعرف لا يكون
 التوفيق بالجملة المخارقة وانما الوجه المسوات والتا في انه اذا كان
 وجوب تقديم نوعه لازما للفعل كان وجوب مطلق التقديم ايضا لازما
 لان لزوم الاخص يسكن لزوم الاعم فلما لم ينعقد وجوب التقديم كان
 المعرف واجزا في ايضا من لوازم المعرف فلا يتم التعقيب **والله اعلم** من
 الاضمار بخلافه اذا جعل خبره فانه لا بد من اعتبار الضمير في قام ليكون قالا
 له **والله اعلم** من الموجود بان اعتبر زيد المقدم مؤخر اهل من اثبات الضمير
 المعلوم لفظ **والله اعلم** من الالف لاعتبار الرفع الى اثبات الضمير المعلوم
 بخلاف الضمير فيه تعقيب الموجود **والله اعلم** من الالف لاعتبار الرفع الى اثبات الضمير المعلوم
 مقدر وهو ان يقال فيجب نصب كل ما ينصب في قولنا زيد الضمير في البيت
 ام الخيار ندى على ذنبه لم اصنع مع ان الرواية عنه برفق ومما
 الجواب ان الفعل عنه لم اصنع لم يقع على كل وجه ينصب به على المفعولية
 بدوق على ما اضيف اليه كقولنا نعتي رفته وذلك لان المعنى لم اصنع
 ذلك الذنب لاني لم اصنع لاني انب فانه يفيد انه مني بعض بناء على ان الظ
 توجه النية الى التعقيب **والله اعلم** من الالف لاعتبار الرفع الى اثبات الضمير المعلوم
 فان الفعل لا يقع عليه بل على ما اضيف اليه **والله اعلم** من الالف لاعتبار الرفع الى اثبات الضمير المعلوم

تقديمه عليه اسنادا او افعالا على طريقة اه
 يشتر الى ان الجار ظرف متعلق
 صفة لمصدر محذوف لا سند والى ان الجارة
 بمعنى الطريقة يقال جهة الامام والخطيب
 اي طريقة وطرفة الامام معروف بين
 الناس وهو المشهور والاجرة في الاوقات والضرب المجرى في قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البول
 ومن جعل الجار والمجرور على طريقة خلا من ضمير قدم فقدم طريقة الخا وقال بعضهم من الناس يجوز ان
 يتعلق قوله على جهة اه باسند فقد اخطا لانه يلزم الفصل بين العاقل ومفعوله بالانجبة وهو قوله وقدم عليه

كفاية الطالبين

المصدر محذوف وليس نعتا في الاسناد الثاني وان كان ظرفه **والله اعلم** من
 الفعل لا يكون اه لان القيام وطريقته او نسبة بين الفعل والفاعل لا
 من احوال الفعل اللهم الا ان يجوز في التميز **والله اعلم** من قيام مفعوله اما على حذف
 المضاف او ارادته من ضمير الفعل على الاستدراك او جعل نسبة الاسناد الى
 الفعل باعتبار لفظه ونسبة القيام باعتبار مفعوله وهذا انما يقع ما في بعض
 الشذوذ من انه لو اريد بالفعل المعنى المحذوف لزم استدراك قوله او شبهه
 والله اعلم من الفعل الاصطلاحي لا يمكن ارجاء ضمير قيامه اليه لان القيام المعنى المحذوف
 لا الفعل الاصطلاحي **والله اعلم** من قيام مفعوله او الطرز والطريقة الى الالف يقال فلان
 على طريقة واحدة او على حالة واحدة والشكل المثل يقال هذا الشكل بضم
 اي استنبه فمطلق بعضنا على بعض فربما التفسير **والله اعلم** من قيام مفعوله
 او من لوازمه لما كان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل والضمير في الفعل
 صيغة المعلوم وصفا للفعل ولم يصح اليك بانها اوله بان العمل على سبيل
 المبالغة والمراد ان ذلك من علاماته او من لوازمها وكلمة او لتفخيم الله
 التمجيد **والله اعلم** من قيام مفعوله لان القيام ثابت **والله اعلم** من قيام مفعوله
 موجود اي بغيره مفهوم القيام كقولنا القائم امر موجود في الزرع وبالضرورة
 يكون ما يقوم به ايضا موجودا لامتداد قيام الموجود بالمعلوم **والله اعلم** من قيام مفعوله
 الى اشارة الى ان القيام نسبة بين الطرفين قد يعبر عنه للقائم بغير
 ثبوت موجود الامر وقد يعبر عنه لما يقوم به فيفسر بانصاف الامر بالموجود
والله اعلم من قيام مفعوله لان قيام مفعوله لا يصح في العلوم فلا يكون
 علامة طريقة القيام الا كونه على صيغة المعلوم **والله اعلم** من قيام مفعوله لان قيام مفعوله
 مصدر المجرى لا يوجد مفعوله في الخارج اصلا بل هو اعتباري مطلق لانه
 لم يصدر من الفاعل الا الحدث القائم به لكن انجازه بالمفعول هو قوله عليه
 فعله وصف اعتباري وهو كونه متعلقا لحدث الذي يعبر عنه

والوجه يبي معنى السبيل الى والطري
 تقول علمت هذا السبيل على وجه علمك
 وعلى جهة اي على طرزه وطريقته وعلى
 بمعنى نفس الشيء فوجه الالف ووجه
 كل شيء حقيقة وذاته وعينه يقال
 وجه الشيء ووجه المسئلة ووجه الحكم
 تعليقات سمعنا في على القاصي

الانحطاب فان لم يكن ماضيا فليس هو
انحصار ضاربة احد في زيد مع عدم
جواز ضاربة احد لغير زيد مع
ما ضرب زيد الا احد انحصار
مضروبة زيد في احد مع جواز
ضاربة احد لغير زيد فليس انحصار
المعنى بلا شبهة كقوله الطالبين
اعني الله

مع ج. ز. ا. ه. هذا الابهت من ماضرب
 احد الأديب لانه لا يفتح احد حتى يفتح ان
 يفتح عن مضره باله الا انه كاذب ظاهر الكذب
 باحد من الجماعة الاعتبار الا ان يخص احد
 مضره بالغير من هذه الجماعة وح. يجوز ان يكون
 الله على اصح الصور التي يوسف لم يجر
 ان يكون مخلوقا لغيره كى ان يعبر الجواز
 وعدم الجواز بالنظر الى مفهوم التركيب وهو
 لا يفتى في اختيار العظمى الآخر في غير الخارج
 يقتضيه وهذا كما اب بعينه ج. ا. عن الاول
 حافظ طاشكندى

رأيتك اذ لم يبق الا الموت فما حكمة ان ضحكك مع رايتك كما ان اذ لم يبق
 معولك فليس ضحكك في غير الا بفتح من عام **اول** واستثنى منه فوجا من الازمنة
احد وان كان عمل كلامه على التقى عليه اي اذ لم يكن تقديم المفعول مع الاجازة
 عند الاكثرية فقيده الشرع وجوب التقديم بقوله بشرط توسط الانية كما لم يحرم
 كلام المصدر على وجوب التقديم التقى عليه النية اوليانه الى ما ذهب اليه
 جماعة من جواز تقديم المفعول مع **الاول** واما عند الشرع فمقتضى جوزه
 مطلقا وبعضهم منه مطلقا وبعضهم فصرحوا ان **الثاني** من زمانه كونه

قوله وايضا اي كما في نافية النفاذ عن
 المفعول بشرط توسط الانية
 قوله وايضا هو خلاف الذي يمكن ان يقلب
 المحرم المطلق فظهر به في بعض الطرق الاخر
 الاصل في معتبر في الكلام على
 الاصل في

على المدف النكاح التي ذكرها على العذر من فيه المقام والافتقار وعدم
النسخ بانكره التنبه على فطنة السخ والامعة اذ العبد في النسخ
ذلك قرار فاجوب بالنسبة انه لا يخفى ان كونه الذي تبين الفاعل بمعنى من صدر
عنه الفعل يقتضي تقدير البتة بان يقال يجوز يد التقدير الفاعل فانه يد على صوره

فقد كذا في لطايق الجواب السؤالية ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سؤالا عن الفاعل من تردد في الحكم
وغيره قام بفيد التقوى بتكميل الاسناد فلما يطابق السؤال ان المقام فالخبر لا تقوى لا مقتضى له فاذا عرف
هذا قيل ما ذكره الشافعي الفاضل الجاني في دفعه من تقليل الخذف على تقدير حذف الخبر وادفعنا هذا القول محل
بحث فان مطابقا الجواب للسؤال امرهم عند الام لا
كفاية الطالعة

وأيضا في كل واحد من جموع مطلقه الاظهر مع مطلق لان المطلق هو الفاعل بعينه انه يجوز ان يجمع هذا الجموع وزن مفعول لان
المطلق هو الفاعل من الاثر لا الالف في جموع مطلقه لان الالف كذا انقلوا قوله من غير قياس والقياس مطلقا
والاعية في علمه فافضل العلماء بانه سهو من قلته انتهى فان المطلق لم يجمع على كوا في بعض مطلق في الصحاح
الملاح في القول الواحد في كل واحد من الخالف للقياس

قدس و نیز بدر فوج علی از مفعول
 عالم بهم او و الاصل علی نیز بد لا تن
 البکاء یعنی بعد یعنی الاصل و لیس
 علی نیز بد حرف الجر کثرة الا
 الاستعمال کافی و اختیار موسی قوم
 ای ائمه صف من من قوم و هو
 الامم الصبح سماعی و هذا البحث
 مذکور نه المعلوم و لا مفصلا
 علی وجوه کتابة الطالبین

قوله وما مصدرية ويجوز حملها على الموصولة لكن لا يأت من القول بخلاف العائد في تليخ
وقوله ماله يحتمل التحليل وقوله فانه كان عطفاً على التليخ ماله ليكا والتخييط في موضع يزيد
قوله او ما يتوصل به عطفاً على قوله ماله محمداً او مركباً والمراد به ما يبعث عنه بالفارسية سر ما به محمد الله

لقيام قرينة تعيين اللفظ المحذوف قال الرشي لا حذف الاسم قرينة اقول كذا به حذف المفعول رشي
وهذا منه اشتباه المحذوف بالتقدير فقول له لقيام قرينة تفيد الحذف ضرورة ان الحذف بلا قرينة كما يكون
في المفعول اذا لا يجوز في المفعول قبل الاسم لوقت لا لا جازي وقت قيام قرينة ومعه لها اذ قيام
القرينة شرط لا على استرعى عصام الدين على الكافية

في مثل متعلق بقوله المحذوف لا يجوز ان يكون له بل متعلق بقوله قد يحذف ايضا وجب استدراك
قوله جواز لان تقدير عدم الحذف في مثله وعدم صحة قوله وجوب لان الواجب لا يتخلف الا ان يجعل له حقيقة
كان في قد يعلم الله عصام الكافية ط فالاولى في الجواب ان يقال ان الالف لا يكون من
قام يعلم صدور القيام عن فاعل ولم يعلم خصوص الفاعل من هو فاعل ان يرفع الفاعل بقوله اقام زيد قام
بكر ام قام نحو في غير ذلك من الذين احتمل عنده صدور القيام عنهم لكن اختص في السؤال فغير عنهم من
الاستفهامية ولما كان الاستفهام يقتضيه صدر الكلام ثم كلمة الاستفهام في قام فقال من قام نصار الجملة اسمية
صورة وهي فعلية معنى فاجوب المطالب للسؤال بحسب المعنى ان يقال قام زيد بالجملة الفعلية لا زيد قام تأمل

ولم يقتض الى اصل كذا التقدير زيد قام مع ان مقتضى اللفظ في الاسمية نسبة عيه ولا يعارضه قوله ان
في تقدير الفعل وجه لان السلامة عن الحذف لا يعارض رعاية التماس كما ستعرف في باب الاخبار على شرطية
المناسبة فضلا عن تقليل الحذف لان اظهار المحذوف يكون بذكر الفعل دون الخي قال الله تعالى ولئن علمتم من خلق
السموات والارض ليقه لخلقهم من طين فليسوا بشيء الا انهم كفوا عن طاعتهم مع انهم لم يبلغ
بشأنه وجواب عن جواب من قام اختصار ايام زيد او نحو الى غير ذلك فاما اختصار الكلام بوضع من الاستفهامية
مقام الفاعل وتقدم لتفصيله صارت الجملة اسمية صورة مع كونها فعلية معنى ورعاية جانب المعنى اهم من
رعاية جانب اللفظ فالفعلية في الجواب او دخل في رعاية المطابقة فان قلت لا بد من جواب التردد من التاكيد
وزيد قام مشترك على تأكيد الحكم كما بين في محله دون قام زيد قلت فليجيب في الميزان والمخاطب في خصوص
النسبة ولم يلاحظك بخصوص بل لاحظك بجملته على الذي ولا بد كذا في السؤال عن المسند اليه يقتضيه تقديره
للاهتمام بكالمه ومن قام استثنى في المسند اليه لعدم القيام قلت اذا كان المسند اليه بخصوصه في سؤال السائل
يكون اهم اذ الما استثنى في اما اذا كان بجملته فالفعل اهم ويكون السؤال عن فاعله لا استثنى في الفاعل تأمل تحمل

الحذف في الاما انما يظهر عصام كذا على الكافية عا ورده بقوله من يجهل من طين التاكيد
كيف كانت السؤالات كذا لا تقارن تقليل هذه تكون من ان كبر في قوله يتجلى الآية
المطابقة كذا لا تقارن تقليل هذه تكون من ان كبر في قوله يتجلى الآية

لاستفهام وما عدا الهزة نائب عنها بحال كونه
ليست البيت معطوف على المثالين او لا الكلام المستفيض في الالفة وثانيا بشعر البلقاء
حذف الذي هو خلاف اصل او مثلا او لا بما لا مانع من ذكره وثانيا بما يمتنع ذكره لانه نخل الشعر و
تبيها على ان الجواز لا ينقلب بالوجوب لا يجاب الحذف في خصوص مادة بل الواجب التمسك ما لا يصح الذكر في
نوعه اينما وقع وقيل نية على ان القرينة قد تكون سؤالا محققا وقد تكون سؤالا مقدره ولك ان تقول القرينة
على تعيين المحذوف قوله ليكن فان قوله ضارح لتعيين فاعله وما هو لتعيين الفاعل المحذوف لا محالة فعليه معرف
ذلك الفعل المحذوف عصام الدين على الكافية

قوله على البناء للمفعول وفي البيت احتمالا اخر لم يتوض لها انه احد ما ان قول ان امر منادي محذوف
حرف ندائه وقوله ضارح مفعول ما لم يسم فاعله وثانيا ان قوله يزد مفعول ما لم يسم فاعله وقوله ضارح منادي
محذوف حرف ندائه وثالثا ان قوله ضارح بدل الغلط من قوله يزد بظهرية قوله ليس مما يحسن فيه
واما على البناء للمفعول ايضا لو جعل يزد منادي محذوف حرف ندائه وجعل ضارح مفعول ما لم يسم فاعله ليكن
لا يكون مما يحسن فيه نقل هذا التوجيه من المولى الروي عصمة الله قوله واما على رواية اه والفضل للتقديم
لتكرار الاسناد ووقع يزد في غير فضلة وهو المناسب لتمام المدح وحصول معرفة الفاعل حصول نعمة غير متقدمة
لان اول الكلام ليس بطبع في ذكره فيكون الفاعل رزق من حيث لا يحتسب وهو الذي ما اذا جئنا للفعل
طاشكدي

قوله في الجور به لفظا وفي الجور به تقديره العلم ان الضمير الجور في به عائد الى حرف الجور وقوله لفظا و
تقديره قيد الضمير ولا يجوز ان يكون قيد الجور لان الجور لا يختص في اللفظ والتقدير اذ قد يكون محليا
قوله في الجور به لفظا وفي الجور به تقديره العلم ان الضمير الجور في به عائد الى حرف الجور وقوله لفظا و
تقديره قيد الضمير ولا يجوز ان يكون قيد الجور لان الجور لا يختص في اللفظ والتقدير اذ قد يكون محليا
طاشكدي

قوله فينبغي ان يدخل الاسم ليفض معنى الفعل اليه لا شك ان حرف الجر واسطة في تعليل معنى الفعل بالجور
فليس معناه الا قضاء المعبر عنه بالفارسية بحشية اذ لا يتصور ذلك المحذوف في قوله ان حرف الجر
ما وقع لا يضاف الى الفعل ان حرف الجر تدل على تقدير معنى الجور بها وهذا لا يقتضيه دخولها على الاسم طاشكدي
قوله لا يضاف اليه هذا الجواب اصل الوضع وقد خرج بعض حرف الجر عنه فلا يفيض معنى الفعل الى الاسم كالباء
التي لا تكون في التشبيه وتحقق في تعريف حرف الجر ان شئت الله تعالى من الكافية المحذوفة

قوله فينبغي ان يدخل الاسم بهنا بحث وهو ان كون حرف الجر لا يضاف الى الفعل الى الاسم لا يقتضيه اختصاصه بالاسم
بحوز ان يدخل الفعل ويقتضيه معناه الى الاسم بل ان يدخل الحرف المتعلق باصدا ويقتضيه معنى الفعل اليه والجواب ان
الاقتضاء المذكور وان كان عقلا بدخوله الفعل والحرف لكن المناسب للايمان ان يكون الاقتضاء بدخوله الاسم
ضرورة ان يتصاير شيئا الى ما لم يصل الموصل نفسه اليه في مناسب ولا يخفى ان جود المناسبة كاف في وجه الاقتضاء
كما يد (عليه) فينبغي ويان ان يقال ان المراد بقوله الى الاسم الذي دخل عليه اي حرف الجر موضوع لا يضاف الى
الفعل الى مدخوله الاسم فلو دخل غيره لزم خلاف وضعه على وزان ما سبق في وجه عدم كون الفعل مسندا اليه تعالى
هذا قوله فينبغي بمعنى يجب مير ابو الفتح قوله فينبغي ان يدخل الاسم على القول كون حرف الجر
للاقتضاء المذكور لا يقتضيه دخوله على الاسم فلم لا يجوز دخوله على الفعل ويقتضيه معناه الى الاسم كالهزة التي
المتقدمة الى المفعول به والجواب ان المطلوب خطا به ومدارا لمر على المناسبة فاذا ذكرته وان الله عقلا
لكن المناسبة الاتي على محاذاة الاقتضاء الحسن ان يكون الحذف في جانب المقتضى اليه لا في جانب المقتضى
بل لا معنى لا يصلح شيئا الى ما لم يصل الموصل نفسه اليه وقصة الهزة لا اصل لها لان الفعل الجور بعد
دخولها ينقلب الى معنى يقتضيه بذاته الاقتضاء الى المفعول به بواسطة الرهينة الحادثة بزيادة الهزة

وإذا اتصل به أي بالفاعل ضمير مفعول من المفاعيل نحو ضرب زيداً غلامه وتأديباً محبة وضرباً شديداً
من بعداده واحسن يوم الجمعة من لا يترك الألف فيه ولا يصح اتصال ضمير مفعول معه به فلا تقول
جاء وزيداً غلامه لعدم جواز تقديمه على الفاعل كما لا يجوز تقديم المفعول على المفعول عليه فقله في تنكير
مفعول
عصام الدين على الكافية

قوله او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الآي كان الفاعل بعد ملاحظة معنى الآي واردة دخل عليه
بمعنى انه اذا اريد التغيير عن المراد يكون الفاعل بعد الآي كما حصل انه اذا وقع الفاعل بعد انما هو اي بمعنى ما
والآي و اريد تقدير الآي المفهومة من انما على الفاعل يجب تأخيرها و اذا اريد تقديرها ملاحظة معناها على
المفعول وجب تقديم الفاعل و تخرج المقام فلما تجده فاحفظه

فصل في صورة اتصال الضمير المفعول به للملازم أه بد عليه انه يجب الفاء في جواب اما تكلم ينبغي ان
يقدر (ظلام) ملازم الا ان يقدر القدر فليتل

وقد يحذف الفعل المسند إلى الفاعل وقبل الرفع له والاول اقرب بالعهده والمراد حذف الفعل فقط بقرينة قوله وقد يحذف فاعله معاً عصم الله على الحاقية

[illegible]

قوله واما الاضافة اللفظية اه لما توجه القصد على ما ذكره بالاضافة اللفظية بان يقال ان هذا الدليل
غير صحيح لاختلاف الحكم المطعون فيه في الاضافة اللفظية اذ الجرح فيها ليس انصرف الجرح لاضافة المعنوية
اجاب بان الكلام فيما عداها واولا ضامه فيها لان الحكم الثابت بهذا الدليل لا يختلف عنها فرفع المعنوية فلا بد ان لا
يختلفا بان يخص بالنظر لاختلاف الحكم المتضمن في الحكم او يكون زائلا عليه بان يعر كل واحد منهما وهذا السؤال اجواب
على رأي الشافعي وقد ينبع في ذلك الرضى والتحقيق انه الجرح انصرف الجرح مطلقا الى في الاضافة المعنوية واللفظية جميعا
وهو من اسباب المص كما يحكي بسنن الشافعي رحمه الله

فلا بد ان لا يتألفها لغة غير الطائفة بل هي لغة الطائفة

فلا بد ان لا يخالفوا لغاية المطالبين خاصة

والملك كالمبروجا كرسنه من حد كرم الى الحسن في الذهن لا لا سبب الاضبط
الا بملك وسبب الامور التي هي بواسطه اهلاكها الحواش **قوله** وتعلق به
المقدراه بان يكون مقصورا على الضيق المحذور الرابع الى تيزه واما على تقدير ان
يكون مقصورا لا الامور التي قد علم وجوب عدم معرفته في المقصوده وهو ان لا يكون
بجائز فانه لا يكون الا بملك **قوله** سيقع الشرائع التي هي في جيب البعد والسيقه

الطبيعة بقدر فلاك بحكم بالسيرة الى الطبيعة لا تعلم **ور** فائدة **الزاد**
لما كان الحذف ثم الاظهار بحيث يجب باذن الراي عوضا لبيان فائدة ثم فاعل ذلك **ب**
الابهام **ور** اوه وقع من التوقي بخلفه فونستين على ما في **الساج** **ور** فانما **ق**
خبر **راه** لانما مشورة بمعنى الثبوت وغير ما بهيمة الماني فليكونا معا لافضل
العرف **المفسر** **ور** وذلك الى كذا ان خبرها المانحة مفسر اثبت المعذوف فتعطف

الاستعمال ما بعد كلمة لو فترية على حذف الفطر مطلقا والاف فترية
 على تعيين المخرى **وله** لو ان سوار لطخة في المذهب السوار دست يرتجى
 الجميع اسوة وذات سوار فخرية عن الحرة لانها حكمها بحسب الاما السوار في النجاس
 العظم القريب على الوجه بياض الدرلة **وله** ويجوز ان يكون اللقمة فلا حاجة لها الى
 البوب **وله** واصلا ان رجلا يملك انا صار في بلاد مصر فامرته ام المنزلة

ان بقصد هاتفة الواو كان من عادة الجاهلية انهم القصد في المحض فنموا
تقبل له في ذلك تعاليل اخرى انه علمه جارية بما فعل فقالوا لو ان ذات سوار
لطنته بعينه لو لطنته من كان كذا الى ان كان ذلك على دور لاننا نقول اه اي
نقام حين الجواب بنوم نسبة بعض السكون عليها وكذا نعم غير صالحة لا فائدة
على النسبة لانها حرف اي بغير مستقر في المعنوية كس في الحروف على ما مر

اصوب ليدخل فيه مثلاً يد ضارب
وكم من غيره وبقوله واكثر قوله
عليه الصلوة والسلام كاصلحت
وسلمت وباركت وارجحت على
ابراهيم فان هذه الافعال تنزع
علما في ابراهيم ويمكن ان يجاب عنه بان قال الفطمان ولم يقر العالمان بنا على انه الفعل هو الاكل
في العمل وبانه تنزع العالمين لا بنا في تنزع اكثر من عامين كفاية الطالبية

التقديم عليه اذا كان النزاع في المفعول
 وفي صورة التوسط بينها اذا كان النزاع
 في المفعول اذا لا يلحقه الفاعل و
 الثاني المفعول الاول اذ هو يستحق
 قبل الثاني فان قلت في صورة التأخير
 عنها ايضا استحقاق الاول قبل الثاني
 فيلزم عدم التنازع في هذه الصورة
 قلت في صورة التقديم والتوسط استحقاق

يتقدمه فاعلم ان متعديا لا مفعولا ولا مفعولا على ما تقر في الصرف ان فاعلا اذا كان
 متعديا الى مفعول واحد يكون متعديا الى مفعولين
 متعديا الى مفعولين يكون متعديا الى مفعول واحد
 الى الاخيرين الاكثر من اثنين يكون كائن من الاثنين في العمل والبواقي
 كالأول من الاثنين في نص الفاعل ومن المفعول ونظيره والاول والاول

الى الامور من الاشياء كما لا يورث الاشياء في الاعمال والبيوت كالمات في الاموال
المخفية والاطوار **قوله** فلا يرى فيه التنازع بافتبار اعمال الاول والثاني **قوله**
سواء اعتبر التنازع اه شرط بعضهم في التنازع ان يكون الفصلان متفاديين
او شران من غير ضرب ضرب زرع اذ التاكيد لا يقاوم التوكيد لكونه نوعا فليس هذا
مع باب التنازع وكذا اذا كان الاسم مقنونا او متوسطا لان الفصل

المؤخر لا يقاوم المتقدم في العمل وبعضهم التقي بمجركا صفة كونه في موقعه
مع ذلك العمل فما على البرهان غير ان نزع في ضرورة التقدم التوسط وله ان
فلكونه عين المؤخر فخط بقوله الفعلان **ح** اذ هو ان البتة بخلاف صفة ما
الاسم غير مانه عين تحقق الاول المخط مغفود وعين تحقق المخط الزام موجود
وكذا الى اخره في التعليق ان في **و** والمؤخر ان هذا العمل قد يترتب ان ثبوت الاول

بمنزلة الثانية الحقة **والقوة** أي وقوعه لو لم يثبت بخصوصه من الوجود
والشبهة أو بعمومه مع قطع النظر عما كان في حيزه من متطابقين الزيادة
منطوقه كان من متطابقين لو منطلقا لا يتوجه اليه مع كمال الفعلين من غير غفلة
فعمومية الافراد والتشبه وعند اعتبار خصوصية الوجود اليه **الاحد** **عاطلة**
ابا **الاص** **والطبع** **الاص** **ما** **يتجه** **عليه** **الشئ** **والطبع** **السجية** **التي** **غير** **عليه** **الاص**

والمراد الحالة التي وقع عليها العمل كما في قولهم لبونق الكونج البونق فاعني ان
توجه الفعلين الى مدلول الاسم لما يجب ما يستلزم عليه تحقيقه اي تحقيقه والحالة
التي وقع عليها فانها ما وقع عليه في واحد من طرفي النسبة ما هو
فقطعت التنازع على الاضمار فيما لم يجر كما قرره الش من التنازع ولكن للضرورة الجائزة في الانحياز فامتنع
الاضمار لما يشاء من الف والاختلاف من حيث هو حذف لا ينفي التنازع هذا فافضل قليلا من مقتضى بمثل انرا ثم فاعني
انت فانه ما وقع عليه تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على المذهبين قلنا هذا المثال غير موجود في كلامهم
لما مر من الكونج التنازع فيه كما لا يخفى على من لا يرتابا وعنه ان هذا التنازع هو الذي لا يثبت في كلامهم

قوله: "لَا تَجْعَلُوا دِينَكُمْ كَمَا جَعَلَ الْكُفْرَانُ" (يونس: 31)

واورد الضمير في الصورة المتنازع فيه كان كالمشاهير لم يتناول الا طريق
 سواء فلا يظهر منه احد من المعنى والآخر محال ولا شك ان كلا طريق الاتفاقيتين
 فيه فلا يمكن القطع بطريق الاتصال ايضا **ور** الالف المفعول به كان في مسكن
 ومبنيهما منطلقين الزمان منطلقا **ور** هذا اذا كان الفعل له في عدم
 ظهور قطع التنازع في الضمير المنقسم الواقع بعد هذا اذا كان متوافقين في اقتضا
 الرتبة لامتداد الحذف الاضمار الى الف التنازع فيه وكذا اذا كان متوافقين
 في اقتضا النسب فانه يتعين النون والظهور لم يتوصل اليه **ور** ولا يخفى
 ان عدم اه دق لما يتوهم ظاهرا ان في بعض صور التنازع في الضمير المنقسم
 يمكن قطع التنازع بالحذف او الاضمار كما عرفت فلا يصح اخراجه التنازع في
 الضمير طلقا عن قاعدة التنازع بالتقدير بقوله **ور** في بعض الصور وهو
 الضمير المنقسم المرفوع **ور** في عدم صحة التحميم في تعميم الاسم وعدم
 بطلان بقاها اذا تنازع الفعل اسماء بعد **ور** لانه المناسب للظهور ان
 بقاها لا للمعنى بعد وبيع احكام الفاعل والتنازع الذي يجوز في الفاعلية و
 يجوز طريق قطع الاضمار الظاهر من احكامه بخلاف مطلق التنازع قائم من احكام
 الفعلية واما ما ذكره المصنف فيجوز ان يسمى التنازع مستند به اسما بالمت
 تنمة الاسم السمي والالتزام عقبيه **ور** لانه في الفاء اي ما يجوز قطع طريق
 اضرار الفاعل بما لا يقتضيه الاسم **ور** المذكر بقوله والاصول ان
 الفاعل من امتناع هو ضرب غلامه زيد على رأي البصري حيث يجوز الاضمار
 قبل ان ذكر في الفاعل **ور** ويؤيد في رأي الكوفية فان اضرار الفاعل في الضمير
 التنازع في تأخر مرجه لفظا لكونه مقدما رتبة بناء على الامل المذكور **ور** حكم
 الاسم الظاهر الواقع بعد الفاعل ما ضرب والكرم الازدحام الضمير المنقسم الواقع
 بعد الالف امتناع قطع التنازع بحسب الفاء احد الفعلين العاملين اذ
 الحذف والاضمار كلاهما غير جائز كما مر في الضمير المنقسم وفي الاظهار لا يظهر لا

اما اذا كان متوافقين في تعيين
 الضمير بالاضمار الى الف التنازع
 فيه صح

لا يظهر الفاعل فلا بد من تخصيص الاسم الظاهر بان لا يجوز واقعا بعد الاخرجه
ور بعد الماده اي مراد الشئ بقوله ما يجوز طريق قطع الاضمار الظاهر ان
 يجوز طريق قطع ذلك قيا ساو ذلك يمكن في الاسم الظاهر الواقع بعد الاضمار
 الضمير المنقسم المرفوع الى التنازع فيه مع الالف احد العاملين في ما ضرب
 الالهوه الكرم الازدحام الحاجة الى تخصيص المذكر للفرجه **ور** بانا نرى
 الضمير المرفوع الى الالف بغير الاضمار المذكر كما نرى ان الاسم الظاهر
 اذ هو في التنازع يجوز طريق قطع الاضمار الظاهر ولا يخفى في صدق تحقق ذلك
 الطريق في بعض صور التنازع في الاسم الظاهر فلا حاجة الى تخصيصه لان كل
 اسم قد يقع فيه التنازع في الفاعلية يجوز طريق قطع الاضمار متى برر النقص
 بالاسم الظاهر الواقع بعد الفاعل في التخصيص **ور** لصحة المراهمة ان تعليل
 لانه في اي الاي بيان المرحلة يصح على تقدير اطلاق الاسم عن ضمير الظاهر بان
 بقاها اذا تنازع الفعل اسماء ويجوز ان تنازعها يجوز طريق قطع الاضمار
 ويجوز صدق وجود ذلك الطريق في بعض الاسماء الظاهر فلا حاجة الى تقييد
 الظاهر في التنازع الواقع في الضمير **ور** قال الشيخ في بيان ما ذكره ان من
 امتناع القطع على طريق غير **ور** اي في مقام اه اي في مقام التنازع في
 المرفوع الواقع بعد **ور** في منه به وهو اعم الى الثاني وحذف الفاعل في الاول
 حرة عن لزوم الاضمار قبل الذكر **ور** من باب الحذف في حذف الفاعل في الاول
ور اذا لم يستعمل الا انه كذلك اي بالحذف **ور** الظاهر لقوله من الشرط والرتبة
 اما باعتبار العلم او بتاويل في هذه الاقسام اذ لا ترتيب لتعريف اقسام
 الشئ في تحققه اذ تحقق واحد في قوله وفي عطف على الياء وقوله فان
 جعلت عطفه قوله واذ تنازع عطف الشرطية على الشرطية **ور** في يجوز اي
 اذا جعل بين الاقسام التنازع ويجوز قوله فقد يكون مع ما عطف عليه معترضة بالفاء
 كما في قوله فان فعله لم لا يجزى **ور** هو جاز اعم الى كل من المذكر والمؤنر عليه

وقد سمي ذلك بتصور على وجه كثرية اه وهذه ستة عشر وجها من الاشياء باربعها من الائمة الاربعة
واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الامم الظ في مرفوعا وفي هذه الغمانية الفصل الاول
اقتضى الفاعل والثاني المفعول والثانية اخرى بان يكون الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثاني المفعول
كفاية الطالبيه

في الجملة قوله في جواز الاضمار قبل الذكر في العدة والفضلة فهو قوله تعالى
نقضين سبعين سنة **قوله** لان المفسر نعم كمال التباس والتميز في الوجه
قوله لانه جاء بعده اه يعني في صورة حذف الفاعل متفق في اللفظ وفي صورة

الاضمار الفاعل موجود لكنه جهل ان يراى به بما يفرض في الجملة ولا شك ان
استفاد الفاعل في نفسه شئ من اتفاقا تقبيل بحيث لا يمتنع فيه **قوله** لان
اي باقار الاصل فان معنى دون المكان القريب من الشئ فوجبت **قوله**
وان كان بهما مستعملا بمعنى النجاة وخلاص فاعلم ان الضمير في متجاوز
اغنى الحذف **قوله** قد يتزلزل قوله الجواز لان المصدر موضوع للحدث السابق
عن النسبة الى الفاعل فيكون تخفية عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة الى الفاعل
في مفهومه وان كان لازما له في الخارج يمكن ذكره بدون بيان الفاعل
فان النسبة الى الفاعل محيرة في مفهومه **قوله** فليس له اه قال المفسر
بأن المصدر ولا يزم ذكر فاعله **قوله** فانه من باب تقدير الفاعل فموصوفا
ضرب والكرم الا ان ليس من باب التنازع **قوله** لانه من باب حذف نسب
والمراد بقوله الفاعل لا يذف عدم الحذف نسبيا **قوله** والمخزون من باب
باب التنازع اه واذ كان مقدرا والمقدر المذكور لم يحقق التنازع لو
لوجوده كونه موصوفا لاشتمال محمول الاخر **قوله** لو كان كذلك اي محذوف نسبيا
قوله لزم ان يكون اه لما في المصدر ان المحذوف من نوعين احدهما ان يذف
لفظا ويراد معنى وتقديره والثاني ان يجعل نسبيا مشابو كان فعله
من جنس الافعال الغير المتعدية كما ينسب الفاعل عند بناء الفعل للمفعول
واعلم انه لو اريد بالمخزون ما جعل نسبيا في اللفظ ولا يضر به اصلا انه في
هذا البحث فان المحذوف في التنازع اصلا بخلاف الائمة المذكورة فانه يجوز
الانظار اما في المثالين الاولين فلفظا واما في المثالين الآخرين فاذا كان
ما قبل الواو واليا مفتوحا **قوله** في مثل ما ضرب والكرم **قوله** اي في صورة يكون

وقد سمي ذلك بتصور على وجه كثرية اه وهذه ستة عشر وجها من الاشياء باربعها من الائمة الاربعة
واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الامم الظ في مرفوعا وفي هذه الغمانية الفصل الاول
اقتضى الفاعل والثاني المفعول والثانية اخرى بان يكون الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثاني المفعول
كفاية الطالبيه

وقد سمي ذلك بتصور على وجه كثرية اه وهذه ستة عشر وجها من الاشياء باربعها من الائمة الاربعة
واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الامم الظ في مرفوعا وفي هذه الغمانية الفصل الاول
اقتضى الفاعل والثاني المفعول والثانية اخرى بان يكون الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثاني المفعول
كفاية الطالبيه

في الجملة قوله في جواز الاضمار قبل الذكر في العدة والفضلة فهو قوله تعالى
نقضين سبعين سنة **قوله** لان المفسر نعم كمال التباس والتميز في الوجه
قوله لانه جاء بعده اه يعني في صورة حذف الفاعل متفق في اللفظ وفي صورة

الاضمار الفاعل موجود لكنه جهل ان يراى به بما يفرض في الجملة ولا شك ان
استفاد الفاعل في نفسه شئ من اتفاقا تقبيل بحيث لا يمتنع فيه **قوله** لان
اي باقار الاصل فان معنى دون المكان القريب من الشئ فوجبت **قوله**
وان كان بهما مستعملا بمعنى النجاة وخلاص فاعلم ان الضمير في متجاوز
اغنى الحذف **قوله** قد يتزلزل قوله الجواز لان المصدر موضوع للحدث السابق
عن النسبة الى الفاعل فيكون تخفية عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة الى الفاعل
في مفهومه وان كان لازما له في الخارج يمكن ذكره بدون بيان الفاعل
فان النسبة الى الفاعل محيرة في مفهومه **قوله** فليس له اه قال المفسر
بأن المصدر ولا يزم ذكر فاعله **قوله** فانه من باب تقدير الفاعل فموصوفا
ضرب والكرم الا ان ليس من باب التنازع **قوله** لانه من باب حذف نسب
والمراد بقوله الفاعل لا يذف عدم الحذف نسبيا **قوله** والمخزون من باب
باب التنازع اه واذ كان مقدرا والمقدر المذكور لم يحقق التنازع لو
لوجوده كونه موصوفا لاشتمال محمول الاخر **قوله** لو كان كذلك اي محذوف نسبيا
قوله لزم ان يكون اه لما في المصدر ان المحذوف من نوعين احدهما ان يذف
لفظا ويراد معنى وتقديره والثاني ان يجعل نسبيا مشابو كان فعله
من جنس الافعال الغير المتعدية كما ينسب الفاعل عند بناء الفعل للمفعول
واعلم انه لو اريد بالمخزون ما جعل نسبيا في اللفظ ولا يضر به اصلا انه في
هذا البحث فان المحذوف في التنازع اصلا بخلاف الائمة المذكورة فانه يجوز
الانظار اما في المثالين الاولين فلفظا واما في المثالين الآخرين فاذا كان
ما قبل الواو واليا مفتوحا **قوله** في مثل ما ضرب والكرم **قوله** اي في صورة يكون

وقد سمي ذلك بتصور على وجه كثرية اه وهذه ستة عشر وجها من الاشياء باربعها من الائمة الاربعة
واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الامم الظ في مرفوعا وفي هذه الغمانية الفصل الاول
اقتضى الفاعل والثاني المفعول والثانية اخرى بان يكون الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثاني المفعول
كفاية الطالبيه

واجب توارث العتق المستقلين محال اذا كان توارثهما في آن واحد اما اذا كان على سبيل البدل ليس بمحال بثبوته تحقيقا

خلافاً لذلك فإنه لا يضار عنده بل الحذف فجار
عنه الاضطراب الى المعجزة وفضيلة قبل ان كان
من الخطيب الى المعجزة وهذه نقطة في الكلام
المتقطعة التي لا مدح لها هي ان العرب يصحروا
يخففون في الكلام مع المعجزة في العرب يصحروا
وكرر من (عصا) على
فقط خلافاً

قالوا له من المله وقام بالميزاب وكشتر الذي
 استغنى من المله وبالعز النقد على شلطي
 حال على الاله وبالعز النقد على شلطي
 وقدر من المله وبالعز النقد على شلطي
 ثم انه يفر من المله وبالعز النقد على شلطي
 في طريق القليل والاشي حمار ومجنا القدر لهم
 المشا كافر على ما ذكره من
 نسمة القدر

قرآن قدس فیل روی عنه شریانی
اعتضد علیه بان شریانی الکر افین
یوجب تواؤ العلیین المتقلین
علی خور واحد بان شخصه ووزن
ذلک الاسم الظرف کفایه

و جاز خلافا للفراء لم يقبل خلافا للكنز والفراء لانه يدرك ان خلافا على التاج واحد وليس كذلك لو فكر
اضربت الفاعل في الاء (خلافا للفراء) ومنه ان خلافا للكنز لا يفهم منه عدم جواز افعال الثانیة في تقديره اقتضاء الاول
الفاعل كما ان يكون مع الكوفيين فهذا ما ذكر وجاز خلافا للفراء ليفهم منه عدم الجواز عنه فالاربعون والنقل الصحيح من الفراء
في مثل هذا ان الثاني ايضا ان طلب للفاعلية جاز ان يعمل الفاعل في المتنازع فيه فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين
لكن اجتماع المؤثرين الثاني على اثر واحد يدرك فساد وجاز ان يأتي بفاعل الفعل الاء (ضمير) بعد المتنازع فيه
وان طلب الثاني للمفقضية مع طلب الاول لا اجل الفاعلية تعينه الاتيان بالضمير بعد المتنازع فيه وحل عبارة المصنف
في هذا النقل سألته ولكنه بعينه جده طاب الله

و جاز ای اعمال آنهاست خلافا للفرق و بانه لا یجوز اعمال الثانی عند طلب الاول هر بامن الحذف و الاضمار قبل
و یوجب الاول بکذا فسر عبارة المتق و زیف بانه خلاف المشهور عن الفراء من انه یضمر الفاعل بعد الاسم الظاهر قبل
ضربین و کمر من الزیدان و اما یوعللها معا و اذا کانتمو افعیل و یرتفعه ایضا انه لو کان مراده هذا لیسبغ ان یقول و یخار
ابصر یوز اعمال الثانی و الکو فیوز الاول خلافا للفرق و بانه یوعللها انه کانتمو افعیل او یضمر بعد الف و یرتفع اعمالها امتناع
تأثیر المؤثرین لانه واحد و منه ایضا مطلقا و رد و استسناد علی خلافه عصام الدین علی الکافی

وَجَزَّ اِيْ اَعْمَالِ الشَّائِئَةِ الْاَوَّلَى اَنْ يَضْمَ بِهَذَا الْكَلَامِ قَوْلُنَا وَاضْرُفَ الْفَاعِلِ فِي الْفِعْلِ الْاَوَّلِ عِنْدَ الْمَجْهُورِ وَخُذْ الْفَاعِلَ
فِي الْفِعْلِ الْاَوَّلِ عِنْدَ الْكُنْ غَمْ يَقُمْ (خِلَافًا لِلْفَاءِ) فَانْ خِلَافًا يَجْعَلُ تَجْمِيعَهَا وَلَا يَرْتَبِطُ اِلَيْهِ اَعْنَى قَوْلِهِ لَانَّهُ يَلِيزُ عَلَى تَقْدِيرِ اَعْمَالِهِ
اَمَّا الْاَضْرَافُ قَبْلَ الذِّكْرِ وَضَرْفُ الْفَاعِلِ لَا بِمِلَاحِظَةٍ مَا ذَكَرْنَا فَانْ تَجَزَّ اَعْمَالُ الشَّائِئَةِ لَا يَلِيزُ الْاَضْرَافُ قَبْلَ الذِّكْرِ فِي الْاَوَّلِ وَخُذْ
الْفَاعِلَ فِيهِ فَلَا يَدْنُ مِنْ تَقْيِيدِ اَعْمَالِ الشَّائِئَةِ بِهَذِهِ الْقَيْدِيْنَ

فإن خلا فالفراء فانه لا يجوز افعال القطر الثاني اه اقول لهذا نصيب مما لا يرض صاحبنا فانه ينقص صريحه في شرحه المفصل
بانه يقول يجب افعال الاول ايضا وه فاعمل لها فوضوح في ان المعنى انه جازم ولم يمنع افعال الثاني واضمار الفاعل في الاول او
خذه خلا فالفراء فانه يقول ان عملت الثاني وه اطاعك باللفظ اعلمت الاول ايضا وان طلب الثاني المفعول الاول والفاعل
تعيمة الاضمار بعد الظ وان عملت الاول فاعلم ما ينبغي هذا هو التحقيق بعد التصريح فلا تصور في المتن فمع ما في المصنف من الخط
والتقصير على الصغرى

وقيل روى عنه شمر الرافعي ان عمر بن الخطاب عليه السلام قال في رجل يفتخر بانه شمر بن لحي الرافعي يوجب توارد العلتين المستقلتين على معاودة
بالشخص وهو رفع ذلك الاسم الظاهر والنجاسة انه يجوز ان يكون العلة المستقلة لرفع الاسم الظاهر عند اجتماع الفعلين ولو لم يكن
لاكل واحد منهما وان كانا واحدتهما عند افراد علة مستقلة كما ان الخمرين ايضا علة لعدم الكل عند اجتماع العدمين لا حقيقة
في موضع محضة

قول او اضماره بعد الظايعه روى عنه ايضا عند امتناعها افعال الثائى واضمار الفاعل فى الاول بعد اكتمال الظايعه
فان كان فى صورة تأخر الناصب يعنى اذا اتقى الفعل الثائى المفعول والاول الفاعل روى عنه افعال الثائى واضمار الفاعل
للفعل الاول بعد اكتمال الظايعه مثل صورته افعال الثائى واضمار الفاعل للاول بعد اكتمال الظايعه ليعلم انه قد روى بقوله نقول ضربته و
الكم منه زيد هو وضربه والكم من زيد هو

قوله كان في صورة تأخير الناصب أي كماروي عن الفراء اضمار الفاعل بعد الظ في صورة تأخير الفعل الناصب **في الرواية** **المتة** غير مشهورة عنه هذا على تقدير ما حمل الشئ عبارة المتة ويمكن حملها على الوجه الذي يوافق إحدى الروايتين المشهورتين عن الفراء وما المذكور رأت في الشرح بأن معنى قول المصم وجاز خلافا للفراء أي جاز أعمال الفعل الثاني فقط مع انقضاء الفعلين الفاعل خلافا للفاء أنه لا يجوز أعمال الثاني فقط عنده بل يجب عنده انقضاء العملين في الظ هذا على رواية أو جاز أعمال الفعل الثاني مع انقضاء العملين الفاعل و اضماره للأول في الأول خلافا للفاء أنه لا يجوز اضمار الفاعل للأول في الأول عنه بل يجب عنده اضمار الفاعل للأول بعد الظ هذا على رواية أخرى **ظهير**

ورواية المتن أنه فيه بحث وهو أن المتن لم يورد من سبب الفراء أصلاً فيجوز أن يكون بل قال وجاز خلافاً لـ
الفراء فيجوز أن يكون مراده بقوله خلافاً للفراء هو خلافه لـ سبب الجمهور والكتبة بشر يكيد الرفعين أو بأعمال الثاني واضمار
الفاعل للموافاق بعد الام الظانين أي تقول رواية المتن غير مشهورة عنه مع عدم نص في الرواية في المتن واحتمال إرادة
المشهوره ويمكن أن يجاب عنه بأنه يجوز أن يكون قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قول صاحب القيل ومراده أن
الرواية التي حمل الشبه قول المتن اعني خلافاً للفراء عليها وهي ما ذكره أولاً في شرح قوله خلافاً للفراء غير مشهورة
فلا إشكال
عصمة الله

عبدالله بن محمد

[illegible]

ಸಿರಿಗೊಳಿಸಿದ

۴۲

عدم المغاية نفية ان مغارته له لام من شرجية للا يعيد الابرار

الطبيب فيلزم ان يكون له
الطبيب فيلزم ان يكون له
الطبيب فيلزم ان يكون له

على تقدير اتحاد السعي والطلب او التزام وقد يمنع بان يراد بالطلب الرضى وعدم الكراهة الآتية بعينه وخلاف
الظن والاقرب منه ان السعي يكتفى بالطلب او العمل وانما يكتفى بالطلب حال كونه لا يطلبه ايضا واشت
طلبيا ما ولا يجوز ان يكتفى بالمقام ان يكون مستند بالطلب ويكتفى بالطلب المستند وهو انما لا يمنع من الطلب بل
يجوز ان يكون الطلب مستوجبا الى محذوف وما ذكره من منع ولا غيرهما عليه بما يمنع والاحتمال لا يمنع الكون في محذوف

ان السعي لا يصلح كونه مستند ولا يجوز ان يكون مستند الى العمل المستند اليه من الاعتراف
المذكورة في المتن لا يمنع من ذلك في محذوف
انما وجه ما قلناه من ان الطلب لا يمنع من ذلك في محذوف
في صحة فان قلت ان الطلب لا يمنع من ذلك في محذوف
قليل فالسعي لا يمنع من ذلك في محذوف
معارض بظاهر فلا يستلزم انما هو بعد السعي

والسعي والطلب والتعريف فانهما من قولنا
او من ما يعارض به كذا في قولنا لا يطلبه الا العمل
الطلب المستند اليه كذا في قولنا لا يطلبه الا العمل
المؤقت المستند اليه كذا في قولنا لا يطلبه الا العمل
على كذا في قولنا لا يطلبه الا العمل
منع كذا في قولنا لا يطلبه الا العمل
كفاية كذا في قولنا لا يطلبه الا العمل
ايضا بان الكفاية كذا في قولنا لا يطلبه الا العمل
الطلب وقا انما هو مستند الى العمل المستند اليه من الاعتراف
لان الاشارة الى كفاية كذا في قولنا لا يطلبه الا العمل
يكتفى وانه لا يمنع من ذلك في قولنا لا يطلبه الا العمل
وهو من مثله كذا في قولنا لا يطلبه الا العمل
كفاية كذا في قولنا لا يطلبه الا العمل
الطلب وقا انما هو مستند الى العمل المستند اليه من الاعتراف

انما وجه ما قلناه من ان الطلب لا يمنع من ذلك في محذوف
في صحة فان قلت ان الطلب لا يمنع من ذلك في محذوف
قليل فالسعي لا يمنع من ذلك في محذوف
معارض بظاهر فلا يستلزم انما هو بعد السعي

انما وجه ما قلناه من ان الطلب لا يمنع من ذلك في محذوف
في صحة فان قلت ان الطلب لا يمنع من ذلك في محذوف
قليل فالسعي لا يمنع من ذلك في محذوف
معارض بظاهر فلا يستلزم انما هو بعد السعي

انما وجه ما قلناه من ان الطلب لا يمنع من ذلك في محذوف
في صحة فان قلت ان الطلب لا يمنع من ذلك في محذوف
قليل فالسعي لا يمنع من ذلك في محذوف
معارض بظاهر فلا يستلزم انما هو بعد السعي

انما وجه ما قلناه من ان الطلب لا يمنع من ذلك في محذوف
في صحة فان قلت ان الطلب لا يمنع من ذلك في محذوف
قليل فالسعي لا يمنع من ذلك في محذوف
معارض بظاهر فلا يستلزم انما هو بعد السعي

قوله حذف فاعله قبل هذا التعريف يصح في قولهم انت الربيع البقل فاعله الحقيق للانيات
والربيع والبقل هو انت سبحانه تحذف الفاعل الحقيق واقسم المفعول الذي هو الربيع مقام واجب بانه المراد بالفاعل
هو الفاعل الخدي وبالمفعول ما يعقل مفعول لينة عند اقامته مقام عصمة الله

قوله حذف فاعله اي فاعله الخدي فيجب ان انت الربيع البقل ولو جعل اعم كخبر عنه بالقياس الاخير طائفة
قوله وانما ضيف الى المفعول اي الى ضمير يرجع الى المفعول فهذا التعبير ايضا لا بد من ملابسة والضمير في كونه راجع الى
الفاعل وفي به الى المفعول قال في الظاهرية قوله به متعلق بكل من الملابسة والمتعلق في سبيل التنازع اي بملابسة
كونه الفاعل فاعل الفعل المتعلق بالمفعول ملابسة بالمتعلق لا انتهى فاقام في فعل ما اقامه الله فدمه ان هذه الاضافة
لا بد من ملابسة لبعض الفضلاء

قوله واقسم هو قال عصام الدين في الشرح قوله كل مفعول حذف فاعله متناول لجميع المفاعيل في قولنا ضرب زيد
يرم الجمعية انما الامراض باسند يدر في دارة تاويلها مع انه ليس في منها سوى زيد من المجدود والمفعول قولنا ضرب
عمر والاخر في قولنا ضرب القدم واضرب القدم فاضربها بقوله واقسم هو اي ذلك المفعول قوله له هو تأكيد الفاعل
المستند لانه الفصل وانما انما تنبيه على مكانه وقيل دفعا لوام جعل مقامه مقام والام ضعيف او عطوف في قوله حذف
فاعل يرجع ضمير يرجع الى المفعول ثم قال ولا فاعله في ما في التعريف من الخفاء او مفعول في مفعول في معرفة المفاعيل
ولا ينقص التعريف بصام نهاره حيث فاعله صام واقسم النصار مقامه لانه لا قبل ان ليس مفعول لابل فاعله اذا المراد بالمفعول
ما كان مفعولا قبل اقامته مقام الفاعل اذا المراد منه انه المفاعيل المحذوف لانه لا قبل ان ليس مفعول لابل فاعله اذا المراد بالمفعول
في معرفة فاعله وقيل بل لانه فاعله صام لم يحذف اذا المراد به المحذوف الفاعل ان لا يكون في الكلام مفعول في معرفة المفاعيل
قوله واقسم هو لا كان في قيام المفعول وهو فضلة مقام الفاعل وهو مفعول غير اية انما الضمير المستند الراجع الى المفعول
ثم ان قيام المفعول مقام الفاعل في استناد الاعراب وجوب التقديم والذكر وعدم التردد ونحو ذلك من الاحكام
اللفظية والمعنوية فاقصر الشرح على الاستناد ليس بحسب تقدير

قوله مقام الفاعل اه لا يخفى ان مقام الفاعل هو مقام استناد الفعل المعلوم اليه ولم يقع المفعول في هذا المقام
بل اسند الفعل المجهول اليه وليس هذا مقام الفاعل الا ان يقال ان مقام السند اليه كذا في قولنا ضرب زيد
ولم يقع المقام بالتعريف من الفعل بصيغة المعلوم او المجهول فتأمل

قوله اذا كان عاملا فعلا بقرينة قوله ان تغير صيغة الفعل فتر كذا ما كان عاملا شبه الفعل بالمقابلة في شرطه
اذا كان شبه الفعل ان تغير صيغة الى اسم المفعول وكونه مقام مقام الاستناد الى الفاعل باللفظ الذي ذكرناه فتأمل

قوله اذا كان عاملا فعلا للتأنيبه عليه من زبد مضروب غلامه ولان قول ذلك في قوة زيد يضرب غلامه
عصمة الله طائفة

قوله اي مفعول فاعله هذا يحجب المفهوم اعم من المفعول المطلق لا اعتبار قيام مقام فيه طائفة
اي لم يذكر اسم فاعله لانه المفعول لا في التقدير عصام الدين
قوله وانما لم يفصل اه اعلم ان الفصل هو تركب العطف ودأب المصنف في هذا الكتاب فصل العناوين وهو واقع
هنا ايضا وانما يراد منه او من هنا في قولنا عنوان المفعول والمنصوب فيسبغ ويرسم في كذا في تركب الى لفظة بل كذا في
ايراده على خلاف الاستحسان في قوله وضرب المبتدأ او الخبر الى لفظة

الما في الجول من التلا في الجول والمما في الجول من التلا في الجول
 تقدير عدم القول في الضم قالوا اه وهذا كما في التلا في الجول
 مضافا اليه بالنسبة الى سبيلين مع افتقاره لعدم الاحتياج الى
 قوله كذا في التلا في الجول اه بناء على ان النسبة به في الغالب يكون اقوى
 من النسبة في وجه النسبة وان اتفق الوقوف الى كل الناحية في امتناع
 وقوع المفعول والمفعول مع مقام الفاعل او كل المفاعيل الاربعة المذكورة
 في الامتناع ليس من ضروريها الفاعل اذ يرتفع بغيره لا فاعله لكونه يرتفع
 كذا في الرضى وفيه بحث على ذلك المفعول مع اي ليس من ضروريها الفاعل
 اذ هو مصاحب ومرتفع بغيره لا مصاحب والابحار السوال في معنى لو
 اقيم المفعول له مقام الفاعل فيكون الحكم تاما به ولو كان جوابا لم يقتضيه تقدير
 السوال فيله فيلزم السوال في تمام الحكم وذا لا يصح انه ليس جوابا له في تقدير
 السوال فيله فيلزم المذمور بالنسبة الى نصب القوان واقامة عليه مقام
 الفاعل وقراءة له مفعلة بنصب قوما واقامة ما كانوا بسببهم مقام
 على انصار المصدر اعني تخرج المؤمنين بتجنية لينا الفاعل الجول له فيه
 بحث لما ذكره الشارح في كذا المصدر ان مصيغة المعلوم تنصبه بما قام به الحدث
 وصيغة الجول في صيغة مشتركة بين باء التوازم من الزما المعين والمكان
 المعين وما وقع عليه والآلة وفي ذلك وكون اسناده الى الفاعل كما هو في
 المطول من ان افعال الفاعل على غير ما حقه ان يوقع عليه جازا في اقامة غير المفعول
 به مقام الفاعل لا يلزم نصب افعال الفاعل عليه فيكون النسبة باقية بعد الاقامة
 كما كانت قبلها كذا في اقامة المفعول به مقام الفاعل فيكون الاسناد جازا بما كان
 بين عدم ظهور الاظهار ايضا وان سمي تحقيقا ليس له حقيقة في قوله اذا اراد
 بين الحقيقة والجازي يمكن قوله على المعنى الحقيقة والجازي قوله فالحال
 لان الجازي خلف عن الحقيقة والرجوع الى التلخيص انما هو عند تعذر الاصل

جاز انما هو على تقدير قصد النسبة
 الى المعانيه التي يتردد

لأن الكلام قد يقع بغيره في اثبات تعيين اقامة المفعول مقام الفاعل عند
وجود غيره **قوله** والظاهر انه انما كان ذلك لانه يجوز حمل قوله ولا يصارح على هذا
بان يقال انه لا يمكن الصيرورة الى الجواز العفوي من امكان الحقيقة ا
المقلية لوجود ما هو له **قوله** ولا يمكن الجواز العفوي مع وجود ما هو له منقضى
بقوله تعالى في غير موضع رتبة فانه يجوز حمل وجود ما هو له والجواز العفوي
وجود ما هو له من حيث هو كذلك كما في نفس فيه فان المفروض انه لا يجوز اقامة
غير المفعول به عند وجود المفعول به مع كونه مفعولا به **قوله** فان النسبة اه
لا يخفى ان المعبر في الجواز العفوي من جهة الجواز هو في مطالبه المفعول به
فروه بان المفعول به غير ما هو له للملازمة الى الجواز ان ذلك الغير يشابه
ما هو له في مطالبه المفعول به واما ما يشابهه اياه في نوع الملازمة كما يشوبه
بما الخسنة فغير معتبر فيه ولذا لم يوضو اليه العلاقة في بحث الجواز العفوي
قوله فلان اه الى نسبة المفعول الى الزمان والمكان كانه لا يلزم هذه العلاقة و
هي كونها متشبهين بالمفعول به في الحلية واما في المفعول به وان اختلف جهة
الحلية وانما يشتركان في حلية المفعول به باعتبار القبول وحليته باعتبار النظر
وتأثير المفعول به باعتبار الوقوع عليه وتأثيره فيها باعتبار
الوقوع فيها وهو ايضا نوع تأثير حيث يعرفان بتلك الانواع فيقال
زما القرب ومكان القرب **قوله** لان اثر المفعول به يتعلق به المفعول
المطابق فيكون مفعولا به لمطابق المفعول **قوله** هذا التحقيق اي تحقيق العلاقة
بين المفعول به وبين الزمان والمكان **قوله** والمصدر يقتضي تعذر النسبة
الابغائية اه فيمكن لان اللام من التحقيق المذكور ان نسبة المفعول
المبني الى سائر المفاعيل لعلاقة كونها متشبهة بالمفعول به لاكون النسبة
الابغائية فان ذلك انما هو على تقدير قصد التجوز في الاستناد
قوله هذا التحقيق اه تعذر النسبة الابغائية الى سائر المفاعيل فيما اذا كان

اذا كان مفعولا بلا واسطة حرف الجر واما في المفعول به الواسطة فلا نقل لان
حرف الجر مانع من اعتبار الوقوع عليه تجوزا قاله يربطها حقيقة كما كان قبل الا
لا يخفى ان الخسنة اعترف بها بان اسناد المفعول لغير المفعول به قد يكون
حقيقيا فقد انهم ما سبق من اسناده الى غيره **قوله** مطلقا جاز على وجه
نسبة المفعول به لا تقتضي تشبيهه بالمفعول به بغير المفعول به واقعا عليه تجوزا
بل كونه من ملازمة المفعول به في النسبة فقد انهم التحقيق المذكور والنقل
بان نسبة المفعول لغير المفعول به اذا كان مفعولا بلا واسطة يقتضي نقل
النسبة الابغائية وجعله مفعولا به تجوزا بخلاف ما اذا كان مفعولا بواسطة
فحكم **قوله** ما ذكرته من نقل النسبة الابغائية في المفعول به الواسطة وعدم
النقل في المفعول به الواسطة **قوله** فيبقى ان يتبين اه لك النسبة اليه الى ما هو
له ولا غيره جازا ولا يمكن التكلم بالجواز مع وجود ما هو له وفيه بحث لان ملا
مزار الاقامة في مقام الفاعل على انتهاء المتكلم بتعلق الفعل به ويكون تعذر به
معا كتحققه بالفاعل ولا دخل في ذلك لك النسبة اليه حقيقة او مجازية
قال الشيخ الرضي كما كان ادخل في غناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل
فهو اولي بان ياتيه وذلك مضمون الاختيار **قوله** مع ان التفرع بخلافه فان
الاكثر من على انه اذا قصر المفعول به على البوابة في النية كما في المتن
وبعضهم يرجح الجواز والجرور لانه مفعول به لكن بالواسطة وبعضهم انظر
والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لكونه لالة المفعول
عليه اكثر وبالجمل لم يقل احد بتعين المفعول به الواسطة **قوله** وجب في قيامها
كليا كما يرجح الى اعتبار تشبهه بالمفعول به ونقل النسبة الابغائية فيه انه اذا
كان المقول ان تعلقه باكتساب المفعول به للمباشرة في التعلق لا يمكن دخول
الواسطة عليها **قوله** في ذلك اي في دخول الواسطة عليها عند الاقامة **قوله**
ولذا لا يقع اه في شرط الرتبة بشرط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن

عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ ولا جلس مكان او زمان او في موضع
او في آن لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذلك
قوله باستدراكه من قوله وهو الزمان المحيى والكان العين والمصدر المغير
والمفعول هو السلطة والمخ تغيره او بما يؤدى مؤداه كان يقال ان لم يسمعوا
او كان الاستدراك اليه مفيد الفائدة متجددة واذا لم يسمعوا نيابة **قوله** لا فائدة
الى هذا على تقدير ان يكون القائم مقام الفاعل المجرور على ما حققه السيد الشريف
في حاشية الكنى في تفسير قوله تعالى غير المضمون عليهم وايدى بان القائم مقام
الفاعل اسم وجموع الجار والمجرور ليس باسم فعلى قوله شبهه بالفاعل مجرور
شبهه بما ذكره قوله اقول قيم واما على القول بان القائم مقام هو المجرور على ما هو
ظاهرا في قوله تعالى عليهم في محم الرفع وكلام الشدة كلام ابن مالك في التفسير
ويؤيده ما قاله ابو حنيفة في الجي - ان الاعراب المحيى مشروط بان لا يكون ذلك
الموجب اعراب لفظ فلا يجوز ان يقال في قوله ضربت بزيد وعمران وعمران
معطوف على محم زيد فلا حاجة الى هذا القيد لان معنى ان المجرور الجار و
المجرور شبهه بالفاعل لفظا في قوله ضربت بزيد وعمران وعمران معطوف على محم زيد
في ادائه معناه لان المجرور اما مفعول به او فيه اوله ثم المحم لم يجرى بيان
غرض الشئ من هذا الكلام مع انه اهم بالذکر ولعل غرضه دفع ما اورده الفاضل
الرهنى من القول في الدار مفعول به بالواسطة عند القوم ومفعول فيه
عند المصنف قد وقع التكرار في مثال المفعول فيه وتكرر في مثال المفعول به بالواسطة
وفلاصة الدفع ان التمثيل به باعتبار انه جار ومجرور شبهه بالفاعل لا باعتبار
انه مفعول فيه ومعنى قوله قيم مقام الفاعل مثله ان افهم فاستدل الفاضل
بما هو من المفاعيل والتفصيل به لكونه من متجانس فيه ويحتمل ان يكون
معنى قوله مثله ان اذا وجد المفعول به بواسطة مع سائر المفاعيل بواسطة
تعيين للمادة وان لم يكن فالجيب هو الكونه مفعول به في الحقيقة واقفا

واقفا الفاعل اياها واشتد اقتضا القول بزيد في يوم الجمعة في امام
الامر موز بزيد هذا على طريق القياس ولم يجد فيه نقدا **قوله** فلا يظهر الى
لان بيزم نسبة الشئ بنفسه ولا فائدة فيه وانما قال لا يظهر لان كان يقال
ان التشبيه المذكور يمتنع على من سب المجرور **قوله** كان احضر لعدم ذكر الشرط
واظهر لعدم الاتفايق الى تفسير الجيب باسم المفعول به ما يقع نيابة
فيه ان اه هذا الاستدراك انما يوزم اذا كان البوابة باي شيء نيابة وفرضه
سواء جواز وقوعها موقع الفاعل كجوز وقوعها موقعه اذ لم يوجد المفعول به
وبما يمتنع وقوعها اذا وجد المفعول به اما اذا جرى البوابة والجواز الاشارة
على اطلاقه كما هو الظاهر ويحتمل المفعول به سواء في جواز نيابة
واستعاضة بجوز نيابة لا ربحا لشيء منها في النيابة وما يمتنع نيابة لا
ربحا لشيء منها في الامتناع فلا استدراك كما لا يخفى **قوله** مع انه اراد
التفريق في هذا الكلام بالشرط كذا في قوله واذا وجد المفعول به او الا
قالا في مفعول به متعين والبوابة سواء **قوله** صورة المراه في المفعول
بالواسطة الترتيب بهما بالفاعل من حيث المعنى الكونه مفعول به والمفعول به
واسطة اتم مشابهة بالفاعل من حيث اللفظ لقبوله الرفع فاستوى في الرفع
عنه **قوله** لا يوزم ان لا يكون اه لان استواء ما يقع منازعة في المعنى وما
لا يقع نيابة في الامتناع ثابت في جميع الاقسام او وجد المفعول به في الكلام
اولم يوجد **قوله** يجوز بان يقال اعطى زيدا عمره فلا يتعين اقامة الاول مقام
الفاعل **قوله** امكن وقوع الجرعة اه بسبب معارضة الملازمة بالاولوية
للتاخير **قوله** عطف على قوله لا تناسب بين الجملتين في السند اليه و
السند لا على قوله مفعول الم اسم فله في وافتراض بين المعطوفين لشدة
اتصاله بالمعطوف عليه **قوله** بل الى المعنى اي من الجملة التي يصدق عليها الرفع
هذا في ابتداء الجوز المجرور بها عوضا انفسه عن الشئ وفرضه عنه **قوله**

فاسنو يا في النيابة

قوله ومنها المستدراك والحق قال في منه وفي المبتدأ منها لان المرفوع مذکور ضمنا والمرفوع ضمنا
بطول العهد المتحقق اربها دور الفاعل على ان ضمير منها يجوز ان يرجع الى المرفوع وتغيير الاستحباب للتفصيل الموجب
اللزلة **قوله** او من جملة المرفوع ويجوز ان يكون ومن جملة الفاعل وفائدة التنبيه على انه
من الملحقات **عصمة الله**

فكرة التخصيص بالصفة وثانوي اي ليس التقدير بعد التقدير في الكلام
 بان يجوز حذف او نحو ذلك فان بناه على ان كان له وجود مستمرا
 يعني ان العبارة او اي قول الجوز من العوامل اللغوية وان كانت لغة
 في سبب العموم الى السبب الفعلي الذي لا يثبت على ان التجربة عدم
 الوجود والجمع الموقوف اذ لم يكن هناك عهد للاستغناء عن كونه فردا
 فالعينة التي لم يوجد فيه كونه عام لفظي لكن المراد عموم السبب لا يوجد فيه
 شي من العوامل اللغوية ان الامام ابدلت معنى الجملة او بناه على ان
 الموقوف اذ لم يكن محمول على الاستغناء بجهل جواز التمسك بقوله تعالى
 تحمل كل الشئ وانهما كذلك اذ لا يثبت في نفسه دخول عام لفظي لعدم
 امكانه وان كان اعم لانه قد يتحقق في ضمن السبب الكلي وفي ضمن الالهي
 لبعضه والسبب البعض بقرينة المقام فان التمسك بالوجود في عام
 لفظي اصلا واما القول او اي القول في ايراد عموم السبب قوله
 الجوز من العوامل بان عبارة المتن ان حلت على الحدود وان يجوز التمسك
 من قول الجوز من المحمول ويحذف الحكم بطريق الابواب افادت عموم السبب
 لعدم دخول العموم تحت النفي وكذا كونه فردا من العوامل اللغوية محله
 عليه بحول العددي كانه قولنا كل انسان لم يقيم بخلافه اذا حلت على
 السبب فانه في بعض العموم اذ حلت تحت النفي في سبب العموم كانه قولنا
 لم يقيم كل انسان فغيره لان المحمول على الحدود في صورة تقديم النفي على
 الموضوع وما يؤدي معناه بعينه ولا فرق بين مالك في كل انسان لم يقيم
 ولم يقيم كل انسان بان الاول عموم السبب والثاني سبب العموم لان
 الذين اذ فالحمل عليه تخصيصه فلا يكون المحمول عليه سببا في مقام النفي
 لان الظاهر ان المطلق ينصرف الى الكامل كالعدم وعدم افادته
 معنى زائد اعم من ان يكونه فحقه كسلكه مجردا والالم يكن مجردا

وقد بحثنا في معنى جميعها في القاموس كتابا معا اي جميعا وهو اصل مع ومع اسم وقد يكون
 او حرف خفض او كلمة تضم الشيء الى الشيء وهي للمصاحبة ويكون معنى عند هذا عصام الدين على الكافية
 في ازالة الفاعل وحده ونوقف الحكم بعدم حذف الفاعل بموضع آخر اها ما قام وقد انا وفاقا نعت عليه
 الشيخ واجاب السيد بان المثال لم يثبت في كلام من يعتد به من العرب فلا اعتماد ولا خفاء في ان اتفاق الفاعل
 على جواز الحذف في مثله ينافي الحكم المذكور ولا يدفعه ما ذكره فتأمل **عصية الصفوى**
 واما ما اصرار عن حذف الفاعل وحده فانه لا يجوز في غير باب التنازع اتفاقا وفيه ايضا عند اكثر من واحد
 يوزن كل فعل لا يتضح فاعله بانه مستند الى مصدره نحو قوله تعالى ثم بداهم من بعد رؤا الآيات فانه اول باب التقدير بداه
 بداه اي ظهر لهم رأي ومنه ما هو من مصدر المصنفين دار وتسلل فانه بمعنى دار الدور وتسلل التسلي اي
 وقعا فان قلت ينبغي ان يقول وقد بحثنا في معنى لقيام قرينة يخرج من ضرب زيد على بناء الجوز فانه حذف فيه
 الفاعل وحده لكن نسبيا لا قيميا قرينة قلت لانه حذف فيه الفاعل وحده بل كلاما لكن حذف كل نائب فاعل الفعل
 الجوز نائب الفعل المستند الى الفاعل كما ان المفعول نائب الفاعل وفيه بعد نظر لانه حذف الفاعل وحده في مثل ما صرح
 وما اكره من الازيد بالاتفاق وفي قفا وطالما فانها فعلا كقبا بما عن الفاعل فاستغيا عنه حتى صح دخولهما على
 الفعل وتحقيقه في شروح الكشاف في شرح خطبة بل حذف الفاعل كثيرا في شروح بحيث لا يمكن ان يكون احد
 اطلع على معرفة تعريف اضرين واضرين واضر بالقوم واضر بالقوم فبا عجا كيف خفي الشئ في نصف النهار
 على ذوي الابصار وكيف بقوا عطشا في البحارة وكيف حكموا بعدم الماء وقد جرى عليهم الانهار سبحانك
 لا علم لنا الا ما علمنا هذا **عصام الدين على الكافية** وما حذف فيه الفاعل وجوبه او جواز على اختلاف فيه فاعل
 الفعل في الجملة الشرطية الفاصلة بين احسن ومعه له في ما احسن زيد او بين احسن او فاعله في احسن بزيد
 فعل التعجب نحو ما احسن ان اكرم عمرو زيد او احسن ان اكرم عمرو بزيد فانه محروم مسددا لكرم والفاعل هنا حذف
 جواز او وجوب بأكبره زيد او زيد فاحفظه **بجالات الدين**

قوله فحذف الجملة او هذه من المواضع التي يجوز حذف متعلق الحرف مطلقا فاستشهد من ان متعلق الحرف
 لا يذف غالبا **عصية الصفوى** وذكر نعم في مقامها فيه ان كلمة نعم اذا كانت مذكورة بعد
 الجملة يكون مذكورا في مقام الجملة بعد حذفها واذا كانت قبل الجملة فهي مذكورة في مقام تقطع سواء ذكر الجملة او
 حذف وانهما ليس كذلك الا ان يقال المراد بذكر نعم مقام الجملة لا كقائدها من ذكر لفظ الجملة **قوله** لعدم قيام
 ما يؤدي مؤداه فان قلت قد ذكر اتفاقا انه ذكر نعم مقام الجملة فيؤدي مؤداه قلت نعم ذكر في مقام الجملة لكن لا يؤدي
 مؤداه بل اي قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة ثم ان هذا الكلام يدل على ان في وجوب الحذف لا بد من قيام
 ما يؤدي مؤداه مقامه وليس كذلك فان وجوب حذف خبر المبتدأ في المواضع الاربع التي سبقت ذكرها لم يقيم ما
 يؤدي مؤداه مقام الخبر المحذوف وجوبا وان التزم في موضعه غيره مثل لو لازيد لك الخ كذا **ط** عصية الله

قوله فيلزم في الكلام افادته حتى وفي هذا الكلام امر محذوف اي فيلزم في الكلام استدراك بسبب ذكر
 المحذوف قيل ان هذا لا يدل لم يثبت المدعي جواز ان يكون وجوب الحذف غير قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه

قوله فيلزم اه **عصية الصفوى** تفريع للنفى اي لا يتحقق شيئا ما يؤدي مؤداه في الجملة البقية كما يتحقق في الآية المذكورة
 حتى يلزم الاستدراك فيجب الحذف ان قلت نعم ههنا كذلك قلت معناه الا فرادى لا يفيد الا بالانضمام الى غيره
 فلو افاد وحده لانا د معنى الكلام المستقل وليس فليس ان قلت كيف يجوز ثم ذلك في ان كما سبق قلت لا يجوز
 بنا ايضا ولهذا اشتراط ان يكون الخبر فعلا فتأمل **قوله** ليلكون الجواب اه وفيه انه ينبغي ان يكون الجواب عن السؤال
 ال ب و هو قوله من قام جملة اسمية ليحصل التلا انطلا بيا فليأمل وايضا في وجوب المنزلة وحسن التاكيد
 وهذا انما حصلت من الجملة الاسمية دون الفعلية **ط** **عصية الصفوى**

قوله ليلكون الجواب اه وايضا يلزم كسح الحذف بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية الصفوى **عصية الله**
 اللهم الا ان يفرق بين حذف الفعل وجوبا وحذف الخبر وجوبا بانه لا بد في الاول من قيام ما يؤدي مؤداه مقام
 بخلاف الثاني فانه يكفي فيه التزام غيره في موضعه وقد يقال لا بد لهذا الفرق من دليل كيف وقد يكون الخبر
 جملة فعلية **م**

واذا تنازع الفعلان ولم يكن بينهما امتناع حذف الفاعل وحده انه لابد من حذفه وحده في
 صورة التنازع واعمال الينا في اذ لا سبيل الى الاضمار لامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عقبة
 بحيث التنازع تنبيهها على انه يعنى فيه الاضمار ويحذف عن حذف الفاعل فقال واذا تنازع الفعلان على طبع
 وقد يحذف الفعل والافعال تنازع يكون في شبه الفعل ايضا نحو اناضارب ومكرم زيد واضارب ومكرم
 زيد ومن هذا يظهر ان المبتدأ قد يكون صفة واقعة بعد حرف الاستفهام او النفي واقعة لمضمرة مستتر اذ لا وجه
 لرفع ضارب الا انه مبتدأ فاحفظه فان من ودايعنا عند كونه سطره منتهى في تعريف المبتدأ ان شاء الله
 عصا الكريمة على الكافية

قوله اذا تنازع بحري آه فيه ان يجري وجريان التنازع في غير الفعل لا يوجب ان يجعل العنوان شاملا لما ان يجري
 في ضمير المنفصل لكن ليس طريق قطع النزاع فيه ما هو رأي البصري والكوني فلهذا قال ظاهر بعد ما يجوز التنازع في
 الضمير فلا بد ان يقال اذا تنازع بحري في غير الفعل ايضا مع جميع احكام وجريان رأي البصري والكوني فيه الا ان يها
 المراد من لام التنازع لام العهد اي التنازع المذكور باحكامه بحري في غير الفعل ايضا تناسل **عصمة الله**
قوله مع ان التنازع قد يقع اه فانه قلت في صورة تنازع ثلثة مثلا كيف يقطع النزاع بذهب البصري والكوني
 قلت على مذهب البصري يعمل الفعل الاخير وبضم الفاعل في الاولين على مذهب الكوني يعمل الفعل الاول (ويظهر في الخبرين
 فيكون المراد من الثاني على مذهب البصري ما هو المذكور اضرأ ومن الاول اما قبله ويكون المراد من الاول على مذهب الكوني
 ما هو المذكور الاول من الثاني ما هو غير الاول في هذا لا يلزم انه لم يذهب احد الى احدى الفعلين المتوسط بين الاول
 والاخير **من حاشية عصمة الله**
قوله مع ان التنازع اه فخرضت وآهت وكرمت زيد فان قلت تحققة فيه ثلث تنازعات والكلام في التنازع
 الواحد قلت بل فيه تنازع واحد فقطع بالاضمار في الاولين وعمل الاخير في الاسم الظاهر ولو كان فيه ثلثة من
 افراد التنازع لزم التثنية بآهت وبهذا يندفع ما يقال وقت تنازع الافعال الثلثة وقت تنازع
 الفعلية فالكلمة المعبرة في الوقت يشمل الجميع فتدبر **طاشكندی**
قوله بل العامل قال بعض المحققين ثم ان الاول ان يشار الى ان المراد بالفعل العامل في قوله وقد يحذف الفعل
 من حاشية عصمة الله وانت خبير بان قد صرح في هذا الموضع بان قوله ان التنازع للفعل في تفسير قوله وقد يحذف
 الفعل الشارة الى ان المراد بالفعل العامل فاما الجمل نسبة لبعض الفضلاء
 بعد ما احترز عما اذا وقع قبلها او بينها فان الاول يأخذه قبل وجود الثاني فلا مجال للثاني في النزاع وان
 توهم الرضا انه لا وجه للتقدير لانه يحقق النزاع في المحققين قبلها فان قلت قوله ظاهر بعد ما
 لا يتناول التنازع في ظاهره قلت لا يحقق التنازع الا مع تعدد الطالب ووحدة المطلب وما توهمت من
 التنازع في المقعد ليس الا تنازعه او اكثر للكمط واحد فاعرفه واستغن عن اه تقول هو من قبل الاقتصار
 على اقل مراتب التنازع **عصا الكريمة**
قوله اقتصار على اقل مراتب التنازع او الكفاية على ما هو الاكثر وقوعا اعتمادا على ظهور المقايسة فيما هو
 الاقل ولا شك ان اكثر من موارد التنازع في العالمين بل في فعلين **عصمة الله**

مبراً حقيقة ان قلت ينبغي ان يبقى على هذا التعريف ان لا يجوز
 العطف بالرفع على محل اسم ان نحو ان زيداً منطلقاً وعرفاً ان المقام جواز
 وذلك لان الجواز المذكور يقع على كونه اسم ان مرفوعاً المحرر بالابتداء وهو
 وحده ليس مبتدأ بالمعنى المذكور لعدم تجرده عن العوامل العقلية نعم يقع
 ذلك على رأي من قال انه مطلق على محله مع اسما لعدم ذلك او بمعنى انه
 يقع على نوعه رتبة اسم ان اعتباراً ان كان مبتدأ قبل دخول الـ والـ في ان كان ولو
 كان مجرداً فهو ان كان مبتدأ كناية عن العطف على محله اسم ان المقصود ايضا
 والواجب ان هذا الجواب من ان الـ في محله ان ان لعدم تقييده معنى
 الجملة كان كالمحرر ان ان قد خول ان كلاً وخولاً فيبقى منوعاً كما كان لكن محلاً
 لا استقلالاً لفظاً بالنسبة فلو خول اسماً فيه بحث لانه ان ارادوا في
 فيه باعتبار المحرر فسم وان ارادوا في فيه باعتبار اللفظ فسم لعدم تجرده عن
 العوامل العقلية مع انها مغيرة للمعنى الجملة بالنسبة فلا يجوز اسماً مجرداً عن
 العوامل العقلية لا حقيقة ولا كلاً فلا يجوز اسماً مرفوعاً بالابتداء اي
 لان القضية سالبة الى القضية المركبة من اسم لا وفيه نحو لا اعلام رجل في
 الدار قضية سالبة معناها سلب نسبة الجزء اسم اوليت كلمة لا جزاء
 مع مدخولها غير ان عند من يجوز المجموع في محل الابتداء وايضا يخرج هذا المركب
 التوقيف بقية الاسم لعدم كونه المجموع اسماً اشار به اي بالتعبير
 بالقسم فان القسم تقضي وجود القسم المشترك بين القسمين مشترك
 معنوي بذلك على هذا جعلهم الابتداء عاملاً في كلا النوعين وتفسيره بتجريد
 الاسم عن العوامل العقلية لا سناداً في الية او لا سناداً له لا شيء فان
 قلت فلم لا يفرق المبتدأ بالمعنى المشترك بينهما قلت تبيين القسمين بمقتضى
 لاقتصاصهما من كل واحد في حقيقة كذا في الية حيث قال المبتدأ اعلام
 مشترك بين ما بين فلا يكون مجموعاً في صوابه ولا انتم استعملوا اللفظ

المشتركة وهو لفظ البنية او قوله فالبنية هو الاسم الجرد ومن قال
انها لشيء الخواص قال الفاعل الهندى في حواسيب كلمة او لتقسيم المدود
المدى حيث يتناول مدود المد وهو قوله الاسم كذا القسمية او لانه المدود
الجميع فليس كذلك او التثنية فلا ينافى التوفيق انتهى ومثله دفع
سؤال مقدر وهو انه اذا كان الاسم متناولا لنفسه كيف يدعى المطف
عليه بكلمة او فاجاب فاجاب بان لشيء الخواص او لشيء بمعنى الكلمة او
بالنظر لا تقسم مفعول المطفون عليه من غير اعتبار القيود والبنية
سواء لشيء الخواص فيجوز اجتماع المطف بالاسم واندرجها تحته وهذا لا ينافى
كونها لا انفصال الحقيقي بعد اعتبار القيود ومما فاندفع اعتراضه المصحح
لان استحالة انه لان القسم الاول لا يوجد ابداسه اليه الثاني يكون مستورا
والثاني الواحد بالنسبة الى الشيء الواحد ينتج ان يكون مستورا او مستورا اليه
فلو ثبت ان شريكه لو لم يرد ثبوته قطعا لما ذهب اليه المصنف من كون
اسم الفعل مبتدأ كان بالاستقرار اي تبعا لثبوتها في كلام العرب مبتدأ
سوى يدين القسمين لصدق التوفيق عليه فانه مفعول واقعة بعد الاصل
الاستقام رافعة لظنه كذا ذكرنا من ان هذا القسم من المبتدأ
ثبت ضرورة ولا ضرورة في هذا المثال على ذلك اي التقييد المذكور
في هذا وغيره فلو انما قلنا في المفعول فاقم الزرع بالنظر الى حذف حرف
وهو غير ما بالنظر الى حذف الف من كل الاستقام فحين جالس في
ومنه ذاب زيدا وكيف تصيح انت وكم جالس يوايانا وبسطو
للاصالة اي لكونها اصلا في الاستقام لا يناسب تمام التوفيق لان
المقنة كشف الماهية وايضا ما يثبت لا يوم خلاف الى نعم ذلك الاكتفاء
مصحح في الخطايب والى ما ذكرنا على انه مفعول ضارب ولا يصح لونه مبتدأ
فيكون ضارب مبتدأ وزيدا فاعلم سادس الخبر ومن مفعوله قدم تضمنه

لتضمنه معنى الاستقام او من باب علم الجاز وهو ان يراو باللفظ
معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي واللفظية فالمراد باللفظية هنا اللفظية سواء كان
مظهرا او مضمرا وكذا ان تزيد لا يفي ان المعنى المعنى معنى مجازي بنسبة
الى امر الاسطلاح وهو ايضا ارادة المعنى المجازي ان المعنى الحقيقي الا ان طريقة
الارادة في الحقيقة فان لم يرد الجاز بمعنى اعتبار العلاقة بين المعنى الاسطلاحى
والجازي ان اللفظية كان معنى لغويا او لولوا ان في موقوف على تحقيق الوضع
اللفظي واو جود المعنى الاسطلاحى لولا قبل لم يجز ان يكونوا كذا فيكونوا
مع تأخيرهم ولم يجهلوا كذا معلوما ذكرنا ظاهرا فمقتضى ان لا ضرورة في تقديم
الخبر في زيدا في ترتيب التباين لا جاز في اقام ثم زيدا يجب تقديم قائم تضمنه
الاستقام وتعالى الاستقام به اذ الشتم على الاستقام يجب تقديم
لان كون تقديم قائم ضروري لا يقتضيه خبره كون زيدا مبتدأ لم لا يتعين كونه
فاعلا ليس لانها اذا كان افعالا في اللفظية هو الوجه به بالاقوة والافق
به ليس لانها اذا كان افعالا في اللفظية هو الوجه به لثبوتها الى الذي يوجب
التباين من الوجه الاخر واقتضاه الخبر بغيره اقر ما ذكره المصنف ضابطه التباين
وجواز الامر به منقوض بخبره او تفقده في جود خبره الامر به لا لا ضرورة في اللفظ
المطف وبالوجه المذكور في التفاسير فانهم يجوزون الوجه المفعول
في نظم القراء وبعضها رتبة وبعضها مفعول على ما لا يخفى على النظار فيها
فالوجه ان جواز الامر به فيما اذا كان مؤدى الوجه به واحد او التباين
اذا كان مؤدى الوجه به مختلفا لانه ليس مفعولا فان الضارع مفعول
لكن لا بمعنى ما اشتمل على الفاعلية بل بمعنى اشتماله على حركة الرفع وفيه ان
المفعول صفة مبتدأ كما في اعتبار الموصوف ليكنه الجسم المذكور وانما
فسره قسم الشبهة فانه قوله ما اشتمل على اسم مفعول ان المفعول من مفعول الخبر
وانما يعرف الخبر ليرفع في قوله في قوله فاعلم معلوم من قوله فاعلم

المراد من قوله فاعلم ان
اللفظية هي اللفظية
المراد من قوله فاعلم ان
اللفظية هي اللفظية
المراد من قوله فاعلم ان
اللفظية هي اللفظية

قوله اي الاسم الجرد
المراد من قوله اي الاسم الجرد
المراد من قوله اي الاسم الجرد

قوله اي الاسم الجرد فان قلت ان
المراد من قوله اي الاسم الجرد
المراد من قوله اي الاسم الجرد

لأنه لا يسجد ويجعل ثوبا في قعر المص الممسد عبارة عن الام وجعل الباء صلة
للمفعول عالم يسجد فاعله فلا حاجة الى الباء ويمكن ان يجعل اللام في قعر المص الممسد
ضمير المجرور راجعا الى اللام المذكور ولو حفظ في تحت الممسد ضمير راجع الى اللام المذكور
واريد به المفعول اي الاس

وعلی التقدیر بنی الخیر ۴۰ و کذا یخیر فی ضرب فی ضرب زید فلا یحتاج لاخر ایه الی قید الام و قیه
کذا اما لا فلا نه شکل نحو زید قائم بوجه لان قائم خبر و لیس بمسند الی المینه او الی مطلقه و دفعه مامه مراراً
بأن الخیر هو المجموع انما یرى علی جزءه القابل و اما انما فلا نه یلزم استدراک قولہ المقاییر للصفه المذكوره
و دفعه بانه لتاسید الاخر ایه لا لاخر ایه الاشار الیه الشرح و به ینکشف ما سیه الخیر زیاده المتشاف و اما انما فلا نه

هو المجدد فلم اعر ب ضارب بالرفع وانما لم يكن المجدد قابلا للاعراب

الخبر هو المجموع انما اجري اعني على جزئه القابل واما الثاني فلانه في
بانه تكسيد الاخران لا للاخرين كما اشار اليه الشرح وانه يكشف

يصح تعريفه على وجهه ويضرب في زيد يضرب بدفع الفاعل لا في المسند اليه فغير شئ مسند اليه بالحقيقة كما اعترف به
في تعريفه الفاعل وكذا يشكل في ما قلنا لان الضمير راجع اليه وقد قلنا لا يتبعه الا باعتبار قد الامم ولذا لم يقل ان
يخرج به القسم ان في ايضا ومن زعم ان الاول ذكره ايضا فقد زعم بعض الزعم خطأ كذا

لكن في الجزء الاول من الجملتين والجزء الثاني هو آخر الجملتين مشغولا
بأول الفاعلية انتهى الاواب في الجزء الثاني لاواب بخلاف ما اذا
كان الجزء فانه لا يمكن اجراء الاواب على شئ من جزئيه لاشتغاله
بالحركة الاولية او بالنسبة فبالضرورة جعل المجرى في محل الرفع مع ان
فاعل الصفة في حكم العدم لشبهها بالفاعل في الضمير لعدم تغيره في حال
الحكم والخطاب والقيمة نحو ان ضارب وانت ضارب وزيد ضارب
او يقال المراد منه منع القول لا لا المبتدأ بل لان ضارب ليس
لا المبتدأ لان المراد بالاسناد في قولنا المسند الى المبتدأ المجرى الا ان
للاسم النسبة فيكون الاسناد الى الفاعل الذي هو ضمير المبتدأ وتعلقه
اسنادا لا المبتدأ وفيه نظر ادليس المجرى من النظر ايراد النقص على
التعريف بضارب بعد تعميم الاسناد بانه ضارب فربما انه ليس
الى شئ اصلا اما الى المبتدأ فقد لا تنفك النسبة اليه واما الى فاعله لعدم
كون النسبة تامة لانه لا اختصام للنقص بارة الاسناد الى المبتدأ
بل هو واردي في المبتدأ في التعريف بل قد تريف الجواب الثاني
بان فيه اعترافا بان ضارب مسند الى المبتدأ باعتبار الاسناد الى فاعله
ذلك فانه اذا ضارب لم يسند الى شئ اصلا فاجواب منع كونه فاعلا
لا تسليم اسناده الى الفاعل وجعل اسناده اسنادا الى المبتدأ
لان الاسناد هو النسبة التامة فيجب جعل الاسناد في تعريفه الفاعل

النسبة مطلقا وفي تعريفه المجرى في النسبة تكلف والجواب ان الاسناد
حقيقة في النسبة التامة فالمر عليه واجب ما لم يبر فيه صارف وفي تعريف
الفاعل مطلقا وشبهه صارف عنه فلذا جعل المجرى الجاني عد في
مجرى المبتدأ في النسبة التامة فبالضرورة فلا يؤثر لان النسبة شبيهة بثبوتية
المشتركة بين ما في المجرى والاسناد مطلقا

قوله نحن لا بد من اعطاء ان الابد
الفاعل في المبتدأ هو ضمير المبتدأ
ليسند اليه شئ ومنه الابد الفاعل في
هو ضمير المبتدأ في النسبة التامة
فلا بد من اعطاء ان الابد الفاعل في
في المجرى في النسبة التامة فبالضرورة
المشتركة بين ما في المجرى والاسناد مطلقا

قوله انما ينبغي ان يكون المبتدأ
سواء جعل في شئ او في شئ او في شئ
ذكرنا في الفاعلية ان المبتدأ هو الذي
المبتدأ هو الذي في النسبة التامة
فقط اذا كانت الاسنادات

قوله انما ينبغي ان يكون المبتدأ
سواء جعل في شئ او في شئ او في شئ
ذكرنا في الفاعلية ان المبتدأ هو الذي
المبتدأ هو الذي في النسبة التامة
فقط اذا كانت الاسنادات

الوجودي لا يكون اثر العددي او تقديره كانه صورة غير المبتدأ
علاماتنا في النسبة التامة في الاواب هو المشهور والعوامل على ما فهم
مشا تايده بالاعراب والخصوص يجوز ان يكون علامة بخصوصية امر
المجرى موجود في ان زو كانه القسم الثاني من المبتدأ الظاهر كانه
لا يخار فيه فان قيل تعريف المبتدأ يوجد في النسبة التامة لان قولنا
الاسم يسند الى شئ او يسند اليه شئ يعني تقدم ذلك الاسم على النسبة
الى المسند اليه حيث جعل اسناده الى شئ واستاد الى شئ فاعية المجرى وكونه
قال ابو علي الفارسي في دفع لزوم كونه العددي مؤخره ان المراد من المجرى كونه
المبتدأ او لا في ذلك في حديثه عن كونه العباب والظاهر في الاسم
عن العوامل العقلية يسند الى فاعله او يسند الى كونه العباب
عنه المجرى بعد ان الاسناد الممدودة مجردة عن العوامل العقلية كونه الاسناد
الطلب لها على السواء ان المجرى لا يستند اليه المسند اليه والمسند وفيه
لو كان اقتضاه لهما على السواء ان يكون المجرى في النسبة التامة في
بالعامل المعنوي في النسبة التامة في النسبة التامة في النسبة التامة
قالوا انه مبتدأ لانه لا يجرى في النسبة التامة في النسبة التامة
لاقتضاه ان يكون احد من عاملاته ولا يكون احد من عاملاته
قالوا لا ينبغي ان يكون احد من عاملاته ولا يكون احد من عاملاته
انما تدعو الى الاسناد المسند بنصب ايا تدعو او جزم تدعو ايا
قوله اخر ان في النسبة التامة في النسبة التامة في النسبة التامة
كما قال علي في ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدأ يرتفع بالضمة العائدة
من المجرى لانه لا يجرى في النسبة التامة في النسبة التامة في النسبة التامة
والجزء من المجرى في النسبة التامة في النسبة التامة في النسبة التامة
ذات الجزئ من حيث انجزه حال المبتدأ لان المبتدأ في كلامه يصير جزءا في كلام

قوله لان المبتدأ ذات
قد يجعل بعض الاوصاف مبتدأ
يكون كل مبتدأ ذاتا من الذات
لكن من حيث انه موضوع ذات
ان تقدم في على الفعل
في الفاعل وداعيا الى ذكر الفاعل بعد ايراده
نقصه الله واما وجوب تقدم الحكم في
في الفاعل وداعيا الى ذكر الفاعل بعد ايراده
نقصه الله واما وجوب تقدم الحكم في
في الفاعل وداعيا الى ذكر الفاعل بعد ايراده
نقصه الله واما وجوب تقدم الحكم في

قوله لان المبتدأ ذات
قد يجعل بعض الاوصاف مبتدأ
يكون كل مبتدأ ذاتا من الذات
لكن من حيث انه موضوع ذات
ان تقدم في على الفعل
في الفاعل وداعيا الى ذكر الفاعل بعد ايراده
نقصه الله واما وجوب تقدم الحكم في
في الفاعل وداعيا الى ذكر الفاعل بعد ايراده
نقصه الله واما وجوب تقدم الحكم في

لان المبتدئات اه اي لان مدلول المبتدئات ذات ومدلول الخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها
فلا لول ان يتقدم الذات على احوالها متقدمة فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
ذات اه ان مدلول كل مبتدأ ذات ومدلول خبر حال من احوالها فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
المبتدأ ليس بذات بل حال من احوالها وان اريد به ان مدلول بعض المبتدئات ذات ومدلول بعض الخبر

حال من احوالها فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
المدعى قلنا المراد لان مدلول المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
او لان مدلول كل مبتدأ في الكلام الذي
وجد المبتدأ والخبر فيه ومدلول الخبر
حال من احوالها فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
الثاني من المبتدأ لانه ليس في الكلام
الذي وجد فيه المبتدأ والخبر لانه اصل
المبتدأ ان يكون ذاتا والخبر ان يكون حالا
مع احوالها فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
لم يحكم مادة الاشكال بالكلية لان مدلول
الخبر في ذلك المنطوق زيد ليس حال من احوالها
فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
الذي اه

انظر ان الاول باختبار السبق الثاني والثالث
باختبار الاول لبعض اقتضائهما
لان الطاري
فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
عليه رتبة اذ هو لا يقف في تقدمه
ذلك في تلك السواة ايضا جازم
فيه نظر لان تقدم المبتدأ رتبة لا يقف في تقدمه
المستعمل رتبة ويبنى ان يكون خلاف الاضطرار ان يقف
جاري فيه ناطق

فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
الكوفون واجازة البصرون وما ذكره المصنف من تخصيص الاحتمال موافقا
لما في التمهيد وانه ان يقف البصرون بخلاف ذلك في جواز في
دارد فيم زيد في مثل تلك الضميمة الخبر المقدم راجعا الى ما يضاف اليه
المبتدأ وقد جاهد بعض ان السماع ثبوت بطلان جوده الاحتمال
ووزع بدال المصلحة مفتوحة وروايت كنه ومجيب موانع المناسبة
يعني ان للناسب بالنظم ان يذكر مواضع لزوم التقديم فيجب اصله التقيد

محلته

التقديم : للتأخيرم الاشارة الى رعاية المناسبة المناسبة بين
الامور الثلاثة قبل عدم لزوم الاشارة ببعض من تأخير هذا الاصل من
الاصلي الاخيرين وذكر مواضع لزوم التقديم بعدد الجواب ان اصل
التقديم لكونها متعلقة بالمبتدأ والخبر معا حتى ان تأخير خبرهما
بمختلف ترتيب المبتدأ واخر الخبر والتأخيرم تقديم اه يعني لو قدم
مواضع لزوم التقديم على هذا الاصل يلزم تقديم المبتدأ على الخبر عليه لانه
من جملة مواضع لزوم تقديم الخبر ان يكون متصلا به فلو كان الامر جازما به
على ان المبتدأ لا يكون متصلا به فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
لاستفادة منه كانه مبني عليه القول يعني ان الحكم المستفاد من
قوله انما هو الحكم على الامور المعينة بقضية القول ان الحكم على الطبيعة المستفاد
المستفادة من القول بلام الجنس مطعون الحكم عليها اذ كانت مستفاد
من التكرار مع ان القول في ذلك لا يكون في اللفظ بل في المعنى فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
التي في الاول والثاني والثالث في القول المذكور اذ كانت
مستفادة من التكرار ولو جازم فلا يرد ان الحكم موضوع للقول المستفاد
فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ

فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
الاصلي الحقيقة المتقدمة والقول بين معرفتها وتكرارها باعتبار الالته على
الصور وعدمها لفظا ما زائدة اه افترض في ما تلي على التكرار لانه
الاباها وتأكيد التكرار فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
زائدة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اول من زيادة الاسماء وايضا زائدة
ثبوت في خبرها رتبة ووصفها لم تثبت فالجزم على ما ثبت في مواضعه
لوان في الرتبة فائدة ما هنا التمهيد في الضميمة فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
كان التخصيص مقصودا كابشور كلام المتن حيث لو روي من كل نوع من
التخصيص مثلا لو كان غرضه مجرد التمهيد لاكتفى بمثل احد التمهيد الا ان

فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
كصول التخصيص بتقديم الحكم اي الحكم به فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان الحكم بالتخصيص
عليه بالقيام فاذا قلت رجل فقلت في رجل موضوع فبمحتمل الحكم عليه بالقيام فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
بعد الحكم ينفع قبل معرفته اذ معرفته لا يكون بعد التخصيص كما يد (عليه تعليل المصنف ووجهه ان المعرفة والحكم بخصلة معا
انقول ان معرفة الحكم عليه قبل الحكم زمانا على سبيل الوجوب غير مسلم لانه من دليل

والقول في المبتدأ : تعريف قال المصنف لانه الحكم على
الحكم على الخبر بعد معرفته وتعيينه في الكلام
والحكم على الخبر بعد معرفته وتعيينه في الكلام
ان يقارن خبره في الكلام على ما يقتضيه اللفظ
كالمبتدأ لا يشرط في اللفظ ان يكون متصلا به
الا ان يقارن خبره في الكلام على ما يقتضيه اللفظ
فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ

فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
العلم الغالب الحكم على خبره في الطبيعة والذات كانت
عرفت صارت في حكم الامور المعينة لمصلحة الطبيعة
دونه ما لم يتبين ولم يعرف فصار كالتكرار فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
على انه يجب ان يكون متصلا به فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
تخصيص قال المصنف لانه محتمل عليه في خبره في الطبيعة
لا يكون الا بعد معرفته فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
ايضا معلوم والحكم على خبره في الطبيعة والذات كانت
بوجه ما واما التمهيد عليه بالقيام فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ

فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
تخصيص بتقديم الحكم اي الحكم به فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان الحكم بالتخصيص
عليه بالقيام فاذا قلت رجل فقلت في رجل موضوع فبمحتمل الحكم عليه بالقيام فكلما اصل المبتدأ المتقدم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ
بعد الحكم ينفع قبل معرفته اذ معرفته لا يكون بعد التخصيص كما يد (عليه تعليل المصنف ووجهه ان المعرفة والحكم بخصلة معا
انقول ان معرفة الحكم عليه قبل الحكم زمانا على سبيل الوجوب غير مسلم لانه من دليل

قوله ولا يكون كونه في اللزاق فيه انه قد يكون كونه في اللزاق اذا كان مفيداً كاسي واما لا في بين الموقف
 العبد الذي في النكرة في مثل ادخل السور وادخل سوقاً فتجوز الابدان بعد ما دونها الاخر حكمه واما لا في
 بين قولنا ان خير من فرس وقولنا ان ناطقاً خير من فرس فالحكم يكون احدهما مبتدأ ودون الاخر حكمه والوجه
 انهم لما وجدوا في المواد القائمة في المعرفة والنكرة المختصة ولم يجدوا في النكرة حكماً بذلك والحكمة تراعى في
 الجنس عظمة الله

ان يقال ذكر امثلة الانواع الغالب الوقوع واحتمالاتها في النكرة
 النكرة بالاحتمال او لا اشترط فيها التعليل والامتناع بل كونها موصوفة
 بغير كونه على سبيل البدل واحد من الاقوال او يرتفع قوله بغير
 ذكر لما هو الواجب التحصيص النوي الى ما يميز به النوع في الواقع
 للابنة اوية لصيرة النكرة بسبب كونه في كون الحكم على معاني واما
 التحصيص النوي الى ما يميز به الجنس نوعاً كالعبد صلباً بسبب الانثى
 نوعاً الا ان يفرد به بالاولى مع كون التحصيص به حافز في ذهن
 السامع ووجه بغير اشتراط كونه الحكم عليه مفيد الخلف الثاني فانه لا يمتنع
 التحصيص على وجه يقل الاشتراك به في السمع وان كان ثابتاً للمفهوم
قوله اذا لم يكن اي المثار المذكور من باب التحصيص بالصفة بناء
 على ان التحصيص النوي بغير معنى في باب هذا المثار وفي المبتدأ
 اذ لا يشترط فيه نكرة اذ لا يشترط فيه بناء على ان النكرة الموصوفة نعم على ما تبين في
 الاصول المدونة على صيغة اسم المفعول من التدوير لم يرد ان
 ان قلت ان اثبات كون التحصيص للمصنف في المثار المذكور بالصفة
 لا يلزم فانه لو لم تعبّر بالصفة واعتبر العدم لا يلزم الابدان لعدم صحة الحكم
 على مطلق العهد بالصفة في المثار المذكور فلتأخره اذ يلزم من عدم صحة
 الحكم بدون الصفة عدم صحة الابدان بدونها حتى لا يفرق بينهما في
 قول الاربعة نصف الاشياء حيث يصح الابدان كونه معرفة دون الحكم لان
 الاربعة ضعف الاثنين والسر ان صحة الابدان مبني على الافادة صادقة
 لان الكلام او كاذب وصحة الحكم مبني على الصدق فيكون نظيره ان
 مصحح الابدان في كل من المثلين العدم ومصحح الحكم الصفة ان قلت
 فرق بينهما اي لان كونه لمؤمن نظيره كونه كافراً انما جاء من قبل
 الصفة في المصحح الحكم والابدان فيصير ان التحصيص بالصفة مصحح

قوله اذا كان التحصيص بطريق اشتراك
 عند علماء المعاني الحاجة لتقليل الاشتراك
 ليس بظاهر من حاشية طائفة

قوله اذا كان التحصيص في غاية المعاني ان الحكم
 فائدة ما عتد بها والنكرة المطلقة في غاية الابهام
 يراد بها التعريف بانها في الابهام غالبة التحصيص
 كان كمال الابهام فمع غلبة النكرة وان لم يكن في
 الابهام تارة نظر على الكثرة او الغالب قد يرد

قوله ولعل من اي كلام بغير معنى
 عند من ذكر ان لا يشترط في المصنف
 والمذكور ان لا يشترط في المصنف
 ولا يشترط في المصنف ان لا يشترط في المصنف

مصحح في الصفة او بغيره ان العدم لما جاء من قبل الصفة كانت
 الصفة محقة اي مثبتة للمصنف الذي هو العدم ولا يجوز الصفة على
 فانه اذا كان التفسير في الاشتراك الحاصل من الصفة مع ما كانت
 الصفة للتصحيح فيه ان هذا التحصيص هو هذا الاخر ثم اوردوا ان
 الرتبة وانما هو بغيره على عبارة حيث قال ان التحصيص هو هذا المشكك بالعلم
 بوجه انما هو في الدار والنسبة قدس سره في الاستدلال في ان النكرة
 تخصم بها عند المخاطب بالصفة بسبب كونه قبلي من هذين الامرين
 العلوم المشككة في احد هاتين الدارين كان فيها فلا وجه لاي وجه على عبارة
 النسبة وفيه ان هذا التحصيص في مثار جبر في الدار اي فيها وتقع نكرة
 بعد الاستقراء بدون ام الدالة على مفعول الجبر لانهما عند المشكك
 فينبغي ان يمتنع الابدان لعدم شئ آخر من الخصائص المذكورة فلا يرد ان
 اتقاء هذا التحصيص لا يستلزم الامتناع بوجه تحصيله آخر فان كوكب
 عظيم انقص السعة ما تخرج جواز كوكب انقص السعة والوجه ان يقال
 تحصيل النكرة ههنا بوقوعه بعد الاستقراء لانه يكون المقي من اعلام الحاله
 الذميمة لا الحكم على النكرة فانه في استفهام منك هذا الحكم الجبرولي ما
 فليس المقادير الحكم بل استفادته لان التحصيص هو الجبراد وهاهنا
 ليس كذلك فهو الحكم الجبرولي فلا تحصيل فيما اذا اريد بالنكرة الطبيعة
 ولو جاز لان الطبيعة هي الاول والآخر ان النكرة تدل على الطبيعة مع
 الوحدة ولا شك فانه لا دخل للوحدة في التحصيص فيكون الحكم على الطبيعة
 فيم كونه وحال الثاني ان الحكم على فرد ما كان لا يخصصه بل باعتبار رتبة
 تحت الجنس فيم كونه وحال الثالث ان الحكم على فرد معين في المقام الخطأ
 يستلزم عموم الحكم لان ارادة البعض ترجح بلامرجه كما قالوا في الاما
 فانهم قالوا لا لا لان الحكم على الجنس من حيث التحقيق اقل من

قوله وما اورد غير ذلك ايراد هذا المثار في امثلة التحصيص ليس على ما ينبغي
 اذ وقع النكرة في سياق التفسير في كل الشئ والعموم وهذا ينافي
 التحصيص الذي هو لتقليل الاشتراك وهذا هو الرتبة التي هي في
 بعض من لم الدرجة العليا بان المراد احد غير المخاطب كما يدل عليه قوله منك لانه لا يتم

قوله فان المشكك بهذا الكلام يعلم انه في ان
 التحصيص المعنى هو التحصيص عند المخاطب بغير
 الحكم والافان المشكك عالم بالذي حكم عليه والوجه
 انه يلزم من علم المشكك بعينه احد هاتين الدارين
 عند المخاطب ايضا فان المخاطب يعلم في الارض
 فانه لا يمتنع تعلق علم المشكك بكونه في الدار ما
 الرتبة الذي حكم عليه غفلة الله

قوله فان المشكك بهذا الكلام انه فاهم بما عدم المشكك
 على النسخ ان احد هاتين الدارين هو ام والمخاطب يعلم
 عند المخاطب هذه الصفة اعني العلم بالصفة
 كل واحد من الامر من المقادير العلم بالصفة
 يعلم المخاطب لكل احد منها صفة الخفية
 تحصيل هذه الصفة عند المخاطب بالصفة الخفية
 مبتدأ كونه مفعول في قوله في حكم المبتدأ فيكون
 النسخ فكل واحد منها تحصيل هذه الصفة لكونه في
 العلم من احد هاتين الدارين فيكون حكم المبتدأ فيكون
 التبيين فيكون ثابته لكونه احد هاتين الدارين
 الاصل لا صفة التحصيص كونه احد هاتين الدارين
 كونه احد هاتين الدارين فيكون حكم المبتدأ فيكون
 الصبح الكلام بالصفة والاختيار فيكون حكم المبتدأ فيكون
 الرتبة من ان التحصيص بالصفة والاختيار فيكون حكم المبتدأ فيكون
 عند المشكك والافان المشكك بالذي يكون في ما عتد به
 صحيحاً اذ كان المشكك بالاختيار فيكون حكم المبتدأ فيكون
 التحصيص المذكور في الكلام لا يخصصه بل باعتبار رتبة
 من العلم بالامور فيكون حكم المبتدأ فيكون
 ولا يلزم من عدم جبريانه علم صحة صحة فانه في العلم
 في الدار من ان هذا يستلزم عدم صحة صحة فانه في العلم
 حاصل اذ لو لم يحكم عند المشكك بالصفة
 استخدام في طائفة من الحكم لا يتم

وترك الانشا على ما يجب كما ابتداء القصيدة وتعال على مثلها من اربع
وملاعب فحاضه شخم كان حاضرا فقال لعنه الله والملائكة والناس اجمعين
لا يجوز ان يكون له اي لا يجوز ان سلام بعينه التسليم الذي هو مصدر
سكت لان سكتاه في شرف الرضا لثقة وقد يبي القدر للمعاني
المفعول به هو الفخر فهو مدحته وعفته اي قلت له جدي عاك وعقالي و
المدح له هو سكتة اي قلت له سكتة فاذن يجوز ان يكون له اي اذا كان معنى سلام
سلام عليك فبعد اعتبار نسبة الالف والواو اعتبار الزمعة يجوز معنى سلام
عليك عليك وانه يكرر عليك من غير فائدة بل معنى اه عطف على
قوله بعينه مصدر سكت اي سلام بعينه التسليم الذي هو مصدر سكت الله
بعينه معك سالما بل في ثواب اي ذاته تيمم المعجزة بفظة الجملة
يرد على اختياره وهو كونه مصدر سكتا ان يكون عليك مستدركا لاستيفاء
سلم مفعول الذي كلف الخطاب زيد لفظ عليك ليعبر بجملة اسمية مفعولة
عن الضميمة فيجوز الدوام والثبوت و سلام عليك بيا اوباه ان
كان القول بعينه القول فهو بيا ويا وان كان بمعنى المصدر فهو مفعول له
وهذا المعنى مستقيم من غير لزوم تكرار عليك لكونه الاو ايج من العوار
الثاني خبر عنه فيه تكرار الخطاب بعينه وان انه في ما ذكر تكرار عليك
لكن فيه تكرار الخطاب الخطاب الثاني اه خلاصة ان الخطاب الاول
والثاني فخصم بالناظر المعين فلا تكرار في الخطاب ايضا غير واد
لان المعنى الدعا بالسلامة على الخطاب لا الاخبار بال قول سلام عليك كان
عليك لكن يمكن ان لا تترتب لزوم التكرار لكن يمكن ان لزوم
اخذاه حيث فر سلام عليك بقوله سلام عليك عليك فيه ورتوف
كل واحد من المفردات اخرى وهو في المفردات لا التفسير بناء على
كوا البنية المكرة فخصه بالنسبة الى المتكلم وهكذا يجب على كل مفرد

مفردا تفسيره فليس اي يزم تفسيره ومفردات غير متمايزة بان
معنى سكت اي بعينه بعينه المبتدأ في التفسير معرفة فلا دور ولا تسلسل
وهان سكت اي اي اوجب بان سكت اي لا ثم ان معنى سكت المقدور
قلت سلام عليك بل معناه قلت سلام الله ان بعينه عليك سلاما فلا دور
ولا تسلسل ولا يخفى ان الاول متأخر بالجوهرية لانه يكون مبنيا على تسليم
ان سكت بعينه سلام عليك ان السلام المأخوذاه بعينه ان سلام عليك
بعينه مصدر قلت سلام عليك لكن السلام المأخوذاه في التفسير مصدر سكت
بعينه سلام الله فلا دور ولا يخفى مانه في الجواب وتطويع السكت
مصدر سكتاه في الصحاح سحان الله معناه تزيه الله نصب على المصدر لانه
براه الله من السور اربعة والفعل على المحدث لانه على الزمان المعقنة
محدث ما يقارنه في التفسير فانه لانه اذا كان سلام مصدر سكت بعينه
قلت سلام عليك يجوز التقدير قوله سلام عليك عليك فلا معنى لتقدير
من قبله والجواب انه بيا على المعنى لا التقدير النظم فان معنى قوله سلام عليك
عليك ان هذا الدعاء من قبلي عليك بالنسبة الى نسبة الخبر الى المبتدأ
وهو من زيد فان من ثالثة وزيد مصدر والتقدير به زيادة الى
فيوم علينا ويوم لنا اخره ويوم نسأ ويوم نسأ تكلف بان يقال
في الاول التنوين للتفخيم او بقدر الصفة بدلالة سبب الآية اي وهو
من الوجوه الى مفرقة الموقف في الثالثة بانه من باب المصدر براسم
مفعول او الموصوف مخدوف اي هو من شئ زيد او الجز المقدر مقدم اي هو
من زيادة وفي الثالث ان التقدير في يوم من الالام الماضية علينا ويوم
منها ان الجز المعروف بجزاه بان يقدر المرفوع دون الاسم
لانه اه فان كلمة قد المفيدة للتفخيم يوجب وجود الخبر الجملة كثره و
والكثرة دليل على الصالة ولو كانت قسمة انما تعرض للقسمة بخصوصا

والجاء في الخبر الجملة ايضا فاما معنى قوله فم يكن الجملة داخلية فيه قلت التحقيق ان الجملة على صفة حقيقة
كونها جملة بلا تأويلها الى مفرد يكون خبر المبتدأ المتعمم الاسم من الحقيقة والحكمة ايضا لا يشتمل التعريف الخبر الجملة فيصح ما ذكره
النسبة وقية ان قوله المصنف بحث الكلام ولا يثبت في ذلك الا في اسمين يستدعي ان يكون الجملة التي وقعت مستندة في
الكلام اسما حيا فيكون متناظرا لما نحن فيه الا ان يحتمل الحكم المذكور بطريق اخر في بحث الكلام الشائلي فتأمل فحفظ الله

ان یکنوا جلالتہ بدلا او خراول
شعر ۲۱۰۰ اہدوا لابیات

الموسم

قوله او قوله الا قول نفسه البينة هذا ليس
بما تريد عليه كلام الرافعي في هذا المقام و
كلام القضاة في بيان المسند اليه في
قوله او اذا كان خبرا انما الرافعي في هذا المقام و
اذا كان الضمير منصوبا مفعولا
في احدى الامرين

انك ولينهم **و** غفر ان ذلك لمن غفر ذلك منزلة
 كونه منصوباً بغير افعال منزلة **و** انما منصوب
 فزيد انما ضارب **و** انما الضارب **و** انما الضارب
 بعض الاخوان **و** انما الضارب **و** انما الضارب
 اعم ان جو اذ كونه **و** انما الضارب **و** انما الضارب

فخفف في الصبر في خبر البتة لا ضعف وفي خبره ضعيف
وكان ان تقول لا ضعف فيه لان ذلك من خبره
وعف عنه فكانه فذكر ان خبره وعف عنه

والجود الذي ليس بمنزلة الرضا والاطمئنان على
الحال الذي لا يرضى به ولا يطمئن عليه ولا يرضى
بغيره ولا يطمئن بغيره ولا يرضى بغيره ولا يطمئن بغيره

مجازی بانه برادری
بیمه شاطر
و ما وقع ظرفا ای منضم با بقعه
لیس بخیر ظرف بل آنجه مرور و القفرو

ان المقدور عند بل على فو الراج بحر العاقل
مرفوعه لانتقال مرفوعه الى الظرف خلافا
للتسبب في فاختار الى التفسير الفارة فاما ايضا

قوله قالوا ان ظرف الزمان اه في شرط الالفية للشيخ السبكي لا يوزن
الاخبار بظرف الزمان عين اسم عين فلا يبقا زيدا اليوم لعدم الفائدة

فقد حمله وقصاله ثلثون شهرا او الشهره ثوب الحج اشهد معلوما او بعضه فو
الزيارة يوم الجمعة انتهى وفي شرقه التسليم من هب الجمهور انه لا يكون

يوم انتهى فلم انما نقله المنية من اطلاق الحكم المنية اليها المشهور
والنقصير الذي ذكره الرعي موافقا لابن مالك في هذا المعنى

الانضباط عز و

—

جاء به اية اي لا يقع خبر ولا صفة ولا حال **قوله** لان المعنى
الحق وذلك لان الزمان باعتبار تحدد طرفه لا هو المتحد **قوله** وفيه
ان الظرف مطلقا سواء كان زمانا او مكانا متعلقا بالفعل ظرف له والفاعل
معنى فالظرف مطلقا لا يقع جاريا على اسم العين فلا وجه لتخصيص الزمان
قوله وان المعنى به بمعنى ان اسم المعنى لا يتعلق له بالزمان باعتبار انه لم
باعتبار حدونه ومقارنته اياه وهذا يتعلق حاصل اسم العين ايضا
فلا وجه لتخصيص اسم العين بانه لا يقع ظرفا لزمانا جاريا عليه فان قيل
مراد القائل ان اسم العين لا يتعلق لحدونه بالزمان المنصوص عنه بقيد
الافبار به لحدونه في جميع الاوقات فقلت فلا يجوز ان يكون اللفظ مطلقا
لحدونه جزئيا بانه في الالفاظ المتحددة وجوبه بانه في المعاني المستمرة **قوله** لان
اللازمة الجزئية اي المعينة هذا الوجه لو تم لدل على عدم جواز جريان ظرف
الزمان على اسم المعنى ايضا لان المتكلمات صلة للمعاني ايضا والقول
بان مقديلا وجه تخصيص ظرف الزمان بذلك الحكم ولما ذكر اسم العين
فلازم اختلاف حكم ظرف الزمان والمكان انما يجري فيه لعدم المكالم اسم
المعنى وليس للاصناف غير اسم المعنى بعد لانهم صوابا بظرف الزمان
يقع جاريا على اسم المعنى **قوله** مع ما اشار به لك ان ظرفية الزمان في
معناه المقتضية بغيرها في الحدث **قوله** بعضها بما اي بعض المتكلمات
باللازمة الجزئية **قوله** الا بعضها لان ظرفية المكان على الحقيقة
وهو شغل اياه **قوله** فلان للكوفيين في شرح التفسير منع الكوفيين
النصب والجور في مستندهم صول اللفظ على يومهم البعض فيما
يقصد به الاستغراق وفيه خلاف للكوفيين لان عندهم يوجب
البعض صمت في يوم الجمعة وهذا مشعر بان الخلاف في الجري **قوله**
وان لم يستقر في اي لم يستقر ذلك المعنى جميع الاوقات او الكثرة

بوقوع الفعل لان الزمان **قوله** فالغالب او جره سواء كان الزمان
موقعا او متحركا نحو الخروخ يومنا او في يوم والسبب يوم الجمعة او في يوم
الجمعة وربما وقع بالاتفاق بين البصريين والكوفيين **قوله** واما
قوله في الجاهل اشهر معلوما حيث لم يستقر في افعال الجاهل بجميع ازمته الا ان
الاشتهار عن شوال في القعدة وعشر ذي الحجة والاشهر **قوله** مستقرة
بجميع الاشهر وليس تلك الاشهر محلا لما سوى افعال الجاهل فان كان غير
متصرف وهو ما يستعمل الانصاف بان تقديره او يومين والمصرف بال
يزم انتصابه بمعنى في او انجراره بين كذا في الرضى فلا كلام اه بركب
نصبه اجماعا فهو زيد عندك الا اذا كان خبرا عن مكان نحو داري خلفك
ومثلي اما ملك فانهم يجوزوا رفعه في السعة اي مكانك اه يعني
انه باق على الظرفية والمضاف محذوف اما من المبتدأ او من الخبر وهذا
عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيرفع ويصحب بظرف
فالرفع مروج نحو زيد خلفك وداري اما ملك وذلك لان الالف
في الخبر التكميل ومع ذلك فرفع الموقوفة لا يقتضيه بشرط متفرقا احراز
من غير المتصرف نحو موقوفة معينة نحو حبك موقوفة فانه يزم النصب على
الظرفية موقفا محذورا الموقت المعين واضرر به من المعين اليهم
والحدود ما ضرب له حد واضرر به لما اذا كان غير محذود اي متصفا فانه
لا يجوز الرفع ولا النصب نحو زيد اراك وبك الا فيما سمع زيد
وبك ولا يقاس عليه زيد يدرك ولا قوله كذا في شرح التفسير
سرى على ذلك هدى مصدر سرى يسرى واما انتصاب نحو
داري اه اي انتصاب في سجين ومثلا ويوما وليدة مع كونه محذود
الجزئية مجرعا على اسم العين لارادة تقدير المسافة ويكون رفعها
وضف ظرف الجراي ذات مسافة في سجين فلف دارك او ما قبل

من في قوله تعالى فمرعون مع انه لا قصد
الى الاستفهام بل الى التوبيخ وكذا في قوله
تعالى ثم دعواكم مع ان القصد الى الاستبطاء
عصام الدين على الحق

برنج سیبویه که مامری بنده الرضی ومن قال لم یقرؤ به بنی سیهویه
نظایر ظفریه تابعه لم یات فی فی لسان الکلام فی اصحاب المذاهب واول
الابحاث لان من ذی معناد التجاراه ای الذوات المستخفیه بهذا
الوصف لان من سواهم العوارض المستخفیه لذوی العلم فاذا قیل من
واریثها ما یغیر نفسه وستمحه من انه ملک کذا لو کذا و

الاسم على ما ذكره الفاضل الكاشغري في شرح المفاتيح من انه انما يجاب
بـ بريد مثلاً لان معنى بريد هو البشر المتصف بصفة معينة وكذا
الثانية اى الوصف متعين للجزء ايضا لانه لما كان المراد به الذات
المعينة الموصوفة بهذا الوصف يلحق الاخبار عنه بريد سواء اراد بريد

الذات ویکم بالا فاعدا بینهما اولیون علیما یسے خبر و جواب الی اللہ الوصف
متعلق الخبریۃ فی جواب السؤال من لمام من انما السؤال الغنی العارض
الشخص و تاویل الوصف بالذات والذات بالوصف بعید و
نظرا الایہام ای تطرق الایہام فی ہذا المسئلۃ علی الشک لا یوجب الی

فكبر اسماء وانما انت من قبيل من الملوك لما استفهام لان في الوصف
قوله ولا يخفى ضعفه لان كلمة من دال على واحد بهام من ذوى العلم
 المكون واحد منها على سبيل البدل كقولهم واحد من السباع النمل
 سائر وقوله ابو يوسف ابو حنيفة اى بنو ابينا انا مثل بنيها ولها به

التي هي معلولها معرفة لا يقف في كونها معرفة الضابطه فيه
اشارة الى كونها معرفتيه اي معلوميه للـ مع لانها في كون الكلام الكسبي

التي هي معلولها معرفة لا يقتضي كونها معرفة الضابط او فيه
اشارة لا كونها معرفتين اي معلولين للاب مع لا ينافي كون الكلام الكمي
منها مفيد الجواز لكون النسبة بينهما مجزولة بحيث يجوز ان يكون كونها
متعددتين في الخارج فيكون مفيد السمع الحكم باتحادها في الخارج

يكونه وصفاً لى امر قائماً بالآخر بجهه خبره اشياء اذا عرفت ان صفه زيد ايضاً
وعلم انه كان من شأن الانطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه التعلق
المعروف واوردت ان تعرف ذلك فت زيد المنطلق وان كان له
لتعين ذلك المنطلق ويقول من المنطلق فت المنطلق زيد ولا يصح زيد

منه لعاب الافاعي القاتلات لعابه اى لعابه مثل لعاب
الافاعي جميع افاعي آخره وارى الخبز اشترته ايدى هو سرقه فى صفة العلم
والحق تشبيهه ما اقله الممدوح باسمه حتى الاعداء والعصر فى الاول
والخبر مقدم لعدم الاتباس لوجود القرينة الازى العصر والخبر ما يجتنى

و یوسف طریات را نه ای چشته و احد نه و الفاسل من یاضه العلم من
الخوصه وصفه بالحب والنظافة اذ الم تمسه الا بدی من اجفائه کذا فی شرح
المفتاح الشریف و فی ان هذا العلم لا یخفی ان القائل یام الفاضل
الهنزی و هو فر النساوی بكونه حاتم و یدعی فی رتبة التخیف فلا بد

عليه ما ذكره في هذا المقام من التحصيص فتأمله في هذا المقام
للقائل البصري العبد المذنب في هذا التحصيص الذي قد ذكره كما افتره الزوجة
العباد لو كانا متساويين نحو افضل منك افضل مني فانها محض صواب
بنوع واحد من التحصيص وهو التحصيص بالموجود لقول القسير

ففيه ان الجزاء يكون مضافا الى ارباب العلم فعلى الاصطلاح
ومعنى قوله ان يكون منه اليه تحصيل الفيد فيرد ان الجزاء لا يكون مضافا
بل محلة وليس الفيد المعنى الثغرى لانه يكتفى الى الثأور بخوضه لول الجزاء
في العباب فانها محض صاير ينفع واحد من التخصيص بالمعنى فانه
لا يباين مستقر كل واحد منها في موضع اشترى في اقباضه فلهذا ان كانا

فأولاد بني إسرائيل من رعية الأصل عصمة الله **قوله** رفعا لأشباه فيه
بنونا بنو ابنائنا أذله جعل بنونا مبتدأ لهم أن لا يكون لهم بنون إلا

قوله ايضا اي كما وجب تقديمه اذا كان مقبلا وبينه وبينه في
قوله انفسه شاكاه لا يخفى ما في اتباع المثال بعد
قوله ايضا من اللطافة حيث كان كالتاكيد لم
فافهم بعض الفضلاء

يجب تقديم البند على الخبر لا سيما بتمهيد البند
مساويين في العموم او في الخصوص فانهم
يشارة الى انه لو لم يشبهه لا يجب تقديم
بنو ابناهم وليس كذلك خبر زاده

وَالْأَزْمُ نَصْرُهُ عَلَى نَفْسِهِ قَدْتَرَمَ أَنْ وَلَنَا إِنْ أَبَوْهُ مَقْرَفٌ مَعَ بَاعِلِهِ لَيْسَ بِحِكْمَةٍ وَأَنْ جَعَلْنَا الْفَلَمُ خَيْرًا لَأَبَوْهُ مَقْدَمَا عَلَيْهِ فَوَاحَا طَا سَكْنَدِي

في جملته
اذ الظ
جمله قط

لأنه تعالى على تقدير وحدة الخبر عنه والى منه أحد ما لا يتم والأصح أن يكون
الافتقار إلى خبر واحد متضادة وثانيهما أن لا يكون متضادة فإن لم يكن متضاداً
فإن العرش المجيد فعلاً لما يريد في كل واحد ضمير يرجع إلى المبدء أن كان مشتقاً

متضاده كفوله ^و هم الغفور الودود
متضاد وان كان متضاده فهي على قسمين

احدهما ان ينصف جزء المبتدأ من الاخبار والجزء الاخر بالجزء الاخر ثانياً ان ينصف الجزء بكل واحد منها
قالوا لمثل قولك هذا ابيض واسود الا بقرينة في كل ضمير يعود الى المبتدأ او الثاني مثل قولك هذا ابيض واسود فاما في كل
ضمير يرجع اليه هذا فهو حقيقة القوم وفيه بحث اما في قولك هذا ابيض واسود ليس بما تعد فيه الخبر فكيف
يكون قسماً منه وذلك لان المراد ان بعضه ابيض وبعضه اسود فهو مثل قولك هذا عالم وجاهل كما عرفت الجواب ان

بينهما فرقاً وهو ان الضمير في كل منهما يرجع الى هذا
بخلاف ما عالم وجاهل اذ هو في تقديرهما رجل
عالم ورجل جاهل فالضمير في كل منهما لا يرجع الى
المبتدأ فان قلت لم لا يجوز مثل ذلك في القول
الاخر قلت ذلك لا اتصال الا بعارض كجواز ان
يقال هذا ابيض وهذا اسود ولا اتصال في تركيب
الاخر فيدخل فيها تعد الخبر فان قلت من اين تعلم
رجوع الضمير الى المبتدأ مع كون الا بعارض متصلة
قلت هذا مذكور في البعض غير مذكور في جوعه الى

فلان قولك هذا ابيض واسود ابيض في كل من الخبرين غير ان رجوع الضمير الى المبتدأ لانه
بكل واحد من الخبرين هذا ابيض واسود في كل واحد من الخبرين
بكل واحد من الخبرين ولا خلاف في كون ذلك في كل واحد من الخبرين
يقضي ان يكون جوابه ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين
والا فترجع الى ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين
والا فترجع الى ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين
والا فترجع الى ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين

فان قلت قولك هذا ابيض واسود ابيض في كل من الخبرين غير ان رجوع الضمير الى المبتدأ لانه
بكل واحد من الخبرين هذا ابيض واسود في كل واحد من الخبرين
بكل واحد من الخبرين ولا خلاف في كون ذلك في كل واحد من الخبرين
يقضي ان يكون جوابه ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين
والا فترجع الى ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين
والا فترجع الى ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين
والا فترجع الى ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين

فان قلت قولك هذا ابيض واسود ابيض في كل من الخبرين غير ان رجوع الضمير الى المبتدأ لانه
بكل واحد من الخبرين هذا ابيض واسود في كل واحد من الخبرين
بكل واحد من الخبرين ولا خلاف في كون ذلك في كل واحد من الخبرين
يقضي ان يكون جوابه ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين
والا فترجع الى ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين
والا فترجع الى ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين
والا فترجع الى ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين

فان قلت قولك هذا ابيض واسود ابيض في كل من الخبرين غير ان رجوع الضمير الى المبتدأ لانه
بكل واحد من الخبرين هذا ابيض واسود في كل واحد من الخبرين
بكل واحد من الخبرين ولا خلاف في كون ذلك في كل واحد من الخبرين
يقضي ان يكون جوابه ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين
والا فترجع الى ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين
والا فترجع الى ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين
والا فترجع الى ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين

فان قلت قولك هذا ابيض واسود ابيض في كل من الخبرين غير ان رجوع الضمير الى المبتدأ لانه
بكل واحد من الخبرين هذا ابيض واسود في كل واحد من الخبرين
بكل واحد من الخبرين ولا خلاف في كون ذلك في كل واحد من الخبرين
يقضي ان يكون جوابه ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين
والا فترجع الى ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين
والا فترجع الى ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين
والا فترجع الى ان المبتدأ في كل واحد من الخبرين

اذا كان من قبل جملته المفرد وجب تشارك المفرد في التسمية واحدة وهو بطر فاعلم ان من عطف
كلاماً مستقلاً قال بعض المحققين المعنى المقصود مصدره الذي تضمنه الخبر لا يكون غير الاستفهام والتعجب والتأني
وهذا لا النافية فانه لا يجوز ان يقال زيد ما قام ويجوز زيد لا قام عصمة الله

او كما مضى له قال عصام الدين اي كلام الخبر صحيح المبتدأ اي جعل المبتدأ صحيحاً ولا خلاف ان الخبر الظرف صحيح بشرط
التقديم لا التقديم فلا حاجة الى اعتبار ظرف مضاف اي كان تقديم صحيح كما يشترطه تقرير الشروع ولا حاجة ايضا الى
اعتبار الكيفية في المبتدأ اي صحيح المبتدأ من حيث انه مبتدأ كما في بعض الشروع لانه كما ان الخبر الظرف صحيح كونه مبتدأ
صحيح المبتدأ انتهى

قوله او كما مضى الخبر بنقد يبراه اعلم ان الشرع زاد قوله بتقديره وقوله من حيث
انه مبتدأ لانه لو لم يزد كل من القولين لكأن معنى العبارة او كما مضى ذات الخبر صحيح لذات المبتدأ مثل في الدار رجل
وجب تقديره وهذا فاسد من وجهين احدهما ان ذات الخبر ليس صحيحاً لذات المبتدأ لان ذات المبتدأ في قوله
في الدار رجل متحقق في جوار رجل ولو كان ذات في الدار صحيحاً لذات الخبر متحقق بدونه والثاني باطل
والمقدم مثله وثانيهما ان الحكم بوجوب تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الصورة غير صحيح لان ذات الخبر على تقدير
تأخره في الدار عن رجل متحقق ايضا ولو لم يزد القول الاول لكأن معنى العبارة او كما مضى ذات الخبر صحيح لذات المبتدأ من حيث
انه مبتدأ مثل في الدار رجل واجب تقديره وهذا فاسد من وجهين احدهما ان ذات الخبر ليس صحيحاً لذات المبتدأ لان ذات المبتدأ في قوله
مصححاً لمبتدأ في رجل مع ان ذات الخبر متحقق على هذا التقدير ايضا ولو لم يزد القول الثاني لكأن معنى العبارة او
كأن الخبر بنقد يبراه مثلاً في الدار رجل واجب تقديره وهذا فاسد لان ذات المبتدأ في قوله في الدار رجل
متحقق في جوار رجل بدونه تقديم الخبر وان كان تقديم الخبر صحيحاً لذات المبتدأ لم يجز تحققه بدونه والثاني بطر وكذا الحكم

قوله بتقديره صحيحاً اي ذات الخبر ليس صحيحاً المبتدأ بل باعتبار تقديره فانه تقديم في الدار عن رجل صحيح لذات
في الدار ولا يصح رجل في الدار فيلحق احرازها اذا كان مبتدأ خبره صحيحاً لم يخو زير قام اذ لو قدم لم يصح نحو زيد
مبتدأ طاشكدي قوله من حيث انه مبتدأ لان حيث انه اسم او كلمة او غيرها وجبه الدين

قوله من حيث انه مبتدأ اشارة الى ان تقديم الخبر ليس صحيحاً لذات المبتدأ لان المبتدأ لفظ موضوع لمعنى
مفيدة له فكيف يصح تقديم الخبر له ولما صفة المبتدأ اي فاعلم ان تقديم الخبر الظرف ايضا لو اضر الظرف
لالتبس الظرف بالصفة لكنه بعيد ولو قيل خيف الالتباس لم يشك ما ذكره بقوله لانه في خبر لا فلك ولا
يرد مثله بل لانه من قبيل سلام عليك وصحبه كونه مبتدأ من وجه اخر فلا حاجة الى التقديم طاشكدي

قوله او كما مضى بتقديره اه صلا الكلام ان يكون تقديم الخبر صحيحاً لانه كما كان الضمير في ال اي والاصح الى
الخبر اراد الله ارجاع الضمير اليها الى الخبر فلذا قال الخبر بتقديره ولم يقل بتقديم الخبر وكان تقديم الخبر لم يسبق
له ذكر ليكن مرجعاً فواضراً عما اذا لم يكن التقديم صحيحاً ومنه يظهر ضعف ما في الحاشية العاصمية من انه اضرة
عنه كونه تأخير الخبر صحيحاً نحو زيد قام فانه لو قدم وجب ان يكون فاعلاً

قوله من حيث انه مبتدأ يمكن ان يقال ان التسمية بهذا التقيد الى احتمال كونه فاعلاً للظرف على ضرب من البعض
ولا التمسك بها كما ان المصنوع لم يجعل فاعلاً وقد رجح كونه مبتدأ مع ارادة دفع الالتباس المذكور لانه عند
الحمل على المبتدأ يكون كلاماً تاماً خبرياً او على الفاعلية يحتمل ان يقدر متعلق الظرف ام فاعلاً فلا يكون كلاماً تاماً
فان قيل البعض الفضل

قوله فانه لو اضر ليق المبتدأ كونه فاعلاً للظرف في كل من التقديم والتأخير محذور فواجب ترجيح احد هاتين
قلت اقول ان في صورة تقديم المبتدأ يكون كونه فاعلاً للظرف محذور فواجب ترجيح احد هاتين
الكلام فائدة تامة واحتمال الالتباس ايضا ليس على السوية بل عند الحمل على المبتدأ يكون كلاماً تاماً خبرياً وعند
الحمل على الفاعلية للظرف يحتمل ان يكون الظرف مقدراً باسم الفاعل ولم يكن كلاماً تاماً خبرياً جانب المبتدأ فانه
لم يفسر على من حمل كلام المستكلم على التام عصمة الله

لا في المكتبة بآية تقدير ولا يدركه من غير هذه القاعدة مثل ما انك خارج فلا اصدقه ولو انك خارج لكان كذا
وخرجت فاذا انك خارج واقف واعلم انه يجب تقديم الخبر في مثل ما قام الازدواج في تأخيرها بزم الانتقال
فتأمل طائفة

یقال بما ابيضوا سودا و هم اسود و بيض كما لم يبق في المثال
الذكر ان هذا هو ما مضى في انه لما جرى الا عرب على كل واحد من البنين
فيسم عليهم سائر الاحوال [ولان الضيفه في البيت مما اوردته السيد

قصه

في حاشية الرخ وحاصله ان الملك في قولنا هذا اسود وبقي انما هو باق
 اتضاف بعض البتة بالسود وبعضه بالبياض فيجوز ان يكون الضيق في كل من
 الجزئين رجعا الى الابعاض المستفادة من الكفر فاذا كان بعض من شئ
 واحد اسود وبعضه بقى ابيض بقى الضيق فيها واذا كان الابعاض كذلك
 بجمع واذا كان البعض مؤنث يؤنث لا الى نفسه اى لا يجوز رجعا الى
 نفسه حتى يكون مطابقا له وليلا ان لا يكون متماثا في البتة فيكون من قبيلهما
 عالم واما ان البتة مستفاد في الحقيقة اى الجزئين الا ان الجزئين متماثلان
 فيما كان فيه مذكورا في هذا المثال ويرفع الاخر اى يدفع اليه
 الاخر بانه لو كان الضيق فيهما رجعا الى الابعاض لزم ان يكونا شئيه الضيق
 وجمعه في الجزئين مع افراد البتة كجمع الابعاض بان يتصف البعض
 او الابعاض منه بالسود والبعض الآخر ان او الابعاض منه بالبياض
 لان الجامع بين الملاوة والحيوة لا يخفى ان المناسب لما اختاره من المي
 اثبات الحقيقة المتوسطة ان يفرق بين المي والخاصة على مذهب الصيغ
 شرب من ذلك من بين المي والخاصة هذه الصورة الى ما يكون التعداد
 فيه كيث اللفظ فقط دون المعنى لا يجوز العطف فيه اصلا فكيف يجمع
 قوله في هذه الصورة ترك العطف اولى من هذا ما يجمع نال على ان يكون
 ان في اتيان نبي في واما على زعم بعضهم من ان النوع العطف فهو من قبيل
 من غير تعدد الجزئين لفظا الجزئين من غير تعدد عالم وعاقل يجوز فيه الاخران من
 غير اولونه انه باب التاكيد حقيقة فكل ان الرخ التاكيد للفظ على
 جزئين لا على اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه نحو حاد في ريزيد او تقويه
 بوازنة مع اتفاقا في الحرف الاخر ويسمى اتيان في الحرف الاخر فليست
 باب تعدد الجزئين فانه من القسم فلا اشكال في صحة طلاق قوله في هذه
 الصورة ترك العطف اولى من اتيان تعدد الفاظ قال للارامنه

الابعاض

الارامنه بغير العطف اذ لا شك في جواز مع العطف **والاضافة**
 بيانية ان كان المراد بالشرط المصدرى اى الاشتراط او لامية
 ان ارد به حرف الشرط **قوله** ليس معنى الشرط انه فان الشرط قد يكون سببا
 عن الجزاء نحو ان كان النهار موجودا فالشمس كالقمر وقد يكونان سببين
 لا مضافات نحو ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة **قوله** فلا يرد ان لا يكون
 النعمة بهم مذكور بعد واما من الله **قوله** باي معنى كلام الله اى حيث
 قال وكلم الجارات تدفع على الفعلين سببية الاول وسببية الثاني
قوله فان الجملة الجزئية ان دفع لما يتوهم من ان مدلولها بمنزلة الجزاء
 فيجب ان يكون مضمون الجملة الجزئية سببا عما قبلها واما قوله ان الجملة الجزئية
 قد يقصد بها ما هو لازم لمعانها كالاخبار بما كان في ذلك ان اكرتته بعد
قوله اليوم فقد اكرتت اسرار ان اكرتته اليوم فقد اعطيتك باني
 اكرتت اسرار في الطول ان الجملة الجزئية كثر ما يورد للفرق اخر سوى قوله
 الحكم ولازمها وفيما نحن فيه كذلك فان المشركين لا يجهلون مكان النعم ولم
 بشكروا النعم لها صار ذلك سببا للاخبار بعد واما منه **قوله** وذلك
 ظاهر اذ الصيغة متأخرة عن المصدر فليكون سببا **قوله** لانه من العلوم
 الى اى من العلوم استناد الصيغة الى ما هو مضمون في اى الايجاب والاعطاء
 واما كونه مستند الى المصدر والعلوية الذي هو مضمون النعم في معلوم
 وهذا البحث مبحث ما حققه السيد قدس من انه تعريف للدلالة بفهم المعنى
 من اللفظ من ان الفهم صفة المعنى او المعنى ولا يصح بالتحديد بقوله
 اللفظ صفة اللفظ فلا يرد ان المصدر وان كان صفة النعمة لكنه بعد
 التقييد بقوله من يشق صفة له تعويها بعينه عن الايجاب والاعطاء الا انه
 مركب فلا يشق منه بخلاف الايجاب والاعطاء كما ذهب اليه المحققين التفتت في
قوله وغلب في هذا المعنى اى معنى السببية لانه ليس معنى الشرط كى وما كان

قوله ليس معنى الشرط اى
 بين السببين بان يكون الاول سببا للثاني
 او لا يكون سببا للثاني فالاول سببا للثاني
 فالثاني سبب للثاني فلو ان كان كانت الشمس
 الله من قبل الثاني فلو ان كان كانت الشمس
 الله من قبل الثاني فلو ان كان كانت الشمس

عند قوله لا شك ان قصد المجزوء
 افادة الى ان الحكم لا يرد من

اذ ارد به هذا القيد بنظر السببية
 فلا يرد به المزمومة كما قيل فلا حاجة اليه وقوله
 لكونه من الله بالارادة ان الله لا يخلق الا بالامر
 حقيقة هو الله لا ان الله لا يخلق الا بالامر
 تلك النعم من الله لا ان الله لا يخلق الا بالامر
 لصح على قواعده العباد فصول النعم الى حيث
 على ان زيادة تكلف لا ينافي مع الايجاب والاعطاء
 مثل قول ان الموت لا ينافي مع الايجاب والاعطاء
 ليس سببا للملافة لان الاية لان الفاعل من الموت
 الحكم سببية لغرض

من الاغراض سواء كان مطابقا لواقع ام لا لا يرد الى قوله ان تشتمل ان تشتمل فان التضمين ليس امرا
 سببا حقيقيا لا كرام بل المتكلم اعتبر تلك السببية بينها اظهرا لمكارم الاخلاق فتأمل **قوله** ان وضع الفاعل على
 خبر البتة واجب اما نحو اما زيد فقام ولا يحدف الا ضرورة كقوله واما انما لا يقال له لا يحدف الا ضرورة كقوله
 كقوله اما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وجاز ان تضع البتة تحت الشرط وذلك

[illegible]

وان لا يقصد ويصح دخول الفاء وعدمه في الخبر مخص في الصورة المذكورة واما ايراد الكلام لا فائدة الشرط وقصده
السيية وادخال الفاء في الخبر ففيه قصده فيها كما اذا دخل حرف الشرط على المبتدأ نحو اما زيد المطلق على ان بعضها
من المواد المذكورة كن وما واخى من قبل الموصول بفعل او ظرف فلا تقصدها **قوله** اي الذي فيه لطيفة لا يخفى
قوله جعلت صليته جملة فعلية لفظا او معنى كما اذا كان المبتدأ لام الموصول اسم الفاعل او المفعول كما في قوله تعالى الزانية

فبصحة دخول الفاء في الخبر فان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالخبر او في حيث انه ليس جزء الشرط
 حقيقة بل دخيل فيه جاز تجریده منها مع قصد السببية كما حقق الرضخ فكذلك يصح على ظاهرها ولا حاجة
 الى قوله نظر الى مجرد نقص البدأ مع الشرط بل لا يصح قوله وليست شعوى من ايه اخذه القائل بهذا
 القول وعند سببه لا يدخل الفاء على غير الموضوعين والا فليس يجوز زيادتها في جميع خبر البدأ نحو زيد فوجد
 وسببه به يؤول طائفة

فيصح دخول الفاء الجزائية في الخبر بشرط قصد معنى الشرط بعينه مع القصد ان شئت ادخلت الفاء الجزائية
الخبر بالخبر وان شئت تركت لعدم كونه جزءا ولا شرا من الرضى وذكر جارا لله ان الدخول مع القصد لازم
وبدونه متعذر اذ راجع الصحة لعدم لزوم الفاء مع القصد عصم الله به على الكافرة

و بطلان عدم دخوله فيه لا فائدة البتة أو الخيرة فائدة عامة غير السببية فلا حاجة الى الفاء وأما عند قصد السببية فلا بد من الفاء لا فائدة وأما عند عدم القصد السببية فلا حاجة الى الفاء فذكره يكون لغو فوجب تركه وفيه ان الاحتمال عند استعمال هذا البتة في التركيب مختص في قصد السببية وعدمه ففي الاستعمال ايراد الفاء او تركه واجب فصح دخول الفاء الخالي من الوجوب والامتناع كما ذكره الشافعي لم يكن في استعماله

قوله نظر الى محمده كانه توجب له المص فيصح دخولاه المشع بالجواز وبعد الوجوب فيكون محمدا على
انه باعتبار النظر المذكور فلا ينافي الوجوب والامتناع اللذين بينهما الشك على انه يمكن شموله للوجوب
بان يراد بالنسخة عدم الامتناع بهذا لفا ذكر ان يقدح الوجوه اجزاء كلام المص على ظنه من التخييم مطلقا لان
النحو انما يبحث عن صحة التركيب لغة وهو صحيح مع الفاء وانه كما مطلقا واما وجوبها واستناعها فيما ذكره
الشك فليس نسخة التركيب او عدم صحته بل لمطابقة مقتضى الحال وهذا انما يبحث عنه اهل المعاني في دفع التوهم
فتأمل قاسم عبادي قوله نظر الى محمده كانه توجب له المص فيصح دخولاه المشع بالجواز وبعد الوجوب فيكون محمدا على

[illegible]

فإنه لا يمكن أن يقال إن يقصد به أن يقصد عدم الدلالة وإن يقصد وجوب عدم دخوله فيه إنما يكون في احتمال
الدلالة اه قلنا بجملته أن يكون معنى الكلام أما إذا لم يقصد له يجب دخوله فيه إذا يقصد عدم الدلالة أيضاً
يجب عدم إذا قصد للاظهار أو نقول إذا لم يقصد الدلالة بجملته أن لا يقصد عدم الدلالة وإن قصد عدم الدلالة المراد
في قوله فيجب دخول الفاد في خبر الاحتمال لا في خبر اليقين أن يكون المراد من قوله إذا لم يقصد الاحتمال الثاني لأن العلم
إذا قيل بالخاص يكون المراد منه ما وراء الخاص فلا دخل فيه في اصطلاحه في هذا المقام حتى يشك في ذلك عند التأمل

و اما اذا لم يقصد اه يشمل صورتين ما اذا قصد عدم الدلالة وما اذا لم يقصد الدلالة ولا عدوها وقوله لا يجب
عدمها ظاهر في الصورة الاولى وفي الثانية وقد يوجب فيها بان الاحوال ومقتضاها انما تعتبر مع القصد مع عدم القصد
لا اثر لها فيمنع الفاء اي بلاغة كما يمنع التاكيد اذا لم يقصد دفع التردد او الانكار خلا وقد فهم مما ذكرناه ان قول
الشعر واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى اه انما هو باعتبار البلاغة فالجواب او الامتناع المذكور فيه انما هو من
حيث البلاغة لانه حيث صحة التركيب او عدمها للذين هما محط نظر النحوي وهذا هو الظاهر فان قلت كلام ابي
نايفهم منه هذا المعنى ارفقت لعله اشكل على ظهور ذلك مع التأمل في ان المتعلق بالنحوي انها هو البحث عن صحة التركيب
وعدمها فاقسم عبادي

الزانية والزانية الآية فان معناه التي تزني في الذي زني قصة الله **قوله** هو أي في موضع الصلة الموصولة بالظاير
قوله أو الذي في الدار يجوز أن يكون كلمة أو في المتن للترديد فيكون الجميع مثلاً لا واحداً **قصة الله**
ومثل كل رجل يأتني هذا مثلاً الموصوف بفعل فان قلت الموصوف بفعل هو رجل لا كل فيكون مثلاً
للمضاف إلى الفكرة الموصوفة بفعل لا مبتدأ الفكرة الموصوفة بفعل قلت لأن ذلك بل الموصوف في هذا
المثال هو كل رجل **قصة الله**

الظرف ما

التضمن بواسطة كلمات الشرط بدليلها في الكلام فان التضمن
الذي بواسطة كلمة الشرط يقتضي وجوب الفاعل وقلب المضاف مضافاً
وجزم الخبر اذا كان مضارعاً وعدم جواز وقوع الظرف والجا
والمجرور بعده دون التضمن المذكور **قوله** وان ذلك ان
لا المبتدأ أي لفظ ذلك إشارة إلى مجموع ما يستفاد من
الشرط والجزاء في المبتدأ الشرط المتفرع على تضمينه محذور الفاعل
لا لا ما يستفاد من الشرط فقط أي المبتدأ المتضمن **قوله** والخبير ان
مواد التضمن ليست من رتبة آه اما على التوجيه الاولى فلان التضمن في
المواد المذكورة بواسطة كلمة الشرط واما على التوجيه الثانية فلان
توجيه محذور الفاعل في الخبر في تلك المواد لان دخول الفاعل فيها
قوله كاسم الفاعل والمفعول فانها في الحقيقة فاعل في الصلة لا تكون
الاجلة خبرية غير ان صيغة الاسم لكلام الموصولة في صورة لام ا
التويف **قوله** لانها في علم لفظ واحد لا اتحادها في الصدق **قوله** وان
الحال في المضاف والمضاف اليه أي المضاف إلى الاسم الموصول المذكور
في حكم كونه المضاف اليه من تنمة المضاف **قوله** ينبغي ان يقول وانما قال
ينبغي لما في الرضى من انه لا يستلزم ضمير الاثنين إلى المعطوف به
مع المعطوف عليه وان كان المراد واحداً لانه لما استعمل او كثير في
الاباحة في الجمع بين الامر بين كونه بالسبب او ابن سيرين صار
كالواو فيقول الله أي باحد بيان الله لا تقدر لفظه للمضاف كما بين
أي **قوله** وهو غير نادر بخلاف الماضي البلي على مضمين فانه نادر **قوله**
ليست لفظه او للترديد أي لاصح الامر بين مبرك على ما هو الاصل ووجه
لعدم التردد في وقوعه كالملة او صفة **قوله** بل للتخيير فان قلت كلمة او انما هي
لتخيير اذا كان في الامر نعم عليه في الرضى قلت او هي واقعة في الامر تقدير

ف

—

2

فإنه لو لم يقطع لم يفهم الاهتمام ولو ذكر اليقين لم يفهم كونه نعتا في الاصل فماتل

اي كذا المعين مستقيم في الشئ بين المعينين اشارة الى بيان معنى
 اللغوي والكل واحد منهما يصح اراؤنه لا يبيح المرافقة بل يتم استعمال
 المشترك في المعينين **قوله** لا تعين اه بمعنى قد عرفت فيما سبق ان المبدا
 والخبر اذا كانتا معرفتين فانهما كانا مطبوعتين بجعل خبر او خبرنا المطبوع
 باثبات الهلالية لشئ تعين شئ بالهلالية لا تعين الهلالية بالثبات
 واثبات كونه ماثرا اليه **قوله** وذلك اي الوقف عند عدم ذكر القسم
 لان الاثر في المفردات اي الكثرة لا تتركب مع ما بعد باله **قوله** الفاء
 للمعطوف في الرفع وهو قريب **قوله** على المعنى فانه اذا المفاجات
قوله ولعله اراداه والافلا شرط بها والجواب **قوله** وفيه انه لا يجوز
 حذف ما قبله ليدل على جواز الحذف ليس من لوازم الزيادة من غير
 ابن بختام في معنى البسب **قوله** خبر عن السبع اي في المالك السبع ولا
 يجوز على هذا القول ان يكون اضافة الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر
 اذ لا يجوز اضافة شئ من مفعول المالك الى الجملة الا بانه كذا في الرفع **قوله**
 وفيه انه لا يطرأه اذ لا معنى له في كذا السبع بالباب **قوله** وجعل
 به لا تعنى اي جعل بالباب بلا علة اذ لا يتحقق اما معنى فلهذا من انبى
 الذين اليه واما المعطوف فانه يكون بلا علة اذ لا يجر ولا جار في المبالغة
 لفظا **قوله** لان الزما اه قد مر تحقيقه بالامر به عليه **قوله** وفيه انه لا يلزم
 اه وفيه تكلف لان اذ النظر فيه غير متفرقة على الصحيح **قوله** ان بقا مفاجات
 الخ فالعنى خرجت فحصل مفاجاة وقوف السبع في وقت خروجه **قوله**
 كذا الوجوه الاخر وهي الوجوه الثلاثة المذكورة واحده من الشئ و
 اتان من الشئ الخاشية **قوله** اي قبل ملازمة فالعنى فيما التزم اي قبل
 ملازمة ذكر الخبر في موضعه **قوله** الاظهر اه انما قال كذا لانه لا يتركب
 الشئ من حيث المعنى اذ المعنى هو اي الخبر المحذوف وجوبه في تركيب

واصل السبع بسكون الراء العدد و
 هو عدد تام كاسم عند العرب كالاربعة
 والسبعين ومنه السبع بضم الباء
 لاسم لتمام فوته وكما سيجاء عنه
 معلوما على كماله

في تركيب التزم فيه موضع لا يطبق ما مر في قوله جواز الخ فخرجت فاذا
 السبع فتكون الظرفية ظرفية للجملة وهذا الظاهر واضح ببيان ما اذا فسر
 بالخبر فانه يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف هو ان تكون ظرفية الموصوف
 للصفة فانه يقع ما قبله لا معنى للظرفية الخبرية في الخبر **قوله** في معنى غنا الضمير اي
 يتفصح كونه واقعا في التركيب نفع الضمير وهو ربط الجملة الواقعة بعده
 لموصوف بقا ما يفصح عنه من باب الافعال اي ما يفصح عنه به يتفصح
 والغنا بالفتح النفع كذا في الصحيح **قوله** لان الذين ينسب اه فكانه قيل
 تركيب التزم في موضع الخبر الواقع فيه غير ذلك الخبر **قوله** ليس الا الطرف لان
 المعنى ظرفية الدار لانه لا يتركب لظرفية بالمحصول **قوله** والتقدير اه وهو ان الطرف
 والجار والمجرور لا بد له من متعلق الضمير او شبهه **قوله** الا اذ اورد احمد
 في نودن لا يطرأه لا دخل اليها فانه والظاهر ان الثاني خور وظهر
 وتعدى بالباء في القاسم ارنى باخيه او خذ عليه **قوله** كما يترقى
 التبا من التبا بترقه ويظهر في باري النظر في الرتبة ان الظاهر انما هو
 اتى تقديره انتا في الاول لا انتا في الثاني فلهذا لا معنى لهما مع لا يطرأ
 ما كان كما سبق مع غير لان حرف النفي في منزهة لك لو لم تستعمل لما شئت
قوله واليه ذهب الكسائي الى كونه مكرمة من لوازم الشرطية ولا النافية ولذا اوجب
 تقرير الفعل بعد **قوله** كذا الرتبة في شرط التسهيل لفظا المعنى قال الفراء
 لما استغنى الاسم بولاء تقع كايه في الفعل بالفاعل وبهذا الظاهر لا كونه ما قبل لا
 يتحقق انه لا بد من القول بحذف المسند من الكلام في ان كان خبرا يلزم كونه المسند
 اليه مع العلم لفظه دون الخبر **قوله** ولا يخفى قصوره في شرط التسهيل بطل
 قول الفراء انه لو كانت له لا عامل له لكان الجواب به من الرتبة لان القاسم قد
 كثر حرف اقسم بالاسم ولم يكن كالجزم منه ان يجر **قوله** قال الفراء اه ما ذكره
 انه موافق لما في تسهيله من مالك حيث قال وفيه حال ان كان المبدا لا يجر

نص

مصدر عالما في مفرصا حيا او مؤلا بلا ذلك فانه اعتبر مجردا كالمصدر
عالمنا وما قاله الرضي موافق لما في شرحه حيث قال في المحفوظ ان يكون
المبتدأ مصدر او افعلا التفضيل مضافا الى مصدر او مؤلا المصدر ثم
اعلم ان الاختلاف بين الاعتبارين فقط ليس بالاعتبار ان ضربا
فانما داخل فيما نسب اليه من الضمائر وفيما اضيف الى احد هما عند الرضي
في ان ما ذكره الشرح يدخل فيه ضرب زيد عروا فاما ليس بضمي لان المصدر
المذكور لابد ان يكون مضافا لاحد هما ليصح وقوعه مبتدأ **قوله** نحو
تضاربا فان باب التفاعل الكونه بين اثنين كل منهما فاعلم من وجهه و
مفعول من وجهه يكون **لضافة** التضارب الى ضمير الحكم مع الضمير اضافته الى
الفعل والمفعول معا ولا يخفى ان تضاربا بالازم لما تقرر ان تقاضا اذا
بنى من متعدي الى مفعولين يتعدى فهو مضاف الى معموله الذي هو فاعله
الحقيقة فالظن ما ذكره الشرح **قوله** اسمية كانت فهو قوله عوم اقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد **قوله** او فعلية نحو علي زيد كان ذما لا يقال
تسمع اذني يقول انك اى سمع اذني كلام زيد صا اذا كان هو يقول
كذا وفيه خلاف **الفرق** على الاصح اذ الى افضلة وقد وقعت موثقة
العدة فيجب مع العلامة الحالية اذ كذا وقع غير موثقة ينكر وجوز ذلك في
تجربا عند الواو لو وقعها موثقة الخبر تقول ضرب زيد ابوهم قائم كذا فانه
فيه **قوله** في **قوله** انت السبعين من حذرهم وكذا **قوله** فصاح مصابها
لغير الى شبة اسم كتاب في اللغة نقل الى قدس ومعنى انت منه **قوله** لما قالوا
اه والان اذا كان منصوب المحم على الظرفية الى المحذوف فلو قدر الزما
يخاطب بعضا منه فيلزم كونه الزما محذورا **قوله** او عبارة عنه اى
يكون بمعنى المصدر وهو افعلا التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف
اليه كونه الرضي ونزك التسمي من فاعله الايضاح هذا الباب معتبر

معبر عنه نحو بين من لم يصدق وفيما انصف اليه اضافة بعض الكلام الى المعنى
والمعنى ان يكون المضاف مصدر كذا المعنى كذا اكثر من مرة والسبب في السوبي
ملتونا وكما ركوبه الفرس فاعاد **قوله** او رفع قائم اه فاعلى هذا لا يجوز هذا
المشار الى ان فيكون فيه كونه مثل ما يوقو على الحال بعد المصدر **قوله** جاز هذا التقدير
الى تقدير الزمان مع المصدرية ايضا كما جاز عدم التقدير بقدر الرضى يجوز رفع
الحال الى قوله ويجوز ان يقدر زمانيا ليجوز عدم التقدير وقوله ويجوز ان
يقدر زمانيا به ليجوز تقدير الزمان على ما هو واقع قائم وذلك منصوص في الرضى
فما قيل يجوز الرضى جعل المصدر في اخطب ليجوز الامر بالامية الى اخطب لانه كان كونه
قائما بافعال المضاف الى المصدر نعم والمضاف اليه بلا واسطة او بلا واسطة ليس
كيف وقد نص الرضى لانه افعول التفضيل المضاف الى المصدر بمعنى المصدر كما
قوله فلا تقوله في زيد قائم وكذا لا تقوله في شي من السوبي ملتوت
اذ لا يجاز في اول الكلام حتى يونس مع مجاز **قوله** لان نسبة الاخطب
الى الكو مجاز لان معنى اخطب لكون الامر به اذا كان قائما كان كونه
خطيبا على جهة المجاز لكونه خطيبا الى ان يلبسه بتلك الاكوان **قوله** والمجاز
يونس بالمجاز في شمس العلوم نسبة تقيده او حصة الى المجاز في اسناد قائم
الى اخطب لانه هو بعض الاكوان يونس بالمجاز الذي هو في اول الكلام وهو
جعل الكو اخطب وانما كان اسناد قائم الى اخطب مجاز لان الخطابة صفة
الاعيان دون المعنى **قوله** ويجوز ان يقدر زمانيا مضاف لانه ليس مما وجب
فيه حذف الخبر فلا يشترط فيه كونه مصدرا بمعنى ويجوز التقدير اخطب قائم
لانه الامر قائم لان افعول التفسير يكون بعضا مما اضيف اليه ويكون اسناد
قائم الى اخطب اسنادا الى الطرف مجاز **قوله** كونه زاه قائم الى جعل زمانيا
لانه الامر اخطب وقائما لكونه الامر خطيبا وقائما فيه كما جعل النهار قائما لكونه زمانيا
فيه **قوله** شيوع تقدير الزمان في ما عطف عليه تعبير تقدير الزمان ولا يلزم من

فإنه ينبغي ألا يكون لأن الفعل لازم كونه ببعض
المضاف إليه لا يضاف إلا إلى التعداد وكان كل
كونه خطيب لكن كونه قائما أخطب
قوله قائما أو قائمين فالأول صادر عن أحدهما والثاني عن
كليهما

[illegible]

فإنما واضبط وجوده ضابطا مباحة أو اضبطه فاقا
تقديره الاضبط لا يكون افضل التفسير مضطربا فاقا
من حيث المعنى بل في الوقت المضطرب المضطرب
تفاته الطالين

من استقامت الى الزمان الذي هو أخبط قول ويؤيد ان يؤيد
تقدير الزمان الذي هو يوم الجمعة فخر أخبط فانه صريح
لأن أخبط عبارة عن الزمان قول لان الاخبار عن قرب ربه ليلا للقرينة الالة
على الخبر المذوق قول ليلا حال من معمول المصدر اى عزبا المتكلم وعزير
لا عن خبر الالة فانه الى فخر وهو ليس بقائم قول فان كانا على عامل
فانما قول كان بعينه من سبيل فيبين لانه ليلا كما في الهيئة او الخبر
المعقول مطلقا ولا فرق بينهما الا باعتبار تقدير فخر مقدم على قائما في هذا الوجه
وفي سبيل فبين قول لزم اختلاف عامله لان عامل ليلا الى سبيل المصدر

فيلزم ثامة والثلثان أسلوب واحد
فصل في ثامة والثلثان
فصل في ثامة والثلثان
فصل في ثامة والثلثان

قد بينا ثم انفقوا انفقوا جثاها ساناى ان انفقوا
الكارثة وايضا وجدوا الواء في الحث
فانما جلا لانها من السلوب واحد
فيكون تامة والثالث ساقط
كثرة الامثلة المذكورة في هذا
الباب طاشكلى

راجعا جاد وقت ركوبه **و** وانما عدلوا عنه أي عن معنى الناقصة إلى الساتمة
و لا لا ثمرة هذا التصويب أي الذي يبي بعد الصدور المضبوط بالفتوى بطا المدة
 المذكورة **و** وذلك لشي كون المخرج عموم المبتدئ ثابت **و** لا الاسم الجنس
 للعرف بالاسم أو بالاضافة ففيه ضربان زياداتهما جميعا **و** الفرق الأول الواقع
 من التشكيك على زيد وحصول قائما **و** وهذا لا يخرج بل يخرج من مصادرة بعضها
 يقع عليه دون بعض **و** ولا يجوز حذف الموصول إلا إذا كان بغير إفراقة
 قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بمنع ذلك كما في سبويه نعم باب المفعول معه

ولو لم يكن بيان بقا كل واحد من ضيعته كان مع ما بعد خبر فائدة الواو
التي بمعنى مع ان يكون خبرا مع ما بعد واو وفيه ان المعطوف به يعني
ان الواو وان كانت بمعنى تكون في اللفظ المعطوف به غير المعطوف به فاذا كان
ضيعة معطوف على البتة ولم يكن خبرا واو واو معطوف على قوله

الوجه وقيل تقدير
وضيعة على المعنى الم
مع ضم الفكرة واقسم الم

قولہ قد مر ای ضربی زید ضربہ ما ہذا
اذا کان الحال حاویاً للمصدر واما اذا کان
الحال حاویاً للفاعل فتقدیرہ ضربی زید
ضربہ ما واما ضربہ زید ضربہ ما فانیہ
فخذ الخیر واما المصدر الفاعل وانیہ معولہ
الحال مقام کفایۃ الطبیۃ

قوله من كود بمعنى الفعل اورد عليه بان
البناء الذي لاخر له كاد كما في الزيدان ينظر
بفعله كلاما وهذا لا يستظهر فاعلم المضاف
اليه وهو البناء كلاما بلا بد من ضمية اخره
سنة المطالعة

قوله **و** لما نزلت بمكة اه يعني يكون
الخبر لفظ الحاضرة او المصاحبة او ما
يفيد معناها كقائه الطائفة

قوله قد نرى واقف المخطوف مقامه وههنا
بحث وهو ان وشيعة اذا كان مخطوفاً على
المبتدأ لا يكون الخبر متبوعاً اي مقترناً بالمتقدم
ويعرف لا يكون المخطوف قائماً بمقام الخبر على
المحذوف او المبتدأ الا بعد مسد الخبر و
يجب بانه المبتدأ الثاني ساد مسد الخبر
خس الخ الله اعلم حقيقة من هذا

كلام كل راجع مقرون به وضعية فوظف
شتر في مقرون المؤكدة بالعلم حذف مقرون
طوف مقام كفاية الطالعين

قوله عطف عليه اي فان قلت سيجي في محل المفعول معه اي الاله او اذا كان يحضر مع لم يكن للعطف قلت المراد
 بالعطف معناه اللغوي اي الارتباط المعنوي فان قلت فاعلمه رفعه دخول الاله او قلت لما كان صورته موافقة
 بالعطف اجري عليه حكمه لهذا قال الكوفيون ان الاله بمعنى مع خبر التقدير فله مدخوله لعدم قوله الاله اب
 قوله الاله الذي اي بالواو التي تفيد فائدة مع بعده المعام اذا المراد بمثل كل رجل وضيقه ما اراد به الاخبار
 عن الخلق بانه يعارض غيره وذلك الغير مما لا
 يتصور ان يتفكر عنه ذلك الشيء امره في ذلك

قوله لا يستحق الرخ لفظا قيد بذلك لانه يستحق الرخ في الالمانية
 عن عامله في كونه يرفع عن رده رجة يتفق اه بمعنى نعم الاواب لا ما بعد
 لعدم العالوية في رجة السخا فالاعواب لفظا اذا لم ينع لفظ الاعواب المحلى
 لعدم تعذره ومع الاو في خبر الاستحقاق لفظا ثانيا يتفق عنه نيابة
 الاول ما بعده رجة اه عطف على الاستحقاق اي مع اذا و في خبر يكون
 منصوبا باقتبال ما ذكره الرخ من الامم مع موب لمدخول التوحيده في كونهما
 وانما به من والكان شاذ ان في كونه من موه و فلام كسيرة ان به
 رجة الضمة في اللغة العقار في اللغة الضمة العقار والعقار بالفتح
 الارض والخمر ويقال ايضا في البيت عقار من اي ما عوارده قوله
 والماء عطف على الارض ورواها كناية عن موهف كلامه في رجة في انما مستغنة
 بمعنى الضمة اي رجة الرخ الكناية عن الاساس من غير الحرف في
 الحقيقة وفي شمس العلوم لا يكون العوب من الضمة الا الحرف في القاطن
 الضمة العقار والارض المحلة وحرمة الرخ وضيقه وتجارة واعلم
 توجيه الكناية الى حصول العقار في الغالب تابع ورويف للضمة
 سبب تمام رجة عن موهف على صيغة اسم المفعول في الاساس وهو
 محافة مصحف مصحف الكنة اذا غير جواز باده لفظ مصحف في المجرى واللفظ
 الاراد دخوله في المجرى لفظه فساد المعنى اذ ليس قدم من الرخ مع
 مقرون بضيعة كل رجل رجة لانه ليس معناه ان المعنى وان كان صحيحا
 لان كل ضيعة مشتركة بين شيئين مثلا فسر ان كل رجل مقرون
 بضيعة كل رجل بالكنى هذا المعنى ليس مقادا للمعنى ان كل رجل بضيعة وهو
 مقرون ومشتق بهما المعنى واضح اه بمعنى ان الضمير جمع الى كل ر
 مقرونه كل رجل بضيعة كل رجل اما بان يكون اي واحد يفرض مقرون بضيعة

الغالب نقله عن صاحب
 الباب فلفظ ذلك الغير بالواو
 الواقعة بينهما في نعم الاسم معناه
 على ان الاول يقتضي رفع مدخولها
 الثاني بان واو المعية في اللفظ
 له في المعام كما لا يخفى على ذوي الاقدام
 قد من ذلك فلفظك بطلان في رجة
 اي كل رجل مقرون بضيعة له والله اعلم
 ولو قلت زيد وعمرو بضمهما لم يكن مدلا من ذكر
 الخ لانه الثاني يتفكر عن الاله في المعنى فلا يكون
 شذ ذلالة على المصاحبة

اعلم ان في ارجاع ضمير ضيعة بكذا مشهورا هو انه
 لا يجوز رجوعه الى كل الاله لانه رجل فقال بعضهم انه من قبيل
 وضع المضمر موضع المظهر تقديره كل رجل وضيقه ذلك الرجل
 وقال بعض المحققين لما كان كل رجل اه عصاة الله

بضيعة كل رجل اما بان يكون وذلك بين البطلان لا يمكن ارادته ولما
 بان يكون هذا مقرونا بضيعة وذلك بضيعة وبكذا هو المعنى وهو ضيقه
 لم يبالوا بهام العبارة معناه في فساد باده فاسموا ذلك ان تقول
 ان الضمير راجع الى رجل يعتبر العموم المستفاد من كل بعد ارجاع
 الضمير الى رجل كنه في الرجل مقرون بضيعة اي رجل كنه قوله في
 توجيه التقدير اي تقدير الخبر كان اللانج ايراده تحت قوله اي كل رجل
 مقرون مع ضيعة رجة فيجوز سه باسمة الخبر كونه من معولاته بكذا
 ما اذا جعل معطوفا على المبتدأ او قدر الخبر مقرونا فانه يكون من تمام
 المبتدأ متقدما على الخبر لاشتهر كونه ولا يكون نيابة المتأخر عن
 المتقدم كما سبني رجة حذف الموكمة بضيعة اسم الفاعل وذا لا يجوز لقول
 الغرض من التاكيد وجواز النصب لما تقرر ان عامل المفعول
 معه اذا كان لفظا وجاز العطف فالوجه بان يكون ان يقال ذلك فنضم
 بما اذا كان المعطوف عليه مذكورا رجة لان ضيعة ليست اه مع ان و
 وجوب حذف الخبر في هذا المبتدأ مشروط بان يعطف عليه اسم بالواو رجة
 فبان حذف الموكمة او فيما نحن فيه من هذا الضمير حيث حذف مقرون مع
 ضميره المستتر تاكيد رجة لا بد له من معناه وليس فيما نحن فيه المعامل
 في ضيعة الا المقارنة المدلول عليها بالواو فلا يصح كونها مفعولا معه فلا
 يجوز النصب رجة نظر الى الصورة اه اي صورة الكلام حيث حذف الخبر
 واقبل المعطوف على ضميره مقامه رجة كما تقول زيد قائم وعمرو السد
 التشبيه في ان الخبر مقدم على المعطوف في كلا المثالين وان اصر
 اختلافا في كونه مقدر كان احداهما مذكورا في الاخر وفي ان خبر المعطوف
 محذوف بقرينة غير المعطوف عليه والاسم كل رجل مقرون مع ضيعة
 وضيعة مقرونة معه ويرد على هذا التقدير وجوب حذف خبر المعطوف

اعلم ان في ارجاع ضمير ضيعة بكذا مشهورا هو انه
 لا يجوز رجوعه الى كل الاله لانه رجل فقال بعضهم انه من قبيل
 وضع المضمر موضع المظهر تقديره كل رجل وضيقه ذلك الرجل
 وقال بعض المحققين لما كان كل رجل اه عصاة الله

مع عدم ستمشي مسده الآ ان يقال اجري المعطوف بحرف المعطوف
 عليه في لزوم وجوب حذف خبره **وهو الظاهر لفظا لفظا** المحذوف ومحل
 اللقط على المعنى المتبادر بخلاف التعديل ان يقع فيه حذف الخبر
 المعطوف عليه والمعطوف وتكرار المعنى **ولا يجوز** ان يكون له جاز نيابة
 المقصود من المتأخر له لانه عليه لجاز نيابة تاما في خبري زيدا قاتلا خبر
 المقدر متاخر كما هو مذهب الكوفي ولا يصح ابطاله بان فيه لزوم وجوب
 حذف الخبر من غير ستمشي مسده **واللغة** من تنمة البنية لا شتمه كما في
 الخبر لا الكثرة معطوفة على البنية **على ما هو** **والله** الخبر حيث ان اهنا بنا
 على ان المتشبه في حكم تكرار الواحد حيث ان لانه خبر عن واحد منها **والله**
 متبعا للقسم بان لا يستعمل الا للقسم **وعلى** نصيب الخبر وهو قسمي ما
 اقسام **بما** انما الله من عهد الله ويحيى الله والمراد بامانة الله ما
 فرض على الخلق من طاعة كانه امانة له تنجب عليهم ان يكونوا **والله**
 حذف خبره بل يجوز ان يحذف كافي المثال المذكور وان يذكر فيها الله
 على امانة الله وعلى عهد الله وعلى بينة الله **والله** في قسمي ما
 جوابه امر او نهي او استفهام او اشارة الى اشارة بابر اذ كان
 المفسر الى ان من المرفوع ما قد روي في المتن على انه خبر خبره ان وزنه جعل
 من المرفوع ما برأسه اشارة الى ان ليس بخلاف خبر البنية كاذب البنية
 الكونية **والله** في خبره ما سبق وهو قوله ومنها البنية والخبر **والله**
 كلام اي جملة ابتدائية ابتدائية ليس لها محقق من الاعراب سبعة
 بنوعين **والله** وانما يفهم ومنها اي غير الاسد بانيها سكو
 قلنا انه مبتدأ محذوف الخبر او قلنا المسند خبره **والله** فلم يفهم بها هو مستقر
 وهو الخبر كبقوله منها ولذا لم يفهم مفعول عالم بسم فاعلم ان العالم
والله الضعيف اه دليل الكونية يعني انما حذف من حيث قلنا بغير علم النسب

قوله **والله** بغير علم والنسب
 اشارة الى ان هذا العطف التقضي
 الى ان الخبر بالفتح بمعنى العبر بفتح
 ولا يستعمل في القسم الا بالفتح كجبر
 مجرى الاشارة والاشارة لا تقير
 كفاية الطالبيين
 التفسير الى ان هذا العطف التقضي
 اي الكيفية والبقاء والبقاء
 يستعمل مع الام الموطنة للقسم في مقام وقع
 مقسما به الا المقصود عصمة الله

بعد دخول احد هذه الحروف عليها اي خبر كل من هذه الحروف هو المسند
 بعد دخول ذلك الحرف والظاهر ان يحذف الحروف المشبهة بالفعل هو المسند
 دخولها وانما قال عليها لان الدخول بمعنى ورود هذه الحروف لا يبرهن الاثر
 ليس الا مجموع المسند والمشد اليه فيكون بيانها للواقع وان كان اصل التعريف
 لا يقتضي ذلك بل يكفي ذكره عليه كما لا يخفى

النسب والرفع والجواب ان حملها على المشابهة الفعل المتعدي فيعمل عملها
 يشبه **والله** لان اقفاها الى اخره وذلك لان معانيها من التاكيد و
 التشبيه والتثنية والترجي والاسناد ان تعلل بالجزئية على السواء **والله**
 ان قلت اه اي لانهم صدق التعريف بعد زيادة لفظ واحد على كذا من
 افراد المعرف لانه ان اعتبر العطف في قوله خبره ان وافوا انما مقوما على
 الحكم فيكون المعرف مجموع اخبار وافوا انما اضافة في عدم صدق التعريف
 على المجموع لانها ليست مسندة بعد دخول احدها من بعد دخول مجموعها
 وان اعتبر الحكم مقوما على العطف فيكون المعرف كل واحد من خبره ان وخبر
 افوا انما تعريف وان كان صادقا على خبره ان الا انه لا بعدد ما على اخبار
 افوا انما لانها ليست مسندة بعد دخول احدها من بعد دخول مجموعها
والله قلنا المعرف حقيقة اه جواب باختيار شئ ثالث **والله** وانما لم يجر اه
 اي لم يجر كلام المتن مستغلا بتوزيع الحروف على الاخبار بحيث ينفصل
 تعريف كل واحد وذلك بان يجمع اضافة لفظ خبر الى وافوا انما لانها
 لا تخفى فيكون التقدير يجمع اخباره وافوا انما هي التي اسندت
 بعد دخولها على معنى ان كل خبر بحرف هو المسند بعد دخول ذلك الحرف
والله لان المقام مقام التعريف والتعريف انما يكون للمبتدأ دون الافراد
 فالعرض للافراد غير ملائم **والله** وانما المناسب اه يعني ان المشهور
 فيما بينهم ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقام الاحاد على الاحاد وهرها
 خبر ان مفرد وان جمرا لاضافة على الاستغراق بكونه معنى كل واحد لا
 بمعنى الجميع **والله** فيما لم يفهم بالنسب والرفع لفظا او تقدير او قلنا
والله فلا نحسب بالاشجاب كشيعة شدة كذا في الناج **والله**

ينسب الى المعلوم عليه به يعني ان الحكم لما كان نسبة بينه وبينه فكل واحد
 من التاكيد والتشبيه والتثنية والترجي والاسناد ان المتكلم به

هذا المسند فلا يخفى ان الذي يسمي المسند
 في هذا المسند لا يخفى ان الذي يسمي المسند
 في هذا المسند لا يخفى ان الذي يسمي المسند

قوله لفظا او معنى يشك
 ان حقيقة يقتضي به مع انه ليس بخبر مبتدأ فالا
 ان يقال لا يبرهن الاثر لفظا او تقدير وفيه لا يشك
 بما ذكرناه طاشكدي

قوله قلنا ينقض التعريف بغير يقوم ولو اعتبر مقام المرفوع في التعريف لاندفع الانتفاء
 الا انه يلزم الدور فتدبر **والله** من حيث اسناد كلمة حيث للتعليل فتدبر طاشكدي

فقد سئل عليه السلام عن رجل قال ان الدخول يعني ورود هذه الحروف لاية الاثر
ليس الا على مجموع المسند والمسد اليه فيكون بياناً للجمع **قوله** فان يقوم بهما من حيث استاده ان يحذف بقوم
ليس مما يدر عليه ان بهذا المعنى لانه انما يورث الاثر في جملة يقوم ابوه لفظاً بكونه في محل الرفع بان
استند الحذف واعتبر من احواله كقائه الطائفة

فان قلت ويلزم ايضا ان لا يكون قائم في ان زيد
قائم بوجه خبره لانه مستند الى فاعله وهو ابوه لا
الى اسم ان وهو زيد قلت التمسنا ذلك فان
مجموع قائم بوجه وهو مستند الى ان لا قائم فقط
وفيه ان هذا خلافا لغير النحوي الذي يظن
للفظ وان كان المستند كسب مجمل قائم
ابوه عصمة الله

يقول فلما كان في ان ان يجاب عنه اه هذا الجواب
مردود لان اسم كافر في المستند اليه بعد دخول
هذه الحروف فيصدق هذا التوبيخ بابوه في ان
زيد يقوم ابوه فان اعجب له ان مستند اليه بعد دخول
ان يلزم الدور وان اعجب له ان مستند اليه بعد دخول
او اكتم بوجوب تعليق الالف فادرك الامم ينبغي
ان يعارض ذلك في ويلزم منه ان لا يكون
انه يلزم لما فرغ ولكن لا يلزم منه ان لا يكون
استداده الى الطرف الصحيح اقول ثم ان اعتبار
قوله فيحتاج الى تأويل الجملة بالامم من غير الضم
الاسم يحتاج الى تعليل الامم من الحقيقة المحكية
توحيدها على اعتبار ان من الحقيقة المحكية
يلزم ان يكون في تأويل الجملة بالامم من غير الضم
في لا يحتاج الى تأويل الجملة بالامم من غير الضم
ام لا يلزم بغيره الجملة بالامم من غير الضم
الامم في تعريفه في الجملة بالامم من غير الضم
في تعريفه في الجملة بالامم من غير الضم
وقد يكون ان قصد ذلك التأويل ان اعتبار
التوبيخ في الجملة لبيان حقيقة التأويل في الجملة
وامر كالم في التأويل في الجملة
بيان ان التأويل في الجملة

يقول فلما كان في ان ان يجاب عنه اه هذا الجواب
مردود لان اسم كافر في المستند اليه بعد دخول
هذه الحروف فيصدق هذا التوبيخ بابوه في ان
زيد يقوم ابوه فان اعجب له ان مستند اليه بعد دخول
ان يلزم الدور وان اعجب له ان مستند اليه بعد دخول
او اكتم بوجوب تعليق الالف فادرك الامم ينبغي
ان يعارض ذلك في ويلزم منه ان لا يكون
انه يلزم لما فرغ ولكن لا يلزم منه ان لا يكون
استداده الى الطرف الصحيح اقول ثم ان اعتبار
قوله فيحتاج الى تأويل الجملة بالامم من غير الضم
الاسم يحتاج الى تعليل الامم من الحقيقة المحكية
توحيدها على اعتبار ان من الحقيقة المحكية
يلزم ان يكون في تأويل الجملة بالامم من غير الضم
في لا يحتاج الى تأويل الجملة بالامم من غير الضم
ام لا يلزم بغيره الجملة بالامم من غير الضم
الامم في تعريفه في الجملة بالامم من غير الضم
في تعريفه في الجملة بالامم من غير الضم
وقد يكون ان قصد ذلك التأويل ان اعتبار
التوبيخ في الجملة لبيان حقيقة التأويل في الجملة
وامر كالم في التأويل في الجملة
بيان ان التأويل في الجملة

قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه اه هذا الجواب
مردود لان اسم كافر في الاستدلال به بعد دخول
هذه المحروف فيصير هذا التعريف بالوجه في ان
زيد يقوم بوجه فان اعترض بها انه مستدل به باجابه
ان يلزم الدور وان اعترض الدخول بمعنى المذكور
او الامم بوجوب تطويل المسألة فاعاد الامر ينبغي
ان يعار ذلك قوله ويلزم منه الظاهر ان يقول
استداده الى الظرف الصحيح او لا ثم ان اعتبار
قوله فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم من غير الضم
الاسم يحتاج الى تعميم الاسم من الحفظ والاعتراف
بكماله في قوله الجملة لان من لا يملك ان يملك
في لا يحتاج الى تأويل الجملة لانها في موضع التكمين
اسم لازم بخبر الجملة كاذب بالاسم على ان هذا هو
الاسم في تعريف الخبر بوجه كاذب الى المصير ان التأويل
وقد يكون الخبر حتم ذلك التأويل ان الجملة
التعريف بالخبر حتم ذلك التأويل ان الجملة
وامر كافر ايضا بالتعريف بالوجه هذا
بمعنى الخبر الجملة
طاشق

في وقوعه بجملة الغير المحتلة للصحة والكتب خبر الالة وصح الجواز انتهى
ولعل الشرح على لاجل الاختلاف لم يذكره **والله** استثناءه يعني انه
استثناء مفرغ وظرف معنى الفعل المستفاد من كاف التشبيه فيكون استثناء
مفرغاً من وجود المشبه كأنه قيل وامره كامر خبر المبتدأ في جميع الاحكام الا في
التقديم فيجب ان يكون مشتقاً كائنه مفعلاً معنى لاضافته الى احوالها ما قيل من ان
المراد ان تقديم خبر الالة فان حكم الامتلاء وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب
فانما يصح لو قيل لا تقدم به بدون في بانه يجوز استثناء من امره وانما صح حكمه في
فلا لانه امرية في كونها استثناء من وجه الشبه كالا يخفى **والله** استثناء
مفرغ اي استثناء من الحكم الالهي بقوله قيد بالاستثناء الاول فيكون
الكلام جملة واحدة كأنه قيل وامره كامر خبر المبتدأ في جميع الاحكام الا في تقديم
في جميع احوال الخبر الاحكام كونه ظرفاً **والله** يجوز ان يكونه بان يقول قوله الا في
تقديمه بجملة مستقلة اي في الف امره كامر خبر المبتدأ في التقديم في جميع
الاوراق والاوراق كونه ظرفاً **والله** اي على كلا التوجيهين **والله**
الجواز والجور وان لم يكن ظرفاً يجري الظرف في التوسيع **والله** اذا دعت
على النكرة ظرف لقوله لنفي الجنس يعني انها قيدت نفي الجنس اذا دعت على
النكرة اما اذا دعت على المعرفة فانها قيدت نفي ماول تلك المعرفة لا يخفى
انه اذا دعت على المعرفة لا تكون لنفي الجنس فلا حاجة الى الاشارة عنه بقوله اذا
دعت على النكرة والذي يخطر ببال المراد بالذوق عليها الذوق على فعل
فيكونه اضراً من صور الفصول لما يفهم من قوله خبر لنفي الجنس اي خبر لا
محدودة من المرفوعات برأسه اذا دعت على النكرة بخلافه اذا دعت
على المعرفة فان لا في ملغاة عن العرو فهو مرفوع بانه خبر المبتدأ فان قلت
لا من التقيد بان لا يكون تلك النكرة مفصلاً عنها لانه في ايضا خبر المبتدأ
قلت المراد بالذوق الورد والارث اشرافاً فلا حاجة الى التقيد ثم علم

[illegible]

قولهم **تسرع** خبر لا الكاتبة لتفاجئهم
المعنى باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى
فان كاتبة لا تترك وتنفخ **الجحش** صفة فلانة
من تعريف متعلقة بكن اشاع في امثال
هذه المواضع تقدير التكرار احتراز عن
خلف الموصول مع بعض الصلة فانه لا
يجوز عند البصري كهاية الطالبيين
قولهم **تسرع** اي لتفاجئهم اه لان التوق والاحتياط
انما يريدان على الاوصاف والاحكام دون
الاعيان كهاية الطالبيين

لازیم و لازم
موجود

قوله اي ينفى صفة هذا اسم لكن لما كان الشارع في خبرها كونه من افعال العوم من الكون والاحصول والنبوت والوجود ونحوه في وجوده ونبوته فنفي وجود الجنس هو نفية فلذلك قيل لنفي الجنس لا ينفى صفة فاعمال هذا الا حادثة الى ما ذكره فان وجه التسمية لا يجب ان يكون مطلداً ^{محضة الله} ^{قوله} اي ينفى صفة لا يخفى عليها انه لما كان المتبادر من كلام المحصر ان نفي الموضوع الذي هو الجنس فيما وقعت وهو مخالف لما تقرر في كتب الميزان

[illegible]

子

الذهب **و** ر محل على امر شامل ليس له الشئ من كسب الصدق بل
بحسب التحقيق فان نفى الوجود يستلزم نفى جميع الصفات **و** ان النفي
المستفاد رفع الوجود الربطى الى النفي المستفاد من لا لاقضائه
من لا **و** رفع الوجود الذى هو ربط بين المسند والمسند اليه سواء كان ظرف
للمسند

حرف النون ليس يسمى لان حرف النون نائب عن فاعل مقدر بعد لان اصلها
زيد او عوضا كحرف في شرع المفصل والرفق وفيما نحن فيه ليس انتفع مقدر
بعد لا واما من ذهب الى ان المنادى مفصل بحرف النون ذهب الى انها من
اسماء الافعال **وزيد المص** في شرع المفصل في بحث المنادى راق على مزاج
من ذهب الى ان حرف النون اسماء الافعال وان اسماء الافعال ليس فيها ما
هو اقرب من حرفين ومن هذه الحروف الهزئة واي حرف واحد واذا بطر كثر
الهزئة اسم فاعل بطر البوائق اذا فاعل بالمفصل انتهى ولا يخفى ان هذا التثنية
لا يجري في الاول وجه العبارة بان جميع اسماء الافعال منقولة عن المصادر
الاصولية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصولها وعنه الطرف او عن الجار
والمحرك وكما صرح به في الرفع في كان التثنية وجبيا لكن المص لم يصح **بجور**
ان نصب الاسم لان اسم الفاعل لا بد له من فاعل ولا فاعل به هنا وما اورده عليه
انه يجوز ان يكون فاعله الضمير الجهم المفسر بالنكرة فليس يسمى **اما** او لا فلا يذكر

سبيل الجواز وبطلان قيم كذا فخرج داما على سبيل الوجوب فتأمل
 (لا يبعد ان يراد من قيمه علمواهم وسائرهم تابعون لهم كذا فخرج من خصه المخرى وشروطه
 آخر مباحث التصويت ولست سأل فاذكرته ناظر الى عدم صحة قوله كذا فخرج داما على سبيل الوجوب فتأمل
 فترى فلو وجه له ذلك فالاول ان يحل له لانه العلم من كلامه ايضا انهم كذا فخرج داما على سبيل الوجوب فتأمل ثم

五

الحرب اذا قرأ القرآن ولا يبرأ في موضع الى الموت كما يقولون لان يطلوا
 قوله اعلم ان المداة قد ذكر ذكروا في تقرير
 الفاعل قد ذكره هنا كقول بعد المؤدى الى
 وتفاوت قوة الحافظة القابلة للشدة والضعف
 المورث للنسب طاشكدي

العرفه يقول ان يكون لابن ابي
الاستاذ بالقرية ببيت خضراء
بالحوم في بيت خضراء
سباي وزن بقدر النسخ
التي هي

فاخ فقلت لا يقال براع مبتدأ وخبره ههنا
لا يلزم ارتكاب الشذوذ قلت لا يجوز ان
يكون براع مبتدأ لانه مكررة صفة فان قلت
المتكررة في سياق النفي يفيد العموم قلت لا
سياق النفي مطلقا بل يفيد عموما بعده لا يلزم
صارت لا النفي المنقسم هذا خلف فان قيل
لامتدة اقلت اخر القدر لا محس ان يكون محس

نظرهای لغز افام المنصوبات و مباحثها و لانه کثر فیها رفع موقع الفاعل كما عرفت بشکندی

وله قد بين شره وقد عرفنا ان العوامل المختلفة في العمل تتوارد على اسرها واحد فيصير مرفعا ومنصوبا و
محرورا وتعرف كل منها بحدودها الاخر فينبغي ان يعبر فيها الحشية فيه فيما تاز كل علة الاخرى اى اشتغال من حيث انه
علامة المفعولية وبهذا وتبين ان لا يترك الضد اعتمادا على وضوح اعتباره طاسكندى

نحوه انما هو ان...

وله حقيقة او كما قد قسم النحاة المنصب الى قسمين قسم هو اصل في نصب وهو المفاعيل المحيطة وقسم هو محمول عليه من الحال والتبعية المستترة وغيرها او التقويم له خور القمين في التعريف ويمكن اذلال الحال والتبعية المستترة في المفعول ويدل عليه تعريف المفعول الاصطلاحي بما ذكرنا بفعل او شبهه ولم يسن اليه وتعلق به تعلقا مخصوصا بالصدق عليها وقال الشيخ جعل الحال والمستترة فرعين والمفعول له والمفعول معه اصلان حكم لانه ان كانت الاصلية بسبب كون الشيء من ضرورات معنى الفعل فالحال كذا وقع في المفعول له او معه اذ ثبت فعل بلا علة ومضاهى ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الواقع او الواقع عليه والحال ان يقال ان نصب علامة الفضل في الال فيدخل فيها المفاعيل المحيطة والحال والتبعية والمستترة وانما سار المنصوبين فقد شبهت كاسم ان واسم لا التبرئة وغيره لا وخبر كان واخواتها طائفة

وله اي من المنصب يعني ان الضمير راجع الى المنصب المذكور في ضمن المنصب موافقا لضمير هو وهو المتأخر باعتبار جعل القسم موقفا قوله او متما اشتمل له لتوافق ضمير اشتمل الراجع الى ما هو المناسب باعتبار قرب المرجع

نحوه ان...

نحوه ان...

وله من صدر عن غير انما الصدود والاعراض والبراع الزوا والاضرب في نيزا الحرب اي من او ضم غير انما الحرب فلا زوا الى غير انما اعراض عن قوله بر 2 اسم لا ولا غيره وفيه بحث انه من ابن عوف ان لا عمل بها ما ان انما فلا يظهر في خبرها وخبرها الى ولم يظهر انما العمل فيجوز ان يكون لا بر 2 في مبتدأ وخبرها واحدة الابداء بالظرة المحفنة بسبب تخصصها بالعموم في سياق النفي كنهان الظالمة

بطا شجعا كذا في بعض الشرع وهو فانه كاسم ليس يعني ان اسم ليس لشبهه بالغاي كونه زو قوع مرة فمنة ثمة اسما وانه ان تقرأه على ما نقل عن المبرد ان التقدير لالي بر 2 وان المعنى على العموم فان المعنى عموم تقي البراع وشموله لكل فرد من افراد صرح انما الشيخ انه تأييد لافادة لا يعني ليس عموم النفي ردا على من زعم ان العموم مختص بالشيء الذي ليس لتضمنه من الاستقراطية فانه في نفي العموم تضمنه من الاستقراطية ولذا قال صاحب الكفا ان قراءة لا ريب فيه بالفتح ينبغي من قراءة لا ريب بالرفع اي من حيث انه والقرينة على اعتبار الجينية ما تقرر عندهم ان فيه الجينية معتبرة في تعريفها الامور الاعتبارية التي تختلف بحسب الاعتبار كالكليات الخمس والحقيقة والمجانحة طرد التعريف اي منع تعريف علم المفعول وتعريف المنصب حيث يصدق الاول ولا اعتبار الجينية على جرمها والثاني على بساطة المصطلح اطلاق المفعول بالمعنى القوي المفعول مشتق من المفعول هو الاحداث والابحاث ويعبر عنه بالفارس بكون نفي المفعول الشيء المحدث اي الاثر الحاصل بالاحداث ويعبر عنه بكبره شدة وقلة بنية الصيغة والبناء والوزن حقيقة في الهيئة الى اصله للكنية باعتبار عدد حرفها المترتبة وحركاتها المعينة وسكونها واعتبار الحروف الاصلية والرائدة كل في موضعه وقد يقال لمجموع المادة والهيئة ايضا وهو المراد هنا ولا شك في تعلقها باللفظ باعتبار المعنى القوي فان المادة والهيئة المذكورة انما تعتبر في الحكم بحسب النية لا في القول ان يقول ان المفعول المطلق اه اي مدلوله لا يكون ان يكون مفعولا بالمعنى القوي لانه لو كان كذلك لكان اثر الفاعل صادرا عنه بواسطة فاعله فلا يخلو اما ان يكون مفعولا بواسطة عين ذلك الفعل الذي وقع محموله اي بواسطة الحدث الذي هو جزء من مدلول ذلك الفعل او بواسطة غير ذلك الفعل كما يبرز مثلا ضربت فاني فالتا ضربت ضربا لو كان مدلوله مفعولا

المفعول المطلق فانه قلت اطلاق المفعول لغة على المصاوير باعتبار انما وقع عليها الفاعل كقول فقلت الضرب او فقلت الضرب فيقول اطلاق المفعول عليها باعتبار كونها مفعولا حقيقة قلت نعم لكن المعنى المطلق كذا دون سائر المفاعيل وفيه بحث لان الفعل المتعلق على المصدر ايضا مصدر فيقتضي فعلا آخر متعلقا عليه وكذا قيل من النسل وايضا فيه بحث اخر وهو اذ اصح اطلاق المفعول المقيد بقيد بر لو فيه اوله او معه على ان المفاعيل فيتم ان يصح

نحوه ان...

نحوه ان...

الاطلاق المفعول مطلقا عليه لان حركه اطلاق المطلق من لوازم اطلاق المقيد وايضا على هذا التفسير لا يصح اطلاق
المفعول على كلمات موكفان المفعول لم يقع على الموت ^{وهو سر} وما فعله فاعل فعله قال العصام ^{له الوقت الضرب و}
الفاعل هنا من ان يكون مفعولا او كمالا او اطلاقا للمفعول ^{في} فاعله ^{فعلت الضرب} في هذا ضرب زيد
ضربا يكون هذا القول ليس مفعولا في عصام على الحاي بل وجدت في حاشية معلة للاستمرار
فان قلت تعرف المفعول اطلاقا لم يحد فاعل المفعول اطلاقا المفعول المفعول لم يضرب زيد ضربا لانه لم يفعله
فاعله فعله لانه وجد به وانما ^{كحاشية اطلاق}

إجاءا أو سلبا
الفاعل أي به اسناده
قلت المرافعة

والا فافهم التسلسل وافهم لان التسلسل
هو ما في الامور الاعتبارية والاور
التسلسل فيها الاعتباري كمال لان
الاور والتسلسل يتقاطعان في
اعتبار المعية كذا او يحدث في
مفضلا من غير ان
الاعتبار

ان المقعد المطلق ليس بفتح
الهمزة على قه لهج
عطفاه

[illegible]

قوله نسخة اطلاق اه اي اطلاق لغويا فانهم

قلم

او معنى فانما به فيصد في حاله لا فلا ان الطول الذي يعبر عنه بدراف
اثره مع بصور الفعل الذي يعبر عنه بدرافه وآن لم يكن مفعولا
بمعنى الحدث والموجود وقد يشبهه حيث اعتبر في كونه فاعلا انسانا
على جهة القيام سواء كان صادرا عنه او لا **الحال** يكون ان يحجره حاصل كلامه
لانه بعد ما على ماعه المفعول المطلق المفعول المقيد مع قيد بعد ما على الحال
والمستثنى انه مفعول مع قيد مضمونه ومفعول بشرط اخرجه **روا** كان
او رواى اختاروا في التسمية فسموها باسم اخف فانه الى الحال والمستثنى
اختر من المفعول مع مضمونه والمفعول بشرط اخرجه **روا** او لا بالذات
اى يتعلق به الفعل بلا واسطة تعلقه بشئ آخر **روا** واسطة انها مبنية الى
فالشئ متعلق بها بواسطة تعلقه بالفاعل والمفعول مع لو قطع النظر عنها
لا يكون للفعل تعلق بها **اصلا** **روا** معوله على سبيل الاتفاق اى جرى العادة
انما قال ذلك لان معوله على سبيل القيد مجموع المستثنى منه والمستثنى
في الرضى ان المبنى في قولك جاء القوم الا ان يرا منسوب الى القوم مع
قولك الا ان يرا ان نسبة الفعل في جاء الى غلام زيد ورايت غلاما
ظرفا وكذلك سائر المنبوجات مع توابعها الى الجزئين لكنه جرى العادة
بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شئ من جزئين او اجزا قابل كل منها للتركيب
اعراب الجزاء الاول منها بما يستحق المفرد اذا وقع منسوب اليه في مثل
ذلك الموضع وما بقى من اجزاء المنسوب اليه تجزأ استحق الجزاء كالمضاف
اليه ويستحق ان يستحق التبعية كافي التوابع الخمسة والى لم يستحق شيئا
من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع **روا** يظهر
توجيه له وهو انه لما كان متعلقا بالذات كان تأثيره فيها اصاله فيستحق
الاثرا اصاله وانما غير ما كان متعلق به بواسطة فالثاثير والاستحقاق الاثر
ايضا بواسطة **روا** اطلاق المفعول **روا** اى المفعول بالمعنى المنسوب

[illegible]

الانه لم يفعل فاعل فعل مذکور قلت المراد بفعل الفاعل اياه استناده الى الفاعل اهم من ان يكون با
اجابا او سلما **ف** وانما زيد لفظ الاسم اه لما كانت تعربها سائر المقاميل بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كانا اصل
الاسلوب ترك لفظ الاسم فمع من ذكره بقوله زيد لفظ الاسم اسمها وال فالمناسبت ايراد الكلمة في التركيب فيما سبقتها لا
في الذكر بهما ويمكن ان يقال شاع عند النحاة توصيف المعاني باحوال الالفاظه بالعكس لم يجمع الى ذكر الاسم فكم ذكر الاسم

زانة فان قلت كون المفعول المطلق من المصنوع التي هي من الكسائر وذكر معناه في تعريفه يدرك على انه اسم
فلا حاجة الى هذه الزيادة قلت لو سلم ما ذكرته يدرك على اعتبار الاسم في المفعول المطلق بالانتماء ودلالة
الانتماء من جهة اخرى فان قلت لم يجر ما في ما فعله على كونه كناية عن الاسم بخلاف التعريفات
المفصلة قلت في هذا القول يحتاج الى تكلفات وتقييد لا يلزم مقام التعريف كما لا يخفى

قوله انه في فعله التكميل **المراد** بان يضاف اليه اسم من الجملة الواقعة بعد الفعل
مفعول القول دون مفعول **المراد** وان اسم التناول بان يحمل الفعل على
خلاف المصطلح **المراد** اسم لانه كل كلمة موضوعة بالوضع التبعي لنفسها واذا
اريد بها نفسها فيصير عليها انما هو اللفظ على معنى في نفسها غير مقترن باحد
المراد هو اللفظ من اصطلاحهم على اللفظ الفعلي على مقابل القول **المراد** ان فعله
اي الفعل الذي هو مفعول لمضرب ضربت لا يصح ان ينسب اليه ضربت
فلما يصح انه شئ فعله المتكلم باعتبار انه فعل مضمون اعني الحدث فلا يصح
على ضربت الثاني انما فعله فاعل فعله **المراد** لان ذلك المضمون اعني
الحدث مدلول لثبته لضربت لانه على النسبة والزم ايضا **المراد** ان الفعل
تناول اي الفعل المدلول عليه بقوله ما فعلتنا واللفظ التكميل ايضا
بل لفعل الجنان ايضا قطعاً ولو جاز كذا يخرج عن تعريف مثل علمت
على فانه في ان الفعل لا يتناول القول **المراد** لان اللفظ ليس موضوعة
لأنه على التبعي انفساً عقلية كما هو الوجه ما في تعريفه كونه
قسم الكلمة فلا يجوز ضربت حين اراد به نفسه اسماء فانه في ان مفعول
اسم **المراد** الجاري على الفعل اي يجوز باعتبار انه فعل يصح ان يكون جارياً عليه
ومذكور بعده يخرج كونه جارياً على الفعل **المراد** ان في تعريفه النوع انما هو
والرؤية بعد ان على النوع الضرب ومرات الرؤية **المراد** ان الفعل
اي ضمير هو ليس براسخ لانه المذكور فقط اذ المراد بالفعل المصطلح
الذي هو قسم للاسم والحرف كابدل عليه قوله بمعناه فالاسم الذي فيه معنى
الفعل غير ان في تعريفه المذكور لا ينبغي في احوال بل هو راجع الى الفعل المذكور
وتعريف هذا التعريف اما باعتبار تعميم المذكور فيشمل المندرج فانه في حكم المذكور ولما
باعتبار الفعل فيشمل الاسم الذي فيه معنى الفعل لكونه في حكم الفعل من حيث
انه يعبر عنه معطوفاً على قوله مقدراً فيكون له خلافت قوله او كما في ما منه

في زيادة الاسم
في زيادة الاسم

المراد لان ما فعله الفاعل هو المفعول
في زيادة الاسم اخره ضربت الثاني في
ضرب ضربت زيد فان ضربت الثاني في
فاعل فعله مذكور بمعناه لانه ليس باسم
وقية بحيث لان ضربت باعتبار جمده
معناه ليس فاعله الفاعل على بل فعله
الحدث الذي في ضمه واذ كان معناه
التفصيلي مفعولاً لافعال ان المفعول
الفعل الثاني مفعول بعد التعريف
عليه بدو زيد الاسم ثم لان الحدث
كناية عن الضرب وهو اسم وهذا
الخطا وناش من غلبة العقل كانه
ضرب من الحق **المراد** ان

قوله او سمي فيه معنى الفعل معطوف على مقدراً
فهو ايضا من اقسام المذكور حكاه او على كونه كونه
في قوله هو اسم من ان يكون مذكوراً غصية الله
في النوع ولم يخرج بقوله بمعناه ايضا فلا يكون التعريف ما نفعنا غصية الله
قلت الفعل مذكور كان في ضربت قلنا المراد مذكور مع ان قلت ذلك تحقيق في نحو ضربت ضرباً قلنا المندرج كونه مذكور فيه ويزيد
اعني الضرب الذي ضربه الله الان يراد بالذكر مذكور مع وجه يرد الضرب واقع على زيد لان فاعله
في التعريف الذي هو في تحقيق في ضربت الضرب والقول بالمغايرة بين الضربين بالشخص تدقيق فلسفي لا يلتزم اليه طائفة

قوله انه في فعله التكميل **المراد** بان يضاف اليه اسم من الجملة الواقعة بعد الفعل
مفعول القول دون مفعول **المراد** وان اسم التناول بان يحمل الفعل على
خلاف المصطلح **المراد** اسم لانه كل كلمة موضوعة بالوضع التبعي لنفسها واذا
اريد بها نفسها فيصير عليها انما هو اللفظ على معنى في نفسها غير مقترن باحد
المراد هو اللفظ من اصطلاحهم على اللفظ الفعلي على مقابل القول **المراد** ان فعله
اي الفعل الذي هو مفعول لمضرب ضربت لا يصح ان ينسب اليه ضربت
فلما يصح انه شئ فعله المتكلم باعتبار انه فعل مضمون اعني الحدث فلا يصح
على ضربت الثاني انما فعله فاعل فعله **المراد** لان ذلك المضمون اعني
الحدث مدلول لثبته لضربت لانه على النسبة والزم ايضا **المراد** ان الفعل
تناول اي الفعل المدلول عليه بقوله ما فعلتنا واللفظ التكميل ايضا
بل لفعل الجنان ايضا قطعاً ولو جاز كذا يخرج عن تعريف مثل علمت
على فانه في ان الفعل لا يتناول القول **المراد** لان اللفظ ليس موضوعة
لأنه على التبعي انفساً عقلية كما هو الوجه ما في تعريفه كونه
قسم الكلمة فلا يجوز ضربت حين اراد به نفسه اسماء فانه في ان مفعول
اسم **المراد** الجاري على الفعل اي يجوز باعتبار انه فعل يصح ان يكون جارياً عليه
ومذكور بعده يخرج كونه جارياً على الفعل **المراد** ان في تعريفه النوع انما هو
والرؤية بعد ان على النوع الضرب ومرات الرؤية **المراد** ان الفعل
اي ضمير هو ليس براسخ لانه المذكور فقط اذ المراد بالفعل المصطلح
الذي هو قسم للاسم والحرف كابدل عليه قوله بمعناه فالاسم الذي فيه معنى
الفعل غير ان في تعريفه المذكور لا ينبغي في احوال بل هو راجع الى الفعل المذكور
وتعريف هذا التعريف اما باعتبار تعميم المذكور فيشمل المندرج فانه في حكم المذكور ولما
باعتبار الفعل فيشمل الاسم الذي فيه معنى الفعل لكونه في حكم الفعل من حيث
انه يعبر عنه معطوفاً على قوله مقدراً فيكون له خلافت قوله او كما في ما منه

فما منه اي الفعل المذكور حكاه ان ما يتيه مذكور حكاه هو المقدور ما يتيه
فعل حكاه هو الاسم الذي فيه معنى الفعل بل ان عبارة التمرج في
تقديم المذكور وما ذكره المحقق انما يتم لو قدر قبل قوله مذكور حقيقة او حكاه
لفظه فعلا او يجوز التقدير وهو ان يكون فعلاً مذكور حقيقة او فعلاً مذكور
حكاه يجوز حقيقة او حكاه متعلقاً بالقيود المقيدة معاً فيفقد قوله حكاه التعميم في
الفعل المذكور وبعد ان يجب ذلك يراد عليه ان الضمير في قوله اذا كان هو
مقدراً راجع الى الفعل الحقيقي وان الفعل الحقيقي كما يكون مذكور حقيقة او حكاه
كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل فوجه تخصيص بالفعل الحقيقي فلو كان قوله
او اسما معطوفاً على قوله مقدراً لكان التقدير او كما اذا كان الفعل الحقيقي اسماً
كان فيه معنى الفعل ولا يخفى بطلان ما لتعريب التامر عبارة الشبه على الاحتياط
وهو ان كثر من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الاول كما في قوله
في الله الذي جعل لهم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصر فان المراد جعل لهم الليل
منظماً لتسكنوا فيه والنهار مبصر لتسكنوا فيه والتقدير وهو ان يكون
فعلاً مذكور حقيقة او حكاه اسماً فيه معنى الفعل الحقيقي مذكور حقيقة او
حكاه ما يتيه ان عطف على قوله مذكور او لا يتيه ان الفعل المذكور يشتمل على
المفعول والمقدور والاسم لان المراد من الفعل اسم من الفعل وشبهه بغيره
انه يقتضي ان يكون ذلك الاسم مقابلاً للمذكور مطلقاً فلا يكون مذكوراً اصلاً
وهو بطلان **المراد** ان في تعريف المفعول المطلق الذي يكون للنوع او العلة
لزيادة مفهومه على مفهوم الفعل الذي للتاكيد اذا عيبر به بافظ مفهومه
مغايرة لمفهوم الفعل متقدمه في التحقيق **المراد** ان اراد ان معنى الفعل
مشتمل على مدلول الاسم من حيث التحقيق بان يكون تحقيق جزئه الذي هو قوله
تحقق مدلول الاسم والقرينة على هذه الاردة ان قوله اسم مفعول فاعله فاعله
منه مغايرة ما فعله مدلول الفعل فلا يمكن ان يراد من قوله بمعناه اشتغال مفاد

ان معنى المفعول المطلق هو ذات الحدث التي دل عليها اللفظ وكونه ذلك نوع كذا او مصدر وكذا من
عوارض ذلك المعنى او ما صافه فالمعنى المحتد به في المفعول المطلق هو ذات ذلك الحدث والفعل مشتمل عليه
الكل على الجزئ **المراد** ان في تعريفه ذلك الفرد في جميع اقسامه والمراد من معنى المفعول المطلق
هو ما قصد به من الافراد والفعل مشتمل عليه اشتراك الكل على الجزئ اذا المراد من الحدث الذي في ضم ذلك الفرد

قوله او سمي فيه معنى الفعل معطوف على مقدراً
فهو ايضا من اقسام المذكور حكاه او على كونه كونه
في قوله هو اسم من ان يكون مذكوراً غصية الله
في النوع ولم يخرج بقوله بمعناه ايضا فلا يكون التعريف ما نفعنا غصية الله
قلت الفعل مذكور كان في ضربت قلنا المراد مذكور مع ان قلت ذلك تحقيق في نحو ضربت ضرباً قلنا المندرج كونه مذكور فيه ويزيد
اعني الضرب الذي ضربه الله الان يراد بالذكر مذكور مع وجه يرد الضرب واقع على زيد لان فاعله
في التعريف الذي هو في تحقيق في ضربت الضرب والقول بالمغايرة بين الضربين بالشخص تدقيق فلسفي لا يلتزم اليه طائفة

و بالجملة تحقق الفعل باعتبار جزئ الذي هو الحدث تحقيق مدلول الاسم الذي هو المفعول لانها متحدة بال
بالذات ففعل هذا لا يتجزأ عن جزاء المفعول المطلق انما في ضربت انواعا اذا افراد التي جعل انواعا آلة
للاحتفاظ بقصد ما نفسا في المراتب التي في ضمن ضربت فالفعل مشتق عن معنى المفعول المطلق الذي
هو انواعا اشتغال الكل على الجزاء في انما تحت و هو ان الفعل العامل في المفعول المطلق اعلم من الفعل وشبهه

كما صرح به الشرح في قوله فعل
مذكور فاذا كان عاملا مصدره كذا
زيد ضرب ياشد به حاصل في العامل
هو عين معنى المفعول المطلق لا يشتمل عليه
الان يقال النسبة معتدة في المصدر العامل
في المفعول المطلق فيكون المصدر العامل مشتقا
عليه لا عينه ويجوز ان يكون معنى قوله بعينه
ان الاسم المفعول المطلق بمعنى الفعل لا يكون
ما قصد من المفعول المطلق عين الحدث الذي
هو المعنى المحقق به في الفعل لانه تحقيق كون
الفعل دالا على معنى في نفسه ومعنى كونه
مسند الى فاعله و 2 يندفع النقص بالمادة
المذكورة

فان لان فكر البنية اعتبارين الاول ان يقال
فان لم يكن البنية اعتبارين احدهما ما وجد من قبله
عنها كذا انتهى والآخر ما وجد بعد ما تعلقت به
الكلية الاولى تعلقت بالفعل على المفعول به فيكون
ان يرد كذا انتهى معنى مصدر كذا انتهى لاما وقع سابقا
عليه في يكون مفعولا مطلقا والفعل متعلقا بما قصرت
شكرا ما ذكر في كذا انتهى

فان كان في التاكيد ما هو مستحق حقيقة ومع
يكون التاكيد تام معناه فله ان يكون عاملا للفعل
الاعظم ان يقال ان ذلك لا يكون عاملا للفعل
جميع انواعه فان بعض الحقيقة لا يشتمل على
انواعه تحقيق في ضمن الكل فله ان يكون عاملا
على جميع انواعه وفيه ان هذا هو ان يكون عاملا
باعتبار الدلالة على بعض الانواع ان كونه في
الدلالة على الكل مع انه ليس في صورة
بذاته كانه في صورة في صورة
يكون بصفة متفرقة
فربا يشد به
عصمة الله

واما في توهم التجوز في المسند بان يراد بغيره مثلا الشتم فلان ذلك لا ينفذ
مرة ثانية من غير قرينة سمارفة عن المعنى الحقيقي به في احتمال حمل على المعنى المجازي
و بان امره يعني ذكر شيئا وفيه لان يكون مجازا عن الامر بالشتم فيفيد انه نوع
كذلك لانه لا بد في التجوز في الاستناد وكما يهيم التفسير بقوله ان كذا بانه
و المصدر المرفوع بلام الجنس كخروجت الرمي **و** ان كان للتاكيد بناء على
الدلالة على نفس الماهية من غير تقييد بوصف او عدم **و** وجب تفسيره بان
الحكاية وقع في الرمي المداد بالتاكيد المصدر الذي مدلوله مدلول الفعل بلام
زيادة شتم عليه من وصف او عدم **و** ان كان للتاكيد بناء على الدلالة على
كونه معلوما للتاكيد ليس هو في الحدث الذي هو مدلول الفعل فكانه قبله
الرجوع للمعوم **و** وجب ان يقال انه في كذا لانه ذكر في الرمي التاكيد بالتاكيد
المصدر الموصوف اما بان يكون موضوعا على معنى الوصف كالتفريق او والتاكيد
ان المصدر المرفوع بلام الجنس موضوع على معنى الوصف وهو معلومة الى
و او كذا في ضربت انواع الفرب **و** او ما يخصه كوجست الله
الفرضا او فعول المجتبع باليد كوجست كوجست نوعا من الفرب **و**
او مفعولا من لأم العود كوجست الفرب اذا ريد نوعا مفعولا بين النظم
والجاء قبل ذكره **و** كوجست فاك صيغة الفعلة للنوع كوجست وركبة
و و ضرب به اي فيما بين المصدر او يجمع اليها اختلاف الانواع **و** او من الماد
اي يكون كجواب المرفوع داخل في ذلك **و** كوجست فانه يدل على الحدث باعينا
فقد صحت المادة لا بالصفة فقط والاثار كها في ذلك ما يكون على هيئة **و** او غير
الدالة اي من المادة الغير الدالة على الحدث مع صدق الحدث عليه فان النوع
الفرب ضرب وكذا كذا وبعضه **و** و لك ان تقول انه فيكون دالا فيما
من قوله او برونه **و** اي واحدة فان الواحد عدد عند العادة **و** او برونه
بخصوصه اي بوجوه الكثرة كوجست ضربات او بوجوه صراحت ضربات

ولم ان دل على عدة اي واحدة او كثر
العدد مفعولا من لفظ المصدر كوجست ضربتين
او من صفة كوجست ضربتين كوجست ضربتين
المطلق النوعي الذي شتم او جمع يرا على عدة
مع انه للنوع وما للعدد قسم له والجواب ان
في هذه المادة يدل المفعول المطلق على عدد نوع لا عدد
فانظر

ولم ان دل على عدة اي واحدة او كثر
العدد مفعولا من لفظ المصدر كوجست ضربتين
او من صفة كوجست ضربتين كوجست ضربتين
المطلق النوعي الذي شتم او جمع يرا على عدة
مع انه للنوع وما للعدد قسم له والجواب ان
في هذه المادة يدل المفعول المطلق على عدد نوع لا عدد
فانظر

بترك الفعل وانما كانه ليس مع مضافه فعل اخر اصلا على الجذوى حدوث
 معناه في زمانا دون زمانا لانه على معنى مقدره باحد الارضه الثله فوك
 يستعمل للدوام لانه على الزمان المستقبل الذي هو مستمر فول فان اراداه
 عطف على قوله انما اشترط الحق جعله المصدر نفسه خبرا بغيره انه لدوام
 حصوله في الزمان صار كانه نفسه فول قيل صفه النفي الى عبارة الشرطه
 في انه صفه المعنى في حيث قدر الصفه النفي بقرينة المذكور وهو المضاف له
 لفعله النفي فانه اذا اجتمع النعت والمعطوف بالحرف يقدم النعت و
 من جعله صفه النفي فلهذا راي ان معنى النفي مانع النفي في الاحكام فبغيره
 يستعمل بغيره معنى النفي وانما شاع تقدم المعطوف على النعت لان المعطوف
 المذكور في حكم المعطوف عليه وبمعناه فكانه ليس مغايرة له والاظهر
 لعدم الاحتياج الى التقدير بل هو الظاهر داخلين في حكم التثنية لان المعنى بغيره
 كبير ما بال دخول التثنية احداهما في الرضى افراد الضمير مطابقة في المعطوف باؤ
 ما كوال الى قصد التكلم فان قصد احداهما واجب افراد الضمير وان قصد اليها وجبت
 المطابقة فلا بد من القول بمرجوعه الى كل منهما فول او فسوينا الى ان زيد ايسر
 سير فول وليس كذا الى لوجوب حذف فول انتساب المصدر له مع اننا نصدقه
 واجب حذف لما مر به ان المعنى من مثل هذا المصدر حصول الفعل ووضع
 الفعل للجد فذكره هنا في الغرض فول كما يجوز ان يكون منصوبا بكذا الى باننا
 او المباعدة فول فالشرط الى ان لا واجب يقار ما وقع مثبا بغيره او معنى نفي او يكون
 ناصب خبرا عن شئ لا يبيح ان يكون هو خبرا عنه فول بل اننا وبل او مباعدة انما قد
 بذلك لانه يصح جمع المصدر خبرا عن الذات بتاويل اسم الفاعل او بتقدير فوا
 والمباعدة يجعل كذا عن الذات كما قالوا في رجل عدل وما قيل انه بغير التثنية
 يصح على ما زيد الاسباب مع انه ليس محذوف الفعل في موضع بانه خبري بغيره
 كذا بما بالفعل المطلق فول هو ليس الى فهو خارج بقوله ما وقع لانه عينا

تعبیر و تفسیر

لانه عبارة عن المفعول المطلق فلا حاجة الى قوله لا يتخبر عنه **قوله** قد يتخبر بمقام
القيام مقام الفعل على ما **قوله** فيجوز ان فاعله فاعلة معرفة او لا وافر الكلم
اعرابا وبناءا اذا جاز كان المفعول مفعولاً مفعولاً هذه الفاعلة **قوله** الواو اعترافه
بأن المفعول بان يفكر كماله بالمصدر **قوله** في تلك الشبهة المذكورة بقوله
الوقت هو ليس مفعولاً **قوله** ان المفعول لان المقام مقام البحث عن المفعول
المطلق والمصدر اعلم منه من وجد **قوله** لا يتخفف وهو ما يشير اليه عبارة الش

من ان يجمع بين الضابطتين تشير الى اشتراكهما في قديم القيود ولا يصح
لذلك الاقوله بعد اسم لا يكون خبرا عنه وانما ما قبل من ان المصدر جمعه خبره رفع
راجعا الى مفعول مطلق بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكره من ان لا يجوز
لان وقع الثاني معطوف على وقع الاول فخير راجع اليه وتفسيره بما ذكره
بطريقا وجوبا يعني ان وجوب الحدف بشرط بالقرينة الدالة على تعيين
المحذوف وقيام شئ مقامه وكذا الامر به تحقيقا في مسئلتنا اما الاول فالدالة
الجملة المتقدمة على مضمونها ومنه ينتقل الى ان فوائد الالزام في الجملة
فتمت الجملة الدالة على عوامها لكونها محذوفة فوائد في فليقباهم الجملة مقام
العوام فانه لما تكررت المصادر استعملوا اكرامها باقبلها والتمسوا القامة
لكل الجملة مقام عوامها فاستعملوا سبيل الزوم وما قيل انه لو كان
الاتصال منه الى آثار لم يجز الى ذكرها مع انه الحاجة بينة بل القرينة على حذف
عالم المفعول المطلق نفسه لانه يتبعه ان يكون بمضاه فروع بان الاتصال من
شئ الى شئ لا يبرم عدم الاختصاص الى ذكر الشئ الثاني فاله التفسير يكون
مطلوب في المقام للتكليم كيف وتقرر على ما علم من طريق شئ وان المفعول
المطلق نفسه انما يصح كونه قرينة لو تعبه كونه مفعولا مطلقا وفيما نحن فيه
ليس كذلك اذ يجوز ان يكون متنا و قد اضعف لانه اي تعبه من متنا واخرون
فراوان ان يكون حالا اي مانين واخذين فدا ولذا قال الرضي ان ضابط هذا القسم

ان لا يجمع بينهما الا ان يدعى الفرق بين
التسميتين اذ التسمية فيها سياي من التأخر في
الضابطتين كما ان يدعى الفرق بين
الوجه والاسماء كلام من هذين

[illegible]

بعض يصوت ينصب المصدر من غير حاجة الى تقدير الفعل **قوله** او صنة الله
الرضي حيث قال هذا وجوه قوي **قوله** لم يجعلوا الاسم المذكور عارفاً بمصدر
والصوت يصوت على فعله اذا لم يكن مفهوماً مطلقاً فهو كقولك محبت من ضربك
ضرب الامير **قوله** ذلك الحى بان يقال مررت به فاذا كان يصوت صوت حمار
قوله لانه قطع الحى اى مررت فاذا لم قطع وجزم بوقوع الصوت وان لم
ليس قطعاً وجزم بوقوع الصوت لان معنى ان مع الفطر يصح وقوع
الفطر منه ولا يمنع **قوله** ان يكون محالاً بل للفعل منه انما الفاعل **قوله** الحمار
من الضمير المستتر **قوله** او المصدر الحى وهذا الاعتبار احسن من تقديره
على صاحب **قوله** على اخرنا على الوصف اى تقدير المضاف وجعله بمعنى
مثلاً **قوله** ان يوصف المصدر المذكور مع كونه وصفاً للشيء بناء على تقدير المثل
قوله او جاز هذا اى وقع في المونة صفة للشيء بتقدير المثل جاز هذا التركيب
مع انه بطل **قوله** او اطلق انه جامد اعطى على قوله انما على حرف مضاف **قوله**
فاذا عرفت اى اذا عرفت المصدر المذكور كان بدلاً او عطفاً بياناً عند سببه
لا غير كما ان الوصف **قوله** فلاحاجة الى القول انه كاذب اليه الرضى حيث
قال الاصل صوت يصوت صوت حمار اى صوت حمار فاقسم الاسم معاً
المصدر كاذب على عطفاً وكلمة فلاحاجة **قوله** ان يوصف المصدر المذكور مع كونه
وصفاً للشيء بناء على تقدير المثل جاز هذا التركيب مع انه بطل **قوله** او اطلق
انه جامد اعطى على قوله انما على حرف مضاف **قوله** فاذا عرفت اى اذا عرفت
المصدر المذكور كان بدلاً او عطفاً بياناً عند سببه لا غير كما ان الوصف **قوله**
فلاحاجة الى القول انه كاذب اليه الرضى حيث قال الاصل صوت يصوت صوت حمار
اى صوت حمار فاقسم الاسم معاً المصدر كاذب على عطفاً وكلمة فلاحاجة **قوله**
ان يوصف المصدر المذكور مع كونه وصفاً للشيء بناء على تقدير المثل جاز هذا التركيب
مع انه بطل **قوله** او اطلق انه جامد اعطى على قوله انما على حرف مضاف **قوله**
فاذا عرفت اى اذا عرفت المصدر المذكور كان بدلاً او عطفاً بياناً عند سببه

قوله فلاحاجة الى القول انه كاذب اليه الرضى حيث قال الاصل صوت يصوت صوت حمار اى صوت حمار فاقسم الاسم معاً المصدر كاذب على عطفاً وكلمة فلاحاجة **قوله** ان يوصف المصدر المذكور مع كونه وصفاً للشيء بناء على تقدير المثل جاز هذا التركيب مع انه بطل **قوله** او اطلق انه جامد اعطى على قوله انما على حرف مضاف **قوله** فاذا عرفت اى اذا عرفت المصدر المذكور كان بدلاً او عطفاً بياناً عند سببه

على زيد مثلاً قيام زيد لا اعترف والحقيقة قد يقدّر انهما مضاف الى تأكيد مضمون الجملة بقرينة قوله ليس توكره انتوى
كذا قال الجليل حيث المراد بمضمون الجملة بهما ان يكون معناه بالالاءى سبب انتهى اعلم ان المراد بمضمون الجملة بهما ليس ما
اريد به في قوله ما وقع تفصيلاً بل ما يتصف به معنى الجملة كالا عتاف والحق فان كل واحد منهما ما يتصف به معنى الجملة
الجملة المذكورة قبله فانهم ذكروا

الفقهاء لا يثبت الاعتراف بظهور **قوله** لانه انما يؤيد نفسه فانه في نفسه الامم في نفسه للصلة كما يؤيد نفسه بربان
ضرب ضرباً الا انه يؤيد مضمون مضمون فليكن خارجاً عن الضابطه وله المخرج فله وجوباً محضاً **قوله** ولو كان اعتبار
هذا امراً متعلقاً بقوله انما يؤيد نفسه فانه في نفسه الامم في نفسه للصلة كما يؤيد نفسه بربان
وذا انه لو يغير هذا القول المطلق مؤيداً بالاعتبار واما متعلق بقوله بغيره في تقديره ولو كان بالاعتبار او لو يغير
بالاعتبار ومنه الاول لا يؤيد امره بغيره بالاعتبار ومنه الثاني لا يؤيد امره بغيره ولو يغير بغيره بالاعتبار فيجوز ان

والاحتمال الثاني وجه معنوي وهو الدلالة على لزوم الالف على التكلم
تصديقاً لكونه مؤيداً لغيره عامل المفعول المطلق تصديقاً لكونه قرينة على قوله
ناشياً منه بخلاف الاحتمال الاول لان مدلوله في ثبوت الالف لمؤيد بقيد
بلونه على التكلم فيكون الدلالة على معنى اعترفت بتعاقب **قوله** ومن هذا القبيل انما
الى انه المؤيد نفسه وان كثر فيه التكرار في معرفته ايضا انه المؤيد
لغيره **قوله** بل كسر **قوله** لانه اعاد الى الصلوة لانه الله اكبر او لان الصلوة قد
اعاد الى الصلوة لا يخلو غير كونه دعوة الحق **قوله** فلاحاجة الى القول انه كاذب اليه الرضى حيث قال الاصل صوت يصوت صوت حمار اى صوت حمار فاقسم الاسم معاً المصدر كاذب على عطفاً وكلمة فلاحاجة **قوله** ان يوصف المصدر المذكور مع كونه وصفاً للشيء بناء على تقدير المثل جاز هذا التركيب مع انه بطل **قوله** او اطلق انه جامد اعطى على قوله انما على حرف مضاف **قوله** فاذا عرفت اى اذا عرفت المصدر المذكور كان بدلاً او عطفاً بياناً عند سببه

كونه مع كونه وهذا لا يقتضيه عدم احتمال الكذب في المفعول المطلق ولا يخفى ان المفعول
المطلق ليس مع كونه في ضمن الجملة بهما بخلاف القسم الاول وفيه ما فيه فليعامل
قوله مضمون جملة لها احتمالاً فان قلت مضمون الجملة لا يخفى من ان يخلو غير المفعول المطلق او لا يخلو غيره وعلى التقديرين
يجب حذف فعله بمقتضى الضابطتين فالأخسر ان يحج كلا الضابطتين ويقار بينهما ما وقع مضمون جملة سداً لكل احتمال

المعاني في الاعتراف بظهور **قوله** لانه انما يؤيد نفسه فانه في نفسه الامم في نفسه للصلة كما يؤيد نفسه بربان
ضرب ضرباً الا انه يؤيد مضمون مضمون فليكن خارجاً عن الضابطه وله المخرج فله وجوباً محضاً **قوله** ولو كان اعتبار
هذا امراً متعلقاً بقوله انما يؤيد نفسه فانه في نفسه الامم في نفسه للصلة كما يؤيد نفسه بربان
وذا انه لو يغير هذا القول المطلق مؤيداً بالاعتبار واما متعلق بقوله بغيره في تقديره ولو كان بالاعتبار او لو يغير
بالاعتبار ومنه الاول لا يؤيد امره بغيره بالاعتبار ومنه الثاني لا يؤيد امره بغيره ولو يغير بغيره بالاعتبار فيجوز ان

ف

بما إذا قامت مقام الفعل كان في قوله **بمنتهى** في التقصم نوع تأكيد بمنتهى هذا اللفظ وشهادة لما أدي به فافهم فاضلا من

أو وقع الفعل به في الأساس ووقع به السوء أو وقع به الشر لئلا يبدل
يتعدى بالياء كما يتعدى بعلى كالانزاع فيما ذكره المحقق بقوله ولكن التقط
ليس امرافير لما ذكره المصنف لاصوب تركه وتعلمه فهم ان المصنف جعل
اجار متعلقا بالفعل باعتبار تضمنه معنى الايقاع والتعلق فزاد عليه
انه يجوز ان يكون متعلقا بالانزاع او الاصل **قوله** وقيل لانه سبب الخ
اي قيل انما سببه لان هذا المتعلق سبب لوجود الفعل لانه محموله و
المحمل من اسباب وجوده **قوله** بل من صفات مدلولاتها النضية هذا
يكون زيد و زيد قائم اسما لنفسه كما يقال ان ضرب ومن في قولنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسم لما هو الفعل
والحرف اصطلاحا قلت اسمية الالفاظ باعتبار الوضع الضمني بازاء انفسا مبتنية على المساحة والايان ان يكون جميع الافعال
والحروف اسما باعتبار الوضع لا نفسا ولم يقل به احد او تعني بان اختار مع المفعول المطلق ما هو حقيقة البيان وفي
المفعول به ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من اطلاق حال المعنى على اللفظ بان اريد فيما وقع الاسم ووقع فعل الفاعل وحين

...

نستعمل بالاسماء التفضيلية للاستفهام والشرط وتخرجها في تعريف الحروف عينا

اولی

قوله فان المفعول المطلق عين فعله فيه بحث وهو انه ان اريد بعينية المطلق كدث فعله عينيته له بالذات والاعتبار
فله فريضة ضرورة تغاير المفعول المطلق كدث فعله بالاعتبار سيما اذا كان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر على ما تقرّر
وان اريد بها العينية بحسب لذات فريضة مستكة بين المفعول المطلق ومثل كره است كره استي اذا كان مفعولا
به فهذه العينية لو اقتضت خروج المفعول المطلق عن التعريف لاقتضت خروج هذا المفعول به ايضا فلا يكتفى بالتعريف

[illegible]

قوله فان زيدا الاول ان يقال فان زيدا قد يتعلق به بلا واسطة حرف اعتبة اسناد
المتكلم ليندفع ما قيل من انه يفهم من (ان) بفتح او تفسير وقوع فعل الفاعل عليه بتو
حرف واظهر في مفهوم قول المصنف وهو ما وقع عليه فعل الفاعل ويفهم من قوله فان
تو انه وقت يتقدم هذا الحكم حارثا للمقابل الاخر سوى المفعول معه فلا وجه لتخص

وهو الفاعل الذي هو ضمير
ملحق به بلا واسطة ان قوله بلا واسطة
زيداً اه انه خارج عنه ظلمته تتبع
بعض الحركات بالمفعول به وهو جازية في

قوله وقد حذف الفعل العامل اه قيل توصيف الفعل بالعامل اشارة الى ان هذا الحذف غير مختص بالفعل بل حذف عامله الذي هو شبه الفعل ايضا لكن يجب ان يعلم ان العامل اعم من الحذف جوزا وفي المضمر عامله وامانه الحذف وجوبه باسما عا في المأدَى والمندوب فالعامل المحذوف هو الفعل كما لا يخفى قوله القيام قرينة اللام للتوقيت اى وقت قيام قرينة لا التحليل لان التحليل بغيرها قرينة انما يصح في الحذف جوزا ولما في الحذف وجوبه فلا يخفى القرينة بلا بد مع القرينة من امر آخر الحذف لم يكن قيام

فإذا قلت يا محمد أه لا يخفى عليك أن هذا تعسف بعيد وليس بمقصود الناديب بل مقصوده اظهار انما لم السامعين المنبوية
وليس مراده طلب اقبال المندوب بوجوه من الوجوه لا حقيقة ولا احكام مع أن المندوب باب واسع كثير الدوران على الستم
فجعل الاختلاف في المنادي مستبعدا فلم يكن جعل المندوب بابا على عدة احكام مع أن المندوب جعله ذي جهتين نظر الى كونه مقابلا
بالمنادي في اكثر الاحكام لم يجعله بابا مستقلا ولم يفصله عن المنادي ولم يطر في صدر البحث ووجوبه في شيء يجعله موضع احكام

وقد قيل في هذه الجملة ان المنادى فلا يصح قوله وعلى المذهب كل ما شئت يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئ الجملة فتأمل
وعلى المذهب اهـ اي واقع موقع الجملة ويؤدي مؤداها **الف** وليس المنادى اهـ فيه انه اذا لم يكن المنادى جزء الجملة
يقيم الكلام بدونه المنادى مع ان يا وصرها لا يفيده شيئا والجواب ان المنادى متعلق يا ولا بد من ذكره ليدل على معنى بالالائه جزئ
كلام فتأمل **ج** وعند المبراه فيه ان الحرف لا يقيم مقام الفعل في اذاعة معناه والفاظ غير مسته لا يجوز ايضا مقدره الا بتيقن الفعل
لا بد ان يحل كلام المتر على ان الحرف وانما يقيم مقام الفعل في اذاعة معناه والفاظ غير مسته لا يجوز ايضا مقدره الا بتيقن الفعل

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a vertical crease down the center. A dark, irregular stain is visible along the right edge, possibly from a binding or a stain. There is no text or other markings on the page.

الفرص

مقابل المضاف للذي يكون منه بناء على ان المضاف ينصرف الى الكاسر والهمز
من المفرد مقابل المضاف لا يكون مضافا ولا مشابها به **قوله** اما اخرجه الى اخر
عنه ضابطه البناء لا يحتاج الى اعتبار قيد وان لا يكون مستقانا بقوله
فيما بعد بارادة الكاسر في الافراد بان لا يكون فيه تركيب اصطلاحية لان المفرد
الذي لم يمتدح في المقابلية لا يكون فيه شائبة الانشائية لان يكون فيه شائبة
التركيب **قوله** اسم اي غير مضاف بقية المقام فلا يتوقف احد بالمضاف **قوله**
من تمامه اي معنى نظر عليه في التبيين العالي حيث قال والمضاف الى المقام انما
به شئ هو من تمام معناه لا لفظا لان ما يتم به الام لفظا الاضافة والتسمية
ونون التثنية والجمع ومعنى كونه من تمامه معنى انه لا يفيد ما قصد منه تاما
بدون ضمة اما بان لا يفيد بدون شئ كما في الضرب الثاني او يفيد معنى
ناقصا كما في الضرب الاول والثالث لكون النسبة الى المفعول او الصفة
معبرة معه وتلك لا يحصر الا بذكرهما الا ترى ان المقول بالنداء في ما طالع
جدا ليس مطلق الطالع بل طالع الجبل وفي ما طالع لا تجلح مطلق الحكيم
بل الحكيم الموصوف بعدم الجملة فالر في العباب والنزى يدل على ان الصفة
من تمام الموصوف انك اذا قلت جاء في رجب ظرف وجودت دلالة لا تجدها
اذا قلت جاء في رجب لان الاول يفيد الخصوص دون الثاني وما قيل المراد
كونه من تمامه في اعتبار اتمام المعنى كانه في القسمين الاولين او لا يطرأ
نحو كانه في القسم الثالث ففيه ان كونه من تمامه في اعتبار اتمام لا يخرج من ذلك
يكون من حيث معناه او من حيث لفظه والثاني بط فتنبيه الاول **قوله**
اما مفعول لا لا يطرأ المندى بمفعول الا ان يكون مفعولا به فيقال يا ذاهب
بالبناء على الضم وان كان عاملا في ضميره فلو عطفت على ذاهب بنيت الامين
نحو يا ذاهب ويا زيد وان عطفت على الضمير المستكن في ذاهب نصبت نحو
يا ذاهبا ويا زيدا لانه عامر في زيد بواسطه حرف العطف وباشتركا وزيد

وزيد بالنصب فقط والعطف على الضمير لان مشتركا لا يستغنى
بواحد كانه في شئ النسب للشيخ المعري **قوله** اسم الشئ واحد وانتب
الجزء الاول للنداء والثاني باق على الحال الربيع اعني متابعة المعطوف للم
المعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه معنى العطف **قوله** نحو يا ثلثة وثلاثين
اذا اريد جماعة مطلقا هذا العدد وهذا ظن من سيبويه وقال اللاندرسي وابن
يعيش انما يضارع المضاف اذا كان على الالف واللام في غير العلم يا ثلثة
والثلاثون او الثلاثين كيازير والحارث اذا قصد جماعة معينة والاقنت يا ثلثة
وثلثين نحو ياربنا و امرؤ لغير معينه والاول اولى لظوله قبل النداء او ارتباط
بعضه ببعض من حيث المعنى كذا في الرضة في خمسة عشر في ان يحرر القليل
في كثر منها وقع على مسيح واحد ولم يقصد بكل واحد من الجزئين معنى غير **قوله**
الا انه لم يركب اي ثلثة وثلثين لم يركب تركيبا معتزليا بل يقع على حالة
العطف **قوله** يا ذاك اي يكون مع المعطوف لهما شئ واحد **قوله** لا اذ لم يكن
كذلك بان يقصد بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه معنى غير واحد كما يكون
المق بالنداء في قولك يا ثلثة وثلثين كل واحد منهما **قوله** مفردا معترضا كقوله
ارادة المعجب **قوله** لا استقلال لعدم اعتبار النسبة الى ما بعده **قوله** بمنزلة خبره
في نحو مجموعها السمسرة واحد وهو الذات الموصوفة كانه ثلثة وثلثين في
العدد سائر التواضع من البدر وعطف اليه والتاكيد فلا يجوز ان يكون المندى
المتبع بواحد من الموصوف فالمنعوت باقيا في خروج النعت عنه غير اخر في
توحيده شبيه المضاف باعتبار كونه في الجملة منه واخر في توحيده لكون الصفة بمنزلة
جزء الموصوف تعين عدد الضمير الموصوف الى الموصوف على لفظ الغيبة والاكيد
فيه الخطاب كما جاز في التاكيد نحو يا تميم فكم لان المندى هو الموصوف مع الصفة
الموصوف وحده حتى يكون في حكم الخطاب بسرية خطاب النداء اليه فلا التاكيد
فانه انما ياتي بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المندى هو المندى وحده فيجوز

عود الضمير لخطاب نظر الامر وضم الخطاب في الذكر ويجوز على لفظ الغيبة
نظر الى انه اسم لظن لا خطاب فيه باعتبار الوضع **قوله** ويشترط ان يكون الى
يشترط كون المنادى المنعوت شبيها للشيء ان يكون نعتة جملة او ظرفا لرفع
احتمال كونه مستقلا كما هو اصله فيا كبر جانب الجزئية لتحقيق المشابهة بما
ربية فان المعبة الشبه بالصفة لا شبيه الشبه من هذا الظاهر الفرق بين معبر
الموصوف بالجملة والظرف شبيها بالصفة باب المنادى دون باب لفظ
لا حيلما لا تعبر بل لا حيلما لا تعبر لتحقيق الشبه بتاكيد جانب الجزئية في الاول
دونه الثاني **قوله** كجازه فيه اشارة الى جواز جعله مشابها للصفة في الرض
صرح الكس في الفوائد بانه يجوز ان يكون لغيره كجعله من قبيل المضارع
اللفظي ومن كلام سيبويه ايضا كما يشعركونه ويؤيدونه تعيين عود الضمير
الموصوف الى المنادى الموصوف بلفظ الغيبة وعدم جواز الخطاب فيهما كما
في التاكيد نحو يا تيم فكل لان المنادى الموصوف مع الصفة الموصوف
وصوره حتى يتحقق حكم المخالفة التاكيد فانه يبي بعد تمام التبعين ارفع
الاصحاح فيكون المنادى هو المالك وحده فيجوز عود الضمير من التاكيد اليه
على لفظ الخطاب نظر الامر وضم الخطاب في الذكر ويجوز على لفظ الغيبة
ايضا نظر الى انه اسم لظن لا خطاب فيه باعتبار الوضع كذا في العبد تارك
الرضي فيمصر جوابه اشكال لا يستلزم جواز لارجح ان يكون مع انه لا ينافيه
ويمكن ان يقال لا وجوب جعل الموصوف بالجملة والظرف في التاكيد من قبيل
المضارع محلا الموصوف بالظرف عليه طرد الباء بخلاف اسم لانها لا وجوب
لا اعتبار الشبه فيه اصلا فاجروا على ما هو الا من عدم اعتبار الشبه **قوله** فانه
لا يجوز ان يجعل المنادى او غيره قصير المعين منه **قوله** وفي جملته ما هو جواب
مسئل مقدر تقريره **قوله** مضارعا للضم كجمل الموصوف منادى لا
المنادى موصوفا **قوله** ولهذا اه الى لعدم الاضطرار لم يجعلوا الموصوف بالجملة

بالجملة او الظرف اذا كان اسم للمضارع لا لضاف فلم يسموه بنونه
على الفتح على ما هو الظاهر من كونه مفردا تاما بنفسه والصفة خارجة عنه لانه
يجوز توصيفه بالجملة والظرف لكونه نكرة **قوله** ولا يجوز ان جوابه
مقدور وهو انه لا اضطرار في باب المنادى ايضا يجوز جعل الجملة والظرف
حالا حاله انه لكونه حالا لا كذا فبدا لا دعو فيكون المعنى على تقدير التاكيد لا يفسد
اذ ليس التاكيد في قولك يا علي لا تعبر فغيره كما ان عدم عجزه عن المنادى المحم
الموصوف **قوله** وهو مستوعب ونداء العلم بعد تكثيره واليه ذهب الجبر فيكون
زيد في تاءه بيا سمى هذا اللفظ وعند الاكثرية تعريفه العلمية بيا والتمتع
اجتماع التعريفين اذا كانا بعلامة لفظية كالنداء والالف واللام **قوله** اني المتع
اجتماع النفي التعريف كصواعق الاتقاء باحد **قوله** يلزم ذلك الاجتماع اي اجتمعا
الالتصاف الاضافة وحرف التحريك النداء **قوله** صورة الاضافة اه اي صورة
الاضافة ليست نفاذ التعريف بل تكون للتخصيص كذا في الاضافة في النكرة
فانما الاضافة للمعرفة التعريف بسبب كونها مفسرا لمراد المقصود اليه
معرفة لا بسبب صورة الاضافة فلا تكون الاضافة آلة التعريف لعدم كونها
موضوعة له فلا يلزم اجتماع الالتصاف بالاجتماع التعريفين **قوله** مع انه لا خلاف
مختلف فلا يتحقق الاجتماع **قوله** اعلم انه اه وكذا دفع لما يترأى انه كيف يقع
الكلام اللفظ الذي هو غائب موقع كلف الخطاب **قوله** فلا ينافي اه بناء على
كون ضمير الخطاب صالحا للظواهر من الحاضر به على سبيل البعد بخلاف الكلام اللفظ
قوله ولا يلزم بالنصب عطف على بقوى اي اعتبار الافراد والتعريف في الغيبة
بمجموع الامر به ليقوى جهة الاتحاد بين المنادى المفرد المعرفة والكاف
عدم لزوم بناء الامور الثلاثة فانه لو اعتبر جهة الاتحاد بغير وقوعه موقعه
يلزم تناوذا ايضا **قوله** ان قلت مشابها له انما منع المقدمه مطوية بينه
عليها كلاما الشبه كاللحن في **قوله** يجوز الاختلاف كما نحن فيه **قوله** المشابهة بهما

اولها معرفة قبل البدء فان قلت على هذا يلزم اجتماع التعريفين بعد جعله منادى قلت لا محذور في ذلك بل المستع
اجتماع التعريف فان قلت يلزم ذلك في المنادى المضاف الى المعرفة او الاضافة ايضا من اداة التعريف قلت
صورة الاضافة ليست لتعريف مع ان محل الوجود مختلف فقل **قوله** ويازيد ان كان قلت الصواب في التمثيل يا
رجلان لانهم قالوا ان العلم اذا شئنا اوجع بالواو والنون لانه لام التعريف واما لام التعريف لانه لا يصح هنا فلا بد من تعريف
المثال قلت القاعد خاصة بغير المنادى فان في المنادى حرف الله فاقم مقام لام التعريف فلا حاجة الى ايراد اللام عصمة الله

اي ليس المراد بالثبوتية الاشتراك في صفة حتى يتجه ما ذكر بل هو من باب التسمية
لا بد من ان يضاف الى الاستغناء والارتباط بوجه من الوجوه ولا شبهة في ان من باب التسمية
الشيء ولا يلزم من كونه مناسباً للمناسبة **قوله** فنقول ان العلم اه يفي ليس هو
من شبه المنادى بالكاف اللاحقة لثبات التماسك بين المنادى والكاف اللاحقة
فوصفة حتى يتجه الى تلك المقدمة ويرد عليه ما ذكرنا من ان العلم تعقيب جهة الاتحاد
بينها وجعل المنادى كانه الكاف اللاحقة واذا ثبت الاتحاد بينهما حكموا بالكاف
الاسمية مبنية لزم بناء المنادى لان المنادى بالمشابهة بالشيء ثبوت به لذلك
الشيء بلارية **قوله** العلم اذا شئنا اه قالوا اذا شئنا العلم اوجع فلا بد من زوال
التعريف العلم لان هذا التعريف انما كان سبب وضع اللفظ المعين والعلم
والجميع ليس هو صفة العلم اسم معدودة فاذا زال التعريف العلم وقد قلنا
ان تكرر العلم فكيف يجب جبر ذلك التعريف الفاعلة باخر اداة التعريف وهي
اللام فلا يكون شئ العلم ومجربا لانه معرفة باللام العديته **قوله** فصل لفظ
يا بالاشتغالة بالداخل على المقصود اى لا يتجاوز اللفظة من باب الالحاق
آخر من حرف النداء لكونها شذوذا في اللفظ فكانت اوله بان يتوسع
فيها باستغناء المنادى المستغنى والتعجب والمهدد **قوله** معدية لادعوا المقدر
عند سبويه او كوف النداء القائم مقامه عند المهدد والمفعول **قوله** الضعف
بالاضمار اى انما جاز تعدية اللام مع ان ادعوا متعدي بضعف سبب
فاللام التقديرية العلم عند سبويه او الضعف التائب منها به عند المهدد كما في
قوله كذا ضرب لزيد حسن واقضارب لزيد ولا يكون ضربت لزيد **قوله** لا يثبت
به الاعناء بتماردا شئنا ويعدى بالياء والاعناء فرياد رسيرو
التعجب كلف كرفته والتعجب به كره كذا في التام **قوله** امعلق بالتعلق
به لام المستغنى وهو اعدو المقدر والتائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول

لا بد من ان يضاف الى الاستغناء والارتباط بوجه من الوجوه ولا شبهة في ان من باب التسمية
الشيء ولا يلزم من كونه مناسباً للمناسبة **قوله** فنقول ان العلم اه يفي ليس هو
من شبه المنادى بالكاف اللاحقة لثبات التماسك بين المنادى والكاف اللاحقة
فوصفة حتى يتجه الى تلك المقدمة ويرد عليه ما ذكرنا من ان العلم تعقيب جهة الاتحاد
بينها وجعل المنادى كانه الكاف اللاحقة واذا ثبت الاتحاد بينهما حكموا بالكاف
الاسمية مبنية لزم بناء المنادى لان المنادى بالمشابهة بالشيء ثبوت به لذلك
الشيء بلارية **قوله** العلم اذا شئنا اه قالوا اذا شئنا العلم اوجع فلا بد من زوال
التعريف العلم لان هذا التعريف انما كان سبب وضع اللفظ المعين والعلم
والجميع ليس هو صفة العلم اسم معدودة فاذا زال التعريف العلم وقد قلنا
ان تكرر العلم فكيف يجب جبر ذلك التعريف الفاعلة باخر اداة التعريف وهي
اللام فلا يكون شئ العلم ومجربا لانه معرفة باللام العديته **قوله** فصل لفظ
يا بالاشتغالة بالداخل على المقصود اى لا يتجاوز اللفظة من باب الالحاق
آخر من حرف النداء لكونها شذوذا في اللفظ فكانت اوله بان يتوسع
فيها باستغناء المنادى المستغنى والتعجب والمهدد **قوله** معدية لادعوا المقدر
عند سبويه او كوف النداء القائم مقامه عند المهدد والمفعول **قوله** الضعف
بالاضمار اى انما جاز تعدية اللام مع ان ادعوا متعدي بضعف سبب
فاللام التقديرية العلم عند سبويه او الضعف التائب منها به عند المهدد كما في
قوله كذا ضرب لزيد حسن واقضارب لزيد ولا يكون ضربت لزيد **قوله** لا يثبت
به الاعناء بتماردا شئنا ويعدى بالياء والاعناء فرياد رسيرو
التعجب كلف كرفته والتعجب به كره كذا في التام **قوله** امعلق بالتعلق
به لام المستغنى وهو اعدو المقدر والتائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول

سيبويه وحرف النداء عند المهدد الى المقدر او انما
جاز مع ان ادعوا متعدي بضعف سبب
او لضعف التائب منها به ولذا جاز في وضارب لزيد
مع انه لا يكون وضارب لزيد **قوله** لا يثبت
بها الاعناء بتماردا شئنا ويعدى بالياء والاعناء فرياد رسيرو
التعجب كلف كرفته والتعجب به كره كذا في التام **قوله** امعلق بالتعلق
به لام المستغنى وهو اعدو المقدر والتائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول

قوله دلالة على انه مخصوص من بين امثاله
بالاعاء وطلب التمييز فان قلت لا اختصاص
بمدخوله بـ شئنا كما يفهم من مدخوله لا اختصاص
مخصوص باله عاودا على ان قلت الباء في قوله
ارباب العلم بـ شئنا فاعلم على المقصود كما هو عرف
به فحصل في اختصاص شئنا ان الراء عرف
قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
له محذور اى بالزيد للمندى مستغنى عن المقصود
يا هو واحد وهو اخفى **قوله** يا لزيد هذا منادى مستغنى
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول

قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول
قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول

قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول
قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول

قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول
قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول

قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول
قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول

قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول
قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول

قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول
قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول

قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول
قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول

قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول
قوله يا لزيد هذا منادى مستغنى عن المقصود
منادى مستغنى لان المقصود التائب منها به لكون بعد اعتبار تعلق ال
المستغنى به فلا يلزم تعلق حرفه بمعنى واحد بغير واحد **قوله** ان قيل دخول

[illegible]

قوله المنة على ما يقع به فيه إشارة الى ان الله للعبد الخارجي القليل
لانه لا يجري الحكم الا في المستغاث بالالف وان كان مبنيا
بل لجل على لفظه فقط لانه يقال يا زيدا وعمرا وعمرا
كناية الطالبين

لا يحتمل المعين فلا طاعة له لا يحتمل اهـ اي لا راجح احده كونه منصوباً
 مستدركاً وجهه انه
 وجه نظر المكالم
 في نفس ياطا لعا جلا اعم من ان يراد بها معين او
 باعتبار ارادة غير معين يكون مثلاً القسم الرابع ظاهرة
 لا فرع من انواع النادى واحده المشترعة في بيان
 احدها التواضع فقال وتواضع النادى اه كفاية الصلاة
 دين
 على ما يرفع به هذا هو الباد من التركيب اذ
 كور سابقاً بقضائى الجنى هو الجنى على ما يرفع
 فالجنى المعروف باللام عبارة عنه وانما المستغنى
 لا يرفع العلم الموصوف بآين فليس بغيره
 لينة وليس له ابعوا كذلك
 نادى العرب تابعة لفظه اى للفظ النادى
 ذلك السامع مبنية او مع ما فان كان متبوعاً
 اباع اب النادى نحو يا فان كان متبوعاً
 مع ما فيعرب لفظاً او تقديره وان كان
 ي نحو يا فمعرب لفظاً او تقديره وان كان
 حمله الذى هو

حقبة او كما لان شبه المضاف مفردة حقيقة نعم لا يدخل فيها المضاف بالاضافة المقتضية فينبغي ان يقال ان قوله تعالى المتناهي بالبحر والمضافة بالاضافة اللفظية ولا قيد المضافة بالحقيقة لاسيما اذا دل على ذلك المضاف في المفردة كجعله بائعاً من المفردة حقيقة او كما عرفت على التامية

قول وانما جعلنا المفردة هنا غير متبادر من المفرد
لأنها بل المتبادر من المفرد ما قصد بقاء
المتبادر المفرد المعرفة من ان لا يكون مضافا لا با
بالإضافة العنصرية ولا بالاضافة اللفظية ولا ب
شبه مضاف لكن لما كان الحكم الآتي من قوله يرفع
وينصب حاريا في المضاف بالإضافة اللفظية و
في شبه المضاف ايضا حمل العبارة على غير المتبادر
وجعل المفرد اعم اذ الاحكام قد يكون باعنا التعميم
الموضوعات وقد يكون باعنا التخصيصا
المفردة يدخل فيها شبه المضاف لان المراد
بالمفردة ما رافقها المضاف

قوله علا على لفظ الظ او المقدر المراد بالمقدر اعم من ان يكون
العاقل فان موسى على ما يرفع به تقديره في رفع الناصح علا عليه ومن
المحل ثم له النصب المحل ايضا باعتبار انه مفعول به كذا هو الاول والكرام قلنا
بسبب كونه منادى مفعولا مرفوعة والآخر البعيد وهو النصب بسبب كون

[illegible]

بلا عراب التقديرى قبل النذر امثل ياموك
 يكون هنيا قبل النذر فنى عاير مع به باثرفع
 الجنبه في محلات احد ما القريب وهو الرفع
 ولا به فافظ القدر هنيا شاول حله القوس فبال

فان قلت ان تعريف التابع وهو انه كل ثابن باعراب سبعة لا يصدق على التابع المرفوع المحمل على لفظ المنادى
 لانه ليس في المنادى اعراب الرفع بل الرفع فيه علامة البناء قلت لما كان بناء المنادى عارضا وعلامة شئ حادث
 كان اعرابه في المعرب فكأنه معرب بالرفع فاذا رفع تابعه خلا على لفظ الذي هو الرفع فكأنه قواعدا باعراب رفع
 لان بناء المنادى عارضا بهذا الوجه شقوه بالتابع المضافة مع انه لا يكون فيها الرفع
 لان المضافة تنصب فتح الله

لان المنفي في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف وكان لا بأس به الوصف وذلك
 لان معنى لا رجل ظرف في الدار لا لظرفه في الرجل فيه فالتعريف مضمون الصفة فهو
 لتعريف الظرف لا لتعريف الرجل كما انه قيل لا ظرف فيها فتعريفها مباشرة لان حيث
 المعنى جاز بناؤه بخلاف المنادى كما يميزه الظرف فان المنادى لفظا ومعنى هو
 المتبوع دون التابع فلم يباشرا حرف النداء اللفظا ولا معنى فلم يتحققا
 البناء فيها وهو الرفع موقع الكاف فلم يجز بناؤه **قوله** الرفع اه لان كان
 الرفع حركة اعرابية لا بد له من رفع فبين ذلك مع الاشارة الى اصل اشكال
 قوي بينهما وهو انه كيف اعرب هذه التوابع بحركة متبوعه المبني مع ان التوابع
 وصفت تابعة للمعرب في اعرابه لا المبني في بناءه فلا تقوله في جاء في هذا الكلام
 بحر الصفة ونداء عرف التابع بكل ثابن اعرب باعراب سبعة من جهة واحدة
 وحال كلامه ان الرفع لهذه التوابع حرف النداء لكونه مشابها للعامل الرفع
 فيكون اثره من حرف النداء والعامل الرفع اعني الصفة والرفع عارضا ان
 يحدث في المنادى والمرفوع ولو وضع حرف النداء والرفع زيد ويزاد لها
 مطردا يعني انه يصح ان يقال كرمنا في مفرد معرفة فهو بمنى على ما يرفع به
 كما يصح ان يقال كذا دخل الرفع فهو مرفوع قلت برهنة الاثرين في العوض
 والاطراد تحقق المشابهة بين المؤثرين فعصار المنادى المبني مشابها للمعرب
 فجاز حمل تابعه على لفظ تشبيهه لتابعه بتابع المعرب المحقق رعاية تشبه
 المعرب وجاز حمل على محله رعاية لنبائه وان في المحال المذكور لكون هذه التوابع
 حالة الرفع تابعة له من حيث كونه مشابها للمعرب **قوله** ولم يظهر اه اي لم يظهر
 اثره كحرف النداء مشابها للرفع في المتبوع حيث تعيين فيه الضم ولم يجز
 النسب رعاية تشبيهه لتعريف البناء فيه باعتبار وقوعه موقع الكاف وهو مانع
 في تغير آخره بخلاف التابع فان المانع غير متحقق فيه **قوله** مثل يافى وبهولاء
 ان رتبة ان المقدار بمعنى المفرد فيشمل المحي ايضا لا بالمعنى المشهور المقابل

المقابل للمحذوق في كلام هذا الاطلاق فثبت مع اقره بانه ذهب اليه الرفع حيث
 قال في شرح قول المصنف يبنى على ما يرفع به اه والضم مقداره المنقوض والمي
 نحو يافى وبهولاء يافى وفي المبنى قبل النداء نحو يافى وبهولاء وبهولاء في شرح
 التسهيل **قوله** والظاهر لانه موافق للتعريف بين الخاف **قوله** للعره الخ يرفع
 لتقديم ذكره **قوله** الجار والمجرور **قوله** بالرفع معطوف على معنى عطف الاهمية
 على الفعلية وليس منصوبا داخل تحت معنى اذ لا اشارة في عبارة الشارع
 الى بيع التعلق اصلا والتقديم للمحذوق في المعطوف دون غيره من
 التوابع المذكورة **قوله** لان المراد اه فيه اشارة الى ان الاختيار قد يستعمل
 بمعنى الوجوب **قوله** ينبغي ان يختار اي الخليل في المعطوف المعروف باللام
 الرفع اذ كان متبوعه منصوبا ايضا لكونه منادى مستقلا ايضا **قوله** اجيب
 اي ليس عليه اختيار الرفع بحركة الاستقلال بل مع رعاية الاتباع اللفظي و
 هي لا توجد الا حين كونه متبوعه مضموم **قوله** لا معنى له فيه لان التوقيف
 بالوضع على الرفع وجه **قوله** فكانه مجرد عنه فاختار فيه الرفع كانه مجرد
قوله كونه زان يراد اه في كونه موافقا لما نقله الرفع عن المجرور **قوله** كلامه في شرح
 اي كلام المصنف في شرح هذا الكتاب باني عن اواني كذا **قوله** على كذا او غير علم
 بينا تعاريف تفسير الشبهة لان نقله الرفع من حيث الصدق فان مثل الرجل اخذ فيهما
 يشبه الحسن وكذا الصفة خارج عنها على تفسيره وبالعكس على ما نقله الرفع
 فبين التفسيرين عموم وخصوص من وجه **قوله** وذلك اي دخول اللام او اللوحي
 لا قصد التعريف فانه حال قبل دخوله بالوضع **قوله** العلة **قوله** ان كان في الاصل صفة
 المحي وان لم يكن في الاصل المنقول عنه معنى المدح او الذم لم يزل اللام الا اذا
 وقع اشتراك اتفاق في اما ان يفيد العلم كزيدنا وزيديكم او توفيق
 باللام كونه وليد ابن الزبير **قوله** قصد مدح او ذم بها اي بالوصفية الاصيلة فان
 الاعلام المنقولة قد يقصد بها المدح والذم باعتبار المعنى الاصل **قوله** لكنه غير مطرد

قوله كالحسن قال الاستاذ يسكن لسان الذي في مثل
 الحسن والعلم لسان لسان الاستاذ يسكن لسان الذي في مثل
 الحسن والعلم لسان لسان الاستاذ يسكن لسان الذي في مثل
 الحسن والعلم لسان لسان الاستاذ يسكن لسان الذي في مثل

قوله بالعلم المرفوع قيل عليه بان العلم
 يكون للتعريف فلم يجز اجتماع حرف النداء مع فعلية
 منادى مستقلا وان لم يجز ترفع فعلية النداء مع فعلية
 الكلمة فلا يكون للتعريف بغير ترفع فعلية النداء مع فعلية
 معه فيكون منادى مستقلا

او يعرف

اي ليس كل علم كان في الاصل صفة يصح دخول العلم عليه بل في البعض **قول** ولا ي
 يصح دخول العلم في معنى **قول** اي في الاصل **قول** يقصد به مدح او ذم بناء
 على اشتراك ذلك المعنى في صفة مدح كالاستدراج بالشيء او صفة ذم ك
 كالكذب **بالحرف** **قول** ولا يخفى انه كقولنا عارضا له بعد الوضع **العلم** **قول** وجب
 ان يكون مع العلم كالبسب والنجس والافاضة كالبسب والنجس واما قوله
ولا يفيد اختصاص ذلك الاسم به ابتداء ثم يصير بكثرة الاستعمال فيه على **قول** او
 الغالب في العلم الذي صار بسبب الغلبة والاتفاق بالوضع **العلم** **قول** كالتدريج
 في فانه لا يتصور به ما يفسد معنى المعاني العلمية **قول** فانه اي احكام السبوع **قول**
 عند سبوعه وعند المعصوم حازمة العلم من الاعمال التي لم يثبت استعمالها
 في الجنس من ذلك المعين وغيره كالشدة والاربعاء والديوان والمشي
 ليست من الغوارب لان العلم الغالب ما كان من جنس صار بالغلبة على غيره
 موضوعه بسمية **قول** بل هو كالتدريج في استعماله اجناس **قول** لا كالحا
 تعليم لقوله اعلم ما غلبته اي انما تكسب سبوعه بذلك كما قال القليل بالعلم الغالب
 واجزاء اللازم لا ما يجرى **قول** وجوز الشيخ رحمه الله لا وجه لتفصيل
 به في فانه قاعدة تخويف في التفسير وان كان مع تابع المنادى خبره بالاداء
 على الغيبة باعتبار الاداء على حضور باعتبار الحاضر وكذا في الباب **قول** صفة
 اما باعتبار جعل التعريف في المعطوف للبعد الذي يكتسب في حكم التوكيد فيجوز
 توصيفه بلفظ غير واما باعتبار كونه غير معرفة لكونه مقابلا لوصف اليلود
 واحدا كان عليك بالكون غير **قول** **المورد** **قول** او معرب كالمستغاث **قول**
 فخرج به عبد الله اي خرج بقيد الجنب غير الله ويقيد في الغم زياره وزيارته
قول اذا جعلنا على العلم كجعله على خبرنا **قول** بقيد العلم اذا المشتبه والجمهور
 ليس بعلم الا الفاظ معدودة كالبين وعائنه وعرفاته **قول** اي سبوعه
 كالمشارة الى فائدة توصيف الفقه بالموصول **قول** لا بالنسبة فلا يصح

قول لا ينافي ان وقعت متاداة فيه ان هذا
 الحقيقة واللفظة والمثاب للمضاف بالاضافة
 في جميعها مع انه ادخل المضاف بالاضافة لانه يجرى
 والمشتبه بالمضاف في المضاف بالاضافة للفظية
 الرفع والنصب **قول** هذا الذي هو حكمه جواز
 هذا الذي هو متاداة في المعاني العلمية
 المعينة مع المضاف بالاضافة بالاضافة
 على محله فانه اذا دخل في المعاني العلمية
 والمعاد بالاداء **قول** فانه في المعاني العلمية
 المنادى في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 بالابن الضافي في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 المنادى في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 المعرف بالعلم في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 كروا من المنادى في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 الذي جعل المسمى واسطة بين وبين فاق القليل اي منها
 اما كونه منادى او كونه منادى في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 المنادى وكلامه هو ان العلم في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 فالمنادى من العلم هو المعرف بالمسمى **قول** فانه في المعاني العلمية
 ان العلم الذي كان المعرف بالمسمى **قول** فانه في المعاني العلمية
 العلم كونه من المعرف بالمسمى **قول** فانه في المعاني العلمية
 بالابن الضافي في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 لا ينافي مع معصية الله

قول اما كونه منادى او فيه ان الكلام في تابع المنادى فيكون المراد بالعلم المتابع
 العلم وايضا اختيار الفقه لا يدل على جواز العلم كانه ان يكون في المنادى المنصوب بان يكون البناء
 على الفقه كانه في جواز الاعراب بالنصب فيكون المراد العلم المنادى المنصوب بوجه البناء
قول اما كونه منادى او فيه ان العلم في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية

فلا يصح القاطعة كهيبة وقد تقرر في غير هذا الفن ان مراد العلم كهيبة **قول**
 في الزيادة الى الحرف النوني فانه العلم **قول** وقيل بان العلم ان يفتق المقام
 يستدعي مقدمة وهي ان تشبه العلم وجمعه لما كان خلاف القياس بوجهين
 احدهما انه لم يوضح الامر اذا قصد تشبيهه وجمعه فقد زالت العلمية و
 الثاني ان التشبيه في الامكان بالزيادة المعلومة ليدل على ان معاملة
 من جنس لا شك ان الاعلام وان تعددت مدلولاتها ليست بموضوع لها وانما
 واحد هي كونه تشبها تدل على شيئين من جنس واحد فقال الامام وابن بعض
 انه اذا قصد تشبها وجمعهما وجب تكثير ما يتم ان قصد تعريفها عرف بالعلم
 كسرا كما لا يخفى وهذا غير مستقيم لانهم لم يستعملوا الاعلام مشاة ومجموعة
 نظرات اصلا لان تكثير الاعلام قليل لكونه خلاف وضعه فلو كان التكثير لازما لتشبيهه
 جمعه كان تشبيهه وجمعه قبلا وليس كذلك وقال المصنف ان العرب لما وضعت
 الاسم المشبه والمجوع للايجاز كراهته تكرار اللفظ الواحد مرارا وراوان العلم
 احيا بذلك لكثرة اعتقدها وخرجها بوجهين المتقدمين لما قصدوا الا
 منه واجروا اشتراك المعنى والتزعموا اذ قال الامام العبد في التشبيه عوضا
 عن العلمية الزائفة مفردة من غير تكثيره الذي هو قليل في العلم القياس في
 التوفيق الزائلا بالتشبيه بالترام الام لازم التوفيق العلم لانه في توفيق
 الامر من خلاصه من التكرار الشنيع وحفظ العلم عن التكرار بتعريف اخر وان
 كانت التوفيق مغايرة لان غاية الجمود وهذا خلاصة كلامه في شرح
 المفصل والرضي اذا تقرر هذا فنقول اعتراف المحققين ليس من باب اللام
 لان تعريف العلم باللام عند تشبيهه غير لازم عنده فيجوز ان يكون المنادى في
 يازيد ان تشبيه علم من قصد تعريفه بالبناء على اختيار المصنف فان العلم اذا
 كان لازما لتشبيه العلم وجمعه لا يمكن ان يمتد مشاة ومجموعة بدون اعتبار اللام
 فانه مع ما اورد من ان قصد التذات في يازيد ان تشبيه العلم للمعروف

منه مع

البناء ففهم منه ان فيه الفقه ففهم منه ان فيه الفقه ففهم منه ان فيه الفقه الذي يكون علامة البناء هو العلم لا في ظاهره
 بعض المحققين فيه نظر لانه ان بين اختيار الفقه من جهة الزيادة على ما في المتن والبناء على العلم لفظا لا فقهيا
 ولا محلا لا يفهم من اختيار الفقه المطلقة لكثرة استعماله **قول** من جواز فهمه فان العلم لا يكون مضافا
 ولا شبيه ولا غير ففهم منه ان العلم والمستغاث لا يفهم وبالله التوفيق **قول** من جواز فهمه فان العلم لا يكون مضافا
 اما تقديره وتفسيره على الثاني يكون في العبارة و
 العلم الموصوف بزيادة ذلك اللفظ اعلم من ان يكون
 محذورا عن البناء او ملحقا ببناء

قول لا ينافي ان وقعت متاداة فيه ان هذا
 الحقيقة واللفظة والمثاب للمضاف بالاضافة
 في جميعها مع انه ادخل المضاف بالاضافة لانه يجرى
 والمشتبه بالمضاف في المضاف بالاضافة للفظية
 الرفع والنصب **قول** هذا الذي هو حكمه جواز
 هذا الذي هو متاداة في المعاني العلمية
 المعينة مع المضاف بالاضافة بالاضافة
 على محله فانه اذا دخل في المعاني العلمية
 والمعاد بالاداء **قول** فانه في المعاني العلمية
 المنادى في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 بالابن الضافي في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 المنادى في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 المعرف بالعلم في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 كروا من المنادى في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 الذي جعل المسمى واسطة بين وبين فاق القليل اي منها
 اما كونه منادى او كونه منادى في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 المنادى وكلامه هو ان العلم في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 فالمنادى من العلم هو المعرف بالمسمى **قول** فانه في المعاني العلمية
 ان العلم الذي كان المعرف بالمسمى **قول** فانه في المعاني العلمية
 العلم كونه من المعرف بالمسمى **قول** فانه في المعاني العلمية
 بالابن الضافي في المعاني العلمية **قول** فانه في المعاني العلمية
 لا ينافي مع معصية الله

ف

و يمكن ان يقال المراد من الارادة طلبة
اقباله بجهله مناوئ حقيقة يتوسط في
ذلك يخطر الامم البهيم منلاد والام
المخوف باللام المخوف بالند اصفة له
عصمة الله

الى واسطة وايضا سائر الاسماء المبينة غزالي في هذا الاقبار وايضا سائر الاسماء المعرفة باللام مثل الرجل في هذا المقصد
 فيشاور مثلا يهملوا الكلام ويابذه المرأة وبما هذا العالم ان الى غير ذلك فاما **ف** بتوسط اي مع هاء التنبيه اما التثنية
 هاء التنبيه فلان لا كان في حرف النداء يعني التنبيه بجبر لقرب هاء التنبيه ما فانت بتوسط حرف النداء واما اقبار الاسماء المبينة
 في التوسط فلان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم مما ياتي فان كان المناسب ان لا يكون واسطة معيا فلا يتوقف الزاين عنده
 وتعين كونه واسطة ثم المناسب ان يكون كذلك اليهم
 طالبا لما يرفع اليها به بحسب انه وضع لتعش
 الحاجة الى التعيين ثم المناسب ان يكون كذلك
 الجسم طالبا للوقوف باللام فيقع النداء عليه
 فلذلك واسطة تارة باسم الاشارة لانه
 بهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع اليها به
 بالمعرف باللام وتارة باي اذا قطعت عن الاشارة

موسسه وقد استشرت هذه الامثلة بين النحاة بتوسط ابي وهذاو
كلية فيجوز ان يراد بها كلام وسط فيه احد هذه الامور الثلاثة **قوله** في
في الرض لا عرف كونها معرفة موصوفة لان النداء **قوله** قال الاحفش في
التسليم ذهب الاحفش في احد قوليه الى ان المرفوع بعد اى خبر لمبتدأ
مخزوف و اى موصولة **بجمله** جذف موصولة اى هو وجوب ان دفع
به ذلك ما قيل انها لو كانت موصولة لجاز اظهار صدر صلتها وكذا اولى من
خذفها مع انه لم يأت اظهار **قوله** ويؤيد ان تعرض لبيان مؤيد الموصولة
دون الموصوفة اشارة الى ان مؤيد التناطة لا يحتاج الى الخذف ابيانها
علم الاحتياج الى الخذف ومتبادرة النعت عليه ومنها الموافقة مع
هذا فانه موصوف بما بعده **ومنها** انه لو كانت موصولة لجاز ان يوصل بكلمة
فعلية او ظرف ومنها لزوم جواز اياها بالجم **ومنها** لانه مقصود بالنداء
فان الوصف اقرب بافادته **ومنها** اختلافهم في جواز نصب ما بعده فافان
المازني يجوز نصبه ولو كانت موصولة لتعيق الرفع **ومنها** بيان وجه التزام
رفع ما بعده فافان يحتاج اليه على تقدير الموصوفة دون الموصولة **قوله**
لشدة وقوعها موصولة في غير هذا الموضع **قوله** او انما لم ينصب يعنى لو كانت
موصولة مضارعة للمضارع **قوله** ايضاً على النظم اى الاغلب فيها
لكي لا يكتفى في الموصولة بحرف النداء على هذا يكون داخل على اسم مبنى على
نظم ولم يعتبره وان كان مضارعاً للمضارع **قوله** بقرب هذا التنبيه على
النداء **قوله** انه نصرت اى في الوصلة لانه موضوع بمهايز الابهام باسم
به يستوى فيه المذكر والمؤنث فلا يصح النداء بدونه ما بعده بخلاف اسم
شركة فانه قد يزر الابهام بالاشارة المحبة فكذا يقتصر له على هذا
يجوز بعضهم في نعت هذا النصب والرفع كما يابيد الظريف واجب
نعت اى **قوله** ويؤيد في بناءه اى لعدم كون هذا فصلاً في الوصلة قد

قوله بنو سبط الاميرين فيه ما لا يخفى فتح الاسم تميز يدان فيه توسط اتى وبها التبيين
وام الاشارة لا توسط اميرين فقط والذكر بان توسط بها التبيين بالتبعية وبها
التمثيل لا بالاصالة كما نبه عليه فيما سبق حيث قال بنو سبط اتى مع بها التبيين وفيه ان
اذا دخل كلمة مع على المتبوع كما يقال جاء الوزير مع الامير ونهنا بالعبارة وفيه انه يفهم التبيين
على المتبوع او على السامع ولا يلزم اخذ له على المتبوع كما قال بعض المحققين في تفسير قوله

[illegible]

قد يؤتى بتابعه بعد الصفة لكونه منادى كما يؤتى بتابعه لكونه
وصلة **قوله** ويمتنع وصف هذا الذي لا يوصف اسم الملائكة الا بالاسم المفسر
المعروف بالاسم اما اسم الجنس فلا يوافق الملائكة الماهية من بين الماهيات
التي في نعت اسم الملائكة بل هي الماهية المشار اليه واما التعريف بالاسم فلا
يعين الماهية من اسم الجنس تعيين الفرد من افرادها قد علم من اسم
الملائكة فلم يبق الا التطابق المضمّن بين النعت والمنعوت واخبر
التعريف بالاسم ان الذي اقل من الحرف **قوله** ولا يجوز ان يخطف على قوله
قد يقصر في ذلك اي لكونه نعتا في الوصلة لا يجوز الاقتصار على
ايها فلا يقال يا ايها العدم والالهيّة بدون ما بعده ولا يؤتى بعد
الصفة بتابعه لكونه منادى بل يؤتى بتابعه لانه هو المسمى
في حقيقة واني وصلة اليه **قوله** الا اذا قصد تحقيقه بان يكون
الذي يربط بينه وبين ما يتوحد العقل والالهيّة يقع عليه اسم الشيء وهذا الجواز
وكلامنا على الحقيقة **قوله** والالهيّة والذات وتخيّل ان منادى **قوله** لا يجوز
متعلق بطالب الفلفظ شيء وما بمعناه وان كانا بمعنى واحد لم يوصفا
على ان يراد اسمها بالتحصيل بخلاف اى واسم الملائكة **قوله** ان الحاجة
الى التبيين فيكون اذ لم يرد على عدم كونه مقصودا بالنداء **قوله** يكون طالب الموصوف
بالاسم لان الكلام في التوصل محله الى نداء الموصوف بالاسم بخلاف ضمير الغائب
المبهم كما في رتبة رجلا والموصوف فانها بطبيعتها ما يراها من التميز والصفة
لكن لا يطلب الموصوف بالاسم **قوله** اذا اريد تعيينه قيد بذلك لانه قد يرد
اباهه بالاشارة الحسية **قوله** الى معرفة من قوله فاجزى بقربها والتبيين
ما فات بعد حرف النداء **قوله** بخلاف ان الموصوف يقطع نحو اى رجلا **قوله**
او ابداه نحو اياتا تدعو اليها الحسن **قوله** فانها معبّنة الى امانه الصورة
الاضافة فظ واما في التنويه فلان التنويه يدل من مضاف اليه مقدر

قوله والتمتوا رفع الرجل يرفع من هذا
اللفظ لانه يجزى من باب الاضافة لانه على
منه اسم لا حاجة الى التسمية التام الرقي لانه
على من اسم خبر مبتدأ اخذ وفيلكون في قوله
حالة عظمة الله

والفرق بين ايتا وها ان ايتا لا يكون مقصودا بالنداء
اصلا وهذا يحتمل الامرين واذ كان هذا مقصودا بالنداء
فالمراد مقصودا بالصفة فيكون رفعه ونسبه وهذا اذا
كان اى موصوفة واما اذا كان موصولا كما هو رأي
الاخص لا يجوز كونه مقصودا بالنداء مثل قائل
النداء كذا فانه لا يرفع
النداء

قوله وجوز الوجهين انما يكونه فان قلت قد يتبع محله ويجوز فيه وجهان فالوجه المستعمل انما قلت انما اضافته يعني من
بين تابع المنادى لا يجوز الوجهان في تابع المنادى المعرب بل في تابع المنادى المنه فاعلم
قوله لانها لا تتبع متادى معرب يشعربان لا محمل للمعرب او لا محمل على محله ونرى ظاهرا انما في كل منها بحث اما الاول فلان المضاف
المضاف اليه في مثل قوله لنا حسن الوجه لم يحل من الاعراب مع كونه معربا لفظا واما الثاني فلا تقايم على جواز العطف على كل اسم
ان بالرفع نحو ان زيد انطلق ونحو قوله ان
المعربات في باب الله لا تتبع غير اعرابه بخلاف
ان زيد قائم ونحوه ويجوز ضرب زيد ونحوه ولا بد
لهم من الفرق بين معربة الله او غيره فليست كل
حتى يظهر الفرق طائفة

مقدر **قوله** واني وصف اولاهي فيه اشارة الى انه موصوف بالمعرب بالاسم ايضا
ثانيا وذلك لانه رافع لاهيه في الحقيقة فيكون كلام الامرين من اى وهذا وصلة الله
الا انه اندرج في ازاله اسمها بان ازيل عن الايجل من اى اليه ثم يبين نفسه والبر
ما قبله ان اذ وصف هذا باسم الجنس لا يكون التركيب موصوفا لا جازما الموصوف بالاسم
على ما اوى اليه المعرب بالاسم لانه اسم الملائكة **قوله** ان يرفع على لوجري على
الاطلاق بان يقال انها ترفع معرب وتوابع المعرب تابعة للفظه يرفع عليه
تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان اي قد تكون تابعة للفظه ويكون تابعة للمعنى
مالوقد رافده اندرج النقص لان توابع المنادى المعرب تكون تابعة للفظه
فقط لان المنادى المعرب اما منادى مضاف الى محله واما مستغنى له محل
النصب لكونه لا يحل على محله لانه على التقديرين مفعول اخر بوجه الاسماء
بدونه فلا فائدة في ترك الاعراب اللفظ والرجوع الى المقدّر بخلاف المحل على محل
اسم ان كان فيه دلالة على كونه عمدة وركنا من الكلام وان لا يعتبر معنى الجملة
قوله للوحدة لانه ليس بشيء او المراد معرب معين وهو الرجل فحمل بقتضيه المقام على
الوحدة والمراد به الواحد الكامل اي لا يكون تعددا لاذن لا اعرابا كما هو المتعارف
فلا يتنقص الحكم على الملائكة لكونه مذكورا بذكرنا اندرج ما قبله ان هذا الرفع يرفع
من التكلف بلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتجسس على التعسف **قوله** فلا فائدة
معنى لانه المعنى بالنداء واني وهذا هو الجواز للتوصل ودفع لزوم اجتماع النتي
التعريف **قوله** فيكون منصوب المحل فاعلم ان الاعراب النصب للمنادى لفظا
لانه منادى حقيقة والرجل ليس منادى لفظا وان كان منادى حقيقة اقول
الاسم قالوا لاجل ان اللمسة لا تغير معنى الجملة بل هي اسمها المنصوب في محل
الرفع لانها كالمعرب اذا نداء التوكيد فقط فجاز العطف على ذلك الاسم
بالرفع بخلاف ان المقصود بهذا الوجه في اثبات المحل جاز في الرجل ايضا لانه
كل المعنى بالنداء هو الرجل وتوسيط الوصلة في علم كونه مقصودا بالنداء وقدرته

قوله وقالوا اي العوب آه فيه ان قد اعد النخلة فستبطل
كلام العوب بضم على محاوراتهم لا العكس فكيف في قوله وقالوا
اي العوب فانه يدل على استعوار العوب بناء على القاعدة
المذكورة ويحتمل ان يقال ان العلم بالقاعدة يستلزم على استعمال
العوب مستبطله واما وضع اصل القاعدة ووجودها
فيكون ان يكون من العوب مقصودا على استعوارهم وكان
استعوارهم بنينا عليها عظمة الله

[illegible][illegible]

قوله اي مجرد التحفيف فان قيل بين هذه العبارة وبين قوله فاذا دعت الضرورة فبالطريق الاول في ترفع لانه يقتضيه وقوع الترخيم للمنادي لاجل الضرورة الشعرية التي هي غير مجرد التحفيف وهذه العبارة يقتضيه عدم وقوع الضرورة على الترخيم للمنادي قلنا لا يقتضيه قوله مجرد التحفيف اي مجرد التحفيف لانه كان على الترخيم ليعرف في المدح الذي رجع آخر المنادي للضرورة مع الترخيم لجدة التحفيف مع قطع النظر عن الضرورة

اعتباطا تحصيل السرعة في مع ندرة الالتباس اي التباس المنادي بوجه
بولطة الترخيم قوله اكثر انتباها لانه في حالة النداء لانه
يقوم لكثرة انتباها لانه وان حذف فيه شيء يختلف في حالة النداء فانما يترك
التباس الترخيم قوله فمع الترخيم اي يرفع غيره ضروريا في ما نحو النفاذ الى
فانظر المفعول له وما على الفعل المفعول واحد كما سبى قوله ضرورة فحذف المضاف
واقسم المضاف اليه مقام قوله وبارمته اخره لا يرى مثلما عرّب ولا يحكم في
الرجوع الى لغة المواتاة والمعدة قوله ان يرفع لانه الحكم على الشيء بغيره
بالمعنى المصطلح اوله قوله لانه المقام اي المضاف اليه ليس اخر الكلمة بل
تأخر الاعراب على ما قبله قوله والكلمة الاخيرة من بعينك وكذا في الثاني
آخر الكلمة لاجرا الاعراب عليها وان كان لا يصلح كذا وحذفها كلمة برأسها
قوله لان حذف اخره لا يصلح لاجرا التحفيف في رفع بقوله تحفيفا في ما قبله
الاعراب وذلك خلاف الاصل كون هذه الالفاظ كثيرة الاحكام في التركيب
في تركيب كلمة باخرى قوله هذا المعنى اي بلا علة سوى التحفيف في رفع وان
بلا علة لعل ذكر ان الجرد يبع التحليل في الساج الاعبات اشتراط على
كثرة في كذا الترخيم يعني اظن ان وجه التخصيص بالهم ان الترخيم لا يوجد
في غيره قوله في الترخيم المنادي ويحذف قوله وشرط معطوف على قوله وتترجم
المنادي جائز وقوله وهو حذف في اخره جملة معترضة لبيان مطلق الترخيم
فلا يلزم تطبيق الضارب قوله اذ سبى منه في قوله وينصب ما هو اضافة
ذلك السبى بجملة المفرد ههنا على ما يقابل المضاف والمضبو به بخلاف تعميم
بجانب الترخيم به فان قرينة خفية وهي كذا المشبه بالمضاف مشركا
بالمضاف في الترخيم الاحكام قوله في الترخيم فانه المضاف محمول على معناه كقوله
حكم المشبه به مشروك في الذكر الكفاية بذكر اصله قوله لا يتم بدون المضاف اليه
لان المنادي في باطلا زيدا مثلا الفاعل المخصوص هو لا يستفاد بدون زيدا

اي بالذات والتعريف من مبادي
الاحكام قوله بل ليل اعتباراه مع

قوله لا يمكن جملة على ان قوله تحفيفا على
التفسير الذي ذكره الشارح لا يصح في الترخيم في المنادي
بل على بعض اقسام الترخيم المنادي ايضا فيكون مع جملة
تعريف مطلق الترخيم مع وجود قيد تحفيفا في هذا التعريف
حكمة الله

قوله اذ لا يمكن ان يرد عليه نحو خفة وعشر وبعينك ايضا
يشكل امر الاعراب ويمكن ان يكون بالعتاية طائفة
قوله اذ لا يمكن ان يرد على الالفاظ معترضة بالمنادي
المنعوت بغيره في ليس اضافة المضاف والمنادى
بل الالفاظ كونه في الترخيم وبأجمل اما ان الالفاظ
منعوت او بيان الشرط لا قاصر فليست به حكمة الله

حكمة الله

قوله ليعلم ظهوره اولان المعنى المستفاد كذا المنعوت من العتمة والظلمة بل الترخيم
ينافي كالمسبي في عدم جواز حذف حرف النداء منها عصمة الله
قوله لعدم ظهوره انما يريد ان يكون هو الاول طائفة

زيدا فخرنا احفظكم فام البت فخرنا احفظكم يا آل محرم واذكروا اواخر
بماو الرخم بالغيب بذكر الامرة ما عطفك على رجل من رعم او من قرابة او ظهر
او معروف والجمع الاوامر الرخم القرابة والرخم مظهر في هذا طائفة لان كل واحد
مظهر فيه والمعنى بالاستقلال في يراى حال جزئية في نية كل واحد من جنس
الركب العلمي منفصلة عن الآخر بالنظر الى اللفظ في بعد رعاية اللفظ والمعنى
ثم يمكن الحذف من الاول نظر الى المعنى ولم يكن حذف اشارة في نظر الالفاظ
فما منع الترخيم فيه بالكلية في شى ذى قلب غير قياس فلا يجاب به لانه بقوله
لمستثنى من الترخيم قوله انما فتح التاكيد في قوله كسبه لهم يا اميمة ناصب دليل
اقاسية بطي الكواكب فصار في غير المنادي الرخم اذا كان بالتاويها ضم اليها
وفتحها في المحقق بهاء السكت اه كونه وقوله وانه وجهه في السكت في السكت
الهاوي في غير الترخيم اه ولا يك موقع شك الودع ضابطة اسم بنت صفوة
لمدح الرخم والمراد الدعا بان لا يكون وداع وداع وفراى منك منعني بوداع
اي لا يكون موقف الوداع موقفا منك اي من اجل وداعك في غير لا بد في
بعض نزع الموقف قال الامام احمد بن حنبل في قوله زيدا لعل لم يزد معا
كالوجه رزقهم على رزقهم ثم اشبح لكثرة القاف من يصر رزقهم فان
البالم يزد مع الميم بل بعده وعما فيه زيدا فان لا يبع كصعب انتهى فان
الصاد والباء زيدا معا لا يبع بل لا كما في سفر جبريل عليه في شمس العلوم
فانه اذا رخم يقال يصعب بكذف واحد يقال يوم يصعب اي شديد
المحاذرة يد كذا في القاموس في صفة لزيادة اي زيدا فان كانت
في حكم الواحدة احراز من نحو اربعة فان الالف زيرت او لا كما في
ثم زيرت التالفيث فلا يقال يا رط قوله من قبل فلان في السعادة
اشارة الى دفع ما قيل ان حكم الواحدة في الزيادة وليست الزيادة فان
في حكم الواحدة فكيف تستقيم الظرفية ومحال الدفع ان الظرفية اعتبارا

قوله مع انه لشبهة ان هذا التاميم في العلم المشهور
قوله فيها الترخيم قوله دليل
ما لا ينافيه في حقه

قوله في انما زيد تامها و بها زيادة التثنية والجمع والتأنيث والتسبية
والاخراج وزيد تامها ان نحو مسلمة وسليمان وسليمان وسليمان اعلاها
وسلمات وهرمان وعمران وعفان وندمان وهرسان وكوفي وروفي
وكركسي وحرار وعلباد طاشكندی

نسبة اشتغال الصفه الموصوف باشتغال الطرف على المظروف كان في تلك من
العاده ان حصول الصفه في الموصوف يشبه حصول المظروف في الطرف
فيقال على العكس **ق** كزيادة في سائر الالف فان الالف زيدت بمعنى التشبيه والنوع
عوض تنوين المود للمدالة على تمام الكلمة وكذا زيادة جمع المذكور السالم وزيا
جمع المؤنث السالم مجموعها المعنى واحد وهو ثانياً ثبت الجمع وزياً دائماً
وكذا التذكير ويا النسبة بمعنى النسبة وشبهها بمحولة والفاء الثانية
هي المدودة كصحاح بمعنى الثانية وهمة الالحاق مع الالف التي قبلها كما
في علياد وفتنا فانها ملحقة بقواطس بحر القاف وضما فمحولة على
المدودة لكونها مثلاً بصورة وتبرز اندفع ما يترتب اليه ان زيادة الهمزة
مع الالف اذا كانت اللام الحاق لا تكون الزيادة ان المعنى وقد اعتبر هذا القيد
فيما سبق لاخرين نحو عصب **ق** لم يقيد الالف في الالف بل في الالف
لظروجه ان يستلزم في عبارة المتن ترك ما يعنى واخذ لا يعنى من اعتبار
اصلي وبعد اعتبار الحاجة الى اعتبار صحيح **ق** كما عليه اذ يمكن ان يفكر
انها خرجت بقوله فان المراد به حرف المعاني وثالث الثانية من حروف
المعاني **ق** يخرج نحو سحابة فانه لا يحذف منه الا التا واحد بالكونها كلمة
على حدة وان كانت على حرف واحد السحابة والسحابة بكسر السين القوا
ساحرة الحاء كذا في القاموس وفي الصحاح اجث الغيلان **ق** في هذا
على اعتبار قيد صحيح سواء قيد باصل او بغيرنا الثانية تكون النسبة بين القسمين
عموماً وخصوصاً من وجه فلا يخفى ذكر احد هما عن ذكر الآخر كما يتوهم من تيسر للمص
للقسم الاول باسم او مراد **ق** في كسما اخره حرف صحيح وهو الهمزة قبله
وزيادة ثانياً في حكم الواحدة حيث زيد ما مع **ق** او افترا واما **ق** فانها اخر حرف
يا النسبة وهي حرف علة فلا يصدق القسم الثاني عليه وفتنا رين اخره
زياداً ان تكون اللاحق اصلها فلا يصدق عليه القسم الاول **ق** اخره

قوله اذا جعلنا اه بعض ان كونهما مثلاً للقاعدة المذكورة
واى وجود الزيادة بين الكائنين في ضم الزيادة الواحدة
اذا جعلنا اه واما اذا جعلنا افعا لافقية زيادة واحدة
اخره حرف صحيح وما قبله مدة لازية يادان فيكون مثلاً للقاعدة
الثانية كهار واما اورد مثالين اشارة الى دفع تواتر
ان الزيادة بين المذكورين مقصور بزيادة الالف و
النه كاه المبادر عند الالف وكانت لا تهاه الى هذا
الدفع اخر المثال الثاني ورز الى اخيرا من ذهب
يسويه ويمكن ان يكون ذلك لالشارة الى الاتقان
والاختلاف في اولان في الاول (لما وقع الاختلاف اورد
الثاني فانهم) من باب عار في انه في اخره حرف
صحيح قبله مدة فزوخ ايضا من قبل ما يحذف منه حرف
عند الترخيم لكن من الضابطه الثانية قوله اي
له اراد من الحذف الصحيح الاولى سواء كان حرف علة او لم
يكن يشمل حرفي ومدعوه فلا يحذف الى الترخيم من
الحقيقة والحكم لكن اراد ان يحذف لفظ الصحيح بقدر الامكان
عنه انه

[illegible]

قوله في كلا القسمين
والاستدراك بل بالتحريم الذي يربط به قوله
واما في قوله المثل الـ
من الاستدراك بل بالتحريم الذي يربط به قوله
التأنيث مثل طلبة
فان قلت يجوز ان يكون المتبادر من هذه العبارة ودخل في قوله
ضابطة تدور الصورة ولم يخف من كلامه الا في قوله فاما في قوله
من الفطر والام والنعيق وكما لا يقع متبادر في قوله فاما في قوله
بالام واما الثاني فلا بد من حجة فلا بد من حجة فلا بد من حجة
مضافا ولا حجة العلة ذكرت في عدم ترجيح المتبادر المضاف
فجري في مشابه المضاف فلا بد ان لا يكون ذلك المتبادر
مشابها للمضاف ايضا
عصمة الله

قوله وفي ما هو ياء مثله اشبه لان التغيير في
الاسماء قد يكون بالتغير في اللفظ فقط كما في احوال
بالقلب كما في كبر وقد يكون بالقلب واللفظ كلف ياتي
عصمة

بجاء في المتن

الامتنان يكون متصفا في العرب في السام المعروفة والمعروفة تاذي
ربان شدة في العرب تاذي ربان است قال المحقق التقادير في
شرح قول الشيخ المعنى تحريك بالعبادة اي تحريك منفردا بها لا يجيد
غيرك وهذا هو الاستعمال العبد ولو نقص العبادة بكن كان لا عرفيا
ومن هذا يظهر فساد ما قيل ان المحقق التقادير في جعل البناء على تقدير دخول
المقصود صلة الاختصاص فان عبارة مركبة في نصيب معنى التقادير
يتبين بالبناء لا يخفى ان الالتباس بالمندى المستحق للاحق به الفاعل
وبالمندى المضاف اليه المتكلم المقلوب يافو الفاعل فاعله مراده
رفع الالباب بقدر ما يمكن **قوله** وقد يلحق اه اي يلحق هذه الالف بالمندى
الغير المنسوب بحال ابن السكيت نقول انه نداء البعيد يازير او الهالك
في غاية البعد ومنه قولهم ياهن في كنادي الغير المصروف **قوله** قال الشيخ
الرحماني هو من نقله ان ما ذكره المصنف اطلاق خوف البسم على ما ذكره
الشيخ الرضي فانه اعتبر في المتحرك بالحركات البنائية **قوله** يلحقه الالف لان
في باب النذبة الالف لان المندى فيه المندى بتم من مواضع من الصوت
اعلاما بالمصيبة فلا يعد لغنة بلا ضرورة ولا ضرورة في العرب لانه يجوز فيه
تقدير الاعراب وحركاته غير لازمة **قوله** نحو اعراب الرحلة واضربت
الرحلة ووافل الرحلة **قوله** وكذا المتحرك بالحركات اه اي ويلحقه
الالف اذ لم يود الى البسم نحو قطام وخرام وخبثا اعلاما مشهورة و
اعاد البسم في قوله موافقة لحركة لان رعاية الالف في الصوت فيه
وهو كما في الالف يستلزم محذورية تغير الحركة البنائية والبنية بخلاف
الموجب **قوله** والمندى اي المصنف يتبع الحركة البنائية لاخذ البسم ولا
عند عدم رعاية الضرورة **قوله** بالاعلام اي بالحركات الالف وابدال الكسرة
والضمة فيهما ليستا بنائيتين بل عارضة مشبهين بالحركة الاعرابية **قوله**

على تقدير ارجاع ضمير هو في قوله وهو في حكم الثابت للمندى في قوله
مع ان الحق بالتفسير يكون **قوله** لانه التغيير اه فابراد الامثلة التثنية
نوطنة للتثنية التثنية الآتية فيها عند جعله اجارا **قوله** على غير القياس
في الصحاح وهو جمع كجذ الزوائد كانتم جمعوا رى مثرا في واخوه **قوله** اسم
ممكن قال اسم لم يجر الفعل كذا في قوله يدعوا ويغزوا والارب عارضا لان الاسر
في الفعل البناء وقيد بالمثل لم يجر **قوله** التفاضل والاول اصلها تفاؤلا واولو
قوله ويكنى العرب اه اي اعراب المحرك وفي اعراب كمال المحرك عليه من الاعراب
قوله ومن هنا اي من يلو وجه استعمال صيغة النداء في المندوب **قوله** ظهر وجه
الحوادث تجري المندى بواسطة دخول حرف النداء عليه وان لم يكن متادى
قوله فامر فظ انما فكر كذا لانه يمكن ان يقال انه محمول على المنفرد عليه
باب المندوب على طريقة واحدة لكن فيه فغا لانه محمول على المحرك **قوله**
ليس متادى عنده اي المندوب يكون محمولا لا لا وهو المندوب **قوله** او لا منقول لانه
مع المندى كباب الاختصاص في يقار اجري المنقول مجرى المنقول **قوله**
ولا منصوب بفعل التفعيل حتى يقال انه منصوب بالتفعيل المنقول لو كان انه
ثابت منه **قوله** لما كانت اه بيا لمصح التغيير بيا بطل صيغة النداء **قوله** وفي هذا
التغيير بيا لمخرج **قوله** صيغة الامتنان في التفعيل انو يمكن شدة ويعدى
باللام **قوله** في المحرك عليه انه يفتح المحرك **قوله** ليتصين من البكاء والبكاء يتعدى
بفتح ياء وليت عليه **قوله** لا يستمر اه لان المبني عليه عرفا هو المنفرد
لا الموجود **قوله** وليت للسمية اذ ياء او وليت سبب التفعيل والالتفات
هو **قوله** انشراح اه وفيه على الشيخ الرضي فانه قدرا المقصور عليه وجعل
البناء قوله بالتسمية حيث قال في اختصار لفظ المندوب بالندبة بسبب
لفظه فوازير فحقص بالندبة ويازير مشتق من النداء والندبة **قوله**
لتضمنه معنى الامتنان فيكون دخول الباء مقصورا مقتضا لانه لا امتياز

للتغيرات

قوله صيغة النداء بفتح ياء اشعار بان يا اصل في حرف
النداء حتى يعبر عنه بصيغة النداء ويحذف ان يرد
بصيغة النداء في مجموع المتادى مع الياء للتشبيه على
ان الصيغة للنداء استعملت للندوب عصمة الله
قوله انما قال صيغة النداء ولم يقرر في النداء ليشمل
النداء لانه قد سمي ان حروف النداء عند الالف
اسماء الافعال وقيل فيه ان مندوب المص انما حروف لا
اسماء فلابد ان يكون في كتابه مالم يرض به والحج انه قال
قوله لانه لا يدخل عليه سواها علة لذكر قوله خاصة
وقوله كونها اشبه بصيغة النداء بالتعجب بان يستعمل
في غير المتادى فان قلت شدة تارة في النداء يستعمل
ان لا يستعمل في غير النداء فلا يتبين بالنداء يستعمل
قلت لا التباس للفرق الواضح بين المتفجع عليه
بين المطلوب الاقبال فيعم المراد بقية المقام
عصمة الله

قوله عند تقدير المقام عليه عذما هذا بالنظر الى الغلب الاكثر ولا يجوز ان يتحقق التفعيل عليه
وجودا اذ لم يوجد تاء متفجع عليه عذما **قوله** واختص المندوب بواى كلمة واحتص بالندبة
ولا يستعمل في غيره قالوا دا حرك على المقصور وهو الاعرف المشهور كما حرك على هذا المحقق التقادير
في شرح التخصيص في بحث ضمير الفصل في قوله فلتخصيص المندى تخصيصا مستداليا مستد
عصمة الله

والاولى وذلك لانه قد افترق زوم البس في المتحرك بالحوكات الاعرابية
وما نحن فيه شبهة به لكن الاولى اتباع الحدة للحركة الغير الاعرابية واعتبار
من يمتد بها بالحركة البناءية افعال **ف** لا تسامح في خطابه المضاف بالظرف
لان تعلق الخطاب بالمضاف من حيث انه مضاف يستدعي انضمام المضاف اليه
معه وكونه من تحت وتعلق الخطاب بالمضاف اليه يستدعي انفاذه عنه **ف** لا
ينفك ليس هذا من باب القاعدة الممهدة مع انه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد
من غير تشبيه او جمع او عطف **ق** الى هذا اي جواز تسمية المضاف الى الخطاب
ق لم يمتد الى الميم يمتد بالمضاف الى الضمة الغائبة مع صحة التثنية فانه عند الالف
الالف يمتد بالمضاف الى الضمة الغائبة **ق** في حذف الالف كالتثنية الف فتحت عند
زيادة الالف لاجتماع الالفين نحو واغلام زبده ولا يجوز التثنية كاي حركة
عند كونه مدة الاكثر في نحو هذا زبدها زبدها لان اصلا المندوب الحادي
الذي هو موضع التخفيف **ق** واجاز الفوا فيه تشبه او جرحها لاجل الف التثنية
وحذفها واتباع الحدة حركة ما قبلها نحو واغلام زبدها وكسر بالالف كالتثنية
اتباع الحدة لكسر زبدها ما ذكره الا هو المشهور المستعمل كذا في الرض **ق** خذ
الف التثنية لان القياس اذا اجتمع س كذا حذف الاول اذا كان مد **ق**
واذا نبت اه اي اذا نبت الحادي المضاف الى باء المكمم بسكون الياء
فلكل الحياء لثبوت الاختلاف في كونه اصلا الفتح بناء على ان الالف كالتثنية
بناء على حرف واحد ان يكون متحركا بالفتح او السكون بناء على ان الالف كالتثنية
المد **ق** يا غلامية اما لان اصلا السكون فيمن قال بذلك فلا يرا عليه
مدة اخرى واما لان السكون العارض كالاصلي ليس هو كذلك وانما سقطاه لا
لا يرا الالف الى اصلا تستغنى بها عن الالف التثنية في الحذف **ق** فان كان
مدتين اي حركتهما من جنس **ق** يكتفي بما قبلهما من الحدة عن الف التثنية بخلاف
نحو يا غلامية فان اصل هذه الياء الحركة فلهذا **ق** جنت بالف التثنية الى

ق له اذا الميم اصلا انتم دفع دخل مقدروا هو
ان لو اوكيف كان من كسر كمة الاخر في غلامية
فدفع ان الميم في الالف مضبوطة حتى بعض القراء
منهم الميم في التثنية
ق له وملك الهاء اي جاز لك الحاء باواسكت
جاء زيادة التثنية وادوا كلام او الف او ياء وهذا
في الوصل لاصلا الالف يوجهها مع الالف واثباتها
يشقونها وقفا وصل في الشوا غيره **ق** طائفة
ق له ولا يندب من قسم المندوب المتفع عليه عما هذا
التثنية غير مفهوم من عبارة الله والعلية التي ذكر في
المستحق عليه وجودا ايضا المتفع عليه عما يجري في
عصمة الله في المكثات

ق له الا المعروف سواء كان علما او غير علم نحو
وامن قلعه باب خبائه وما حكاها الكوفون
من قولهم واطلا من حاهت **ق** عصمة الله

التثنية الى نحو والرضوه ووا ارضاه اذا سمع **ق** حذف في الجمع
لا اصل غلامية غلامية الى تركه في قوله تعالى انزل ملكه بالاولى قراءة ابن كثير
حذفت الواو والضمه استغناء **ق** لبيانها لان الوقف يوجب خفا الحرف
لانقطاع الصوت عند هذا واجت بالهاء ووقفت عليها لم ينقطع
الصوت عند الحرف وينبغي كل التبيين **ق** ولا سيما الالف في وضو
الالف فانها شبهها احتياجا الى البيان عند الوقف كخفا ثانيا في نفسها
حرفا هو ياء ينسل مع النفس وليس له مخزج يعتمد عليه **ق** كالتثنية
بها الحركه في نحو يا غلامية **ق** تحذف وصلا لعدم الاحتياج اليها اذا خفا
في تلك الحركات عند الوصل **ق** اما مكسورة كالتثنية ومضممة بعد الالف
والواو تشبها بها الضمة الواقع بعد الالف والواو وبعضهم يفتحها
بعد الالف لتساوية الف قبلها **ق** وجب ان يكونوا لما كانت عبارة ال
الش من قاصرة في بيان شرائط الحذف حيث ترك ذكر كونه معرفة و
لم يعلم المعروف ان الحذف في ذلك بحالة مستثناة **ق** فثاقبة شذوذها
تدبر غير المعروف والحاء الف التثنية باخر الصفة **ق** وقراءة ابن عامر
جوابك ولو انه جاء في قول ابن عامر الفصل بين المضاف والمضاف اليه
حيث قرأ قوله تعالى زين للشركيين قتلوا لادهم شركائهم بنصب اولاهم
على انه مفعول قتل وجعل شركائهم على انه مضاف اليه لفترا اضافة المصدر
الى فاعله **ق** وارادة مع الشدو وضعف القراءة التي من السبعة متابعة
للزحشرى والرضى وقال زعمهم ان تواتر القراءات السبعة مهم وان ذهب
اليه بعض الاصوليين وقال المحقق التفاد الى القراءة مما يستشهد
بها لا بما وقده في الفصل بين المضاف والمضاف اليه غير الظرف في
القراءة فينبغي ان يحكم بالجوهر حمله صاحب المفتاح على حذف المضاف اليه
من الاول ايضا المضاف من الثاني والتقدير يقر شركائهم وذكر صاحب

والمضاف اليه
الفصل بين المضاف
ق

الانتصاب ان اضافة المصدر الى المفعول وان كانا مختصا للمنه شيبة من المضافة
فانتماله بالمضاف اليه ليس بمتصل بغيره وقد جاز في غير المصدر بالظرف في
منه الغير كجواز الفصل بغير الظرف **فقد** وكذا اليه متصل الى اي لم يتصل

قوله واجتنبوا منه ذكرا متوجع عليه عدم مضاف
الى ياء المتكلم فالكل والجماعات ثم اضيف الى ضمير
المتكلم فقط اليوم بالاشارة فابدا الالف ياء ثم ادغم
الياء في ايام ثم وصف بقوله ان اشتباهه والهاء فيه
نوع التشبيه ثم ذكر الالف وان ضمير يان لما فيه
يونس من هذا المذهب فيه زيادة احتجاج لما فيه
اذ الوصف بعد ذكر المضاف اليه فافهم من قوله
قوله لانه كاسم الجنس هذا اليل الوصف ثم علم جواز
حذف حرف النون اذ كان مقدار ما مع الواصل ثم علم جواز
اليل واللام بطريقه كذا المعلوم فانه
قوله لانه كاسم الجنس في اليلام فانه بين صلة منادى و
وهي حرف الاشارة فافهم من قوله
الاشارة الى الله او الى الله فافهم من قوله
ثم انتم هو الاول والآخر فافهم من قوله

[illegible]

المعروف

[illegible]

و بطریق امر من الاطراق معناه بالترکی کو زنی
بقا کر اذکر جاری و

بقا کر ذکر جاری ہو و طویل القیام و باطن
احفظ عینک الصید فان النعام اطول منک
اعناقاً و قد اصطید
عقمة الله

[illegible]

والله اعلم بالصواب

ما اضمر عامدا على الشريعة
التفسير

والأشياء من تلك الموضع الأربع لما جعلنا
جاءة من الموضع من تلك الموضع الأربع لما جعلنا
المضاف في قوله ما ضم عالمي أي موضع ضم عالمي
يجوز أن يحل الثالث على القسم الثالث من الأقسام
الأربعة للمفعول به الذي كثر في عالمي وهو ما ذكرنا
من قوله وجوبه في أربعة مواضع أو يحل على المفعول
المطلق في لا يقدر المضاف **قوله** ما أي مفعول لم يبق المفعول
المفعول به

قوله ما اى مفعول لم يقيد المفعول بقوله

[illegible]

ذلك المستقر
بغير اشتغال
الفاغ لا يكون الا
مطلوبه

[illegible]

قوله كما هو الظاهر على بقوله نصبه المفعول له أو
مجمع ما اعتبر في هذا التعريف
قوله وبقيده الفراغ عن العزلة يد ببقية الفراغ ان لا
يكون له سبب آخر كسب الظواهر الصورة فتح الله
قوله نحو زيد ضربته وزيد ضرب فافهم لوحده
وكذا لا التفتي ببيان

نیختن با العالم

تسلیط لازمہ مع مرادفہ و تسلیط لازمہ ایضا اذ
مع مرادفہ لانه لما صح تسلیط نفسه لا یصار الی
تسلیط مرادفہ او لازمہ و لما صح تسلیط مرادفہ
لا یصار الی تسلیط لازمہ فتأمل
عصمتہ اللہ

الفعل المجهول
معلوم واحد ولم يتخللها
عليه يكون الأفعال المعلومه في
لكن آخر عنه مثل زيد أجبت
قوله والاحسن اه

من قبل شرطية التفسير لا معنى لها فاجبه واما ما قيل ان التبادر من كل اسم هو الفاعل
فخطأ لانه كلمة كل منزهة عن عموم ما اضيف اليه فلا يجوز تخصيصه بالمفعول **قوله**
لان المتبادر انما يكون في المفردات والعامل وان كان مجررا والفاعل وشبهه كن
تسليط لا يتصور بدون الفاعل فالتسليط ليس المناسب بالتبادر بل الرب
متعلقا من الفعل والفاعل **قوله** كذا ذهب اليه بعضهم وهو الكس والفاء
فانطقا لا ناسب هذا الاسم للفعل كما اخرجه امانة انه ان صح المحقق بالتسليط
واما لغيره ان لم يصح وليس قبل الاسم فعل مقدر ناسب نحو زيد اخاه ضرب غلامه
فان ضرب الغلام يستلزم اهانته مولاه اني مولاه اخا زيد وذاك لا يستلزم
ملازمة زيد والتعلق به من حيث انه ضرب اخاه **قوله** ولا يخفى انه يخفى
عند صدور الاستغفار بالضمير مع تسليط بعينه يمكن ان يتكلف ويقال ان الناسب
هو انما فرقا بآية مسددة اما في الصورة الاولى فنفية اشكال لانه يلزم
يكون الفعل واحد متعدي الى مفعول واحد مفعول به في الرفع لا يمنع عندنا من
ان يعمل الفعل في المفعول في ضمير في حالة واحدة اذ الضمير في المعنى هو اللفظ
ولو كان الضمير اجلا غير المنصوب المقدم لم يجوز فائدة التسليط على الضمير
بعد التسليط اللفظ المتقدم تأكيد ابقاء الفعل عليه في هذا قوله لا يجوز تعلق
هم عند **قوله** بان يكون له لانه لم يتصور كونه تأكيد او عطف بيا بعد كونه
من التأكيد الاصطلاحي وعدم افادة الضمير للمعنى بدون المجمع **قوله** لزم التعلق

قولهم فان مرت بعد تعديته بالباء اه فان قلت المفعول صفة المفعول
ومرت به مركب فكيف يكون مراد فاجاوزت قلت المراد ان المرور الذي
تعدي بالباء والياء خارج عنه مرادف للمجاوزة
غصته الله

—

—

فيقدر فعل الملائمة ضرورة تحقق الملائمة مع ذلك الكم بوجه ما كما لا يخفى
قوله موضع يظن أنه فالظن جمع مظنة بكسر الظاء أم كان من الظن على
 خلاف القياس لم يكن في مقابلة الملائمة يقال أنه لما به كذا أي جدير باليقين
 فيه أنه كذا أو المراد بالظن خلاف العلم لا المعنى المشهور قوله وإن لم يكن في
 الواقع ليس هو ما وجب فيه الرفع ثم إن كلام الشافعي يدل على أن ذكر المقتر
 وليس مثل أن يذهب به أو قصدي والظن لا يستطرد أي لدفع توهم كونه
 مما يجامر فيه النصب وإذا لم يذكر مع ما يجامر فيه الرفع أو يستوى فيه
 الأمران وإلى هذه الصورة الأربعة أشار إلى إفرو قوله ابتداء به وإن كان
 المكسب للباب أن يبينه بما يجامر فيه النصب قوله السلامة بمعنى اعتبر
 الوجه الذي لا يرد في العرف قوله رافعه فعل مقدر مجزول قوله ويشير إلى
 وجه الحج وهو الالتقاء عن تكلف تقدير العامل قال الشيخ لأن تجرد معنى
 العوامل اللفظية أي في بادي الرأي لا تجرده مطلقا لأنه يوجب الرفع
 إذا دبر جبهته تقديمه أه لا اختيار الرفع موقوفة على انتفاقرنية الرفع
قوله لم يحجج الحج فاق انتفاء قرنية اختيار الرفع بشمل انتفاقرنية وجود
 الرفع وانتفاء قرنية اختيار النصب وانتفاء قرنية مساواتها
 فقول أو عند وجود قرنية أقوى منها أي من قرنية خلاف اختيار الرفع
 أي في صورة مساوات قرنتي الرفع والنصب فتدبر فانه مما ذكر فيه اللفظ
قوله وفيه بعد لفظا ومعنى لغرب الرفع وإن في الذين البه قوله يعني الذي
 يخالف الآخر فيه بذلك لأن السلام على المخالف الذي لا يخالف الآخر بل كثر
 استعماله ويوجب الرجحان أن اتباع الاستعمال الكثرة راجح كالمصنفات
 المحظرة قوله ذهب أنه كذا ذلك أه في الرفع ذهب ابن السراج وأبو الفتح
 إلى أن الأصل في الخبر الأفراد ولما منع أن يمنع ثم نقدر دليلها على ذلك وأجاب
 عنه من هذا يعلم أنه ليس بذهب المحذور ويؤيده اللفظ والآخر قد يكون

صلوات

فوله لان وجوده له صلاحية اه فيه ان وجوده له صلاحية التفسير فعدم قرينة الخلاف على الاطلاق غير محذور ان
يكون الرفع بالابتداء واجبا بل مجرد التام المذكور عن العاقل العقلية في هذه الصورة مطلقا ايضا لان يرا
صحة التجرؤ ويراد بالقرينة المرجحة لخلاف اعم من الموجبة وما هو الظاهر من المرجحة على ان قرينة الصحة مما لا يحصله
عند المحصلين فالصواب ان يعبر صحة النصب
فقد في قوله عدم قرينة خلافه ولا يخفى انه اذا فتح
النصب ولم يكن قرينة تؤيد النصب لا تقينا ولا
ترجيحا يلزم من عدم وجوب الرفع وصحة وبجانب
سلامته عن الخذف فليفتطن في فتح الله

يكون مفردا خاليا عن ضمير المبتدأ او متفصلا ويكون احد الجمل الاربع ولكن ذكر
في اللغة في بحث الجملة المجاب بها القسم الافتقار الى اصل الخبر لا فرد
لغرض قوله بشيء لا الاختلاف وفيه انه يلزم ان يكون ان يقارن وقوع
الخبر جملة خلاف الاصل من حيث القياس اصل من حيث الاستعمال فلا يكون قرينة
مرجحة للنسب لتعارض الجملتين ولعل هذا من الاختلاف قال الزبيدي
اما اعتراض على المصداق الوجوب ترك كلف التشبيه واما دفع للتوهم الثاني
من ايراد الكافية انه ليس المقصد التوفيق كما هو الشايخ بل مجرد التيسر والاشارة
الى ان احصر فيها استقراء وما يوجب وهو الطلب والاولان
يقول في المصنف مع قوله مع غير الطلب هذا القول وذلك ليكون بيان
وجود قرينة اقوى من قرينة يقوى النسب تاما حيث يستعمل على الاشارة
والقوى الا ان نظر المصنف والشئ الى تمثيل القرينة الاقوى وما يعطف
الجملة اه كان في المثال المذكور في الشرح وهي الناسب بين المعطوفين
والنظام بين السؤل والجواب كونهما فعلين في خضر الطلب بها
فيه اشارة الى ان الكاف هنا كالكاف في قوله كاف كالكاف في المثالين
تضربه وزيد لئلا يتضرب والاضرب به يجب رفع الامم مع ما كان تقيد
ولا يعارضه اه اي لا يعارضه اختصاص الطلب بما الكد في الرفع
لكثرة وقوع الكد في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اهمية مع امكان جعلها
فعلية مجرد تغير الاعراب بخلاف قوله مع انتم لامر مما يمكن فانه لا يمكن جعلها
فعلية بتفسير الامر بـ في المرور والنصب بها المرور في علم سماع النسب
بعد ما كان لغيره بناء على اجماعهم على انه لا يبي بعد ما اكدت في سابقنا وبين
ان الشرطية من اول الامر في المنع فيلزم بكون النسب على الاشتغال في نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمر ومطلقا ويلزم تنوع مطلقا وهو الظلال اذ المفاجئة
لا يلزمها الا بحكم الاحتمية وقال ابو الحسن وبنوه ابن عصفور يجوز في خبر

قولہ فالمراد بلزوم الایمانہ او المراد غیر صور الاضمار علی شرطیۃ التفسیر لکن سیبویہ
صرح بان اذا المضاجاة یجب الابداء بعد ہا حین المناظرۃ مع الکسب فی قولہم کنت
اظن العقب اشد لیسۃ من الزینور فاذا ہو آیاہ فالواجب عند سیبویہ فاذا ہو
ای و اعلم انہ یخمار الرفع فی مثل زید ضارب عمر و ضربتہ طاشندہ

ففيه ان كثرة الخلاف فالتزام ان لا يقتضيه عدم
الاجابة او ان يقال انها فان خلافه ليس غلبا عليه وفيه
مخاوف في اما عوض عنه زيد في الخوف بان تقدير الرفع
الى صورة النصيب او السداد في الخوف بان نسبة الى
ان الخوف مع العوض كلاهما في فاقم **قوله** فان الرفع لا
يقتضيه اه اقول هذا الرفع يقتضيه ان يكون الخوف في اما
مع مطلق الاشياء هو النصيب **قوله** فان الرفع لا
كفعل التبع مثل قوله لما قبضت القوم وكان طلبا او غيره
احسن تقدير في هذا المقام حتى يكشف كذا المقام
حاشا مع الله

قوله بجملة فعلية متقدمة أي عند عدم قرينة ترجح خلاف **النصب** وهي حقيقة وإنما على تقدير الرفع في تحقيق مادة اختيار
النصب على تقدير العطف على الفعلية التامة قلت لم يعتبر الرفع من القرينة المرجحة للرفع وإن كانت من مؤيداتها
ففي مثل خرجت فزيد لقيمة تحققت القرينة المرجحة للنصب مع عدم المرجحة للرفع فتأمل **عصمة الله**
قوله أي رعاية الناس فيه أي رعاية الناس وجعل الجملة فعلية لا يفرضه نصب فيه بخلاف تقدير الفعل الجمول الرفع لاسم
الرفع في مقام الإحصاء على شرطه التقدير والحواس
أن وجود المقتضى بحيث لو سلب للنصب بغيره تقدير
النصب أيضا على تقدير الرفع لم يتقصر رعاية الناس
في العطف يجوز أن يكون الرفع على الأبداء بل يرجح
هذا احتمال السبب لانه عن حذف عصمة الله

فإذا زيد خبره عرو وبتنوع برونه ووجهه عندي أن التزام الآية
مع إذا هذه الناحية الفرق بينها وبين إذا الشرطية فإذا اقرنت بقدر
الفرق إذا لا تنقرون الشرطية بها **قوله** وتجده عن العوارض والتعجب
حصل في الماضي وأكثر حتى يستحي أن يتوهم ولذا قبل لا يبين فعل التعجب
من فعل مضوم العبد في أصل الوضع أو المنقول اليه ليدل على أن
التعجب لغزيرة **قوله** اعتراضه لا عاطفة الكلام على حذف المضاف أو
الجملة الثانية والآفاق معترضة لا معطوفة **قوله** والآن لم عطفه
وذا لا يجوز فيما لا محل له من الاعراب عند البيانين مطلقا وعند الآخر
من النحويين وإجازة الصغار وجماعة ونظر أبو جعفر سميويه و
قال صاحب المنحة أنه غلب عليه ولذا وظن أن النسب هي عاملة في المضاف

بجملته والآن لا تارة بغيره على ما بين وإن عاملة لأنها المقدرة في العمل كغيرها
للشروط والجواب يجوز تقديره بمحور **قوله** في عدم تقديره بمحور لما سبق
في بحث المضارع من الفرق بين ولما أنه يجوز حذف المضاف بلما في الاختيار
دون لم والجواب أنه فرق بين المحرور وهو الفعل فقط وبين حذف المضاف
وهو الجملة فجواز الثاني يستلزم جواز الأول **قوله** حكمه كحكمه أن
الرفع والنصب في ذلك الآم قبيحا إلا أن النصب أحسن القبيحين لوجوه
الداخل في الفعل تقديره بخلاف الرفع كل ذلك لأن كل منطوق على معنى
فحق لزوم أصل المنطوق عليه إذا المكس وأصله منة الأخلاق ودخلها على
الفعل صريحا كذا في الرفع وقال في موضع منة المصنوع ليس هو زيادة
ظرفية مثل أن يداخر به لأنه الرفع ولذا النصب لاقتضائها لفظ

الفعل فلهذا كان شاذا بخلاف الهمزة لتعرفهم فيها أن نصبه في جميع
أدوات الاتهام مختارا بالنسبة إلى الرفع عند المصداق إلا أن في الهمزة
من غير فيه وفيما عداها مع الرفع ولذا أطلقوا بها في شرح المفسر

قوله مثل من زيد كرمته وانظر أن النسخة الصحيحة من كرمته بوزن زير إذا لا
يخفى له ولكن يرد أنه لا حاجة إلى زيادة حرف فانه يخرجه بقوله بعد فان الآم
الذكور ليس بعد الاستفهام بل عبارة عنه لاسيما إذا قيل **قوله** لو أن استعمل
أي مثل هذا الترتيب يوجب حذف العامل عن الفعل لا أنهم استعملوا نصبه فاضرب

قوله أو مكان واحد أي مشاركة له في ذلك الفعل في مكان واحد وأعلم أن ما ذكره الشافعي في هذا المقام
بعينه عبارة العباب قيل أن اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور في اعتبار الوحدة في الزمان وقد اعتمد
هذا الوحدة في المكان لا الوحدة في الزمان وهذا خلاف المشهور في اعتبار الوحدة في الزمان والاعتقاد به
هذا مراد المفسر وفيه بحث لأن النسب قد اعتبر هنا الوحدة في الزمان أيضا بحيث يكونان شريكين في الزمان أيضا
لأنه المشرك في المكان يستلزم المشرك في الزمان وهو العكس إلا أنه لم يفرق بينهما لأن مقصوده في هذا المثال أن
يكون النسب في المكان يكون في الزمان أيضا مقصوده
بالحقيقة والاهل مع قطع النظر عن
التشبيه فاحفظه حتى يكون في ذهنك

هو إرادة أصل الواو وهو العطف مع جاري كالانتقال **قوله** المشهور
الانتفاء أي ما ذكره الشافعي من العباب وأورد الجلال السيوطي
المثال المذكور في شرحه للقيمة وما قيل أنه لو لم يعتبر وحدة الزمان في
المثال المذكور لم يصح لأن تركها في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم
أن يرفع الناقصة ولا ينفصلان أن المعنى فيه المشاركة في مكان واحد لازمة
وأما كما هو المستفاد من العبارة ففيه أن تركها متعاقبين بحيث
يصح أن يكون مكان واحد يستلزم الرفع تركها في مكانين في زمان واحد
لا يستلزم ذلك فوحدة الزمان لا تدخل في ذلك نعم تركها في كل واحد بدل
الآخر مكان واحد لا يستلزم ذلك الكلام في تركها لا على البدل **قوله** بنفس
الواو وشبهه أنه مختصة بالاسم وبه يظهر جواب البحث الأول والأولوية
رعاية الماصلا إنما هو على تقدير أنه لا يصرف عنه صراحة **قوله** لو نصب الخ
يمكن الجواب بأن عمله مشروط بتقدم الفعل وما بعده لا فائدة المصاحبة
فيه أي النصب مما بعده الكاف **قوله** نزع لو كان فيها كربة الاستفهام
ارتفع الاسم الشريف إذ يمكن اظهار الرفع في الثانية عن غير وجهها
من جهات لم تذكر أحد هاتين سبب الرجوع أنه منصوب بضمير الواو وإنما
لم يجر عمل النسخ لفصل الواو فيه أن الفصل بالواو العاطفة لا يمنع العمل
وتأنيها من سبب الكوفيين وهو أنه منصوب بالخلاف ورد بان الخلاف
معنى ولم يثبتا نعت بالمعاني الجردة خلافا لما في القمع حيث جوزه كسوة
والخشبة للماء لا ذلك قد جاء المحو فلهذا لم يعللها ولأنه قد ورد في
كلامهم نحو جمعت ونحو في غيبة ونيمة والجواب أنه يخرج في الكلام
بالايجل في الفرع والواو في ونحو عاطفة **قوله** لا يرى معناه فيقال
في مرتب بزيد وعمر وابن زيد وعمر رتبة جعلها تامة وفسر الفعل
بها بما يدل على الحديث ولم يفسر بما سبق إشارة إلى أنه بمعناه إلا

قوله أو مكان واحد كلام الرضي بدو (في بيان المعنى)
الاشتراك في الزمان مطلقا ولا يخفى أنه لا بد من
اعتبار وحدة الزمان والمكان طبعها في ذلك لا بد من
الناقصة في فصلها وضعها والافتتاح للضرورة ثم إن في
قوله لم يستوى الماء والخشبة كيف يصح أن يقع في
الخشبة مستوية الماء لأن السواي هو صفة الماء
فإنه لا يرد أن ما بلغ كماله الماء فقط لا الخشبة بل
هو المذكور في بعض النسخ وفيه تأمل فإشبهه
ليس بمعنى ارتفع كماله **قوله** لا يرى معناه فيقال
بجواز العطف أيضا مع لأن استوى استوى
شأنى الماء والخشبة طائفة في الرفع مع
عصم الدين
قوله (ضعها الرواية بناءا على أن في وضعها مع
عدها في فصلها قد برر فاضرب

قوله أشار بذكر أن لا لا مطلقا للوجه
تكرر **قوله** لو أن زيد أخبر به إلا تأديا إشارة
في المثال إلى أن الثانية يستعمل بحرف الاستثناء
عصمة الله

الاصطلاح في لفظ العامل وتغاير معنى الفعل في الموضوعين وفيه الظاهر
 المضمر الماد بفتح الفعول في التوفيق اعم مما يتضمن الحدث وما يستنبط منه
 او الاخير والحق بالفعل الذي هو الصلة ذكر ما يشبهه اشهاد اشهر كما
 في اكثر الاحكام ولا جبر هذا لم يفسر معنى الفعل او لا وتوضيحه ثانيا فافهم
 الشكوك التي عرضت لبعض الناظرين **قوله** لفظا اه وكذا قوله معنى فن
 قال انه حمل كان في القسم الثاني على الناقصة فقد سوي والمراد بما يدل
 على الحدث العامل فلا بد من ظرف الزمان والمكان والآلة على ما فهم **قوله** تامل
 عرف لان مناط الفائدة وجود اللفظ والمعنى لا انصاف الفعل يكون
 ملفوظا او مستنبطا من اللفظ **قوله** وانما بعد عنه نصا اه اي فيما لا توجه
 قرينة العقلية الدالة على المصاحبة فلا بد ان ما ذكره الشرح من قوله كذا
 وزيد درهم والامثلة المنقولة من شرط التسهيل مما جوزه سببه بالامر
 فيها فلا يكون العدول عن العطف لتفصيل على المصاحبة فلا يصح الحكم المستفاد
 من انما لانه القرينة العقلية جميعا دالة على المصاحبة سواء كان اللفظ
 للعطف او بمعنى مع الا انه على تقدير الحمل على المصاحبة يكون اللفظ دالة
 على تقدير الحمل على عطف يكون الاكتفاء من دالة العقلية **قوله** فان اه وما
 قيل ان حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما عمله عليه جعل مع الفعول
 اعم من المفعول حتى يدر في التعريف كذاك وزيد او في يدر ضربت زيد
 وعمر و قال وجه تفصيل المعول بما عدا المفعول به المنسوب هو يكون ضربت
 زيد او عمر و خارجا عن المقسم فلو حمل الجواز على عدم الامتناع لا يتوقف
 الحكم بالمثل كذا كور فليس بشيء اما اوله لان الشئ حمل الجواز في كل موضع
 على الامكان التي صر الا انه نفيه في القسم الثاني باعتبار الامتناع بقرينة
 الجواز كما يشعر به الاضرب عنه بقوله بل متمنع وانما ثانيا فافهم من
 الفرق بين كذاك وزيد وضربت زيد او عمر واما ثالثا فلا بد من تفصيل

قوله فان كان اي وجد هذا الكلام مسمى لبيان ان
 المذكور بعد الواو في اي مقام يقتضيه تكرره بعد
 المصاحبة المعهودة جواز او وجوب يا فافهم
 ماضرا

قوله لفظا يميز او حال او خبر كان ناقصة وجازان
 يكون ظرفا اي في اللفظ ماضرا

اما اوله

قوله وجاز ان يحمل بفتح العطف حمل الجواز على عدم الامتناع لا على الامكان الخاص اذ لا يصح **قوله** نفيه العطف **قوله** لم
 يجز عطف عمر و على الثاني اللهم الا ان يقال انه عطف عليه بنقد ير السام فافهم
قوله لان المعنى ما يمنع متعلق بفهم الكلام اي كما اشار اليه بقوله وانما حكمنا بمعنوية القطر في هذه الامثلة ظهري
قوله لان المعنى ما يمنع الظان هذا التحليل بالنظر الى الامثلة الثلاثة الاخيرة فيكون المراد بما يمنع هذه الصورة مع قطع النظر
 عن ان يكون في اوله التاوه او الياء قد ير فاضل

قوله وما يماثله وهو ما تفصل
 او ما يمنع بالياء والحقا فيه
 ظهري

تخصيص المعول بما عدا المفعول به المنسوب لادليل عليه **قوله** حاجة ثابتة
 فيه ان القرينة فيه الفعلية وهي ان الحق السؤل عن شئ احدهما مع
 الاخر لا من شئ كل منهما كان في افادة الحق لا حاجة الى التقيض على ان
 الدلالة العقلية ليست من اللفظية والمراد بقوله اذ السؤل عن شئ
 اي شئ احدهما مع الاخر فلا بد ما قيل انه يجوز ان يعطف عمر و على
 الشئ كخوف المصا و اقامة المصا اليه مقامه فالرفع ان يرجع بار
 بالمتن عن الخوف يرجع الرفع بالاستقناء عن عمل العامل المعنوي
قوله معنى الفعل الذي اه لانه قولك شئ كذاك بمعنى فعلك وصفك
 كذا في الرفع ومنه القاموس شئ كذاك شانه قصدت قصده **قوله**
 والمصلم يعرف اه فكل في كل ما فيه العامل المعنوي بتعيين العطف
 فرق بين الاولين والاخرين فقال المختار العطف مع جواز النسب
 من ضعف في الاولين اي فيما يكون في اللفظ منفعول في العامل
 للعطف او لا بلا خلاف وان قصد المصاحبة لعدم التاويب ضعف
 الدلو اذ انصب مع قلة وضعف وقدر كان كثرة وقوعه بها فكان
 منطوق به اي هذا كذاك واياك وما كنت وزيد او بين الاخرين لم
 يفرق الرفع بين الاخرين بل انا و اياه في محاف وبين ما انت وزيد
 وحيث قال ان الاولين بعد من الثاني الاشاره بما بالفعل لما فيه من
 معنى الفعل في كثرة وقوعه كانه بعده واما هذا كذاك واياك اي فيما فيه
 حرف الجر وما انت وزيد اي فيما فيه حرف الاستفهام فلا فرق بينهما
 في وجود الداعي للفعل وفيها كثرة وقوع الفعل بعد ما وعدم تعارض
 الامر **قوله** وقس عليه الحان التعدي فيها وذلك اي العامل المعنوي
 مع تعيينه **قوله** وطرفضية اه اي القضايا الثلاثة بنضمنا لثلاثة
 متضمن الحكم مخصوص بذلك المثال قوله وهو الحكم بان عامل معنوي وتلك

قوله الحال هو ما فُرد من حال اي تغيي سمي بها لعدم كونها امرًا ثابتًا فلا يجوز زيادته بلا الا بفرد من التكلف وقيل منقول
المقابل لما في الاستقبال لكونه زمان صدور الفعل او وقوعه على الفاعل او على المفعول كما ان الحال انما هو زمان انت

المحقق في لزيم وعموم تعيين العطف قوله الهينة في الاصل انة في القاموس
الهينة وقد تكسر حال الشئ وكيفيته ورجله وبهي كبر ونظريتها وقد

واعلم ان الحاصل منقصة الحجة ان
ثلاثة معارف انما للعامة
جاءني من

شبه **قوله** نحو قوله فاعطوها اور ثلثة امثلة للحال عن الفاعل والحال
عن المفعول جامدا او متفقا **قوله** وهى اعم اكل لصفة فانها قد يكون كمال فسر

منه انصرفت حاشية اوستة فاولا في اسم الله تعالى واما حاشية الثانية

الشئ وقد تكرر بحال متعلقه **فولانها** ايستك وزيد فان قيام زيد ليس بشئ
للفاع والمفعول الاعتناء بنفسه ولا باعتباره متعلقه **فاولا** وقد استشهد الى

لأنه الكتابية شائعة في كلامهم وهي تسمية المعلوم باللام قد ليست
لأنه الكتابية شائعة في كلامهم وهي تسمية المعلوم باللام قد ليست

ولعل المصنف الحارثي هو من دلالة الاصل والمغرب المنسوب قوله
الآنه طالع راوقا من زمره من جلاله ما عتبت له قاصدا الى

الاباء بل بالبراد وقيام زيد فيه فيكون حاله باعبار معلومه واما معارفه
ففي الوجوه وقت حصول صفته يخرج به نحو ربيع القهر في لانه الرجوع
تتبعه في ذلك لا ينفك عنه افاضه في قوله الحق في انما يتبعه في

تتبعه بنفسه لا بوقت حصول مقصوده ^{بأنه} يعلى كذا فاعل يعقيد كذا به
الوقت فانه لا يتعقيد بوقت حصول ذلك التعلق واذ لم يدركه هيئة الفاعل
والانفصال ^{بأنه} لا يتعقيد بوقت حصول ذلك التعلق واذ لم يدركه هيئة الفاعل

قوله **او بما جرى مجراها** هي ظرفية **الحال** عن **الفعل** **الغضوب** **وعز** **المضاف اليه** **اذ لم يجعل** **احالا** **لغير معطوف** **فان** **ما قبله** **واما** **اذا جعلته** **قوله** **او بما جرى مجرتها** هي ظرفية **الحال** عن **الفعل** **الغضوب** **وعز** **المضاف اليه** **اذ لم يجعل** **احالا** **لغير معطوف** **فان** **ما قبله** **واما** **اذا جعلته**

الاعتبارية ذكره
او لم يذكره
محمد دى

عن الحكم كونه امينية ليتها متعلقا لامن هذه الكيفية الا يري انه مالوا اسفل
عن الفاعلية والمفعولية وجعل مبتدا، او خبرا وغير ذلك كان بيانها

فوله وبقية الحشية في آه الصفا من التوايح و هي خارجة عن الحدود كما مر في بدو غمرة فالمراد بهية الفاعل اعم من ان يكون بهية نفسه نحو جوائه زيد ركبها او متعلقه نحو جوائه زيد ركبها ايوه واعم من ان يكون حقيقة او مقدرة فلا يشك بقوله فان دخلوا بها الذين فان دخلوا اليه ليس في حال خلوه ايم بل في حال تقدير الخلود لهم وتقدرة ومثل هذا

سازها لم يشهد حاله كذا حتى كما عرفت ان الله عز وجل لا يبدل ما عاهد من احد شيئا

بما بها تسمى بجانها لانه كل جماعية احد لان المراد بالفاعل و
المفعول اي مدلولها من حيث انه فاعل كخوى تأمر اذا لا يدل الحال على
هذه الحشنة ولكن محذوما مضى الحال انما غايتا والذات

بیانها در هیئت افعال محاله گفته تخلص بجای معنی الحد لان المراد بالفاعل و
المفعول ای مدلولها من حیث انه فاعل کنوی تأمل از لایل الحاکم علی

هذه الحيشية وكذا جميعها مقيد بحال الفاعلية والمفعولية فان راكبا
حاليا في زيد راكبا حال في جانه اخوك لم يحزن انما قد اشتدك

تحقق ما بها لا لا التماس على صفة الفاعلية والمفعولية ومنه الآية
عدم التفرقة بين الدلالة والاشتراط في تحقق هذا العلم المجزئ ليس

مراده ان الحاکم لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول الخوى بل يبين هيئة
ما صدر عنه الفعل وقام به او تعلق به عما هو قائم عند الخى من احوال

في سر التوقيف من دفع بان الكلام على حذف المضاف وإقامة الدال
مقام المدلول وما ذكرنا ان فيه الحشنة مفيدة لاضافة الهيئة وشدة

نفسا عزها واما تعليل واما تقييد وكلاهما غير صحيح في زمان تعلل الفعل لهما
فيستطوع في كفاها واما فاعلا في زمانه

حاشا المعرفة العوم في المختلفة والمتفقة وقيل في المختلفة على حد
ترتصاها اي ته رد على ترسالفه والذات التي

مریب صاحبها ای نور علی مریب اللہ و النور المربی **قله** او خبر
الکائنات المقدور و الجملة استیفاءیه **قله** میرشد که الهی الی تقصیر لفظیا
عازله الی **قله** و من العزائم الی **قله** و من العزائم الی **قله**

بأدراكه ^{دوم} المعنى المتبادر وهو كونه مطلقاً ^{قوله} تقصير الفاعل
حيث جعلت ^{مع} الفعل فانه ^{في} كونه فاعلية الفاعل ومفعولية

مستنبط من فحوى الكلام **قوله** علامة اتحادها أي المفهومين وإنما أي فيما
صدق عليه وفيه أن الملة **والله** الحليم السميع العليم والاف وان

الايحاء لا يكتمل في اليه في كونه مفعولا حاكما فالصواب علامة اتحادهما من حيث تعلل الفطر فان اتباع الملة اتباع ابراهيم واكثر الخلق الا في

الذات الا ان يراد بقوله ذاتا خارجا من حيث تعلوقه لان الذاخر في
الذات اه فبين الهيئة الداخلة من حيث دخوله فيه فلا يراد ان دخوله

فان واير الشئ اصله قبل فح يصير المعنى اصل هو لا فاقى شئ هو اصل هو
في السلام محمد البراهمة استفتى عنه بان الظان ان هذا اما تمثيل
والله واكد بينه والقاله جكر شئ ذي اصل كشيء عالمة انجحت اعاليها

مناظرہ میں شہزادہ نے دلی اسلورد الفیلو کے اصغر نیماں الاستیضار و عدم بقاء و

حيث تعالى الفصل فان اتباع الملة ابراهيم واخر الحق الا في
الاسم الا ان يراد بقوله وانما خراجا من حيث تعالى قوله لان الرضا في

الذات أه فيجب له هيئة الداخل من حيث دخوله فيه فلا يرد أن دخوله

[illegible]

... و ...

المعلوم من الفعل المجزئ من التفعيل
والمعلوم يدل على صيغة الخطاب أو الم
المضارع المعلوم بخلاف إحدى التائين
في الذات لا يستلزم ان يكون هينته حتى يكون الحار عن الذات حالا
عن الآخر قوله عن المفعول فيه وعن المفعول له ايضا قوله ويصح عليه الج

اي على ما في الرفع في الشرع شرعي المصنوع لان عامله مقدر اه واذا
كانه العامل مقدر كانت فاعلية الفاعل مفقومة من نفس الكلام فيكون

المعظم من كونه بالتعليم المذكور

في علم المعلوم من حوى كينوا فاعلم العجز ايضا عن ان يكون سوى الله لان
يترجم اختلاف اه لان عاملى اى الكمال ابته والنية وعامل اى الكمال الخراف
المرتبة الكبر اذا دار الكمال القهار في الاصله اما فان فاعله كمالا

يكون مفهوما من نفس الكلام من قوله **فالمال** زيد مشار إليه أي
بعد اعتبار الاتحاد ما يعتد عنه بذو المال يعتد به الإشارة على

في ذائع تعلق الاشارة بما يعبر به اذ لا فائدة في قولنا اشترط
الشار اليه وكذا المبنى زيد به ذافضه مبني عليه باعتبار احكامه

ادعى التفرد في فهم المراد بـ حقيقة قدم بـ لأنه مبني على مجاز باعتبار

استنباطه من الحرف **قوله** فصل العاطل بهنا اذ يعنى ان الشايح و

[illegible]

انہ کا لائق مع ذکر ما ہو تو طئے له عقیبہ یعنی لودکر امتناع التقدیم
 علی عامہا المعنی مقدما علیہ لہ و مشطہ ۱۱ یلزم الفصل بین مباحث

التقديم لان منها انما لا يتقدم على ذي الكمال الشكر ولك ان تقول انه

تركيبه ففعله وهو من تركيبه اجزاء عن الحروف المسمية بالفعل فانها لم يكن عامله في الحال وان كانت شبيهة بالفعل
 الاحتمال الاول وانها لم يكن ذاتية في شبيه الفعل فاعلم ان احتمال الثاني ظهيرة وت
 تركيبه اجزاء عن ياء النسبة واسم الفعل فبذلك انتهى

انه قدم على ذكر الشرط بقدر ما هو ضروري لتقديم وتتمتع التعريف
ليكون الشرط متصلا بالتعريف بقدر الامكان اي من صيغة يلزم

على عدم هذا الاسم القطر مع انه يكون عالما في الحال على ان الاستقلال
التركيب بمعنى الصيغة غير متعارف بينهم فالاول ان يكون ضمير

كسر يسمي له صوت المعنى ويكون ذلك مقصودا من التركيب الذي فيه فيشتمل فيه الاسم الفعل ايضا ويكون التركيب بالمعنى المتعاقبا

في تفسيره بما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغة ولم
يعتد فيه كونه مستقلاً في الكلام في قوله تعالى

تقديره **قوله** الظانها التي خصها بالان الظان في النداء ان المقيّم هو
النداء لا المنادى فان طلب زيدا فزاد كما انه قائم وكذا ان الشا

بالاسد في حال كونه صائلا والتمني والترجي حصول زيد في البراء
حال القيام والتمني والترجي غير مقيد كحال من اللاحق الفكاك في غلظ

على الجملة المقيدة بالكال قوله فيه بحث اه يعنى ما قاله الشيخ الرضى
ليس صحيح على الإطلاق فانه في المثال المذكور ليس بالخبر مقيدة اذ

ليس التمني رجوعه بقيد اجاك فخره بل التمني رجوعه مطلقا فقير
او غنيا والتقييد بالفقر ليقيد استمرار التمني وشبوتة في حال

الغناء بطريق الأولى يليه الحارر المعنى وهذا معنى قوله معناه
فان الوصلية تفيد كونه تقيض الشرط اوله بالجزء هذا لکن المشار
المذكور صناء مكرر

قوله والحل الحى ما تركناه نقضا والحل فى مقابلة عبارة عن منع مقابلة
معينة ويبنى منها الى السمع انما هو المفعول من الحالى

ما جها بقره و همار فو ماز که انها مبتدا و خبر
 مینویسند معلوما باعتبار المعلوم المفهوم مجرولا باعتبار ذی الحال
 ۱۵. انیکو هر نام معلوما
 ۱۵. انصاف م

ور ان يكون صاحب امره ما عطف على اسم يكون
منه منسوباً عطفاً على نكرة كما ذكره في بعض الشروح
ويفيدى الحال ليس شرطاً للحال وأصل امره
وكذا

المسألة

قوله لو قيل خصوصية الح ولا يشتمل جميع الصور المذكورة على ما هو
 لان المتبادر من الخصوصية المقيد بقيد **قوله** او بما معناه فلا جاء في
 رجل راكبا **قوله** منصوبا على الاختصاص بنقد يراد على الحال اما يجعله
 بمعنى امرين او بنية عنه عامل المحذوف فقوله الى امرين امرين
 الى امرين او بنية عنه عامل المحذوف فقوله الى امرين امرين
 رتبنا كالحال فيه مكررة مستوفية كجواز ان يكون حاله من حيث استوفى
 لما تحت من حيث خصوصية بالاضافة الى امرين او خصوصية بالوصف
 به يجعل حكمه مكررة كالحال فان الغالب كونه صفة لما يضاف اليه
قوله لانا نثبت ان قرآن لم يكن مستغفرة **قوله** تعسف في السماع
 التعسف ركوب الامر من تدبير وذلك لان ظاهر العبارة تل
 على وقوع النكرة بعد الاول والادوار وقوع الحال بعد **قوله** يعني ان فاعل
 الطرف وهو ظرف مستقر لكونه معطوفا على قوله في جز الاستفهام
 وهو صفة لقوله نكرة معطوفة على قوله موصوفة وما قيل انه ظرف لقوله
 يعني فاعله على الذبيحة اي مذهب البصريين والكوفيين في تنازع
 العاملية **قوله** لا ضمير النكرة كابتداء من المفعول السوء **قوله** والتقدير
 الح والايكوز الذي يكون العلم في كالعائد اما ان يكون للعباد عوض
 عن المضاف اليه اي حاله على ما هو مذهب العائد لا يكون الا ضمير او ظاهر
 المقام مقام نص عليه في الرضى وفيه حذف العائد المحرور سماعي
 الا في الموضع لو جيب ان يقول ان لا يخرج ما رايته رجلا الا في الدار كما
 فانه لا يصح روبا للاختصار وليس من باب التعصيف حتى لا يصح ان كان
 بل خلاف ما يتبادر نظر الى السبيل الا ان يكون الاستثناء مفرغا
 لانه يكون الاستثناء من اعم الاحوال والتنازع في ذلك ترك ذكره
قوله والاستثناء المرفوع اه فقوله نقضا للنفخ بينا للواقع وليس
 نقضا للنفخ بل نقضا للنفخ بينا للواقع وليس

قوله صراحة معقولة عام فاعل على انهما مبتدأ وخبر
 ولا يجوز ان يكون ما جها مفعولا على انهما مبتدأ وخبر
 ومعرفة منصوبا على عطف على نكرة كاذكره في بعض النسخ
قوله او واقعة عطف على قوله موصوفة او على قوله
 نكرة وقوله لا يكون المعنى احداهما يكون ذو الحال
 فيه واقعة فاعله من التنازع في عطف هذا
قوله لا يبعد الا لا بد من التنازع في عطف هذا
 الطرف ومن ان يجعل لفظ كالحال الالف فاعله
 وقا مقام فاعله على سبيل التنازع ففعل
 واليد من التنازع في عطف هذا ايضا
قوله او بعد الانقضاء للنفخ فيه مناقشة بان عطف
 على قوله في جز الاستفهام فيكون المعنى احداهما يكون
 ذو الحال فيه واقعة بعد الالف المثال المذكور يمكن
 في جز الاستفهام كونه عطف على قوله لا يكون ذو الحال
 باعتبار متعلقه اي احداهما يكون في قوله لا يكون ذو الحال
 سبب يكون ذو الحال بعد الالف لان المعنى ما جها في جز
 الا ان كان في المثال ما جها في جز الاستفهام فيكون المعنى
 التنازع في بطلان كونه رابعا

قوله او بعد الانقضاء الظاهر عطف على قوله
 نكرة اي يكون ذو الحال بعد الانقضاء للنفخ في لا يطابق
 ذلك المثال لان الواقع بعد الالف ليس الا كالحال
 ذو الحال فلا بد منها من التنازع بل هو ان يقال
 تقديره اي ما يكون كالحال واقعا بعد الانقضاء للنفخ
 عطف على ما يكون ذلك نكرة موصوفة وقيل فاعل
 الطرف الحال الذي يقع في قوله او مقدما عليه كالحال
 الا نقضا للنفخ عطف على الالف ان يقال ان المعنى
 صاحب النسخ وصاحبه لا يكون النكرة موصوفة او مخفية
 قار شراجه في قوله او بعد الانقضاء لا يمكن ان يكون
 قار شراجه في قوله او بعد الانقضاء لا يمكن ان يكون

تنازعا في القا عليه قوله في قوله او بعد او قبل الكلام
 فقيه بحث لانه معطوف على قوله في جز الاستفهام
 لفظه لا يعمل الا ان يقع في العطف على ان يكون ضمير واقع
 الاول في وجه الطرف مستغفرا لا يفسد القول على كونه
قوله او بعد ان مطلق على قوله واقعة فيكون مطلقا مستغفرا فيقول كما هو مقتضى سوي الكلام مع ان مطلق على في جز
 الاستفهام يقتضي عدم التنازع بينه وبين استغفرا
 اذ المقابل له هو قوله او واقعة لا متعلقة فيكون
 فاعل قوله او بعد الالف كالحال بعد قوله واقعة
 عليه على سبيل التنازع حين دونه

قوله المنية صفة صفة لقوله غايته وقوله لا ينافي
 الشرطية خبر ان وقوله ويجعل عطف على قوله لا ينافي
 بقا وقوله ويجعل عطف على قوله ويجعل عطف على قوله
 لقوله لا ينافي ويجعل عطف على قوله ويجعل عطف على قوله
 حتى لا ينافي ويجعل عطف على قوله ويجعل عطف على قوله
 وهو الاول لا ينافي ويجعل عطف على قوله ويجعل عطف على قوله

قوله ان الظاهر شرط في الحال كونه ماضيا في وقت
 الحال في بعض المواد ماضيا في الشرطية فاجاب عنه
 بالاولى الاستثنائية وقار اول الشرطية فاجاب عنه
 بقول الاستثنائية وقار اول الشرطية فاجاب عنه
 بجيب بانه ليس بخال في الحقيقة بل كالحال معرفة
 بغيره كالحال في الحقيقة بل كالحال معرفة
 كناية الطالبين

قوله ولم يرد ما اه الزود المنع بالزوال المجرى وبعده من الملة من ذاده يذوده طرده وذاد الا بمرس باب
 قال ساقها وطرده كذا في حاشية الفوق المسمى بقاضيجي كناية الطالبين
قوله يقول ارسلا محاراه ويحتمل ان يكون نقول على صيغة الخطاب لبيان اللفظ فتأمل فاصرا
قوله مدخله بعضا فيكون من قبيل اطلاق المرس على ان اللفظ فاصرا

علم ان اردسها بالواو انه يحتمل احتمالين احدهما
ان لا يكون المراد منه معناه البسته بل يكون كالنظر
في يكون فاعل ارسل الحمار والبسته في يكون راجعا الى
باب غير فيكون هي ذالك واليكون الآخر على معناه
ومعنى البسته على ذاك تأنيدها ان يكون المراد منه معناه
البسته كما ذكره الشيخ في يكون فاعل ارسل الحمار
الوحشي والضمير في اردسها راجع الى الحمار
ذوالكاهل هي ويكون المراد من ذالك ان فيكون
ومن الارسل التحلية على ما ذكره في الدخلة
ارسل حمار الوحشي الا ان معناه كونه ميتا على معنى
الاستعجال ولم يرسلها في فاعل ارسل حمارا خافا
من الصياد في يكون المراد دخلها بالواو كذا في
العقود ليقول كذا
فانهم لم يبين كذا
بالضرب واجازة

قوله على وجهين الوجه الاول لانه على الثاني لسيبويه فكان التام عنده مقبولا ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على النظرية اي لانه غير ثابت في المعنى فذهب مع وقال جاء على وحده اي مع وحده وعلى بمعنى مع فوجه لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المصدر ولانم النصب لا تادرك تاسمعه

قوله لانها في المعنى مبتدأ وخبر فكأن ذا الكمال يتخصص بتقدمها لانها في حكم النظر
من استثناء اذى كمال الجبرور النكرة ليصح الكلام مطلقا

قوله بما سوى التقديم قبل بحثنا ان يكون التقديم تقديم
الحال او التقديم العامل باطل انتهى لو اريد
قوله بما سوى التقديم اي تقديم الحال والاظهر والاخر
ان يقال له لا التقديم مكان بما سوى التقديم فغير
قوله ولم يكن الحال مشبهة كذا هذا القيد مما لا حاجة اليه
لان ذاك الحال مجموع المعرفه والتكثير والجمع ليس
بكثرة لانها قسم الاسم وهو مفرد وذلك م كسب نقوله
ان كان صاحبها كثره فخرج تلك المادة بلا شبهة
ظرف ولا بد
تأشككي

ل

يقدم الحال على صاحبها فإذا تقدم يعلم أنه لا يوصف لأن الصفة لكونها من التلويح على صاحبها معرفة كانه أو ثلثة للكون في الحرف حكاه الحكم يجوز تقديمه على الخلق عليه السلامة الطالسة

قوله فيما عدا مثل زيد قائما كقولهم وقاعدوا العيال
معنى التشبيه قائما عيال من زيد باعتبار كونه
مشبها وقاعد عيال باعتبار كونه مشبها به ويجب
ان يلي كل منهما صاحبا له فع الايتام والتتردد
ونظير ذلك هذا بسر اطيع منه ربطا على غلظة
فان كان التشبيه يقتضي حدثين احدهما كونه مشبها
والآخر مشبها به قائما زعن سائر العوائل المعنوية
بهذا فاستحق ان يقال لها بجواز التقديم نحو

قوله فيما عد مثل زيد قائما كقولنا عد فاعداً عد فعل ماضٍ من عدو يعبد وعدواً بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع إلى
لأنها عبادة عن التركيب أي تركيب جاوز قوله مثل منصوب لأنه مفعول به له والكل بمعنى فاعله على حدّين يعني القيام
والقعود مثلاً في معنيتين بالعبرة مختلفين بخلافه فيلفظ الفاعل والقائم أما الطالبين
على العامل المعنوي لا على الفعل الفاعل المتصرف كقوله إذا كان الحال جملة متصلة بالواو وكذا إذا كان العامل مصدرًا لأنه في قوة

في قوة الفعل مع الموصولة وما في خبر البصلة لا يتقدم عليه وكذا اذا كان صلة للالف واللام او حرف مصدري كما وان
لا يتقدم الحاك على هذه الموصولة لا يجوز وتقدم الحاك على صلتها متاخر عن الموصولة ايضا غير جائز واما في سائر الموصولات
خو الذي راكبها جازم فانه يجوز الفصل اتفاقا واما اذا كان الفاعل مصدرا بلام الايتاء او لام القسم جازم تقدم
الحاك عليه بان يؤخره عن اللامين واما الفعل المنصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا دخلت عن الموانع المذكورة في
الحديث بصاحب ذلك الحديث التعلق متعلقا وقوله المصريح به فيجوز تقدم احداهما عليها **تأشبهى**

الحديث صاحب ذلك الحديث الذي ذكره المتعلق متعلقاً بقوله المرحوم
صفة صاحب ذلك الحديث واعتز به عن الضمير المستكن في أفضل التقدير
ورنادة التشبيه فانه وأن كان صاحب ذلك الحديث لكنه لما لم يظهر
كالعدم قال الرضي ومع ذلك فلا يرى بأساً بان يقرأ وان لم يسمع زيداً حسن
فانما منه قاعدة الرفع الالتباس بين الحالين فانه اذا قيل زيد كرم فاما
فأما لا يتعين كون احد هما حال من زيد والآخر من عمر وقد جارح عن العامل
المعنى فيفيد ان العامل المعنى مبني بحالفة الظرف العامل في امتناع
التقديم واما ان وجه المخالفة ما اذا دلالة الكلام عليه فنية بما بينه وبين
بان امتناع التقديم في الظرف اتفاقاً وفي الثاني خلافه فانه رفع ما قيل ان كون
مدار المخالفة بين العامل المعنى والظرف كون احد هما متعلقاً عليه والآخر
مختلفاً فيه مما لا يفيد العبارة والعجب ان هذا الاعتراض وارد على الوجه الذي
اشاره حيث قال وجه انه لا يتقدم الحال على العامل المعنى اصلاً بخلاف
فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم اليه الظرف الحال فيكون البناء على حسب
الاعتراض فانه قد عبر في المخالفة امرين لا تفيد بها العبارة اصلاً وانما حقق
بين المخالفة بالظرف مع الفعل والمشتق ايضا في الفاعل للعامل المعنى فانه
الحال متقدم عليه لا يشترط ان يتقدم على العامل المعنى في الجملة وهو ما
اذ كان الفاعل كمرتكب العبارة في بحث الحال وقد نصر في المطول في بحث التشبيه
الحال والمجرور في قول الشرح اسد على وفي الكوثر نغامة متعلق بالمر
ونامة لتفنيها عن شئ ع وجان وفي المعنى وذلك اي من مثال التعلق
بما اول بمشبه الفعل قوله وان ساقى شهدة يشقني بها وهو على من
صبه الله علقم اي عليه فعل الخذونة متعلق بعنت والمذكورة متعلقة بعل
لتأويلها بصعب او شاق او شدة فانه رفع ما قيل ان الظرف لا يتقدم على
العامل المعنى لم يكن نظراً او شبهة من الجار والمجرور رفعه عليه في الرضي

هنا اذا لم يكن اى محقق في الاستقاليين اذا لم يكن اى محقق
هنا اذا لم يكن اى محقق في الاستقاليين تأمل الواحد
كذلك لا يتقدم اه زائدة لتاكيد انفس تأمل الواحد

فإنه قطع هذا متعلق بقوله لا يتقدم قدم عليه ليكون
قريباً إلى ما يشير إليه كناية الطائين
ما يتعلق به من المكان والزمان والمقدور وأحوال قوله
المتضمن أن يلي ذلك المتعلق أي متعلق كل واحد من الحديثين مع
قوله محض أن يكون معناه اه فعلى هذا قوله بخلاف
النظر متعلق بالضمير المستتر في قوله لا يتقدم وعلى
الأول متعلق بقوله على العامل المعنوي فظهر الفرق
بين الاضامين وكما قوله ولا يتقدم على العامل
المعنوي في قوة أنه وجب تقديم العامل المعنوي
على الحال في

انظر والعامل المعنوي في الصحف وعدم
الالة على الحديث وضاع له كناية ان يفيد
ان الطرف

قوله هذا اذا لم يكن النظف او فيه بحث لان النظف لا
 يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه
 من الجار والجرور فاذا لم يدرط في العامل المعنوي
 لم يصح ان النظف يتقدم على العامل المعنوي كقائه
 فلهذا الكلام في على الاصحاح
 الاول فقط ~~مطهر~~

مع هذا قيل اي مع حجة وقوع الاسم الجامد حلا من غير تاويل بالمش
قوله عند المص اشترى وقيل اي مع عدم التكلف في تاويل الجامد فلا ش
يعني ان الباعث لتكلف الغيبة الحار المستقيم تأمل اشترى

متى انتهى و قبل اى مع عدم تاويل الجامد
راه و الغرض من هذا الكلام اعتد من جاب
هذا السر اطيع منه رطبا حالان الاول من

مستكن في اطياب واثا من الضيق المحور في منه والمحف هذا القدر اطياب حال كونه بسره منه حال كونه رطباً ولا يلزم

تفضيل الشيء على نفسه لان ذلك التمر من حيث انه مفضل غيره من حيث انه مفضل عليه محي الى
 قوله لان الحق من احوال بقاء الهيئة يعني الصفة التي عليها صاحب احوال حين صدر عنه الفعل او وقع عليه **قوله** وهو حاصل
 اي الحق الذي هو بقاء الهيئة حاصل باجماعنا ناذر استويا في الاستويا ايضا وقوله احوال لان غير
 تفرقة كقافية الطالبين

في التسمي ويقتضي اشتقاقه وصفه او تقديره مضاف او دالة على مضافا
 او شوا او ترتيب او اصاله او تفرج او تنوع او طور واقع فيه تفضيل
 انتهى فنزل الشئ بقوله ثم تفضلها بشر استويا ووقع المصراع على
 عربي مثل عدلي وكلمة فاه الى في اي مشاكلة وبعث الشاة وديها
 اي مسوا او اذلو ارجلا رجلا اي مرتبها وهذا ما كان في هذا
 مشهورا وهذا بمراد طبيا والشيخ الذي ذكره من احوال في هذا
 ثمة ولم يظهر له وجه الاختصار عليه في زمانه فيبقى في اي حقيقة
 هي احوال في الحقيقة التي يقتضيها لا يمتنع في **قوله** القسط الى
 بقاء لفظ الشئ وهو الحفظ والنسب **قوله** القسط الى
 لا يخفى ان الخيز في قوله بعت الشاة بدرهم هو ان الشاة لا يوزن
 الشاة في الشاة بدرهم كاسي فالنصيب في الحالية هو نفس الجوز في
 بعده القسط ولكنه في قوله بعت البسر فقير به بدرهم نوعي ذلك
 في الاشياء التي ذكره الشيخ في هذه المثالب من اخذت زكوة مال درهما
 عن كل اربعين وقامته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة درهم من
 ووضع **قوله** البسر كاسي فبانه يقتضي ان تحمل النكرة في الاثبات على
 واستشهدوا عليه بقوله ثم جردا وقوله ثم علت نفسا قدمت
 ومع ذلك لا يضر كانه ضابطه نحو بعت يدا بدينار في شاة بدرهم
 والاشياء الباقية داخله في ضابط المفاعلة على ما ذكره التمهيد في الاثبات فالوجه
 للشيخ السيد في ذلك هو ان اللفظ **قوله** اما مع او العطف في البناء
 ما حاصله الا الاصل في هذه الاحوال كذا في قوله في يديه بيدي و
 بدرهم اي كل شئ هو شاة منها بدرهم لان الهيئة ذهبت ولذا يجوز تحليل
 الرفع في تلك الاء الا انهم وضعوا مواضع لوازمها المفردة اي مشافها
 ومصفقا ومساويا ومقابلها لبدء المقام الى تلك اللوازم لكثرة
 التبادر

من خفايا اشعاره في قوله بدرهم

الظلال في وجوب الاء كمال

لكثرة الاستعمال من غير نظر الى تفصيل اجزاء تلك الجوز فاعرفوا القابل **قوله**
 منها اعراب احوال وهو الجوز الاول من الجوزين فيما ليس فيه حرف العطف و
 فيها كذا في ابدال فيه الواو العاطفة من اداة الصاجبة وهي الباء مع
 لانه اذا ابدلت الباء واو او جب ان يوجبها بعدا بغير ما قبلها ك
 قولهم كل رجل وضيعته وامرا **قوله** اي بحرف الجر او بغيره كانه
 من وضعت عندهم التانيير وبنار الذي كل **قوله** الاظهر انه لان البسر
 ما بقي فيه مرتبة معينة من مراتب الخوصة وكل مرتبة نوع لا ما بقي فيه حموضة
 على التنوع مطلقا لكن محل الشئ التكرار في حموضة على التنوع او على اقله في
 الاظهر فان قيل ما في القاموس من ان البسر التمر قبل ان يربط ونقيرة في
 الصراج يغيره يشربانه يستعمل بما فيه حموضة مطلقا قلت التسمي هذا
 المعنى غير ما ذكره في القول المذكور **قوله** ولكن يخرج التمر والاظهر ما فيه رطوبة
 لانه اللين يستعمل في مقابلة الصلابة **قوله** هذا اذا كان هذا التمر
 اذا كان لفظ هذا في القول المذكور اشارة الى التحول لان المسببة صيغة اسم الفاعل
 المحذرة لا تامة **قوله** كايار عليه لمتقاة اي قوله من البسر **قوله** اذا صار
 ما عليه بمراد اما قبل ان مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامع وذا
 لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بما يشتمل المفروض انما
 هو لتوضيح **قوله** فلا حاجة الى اعتبار الاشياء في التحول فليس
 لانه الخلاف في وجوب استحقاقه فلم يوجد مشتق من لفظه في الاستعمال
 ثبت ما هو غرض المصدر من وقع الجامع لا لصفة من الصفة من غير تأويل
 بالمشتق لعدم تحوّلهم في التامج النصب فالنصب والضم تحته
 شدة من حد سمع والادراك كبعد مشتق **قوله** مال الشيخ اذ لا يخفى
 كل جملة وقعت حالا اقم مقام المفرد مع انه لا يجوز ان يكون مشتقا
 والمق انه لما انتمت منها مع الجملة وارتفع المفرد اعراب الجوز والاول

وتفسيره

قوله عند تحقيق لانه تقديم الحار على اسم التفضيل
 شيئا لها بالظرف فاصرام
 التفضيل ضعيفا في العمل فيه بحث لانه اذا كان الفعل
 بمراد من رطبا رطبا اطلب اطلب اي يقال هذا اطلب
 مكانة قد اطلب بعد اطلب وكونه كالمعنى لا يقتضي
 فليتل

قوله لانه اذا تعلق اه حاصلة انه اذا تعلق بشئ وجه
 وهو فيما نحن فيه المشار اليه بهذا حاله واما بمراد
 رطبا باعتبارين مختلفين واما كونه ذلك المشار اليه
 مفضلا وكونه مفضلا عليه يلزم ان يلى كل من ذلك
 احوال متعلقة لانه لما كان ذلك الواحد متعلقا
 لا يلى احوال باعتبارها احوالا اخرى باعتبار اخر فلو
 لم يكن كل من احوالين عقيب متعلق بلافاصلة البسر
 متعلق احداهما بتعلق الآخر فاما كانت حاصلة المشار اليه متعلقا به باعتبار كونه ذلك المشار
 اليه مفضلا وجب ان يلى بمراد المشار اليه بهذا من حيث كونه ذلك المشار اليه مفضلا وكونه لما كان وصف المفضلية
 للمشار اليه بهذا انما يتحقق بعد احوال ذلك المشار اليه بهذا في اطلب وكلا الضمير كالمعنى في اخفاء وعدم الظهور اقيم
 المظهر وهو لفظه هذا مقام المضمرة وقضى من هذا ما يقتضي من المضمرة فاه جب ان يليه بمراد ذلك قدم بمراد على اطلب و

والفعل لا ياتي بالمظهر القام ثم المضارع لفظ منه اعني الجار والمجرور معا والمجرور وحده فاده اظهر من ان
يخفى ولا يبق له من له ادنى درية حين خلق الى **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
مقامه في قوله ان يبق له من له ادنى درية حين خلق الى **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
وقوله اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
عن المضارع فينبغي ان ياتي المضارع لفظه لا اسم الاشارة **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
كما لم يرد في المظهر الذي هو لفظه لا اسم الاشارة **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة

اجاز تأخير المظهر عن الجار والمجرور **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
التي هي وجوبه انه لم يجر حذف المضاف اليه ليقترن بالاسم المجرور **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
على حرف واحد وقد جاء بها قسم حذف المضاف اليه وابل الى الواو **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
تلا في المجرور حرف واحد **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
او شق منها ودورهم موقوتها والحكمة استنباطية فلا يحتاج الى الواو **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
يقصد من الاشياء وقوع مضمونه اي معنى المصدر الذي يدل عليه كجوز
لان الثانية انطوية او ايقاعية بغير افتراض والمجرور من الاول مجرد الطلب
سواء وقع مضمونه او لا ومن الثانية الابعاد وهو متعارف لقصد
الوقوع وهذا التحليل جار عند من يجوز وقوع الاشياء من غير تأويل
من لم يجوز خلاف تحليل الشئ فانه مختص به لم يجوز وقوعه من غير
الحكم منها بالخبرية وعدم تقييده في الخبرية الى ان علم وقوع الاشياء
حالا مضمونه عليه خلاف وقوعه فمقتضى ان الكلام بدونها اجتمع الى ان
ربط مصدر الجملة اليه اصلها الاستقراء كما هو موضوع للربط الى الواو
التي اصلها الجمع ليوذنا من اقل الامران الجملة لم يبق على الاستقراء **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
لهذا اي كونها فضلة لا يفي الواو لان الجار والمجرور والصفة لتبقيها
للموصوف لفظا وكذا المعنى فيه كانها من تمام وكذا الصلة لانها يتم بها جزء
الكلام فالتقوية في التثنية بالمضارع ما حسب الحسب بالتحريك الشرف الجملة
المصدرية بليست وان كان قطعية لانها اي **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
لفظ الحال في داخل على الاسمية فكانها باقية على اسميتها ولو كانا حكمها
علم الاسمية قد سمع بالواو في قولهم قمت واصلكت وجهه **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
اي وانا اصل وجهه فكلوا اسمية تقدير **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
اجتماع **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
للاستقبال **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة

مقيد بحال والخبر باخري وهذا مما يقتضيه من العجب ويرد على ما ذكره المصدر
اذ كان بغيره حالا لان فاعلا طبيب كان المقيد اطيب والقييد البسرية لا
فاعل اطيب فلا بد من تقييده ايضا لا يلزم القيد فليعلم من ذلك
انهم لكفره من اقرب منهم لايمان **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة

التي هي وجوبه انه لم يجر حذف المضاف اليه ليقترن بالاسم المجرور

التي هي وجوبه انه لم يجر حذف المضاف اليه ليقترن بالاسم المجرور

التي هي وجوبه انه لم يجر حذف المضاف اليه ليقترن بالاسم المجرور

التي هي وجوبه انه لم يجر حذف المضاف اليه ليقترن بالاسم المجرور

يوم السبت وكذا زيد قائما كقولهم قاعد واما ان ذلك لما سكتي
قوله بالضم وحده وقد سمع بالواو نحو قمت واصلكت وجهه على ان جملة اصلت نصب على الحالية لكن قد حملوا هذا المثال
على حذف التثنية وكذا الجملة اسمية تقدير واما اصل وجهه وقوله ايضا على ان الواو عاطفة لاجلية على تقدير قمت
وصلكت وجهه لكن عدل الى المضارع حكاية للحال الحالية لاستحسان الصورة من الكتب المحمدية **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة

المثبت اصحاب الى قد المقربة بالحال كذا كذا المضارع المنفي بل يجب ان
الواو التي هي علامة الحالية لم يصح معه قد لانه لتحقيق الحصول ولم للنفق **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
لم يرد الواو لان المضارع مجرد يعطى للحال فليست له الضمة الضمنية كالمزيم
فان كان في الحال فعل هذا ينبغي ان يلزم الضمة الضمنية **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جازي لا يربك جازي غير ركب
فان ركب زو واقع موقع المفرد ولكن مصاحبة المضارع المصدر بلا
الكثر من مصاحبة المجرور لانه ذكر السيد الشريف قدس سره في حاشيته المطبوعة
والتقدم بها كلام بعيد عن التحقيق وهو انه لا بد من قدوة او مقدرة
في الماضي المثبت اذا كان حالا مع ان حاله بالية بالنظر الى عامله ولفظه قد
تقرب الماضي من حال التكلم فقط والحال لا متباينة لكنهم استبعدوا
لفظ الماضي والحالية لتنازع الماضي والحال في الجملة فالتواضع الظاهر
الحالية كان الخبر بد من حرف الاستقبال لذلك **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة

الحذف القياسي موضع منها ما وقع الحال تابعا خبر جبري كقوله زيد قائم
ومنها اسماء جامدة متعينة لا يجرى ما لا ينبغي من التعليل في الحال نحو
انما امره قيسيا اخرى بالضرورة وبدونها اي تحول بغيرها عند السير في
والزحري وعند سيبويه ان انتصابها على المصدرية اذ ليس المعنى انك
تتوكل حال كونك تخيلا بل تحول هذا التحول ومنها صفات تعينت توجبها
على ما ينبغي من الحال كقوله قائما قد تعد الناس مع الرضة وبدونها تقديره
ان تقوم قائما فاعند السير في حال مؤكدة وعند سيبويه الصفة قائم مقام
المصدر اي اتقوم قياما ولكن القسم الاول مذكور في بحث حرف الجر
القسمين الاولين الباقين اختلف في حاليتها من الحاشية التصريح
بما يقتضيه بعث بدورهم فصاعدا **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة

لفظ الماضي لتنازع الماضي والحال في الجملة فالتواضع الظاهر
الحالية كان الخبر بد من حرف الاستقبال لذلك **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة
الحذف القياسي موضع منها ما وقع الحال تابعا خبر جبري كقوله زيد قائم
ومنها اسماء جامدة متعينة لا يجرى ما لا ينبغي من التعليل في الحال نحو
انما امره قيسيا اخرى بالضرورة وبدونها اي تحول بغيرها عند السير في
والزحري وعند سيبويه ان انتصابها على المصدرية اذ ليس المعنى انك
تتوكل حال كونك تخيلا بل تحول هذا التحول ومنها صفات تعينت توجبها
على ما ينبغي من الحال كقوله قائما قد تعد الناس مع الرضة وبدونها تقديره
ان تقوم قائما فاعند السير في حال مؤكدة وعند سيبويه الصفة قائم مقام
المصدر اي اتقوم قياما ولكن القسم الاول مذكور في بحث حرف الجر
القسمين الاولين الباقين اختلف في حاليتها من الحاشية التصريح
بما يقتضيه بعث بدورهم فصاعدا **قوله** اقيم المظهر مقامه اي اقيم المظهر وهو اسم الاشارة

التي هي وجوبه انه لم يجر حذف المضاف اليه ليقترن بالاسم المجرور

التي هي وجوبه انه لم يجر حذف المضاف اليه ليقترن بالاسم المجرور

التي هي وجوبه انه لم يجر حذف المضاف اليه ليقترن بالاسم المجرور

التي هي وجوبه انه لم يجر حذف المضاف اليه ليقترن بالاسم المجرور

غيره
القدس

التقدير على ما ذهب إليه في القوم في تقديره فهذا
 التقدير يستلزم عطف قافا و قافا الزجاجة لا تقدير ولا
 حذف لا العالم جزء الجملة يتأويل معنى المست و
 زيد أبو كرك عطف قافا في معنى زيد مستحبابك ويرد
 عليه ان التسمية ليست في حال مستحبابك ويرد
 بقصد العالم بهذا المعنى و قافا ابن حروف ال
 البيت التضمنة النسبة في انا و شيما عا و هو بعيد
 لان عمل التقدير العلم مما لا يثبت في شيء من كلام
 و قافا ابن مالك العالم معنى الجملة كما في قوله عطف
 عليك عطف قافا برك فتيما ملطا شغفدي
 قوله و شرط فاقير شرط ارجع الى المذكورة المعهودة
 المذكورة اعني الذي يجب حذف عاملها من حيث هي
 كذلك فاقول امير اي للشعب كـ

التعريف بيانين كالنبيين وزنا
ومعنى وقيل يجوز واحد واحد
التعريف تفصيل من ميزته ان
عن غيره بام حكمه به المراد به
بالكسر على معنى ان هذا الحكم
ويكون الفصح على معنى ان الحكم
يكون مجازا بعلاقة قوله صاحب
في قوله تعالى والقول في الاول
الحكم صاحب وعلم الشارح في
واخفظة لغاه العالمان

قوله اي الامم التي يرفع الابراهيم ادريد ان ماموصولة بمعنى التي لان
الموصولة من جملة المعارف ولو كان موصوفا لفتة بالفتحة ويجوز ان تكون
موصوفة ايضا لان النسبة على الاول وقوله يرفع الابراهيم صفة اوصلته واعلم
ان الجاي اختصر بقوله اي الامم عن قوله فعلت اي فعلت فان فعلت يرفع الابراهيم الوضع

لا تكتبه فقلت فيها
بحسب الوضع

علاء السلف في

فإنه يمكن المطلق منصرف إلى الكراهة أي الآات المطلق أي المذكور مطلقا غير مقيد قال العصام هذا إذا تغذر العمل بطلاقة
والاعتذار بها موجود لأنه لو كان على إطلاقه لكان ذكره لأنه يشمل الاستعالي وبعد فيه أن الكلام هو الثابت في الوضع
والاستعالي معا وقوله فإن المستقر اه دفع لما ذكره الرضا من أن لفظ المستقر لا يدل إلا على الثابت المطلق فأكثر
عصام الذين ريت عينا جارية فأنه الموج باليمين المعين لأنه لا يميز من غير قصد فأنه لا يفتن أن الحكم إذا استعمله
الإمام

في نفسه فهو منصوب بنزع الخافض
و في نصيب القاض ان سقط بالهمز
في نيا نعيم بالاتفاق مع انه لا يرفع الابهام
المسقط الموضوع له من حيث انه موضوع له
بل يرفع الابهام المسقط في اللفظ المراد عنه
وهو الوزن
عشر في المفعول الموضوع له ان لا يرفع الابهام
الذي وقع له عشر في الابهام بل اللفظ المقطوع عنه
عشرون لم يعلم انه من الابهام بل اللفظ المقطوع عنه
درهما علم انه من جنس الدراهم وقيل عليه
اطل ايضا فان زينا يرفع الابهام عن اللفظ المراد هو
لوزني والطل ليس بموضوع له لانه موضوع
لوزن لقائه

فقد رأيت عينا يحصل الابهام للسامع ان المتكلم في اتي معناه استعماله لاجل هشته ان العارض اذا
قبل جارية ارتفع الابهام العارض لا الوضو ما عرفت انه ليس فيه ايهام وضو حتى يرتفع لاجل الرفع
بعد الوجود وهو ليس بوجود كفاية الطالبين لا ايهام في اصل الوضو لانه الوضو انما وضو لغيره
معنى ثم واضح آخر وضو ذلك اللفظ لغيره آخر معناه ثم وضو ثم وضو

ولا يدل على كونه وضو فلا يجوز ان ارادته منقول ويكن ان يدفع الى
الاستقرار في اللغة ارام كرفق ويستعمل في المحصول والثبوت مطلقا وما
استقاله في المحصول الذي لا يكون ظاهرا ولا مفعولا ولم يفسر من باب استعارة
المشترك في احد معنيين من غير قرينة ولا يكون ولو سلم فلا دلالة على كونه

بالوضع **قوله** على خصوصه حقيقة منه كالتجارت والعبيد مجاز لانه احتمال المطلق
على المقيد من حيث خصوصه مجاز ثم هذا المجاز متفرع على المجاز الذي صار اسما
العدوك لا يستعمل حقيقة فيه بل على الحد **قوله** على ارادة مبرم وليس هذا
معنى مجازي لانه ما يصدق عليه انه مبرم وليس له دلالة اياه

بقوله كما في رتبة رجلا **قوله** فيه سائر ايهام هذا اذا اراد بقوله ان الوضو
الظن بالوضع الظاهري لنصف من المعدود **قوله** هو الضميمة في الضم
ضمة الميزان سنك ترار او موب لا تغرب السب **قوله** ويستشير اليه حيث
يفسر المقدار بما يقدر به الشيء لانه هذا تفسير معناه **قوله** هذا الحقيقة

اه اي هذا الابهام ينصف به الوزن بذاته ويتصف به الموزون بواسطة
كان الابهام من حيث الجنس يتصف بالموزون بذاته والوزن بواسطة
قوله المعنى كفي رجولية او شهادة لاشبهه لا يخفى انه مع الشيخ الرشيكا
يظهر للمناظر في كلامه الفرق فيما جعل التمييز نفسا انتزاعية كفي زيد شبيهة

وفيما جعل متعلقة كفي زيد شهادة بان الذات المقدرة في الاول اذا
اظهرته صار ما انتصب عنه بدلا منه وفي الثانية صار مضافا اليه وهذا
لا ينافي كون المعنى متعلقا بالصورتين **قوله** يفيد ان ما بعده ما مصدر راد عنه
ان كلمة للتعليل كانه قوله تع وما فعلته عن امرى وقوله تع فاعلم انما

عنها وانما قال يفيد ليشمل احتمالا من حقيقيا وكونه مجازيا والاول
ليقارن على حرفيتها مع تنصنه مخي لطيفا بخلاف اذا كان بمعنى **قوله** راد عنه
مثل زيد رجلا اصل الاشارة رجلا زيد وان غيرك ورجل سواك ورجل

قوله فانه في قوة قولنا طائفة منسوب الى زيد وذلك
الشيء غير معلوم فيه بحث لان هذا التقدير يربح كثرته
في اللفظ وطوله ومع استغناء

قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع

قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع

قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع

قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع

استغناء بوجه عليه انه لا يجوز في كفي زيد رجلا فان الرجل
عين زيد لا شئ منسوب الى زيد كفاية الطالبين
قوله لا ايهام في هذا الموضع

ورجل بطو لك وارض بعرضه **قوله** منه المبالغة والتعظيم كوضع التعجب
قوله اذا كان بالاشبه الثلاثة يخفى ان كان الضمير ميمها لا يعرف الميم منه
فالتمييز عن المفرد ايضا في الميم منه برجوعه الى سائر معنيين فليس التمييز

الضمير الى الابهام فيه بل عن النسبة وعبرة الرخصة مشعرة بان اللفظ
قيد للمثاليين الاخيرين حيث قال لا يربح في ان التمييز في نعم رجلا من المفرد
وهو الضمير والعلم بهذا باعتبار ما هو الثالث في وجهه وتأخير المحصول باله

واما في تقدير تقديمه كفي زيد نعم رجلا فالتقدير من النسبة **قوله** هو نفس
والاظن ان التناصب في نعم رجلا ورجل هو الفعل **قوله** لا يربح الايمان
الحق فلا يشارك علام زيد بل في غيره الاحالة اه اي حاله ببيان خير العود

بقوله وسياته الى ما سيجي في مباحث العدد **قوله** اذا لم يقصد به الا النوع
بل الاحاد **قوله** كما في جوابه اه لا يخفى ان تعريف الجنس على ما ذكره الله لا يقتضي
تجرده عن التامير وقوله حال تجرده عن التامير على التامير في خمسة

وجله يكون جنبا **قوله** هذا الاحتمال لانه قوله **قوله** في خمسة ثم ان كان بتوحيده
معطوف على قوله ان كان جنبا عطفا للشرطية على الشرطية والضمير فيه
راجع الى التمييز نعم كونه عطفا على قوله فالاول عن مفرد مقدرا غالبا كان

الضمير راجعا الى المقدار وهو المناسب من حيث المعنى ولذا استوى
الشيء بين الاحتمالين **قوله** بل الظاهر علم الخ في تفسيره القائله ورمضا مصد
من رمض اذا احترق فاضيف اليه الشهر وجعل على ومنع من الصرف

لما عليه وزيادة الالف والنون كما منع ابنه واية على الغراب للعلية
والتأنيث وقوله عم من صام رمضا فصرف المصدا لا من عن التأنيث
قوله بالتفريق اي يجعله فرعا في بعض النسخ بالتنوع وهو تصحيف **قوله**
عليه اصله صفة بعد صفة تفرغ وقوله وبنو عطف عليه **قوله** وهو تنصيب اه

قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع

قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع

قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع

قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع

قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع

قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع

قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع
قوله لا ايهام في هذا الموضع

ف

ف

قوله لكن لا كمال الايهام في طرف النسبة اه اقول الايهام في طرف النسبة لا يستلزم ايهاما فيها بل في جهة القسم الثاني من التمييز الا يري ان قولنا عندي رطل الايهام في النسبة فيه ايهام في الطرف وبما ان النسبة في الطرف لا يزول الايهام عنه النسبة نحو رطل زينا تميز عن ذات مذكورة وهو الرطل فان النسبة في هذه الجملة على الايهام قال اعصم الله بين وجهي الا ان يرد الطرف المقدر وفي صورة النقص الطرف المذكور وهو الرطل واذا كان مراده مقدر استلزم الايهام في النسبة

النسبة أي الايهام التبعي كما يدل عليه قوله **قوله** وفيما لا الطرف **قوله** ورفع فصار كمال الايهام فيها فالحق ان الايهام في طرف النسبة في هذا القسم يستلزم ايهاما عطف على قوله فلو كان الايهام **قوله** صحيح الجواب لما حمله على ان النسبة في الايهام فيها ورفع عنها يستلزم الشرح في اوقاله في الشب رعاية لما هو الجواب **قوله** ان كمال المعنى مع ما لا عنه فتم الكلام وحصل المرام بقوله الملك العلم كماله الطالعين

وهو كناية اه في الصحاح يعاكف المدح لله دره اي علمه **قوله** في هذه العباد شبيهة مشهورة اه هذه الشبهة متقدمة القول بالقبول وتخلو له فيها بوجه

حاصلها تقييد المقدم بقيد وليس عليه قرينة الادفع النقص ومع ذلك يصير المعنى سنجها لا يقبله الطبع المستقيم وعنده ان لا ورود له لان التمييز في كل صورة يصح الملاحظة على ما انتصب عنه ويجوز ان **قوله** تغير جهة

التغاير من حيث المفهوم ولا يصح اضافة التمييز اليه فيكون متعلقا بقوله **قوله** طاب زير نفك كانه يكون اصله طاب تغير زير وان يكون طاب تغير زير

فان الشرح في وان كانه التمييز متعلقا بالانتصب عنه اما وصفه او غير وصفه

اضفا التمييز الى ما انتصب عنه طاب ابوة زيد و **قوله** زيد و **قوله** زيد و **قوله** زيد ونفسه زيد وجعلنا النفس متعلقا بجميع اضافتها اليه واما كونه زيرا رجلا فهو داخل في الصفة **قوله** وكذا قيد المعنى ان قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك القيد ايضا قيد للنفس اذ لم يقيد بانه كانه النفس المستفاد من قوله والامور بها لا المقيد اي لا يكون كذلك اي لم يصح لما انتصب عنه بعد

ان لم يكن **قوله** نصا في المنتصب عنه فيجوز ان يكون النفس بانتقاء ذلك المجموع بان لا يصح جعله لما انتصب عنه اما بانتقاء عدم كونه نصا في المنتصب عنه بان يكون نصا فيه فيدخر فيه طاب زير نصا مع انه ليس متعلقا متعلقا وما قيل من انه على اعتبار هذا القيد يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان عدم كونه نصا في المنتصب عنه ليس الاحتمال له والمتعلق فيكون هذا التقدير بعينه تقدير بعض الشارحين ويحتاج في دفعه الى ما سبق ولا وجه للقول

ووجه عليه يجوز ان يعنى في هذا قوله الايهام في النسبة يستلزم الايهام في طرف النسبة

ولما كان القيد من النسبة ربما يلتبس المراد به بغيره فيحتاج المتكلم الى نصب القرينة والمخاطب الى من يند احتياطا في الاعتماد على ما فهم من اللفظ لعدم الاقتصار على سماع اللفظ بل تحديده لا يلتبس فيجوز ان يكون قرينة وربما نية على موضع اللبس موضع العبارة ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه قطع النظر عن وقوعه في التركيب اي يكون مما يرب عن اللفظ اطلاقا على المنتصب عنه جازيا باعتبار اشتبه التميزية ان يكون له اي لا انتصب عنه وان يكون متعلقا ولا بد لمعرفة المراد من خارج من التركيب من قرينة او عرف كانه في رجلا وطاب زيد نفك فانه يخرج قصد المتعلق ومع فة ما يخرج فيه قصد المتعلق بطلب السماع ولا ينافي في القيد

للعهد و لعله فهم لانه ان **قوله** متقدم ان في المفهوم فم قال الاول عدى و الثاني وجودي وان اراد انهما متلازمان في الحقيقة فلا يفرق كل شرطية

شأنها ذلك **قوله** والقوة الموكدة اي القوة التي هو مبداء العقول والجوهر الذي هو مبداء الحس والحركة الارادية فان القوة تطلق على الجوهر

والقوة **قوله** ولا يخفى انه غير صالح اه فيه انه اراد ان غير صالح للتعلق اصلا

فم لانه صالح لجميع اخر وان اراد ان غير صالح له بهذا المعنى فليس لكنه لا يفرق

معنى قوله جاز ان يكون له والمتعلق عنه المصداقية لانه في نفسه مع قطع

النظر عن ارادة تخصيص **قوله** اللهم اه لا وجه لا يرد الايهام فان الشبه و صاحب العباب صرح بقوله في الصفة **قوله** كانه للتعليق قطعاً فهو داخل في قوله والازول متعلقه لعدم صحة كالتنصب عنه **قوله** اذ الذات اه يعني ان من لا عنه الغالب يكون الطاب نفس زيد اي ذاته والذات من غير اعتبار صفة ليس لها الطيب وفيه انه يعاكف المدح وانه ذاته طيب

بإدعاء ان الطيب لازم لذاته وليس لاجل صفة تغاير ولو سلم فالنقص باي بقولنا طاب زير نفك ولعل هذا وجه التسليم الذي اشار اليه بقوله ولو سلم **قوله** صحة الحكم عليه اه لا خفاء ان صحة الحكم على ذاته يكون في كونه تميزا بل لا بد من صحة الحكم عليه من حيث انه منتصب عنه وذلك يستلزم كونه من الاعضاء كاعرفت من معنى المنتصب عنه فلا بد من صحة نسبة للفعل اليه **قوله** قبل جعله تميزا و ايراد **قوله** لا يطل على المنتصب عنه فالمراد ان

المدركة

قبل جعله تميزا او اراد في التركيب اي يكون في نفسه صالحا

جعل **قوله** كمالا وصفة نقية كادارة جازان يكون له والمتعلق بعينه جازان يكون صالحا ان يكون نفسه

جازان يكون زيد وان يكون اياه زيد وكذا نفس

في طاب زيد ابوة فانه يصح الابرار بها ابوة زيد نفسه وان لم ير ابوة
ابيه ثم اعتبر في ان على المطابقة غير صحيح فعلما يصح ان يكون صفة لما انتصب
ولم يصح ان يكون صفة لتعلقه فالاشبه فسر الجمل بصفة الاطلاق عليه ليجز
نحو علما في طاب زيد على ولا يرد نقصا على الشرطية الاولى في نقل المشتبه
ما اختاره الرضوي وعدم بياحه وجه عدم اختيار الاشبه اختاره ذو تصور
فلا تكن من القاصرين قوله في ساحة والمراد عن ذات مقدرة هي نفس
قوله وانما قلنا ذلك اي المفارقة للزيد بالذات مطلقا اي فيما جازاه
يكون لما انتصب عنه وفيما يكون لتعلقه هو الشيء المنسوب الى زيد فلا بد
ان يعتبر فيما يكون لتعلقه المفارقة للزيد لكونه في اعتبار التفارقة بالذات
بحيث لما عرفت فيما قلنا عنه الرضوي ان طاب زيد نفسا اصله طاب زيد
بجملها كالتعلق حتى اصاحها اليه قوله من حيث انه فاعل معية اي الفاعل
المفهوم من نسبة الخبر في صفة له الى الاسم اعني الصفة كانه قيل ثبت
للصفة كونهما صفة مع وصف المطابقة في اعتبار الكيفية اشارة الى دفع
ما يرد على الشيء من انه وقوع المفعول معه من غير الفاعل وكذا بعد التاقص
مختلف فيه والجمل على المختلف فيه مع صحة العطف مما لا وجه له وما وجه
اختياره حيث قدمه واورد العطف بلفظ الجواز مع ان الاصل في الواو
العطف فلراية جانب المعية فان الكلام الشارح في صحة كونه التمييز لها او
لاحدهما والمطابقة متفرعة عليه نمة له فذكرها هنا بطريق التقديم
انما تقدمت واما ما قيل انه مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اي كانت
الصفة ومطابقة له اي لما انتصب عنه فوهيم اما لفظا فلانه عمل على المختلف
فيه مع وجود الوجه المتفق عليه ولما عني فلا بد اليه اعادة ان الصفة متفرقة
له مع وصف المطابقة بما يستلزم ثم قال الشيخ مطابقتها اياه او مطابقة
ايها اشارة الى ان طبقه يجوز ان يكون مصدرا محذوف الفاعل وعلى
الافاد وان تلك الصفة مع وصف المطابقة ثابتة له

٢ لا افادوا ان تلك الصفحة مع وصف المطاوعة ثابتة له

لقصه جمع الأنواع

قوله وههنا بحث الذي في قوله استلزاما لما
لا في مطلب القطر يعني في صول الدار
منه يالان يصير التمييز فاعلامه كناية

متصل ومنقطع الاول من متصل ومنقطع لانها اسماء في القسبين لا مجرد المتصل والمنقطع عنصرا

قول المستثنى بأرغام الدين في المصادر وإن الباب يد على ذكر الشيء مرين أي يعني أن الاستثناء
استفعا من الشيء وهو يد على ذكر الشيء مرين أي يعني أن الاستثناء
لأن المستثنى معروف بحكم الأول والكل وجهه هو ما ليها القول أنما ذكر المص المستثنى بحجب التمييز لمناجاة الله أو
في الآية على الذات وانقاس كل منهما إلى الحقيقة والمجازي يعني كما أن التمييز حقيقة في الذات المذكورة ومجاز
في الذات المقدرة كذا كذا المستثنى حقيقة ومجاز

من مجیدی الشجره اجاره الى الجید ومنه شجر مجید لذاته القاموس
الکون ان یدکر اسمہ لیظهر کونه من الجید و هو الفرق الی الشجره بفتح

النساء وسكنوا النوزل في تاج البصر التي وناكر دنه وواشتن
وواكر دانيدن انتهي فاكنا سبة على الاول ذكر المستنم مرتين في ضمن

المستغنى عنه وهو صريحاً على الثاني كونه مغايراً للدخول وعلى الثاني
ما ذكره المحقق يطالب من نفع لا يستفعال للطالب كما هو الشائع

منه اه اى المصوب عند الدخول في الحكم اشارة الى ما هو المختار من الاستثناء
منع عنه في الحكم لاعتبار اللفظ واقتصاصه بالمقتضى لا يقتصر في كونه وجه القضا

لأنه لا يمكن أن يكون له معنى في جملة تلك
الانواع بل هو لفظة حقيقة في جملة تلك
الانواع فلا يمكن أن يكون له معنى في جملة تلك

فالاخرى على حقيقة وذا الحكم عليه ايضا الحايث منسوب لا ياتي منفرد
ومنفصل لانه لاحكم في التقسيم وان كان بصورة ولو بقرينة اشارة

الى ان المناقشة مكابرة يفرضها تقصير المحج كاشية اليه اي الى كل واحد
 من الوجهة في نسخة قوله وهو منسوب فان احد ما خرج اه و هذا ان

المفهوم ذاتيا، لها ما خود في تعريفها وما خود في تعريفات
الامور الاعتبارية ذاتها كما قرر في محله فلا بد من كونها ذاتية على

ما في الرض بحسب المعنى يفيد تصرف معنى كل منهما مما زاد عن الآخر ولا يكون تعريفهما باعتبار قدر مشترك بينهما داخل أو خارج فانه تعريف بالأم

لا يفيد تصور ما يتصوره من غير ما تدفع النظر الذي اوردته المحرر
هو المذكور بعد الا وضاهاها ان اريد باضاهاها ما يدل على الاخر اورد

الغائبة ونحو جاء القوم لازيد فتعين ان يراد بالظن المشهورة ويكنو
تعريفها بـ ك اللفظ والكلام في التعريف بـ المعنى كذا في غير هذا الاصطلاح قوله

الى تكلف عموم الجاهل الصواب عموم مشتركة ولا تكلف في شيء غيرها فانه

فالمسل هو الخارج يتناول الخبز من صيغة كسنة والخروج عن أصل كالتعبير المألوف أصله من آلا لا يخرج الآمن منه وفي خلافه المبرور بعض الأصناف حيث يتلفون بجهة الدواجن المستعينة منه فمجرد زواج في زبط الأزيد

هذا فلا جبهة من بعد ذلك الا قصد تفصيله فقد غفل عن بعد
عالم الذين على الكافيه

قوله هو الخبز اه سواء كان الباق بعد الاستثناء اقل نحو على عشرة دراهم الا تسعة فيق واحد من الدراهم او اكثر نحو لفلان على عشرة دراهم الا واحد فيق تسعة من الدراهم ونحو جاء في القوم الا زيدا او مساويا نحو بعبت العبد الانصفه ومثل لفلان على عشرة دراهم الا خمسة من الدراهم واحفظ له من الاشياء **لقلته**

لأنه طريقة مسلمة في المحاورات ترتب عليها نيل الفقهاء كباقي في
الاصول اوجزاوه اي في العدد والتقسيم بانهم اذ لفظ المسألة في

الى الموضع المجازي الثال لالحقيقه فاجازوه وهو الحي ولذا لا يجوز الجمع على المنقطع
الاغنه تغذوا المتصرحه ارتكبوا الاضمار في نحو له عشرة درهم الا انوا ينافوا

معناه الأقيمة ثوبية ليس مقصدا ان اداة الاستثناء في الاواخر
بماز لانها موضوعة لتأخر ارج قد استعملت في مخالفة الحكم بغير نفي

وانما يلزم المتناقض الصريح لاثبات المعجزة فيه فضمن القدم و
تفقيه عنه صريحا بوجه ثلثة لارابع لها لان قولك له على عشرة الاثلثة

ان اريد به عشرة واسم اليم فالتمنا قف ظه وانقاؤه بان لا يرد
العشرة او يرد ولا يسم اليم فان لم يرد العشرة فان اريد بها السبعة

فلا فو الاثر حيث قالوا الم ادى العشرة السبعة بقريته الاثنته اراة
لجزء بام الكوا في التخصيص بغيره وان لم يرد بها السبعة وهى اراة

في الحكم فيكون مرادة بالمركب وهو قول القاضى الى بل ان عشرة الاثنته عشر
تسبعة بالوضع التركيبى كلفظ السبعة الا ان الاول مركب الثاني غير

ان اريد بالعبارة ولم يسند اليه بل بعد الاخر اجمعه فهو القدر
مختار هو المجموع اه اى ما يستفاد من المجموع اعنى السبعة مثلاً

ومنه ان الواجب بان تلك الاوقات اقرب من عمر معنى القرنية و
نارت بمعنى الانحلال حكم الاواني كانت معربة باعتبار القرنية ابقاؤ

حاله الاصل فيكونان متاهرين فيجب ان اذا المتاهرين اغاوه

المباذير والمساكن موقوفة الى دار القيد فتعقب النسبة بقدره وكذا
والقيمة في الاشياء مفيدة للتعميم اذا كانت مفيدة عن المعنى الخاص
تدبر المعنى في دار القيد الى دار القيد

یاد آن بخت زید امطوباً ضرب غیر مضروب و لا یصور ذلک فی شان من لراد
و افضی بلام تلك الصعوبة الى ان اختلفوا فقال بعضهم المستثناة من

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

تک
و این سخن مستند است
از این که ایستاد
این سخن

فان قلت اذا كان له لعل فلا حاجة الى قوله غير خفية
لاننا اذا لم يكن دافعا لما مضى الى الاخر لم يبق فلتة
لانه دفع التواضع به وان لم يكن في الواضح، افلا

~~هذا~~

[illegible][illegible]

في القوم الأزيد؟ أم في الضرب
في حركة فضلا
عوى المستثنى وليس الاستثنا الآفرينة

القوم الآز
من البلخا
عليه

في تعريف الجاز العطف بالاشتراك متأخرة النسبة الكلية التي هي
 عبارة عن مجرد الربط بين الشئين متقدم بجمع الايجاب والاشراك بكون
 الوقوع على الاختلاف في الالفاظ موضوعا للصور العقلية او الامور الخارجية
 ولا تتوقف له حلول المستثنى في النسبة الكلية وخرجهما عن الحكم فالادوات
 التي هي ظروف قيود للنسبة متأخرة عنها متقدمة على الحكم هذا ولا يخفى
 ما فيه اذ لا امتياز في اللفظ بين النسبة والحكم انما التعداد والامتنان
 في الالفاظ باعتبار القيد المذكور في اللفظ قيدا لاحدهما دون الآخر فكيف لا
 دلالة للفظ عليه متصلا بجاء اي لا يتخلل بينه لفظ ثان يبعد في الوقت
 انفصالا وليس معنى اه مبالة لترويج الجواب والمحال ان المراد بالآخر
 المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة التي هي مفردة ذلك الحكم فلا بد
 ان في حوزة مرت القوم فيكون من زيد ولم يكن من زيد ولم يكن من زيد ويتحقق
 المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة مع عدم الاختراع اي ذو
 عدد وكثرة يقع ليس المراد التعداد في اللفظ بيان للواقع وليس
 اذ لا اخرج بالاصحفية ولا احتياجا الى هذا القيد بعد قوله هو المخرج من
 متقدم وذلك امر اصطلاحي اي اصطلاحي على ما يكون تحرجا بتلك
 الادوات مستثنى لاما سواه وان كان بمعناه لم يزم ذلك اي كونه
 ما ذكر مستثنى لعدم كونه معناه مع الادوات للوقوف بينهما بالانفصال وعدم
 ما قلنا وفيه ان هذا الجواب لا يتم وقد ذكرناه سابقا لا يستدعيه
 افر اجاب بل مخالفة الحكمين اثباتا ونقيا وبغيره في باب المعرفة وكونه
 المشاة التحتانية والدرال المزملة بمعنى غير وبجى بمعنى فاعلم ومن اجل وطعام
 كذا في القاموس اصطلاحا لالفة حتى يرد ان الالتفات داخل في الموجب
 فكيف يعد من غير الموجب فلان مع تكرير العالم فيه بحث لانه البديل في علم
 تكرير العالم من حيث ان المعنى بالنسبة ظاهر في القاض في تفسير قوله

قوله كلام موجب انه يخرج الجسيم من اوجب هذا
 هو المعنى الاصطلاحي للموجب والما لفظ التقوى
 له لهما بوجوب الشئ او لزم

قوله مع صراط الذين انعمت عليهم فلا بد من اعتبار النسبة اليه لكونه المقصود
 اصالة ومن النسبة الى المتبوع لكونه مقصودا بعبارة كذا يفيد تأكيد النسبة
 والمنسوب اليه جميعا في اللفظ فانه في تكريره من حيث الايجاب
 والسبب بخلاف العطف بلاما لانه فانه في قوة تكرير العالم من حيث العرف فيه
 تكرير مع النظر عن الايجاب والسبب وجب اختلاف الحكمين بالسبب و
 الايجاب فلان البديل منه اء حاصر كلام المستدل لكونه في علم المفرد بانيا
 عدم كونه النسبة في كثرهما اصالة والمفرد في المنع في الايجاب فلهذا ما في
 علم ولم يتبع في المعنى فيه حتى يرد ما ذكره المحقق لعلم المعترضه اي
 ليس مقصوده انه منصوب على الظرفية والكلام في المنصوب على الاشتراك
 حتى يرد ما ذكره الشبل مراره انه من قبيل المفرد فينبغي ارجاله في الآتي
 او افرجه عن هذا فلا بد من قيد تام وهو الاشتراك بالاختلاف فجاز ان
 يعمل العالم الضعيف فيما تقدم عليه لتقوية بالآ ثم قال عطف على قوله ان
 الشيخ الرضي لجاز ان ينصب المستثنى اذ الجملة ليست بانفصالية
 للفعل التام كلاما بما علمه من المفرد الذي يتم هو بالنون والتنوين لاسيما
 مع تقوية ما بالآلة الاشياء والامثلة ليشير سيبويه في كتابه في موضع
 فيقول على رفيه ما قبله كمثل العشرين في الدرهم هذا هو اللفظ لان اللفظة
 قوله بعد الاخر كانه وقوله في كلام موجب حال دون العكس لان الاصل تقدم الحكم
 على القيد ولما كان المعنى بيان مواقع النصب بكونه او مقدا عطف على الخبر
 دون الحال وذلك غير مفهوم عدم المفهوم من العبارة لا يفيد لانه مفهوم
 من بيان حكم ما وقع بعد غير الا فيما سياتي وهو خبر اخر احواله جعله خبرا
 اخر بوجه بكونه من الخبرين شرط مستقل المعنى ان مجموع الامر من شرط
 وكونه مما لا يفيد اء الشرط كونه بعد الاحقية باحدى الاحوال الثلث والمعنى
 احد الامور الثلث فالمتكسب جعل كونه خبرا في كلام موجب قيد للاول

قوله ان الكلام في كونه منصوبا مطلقا اه قوله
 لانه تحليل لقوله ولا جازية ولا ان يكون موجب من اعم
 الى ان للمعنى بناء قوله مطلقا معناه اي سوا الكلام
 المستثنى منصوبا على الاشتراك او على الظرفية
 او على المقفولة او على الخبرية
 فينصب القيد ووجه

قوله قدس وبغير واو متعلق بانه الظرف وهو الفعل الذي قد رناذ بقولنا وقع بناط ان صفة الكلام غير جواه
اي لانه يتقدر ضمير فيه يرجم الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للثمة يلزم الضمير الراجع الي تلك الثمة للربط
والا يكون اجنبية
كقائه الطالبين

يكونه ويكون الجواز بمعنى الامكان الحاصر في تقدير تعلقه بالآخر فقط
 يكون بمعنى الامكان العام اي لا يمنع النصب في المستثنى ولا يخفى ما في
 التوجيه من لانه ان اريد جواز النصب على سبيل العموم اي في كل مستثنى
 فلا بد من التقييد بما يكون بعد الاوانه اراد الاطلاق فلما فائدة في ذكره سوى
 التصريح بما علم من ذكره في المنصوب من قوله ويجوز البديل في الفضل لتوضيح ان
 من اخصاها اي في الذكر قوله لم يكن البديل مختاراً بقصد التطابق بينه
 وبين المستثنى منه ومع التراضي لا يتبين ذلك رد الحكم نفسه الا
 بوقوع في النسخة التي رايناها من الرضى هكذا وقد لنا غيره من دونه كلام
 نفسه بالمشاء اختصاراً عن نحو ما قام القوم لازماً **رداً على من قال**
 اقام القوم لازماً اذ النصب لهما والى لقصد التباين بين الكلامين و
 لعل في نسخة المحض ما نقله وانما صح ادعى ان الضمير في بدل البعض
 لازم فكيف يصح لهما مع انتفاء الضمير فالالك في الاحرف عطف برده
 الشروط لان البديل والمبدل (منه في كلام واحد) المستثنى من حيث المنع في كلام
 آخر والجواب في اللفظ كلام والابطل معاملة لفظية وقال ثعلب كيف يكون بدل
 والاول مخالف من لانه في النفي واليجاب انه لا يمنع من الحذف المقصود في ذلك
 كما جاز في الصفة نحو مرت برجل لا ظرف جعلت التثنية مع الام الذي بعده
 الرجل والاعرب على الام كذلك فحذف فيما جاءه القوم لازماً بقوله لا يرد بال
 والاعرب على الام لانه في الرضى وهذا ينحصر في المثال الذي اوردته من انه لا
 يصح تعريف البديل لانه من غير ما نسب **رداً على من** متبوعه فبنا كلام النسبة مقتضى
 اي بنوع محض اي ليس المراد بالاحالة ما يعاقل التسمية بل انه ليس منصوباً
 بذاته بل تشبيهه بالمفعول بنوع تكلف كما ذكره **رداً على** ويمكنه ان
 اللفظي والمحل كلامه بعامل المستثنى منه هو ابداً التي كانت داخلية في المستثنى
 منه اشقل بالمستثنى بعد حرفه وعامل نصيبه هو مرت اذ يعنى عامل التثنية

قاله واعرب البدر بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما
يقابل المتبعية بل المراد بها ما يمكن ان يكون غير واسطة
كما صرح به الشيخ فكل من سئل عن واعرب البدر
فليس بالاصالة وغير واسطة واعرب البدر
يكون بتركيب الحامل ويكون اعرب ايضا ولا واسطة ولا
شك ان الاعرب بالاصالة اعرب ايضا ولا واسطة ولا
ان الذي لا يكون الا بالاصالة اقوى من الاعرب
فالاعرب الاقوى منها يمكن ان يكون غير واسطة ولا
اضيق البدر والاعراب يكون هو الاول ولذا
غالب المستثنى فاختلاف في عام البدر اولها في
الكتابة

ويعرب على مسبب العواطف اي على قدر العواطف مطلقا سواء كان عامل المستثنى منه او عامل المستثنى فلا شك
فيه وما ذكرناه من تعبير قول المحقق ويعرب على حسب انه اندفع قول الهندى ان المراد ان كان عامل المستثنى
منه يسلك بقوله فاما حشرت الا يزيد فانه يعرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى يعرب
على حسب عمله فلا فائدة فيما ذكر المحقق **لغة الطائفة**

المقصود ان تعرب نصب المحل هو حشرت بتوسط الباء لتصور ضرورة مقولا
به بايصال اليه واما الاعراب مطلقا نصبا او رفعاً او جرّاً فتوسط الـ
فمن السهل الى المحل في هذا القول فقد سري بوجه فاذا حذف المحل
كلام المحل يدل على ان كلام الزنجي مجامع الى هذه العناية وليس كذلك فان
ما ذكره مذكور فيه كلام طويل وقع في البين بقوله فاذا تقرر هذا قلنا ان
المستثنى من ما حذف اه قال صوب ترك لفظ يعرب فيه النحوى اه يعرب
ان تعريب صحة الاعراب على حسب العواطف يكون في كلام غير موجب لا وجه له
لان ذلك لصحة المعنى والنحوى انما يبحث عن دلالة الهيئات التركيبية على
المعنى مع اولم يصح ليس تقيده ان هذا من قبيل وضع الشيء في غير محله اذ لا
يبحث النحوى عن استقامة المعنى على ما فهم على اصل المعنى امر از غريب علم
المعاني فانه يفتقر دلالة الهيئات التركيبية على الخواص والخواص الى الهيئات
التي هي الزائدة الا ترى جوارها اي هذا التركيب جائز نظر الى
القاعدة التي يقع من وجوب نصب المستثنى اذ كان في كلام موجب بعد الـ
مع عدم صحة المعنى فليجرب حذف المستثنى منه ايضا في الوجه في كونه طمحي
المعنى بهذا وذلك اراد ان يكون التعقيب المذكور موجبا اذ الهيئته
التركيبية برونه لانه على المراد فعوضت اه فيه ان عدم صحة المعنى
اقوى لانه لا يستلزم لا يقتضى الاعتقاد بغيره في المستثنى واما عدم تعلل
قرينة المخصوص على ما اعترف به فيمكن العلم بما يتقيد به عام يعرب المعنى به
الظاهر اه ولعل الشك في قيد الدوام لانه لا دخل له فيما هو بمرده
اعني عدم صحة اللفظ المفرد في الاثبات ثبت دالاه اي استمراره في الزمان
المأخوذ فانه لا استمرار فيه بالفاعلة من قبله على ما سبق وفيه اذا ورنيت
في الرضى ما حاصله انه اذا قيدت النفع بزمان وجب ان يعرب النفع بجميع ذلك
الزمان بخلاف الاثبات الذي يكون على طرفه التعقيب ولم يجلس لان استمراره
الموجب فينبغي ان يشترط في اصطلاح الكلام
لغة

قوله فلم يفرغ المفرغ لم يفرغ المفرغ
محافظ فيه الجار واصل التعقيب
به اي بناء على الجار واصل التعقيب
لان المفرغ نفسه في الالف واللام
له فزاد المستثنى من عامله والاعراب
مفرغ لانه فزاد في العامل والاعراب
وهو المستثنى من العامل في العمل
بعد الالف المستثنى من الخروف لاجل العمل فيما
قوله واما في حال ان المستثنى فيه
اشارة الى ان الواو المحل وان الجملة الهيئته
بالواو والضمير معا وان ذلك الحال الضمير الهيئته
في قوله يعرب الرابح الى المستثنى الخوف
لكنه يمكن ان يعود ايضا الى ترك المستثنى
منه اولى الاعراب على حسب العواطف او الى كون
المستثنى غير موجب كقوله
قوله تعريب فانه صحة المعنى
صحيحة لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يقتضى
فكيف يكون صحيحا او مستقيما لانك اذا قلت
قام الازيد كلام المعنى قام جميع التام الازيد
وهو بعد قطعا وقرينة المخصوص كما عرفت من الكلام
من جملتهم زيد
مستثنى في الغالب من قبله
فامتنع الاستثنا المفرغ في اصطلاح الكلام
الموجب فينبغي ان يشترط في اصطلاح الكلام
لغة

قوله لانه سبب المعنى ام هذا مستثنى من فحوى الكلام السابق اي لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع و
النصب والجر في الكلام الموجب حاشا كونه المستثنى منه غير كونه في جميع الاوقات الا وقت استقامته معني في الكلام
في يعرب المستثنى على حسب العامل في الكلام الموجب ايضا وانما حصل ان اعرب المستثنى على حسب العامل في كلامه
موجب لغيره بخلاف اعراجه في الكلام الموجب فانه قليل لقلته وجود استقامته اخفى قبل البحث للنحوى عن استقامته المعنى انما
وتلخيصه بيان اليقينية التركيبية سولا استقام اولم يستقم الا يرى انه يجوز رايه من الحسنة لقيت العفاه
والارض فو قناه نحو ما وان لم يطابق الواقع
فينبغي ان يجوز تحجوا في الازيد كذا وجد
جوا بالهذه الاعتدال من لا يلبس ذكره لانه
سقط عن درجة كلام البليغ والفصح
لغة الطائفة

استقامة النفع اسم فليكن في النفع انما كان في الاثبات بخلاف الواقع
بمنه الاثبات فيكون الاثبات والاول لا يخفى ما فيه لان كلام نفع الاثبات انما جاز يكونا على
طرفه التعقيب كالمسبب الكلية والموجبة الجزئية فقتضى هذا التعديل ان يكون نفع
النفع لسبب النفع الدائم لا لسبب زائلا ولا ذلك لا يفيد دخول النفع على طرفه فيه
معنى النفع دوام النفع نحو ما عرفت وما انفصل فالوجه ان يقال ان هذا الحسنة
في بعض الافعال الناقصة بدليل ان لو كان المحل مجرد ثبوت كجملتها في افادته
لان انما يقال مثلا لزيد امير فالعدول الى زار زيدا امير لغرض الاستمرار لانه
يعدى لانه عينه الى ان يقول المراد انه عينه في الحصول وان كان مغايرة النفع
لومشاه اعلم انه ينحصر البديل على اللقط في اربعة مواضع في المجرور
الاستوائية والمجرور بالباء الزائدة لتاكيد في موجب نفي كانه او استقامته
التي هي مفتوحة كانه او منصوبا وفي خبر المنصوب بالجارية فلو زاد المص
المذكور به لاجل استيفاء مواضع التعذر منه كانه اوله واضعاه بشر
يجوز ان نصب في الجملة كانه المشهور انما قام لايامه البديل على محل الغريب لانه
لا التبرئة وهو يكون بين التوضيح اذ البديل مجموع الاله الا انه اعرب الجز
الاول للمعرب فلا يجب النفع فلا يكون ولا تناقض اي لا نقض
نفسه بذلك بحسب التقدير مع مشترك بين التقدير الحقيقي والحكي ولا يفرق
استعمال المشتك في العين والجو بين الحقيقة والمجاز يعني انه اه علة
علة المحل ليس في ان او جز علة المحل كونه بمعنى النفع فمؤلة باله
وان علة المحل كونه في النفع فمؤلة باله
او جزء العلة التامة اذ كان العامل حرا في انما اذا كان فعلا نحو علة زيد
فانما فانه لا يفرق تقديره على ما كان في المحل على البديل اللفظ متعذرو
النصب في المشتك كونه اقل في نفسه بتمام البديل من المحل وذلك اه دفع
لا يتوهم من انه كيف يفرق في نفسه مع الفعلية مع انه تدر على معنى في غيرها
اعني في النسبة التي فيها بعد ما كولا ما كان اي التامة بمعنى ما حصل وما

استقامته في النفع اسم فليكن في النفع انما كان في الاثبات بخلاف الواقع
بمنه الاثبات فيكون الاثبات والاول لا يخفى ما فيه لان كلام نفع الاثبات انما جاز يكونا على
طرفه التعقيب كالمسبب الكلية والموجبة الجزئية فقتضى هذا التعديل ان يكون نفع
النفع لسبب النفع الدائم لا لسبب زائلا ولا ذلك لا يفيد دخول النفع على طرفه فيه
معنى النفع دوام النفع نحو ما عرفت وما انفصل فالوجه ان يقال ان هذا الحسنة
في بعض الافعال الناقصة بدليل ان لو كان المحل مجرد ثبوت كجملتها في افادته
لان انما يقال مثلا لزيد امير فالعدول الى زار زيدا امير لغرض الاستمرار لانه
يعدى لانه عينه الى ان يقول المراد انه عينه في الحصول وان كان مغايرة النفع
لومشاه اعلم انه ينحصر البديل على اللقط في اربعة مواضع في المجرور
الاستوائية والمجرور بالباء الزائدة لتاكيد في موجب نفي كانه او استقامته
التي هي مفتوحة كانه او منصوبا وفي خبر المنصوب بالجارية فلو زاد المص
المذكور به لاجل استيفاء مواضع التعذر منه كانه اوله واضعاه بشر
يجوز ان نصب في الجملة كانه المشهور انما قام لايامه البديل على محل الغريب لانه
لا التبرئة وهو يكون بين التوضيح اذ البديل مجموع الاله الا انه اعرب الجز
الاول للمعرب فلا يجب النفع فلا يكون ولا تناقض اي لا نقض
نفسه بذلك بحسب التقدير مع مشترك بين التقدير الحقيقي والحكي ولا يفرق
استعمال المشتك في العين والجو بين الحقيقة والمجاز يعني انه اه علة
علة المحل ليس في ان او جز علة المحل كونه بمعنى النفع فمؤلة باله
وان علة المحل كونه في النفع فمؤلة باله
او جزء العلة التامة اذ كان العامل حرا في انما اذا كان فعلا نحو علة زيد
فانما فانه لا يفرق تقديره على ما كان في المحل على البديل اللفظ متعذرو
النصب في المشتك كونه اقل في نفسه بتمام البديل من المحل وذلك اه دفع
لا يتوهم من انه كيف يفرق في نفسه مع الفعلية مع انه تدر على معنى في غيرها
اعني في النسبة التي فيها بعد ما كولا ما كان اي التامة بمعنى ما حصل وما

ما زال و
وبه من حال
ناقصة

ص

ص

ص

الشيخ ان كل من غلبه غير ذلك الشيء فقد بنا
جاءه رجال غير زيد بمعنى ان كل واحد منهم غلبه
لا ان الجميع من حيث الجمع غير ذلك الشيء والبيان وجوه
لا احتال عنه

تفادى التضرر مطلقا وانما ذكر في الآية صيغة الجمع تشبيها بالفاء

بأنهم اعتقدوا شركاء الله لا يجوز له شريك أصلاً لا يكون ما ضياعه لولا
فهم فبقوم الخلفاء فيهم لغزوهم فبقوم الخلفاء فيهم لغزوهم فبقوم الخلفاء فيهم لغزوهم

الامع ليفيد التقرب الذي لم يستف من مجرد كان ولما كان الله

لما تركه ينبغي ان يكون القبح اقل من فحش عدم تحصيل الفاضل و
لذا ينبغي انما كان ذلك لعدم التصريح به منهم بخلافه وقرء اه اذ لا

منع من قباح مشبهه بفيدان منع المفسر ومنع ابن مالك اده واجاب
الاندرليستر وقوع اخراج جمعا ماضية للاحتمار المفسر به

أخبارها في الكافه الآله يمنع قرينه لأنه يضارع الظاهر فلفصارحة اللفظ

ومعنى استعمال غير مقيد زمانا يستعمل فيه نقلا الى غير الاعتياد
فلذا تقول اجلس ايام زيد جالسا وتديجى بمعنى المضي نحو قوله تعالى ماد

ففيهم فلعلم ذلك ان الفرقية المعنوية موجودة ^{في} تقدير ^{من} علمه او
في غيره او صحت كانه قولهم الما مقتدا عما قبله ان مقتدا ان كذا به

وإنه لا يمكن أن يكون كذلك لأن الجار والمجرور والظرف فيه

المخدوف رتاجه بخلاف حرف الج لانه السابق عليه مع ما بعده
فانها متعلقه بحرف عزميونس له من انك لما وقع بعده الالف يجوز توجيه

للتعجب سوى تقدير كانه والمراد اللانوع من حيث المعنى ^{فوق} التميز في صفة
الفضيلة اي ليس كجزء من معنى كانه كذا لفظا واحدا كانه حرفة

مع العلم ان كبرية من حيث كونها علانية المعنى ولا يخفى التحقيقه غير
علامة الرغبة بتقديم والتأخر فان **القدم** نفسه لا يكون الا في الوجود

سنة ١٢٨٥ هـ

الاستعمال للتخفيف ولكن الشهرة دالة على المحدث لهم صحة على الامكان
اذا خففوا لا يكونوا اكثر الاستعمال اذا دل عليه قرينة تفيد الخذف عما لم يرد

للتخفيف ليعلم الله آخر بعطف قوله ولكلوا لانه تعليم الخنز وما عطف عليه
الغنى في التثنية فبما ان الله لا يهدي القوم الظالمين

الاستعانة بالمعطوف عليه والمعطوف كلاهما على ان الحذف الاول غاية

مترتبة والثالثة عامة انما صح ادبغى ان الماضي الغير المصدر
بقهظة او مقدرة اذا وقع خبراً لا يطر الفاء اصلاً لانه مقدراى علم

اقول الفاء انما هو في الحافظ الملقب بالواقع خبرا ان المقصود الى
اللا ترون محو ان المقصود خبرا لما في قوله الله تعالى في الدنيا

نقفل اجدد ما فتح الهمزة وكسر ما يعنى الشرط فلا استفادة التعليق

الى تعليق حصول التجربة بحصول الشرط في الزمان الماضي لما خرج البرهان من ان
اذا الشرط لا تعقب كانه الى الاستقبال يكون متناقضا في الحقيقة لا تقديره كما هو على

تقدير فتحها عن التفسير في الرقعة المأخوذة فاقبل الله تقدير الفتح بفتح
ماضون في مقامه التعليم التفسير بعدة المعاني المرشدة اليك

نیما نیزم استقبالی ^{در} قول ای الهندی اباحراشته ای یا باخراشته

أما أنت فإساعة كمن الرجاك من ثلثة الى عشرة فانه قوى لم يأكلهم الضبع
اي لم اكلوا الضبع اما مع معناه الحقير او النسبة المجذبة شبيهت في

الملكه الناس بالضيغ وفي امثالهم افسه من الضيغ اي لم اقل والضيغ
الاعلانها اذا وقعت في غمها فست ولم يلف ما يحتمل له منطلقا

من ماعمل لا يجوز له لا يجوز اي لا يجوز هذا التقيد برحاله كون متعلقا به و

اما على تصوير حلقه بالمخروط فجاز كما ذهب اليه البصريه من تقدير
فعل يظهر في الجار والمجرور الخ في امانت وانظر لكونه بمعنى لان كنت

اذا تمتع ولان مغفور خبر آه لا يتقدم عليهم بالم يغفر كان غير فخر

فما لم ينع على تقدير كسران
على تقدير كسران ما هو على تقدير الشرطية ينفذ استقباليًا و مع

220

2.

卷之四

142

قوله وجب تغيير صورته لان بقاها على وضع الاصط مع قطعها وجوبا
 عن مقتضاها الاصط بلا مفسر هو كالعوض مستلزم فاذا غيرت عن حالها الا
 الاصط سئل حذف منظرها على سبيل الوجوب لانها تغير كانه ليست في الظ
 حرف الشرط وجب ان تؤخذ بانها في الاصط حرف الشرط لان الفاء في الية
 فلا بد ان اه لانه لم يبق من الشرط شيء فيلزم معارضة حرف الشرط
 مع الفاء ولانه لا بد من الحذف اللازم من قيام شيء مقام المحذوف و
 اذا كان الثاني نحو ما انت منطلقا وما انت ذاتا من غير تبعية
 بقرينة ذكر التواضع بعد اي لئلا يجرى عليه لانه صفة الجنتين
 بقرينة ذكر التواضع وهو ان يكون اللفظ بعد الدخول او الدخول
 وهو ان يكون لا يراد الاثر ويراد عليه اي يراد على هذا القول ما ذكرنا
 مع انه لا حاجة اليه لا حاجة اليه اي يعني الحذف عن اللفظ المتبادر
 بهوثة المقام الى معنى آخر انما يكون عند الحاجة كانه التعريف المستحق ولا
 حاجة اليه فيكون ما تفرق في كلامه البعدية والدخول بهذا المعنى فخر به
 لا حاجة فيكون فخره بما يقوله بغيره في الخارج وهم لان الحذف عن اللفظ
 وان تكرر لا يصير متعارفا مطردا وعليه اي يراد على هذا القول ما ذكرنا
 من انه لا حاجة اليه فالتعريف غير مانع فيه انه بعد محل البعدية والدخول
 الدخول على ما مر كيف يخطر المرفوع في التعريف وهو لا معنى لقوله اللهم
 اقمه اه بان الجار اه يعني انه ليس متعلقا بالمتن بل المحذوف هو خبر
 لا كان عليك تشريف اليوم طرف له ذلك الخبر المحذوف او بالعكس
 اي اليوم خبره عليك متعلق به وعلى التقديرين تشريف مفرد اي لا وجود
 ما صم معنى انه على حذف المضاف كيلا يكون ظرف الزمان خبرا عن الجنة
 لان حرف اه كمر مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز ان يكون ذلك
 الجار خبرا عن ذلك المصدر متباكنا او منفيا تقول الاشكال عليك واليك

قوله المنصب يريد المنصب لفظا لا حكما او تقدير
 وان لم يعم اليها بل لم يعم اصلا فلا يكون جامعا
 او عزم الى الثالث فلا يكون ما انفكا
 كذا في كفاية

قائلا

قوله على النسخ المشهورة اه اقول عليها بشعر هذا الكلام
 ان الخبر محذوف في المثال الاول بقرينة كونه مذكورا في الثاني
 لان الخبر المذكور في الثاني يصح ان يكون خبرا لاولا ايضا فيكون
 تقدير الكلام لا غلام رجل لك فلا يستبعد كما قال بل مراد الش
 بان ان الاول على الاستعمال الاكثر والثاني
 على الاستعمال الاقل كفاية الطائفة

واليك المصير ومنك الخوف وما عليك العول وليس لك النجا **قوله**
 لتضمنه فيه المصدر فالنسخ به باق بعد جعله خبرا من حيث المحذوف لم يحز
 الا يحذف الى محذوف قد رتب له لول العاصم متعلقا بقوله من امر الله **قوله** لا
 المنصب لانه لا يكون مفردا يتوهم منه كون الكلام مسوقا له **قوله** ذلك اي
 ارجع الى المصير المستقر اليه اظهر من ارجاعه الى اسم لا لونه مذكور كاصري
قوله لا يبين على الفتح بلا تنوين حذرا من مخالفة الحركة لسائر المفع
 بعد لا التبرية فانما هو بالحركة قبل دخولها طردا للباسطة نسي واحدة له
 الذين جعلناه لا مطلقا المعطوف عليه نسي وجهه يكونان اما الشيء وا
 نحو يا ثلثة وثلاثين مضارع للفت سوا كان على اول اوله بخلاف ما جاء
 من رجل فانه لا يصح بعده بل رجلا او رجلا ولذا قال المفسرون ان قراءة
 لا ريب فيه بالفتح اليخ في النسخ من قراءة لا ريب بالرفع اي الاخر **قوله**
قوله لا الاضافة الى الامم الصريح اعترافه بالاضافة الى الجملة نحو يوم فتح
 الصادقين فانما ترجع جانب البناء لا للتنبيه على كونها في الجنب لانه في
 الجنب تكرر لئلا يخلو في الحقيقة **قوله** سواء كان اه نحو لا حسن في الحسن البصري
 ولا معنى في الصعي او فيما اضيف اليه نحو لا امر قيس ولا ابن زبير
قوله رعاية اللفظ اي انما يحذف في صورة التكرار وان كان النسخ في الحقيقة
 وهو المثل الذي لا يتوقف بالاضافة الى المعرفة لرعاية اللفظ واصلا
 بان يكون مطابقا لقصد منه ولذا قال الاخفش على هذا التأويل يتبع وصفه
 لانه في صورة التكرار فيمنع وصفه بمعرفة في الحقيقة ولا يوصف بتكرار
قوله لا لا يفتح المصدر وانه كان اسم جنس موضوع لفائدة الوصف المشتهر
 وعلى هذا يكون وصفه بالتكرار وفي الثاني زائدة ويجوز البناء الزائدة
 نظر الى اللفظ **قوله** لا للتبرية اي لئلا يخلو الجنب طغاة عن العلة امر فروع
 غير سبويه واما عنده فلامح اسمها المفتوح لا يحذف اليها في موضع

لانها يكونان مبنيين بعد لا التبرية

قوله ايراد حسن بحدوث الام ونصب بابا ايضا لان
 اشتراكا كنية بالرفع والتعريف الذي يعني
 ابو الحسن مثل ابو الخطاب لم يرض الله عنه
 لكن القبول فيه ما اقره وهو حذف اللام من العلم
 مقام المثل والمؤثر بالصفة المشتهرة بها
 اصلاحه واما في الثانية فالامر واضح كفاية
 في الفكر فلهذا جاز حذف اللام
 لان القلان تنوينه في مكانه
 بقوله لا تنوينه في مكانه

ونعت المنة من اسم لا الذي بينه بعد دخول الالة التي سمي فالمعروف بلام العهد يعرف اليه لا
نعت المنة مطلقا حتى يقتضيه بلاما وما بارد على ان يكون باردا مضافا الى المنة لا اسم لا فانه التاكيد للفظ
يكون بناؤه كالمتبع فيجاء الى نعت المنة بالمنة اصله لا بالنبوة والاسم لا المنة مطلقا والا لدخل
فيه نحو لا المناهي في فلاح ولا الكذب في نزع بقوله المنة هذه النعت ونعت اسم لا المعرب نحو لا
فلام رجل فاضلا عصا الكد بن على الكافية

اعترض كان الشاعر عشي هذه المرأة فيقول على طريقة يفيد النعت
الاشرف ويصوره رجله لتي على هذه المرأة ويهدي طريقا يوصل
اليها اي يهدي ونثر رجلا هذه مصفاهة مملأى وقيل يروي بيتا
سير اتمنى ولعله تعجيب فبالثناء المثلثة البقية بالمحققة اي
لشبهت اه فالمكان مصدر ميمي لا ظرف وتوجيه النفي اليه حقيقة
اي من حيث المعنى بناء على ان محط الفائدة القيمة الاخير وان كان
صورة الى المنعوت بنزع الكافض والاصل يرفع وينصب
قوله في الجراي نحو خبر لا مذكور اقبل المعطوف لفظا او تقديره كان في
المعطوف على اسم ان المكسورة لئلا يلزم توارد العاملين لكن
في المعنى انه يجوز مرعات محلهما مع اسمهما بغير نعت الخبر وبعده فيجوز
رفع النعت والمعطوف نحو لا رجل ظريف ولا رجل وامرأة فيها
يقتضى وجوبه يعني ان بدل المندى يجب بناؤه اذا كان مفردا
معرفة لان حكم المندى المستقل يجب بناء بدل اسم لا اذا كان
مفردا لانه على ذلك جواز البناء بناء على ما كان في باب البديل انه يجوز
اعتبار البديل تارة مستقلا واخرى غير مستقلة في باب لا التسمية
وباب النداء عند السمع الرخيف فانه يقول عطف اليها هو البديل
لئلا يتوهم اه ظاهره يشعر انه ليس منصوبا بل مبني كانه لا
ولا غلامين لكنه اجري احكام المضاف عليه لثبوت المضاف
في المعنى وليس كذلك لانه صريح في الرضى بانه معرب اتفاقا انما
الكل في انه مضاف حقيقة بل ثبوت به له واليه ذهب المصنف
لعل مقصود المحقق لئلا يتوهم ان تشبيهه بالمضاف لاجل نصب
فقط لكن عبارته قاصرة يعني ان صورة اه لما كان قول المصنف
لثبوت ركنه في اصل معناه غير صحيح بحسب الظاهر اسم لا في هذين

منه اي
قيل يروي بيت ادبيته وعله

والعطف صوابه عطف الفكرة على اللفظ وعلى الحال
جاء اذ عطف المفعول لا يجوز الا على الظاهر وجوب
المراد باللفظ المفعول لا يجوز الا على الظاهر وجوب
جعل امره بغير حركة البناء لا بناؤه لان البناء لا
يكون بغير حركة البناء لا بناؤه لان البناء لا
امر التامع في اسم لا بغير حركة البناء لا بناؤه لان البناء لا
بناء الوصف في المندى وقد بينه المعطوف فانه لم يميز
مثل لا ب والمندى في اسم لا وبينه المعطوف ولا يجوز
ليس البناء عطف المندى على المندى على اللفظ
الكافية

واللام محقة لتاكيد المقدور وهذا من سيبويه
واخليل والجمهور او ليس بمضاف حقيقة
ج

وشل لا ابالة الى بالضم دون ان نقول لا ابا رجل لا خفصا هذا يجوز بصورة المعرفة وهو مختم بالاب والاي من الاما السنة
والتشبيه فالاول ان يذكر لا خفصا لا على له ولا على له اشارة الى حصره في الاربعة والمتروكة في كتابه جمع المذكر
السلم على ما هو الرواية في المنة على ما يحتمل المكتوب ولان المنة كناية الدالة فانه الامر المطبوع ان لا اب مفرد اعرب
بالالف ولم يبين على ما ينصب به فيه نحو الفناء لا فاعادة الاعراب والاعراب بالالف هذا هو المشهور وكنت ان تجعل
المخالفه البناء على الالف مع انه ليس ما ينصب به ولا على له خلافا لال حرف النون من غير اضافة ولما كونه مصرعا
نقصا كونه

رفع مبتدأ والمقدور مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا في حكم واحد بالافاضة
اي في حكم عامل واحد فيجوز ان يجعلوا واحدا لاظهاره نظرا الى تعدد اسم لا
والتاويل على المفرد نحو لا شئ منها هو مودع خلاف اللفظ فان لا عاملة اه شعر
كلا بان مدارجواز تقدير خبر واحد وعدم كون لا عاملة في المتبوع عنده وسير
كذلك فان معناه لا المتبوع اسمها على خبر في الخبر عن غيره ولا يجوز فيه غيره
فان مرفوع على انه خبر المبتدأ فلو قدر خبر واحد يلزم توارد العاملين على معنوي
عامل واحد ولا يجوز قياسا على توارد المؤثرين على واحد كما مر في هذا الرض
ونافية التكلف ان يقال مراده ان لا عاملة عنده غيره في المتبوع والتبعية فاجز
خبر لا فلا يلزم التوارد عنده لا مع اسم المنة مبتدأ فلا عمل لانه المتبوع و
المعطوف منصوب فلا يتحقق عطفه فلو قدر خبر واحد يلزم التوارد
للضرورة الشعرية نحو قوله لا يبطل عملها لان عملها انما يكون ثباتا بها بان و
بتوسطها بطل العمل لان لا لا بد لها من تقدير يجوز ان ينعى التقرير له هذا
انما يريد ان لو كانت هذه المعاني مدلولها لكانت مستقلة بان تكون مستقلة فيها
واما اذا كانت من مستقلة كالحجج وكلها مستقلة في الاستقلال فلا يتحقق
مذكور على هذا المعنى عن الظاهر اي الخبر المستفاد من كلمة اما قال
السيرة اه في الرضى قال لانه ليس له اعرف احد يقول تحت الف الاستفهام
ادارة النفي فيكون الالف مجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون مدلولها انكار او التوبيخ والتعني
هو العوض وقار سيبويه اه قال المازنه والمبرد ان حكم الالف النفي حكم الالف
المجردة فيجوز عند هذا العطف والوصف على الموضع لا اما في كونه نفي والاف
ما وخبر بشرها وخبرها ظاهر او مقدر كانه في الخبر وقار سيبويه لا يجوز عمل
الناصب على الموضع كقوله انما اشارة الى ان البيت مضمون وهو ما لا
يتم معناه الا بما يليه في شدة الابية للفصل ثبت في تفسير تراتب المعدن
من بابا ث البير اخرج تراتبا والمصراع الثاني منقذ رجل والاعاد اعترض

قوله لا يبطل عملها لان عملها انما كان
لثباتها بان وبتوسطها بطل الشبه
لان ان لا بد لها من تقدير

التركيب في
في الاستفهام فلا وتفصيله كونه في
الاتقان للشيخ السيوطي

تشبيهه بالضاف لا يمتنع جعله مفارعا للضاف بالجمع المشهور والواجب تنوين الالف والياء حذف النون
بل يمتنع تنوينه بمنزلة المضاف المحقق وله فع الهمزة كونه في رتبة له في أصل معناه
اي في أصل معنى المضاف من حيث هو مضاف وهو الاختصاص وانما قال اصل معناه لان اصل معناه قبل الاضافة
كان الاختصاص انقلب بعد الاضافة الى الاختصاص مع التعيين وما نحن فيه لا يفيد الاختصاص ولا يفيد التعيين
نعم الكون على الكافة

التركيبية نكرة وتركيبية بالجاء والجر وتركيب خبري عند المقام
فلا اختصاص للاسم لان هذين التركيبين حتى يشاركا المضاف في
لا اياه ولا غلاميه فيه اولى الشئ بتأويلين حاصل الاول ان اسم
المضاف ياتي في الامكان في افادة الاختصاص الاضافي لا اشتغال كل منهما
الاضافة وصورة اسم لا هذين التركيبين الجزئيين صورة المضاف
بأظهار الالف فاعطى له حكم وحاصل الثاني ان مثل هذين التركيبين مع
كونه خبرا لا اضافة فيه شاركا في التركيب الاضافي في افادة
الاختصاص واذ كان الاختصاص الاضافي لكونه معلوما للخاص طبع سلم
الثبوت عنده اتم من اختصاص الخبري وهو اسم لان حاكم اعتبار
اضافته لوجود الاسم شاركا لكان للمضاف المقدرة فيه الاسم في
افادة الاختصاص بغيره فبذلك يراه ان هذا التركيب الجزئي شاركا
لتركيب الاضافي في افادة مطلق الاختصاص فاعطى للاسم لانه
الاول حكم في الثاني فانه لانه لا فرق بين التوجيه بين المضاف والمضاف
المتفرقة في كل تركيب المصباح جاع ضمير في رتبة تارة في الاسم المضاف
بأظهار الاسم وارجاع ضمير له الى المضاف وارجاع ضمير في رتبة تارة
الى مثل هذين التركيبين وارجاع ضمير له الى تركيب يشتمل على خبر
حتى التدبر منه التوفيق فانه انما يستفاد بسبب الاختصاص
بالعونة او المعاني الاخرى من التعظيم والتخفيف للمضاف والمضاف
اليه كما بين في علم المعاني اية الصورة اي صورة المضاف غير ثابت
بأظهار الاسم مع بقاء معنى الاضافة وقد تلحق التاء فخر على جبر
الله التاء من تمام حين كاجاء العاطفة تخيد مامن عاطف وثابت
الكلية اي لا اولى بالمبالغة في النفي كذا في علانية وهرها مستعارة
للفاء فانه في الالف اسم اشارة للكان في حين النصب واما

بغيره وبين المضاف اليه شاركا
بتقدير الاسم

الجزئي في

ومن ثم لم يجر لا اياه في اذ لا يشاركون لا اياه في
اصل المعنى اذ لا يضاف الالف بغيره وفيه بحث
اذ هم جواز هذا التركيب فثبت بالافاظ لا اربعة
المستعينة بجرور بالالف والالفين في ان يكون لا
ضرب في اليه تشبيه بالمضاف لا خافي من حجب
نعم الكون على الكافة

وليس مضاف على ان تكون الالف لتأكيد الاسم
المقدرة لف المعنى وهو صيرورة معنى غير تام
مع ان كل واحد يفهم منه معنى تاما من غير تقدير
مع الالف في الالف بغير تقدير لا اياه في الالف في
لا يشارك في التقدير في الالف في الالف في الالف في
في رتبة بغير الالف في الالف في الالف في الالف في
لانه يعارضه امراب اياه في الالف في الالف في الالف في
نوع التشبيه والجمع بلاضافة على الكافة

والا اياه فعند السير في معنى على الكسر لكونه في الاصل مضافا الى
الجملة حذفت الجملة ونهت على الكسر لئلا يلزم اجتماع السكتين ثم
الى تنوينه العوض وقال الكوفيين لانه حرف جر وقيل انه مجرور من مقدرة
لامن الحرف وقد يرفع وقد يجر بتقدير من كاجاء في القراءة الشاذة و
لا ت عين مناص ولا يستعمل في الاصل لا ينقل من احد لامن الجازيين
ولامن غيرهم فالله الجازية اذن اعمال ما وجد في الجازيين وهم بنو
تميم لا يعلون مطلقا الامفصولا بينها نحو ان في العالم واما
الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله وفي الاواخر في الاثني فلان
لقد صهيبي اخرين من التقيب والتوقع وفي الاخير التبيين
فلا يكون بموضع التحقق لا يمنعنا المجدد والاب التي يستحق
عليها والمثنية مثله كذا فالتقدير في الاول يدور دورا
سبحان حذف الفعل واقسم المضاف اليه مقام المضاف وفي الثاني
الا يذهب مع ما يذبح يذبح واضار يا بان يكون عمر واسمها
وضارب خيره وزيد مفعول ضارب يا كذا قوله في فاسمك الآية فان
من احد اكم لما تقدم عليه الجاء والمجرور وقد علم في عاجز من خبر مبتدأ
مخوف فاعلم من عطف الجملة على الجملة اذ كذا في فاسمك ان
الاول مر فوع وليس بشئ لان مثل ذلك ليس بمراد ولا في رتبة
الكلام بيان للواقع توطئة لبيان تعميم العلامة والمراد بالجر ما هو
نوع الاعراب المستعمل فالتبشير المستفاد من ما بالملابسة
في قوله بالكسرة تبشير بالجر في فاسمك فاعلم ان دور لعدم
دخوله في التعريف وما قيل ان المعرف هو المجرور والمشتق من الجر
بالمعنى المصدري والمراد به الجر نوع الاعراب نوع تقدير دخول
في التعريف لا يتوهم الدور ايضا ففيه اية الجر في نوع الاعراب

بمعنى
نوع
نوع

نوع

نوع

قوله واهي زائدة عند البصريين وليست ان التي
تراد مع ما التافية بل هي التي تراد مع ما وما
المصدرية ايضا شاركا لان قام زيد قلت ومشارك
الثاني نحو انظر في ما ان جرت العاقبة اي مدة
جلوسه والحاصل تراد بعد ما وما المصدرية
بلا فصل كما تراد بعد ما كذا كفاية الطالبين

الحرف لا يخلو على
الحرف الذي من
حذف الالف
مقصودا

واجب بان المعنى لما احد منكم جازع اعني فالجمع
لعموم الفكرة بوقوعها في سياق النفي كفاية

ما هو في البحر بالمعنى المصدري لانه المصدريه وانما ذكره محلا
 في تعريف المرفوع فلما صرح به الشرح اورد في بحث
 ان قال المرفوع المحل فلا يمكن التخصيص هناك بالمعرب **قوله** بغيره انما
 الاعراب حيث قالوا بحر علم الاضافة وانما لم يقلوا بحر علم
 في بيانه انواع الاعراب كما قال في عدليه بحسب ما مضى من
 بالحكمه وسكنوا الجيم والراء من الالف واخضن مادونه
 الا بطل من الشرح كذا في القاموس **علا** الشرح اي ذاتها لا
 من حيث انها علا وما قيل انه ينتقض تعريف المجرور في غير غلاي غير
 مجرور فمرفوع لان حركه غلاي حال كونه مجرورا غير حركه حال كونه
 غير مجرور ولذا كان اعرا به حال الجرح قد بينا **قوله** في المرفوع
 اي المراد في الموضوع معنى واحد بخلاف ما اذا اورد الضمير فانه
 يحتمل الاستخدام **قوله** في الله اي انما يكون حرفا في زائدة
 لاقتصاصه بالاضافة يعني ليس نكرة محضة حتى يجب تقديم حال
 عليه **قوله** من اقام المتوسط باعتبار ان المتوسط لفظ وتقدر في
 ما يتوقف على الجرح وهو قوله مرادنا بمعنى الاستدلال في الجرح
 في اللغة بهر سنة كره فيكونه بمعنى الاستدلال فيمكن ان يكون
قوله في باب القلب على البحر على المعنى الحقيقي و
 القلب لا يكاد **قوله** في نكتة عند السلك وانما عند غيره
 فالتكئة المبالغة في التجرية ثم ان القلب من خلاف مقتضى اللفظ
 وهو اما كناية او مجاز فلا ترجح لكونه بمعنى الاستدلال على القلب
 فقوله لا حاجة محل بحث اعترض عليه اه يعني انه قوله لا جملها
 وان افاد اخر الى كمال زيد والضارب زيد لك اخذ بطل
 التعريف كزوي الحسن الوجه لانه استدل بالتنوين فيه بواحدة

اما بطل في المجاز لانه لا معنى
 الحقيقي او بطل في التضمن فيكون
 كونه بمعنى الاستدلال صحيحا

فالتكئة

بواسطة التنوين اللام لا بواسطة الاضافة وانما الضارب
 الرجل فانه جائز مع عدم استلام المضاف فيه من التنوين او ما يقوم
 مقامه لاجل الاضافة بل لاجل اللام وحال الجوب الى القياس مع عدم جواز
 وانما جائز محلا على الحسن الوجه على ما بينه فكان في حكمه قال الشيخ الرضي
 اه كلام متأنف والكلام السبقي كما كان على قوله لا جملها وجوابه و
 هذا جواب عن اعتراضه بغير ذلك قوله مجرد اعنه تنوينه بانه توجب
 الاضافة بتقدير حرف الجرح مع عدم التجرية كما في المضاف اليه المنظر
 اذ ليس فيه تنوين او نون والتجرية بفرع الوجود فكان المناسب
 تقديم هذا الكلام الا انه اخر لاشتماله على الجوب على الحسن الوجه والضارب
 الرجل ايضا **قوله** بشرط اضطررنا لم يوجد الشرط لم يوجد
 المشروط **قوله** على البحر مفعول مطلق لم يعمل قال الشيخ في رفع الاشكال
 اراد به ما قام بالغير في اصل التعليل انها تفيد صفة قائمة بمعنى
 اللفظ ما يقابل اللفظ كاياد عليه قوله منسوبة الى اللفظ او
 المعنى كانه المراد به ليصح التمثيل ببيت ولسه فانها متساوية **قوله**
 المساوية الشبهة وهي المساوية في الصدق سواء اتحد المفهوم
 او لا كما قالوا النسبة توافق الوجود وعلى هذا يصح مقابلة
 بقوله او اعم او اخص بلا تكلف فان الاحد اي المراد من الاحد هو
 يوم الاحد فيكون المضاف اليه اعني اليوم اعم مطلقا منه ولما لم
 يستعمل اه عطفا على قوله اذ لم يستعمل اه مقدمة ثانية لاثبات
 عدم الصحة فان الاولى انما تفيد عدم الاستعمال فقط او يجب
 تناقضه والتناقض لا يصح استعماله في كلام الفصحاء **قوله** لا بعد الباء
 التأويل اه فيقال في كل رجل من نبات لرجل **قوله** ولا يجوز لان كلا
 لا يستعمل الا مضافا الى ظاهر او مضمرة محذوف نحو كلا من نباتي

ف

ف

ف

بما
جاء

كل
منه

اي كلام او لفظة نحو ان الاشارة كذا في المعنى كاتقر في
الميزان من ان كل سور الموجبة الكلية والاراد من الموضوع الاول
ومن المحل المقدم اقر الظاهر كلام اهل العربية ما ذكره صاحب
المفاتيح في المعنى كل اسم موضوع لا يفرق افراد النكرة نحو كل نفس
ذائقة الموت والموت المجموع في كلهم ائمة واجزاء المفرد
المعروف نحو كل زيد من ثم ما كانا حاصله ان لفظة كل مفرد مذكر
معناها بحسب تناسف اليه فان كانت مضافة الى مندرج
ومعناه معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو كل من في نفسه
في الزبر ومفردا مؤنثا في نحو كل نفس في شقة ربيته بالكسب ونحو
ومجموعا مذكرا او مؤنثا وان كانت مضافة الى معرفة فقالوا تجوز
مرعاة لفظها ومعناها في كلهم قائم فانها ذكر الميزة ان يكون
المساحة بناء على ان كلمة كل لما كان في افادة الافراد والافراد
للمضاف اليه وان ما يستعمل بافادته هي الاحاطة قالوا ان كل
للاحاطة وان الافراد من جانب المضاف اليه يجوز ان يكون
كوب المرأة الجهاد وسهيل كزبير كوب عند طلوعه بفتح الفوكة و
مقتضى القبض على باب انها شرع اه كذا قال الشاعر اذا كوب
الحرق لا يـ سحره سهل اذا غلبها في القريب لانه الاضافة
الح لانه الاصل ان يكون للاختصاص لا لتسليم معبودية الفطر
ولذا قالوا انه في حكم النكرة ولذا توصف به النكرة دون الموقرة
مخالفه لانه يدل على ان كلام من المضاف وذو الام حقيقة في الواحد
المعين مجاز فيما سواه وما في كتب البلاغة انه حقيقة في الواحد
المعين والجنس اما اشتراك اللفظ كما هو المشهور او اشتراك المعنى
كما هو من باب السكاي ولو حرف النسخ قوله من غير اشارة الى واحد

اراد المندرج مطابقة المكان
في الصيغة او في المعنى او
في الاشتراك بين المعنى
احدهما كما يصح استعمال الاخر

ت
على التسامح

قوله في الاضافة المعنوية اي في الاضافة
المعنوية التي يكون المضاف اليه معرفة
لكن تتركب من اضافة المضاف اليه معرفة
المقام فلا يرد الاضافة اعتمادا على انهما من
التخصيص فلهذا في موضوعه وضعنا في مقامها
ينفع القول وينتهي القبض كـ
اذ اغت غزلهما

وتقيد اي الاضافة تعريفا مع معرفة المضاف اليها
بقريته اشتراط تجزئ المضاف من التعريف وذلك
التعريف اما التعريف العادي وهو الاول او الجانبي
اختر بقوله مع المعرفة مع الكائن مع النكرة وهو
ظاهر وافادة للسمع المحيط انها تقيد للمضاف
تعريفا حاصل مع المضاف اليه فتأمل

وص
وص

قوله ولقد امر على السلام اه قال في شرح المفاتيح لم يرد به لئلا معنى اذ ليس فيه اظهار ملكة الحكم ولا المانية من حيث
اي بقرينة المروءة لا الاستقرار بل الجسد من حيث وجوده في ضمن بعض افرادة والمعنى لقد مرت على النجم من النجم فلهذا
امر بالاستمرار انتهى ويؤيد ذلك في المضارع الاخير في قوله مضيت بمعنى مضى عد الى الماضي للذلة على التحقيق
قوله له ثبت باننا من الحروف العاطفة كتم الالة تحذف لعطف الجملة على الجملة بخلاف الحال في التاء من بعض احواله

الى واحد في معنى وقوله بلا اشارة الى معين الى المقيد عنه مع جواز
الواحد فيكون مفادا للعبارة بين الاشارة الى واحد غير معين اذ
ارتفعت الحاجة لانه استعماله في واحد غير معين من حيث انه واحد
من افراد الجنس لانه حيث مطابقة الجنس اياه مجاز لانه استعمال المطلق
في المقيد لا اراد نفسه بالجنس بان يكون المراد بالجنس من حيث التحقيق
قوله وذلك بحسب ان الالة قرينة للاشارة الى المقام الخطاب هو

انتفاء قرينة البعضية لئلا يلزم التزج كذا قالوا بعض المحققين
اراد به السيد في قوله في حواشي المطول بادعاءه بان يفهم قوله
لمعين اعم من المفرد والجنس بقوله بلا اشارة الى معين للاشارة
الى غير معين او غير ذلك اي لتكرار وفيه خلاف الزمخشري فانه
يجوز ان يكون اضافته معنوية لاشتماله على المعنى وسلم الحال لهما
مطلق المطلق المتكرر وايضا ليس يجري اه اي كالا يجري الحكم
بان الاضافة المعنوية الى المعرفة تقيد التويف في الاضافة المذكورة
لذلك لا يجري في هذه الاضافة كلفيت في بعض النسخ باللام المفتوحة
المؤكدة لما في هذه الالهام من المبالغة الزائدة على معارز الافعال وفي
بعضها بدون اللام اكتفاء باصل المراد وكذا اخواته فان شرعك بالثين

الجمعة المفتوحة وسكون الراء معناه حسبك واشترطت كذا اي
احسنه وكان معناه الكفاية النطة المشبوبة من شرع الدين
شرعا او اظهره وبينه وكفيت بتسكين الفاء اي حسبك و
تهليك بتسكين الراء يقال هذا رجل تهليك وتاهليك من رجل
وتهليك من رجل وتهليك من رجل تاهليك تهليك تهليك
عن طلب غيره كذا في الصحاح في قوله تهليك تهليك تهليك
لكن الضمير معرفة نحو زيد واصله مختصة بضم كذا ربيت

قوله هذا الحكم اي حكم افادة الاضافة المعنوية تعريفا
للمضاف اذ اكلام المضاف اليه معرفة فاعلم

قوله في هذا الحكم اي حكم افادة الاضافة المعنوية تعريفا
للمضاف اذ اكلام المضاف اليه معرفة فاعلم

قوله عليك اعلم ان قولهم عليك بكذا اسم فعل
اذ اتقوا بنفسي كان بمعنى الزم واذ اتقوا بالياء
كان بمعنى استسكن لان الياء زائدة في الفعل
تقوية له كطاعة الله ذكره الزمخشري في شروحه
البيس جوا والسيد الشريف في شرحه في شروحه
في قوله عليك بكلام رب العزة اي استسكن بكلام
رب العزة وقدماء لفظا عليه اسم فعل على سبيل التذكير
شذوذ اخر وهو اتصال الضمير بجملة في قوله

قوله فيكون غير باصفة الحركة التي هي معرفة وانما كان في معرفة لان في الحركة لا يكون الا الحركة فلا يحتمل شيئا
آخر وكذا قد لا تكون انما هي غير المقتضبة عليهم في معرفة وصف في عليهم لان المقتضبة عليهم
لا يكون الا المنع عليهم فلا يحتمل شيئا آخر مظهر
قوله فيكون غير باصفة الحركة الموقوفة باللام فيكون يتوهم
بالاضافة فاضاير

رجلا هو واحد الا ان يكون المضاف اليه اياه فانه يتوهم في الاختصار الغير
منه بل هو في اي ايه المضاف منكم ولا يخفى صفة الذين انعمت وكذا اذا اشتبهت بشخص بامثلك في غير
جاء مثلك في معرفة اذا قصد ذلك الشخص وقبح القدر في شدة

قوله كما اشار به ان اشتراط القصد فاذا اراه الشئ في مثله دون غير
فانه اذا كان له ضد واحد يعرف بما يعرف به في القصد معنى واما
اذا انصف لفظا نحو زيد الشجاع فلا يجوز الاضافة كما في فانه يجوز
لان المقام منها الذي يعني ان المقام ان يقع بهذه العناية ما يعلم من
التعريف ان التعريف في الاضافة غير التعريف في الحال بما عداها فلا يكون تحصيل
للمحل فيه ان الموقوفة او غير الشئ ان الامثلة المذكورة قبل العلية
كانت مستعلة في الشخص المعين وبعد العلية ايضا مستعلة في
ذلك الشخص فبني تعريف الموقوفة هو ان يكون الموقوفة

بانه مبني على الموقوفة الابعة بينهم فقط زاده ليصير الترك
دليلا على ضعف ايراد اللام ابداء غير مشروط بشرط لفظ ابداء
لانها تابعة للعلل وبما فانها اذ فاضاقتها اليه لفظية وضاقتها
الى المفعول به اذ خصها بالذكرة لانها لا يضافان الا الى الفاعل والمفعول

به والموقوفة لشيء طلبها دون سائر معمولاتها على الاولين اي
الحال والاشياء كحتمها والمعنوية لاشتمال الاشياء على الماضي والحال
والاستقبال فاذا قصد المضمحل عملا واذا قصد الحال والاشياء عملا
كايضا القيد في قوله وقد اعتدى والطريق وكذا تها بجد وقيد
الاول بغيره لا يقتضي القيد المتكلم من القيد وكذا به عن تيقظ والليل
بأن وكذا بضم الواو وسكون الكاف جمع وكذا في الطير ايضا وقعت
بغيره اي بغير سكون وقيد الشعر رفيقة في الاول بغيره بغير سكون

وما اجازته الكوفية من التثنية الا ان يكون في الاربعة الا ان يكون في الاربعة
من العدد من الاربعة الا ان يكون في الاربعة الا ان يكون في الاربعة
لا يجوز البقاء المقصود اعتبار اليبين في غير ضعيف
فلا بد نقضا على قاعدة التثنية على ما في اسرار
من هذه القاعدة ايضا من اشتراط التثنية على ما في اسرار
لاجل الاضافة والوارد في كلام الفصحى ثلث الاثنية
صاحبه الدرجة على الكافة

اقول في بيان كلمة ايا تعريف الموقوفة دون توحيد الموقوفة
حرف التثنية ابداء وان وجه الاعتراض بانه يستفاد
الاشياء المتشابهة من قوله وبين جعلها على إطلاق
كيفية وشدة حرته وكثرة بكانه على الموقوفة مع ان
الاشياء من جمع زمان يستفاد من جمع تعلق الايام
انما مضت مع الجسمية والجمع من الجمع في جمع فعل متعد
على انه من الجمع لمن الجمع في جمع فعل متعد
منصوب على المفعول به لانه فاعله ثلث على سبيل التنازع
والاثنائي جمع انفية بضم الهمزة اصله ثلث على سبيل التنازع
الجمع ثم ادغم فصار انفية والباء جمع بلغة بضم
البناء اي اثنائي من البناء والباء جمع بلغة بضم
عن الماء والواو البناء يستلزم اثنائي في اثنائي
البناء والواو البناء يستلزم اثنائي في اثنائي
بضم واو بضم على سبيل التنازع والباء جمع بلغة بضم
ايضا معطوف على ثلث الاثنية كفاية

قوله بان سقط قيد المنع والقيود ان الشئ قد يسهل على التحقير في معنى التحقيل كما في قوله بان المقتضبة لا يسهل
بالحققة والتحليل لا بد بان سقط ان كان بصيغة التثنية يكون ضمير القصة محذوف لا فلا في الاستاء
استناره واجب التلويح الصفة لا فاعل في الطاء وان لم يكن في الحقيقة فاعلاقة من حيثها الفعل حاسه
الحوادث الاو ايد

الجماد وقيد الاو ايد اي الوحوش كانه لسرعة قيدا على رجله البعير
الفرس الطويل على الضخم والعبارة في قولهم هذه ناقة غير الواو
جمع باجزة نصف النهار عند اشتداد الحر اي عبارة فيها وتكون
الاضافة او وجه على الله على وجه البديل اي الاضحية اذ يعني ان
التحقير يستعمل في الحال المصدر مجازا صرنا به اي ليس هذا
قيد احسن از باحتي استفاد ان المعنوية قيد تحقيل في اللفظ
اول التوهم بالمقابلة اي بمقابله بالمعنوية بان اللفظية قيد
ام القيا وتلك امر معنوية او للاشارة الى الاحتمال عند
اذا تها خفة المعنى فيكون القيد له رفع توهم خلاف المعنى وما قيل ان المعنى
لا توصف بالحققة والنظر وانه يجعل كغيره مضافا الى خفة المعنى
اي لا يفيد الا تحقيل في اللفظ لان المعنى فلا يفيد انما لا يفيد تعريفا
ولا تحصيل في فروع اما الاول فلان الخفة ليس بها الا بمعنى استعمال
شئ وهو كما يتصف به اللفظ يتصف به المعنى والمجاز ليس مقتضى
السماع واما الثاني فلان المستثنى ما هو بعد الا يكون المعنى ان افادتها

مقصود على التحقير المخصوص لا يتجاوز الى غيره من التعريف والتخصيص
والتحقير في المعنى بعد جعله مستثناه بان اعتبر ضمير الفاعل في النقة
فصار فضلة كالمفعول لا يخفى ان اعمى البحث ليس ان المشار
اليه اعني المجموع لا يستلزم ما بعده بانه ان التحقير للمعقول في
استلزام بعده حتى يرفع ما ذكره الاستثناء انه لا يصح البناء
المستفاد من قوله ومن ثمة لانه منتف بالقباس الى انتفاء التخصيص
لبناء الا على ما في كبحه الامر وكسده لا بالنظر الى العلم
قوله او بغيره كبحه بان يقال نسب البناء الى المجموع باعتبار بعض اجزاء
للتلزام بينها كانه نسب القبيلة باعتبار تعاونهم و

قوله فيكون غير باصفة الحركة التي هي معرفة وانما كان في معرفة لان في الحركة لا يكون الا الحركة فلا يحتمل شيئا
آخر وكذا قد لا تكون انما هي غير المقتضبة عليهم في معرفة وصف في عليهم لان المقتضبة عليهم
لا يكون الا المنع عليهم فلا يحتمل شيئا آخر مظهر
قوله فيكون غير باصفة الحركة الموقوفة باللام فيكون يتوهم
بالاضافة فاضاير

قوله فيكون غير باصفة الحركة التي هي معرفة وانما كان في معرفة لان في الحركة لا يكون الا الحركة فلا يحتمل شيئا
آخر وكذا قد لا تكون انما هي غير المقتضبة عليهم في معرفة وصف في عليهم لان المقتضبة عليهم
لا يكون الا المنع عليهم فلا يحتمل شيئا آخر مظهر
قوله فيكون غير باصفة الحركة الموقوفة باللام فيكون يتوهم
بالاضافة فاضاير

قوله ان وهو (اللام لان هذه الامة موصولة لا اداة تعريف) قوله في عرف في العبارة
ما لا يخفى مما مر من الحاشية فاضل امير
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او

وتشاركهم في المنافع والمفاسد مذكور صريحا اى قصد بخلاف
منع افادة التعريف فانه مذكور تبعاً فان المصاحفة في المشتاق الموصوف
الحكم على المستثنى فلا بد من ذكر المستثنى منه
ضيق فيكون الامر بالعلم بالعلم
للتنوين يتوقف على البطلان دليل الخصم اذا كان موجودا فلا يعارض دليل
اثبات المطر وابطاله يتوقف على اثبات المطر حيث استدل بالبطلان
وانما في الشوب مصادرة ولم يقر مصادرة لانه اكتفى في بيان ضعفه بعدم
الاخارة في الاضافة انه دفع المصادرة وما قيل انه قد اضعف من التضعيف
الى ضعفه الفصحى او يقال ان امتناع مثل الضارب زيد متوقر بحيث
ينبغي ان يفي الفهم وان كان قول الاعني فلا يمكن الا برة بقول الاعني
وهو لا شوب للمصادرة فليس شوب اما الاول فانه موقوف على النقص
الفصحاء واما الثاني فلان الخصم لا يسلم كونه امتناعا متوقرا

شبهة على
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او

قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او

قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او

قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او

قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او

قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او

قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او

في وجه حمل الضارب بك على ضاربك اشترط في كون حذف التنوين
غيرها قبل الاضافة لانه اتصال الضمير بالاضافة كانه في التقدير الاول محذوف
بان في ضارب زيد حصل التخفيف بالاضافة فلا يمكن حمل الضارب زيد
عليه بخلاف الضارب بك و ضاربك فانها ليست كانه في عدم حصول
التخفيف بالاضافة قوله ان من غير اعتبار كونها كانه في قوله
محذوف وتنوينه في التقدير السابق وتعلقه بحملهم وانما قلنا ان
التقدير السابق بما اورد الرافعي هذا الاعمى اضعف من التقدير السابق بانه
اذا جاز حمل في اللام في الضارب بك في وجوب الاضافة على المجر منها
لعله في المجر دون ذي اللام وهي اجماع اللغويين لم يصف حمل في
اللام في الضارب زيد على المجر منها صحة الاضافة لعله فاصلة في المجر
دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد ولا
يخفى بانه لانه اذا كان التخفيف في ضارب زيد شرط كيف يمكن حمل
الضارب عليه واليه اشار المحشي بقوله فان التخفيف في باب من منظور
فيه مما يقتضي يتناهيان لانه التنوين مشعر بن تمام الكلمة والغير
المتصرف حكم تنمة الاول فلو لم يحذف ولم تنصف الكلمة لزم كون الضمير
متصلا في المضاف اليه بتبدل الضمير المتصرف بالمتصرف والضارب بك
وان لم يشار له في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد و ضارب
زيد فليس شئ لانه التخفيف المعبر في الاضافة اللفظية عند الجماع
كاسبق منحصر في حذف التنوين وحذف النون وحذف الضمير لاربع
والتخفيف بالتبدل ليس بمعبر فوجوده كعدمه وحينئذ نسبة الضا
زيد الى ضارب زيد كنسبة الضارب بك الى ضاربك في حصول
التخفيف كحذف التنوين وانما قلنا عند الجمهور لان من قال ان افضل
التفصيل لفظية فال حصول التخفيف كحذف من كان في الباب وفي ضوء

قوله لا يخفى ان فيه شبهة او

قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او

قوله لا يخفى ان فيه شبهة او

قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او
قوله لا يخفى ان فيه شبهة او

المصباح وانما ساق الضارب والضاربين لانه في اصل الضاربين
ايك والضارب اياه فلما حصل التحقيف بخلاف باب ضارب زيد
اي مافيه الاضافة المظهر فان التحقيف منقول فيه فلا يمكن حمل الضارب
زيد **قوله** على هذا التقدير اي التقدير السليبي حيث اختلف فيه بان
حذف التنوين في باب ضاربك ليس بالاضافة قلت لعالم الميراث
بهذا القول اي بالاضافة في ضاربك مع عدم الخفة ويكون قوله والضاربين
وشبهه اه على هذا التقدير ويؤيده ان النسب المثل المذكور الى القوم
وذلك بان لا يقول بالاضافة ويكون الضمير منصوبا كما هو في باب التحليل وقياس
على الضارب بازيد وضارب بوزيد قياس مع الفارق او بان يقول بالاضافة
ومع التحقيف كانه تقرير الثاني هذا لكن هذا الجواب لا يحسم مادة النقض
لانه باي عند من يقول بالاضافة مع عدم الخفة في ضاربك فالحق ان القاع
مختصة كما يشهد به كلامهم حيث تكرر في الباب بان الاضافة في ضاربك
لازمة للتأنيذ الجمع بين التنوين والضمير المتصل والاضافة المتباعدة التحقيف
غير لازمة كلفضارب زيد وقا في الايضاح ان لا يتم الفاعل مع الضمير المتصل
شأننا ليس له مع المظهر فلا يلزم من جواز اضافة اسم الفاعل الى المظهر
من غير تحقيف لاجل هذه الصلة جواز اضافة اسم الفاعل الى الظمير مع اتفاق
بان التنوين قد راه لاه المنان في التنوين اما التام او الاضافة و
كلامهما مفقود عند اتصال الضمير واتصال الضمير انما ينافي وجود التنوين
لفظا لا شعاره بالقام دون التقدير فحذف التنوين من التقدير بعد
اعتبار الاضافة فحصل التحقيف بحذف التنوين المقدر كذا في حواشي
بيت الله فيه ان دليل التقدير في حواشي بيت الله موجود وهو وجود
الكسرة فانها سقطت من غير الضرورة بتبعية التنوين ولا دليل فينا نحن
فيه على تقدير التنوين سوى حفظ القاعدة المذكورة لا يجوز ان

الضرورة

قوله على موافقة اه متعلق بقوله حملنا بعد ملاحظة تعلقي متعلقه وهو على الاجوبة قائل حاشية **قوله** كل
واحدة منها وفي بعض النسخ منها فعلى هذا يكون قوله وضعف واحد وقوله الضارب الرجل والضارب بك واحد
قوله المتضاف اليه صفة جرت على غير من اي له للمحل والضمير المحرور في اليه راجع الى المحل وصفة مفعول ما لم يسم
فاعله للصفة المذكورة والاول ان يقول المضافة اليه بالتاء ثبت للمطابقة لقاعله ولم يرفع الالتباس بكونه صفة جارية
على من اي له والمراد بالصفة المصدرة باللام قوله الواجب وبالحق به قوله المائة وبالحق قوله له وبعد بها **قوله** لو اريد
بالضعف مع انه مثل الضارب زيد وهو متمنع كانه **قوله** وحيث اي حين كونه يعني قوله وضعف الواجب
اه ما ذكر او حين جعله قوله وضعف اه مسئلة مستقلة بالمحنة المذكور **قوله** لو اريد يندفع مافيه اي في قوله وضعف
الواجب المائة الرجاء وبعد **قوله** من توهم شابه اه اذ شابه المصادرة انما شئت من حمل على الجواب عن
استدلال الفراء به فعلم منه انه لم يتضمن الرد على الفراء في الاستدلال به كما يتضمن كل من المستثنين الاخيرين الرد عليه في
الاستدلال بها كما ينبغي **قوله** لا يخفى ان ما ذكره من الاوهام اذ يقول تضمن كل من المستثنين الرد
على الفراء في الاستدلال بها بتثنية الضمير حيث ارجع الضمير الى الصورتين الاخيرتين والصحيح ان النسخة الصحيحة في
الاستدلال بها بارجاع الضمير الى الصور الثلاث على ما في اكثر النسخ على ما يقتضيه السمع على انه يجوز ارجاع ضمير التثنية
الى الصور الثلاث باعتبار جعل الصورتين الاخيرتين امر واحد كما قبل في شرح قوله ولك ان تجعل كل واحدة منها بضم التثنية
على تسليم صحة النسخين **قوله** لو اريد ارجاع كل من اه عطف على قوله فحقه قوله وضعف اه اي ارجاعها الى
مسئلة لا يحتمل في البيه كما يحتمل في ارجاع الاولى من تلك الثلاث اعني قوله وضعف اه **قوله** وانما خبير ان
عدم الاضحية الى بيها ارجاعها وظهور ارجاعها انما يظهر بعد بيان ارجاع المسئلة الاولى لان بيان
فحقه قوله التثنية وارجاع اه ارجاع كل من الصورتين بعد بيان ارجاع الصورة الاولى لظاهر منه لا يحتمل في البيه **قوله** لو اريد
بالحمل يتضمن الرداه وفي بعض النسخ وتضمن في يكون عطفا على قوله يجعل في قوله ولك ان تجعل احمد احدى المشهور
باجازة يوسف داه **قوله** وتضمن الرداه عطفا على قوله ولك ان يجعل في قوله ولك ان يجعل احمد احدى المشهور
اشارة الى مسئلة على حدتها وتضمن كلاما من المستثنين الاخيرتين الرد على الفراء في الاستدلال بها فسخة تضمنها

فما لا يشك في صحة متناول صادق واما النسخة التي استند في اكثر الكتب والاشهر في
فيه متناول عارف لا ساليب الكلام والتركييب قاض امير كانه لم يعرف صحة النسخة
كان في تركيبه واصف وجهه ولا يخفى ما في اول كلامه من الحاجة
في تشبيه الضمير حيث ارجعها الى الصورتين ولم يبال بوزن الحكم كما اشرنا فيما تقدم لو اريد

قوله بالغربية يارب يا آت نسبة ومعدنية **قوله** مكانا هو ضمير يراجع الى الجانب فافهم **قوله** اوجزة بتلك
جزء على ما هو المناسب للمقام لا جزاء غير معين فافهم **قوله** والاطراف بيان في جعل هذه الاضافة بيانية
نقض لها عند تها فان الاضافة كما سبق انما تنبئ اذا كان بين المضافين عموم من وجه وكان المضاف اليه جنسا او
اصلا للمضاف اليه بل الظان مثل هذه الاضافة تنسب قد تدر فاضل امير **قوله** والمكان الذي اه اي المكان الذي
يكون الجانب جزءا له وحاصلا بالنسبة اليه تأمل نور الدين **قوله** بالنسبة اليه نسبة اضافية لامية
فافهم فاضل امير **قوله** فيستقيم المعنى العلم ان المراد من الجانب في قوله جانب الغيبة قطعة من الاقطاع الاربعة
للاضواء هي المقابلة في جانب الواقعة في مقابلة الجانب الشرقي فلا شك ان المراد توصيف ذلك الجانب بالغربية
لا توصيف المكان الكل الذي ذلك الجانب جانبه وجزء منه لان المكان الكل ليس غربة وهو فلا يمكن كونه المكان الكل
مقدرا مضافا اليه او محذوفا مع كونه الغربة قائما مقامه لانه لا بد من ان يتصف على كل من المعنيين بالغربية وهو
ليس يصح كاعتبرت فلا بد في تصحيح هذا المثار من توجيه صحيح حتى يمتنع فيه التأويل المذكور ولا يخفى ان القاعدة المد
الذكورة تنفرد بها مكانا كل وجه فاما المكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزاء من المكان الكل وعبارة عن الجانب اضافة
الجانب اليه بيانية والمكان الذي اعبر به الى الجانب جزء منه وجانبه هو المكان الكل فاذا عرفت هذا لا يخفى على صحة
التأويل المذكور على كل واحد من المعنيين في هذا المثال لانه يصح في كونه الغربة صفة للمكان المضاف اليه ولا يضرنا كونه المكان
المضاف اليه عبارة عن جانب اصلا لان المعنى انما هو عدم كونه الوجه صفة للمضاف وهو حاصل لانه بعد التأويل المذكور
صفة للمكان وهو غير مضاف هذا هو غاية الكلام **قوله** واجب عنه انه افراد الضمير باعتبار انه راجع الى مثل المضاف الى مجرد
قطيعة بلا واسطة والى اخلاق ثياب بالواسطة **قوله** مشابه للمضاف اليه اي لضاف اليه ذلك الام المماثل على تقدير اضافة
ذلك الام المماثل الى ذلك المضاف اليه وان لم يصح اضافة اليه تأمل نور الدين

قوله المنفصل بالتقريب لم يوجد لفظ المنفصل في بعض النسخ وهو الاول في نور الدين **قوله** وحصل التخييف جذا
المنفصل وهو صفة اي كونه وقوله بالتقريب صلة للمنفصل يحتمل لا يجوز ان يكون اصل انما ذكر جذا لان التخييف فيه
ضارب بكونه اياك ويحتمل السبب للعدو اعز الاصل ان لا تفصل هو التقريب في الطرفين المضاف والمضاف
ثم لما اضيف ابراهيم ارسى وفي بعض النسخ بالمنفصل التقريب وفي الثاني جعل المنفصل متصلا لواحد

ليجوز الضارب بكونه لوجود الخفة في المحمل عليه دون المحمل لان الضارب
ان يفهم ان تها شبيها اتم من الشبه في الضارب زيد وضارب زيد
فعدم جواز الثاني لا يستلزم عدم جواز الاول من جانب المضاف
بخلاف التقريب ومن جانب المضاف بالتبديل وان لم يكن لهذا التخييف

الصفية مدخر في صحة الاضافة للتخييف فافهم على الصيغة افترت الاضافة
لغاثة التخييف والتوفيق والتخصيص لعدم الاتحاد بين المضاف
والمضاف اليه بعد اعتبار الضمير سبب شجاع اي سيفه جرحا
حاصله اه هذا هو الوجه الثاني انه من قبيل اضافة احد

المتباينين الى الاخر والصواب في السبب الرضي ما حاصله اه وكان
كان في نسخة المحسنه فقط من قلم النسخ تلك الامثلة الاربعة
كأضافة هذه الامثلة على ترتيب الف والنسب المرتب اراد

المشابهة اه اي ليس المراد بالعدم والتخصيص ما هو المشهور
انما ما يكون بحسب الصديق بل المعنى اللغوي اي الشمول الى شمول الطرفين
وعنه في شمول المترافين وتبعه الشيخ الرضوي وقال انه كثير لا يلائم

وقد لو قلنا ان بين الامتين في كل موضع فرقا لا يجتمعا الى نفسا
كثيرة اي ذاته وتخصيصا وانما عبرة عن الذات بلفظ التي توغلا
بالمبالغة فاذا قلت فعلى زيد فكذلك قلت فعلة ذاته وهي في وجود

لانه نسب اليه حال كونه معدوما ثم صار مستعملا في التاكيد بمعنى الذات
وان كان مبنيا واسم السلام عليك اقول المحمل ثم السلام عليك
ومن ينشك حولا كما لا فقه اعتذر لم يجعل الضمير اه مع قرينه دون

المضاف اليه فان الاختصاص فيه ثابت قبل الاضافة اعلم ان الشئ
بمعنى اه بيان لاحتمال اضافة العية الى الشئ وتعيين لاحتمال الذي فيه
الحفاء يحصل المتعلم بره الخطر ولا يبقى له ترقب لشموله كل مفهوم

قوله مضافا الى ضمير متعلق به انه لا بد من القطعية
من وجود الاستعمال بلا اضافة لكونه في تقدير
الانفصال فكالم يوجد ضاربك بالتقريب في تقدير
ضارب اياك وايضا لا حاجة الى التقريب لم يوجد
ان يقال في اصل الضاربك الضارب اياك

قوله من غير اعتبار اه الظاهر متعلق بقوله في غير
عمل الضاربك اه باعنا من عين من هذا الاعتبار لا
بقوله مضافا الى الضاربك اه باعنا من عين من هذا الاعتبار لا
بالحالية تأمل لو اريد ان يكون متعلقا بقوله لم يقول من غير

بذلك الاعتبار لا يكون من باب لا اضافة لانه
بذلك الاعتبار لا يكون من باب لا اضافة لانه
بذلك الاعتبار لا يكون من باب لا اضافة لانه
بذلك الاعتبار لا يكون من باب لا اضافة لانه

قوله لا اضافة لا يخفى عليك ان حذف التقريب قبل
الاضافة لا اضافة انما هي في الضاربك لا في الضارب
فلا يجوز ان حذف تقريبا قبل الاضافة لا اضافة
الضمير الا ان يقال ان تقريبا قبل الاضافة لا اضافة
من غير اعتبار اه ومن غير اعتبار عدم حذف تقريبا

قبل الاضافة لا اضافة تأمل ابراهيم ارسى

منه ما قبله من العلم
بما قبله من العلم
بما قبله من العلم

اي شمول الشئ في كل مفهوم حتى نف ومقابل ضرورة ان مفهوم
الشئ والاشئ فانه انما يبرز الخفاء عن هذه الاضافة لتحقق العين
في الشئ بدون التلاشي ودون اضافة الشئ الى مفهوم يصدق
عليه العين بدون الشئ وف ما قيل ان اللام الجنسية في الشئ اذا اريد
به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد
الطبيعة والطبيعة بحد ذاتها لا تصدق على نفسها وان
اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من
حيث هي لما عرفت من صدق الشئ على كل مفهوم حتى نف ومقابل
قوله اي وقتا صاحب هذا الاسم هذا من الامور الستة وهي صفات
مخزوف وذا صباغ الاولى ان يمثل بذات يوم على ما في الرضي
ليكون اشارة الى اختصاصه بالبعوض وذات البعض الاخر في مستعمل
ما يشرب في الصباغ وليس بزمان حتى يكون من باب محراب
اللفظين على الاول والاخر على **الذي** في غناء الاسم من الاغناء
بمعنى به تيار ساخن والغناء اسم بمعنى الاغناء وقع مفعولا
على سبيل الاتباع وليس باتباع لانه تقوية اللفظ بموازنة مع
انقائه في الحرف الاخير نحو من بسن فوعا او منصوب بابتداء المبتدأ
او بتقدير اعني من عزيراي قيل في الشعر هذا من جنس الحركات ولذا
نابت من الحركة في الاعراب **التي** في الرفع بغيره نحو **لا يوجب**
القلب عند الجميع عند هزير وغيرهم طرف للنف هو الاظهر في الرفع لا
موجب عندهم ايضا ولا يتركه الا ترى انك تقول مختار مضطر
في الفاعل والمفعول معا **والتي** والاولى الرجل المحتجب المنفرد
لا يترك ذلك وذنوب الوى معطوف خلقه كذا نيبا الفتحة كذا في الصحيح **قوله**
كذا ذكره في الحاشية اشارة الى ضعف القول بالضعف لانه من القوة

قوله في جمع الى
مجموع
قوله في كسر بصيغة التانيث في النسخ الى
رأينا ما كن الا في تذكير بالان الضمير راجع
الى ما قبلها وغاية التوجيه ان يقال
ان ما قبلها عبارة عن الحرف
والحرف مؤنث تأمل
نور الدين

قوله بقا قبلها مقصود افراد الضمير **الراجع** الى المتعدد بناء
على الذكر باو الترديد **قوله** التي من البحث عنها لا يخفى فائدة هذا التوضيح
لانه لا بد من ذلك

وقفت الباء في الصور الثلث للكنين لعدم امكان دفع الكنين بغير ما قبل كما في ليد وقطر وقد فانه قلت
قوله للكنين بغيره تقييد الفتح بالصور الثلث لانه لا يفيد التقييد المطبق من هذا التقييد قلت لو لم يقيد بغيره فانه قلت
لانه وقطر وقد قدبر عصا الكنين على الكامة

منه ما قبله من العلم
بما قبله من العلم
بما قبله من العلم

من القراءة السبعة التي يستشهد عليها لعلانية اشارة الى
بعد هذا الوجه لعدم سبب الذهن اليه وعدم الموافقة لغير العربية
وقيل قد اخرج لانه ابعده من خلاف المبرد وارجح في الحكم كيف ولم
يستقر احيى بالتشديد وانما اجازته المبرد جملا على ما ورد في التي كما
صرح به الشافعية مع عدم اطراءه في قوله اخوك وابوك في بيان
انواع الاعراب وفي قوله اذا قطعت عن الاضافة قيل اخرج واب
الشايع تقديم ما فيه الجائز في ذلك الخضم واقول وجه التقديم ان
اخا الكثر استعمالا لانه يحكي فيه الاربعة الخبي في باب الخي مصاحبة
الحروف حال الاضافة ثم القصر ثم النقص ثم التشديد وزيادة وجه
هو جعله كدلو واما على انه انما قال ظاهر لانه يمكن ان يقال مراد الشافعية
بيان حال المعنى لا تقدير المبتدأ لكنه خلاف الظن فيكون عطف فعلية
على اسمية وهو مما اختلف في جوازه ومعنى ارى اظن فان جوازه
يستعمل بمعنى الظن ومالك ذو الجواز بذكرى مفعول ارى و
انقسم محققين في ما يجاب عن نفسه فيقول قد رتب اليه وقضاؤه
ان ذلك هذا الموضوع بمنزلة تقسيم به بل تترك عنده بمنزلة قريب و
انقسم باقي على ذلك كذا في شرح المفصل ويعلم منه ان ارى بصيغة
المعلوم بمعنى العلم الا ان يكون مضاف فيقال **قوله** فان رفع
الاعتراض لكن يبقى توهم اختصاصه اضافة اليه بالمرأة مفتوحة
العين فكأن قيا سها حالة الاخر ان تكون مقصورة لكن لما كثر
الاضافة فيها وصار امرها معها بالحروف حملها في ترك القصر حالة
الاخر في حالة الاضافة فلم يسمع منه ابناء وعلى ابن يعقوب
قوله في كسر بصيغة التانيث في النسخ الى
رأينا ما كن الا في تذكير بالان الضمير راجع
الى ما قبلها وغاية التوجيه ان يقال
ان ما قبلها عبارة عن الحرف
والحرف مؤنث تأمل
نور الدين

قوله وقد ادى دوى وقد ادى على صيغة المعلوم
كما وقع في الحاشية الشافعية في قوله قد ادى
احلت بجملة خبره وتكثير المبتدأ فكيف مر اشترذا
ناب تقديره ما اطلت ذ الجواز الا قدروا الواو
في وقد ادى عطفه وقد للتقريب وارى جملة
فعلية فاعلم مستر وارى قسم وما في ما كثر نافية
بمعنى ليس واد الجواز اسما وبار خبرها وابواب
واحدة وجواب القسم مخزوف تقديره وارى ان
ليس كذا في اي ليس ذو الجواز دارك حاشية

قوله في كسر بصيغة التانيث في النسخ الى
رأينا ما كن الا في تذكير بالان الضمير راجع
الى ما قبلها وغاية التوجيه ان يقال
ان ما قبلها عبارة عن الحرف
والحرف مؤنث تأمل
نور الدين

وقفت الباء في الصور الثلث للكنين لعدم امكان دفع الكنين بغير ما قبل كما في ليد وقطر وقد فانه قلت
قوله للكنين بغيره تقييد الفتح بالصور الثلث لانه لا يفيد التقييد المطبق من هذا التقييد قلت لو لم يقيد بغيره فانه قلت
لانه وقطر وقد قدبر عصا الكنين على الكامة

المخرج وكونه من حروف الزيادة **عند جريان** الاعراب عليه فانه عند
جريان الاعراب يصير الواو متحركه فيجب قلبها الف التحويلة وانما هو ما
قبلها فاذا حقت التنوين اتقى السكتا حذفت الواو وتبقى الكلمة
على حرف واحد **لها** بقية الحركات الاعرابية اى يضم الفاء حالة الرفع
ويفتح حالة النصب ويكسر حالة الجر كرساء في بعض النسخ بالواو
وكسواء هم من او شئ الجر اذا كسر حاله وفتح بعضها بالراء كالك
الحبل **منها** اى مشتق ذواها كخف النون لانه لا يستعمل الاضافا
وجها ذوات عينها اى عين ذوات باب الطى اى ما عينه واو
ولانه **اى** قلبه في الحوثة فقير ذية كاقيل طية في طوية
لما مر منه ان فعلا ساكن العين ومعتد بالجمع على افعال قال الشيخ
الرضي اه هذا وجه آخر لاختصاص ذواها بمظهر لا كما في فيه لاعتبار
وضع وصلة لا وصف اسماء الاجناس ولما كان جنس المضاف
الى لما كان مذكرا سابقا في كاف للطر الجريانه في المضمر والاعلام ضم
هذه المقدمة لا تمام اليل وابداء الفرق بينهما وبين اسماء الاجناس وحاله
ان جنسها كلمة لا يقع صفه فلم يتوصل بزونه شئ من افرادها بخلاف
اسماء الاجناس فان بعضها يقع صفه كالمشتقا وبعضها لا يقع كا
كالهيب والضرب والقفل فتوصلوا في الوصف به اى ذواها بكونه باب
اسماء الاجناس على وتيرة واحدة وايضا لو حذف اه وجه ثان للاختصاص
المذكور وحاله ان حذف المضاف واقامة المضاف اليه جائز في السعة
فلو توصل بزونه الوصف بالمضمر والعلم يلزم بعد حذف الوصف به وهو
ممتنع بخلاف اذا وصف باسم الجنس فانه يجوز الوصف به في الجملة
او كذا عن كون الضمير في اى لم يقبل الذل
والاستحياء والمراد من المعروف في ما لم يقبل مثله الا
وهو فاعلم بيتزل انتهى لبعض

قوله لانه وضع وصلة اى الى وصف
شئ باسماء الاجناس لان اسماء الاجناس
لا يصح ان يوصف به
ابراهيم
اكثر مما عينه ولا م واوصح

وتذكر في بعض الكتب اول هذا المصراع وهو انما هو
المعروف ما لم بيتزل فيه الوجه انما الحروف
افضل الامكن وما لم بيتزل فيه ما هو موصولة والصفة
لم بيتزل (والعائد الضمير في اى لم يقبل الذل
و او كذا عن كون الضمير في اى لم يقبل الذل
والاستحياء والمراد من المعروف في ما لم يقبل مثله الا
وهو فاعلم بيتزل انتهى لبعض

قوله فاعلم بيتزل انتهى لبعض الكتب اول هذا المصراع وهو انما هو
المعروف ما لم بيتزل فيه الوجه انما الحروف
افضل الامكن وما لم بيتزل فيه ما هو موصولة والصفة
لم بيتزل (والعائد الضمير في اى لم يقبل الذل
و او كذا عن كون الضمير في اى لم يقبل الذل
والاستحياء والمراد من المعروف في ما لم يقبل مثله الا
وهو فاعلم بيتزل انتهى لبعض

ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائزا فان سابق مع كونه مجزوا هو السابق
لذكره مع كونه منصوبا بالتوهم الجريانه لانه في موضع كثير فيه الجريانه زيادة الباء وما يجب ان يبين عليه
انه لا يخرج بقوله به الصفة في قولهم جريانه جريانه مع انه تابع للمرفوع لان له رفعا قد رتبته ريب
نظر الجريانه الجوار كما صار بحسب زيد بقية الجريانه لوضوح الجريانه زيادة الباء

اذ لا يوصف به

قوله فاعلم بيتزل انتهى لبعض الكتب اول هذا المصراع وهو انما هو
المعروف ما لم بيتزل فيه الوجه انما الحروف
افضل الامكن وما لم بيتزل فيه ما هو موصولة والصفة
لم بيتزل (والعائد الضمير في اى لم يقبل الذل
و او كذا عن كون الضمير في اى لم يقبل الذل
والاستحياء والمراد من المعروف في ما لم يقبل مثله الا
وهو فاعلم بيتزل انتهى لبعض

ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائزا فان سابق مع كونه مجزوا هو السابق
لذكره مع كونه منصوبا بالتوهم الجريانه لانه في موضع كثير فيه الجريانه زيادة الباء وما يجب ان يبين عليه
انه لا يخرج بقوله به الصفة في قولهم جريانه جريانه مع انه تابع للمرفوع لان له رفعا قد رتبته ريب
نظر الجريانه الجوار كما صار بحسب زيد بقية الجريانه لوضوح الجريانه زيادة الباء

[illegible]

وهي اى الكلمة هذا الضمير عائد الى لفظ الكلمة باعتبار ما صدرت به
اذا القسمه وارادة على ما صدر في عليه اللفظ فاصل اثير ق
فان الضمير اما ان يرجع الى لفظ الكلمة او الى مفهومها وعلى التقديرين لا
يكون المقصود به والمعنى ان هذا المفهوم منقسم الى هذه الاقسام ولهذا
نسب الى هذه الاقسام انه يضم اليه قيد الاله لانه على معنى في نفسه غير

الاسم وينضم اليه قيد الالة على معنى في نفسه مع الاقتراح باحد الازمنة الثلاثة ويكون مفرد الفعل وينضم اليه قيد
عدم الالة على معنى في نفسه ويكون مفرد الحرف وكذا قال بعض المحققين لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تبيان
تعريف الكلمة بتصورها ثانيا بضم قود اليها يحصل ان مالها انتهى ولا يخفى ان معنى ما ذكره على ان يكون ذكر كل واحد من الاسم
والفعل والحرف في قوة ذكر معانيها التفصيلية ويمكن ان يحل على الحكم بالا تقييد ويجعل قوله لانها اه دليلا على هذا الحكم
ويؤيده انه لو كان المراد التقسيم لكان لولا ان اسم او فعل او حرف لانه ان شئ في التقسيمات وقيل
ان يقال المراد الحكم بان ما يصدق عليه مفهوم

باعتبار جزئية احد جزئيه كقولنا ان شئ لا جرم ولا لا جرم ولا جرم ولا جرم
الصورة فان اسمية الجزء الاول يوجب كونه الجملة اسمية وفعلية يوجب فعلية
وفي جعلها عين صورة الكلام اشارة الى ان اسمية الجملة وفعلية اسمية
على فعلية الجزء الاول اسمية. بفهم انه فقولنا ان شئ اسم وفعل وحرف
بمعنى جملة العطف مقدم على الاخبار بفهم منه منقسم لان مجموع الانشأ
على الكلمة ليس باعتبار ان في نفسه بل باعتبار صدقها على افراد وهو معنى الانشأ
وبسبب كون ذكر قسم آخر في ترتيب الاسم بفهم منه الانشأ فقولنا ان شئ
منقسم ومنقسم ليس بقدر الجزئية العبارة بربط اللفظ باللفظ اللازم للكان
الذي وقوله اسم وفعل وحرف باعتبار ان هذا افتراض المقصود هو العاطفة
ان الشئ في التقسيمات او الالة على الانشأ الحقيقية او من غير الحقيقة
على تحقق الاسم الثلاثة وعدم كونه التقسيم مجرد الاضمار العطفية
بتعلق به اي معنى ان الاله المذكور دليل الانشأ لا دليل القسمة فانها
عبارة عن ضم قود متباينة او متخلفة الى امر مشترك في تصويره ففهم لا
يحتاج الى دليل وانما جرم من ثمة تعريف المقسم **في هذا المقسم** ان كان
بالانحصار حاصل بحد ملاحظة مفهوم الاسم من غير استعانة بما ذكره

الكلمة من الافراد هو هذه المفاهيم بعضها ان يصدق
عليه هذه المفاهيم الثلاثة على سبيل التوزيع
يعني ان افراد بعضها على بعضها البعض
بعضها الفعل وعلى بعضها الحرف وما يصدق
يجوز ان يكون من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء
قريب من هذا المعنى فان مورد القسمة هو الكلمة
وكل كلمة اما اسم او فعل او حرف فورد القسمة
اما اسم او فعل او حرف فان كان اسما لم يكن
فعل او حرف وان كان فعلا لم يكن اسما وحرفا
ان كان حرفا لم يكن غيره فمجموع التقسيم الى هذه
الاقسام قابض على كل شئ فيكون التقسيم الى هذه
في هذا الشطر او يقال ان الحكم لا يخلو لم يتكرر
غير متباعدة فتلط

**اقتسام
مطلب الحكم**

قوله اي منقسمه او انما قسمته بهذا تنبيه على ان
المقام مقام التقسيم وهو مقام الحكم لوقوعه بعد
التعريف اول ان السلف بعد تعريف الكلمة نفسها
ولم يحكم عليها بشئ **قوله** اي منقسمه او انما قسمته بهذا تنبيه على ان
قصة الحكم فيها لا كما كان الفاعل في القسم
مصرح فيها بذكر من الاسم وقد يخلو في انشا
اما ان تراه او من السكت في معرض بيان الاسم

قوله منقسمه فيها اشارة الى ان النظر
متعلق بالجملة المذكورة لا بنظام الحكم منها نظره
الى ان الاغلب في التقسيمات هو الانحصار

لا ان الانحصار مقدر في نظم الكلام فيكون منقسم في الحقيقة لانه اما ان لم يجوز العقل قسما آخر بحد ملاحظة
الاقسام فهو عطف والا فاستقر في وقد قيل حصص الحكم في الحقيقة لا احتمال ان يرفع الامر الثالث الذي جوزه
العقل بل ونحوه لا بالاشارة لانه لم يوجد ورد بان موجود وهو **المفهوم** في الواجب والممكن والمتنع لان ما يقتضيه
الوجود والعدم قسم رابع لكنه بطل استلزام اجتماع النقيضين ورد الزيادة بان مضمحل بادي توجب فكانه بحد ملاحظة

ملاحظة الاقسام الثلاثة يخرجهم العقل الانحصار ثم ان الحكم منها عطف استقر في قد ثبت ان شئ في نفسه
النفي والاثبات ولا يمكن الزيادة فيها ويرد عليه ان تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلاثة تقسيم واحد ولا يجوز في التقسيم
الواحد الى الاقسام كونه تقسيم المقسم وان شئ بين النفي والاثبات واجب بان الكلمة منقسمة الى المنقسمين
المنقسمين والمنقسمين في الحقيقة لا في غير الحقيقة ففهمنا تقسيمها بحكم الحقيقة لا تقسيم واحد ورد بان الحكم في تقسيم
الكلمة الى الاقسام الثلاثة لا في ذلك التقسيمين وذهب بعضهم الى انه استقر في بيانها بحد ملاحظة

وانما قال من صفها لم يقبل صفها لان المراد من الصفه
فرد لا صفه سواء ذلك ظاهر في جميع افراد
صفها او بعض صفها من افراد صفها لا يصدق
والاولى بان جميع اوصاف الكلمة لا يصدق ان يكون
القسم الاول التقسيم الثاني والثاني هو التقسيم
والثالث في قوة الثاني فلهذا كان التقسيم الاول
المنقسمين في قوة الثاني فلهذا كان التقسيم الاول
من جملة اوصافها لان الكلمة لا يصدق ان يكون
الثاني في دفع الايجاب الجزئية بنفسه او لا يكون
يكون شئ من اوصافها الجزئية بنفسه او لا يكون
الثاني الحرف او صفها الاله لا يصدق ان يكون
من الحروف او صفها الاله لا يصدق ان يكون
بعض اوصافها الاله لا يصدق ان يكون
عدم تلك الاله لا يصدق ان يكون
الظان الكلمة قد تخطو عن ما بين الصفين ووجه
الانقاع ان المراد من قوله اوصاف صفها ان لا
تدل او لا يكون صفها ان تدل وذلك ظاهر

في هذه القواعد بحث من وجوه احد بان كلمة
اذا دخلت على المضارع يحل في تأويل المصدر
باعتبار الاحكام اللفظية متاخر في تأويل المصدر
وعطف الحرف عليه لان يحل في تأويل الحرف
الحرف بان يقسمه اللفظ المصدر في تأويله باعتبار
الزيادة لانه في اللفظ المصدر في تأويله باعتبار

الشراف وعلى تقدير تسليم جعله باعتبار المعنى لا يحل في الزيادة بخلافه بخلافه
يحتاج الى اصل الزيادة كانه في زيادة الشئ ان ذو **اخصر** اعلم ان شئ لم يكتف بقوله صفها بل زاد كلمة من
لما يفهم حصص صفه الكلمة في الاله وعدم الاله لان الكلمة اوصافا كثيرة مثل الحوض عمية والافردية واللفظية
وغيرها **قوله** في محصا

قوله والمراد بالمعنى في نفسه فان قلت لا شك ان كونه المعنى في نفسه صفة للمعنى والادالة بنفسها صفة للكلمة
فليس يصح تفسير احداهما بالآخر وحمله عليه مع تباينهما قلت كونه المعنى في نفسه وان كان صفة للمعنى لكن يجوز جعل كون
المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة باعتبار التوضيح كما لا يخفى وهو المسمى بالادالة اللفظية على الكلمة على المعنى بنفسها
كونه المعنى مدلولاً عليه بنفس الكلمة وهو صفة للمعنى فلا إشكال **عصمة الله** وردت في ان الجواب بان بداية العقل
حكمة على ان دلالة الكلمة على معنى بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها صفة الكلمة وعلى كون كونه المعنى
في نفس الكلمة صفة للمعنى فيكون الاعتراف بحاله

والجواب الصحيح ان المراد بقوله ان يدل على تقدير المضاف او المضاف اليه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة لان معنى المصدر
الحديث والنسبة خارجة من مفهومه وقد تعبر عنه على التقديرين والاعراض ان
مشتبه على النسبة السامة الى الفاعل في هذا الاعتبار يصح اسناده الى الذات

نعم انه مؤثر به وليس كل مؤثر كما هو قولهم **والشيخ** من قوله **فان قلت** ان
الفعل بعد دخول الكسرة ان يغير منه اليه فلا تكون النسبة المعتبرة فيه حيثما
تامة برتقيدية فاعلم ان الجواب **قوله** او مركب اليه اذ لا يفرق عن الاسم

التي تتصلح الى المركب كدفع الشرط والروافد المشبهة بالفعل فانها لا تلحق
من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى بل الى انضمام مركب **عصمة الله** معطوف على الجملة
الاستثنائية فيكون اعتبارها استثنائية مقدما على العطف وكذا في الجملة

جوز كونها مضافين لسولين من غير اعتبار ارتباط بينهما في انفسهما كما ان
الجامع بينهما في السولين كونهما ناشئين من ماسين **قوله** وان كان تعطف
تعبير المناسبة بين المعطوفين قبل ملازمة الاستثنائية وهي اشتمالها

على ما في حال المتقابلين ثم تجعل الجوزع بواجب الجوزع السولين وهذا الاشتمال
على المناسبة بين المعطوفين من حيث الذات والاول اظهر تقدم الاستثنائية

على العطف **قوله** لم يفرق في جانب من الكلام مع انه اشتمل من حرف الشرط
بمعنى طرفه **قوله** لما اعتبر في المقارنة المنطوق في المقارنة **قوله** وان كان
هو طرف المقارنة فرغ الاول بتعبير المقوم بكونه غرضاً في المقارنة ولو افرغ

الاول من المقارنة لكان اظهر ليكون الشرط ترتيباً للفرد من السولين **قوله** من السولين
وقد بدد الواو مصدر سمي باسمه لعدم جوده **قوله** اي سمي اسماً اذ هو
ان قوله مأخوذ من حال من قال سمي السوفاد من حوالا **قوله** في المقارنة

بمعنى السمين ولا يجوز ان يكون اسماً سمي السمين لان فعله يفتقر الى
اذا كان صحيح العيب على نفسه ونحوه كقولهم فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
فعلم ان كونه كمالاً واقفاً في جوهره وقدره **قوله** حرف الواو الجوزع والتخفيف

قوله وهو لا يدل على معنى في نفسه بل لا يدل اصلاً على معناه
المطابق ولا على معناه التفضيلي وانما قلنا ذلك لان الفعل ايضا لا يدل
على معناه المطابق بنفسه بل على معناه التفضيلي كاسم في حقيقة قولهم
المعنى على خطه الذي هو المعنى المطابق فيدخل في مفهوم الحرف والفعل وفيه بحث

و

و

بحث وهو ان الفعل اذا لم يكن دالاً على معناه المطابق بنفسه لم يكن دالاً على معناه التفضيلي ايضاً بنفسه لان الدلالة
التفضيلية تابعة للمطابقة وفي ضمنها كما يحق في موضعه فانما هو باسئزمت اتفاقاً والتفضيلية لان يقال المراد ان المعنى التفضيلي
للفعل معنى مستقل بالقبولية باعتبار الدلالة اللفظية المستقلة في الموضوع به **قوله** وان كان كلاً باعتبار الدلالة التفضيلية لفعل عليه
غير مستقلة بالقبولية وسبب التفضيل في ذلك ان شاء الله

قوله ويقل من الاسم وهو العلة انما قال قبل لان
كما هو المختار عند المصنف لان المقاسم في وجه تسمية
الامور المتعددة المتفاوتة ان لا يحقق كلمة واحدة

قوله فيستعمل في كل منتهى هذه الكلام
ويمكن بيان استقلاله بان يقال ان الاسم يصح مستقلاً
بلا استقلاله لان الاسم لا يفرق عن المعنى التفضيلي

على معناه المطابق **قوله** وانما الحرف في وجه الاختلاف
ايضاً في الاسم او الفاعل فيلزم توقفه على الاسم
ايضاً او بواسطة

قوله وقد علم فيلطف على تقدير ان يفتقر وجه
عطفه على قوله **قوله** وانما كان في قوله **قوله** وانما كان
بذلك عرفت **قوله** وانما كان في قوله **قوله** وانما كان

منه من الاشارة الى بعض المعطوف على جملة ولا
تفرق كل مفصلة اصالة **قوله** وانما كان في قوله **قوله** وانما كان

قوله وقد علم فيلطف على تقدير ان يفتقر وجه
عطفه على قوله **قوله** وانما كان في قوله **قوله** وانما كان

بذلك عرفت **قوله** وانما كان في قوله **قوله** وانما كان

منه من الاشارة الى بعض المعطوف على جملة ولا
تفرق كل مفصلة اصالة **قوله** وانما كان في قوله **قوله** وانما كان

قوله وقد علم فيلطف على تقدير ان يفتقر وجه
عطفه على قوله **قوله** وانما كان في قوله **قوله** وانما كان

قوله
انصرحه
واحد

و من القظم
غیر از آنکه

معنى الاختصاص
في الاضافة للامانة

مغنی عن الادباء
او الحفاة

قام العجب

المكتبة
العطف
والفصل

والعقل

في صفة
التشخيص
وقامه
كلمتين

ف



ق بالاسناد قيل انما قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة لانه لو قال بالنسبة لم يصح ما نعلق النسبة توجد في التركيب الاضافي والتوصيفي والقيد والشرطي فان نسبنا للاسناد انتهى ونسب هذه الى الشارح قد نسبه وليس ثابت لو اريد من التاثير

ويجوز ان يكون اليا للمصاحبة في نفس كائنين مع الاسناد بان يكون المتضمن باللفظ كواحد من الامور الثلاثة ولكن في كذا في جعل اللفظ متضمنا للاسناد الذي ليس بلفظ الى كلا الامرين من التاويل او يكون المراد ان الكلام من الاسناد من اللفظ المتضمن للكائنين وبتضمن حاله فيكون ان يكون اللفظ متعلقا بتضمن كائنين في حال الاسناد او مفقودا عنه الاسناد ثم ان تقدير قوله تعالى انما كان حاله فيكون ان يكون الاسناد ظرفا مستقرا لصفة المصدر بتضمن ويجوز ان يكون ظرفا لغيره مستقلا بتضمن البعض الا فاضل

او التركيب اه بخلاف المركب من الشرح كائنين نحو ثبت زيدا فانما تضمن مجموع الكلمة والمضمون مجموع الكائنين **ق** اي تضمننا ان المعنى ان البالية والجار والمجرور ظرفان مستقر صفة المصدر فخره في ظرف لغوي فزيادة جلال اليا المعنى لا تقدير المتعلق وسببية الاسناد للمتضمن ان كان عبارة عن الهيئة الاجتماعية فباعتبار انه بشرط اخر لمصالح المصلحة الذي هو المتضمن او جزله وان كان عبارة عن مدلوله فباعتبار ان باعث على اعتبار الهيئة الاجتماعية **ق** ويجوز ان يكون ان يتوقف تعريف الكلام على بخلام زيدا في غلام زيدا قائم لانه يصدر عن كائنين حاله فيكون ملاصقا للاسناد قائم اليه من انهما كائنين في قوله انما كان حاله فيكون ما اذا حصر على السببية فانه تضمن لغلام وزيد ليس بالاسناد بل بالضافة **ق** اي هم احدى الكلمتين انهما كائنين في قوله ان النسبة عبارة عن الثبوت والانتفاء وهي صفة المدلول فلا يصح اضافتها الى الكلمة او ارجح الاسناد على المعنى اللغوي وبصرف المضاف على الاول كقول اطلاق المسند اليه و المسند على الالفاظ حقيقة وعلى الثاني مجازا تسمية المدلول وصف المدلول واعلم ان المصادر الثلاثة في الاسناد والنسبة والضم عبارة عن الحما بالمصدر المبنى للفعل وهي الحالة التي بين الكلمتين او مدلولهما في جملة من الشرح الشرطي بالربط بين الكلمتين **ق** يخرج عن هذه الكونه اسنادا بين الكلمتين والاعلى تعليق حصول مضمون احدى الكلمتين بالافرى **ق** لان الشرط اه دليل لانقوع لان الاسناد وفيما بين الكلمتين بالاسناد وانما هو في الجزاء والشرط فيه الحكم الذي في الجزاء بشرطه الخالف معنى قوله ان يثبت ان كائنين في وقت يثبت **ق** فالاسناد وفيما بين الكلمتين اللتين هما المسند اليه والمسند في الجزاء **ق** ولذا في قوله اي ولا جاز ان الشرط فيه الجزاء بشرطه الخالف قوله ان الاسناد واليه من خواص الاسم وقال المصنف ان الكلام لا يحصر الاسم الا بيمين او من

والمراد بالهيئة الحكيمة ما يصح وقوعه في الكلمة المحصورة موقعه متساوية في غلام زيدا بوجه قائم يصح ان يقع موقع الطرفين كلمة هذا وكلمة ذلك فيعال هذا والشرط **ق** فان قلت يشكل هذا الكلام الشرط كونه لانا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه لا يصح التعبير عن شرط فيه بلفظ مفرد كما هو في موضع قلت هذا انما يشكل لوكال الاسناد في موضع وفي الجزاء كما هو رأي المنطقيين وانما اذا كان الشرط طرفي الجزاء كائنين قيد كائنين كما هو رأي الادباء فلا فرق بين الشرط في الجزاء كائنين لا محالة حقيقة او صكوكا جعلت الجملة الشرطية كلاما في الاسناد المحذورة والجملة الجزائية في لفظ النهار والوجود طرعا في الجملة الشرطية ولا بد من حمل الكلام على رأي الادباء في اصطلاحاتهم **عصمه الله**

الاسم الاسم والفعل ولو كان الحكم في الجملة الشرطية بين الشرط والجزاء لم يصح القولان لتحقيق الاسناد بين الكلمتين وموصول الكلام منها **ق** وانه جعل الربط اه بان يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزاء حصول الشرط لا الاخبار بوقوع الجزاء وقت وقوع الشرط **ق** كما حقق السيد قدس سره في حواشيه على شرط التخييص فخره عن قطعنا الى فخره الاسناد الذي في الجملة الشرطية من تعريف الاسناد قطعنا الى المسند اليه المسند في كلمة حقيقة وهو شرط ولا يحكم اذا لا يصح التعبير عن طرفيها الى الشرط والجزاء فاذ الحق في تعليق الحكم بالحكم فيكون النسبة في كل واحد منهما مملوفا بتفصيله ولا بد فيها من ملاحظة المسند اليه المسند قصد الاجمال لا تفصيل التعبير بالمفرد ومن هذا يظهر ان التعبير الشرطية هذا ملزم وذلك ليس تعبيره عن معنى بل عن يزم معنى **ق** والادليل ان هذا خلاصة ما ذكره السيد قدس سره في بيان الحكم في الشرط والجزاء في تحقيق التفتازاني حيث قال ان الحكم في الجزاء والشرط قيد له وحال الجملة الشرطية صادقة اذا كان قصد الحكم تعليق مفهوم الجزاء بالشرط سواء تحقق الجزاء والشرط او لا ولو كان الشرط قيد الجزاء كان صدقها موقوفا على تحقق الجزاء في تحقيق الشرط كقولك ان كائنين في وقت يثبت وذلك لان الاخبار عن نسبة واقعة في وقت انما يصح اذا وقعت تلك النسبة في ذلك الوقت وليس الامر كذلك فان قولك ان كائنين في وقت يثبت صادق اذا كان المعنى التعاقبي وان لم يوجد منك ضرب المطلب اصلا الا ترى الى قوله تعالى لو كان فيهم اهل الله لفسدنا شرعية صادقة مع امتناع تحقق الجزاء في وقت تحقق الشرط لانتفاء **ق** اي من شأنه ان لا يكون المراد بالنسبة بحقيقة الافادة بالفعل اذ لا يجب في الاسناد وجود المطلب فظلاله اخذت به بل المراد كونها بالية يمكن ان يقصد به افادة المطلب **ق** اي لو كانت الحكم اه فالمراد بالسكون المشكوك بالصحة عدم نسبة القصور اليه في الحكم الانتظار ليس بضروري لما بهية المركب مع قطع النظر عن المادة خصه صفة الطرفيين **طاشكندى**

والمراد بقوله يفيد الخطاب فائدة تامة يصح ان يكون عليه ولا يستلزم الخطاب الى امر آخر مسند او مسند اليه فخطبه الى الامم ومن ان زيدا قائم قد سبقي الخطاب منتظرا لان يقال في الامر او نحوه وقيل المراد انه لا يستلزم الى امر آخر في الجملة لانه اذا كان الخطاب طارعا لا لا النسبة لا يستلزم الى امر آخر اصلا **ق** المراد ان الانتظار

الجملة الجزائية في لفظ النهار والوجود طرعا في الجملة الشرطية ولا بد من حمل الكلام على رأي الادباء في اصطلاحاتهم **عصمه الله**

ثم ان حقيقته في ذاته لا يخفى في محنته و لا موضع ولا دلالة بل بالوسع ولا يلزم منه اشتراك الالفاظ و لا الموضوع
المهلك فان قلت فهل يستعمل جسم مثله باعتقاده او جنبا ساكن الاخر قلت يجوز كلاهما فان اعرب في التثنية للموتى لوقوعه
موقعه كما في المضارع وان ينسب فلهذه فان قلت فهو ليس بهم لانه ليس بكلمة ثنوية بدخلة ما هو من خواص الامم مثل الاستناد
و التوبة قلت اما ان يقال هو اسم صلا و هو الذي كور خواص ما هو اعم من الحقيقة والحكم و اما ان يقال هو خواص اضافية بحيث
انها لا توجد في غير الامم اذا لم يوضع على مستعلا فيه لعنى السهر بقوله فاذة

فانه قد استغفاه فيه ان هذا لا يدل على المرافقة بل على المساواة الا ان
المساواة أو يقال ان تعريف الجمله ايضاً هو هذا وتعرف الامور الاصطلاحية حدود
بعضها الآخر

بما هو بالردفة الساكنة اللاحقة من المدد و
كسبة لها وضع لها اللفظ عرفا فيكونان منه اذ

وما قيل من انه يجب بعد ان مادة افتتحة الهمزة على الهمزة لا يقتصر على الهمزة بل على ما يليها
البيان بل من مادة الافتتحة الهمزة لا يقتصر على الهمزة بل على ما يليها

والحق ان صواب القسم كلام لا ينافي
بما هو عليه من الشرط فقيه بحث والحق ان الكلام
هو المركب من الشرط والكلام اللفظي لا ينافي
بما هو عليه من الشرط فقيه بحث والحق ان الكلام
هو المركب من الشرط والكلام اللفظي لا ينافي

وهو ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه وهو لفظ وضع لفتح مقدر فلما ثبت باعتبار لفظ الكلمة
بل ان كلمة الوحدة لا تحذف التانيث كناه المبالغة فيجوز ضميره التذكير والتانيث على مقتضى ما في معناه
في نفسه جعل قوله في نفسه صفة للفتح سواء ضميرها الى ما او الى معناه لم يجعل ظرف لعلول او حال من ضميره حتى يكون معناه

فان كان في نفسه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه

لان الكلام مسوق للكلام اي فالاشارة الى المقول بالمسوق اولى وبعده اي
بعد الكلام في الذكر من الأمور الثلاثة فالاشارة بذلك الموضوع للبعيد الاول
فان كان قوله لا ينافي في رعايته الاسلوب في الكلام يقتضي ان يكون
ذلك الاشارة الى الكلام ليتبين هذا التعريف كانه في ذلك التركيب

فان كان في نفسه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه

فان كان في نفسه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه

وقوله يعني الكلمة بلفظ المعرفة اشارة الى احتمال الموصولة ولهذا قال في ذكر الضمير بنا على لفظ الموصولة وفيه بحث لطيف
وهو ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه وهو لفظ وضع لفتح مقدر فلما ثبت باعتبار لفظ الكلمة
بل ان كلمة الوحدة لا تحذف التانيث كناه المبالغة فيجوز ضميره التذكير والتانيث على مقتضى ما في معناه
في نفسه جعل قوله في نفسه صفة للفتح سواء ضميرها الى ما او الى معناه لم يجعل ظرف لعلول او حال من ضميره حتى يكون معناه

فان كان في نفسه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه

فان كان في نفسه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه

فان كان في نفسه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه
مبالغة في كونه مبالغة في كونه

والتقدير ان كان قلت كذا المعنى المستقر
بالقبولية في نفسه بمقتضى اعتباره في نفسه بالنظر
اليه نفسه مع قطع النظر عن اعتباره خارج عنه
بذلك المعنى لا يستلزم ان يكون له اثر في نفسه
معناه غير مستقر بالقبولية في ان يقارن بالحرف الذي
كلاهما (هذا المستقر بالقبولية ما دام الحرف في غيره
حكما كذا بل يستلزم ان يقارن خارج الالف في غيره
نفسه كايضا لا يستلزم ان يقارن ما دام الحرف في غيره
قوله وانما قلت قبله ان الالف في نفسها حكما كذا فقلت لا في
في هذا المقام بمقتضى اعتباره مع ادعاء النظر
فيكون المعنى بخلافه من اعتباره مع ادعاء النظر
في غيره بمقتضى اعتباره في نفسه ما قبل الالف في نفسه
لا المقابلة بمقتضى اعتباره في ان يقارن بالحرف الذي في ذلك
الالف في نفسه لان المقابلة وضعها ما في الالف في المعنى
باعتبار الالف في نفسه وضعها ما في الالف في المعنى
عنه

۴

ف

تو کہ کان کے خارج اور بعضے کان کے خارج موجود ہیں آخر ہا مستقر لایکھ اور کہ بیج
اور ایک آخر و الاخر مقرر کی یکتا اور کہ بیج ادراک آخر بان یکتا آئے الملاحظہ فیہ بان بقیہ
العقل الی غیر فی نفسہ فالابتداء مثلا اذا لاحظ العقل مقصد بان بقیہ العطر الیہ فی نفسہ کا معنی مستقل بالحدوث ہے
بالذات لا بمحتاج فی مفہومیت الی متعلق و لزہ تعقل المتعلق اجمالا حتیٰ یکن حالۃ اجمالہ فی الذہن و ہو بهذا الاعتبار معنی لفظ البتداء

واذا لاحظت من حيث هو حالة بين السور والبصر وذلك بان يتوجه الى السور والبصرة بالذات بانها وقعا في الخارج و
لاحظت بالابتداء بانها متعلق بها بان يتوجه الى السور والبصرة وبيان لتوقف حالها بان يكون السور متصفا بالابتداء
والبصرة متصفا بالابتداء كما في مستقر ولا يمكن ان يحكم عليه او به ولا يمكن ان يتوقف على مستقر لا يتوقف تعقله على متعلق
مخصوص فلا بد ان عليه الالبعض كونه في معنى مخصوص بخلاف لفظ الابتداء فانه موضوع في معنى مستقل لا يتوقف تعقله على متعلق
مخصوص وجبه الالبعض

قوله اعتبار غيره فقول السواد في زيد وقول المراد لاني نفسي من ظهور
قوله قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظه في لم يتبدروا
ان ما مر بيان المعنى قولنا في نفس لبيان وجه استعمال لفظه في ان معنى
قولنا السواد في زيد انه حال في زيد كما ان الماحل في الكون الا ان الاول
بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية **قوله** هو انه لما شابه المعنى الذي
المعنى ان مشابهة المعنى الحزن للعرض والمعنى الاسبق للجوهر معي لا يستعمل
كلمة في في الموضوعين بمعنى التبعية في الملاحظة وعدم التبعية فيها
كما استعملوا في العرض والجره بمعنى التبعية في الحصول لعدم التبعية فيه
كما يقال شابه الالبس فعل على وليس المشابهة المذكورة مقالة بالذات كما يكون
في التشبيه الاصطلاحي والاستعارة **قوله** بهذا المعنى اي بالمعنى الذي ذكر
سابقا وهو ان يكون تابعا لام اخر في الملاحظة ويكون التفتات النفسية
لاجله كالعرض السابق للجوهر في الحصول فيكون تابعا لظهوره الا ان احداهما بالذات
والاخر بالتبع لا يمكن ان يكون امرأة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعناها
اذ المعاني الحرفية ليست صور المتعلقاتها وهذا يظهر ان ما قيل ان مفهوم
كل من ملاحظ ابراهيم الملاحظة افراد الرجل والذات لتفرقها مع كل من
يصور فكلها عليه ولا يميز ذكر الغير الذي هو الالة الملاحظة معه لفهم معناه
فقالوا ان المحقول تبعا لا يصح لكونه فكلها عليه وبه وان لا يميز ذكر
الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين بطلان من شأن علم الفرق بين كونه المعنى الحزن
الالة للملاحظة غير موبين كونه الوصف العنوني الالة للملاحظة افاده على ان الالة
ثم ان مفهوم كل من ملاحظ فكلها عليه بل الحكم على الافراد الوصف العنوني امرأة للملاحظة
عنه من يقول العلم بالوجه مغايرة للعلم من ذلك الوجه ولا ثم ان مفهوم
كل من ملاحظ تبعا للملاحظة افاده بل المعنى بالذات هو المفهوم الا ان
الحكم عليه باعتبار صدقه عنه من يقول ان تاد العلم بالوجه العلم بالشيء

قوله كذا في الاله من محقول قبل التقاء بين
بغيره ولا العكس بل فان التقاء بين الاله لا يصح فانما
فيهم من كذا قصدوا بالعكس انتهى وفيه كذا اذ لا يمكن
ان المراد كذا قصدوا بالعكس انتهى وفيه كذا اذ لا يمكن
صورة اخرى اي قصدوا بتعريف كذا كذا كذا كذا كذا كذا
الا اني فاما ان ينضم واما ان يحفظ كذا كذا كذا كذا كذا كذا
لا انقلب الذي يحفظ من الحاشية السودة
في ذات العلم ان يكون فكلها عليه وبه ولا يشك ان
الفعل معي كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
ان يحكم عليه او كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
المراد كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
في الحاشية ان المعنى المستقر في الفهم هو كذا كذا كذا كذا كذا كذا
ان الحكم ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
عليه وبه وان لم يصح يا عباد الله ان يكون المصدر بغيره لان
ضمن القطر او يقال ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
عليه وبه باعتبار ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
لذلك كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
الشيء ابد كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
عنه

قوله والالة للملاحظة غيره فلا يصح لشيء منها فيه ان وجه في ان ما هو الالة للملاحظة غيره لا يصح لان يحكم عليه وبه وليس كذلك
فان كان كل من ملاحظ تبعا للملاحظة افراد الرجل والذات لتفرقها مع كل من يصور فكلها عليه ولا يميز ذكر الغير الذي هو الالة للملاحظة
ذكر الغير الذي هو الالة للملاحظة كذا
لفهم المعنى فلا بد من التخصيص بان المحقول تبعا لا يصح لان يحكم عليه اذ لم يكن الالة للملاحظة ما حكم عليه وانما يتوقف فهمه من لفظه

من لفظه على ذكر متعلقه اذ لم يحضر المتعلق في ذكره **قوله** قصدوا بالذات انت منصوب على المصدر اي
ملاحظة قصدية او على الحال اي حاكم كونه مقصودا وملازمة باعتبار الذات او على القيمة اي علم بها قصدية
قوله فالابتداء مثلا اذ لاحظت العقل لا يشارك في فهم من هذا لافرق بين مفهوم الالة او مفهوم من الالة ملاحظة الاول
قصدوا بالذات تبعا كيف وقد قال في هذا بعد اذ لاحظت العقل من حيث هو حالة فارجع الفهم الى ما جعله من لول الالة ابتداء
مدلول الالة لا بد له من مدلول من جملته لا تافكوا في الجملته في نفس الامر والاختلاف في الحقيقة والجزئية هو عين الاختلاف
بكونه مطلقا بالقصد ومطلقا بالتبع وليس معنى كونه
جزئيا الا كونه مطلقا بالتبع فان لم يتبع كونه
الا كونه مطلقا بالتبع وبهذا التوجيه قوله والاختلاف وال
فالظان ما ذكره بعد قوله والاختلاف تحقيق بعد كلام
آخر

قوله بالشيء من ذلك الوجه وتخصيصه بالبين هذا الوضع **قوله** والمراد بالوجه
المتعلق اي وليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يجوز له تعقله ويكون
لا حاجة منه احواله فلا بد ان الشيء كيف يكون الالة للملاحظة امر خارج
قوله اذ الصالح لها فان النفس مجبولة على انها عالم تنفك الى الشيء
قصد الالبس من الحكم الا ترى ان حين ترى الوجة في المرآة يمكن من
الحكم على الوجة كونه مرآيا قصدوا لا يمكن من الحكم على المرآة كونها
مرآية تبعا فكل حال البصرة **قوله** مفهوم من لفظ الالة بطريق الالة
قوله فافان لا بد حينئذ من ذكر متعلقه لا يفهم معنى الالة اذ لم يفهم
المتعلق **قوله** من ذلك على اني من ذلك المتعلق وقوله لانه من ذلك
اللازم فلا يميز تحليل الشيء بنفسه **قوله** في الكلام انه لم يفرق في فهم
الاستدراك في قوله في نفس الشارة الى انه في تمام التعريف عن الفاعلة
اذ كونه المعنى مدلول الاسم يفهم من كونه كلمة **قوله** بل معناه فيكون معنى
التعريف كلمة تارة على معنى يتقرر الزهن اليه عند انتقالها اليه وحدها
هذا المعنى وان كان معنى مجازيا لا اذ لا شاء قولهم الالفاظ والمجاز
باعتبار انقائها منها صار كونه مجازا متعارفا فيه يجوز استعماله
في التعريف **قوله** فيذ ان المعنى اي اذا شابه الكلمة بالظن باقتبا
انتقالها فيها بنقلها صح نسبة المعنى الى الكلمة بنى وقيل ان المعنى ثابت
في نفس الكلمة اذ كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى **قوله** وما يقال اه الى
ليس معناه ان المعنى الحزن مدلول الغير بل انه لما لم يتقرر اليه الزهن عند
انتقال الحزن وحده كان الحزن كالظن الذي من المظروف فلا يصح ان
ينسب اليه بكلمة في وجه نسبة الغير بكلمة في ظهور ذلك المعنى
عنه حصوله فكانه حال فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة في معنى الباصح
التعريف من غير احتياج لتفصيل الظرفية الى امثال هذه التعليلات البعيدة

قوله فافان لا بد حينئذ من ذكر متعلقه لا يفهم معنى الالة اذ لم يفهم
المتعلق **قوله** من ذلك على اني من ذلك المتعلق وقوله لانه من ذلك
اللازم فلا يميز تحليل الشيء بنفسه **قوله** في الكلام انه لم يفرق في فهم
الاستدراك في قوله في نفس الشارة الى انه في تمام التعريف عن الفاعلة
اذ كونه المعنى مدلول الاسم يفهم من كونه كلمة **قوله** بل معناه فيكون معنى
التعريف كلمة تارة على معنى يتقرر الزهن اليه عند انتقالها اليه وحدها
هذا المعنى وان كان معنى مجازيا لا اذ لا شاء قولهم الالفاظ والمجاز
باعتبار انقائها منها صار كونه مجازا متعارفا فيه يجوز استعماله
في التعريف **قوله** فيذ ان المعنى اي اذا شابه الكلمة بالظن باقتبا
انتقالها فيها بنقلها صح نسبة المعنى الى الكلمة بنى وقيل ان المعنى ثابت
في نفس الكلمة اذ كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى **قوله** وما يقال اه الى
ليس معناه ان المعنى الحزن مدلول الغير بل انه لما لم يتقرر اليه الزهن عند
انتقال الحزن وحده كان الحزن كالظن الذي من المظروف فلا يصح ان
ينسب اليه بكلمة في وجه نسبة الغير بكلمة في ظهور ذلك المعنى
عنه حصوله فكانه حال فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة في معنى الباصح
التعريف من غير احتياج لتفصيل الظرفية الى امثال هذه التعليلات البعيدة

قوله فافان لا بد حينئذ من ذكر متعلقه لا يفهم معنى الالة اذ لم يفهم
المتعلق **قوله** من ذلك على اني من ذلك المتعلق وقوله لانه من ذلك
اللازم فلا يميز تحليل الشيء بنفسه **قوله** في الكلام انه لم يفرق في فهم
الاستدراك في قوله في نفس الشارة الى انه في تمام التعريف عن الفاعلة
اذ كونه المعنى مدلول الاسم يفهم من كونه كلمة **قوله** بل معناه فيكون معنى
التعريف كلمة تارة على معنى يتقرر الزهن اليه عند انتقالها اليه وحدها
هذا المعنى وان كان معنى مجازيا لا اذ لا شاء قولهم الالفاظ والمجاز
باعتبار انقائها منها صار كونه مجازا متعارفا فيه يجوز استعماله
في التعريف **قوله** فيذ ان المعنى اي اذا شابه الكلمة بالظن باقتبا
انتقالها فيها بنقلها صح نسبة المعنى الى الكلمة بنى وقيل ان المعنى ثابت
في نفس الكلمة اذ كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى **قوله** وما يقال اه الى
ليس معناه ان المعنى الحزن مدلول الغير بل انه لما لم يتقرر اليه الزهن عند
انتقال الحزن وحده كان الحزن كالظن الذي من المظروف فلا يصح ان
ينسب اليه بكلمة في وجه نسبة الغير بكلمة في ظهور ذلك المعنى
عنه حصوله فكانه حال فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة في معنى الباصح
التعريف من غير احتياج لتفصيل الظرفية الى امثال هذه التعليلات البعيدة

مفهوم الالة بالاعتبار الذي معنى في متضاف الى المتعلق المخصوص بذلك الاعتبار هو خصة من مفهوم
الابتداء الذي هو مطلق قصد لا حظ متعلق تبعا مجزلا وليس افراد الالة الا خصة له فيوافق القول بان مفهوم كلمة
من هو الاعتبار الذي في ما ذكره بعد من انها موضوع لافراد الالة ابتداء وفيه انه لو كانت جزئيات الالة التي هي معنى من خصة مفهوم
الابتداء الذي كان من ذلك على معنى مستقل بالقومية بالقضية ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن خصة فلا يبعد في عليه توقف الحرف بـ

المالم يحج تعطفه الى شئ خارج صار كانه يستقر
في الكلمة ولم يبرز منها فاعنه يكون في نفس الكلمة
بخلاف المحا الى المعنى خارج فانه كانه لم يستقر
في الكلمة وبرز منها الى الخارج فلم يستقر لان
يقال في الكلمة بل قيل له في غيره من الحاشية
منه

من ان لفظ واحد هو الابداء ومعنى لفظان
موضوعه الابداء موضوعه الابداء ومعنى لفظان
حالة بين الابداء ومعنى لفظان
بالفهم الى البصرة اي من حيث انه صفة
المعظم بالفهم الى البصرة اي من حيث انه صفة
بكره الابداء الى البصرة اي من حيث انه صفة
حاله الى البصرة اي من حيث انه صفة

قوله ولا يصح لان يكون له كان التائب لا اصطلاح
الظن وتفسيره الاستناد بالقطع والام ان انما ولا
يصح لان يكون منه التائب ومنه
قوله ولا يمكن ان يعقل اي ولا يمكن ان يتفكر عنه
الاصح مع عادة بطريق السواء لتلايه انكر متفكر عنه
بخصوصه **ظاهر**
من تعقل المتعلق عنه تفكره **قوله** ولا يمكن ان يعقل
سواءه ذلك بين لانه
بخصوصه لانه

[illegible]

بالله متوكلا وبالبيع منكورا وانفقا بايجاب

مستظلاله من ظلاله في الدنيا ما ذكره في مقابلة
وهو قد لم من حيث انها حلالا له وانما لم يترك ذلك
لاضداد قوله وذلك الخلف الخلف يمكن ان يعقل قصد
وجه فذكره لا تحصل بالآية فذكره في الخلق
من اختلاف الخلق فانها لا تترك في
الآية من موضوع الخلق

[illegible][illegible]

اب
شكك ان المطلق ونفس القيد
طاشكندی

اب
شكك ان المطلق ونفس القيد
طاشكندی

الافراد الحقيقية لغووم الابداء وهي يتنوع فرضا اشتهر له بين كثيرين
بحيث تكون حاو لول كلمة من مالا شأ هو عليه اذ لا يفهم منه الابداء اشئ
من شئ وهذه الخصوصية لا تقطع الجزئية الحقيقية **قوله** والظا ايضا لان
كل مفهوم بلا غلط العقل تبعاً يمكن ان بلا غلط قصد الكون لا يكون معنى
جرفيا لان الحروف موضوعة للمعاني النسبية من حيث انها هي روابط و
الآثار للمعاني المحفوظة بالاشياء **قوله** ان معنى من آه يعني ان الحروف لما
كانت روابط بين الاسماء والافعال لمعانيها تعلقاً خصوصية بين المطاة
المستقنة ابية عن الانتهات اليها قصد الا ان النسبة التعلقاً من حيث
انها تعلقاً بين الاطراف لا يكون ملا غلطاً قصد او ما يعبر بها من الابداء
والانتشاء والظرفية والتعليق والتوكيد والتقرير والاستفهام في من
لوازم تلك المعاني فمن والى موضوعه للتعلق الى ما بين السيد البصر
بطريق الابدائية منها والانتهائية اليها وفي التعلق بين الشئيين بطريق
الظرفية وان موضوعه للربط الى ما بين المسند والمسند اليه بطريق يقيد
تاكيد الحكم على هذا القياس **قوله** من المعاني بيان للغير على تقدير **قوله** ارجاع
الغير في قوله الى المعنى **قوله** او في كلمة اخرى بيان له على تقدير ارجاع الضمير الى
او لا يظهر وجه لا يبراد كلمة في ههنا وتكثيرها او ايراد من في الاول تعريف **قوله**
ورد العبارة الى ما هو المشهور فانهم اذا اخلوا على شئ باعتبار ذاته مع قطع
النظر عن الامور الى جهة عنه قالوا الشئ في نفسه كما مر من قوله الم ارا
في نفسه كذا **قوله** وحكمها على ما هو اه فان مدار امتياز الحرف عن اخويه انما
هو على كذا المعنى الحرف ملحق بالاسم والمعنى الاسم والفعلي ملحق بالانوات
والامتياز باحتياج الى الضمنية وعدم احتياجه اخويه متفرط على ذلك **قوله**
اي لم يصره اشارة الى ان قوله لعدم سببها بيان لعدم الما نوله

في اللفظ لا بد من كل من ان يكون ملحوظا فلهذا لم يكن
 اه فيه منع فان كل ان في كل ان كانت
 اللفظ للملاحظة افراده مع اعتبار النسبة بينه
 وبين غيره فلا بد من التخصيص كما سبق في قوله
 هو المراد بقوله اه يعني كونه تلك اللفظيات
 متعلقا بها او يكون معنى اللفظ لا يتغير الا بتغير متعلقاتها
 باعتبارها ويكون معنى اللفظ لا يتغير الا بتغير متعلقاتها
 اي اذا عرفت ان بعض المفهوم يكون ملحوظا
 ذاتا وملحقا فلهذا لا بد من التخصيص كما سبق في قوله
 ام اخر ولا يكمن في اللفظ ايضا فلهذا لا بد من التخصيص
 لفظا واللفظ هو اللفظ المستقل لا المتعلق
 ومعنى اللفظ هو اللفظ المستقل لا المتعلق
 باعتبار اللفظ لا بتغيره من المفهوم كما سبق في قوله
 ويكمن في اللفظ لا بتغيره من المفهوم كما سبق في قوله
 اللفظ الموضوع بازاره في اللفظ المستقل
 لفظا واللفظ هو اللفظ المستقل لا المتعلق
 بالمفهوم ومعنى اللفظ هو اللفظ المستقل
 علمت ان المراد بكينونة اه علمت ايضا ان
 المراد بكينونة اللفظ في غيره علمت ايضا ان
 بالمفهومية واهتمام اللفظ باللفظ المستقل
 كلمة اخرى مع اللفظ المستقل لا باللفظ المستقل
 البحث في حقيقة مفهوم اللفظ المستقل لا باللفظ المستقل
 سبق من الحقيقة بانه لم يثبت اليه لان
 قوله فرجع كينونة اللفظ المستقل
 التي جزءا من مفهوم اللفظ المستقل لا باللفظ المستقل
 بمعنى ان الاسم الفاعل كان في نفسه
 لا يكمن في اللفظ المستقل لا باللفظ المستقل
 فكأن اللفظ المستقل لا باللفظ المستقل
 في اللفظ المستقل لا باللفظ المستقل

المانع للتصور والمقتضى ما انت فاعلم ان اللفظ لا يورثه فاعلم ان عدم
 مسبوقها بما يدل على خلافه لا يدل على ظهوره ولا يفي ان المناسب ان يكون
 مناط هذه اللفظة قوله لعدم مسبوقها لكن الموجود في الشيء الغير رتبة
 على قوله وهو ارجاع الضمير الى المعنى فبقوله لا يقال ان كان كذلك اى متفردة
 بالمعنوية كما يدل عليه الجواب اذ لا دخل للكلية في صحة الاخبار عنه وبه
 وانما ذكرها استطراداً لانه لا رتبة للظرفية اى لا يستعمل الاظرفا
 قوله المقوم المستفاد اى يكون مطلقاً اليه قصد المعنى الحكم عليه وبه نظر
 الى ذاته ولا يقيد في ذلك امتناع لاجل امر خارج عن ذاته سواء كان الى
 معتبر في اصل الموضوع او طارياً في الاستقراء فاعلم ان الاول كان متى
 موضوع للزمان الذي هو ظرف بخلاف قد ان كان موضوعاً لهما لما تقدم من ان
 ان لا يستعمل الا في المكان المتقدم وكذا حال اخوانه فلو فيه تمام اذ يجوز ان
 يكون عدم صحة الاخبار بجارية كانه تلك الظروف فلا يكون وليلاً على عدم
 استعماله في المطلق ولو قال بل قوله والا لصح اه والالهام منه المطلق
 عند الاستعمال والخصوصية من الضمنية كانه تلك الظروف لستم من غير
 منافاة وبغير خلاصة الفرق الامة ان تلك الظروف كلية ملحوظة بالذات
 لانها مراد عند الاطلاق والخصوصية المستفادة من الاضافة خارجة عنها
 كانه سائر الاسماء المضافة ولزوم اضافتها في الاستعمال لاجل تخصيص النظم
 من وضعها لا لتوقف فهم معانيها عليها بخلاف الحرف فانه لا يفهم منه بدون
 الضمنية ذى لفهم اصل معناه قوله انه ارد بالمعنى اى المذكور في هذا الاسم ما
 يشتمل على التضمن على سبيل البديهة هو شان التسمية اى ما دل على معنى
 من المعاني في نفسه فيدخر في هذا الاسم الفعول ويكتفى الى القول في خروج الضمير
 بقوله غير مقتدرين بارجاع الضمير الى المعنى الموصوف بقوله في نفسه اى غير مقتدر
 وذلك المعنى المدلول عليه في نفسه من ان الازمنة وقائمة تمام الحيز وازمنة

[illegible]

فلا يفهم هذا المجموع من الحدث والزمان والنسبة الذي هو الفعل المطابق للفعل بدونه الفاعل المعين فلا يدل الفعل بنفسه
على معناه المطابق فدلالة الفعل بنفسه ليس إلا على الحدث الذي هو معناه الحقيقي وهو المشهور أو على الزمان أيضا على ما هو
اللفظ كما ذكره بعض المحققين ونقله بعضهم أن الزمان في الفعل كالنسبة غير مستقل بالمفوضية وجوبه غير ظاهري بل هو
وأشرفنا إليه في وجه حصص الكثرة وهو أن دلالة التضمنية تابعة لمطابقة ومحققة في ضمها كما تحقق في موضعه فالفعل

المصنف يدل على الزناد من حيث تركيبة الفاظ على النسبة وتعمريه
فخرج عن طريقة القوم والمجاد في الاعتناء عليهم بحجج والشكوك التي
مترى لعدم التعج في كلامهم لما لا ينبغي ان يقدم عليه **قوله** وشبهة اخرى
بمعنى كان على ان تفسير الازمنة الثلاثة لكن لشبهة اخرى **قوله** هو
يبدل لانه يجوز فيه الدلالة وتقييد الدلالة بعدم الازمنة ان ركبك **قوله**
ذكر ثلاث ابواب وصف لا مظهر له وقد يقال اعتبار الحجة مشهور في الحدود
بما ذكرنا من ان في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة من حيث انه مقترن فيكون دالا على الازمنة
المعتبر في تعريف الامم عدم دلالة الكلمة على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة فلا بد ان لا يكون دالا على
فانهم **قوله** (الوصفة بعد صفة وفي بعض النسخ وهو الواو وهو الظاهر) اما الفاعل البنية الذي
سببه هو مجرور على تقدير المصنفية ويجوز نصبه بان يكون حالا لمحذوف اي وهو غير مقترن

في ذكر ثلاث الالباق وصف للمظروف له وقد بدأ اعتبار الحجة
بما ذكره في نفسه مقترن بأحد الأربعة الثلاثة من حيث انه
المعتبر في تعريف الامم عدم دلالة الكلمة على معنى مقترن بأحد الأربعة
فانهم **طائفة** **قوله** لا وصف بعد صفة وفي بعض النسخ وهو
سبب ثم يخرج ورثا تقدير المصنفين ويجوز فيه بان يكون حاله المعنى ورفعه

بسم الله الرحمن الرحيم

الغدة السنخية فتعبر عن غدة تشبه الشجر
يوجد في حصة الطبع وتطويع المشكلات
المشبه به من الغدة المشبه وقيل الغفران

من الافاضة الافتصاص كفاء الكلام المعنى الاول من غير احتياج الى
الاستحارة فكيف في التشبيه المذكور في النفس تجليته وهي اثبات ما يندم
انما فاهة كلف ستر الله ذنوبه كفاته الطالعية

الى مؤنة التوسيع او الزحف وان لم يقصد لا يمكن حمل التعمد على المعنى
 الحقيقية لاستلزام آية الشئ لنفسه لا بغيره من تجربه عن بعض المعنى وهو
 الذنب وجعله بمعنى السر مطلقا ليصح جعله كناية عن الاطاعة فان سر
 ذاته بالغفران يترجم ان يكون مخاطبة لاسر ذنوبه بخلاف اذا جعله بمعنى
 السر مطلقا فانه لا يباح في جعله كناية الى مؤنة التجربة فالى صراف
 ان جعل التعمد بمعنى السر مطلقا اصح استخرج المعنى الاول الى مؤنة
 التوسيع او الزحف وان جعل بمعنى سر الذنوب اصح استخرج المعنى
 الثاني الى التجربة **قوله** التدافع فالسند في السر والوزن على فوت المطر و
 التأسف السر والوزن على نزول المكون **قوله** جعل الاستبانه ويشترط ان يكون
 المطر في قانه او كاشرا يقال له المد لا **قوله** السب اي معنى انه في الاصل
 مصدر يستعمل بمعنى اسم الفاعل **قوله** عطف على بلة وهو صيب وتلاها انا
 انشأنا وكذا قوله وما توفيق الا بالله والوافية امر اضية وهو منس في
 توهم العجب ان شئ من الكلام **ال** **قوله** والخصوم او يجوز تقدم
 الخصوم نفس عليه في المفاع **قوله** اي ترك التصدير في السر بالتدرك ليكونا
 الفعل والمفعول متحدا فانه شرط فيه عند الجمهور اذا يصح جعله على التصدير
 ولو جعل على التوقيل بل في السر التصدير كان فاعله التصدير وفاعل المضم
 المصير **قوله** بتجريد درخيال انما افقت اي تجليل النفس دفعا للعجب بهذا ال
 التصنيف لا ينفق انه النفس طوعا للزبد من العقول **قوله** من حيث
صنفه اشار بذلك الى ان الجشية في عبارة النقيب وان كان الشايع في تقييد
 الشئ بنفس افادة الاطلاق وذلك بحمل الاضافة في الجشية على الاختصاص بكون
 مصنوعا **قوله** فانهم يستخفون او دليل تركهم فيها لا يعتنونه كالكا
 كالما يتبوا والامور الحسية ولان المأمور به في الحديث افنت امر ذي بار
 وشر **قوله** لكن في توهم انما قال توهم امالانه قد اندفع بقوله بان جعله

والنظم بعضه الماتخ بالبطران الخطية وفيه
لم يقبل على وجه صحيح ان يقال انه حصل القافية
ولم يقبل على غايته فان قيل لم تار كالحلة القافية
مضمنا عليها في التصور ومن اضر الحلة القافية
الذين يوصف ليس متأخر في الوجود وان كان
لما كان باعنا الاقدم على هذا التأليف ثم كالمشبهة بالحلة
القافية والعلة القافية في الحقيقة اي تعلقها بالهبة
قال لان تعلقه على غايته لا يصح وكفى في وجه ارتفاعه وكو
اربع الهبة القافية وهي القافية التي تعلقها بالهبة
وهي الهبة الفاظه وهي الاخر وهي التسمية وقيل العلة
وهي الهبة اسم هذا الكتاب وكما في قوله في العلة القافية
هي الهبة اسم هذا الكتاب على ان وجهه في العلة القافية
فيه نظر لانه يجوز ان يكون الواو علة غائية على طريقتين
يوصف كمن يجمع وان تأليف العلة القافية على ان تعلق
الكاف زائدة مثل قوله في العلة القافية فان لم يكن
من قالوا قال لان تعلق العلة القافية لم يكن
والنظم وكفى في التسمية ووجه

بان جعله جزءا من الامة حيث على جعل البقاء في الحديث صلة لا يتبدل
 فيقيد قوله الحمد بجزء المبدأ به وهو توهم اذا لا يصح ذلك الا فيما هو من غير
 الاطلاق ان المأمور به الابتداء في كل امر ذي بال فهو بالمدابسة
 اي لم يبدأ ذلك الامر متبب بحمد الله فيكون المأمور به التماثل في اول الامر
 ما الجزئية وهذا هو الجواب البشري قدس سره **قوله** اي عن احوال نسوبه
 اليها من حيث اهتد الجينية مستغفرا من جعل شرط الفائدة الاختصاص
 المستغفرا من الاضافة او ما تقر من ان الامور المختلفة بالاعتبار يجب
 اعتبار قيد الجينية فيها وقاعدة الجينية الاخرى من احوال النسوبه الى
 باعتبار اراهم ككونها ماضيا ومسموعا وقار الذات او باعتبار امر اخر ككونها
 فصيحيا وغير فصيح وانما لم يقل عن احوال عارضة لهما من غير حيث انما كذا كذا
 بشرط تعريف الموضوع بما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اشارة الى ان هذه
 الامور امور اعتبارية اعتبرها الخاتمة لمعرفة كيفية التركيب العرفي صحيحة ومختلفة
قوله سواء ثبت اه البحث الثبات للموضوع والبحث عن العوارض الذاتية
 في موضوع العلم باثباتها لنفسه او لنوعه او لوضع الذات او لنوع عرضها الذاتية ولما
 كان القسم الثانيان راجعين الى القسم الثاني لان الموضوع المقيد بالموضوع
 لا يترتب من الموضوع التبع الخشنة على القسمين وقاعدة قيد الجينية ان الشيء
 الواحد قد يكون قسما لموضوعين فمن حيثية يبحث في علم ومن اخرى في آخر **قوله**
 فيه اشارة وليس بنا للموضوع نفسه فانه يرد ان التعريف والمعارف والبيانات
 ليدبر والنحو من جميع العلوم الادبية بشرط ان الموضوع الكلمة والكلام
 به من اعتبار الجينية حتى يتبين موضوعه على ما بان يقال في موضوع الكلمة والكلام
 حيث يعرف بها كيفية التركيب العرفي محتمل وسفاهة **قوله** من قال ان موضوع
 لغة امر باس لزوم تعدد الموضوع لكن تعدد الموضوع جائز او تخفى جهة
 لغة **قوله** شكك لان كلامنا مما يجوز عنه في العلم بل من هنا يعرف كيفية

قوله **سواء ثبت** انه البحث اثبات الحق للموضوع والبحث عن العوارض التي انتمى
للموضوع العلم باثباتها لنفسه او لغيره او لغيره الذاتي او لغيره عرضي الذاتي ولما
كان القسم الاخيران راجعين الى القسم الثاني لان الموضوع المقيد بالعرض
الذاتي تسمى من الموضوع الكيفية المنسبة على القسمين وقاعدة قيد الكيفية ان الشيء
الواحد قد يكون قسما لموضوعين في حقيقة بحيث لا يعلم من احدى في اخرى **قوله**
وفيه إشارة وليس بنا للموضوع نفسه اشارة وان التعريف والمعارف والبيان
واليدوع والنحو من جملة العلوم الادبية يشترك في ان موضوعه الكلمة والكلام
غلا بامر اعتبار الحقيقة حتى يتميز موضوعه على احواله بان يقال مع موضوعه الكلمة والكلام
من حيث يعرف بها كيفية التركيب العرفي مما هو **سواء ما قوله** من قال ان موضوع
الكلمة امر باس لزوم تعدد الموضوع لكن تعدد الموضوع جائز ان يتحقق جهة
الوحدة **قوله** فكيف لان كلامها مسموح عند في العلم ولكن من يعرف كيفية
قوله **فمن لم يعرفه** اما يشهد به الراعي التعريف او يتخفف من المعرفة **واعلم** ان
كلايه من التعريف بل لازم النتيجة **وقال** قوله لانه يبحث في هذا الكتاب عن احد الارجاس
بحث في هذا الكتاب عن الله وكل ما يبحث في هذا الكتاب عن الله لا بد من الابداء يتو
من الابداء يتو فيها في هذا الكتاب ولزم هذه النتيجة قوله من لم يعرف كيف يبحث عن احد
اذ لا يمكن تعريف الشيء قبل معرفته بوجوب ما قبل التعريف **قلت** نعم تلك المعرفة حاصلة للعلم لا للمعرفة

زور والاولى ان تكون الواو استنافية يعني لم
 سؤل مقدر تقديره وكان وظيفة من يتخلل لانه
 نحو ان يشترط تعريف الواو واما الاستنافية
 فلهذا فاجاب عنه بقوله وهذا تعريف الاله
 فيكون قوله فقال الكلمة في محله وهذا من غير ايراد
 الاله فاعلموا بعض من قبل ذكر المسبب
 فان قلت المسبب ان يقال هو
 في الكلام اوف ما حيث اشار بعد تعريف
 في ما حيث اشار بعد تعريف
 اشارة الى ان الكلام فلهذا
 كفاية الطالب
 قوله فتم لم يعرف فليس يتجه الى الال
 على اول كبره خذوف تقديره الكلمة والكلام
 فلهذا في هذا الكتاب فيخرج الكلمة والكلام
 ان تلك المعرفة الواجبة قد حصلت قبل التعريف
 تضم ال مع وليس التعريف الاله كفاية

التركيب فجعل البحث من احوالها بما لا يفرق تحلف تبقى انه يبحث فيه عن احوال
للكتب الغير الاسنادية ايضا فيجب ان يجعل موضوعه الامور الثلاثة المذكورة
الا ان يقال انه لعلها مباهلة لم يعثر به وبجملها راجعا الى احوالها والافعال
ان موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الاسماء الثلاثة
قوله الى لم يقدرا اشارة الى ان لم يعرف فاس المعرفة لاس التعريف اذ البحث
عن احوالها موقوف على معرفتها لا على التعريف **قوله** ولما ثبت وجوب تصورهما
الى دفع ما يرد من ان توقف البحث على معرفته لا يستلزم توقفه على التعريف
فخصوصا على هذا التعريف فلما ثبت التعريف في حاله في ذاته ثبت وجوب
تصورهما عن فائده من التعريفين لتخصيصها ما هو الواجب لا الوجوب بما يخصها
والفعل المختار اذ اظهر له طريقا في تصويره التي يختار اياتها شاء بزيادة كماله
طريقة اهل الحق **قوله** ان قبل الواجب سألناه لا يخفى ان البحث عن احوال
النسبة اليها من حيث انها كذلك موقوف على تصورهما بوجوبهما ولما
ليتمكن من اثبات احوالها المخصوصة والتعريف انما يتوقف على تصورهما مطلقا
فلما ورد له البحث بعد اعتبار قيد الجينية في قوله ولم يمتح البحث عن احوالها
اذ قالوا الى اسقاط الجينية او اسقاط هذا البحث الذي تكلف في دفعه انما
قال المتعلم غير المتطلب وهو الحق **قوله** وجوه التقديم اه وهي الجزئية اما
جزئية الفرد والفردي فظاهر واما جزئية المفهوم للمفهوم فلانها اخذت في تعريف
الكلام الكلمة باعتبار صدق عليه حيث جعل عنوانها مطلقا ومن لم يفهم وقع
في حيف **بمعنى** ان توقفنا اه لان التصور يتبع اللفظ والتلفظ يتبع الكلمة
فتقدم الكلمة يستلزم التقديم في الوجودية اللفظ والذهني والتقدم في
الوجوداني راجح متحقق فتوقفنا الكلمة التقديم **قوله** لا اشتقاق اه توقف
لا اشتقاق باعتبار العلم وحذف قوله من احوالها الى الاشارة الى انه
يسر خلافه في التعريف بوجوبها للتعيين المشتق والمشتق منه فالمراد

من الحكم وهو المرحوم كان قد نشأ في منزله
وتعود في الانقب كالرحم كان له كان
مستأثر به وكان في الانقب والرحم كان
قريباً منه فخرج منه في غالب الامر في
الى الشرب ويعد به في الشرب
جرح الشرب في الشرب

کتابخانه انطاکیه

فان قلت ما فائدة ذكر الحكم بغير العلم **والسبب** فيه
التشبيه قلت المصلحة ان الحكم جنس والاشياء
عليه لاني للوحدة كان حكم جنس والاشياء
فكأنه شبه الحكم بالتميز والاشياء بالاشياء
لاشك في انهم لا يطلقون الحكم الا على
فصاحبه او يطلقون الحكم على الواحد والاشياء
فلا يكون حكمه جنس فكلما كان الحكم على
الفرق بينه وبين التميز كان الحكم على
الواحد والاشياء التميز انه لا يستعمل الا على
عنه على الحكم هذا انما هو من الاستعمال
الاشياء وما عداه من التخصيص وبقية التميز
التشبيه الذي هو حسب الاستعمال لا يفرق في
ان يكون حكمه او تمرة مثالا للجمع والفرق
ان الحكم ليس بجمع وواحد من الجمع والفرق
جمع تمرة وتمر واحد والاشياء كالحق
كفاية الطالبين

قلنا انك تخطو امام الابرار انهم مقدمون
في عدم التقدير بفصل بين اجمعيتهم
والمجموعه في هذا المقام
عصية الله

قوله قد سمعته يد بلاق له تعالى به يصعد الحكم الطبيب المصعد والحركة الى العالي مكانا وجهه والكلم الطبيب هو ما قال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر واعمال العباد خير في الملك السماء فاذا لم يكن له عمل صالح لم يقبل كذا في كتب الاحاديث **وجه** الاستدلال ان الطبيب في الآية وقع صفة للكم فلو كان الحكم جمعا لوجب تأنيص صفة والاصل باطلا وكذا المقدم فان قيل هذا انما يثبت الجنسية او النفي الجمعية او كليهما **الاجابة** الاولى لا يثبت المدعى وكل الثاني يلزم بقا اصل المدعى وهو الجنسية بلا دليل وكل الثالث لا يثبت التقريب وجوبه ظاهر وايضا يستدل بانه هذا الوزن ليس من اوزان الجمع

ويأتي بعض الكليم وهذا الوزن من اوزان تصغير المفرد **قوله** قد سهره والكلم الطيب يترجم بعض الكليم اما بقدر
البعض او بارادة من لفظ الكلم وعلى هذا التقدير يكون الطيب صفة للبعض لا للكلم فطاعة المتأنيث وانما اولاده وقدرناه
لان الصاعده الى حصة الالهية انما هي المقبولة لا طر كانه ويمكن ان يقال في رد شذوذ الجنسية ان طيب صفة
لكلم الموصوف باللام واللام بطل جمعيته فلم يؤثرت صفة وكيف يكون من جمعة معتبرتها ان اعتبره لزم ان
لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصير جماعة من الكلمة **كفاه الطالبين**

قوله قد سهره والكلم الطيب يترجم بعض الكليم اما بقدر البعض او بارادة من لفظ الكلم وعلى هذا التقدير يكون الطيب صفة للبعض لا للكلم فطاعة المتأنيث وانما اولاده وقدرناه لان الصاعده الى حصة الالهية انما هي المقبولة لا طر كانه ويمكن ان يقال في رد شذوذ الجنسية ان طيب صفة لكلم الموصوف باللام واللام بطل جمعيته فلم يؤثرت صفة وكيف يكون من جمعة معتبرتها ان اعتبره لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصير جماعة من الكلمة **كفاه الطالبين**

القوة **قوله** فالقوة قد لكت في تقدم اي فيصير من ذلك التفسير ان
الانفصال الثلثة متبوية الاقدم في الملول الى الترتيب لها وهو ظاهر
في الاسباب والاذن لا جبر القوة المفردة التماس جوهر تلك القوة
فيكون بينها تناسب معنوي من حيث اتحادها الملول الى الترتيب وانما كون
الكلمة والكلام فرعين للكلم فلكونهما مشتبهين على الزيادة من حيث الحرف
والمركات **قوله** **باب** الثاني لكونه مستنداً الى ضمير هو غير المعقولات
والله **باب** صاحب الصبي في فانه قال الكلم لا يجوز اقسامه تحت كل واحد
قوله فان الصاعده اي ان ثابت الضمير ان كان ظاهره بالنسبة الى
لفظ الكلم الا ان الصاعده في الواقع ليس بعضها يجوز تذكيره باعتبار تأويل
بالشخص على ما تقدم من ان المراد ان كان مذكراً باعتبار مؤنثا باعتبار آخر
يجوز تذكيره وتانيته وليس وان هو ان لفظ البعض بهما مقدر على ما
فهم **قوله** يقتضي تعريف المصطلح لانه المبحث في العلم **قوله** لا تعرف الفع
التعريف انما لا يقتضي المقام بل اطره تعريفه بهذا العنوان وان كان محتملاً
بالمصطلح عليه **قوله** ولا يلج الطرداي لا يقتضي المقام بل اطره تعريف الكلم
كونه شاملاً لجميع افراده كما قيل ان المقام معرفة ما يسمي عن احواله فان لم يعلم
الشيء لا يقتضي المقام **والحريف** **قوله** اعطى على ان المقام يقتضي تعريف المصطلح
اي التعريف ليس لتصور حقيقة الموصوف اما بالكلية او بالوجود من حيث هو في
عطى الطبيعة عليه في ان ليس الجنس بهما بل هي الامم ان من الطبيعة
والاستخارة والعهد الذي **قوله** **باب** الثاني لكونه مستنداً الى ضمير هو غير المعقولات
الوحدة الفردية ثم لما نقل الى المعنى الجنس لم يعتبر فيه معنى الوحدة فانما
في الجرد الثاني للفظ **قوله** على تقديره اه امتزاج القول بوضعه للفظ
من حيث هو والوحدة مملول تنوع التكثير **قوله** وليس التناوذة رة على
الفاضل الهندي حيث منية التجربة مستندة بان التناوذة نفس في **قوله** **باب** الثاني

قوله قد سهره والكلم الطيب يترجم بعض الكليم اما بقدر البعض او بارادة من لفظ الكلم وعلى هذا التقدير يكون الطيب صفة للبعض لا للكلم فطاعة المتأنيث وانما اولاده وقدرناه لان الصاعده الى حصة الالهية انما هي المقبولة لا طر كانه ويمكن ان يقال في رد شذوذ الجنسية ان طيب صفة لكلم الموصوف باللام واللام بطل جمعيته فلم يؤثرت صفة وكيف يكون من جمعة معتبرتها ان اعتبره لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصير جماعة من الكلمة **كفاه الطالبين**

قوله قد سهره والكلم الطيب يترجم بعض الكليم اما بقدر البعض او بارادة من لفظ الكلم وعلى هذا التقدير يكون الطيب صفة للبعض لا للكلم فطاعة المتأنيث وانما اولاده وقدرناه لان الصاعده الى حصة الالهية انما هي المقبولة لا طر كانه ويمكن ان يقال في رد شذوذ الجنسية ان طيب صفة لكلم الموصوف باللام واللام بطل جمعيته فلم يؤثرت صفة وكيف يكون من جمعة معتبرتها ان اعتبره لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصير جماعة من الكلمة **كفاه الطالبين**

قوله قد سهره والكلم الطيب يترجم بعض الكليم اما بقدر البعض او بارادة من لفظ الكلم وعلى هذا التقدير يكون الطيب صفة للبعض لا للكلم فطاعة المتأنيث وانما اولاده وقدرناه لان الصاعده الى حصة الالهية انما هي المقبولة لا طر كانه ويمكن ان يقال في رد شذوذ الجنسية ان طيب صفة لكلم الموصوف باللام واللام بطل جمعيته فلم يؤثرت صفة وكيف يكون من جمعة معتبرتها ان اعتبره لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصير جماعة من الكلمة **كفاه الطالبين**

قوله قد سهره والكلم الطيب يترجم بعض الكليم اما بقدر البعض او بارادة من لفظ الكلم وعلى هذا التقدير يكون الطيب صفة للبعض لا للكلم فطاعة المتأنيث وانما اولاده وقدرناه لان الصاعده الى حصة الالهية انما هي المقبولة لا طر كانه ويمكن ان يقال في رد شذوذ الجنسية ان طيب صفة لكلم الموصوف باللام واللام بطل جمعيته فلم يؤثرت صفة وكيف يكون من جمعة معتبرتها ان اعتبره لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصير جماعة من الكلمة **كفاه الطالبين**

قوله قد سهره والكلم الطيب يترجم بعض الكليم اما بقدر البعض او بارادة من لفظ الكلم وعلى هذا التقدير يكون الطيب صفة للبعض لا للكلم فطاعة المتأنيث وانما اولاده وقدرناه لان الصاعده الى حصة الالهية انما هي المقبولة لا طر كانه ويمكن ان يقال في رد شذوذ الجنسية ان طيب صفة لكلم الموصوف باللام واللام بطل جمعيته فلم يؤثرت صفة وكيف يكون من جمعة معتبرتها ان اعتبره لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصير جماعة من الكلمة **كفاه الطالبين**

قوله قد سهره والكلم الطيب يترجم بعض الكليم اما بقدر البعض او بارادة من لفظ الكلم وعلى هذا التقدير يكون الطيب صفة للبعض لا للكلم فطاعة المتأنيث وانما اولاده وقدرناه لان الصاعده الى حصة الالهية انما هي المقبولة لا طر كانه ويمكن ان يقال في رد شذوذ الجنسية ان طيب صفة لكلم الموصوف باللام واللام بطل جمعيته فلم يؤثرت صفة وكيف يكون من جمعة معتبرتها ان اعتبره لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصير جماعة من الكلمة **كفاه الطالبين**

قوله قد سهره والكلم الطيب يترجم بعض الكليم اما بقدر البعض او بارادة من لفظ الكلم وعلى هذا التقدير يكون الطيب صفة للبعض لا للكلم فطاعة المتأنيث وانما اولاده وقدرناه لان الصاعده الى حصة الالهية انما هي المقبولة لا طر كانه ويمكن ان يقال في رد شذوذ الجنسية ان طيب صفة لكلم الموصوف باللام واللام بطل جمعيته فلم يؤثرت صفة وكيف يكون من جمعة معتبرتها ان اعتبره لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصير جماعة من الكلمة **كفاه الطالبين**

قوله قد سهره والكلم الطيب يترجم بعض الكليم اما بقدر البعض او بارادة من لفظ الكلم وعلى هذا التقدير يكون الطيب صفة للبعض لا للكلم فطاعة المتأنيث وانما اولاده وقدرناه لان الصاعده الى حصة الالهية انما هي المقبولة لا طر كانه ويمكن ان يقال في رد شذوذ الجنسية ان طيب صفة لكلم الموصوف باللام واللام بطل جمعيته فلم يؤثرت صفة وكيف يكون من جمعة معتبرتها ان اعتبره لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصير جماعة من الكلمة **كفاه الطالبين**

قوله قد سهره والكلم الطيب يترجم بعض الكليم اما بقدر البعض او بارادة من لفظ الكلم وعلى هذا التقدير يكون الطيب صفة للبعض لا للكلم فطاعة المتأنيث وانما اولاده وقدرناه لان الصاعده الى حصة الالهية انما هي المقبولة لا طر كانه ويمكن ان يقال في رد شذوذ الجنسية ان طيب صفة لكلم الموصوف باللام واللام بطل جمعيته فلم يؤثرت صفة وكيف يكون من جمعة معتبرتها ان اعتبره لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصير جماعة من الكلمة **كفاه الطالبين**

فقد سكره الى ما يلفظ به الالف اعلم ان تعريف اللفظ بما يلفظ به الالف غير جيد
لانه يمكن ان يلفظ به الملك والابن ولو قال (اما يلفظ به الالف او الملك او الابن) كان الاولى
قلنا المشهور ان شاهد بالبين هو الالف والامكان للملك والابن غير مانع للتعريف
لان الالف تدقوى وحاصل اللفظ والامكان بالقوة كقوله الطالب

لم يبرر وبالفعل الامع اه فصار المعنى اللغوي المعنى المفوظ حقيقة
متروكة واستعمالهم وهذا معنى النقل قوله من غير تسمية السبب
السبب من غير تسمية اه فان اللفظ سبب لحصول اللفظ ومتعلق
به فبجوز اعتبار كل من العلافين قوله وليس فيه مؤنة تعد والنقل خلاف
الوجه الثالث فان فيه نقلا من المعنى المصدري الى المفوظ ثم الى ما يتلفظ به
الان لا يتحقق ان استعماله بمعنى المفوظ بطريق المجاز لا بالنقل الا
ان يرد بالنقل المعنى اللغوي قوله وهذا اقرب لقرب وجه المناسبة الى
الغرض قوله ابتداء او بواسطة كاذكره على تقدير كونه من الرى مطلقا قوله
والبا للحدية لا السببية حتى يتحقق بالسبب ونحوه قوله وليس يدور
فخرج بما علم ضمنا من تفسير اللفظ بلفظ قوله اختصوا اه فانها الة
على الفاعلية والمفعولية والاضافة قد ذهب الى الرضى الى انها موضوعة
لهذه المعاني فلكون كلمة وبعضهم الى ان الموضوع هو اللفظ الموضوع
الموصوف به بالوضع النوعي فلذلك كلمة قوله من تحقيق معنى اللفظ
اعتبر ان يكون متعلقة الكلام او الحرف والحركة ليست شيئا منها قوله وفيه
بحث اه بمعنى انه والى فرب من ما يتلفظ به على التحقيق المذكور لكن
تعميم اللفظ بقوله لفظا او مكانا لا يكونا متشاركين لللفظ المعنى الواحد
والالف والباء الالة على المعاني الثلاثة قوله انما فيه تقريبا اه بمعنى
كان اللفظ ما يتلفظ به مطلقا لكن لم يكن متلفظا غير الالف من الملك والجن
معلوم ان فيه ذلك تقريبا لتصوير اللفظ من الغم فالقيمة المذكور للتصوير
لالتقريب قوله اى متلفظا اه اشارة الى ان قوله حقيقة او كما صفة له
ان لمعدر محذوف اى متلفظا ثابت له في مدونه بان يجوز من قبل الحرف والصوت
او متلفظا ثابتا بالنظر الى الاحوال بان ثبت رك المفوظ في الاحوال قوله
فالمستعمل على الكيفية ارادة الموضوع من المستعمل بان مجاز مرسل

قول ليس في مؤنة القدر معناه
ان لا يخطئ معية التكلم استوفى في
المقصود فذكر من مصدر يستوفى في معنى
المصدر ولا يقال المثل فذكر فليلا في ما
لما كان المراد ان كذا وجب

فولس **در سرود** حقيقة او حکما و تعميم
الكلية لا يقع توهم عدم جامعيتها تقريب
اللفظ بسبب خروجه عن الضمان المستقرة عنه
الى قيد الثاني لا يقع توهم عدم الاحتياط
خروج المركبات عن تعريف الكلية بسبب
توهم عدم الاحتياط الى قيد الثالث لا يقع
الكلية بسبب خروج المركب عن اللفظ
و اما قد علموا مع شرف الموضوع واعتباره
في تعريف الكلية لا المخرج من التعيين او حكاية
المركبات في اللفظ فلا تارة في التعيين او حكاية
و انما قد علموا مع شرف الموضوع واعتباره
في تعريف الكلية لا المخرج من التعيين او حكاية
المركبات في اللفظ فلا تارة في التعيين او حكاية
و انما قد علموا مع شرف الموضوع واعتباره
في تعريف الكلية لا المخرج من التعيين او حكاية
المركبات في اللفظ فلا تارة في التعيين او حكاية

واعلم ان الظاهر في تلك التسمية ان
الحصول في ما لم يقطع ولا يقطع
الشيء منقطع الشان لما لم يقطع به الا ان
صحة اذ الموقوف لا يكون مرطلا وانما
بالنسبة الى القطع الموضوع اذ الموقوف لا
يتصرف بالافراد والتقسيم فاعلم عظمه

فقد سهره حصصه او حكا هذا وما بعده ليس به اخر في تعريف اللفظ كما زعمه الحاشيا اذ خلافا
بل هو تعميم اللفظ المعرف بطريق التجوز المشهور في امثاله كمن لا يكونه مع قابله لكونه داخل في تعريف الكلمة
وانما فعله ان سهره للما ينقصر على تعريفها بالضم المستعمل في قوله لعقبيه فاللفظ الجعلي و
الحكمي اذ لو دخل في تعريف الحكمي حقيقيا اذ اتمه هذا فاعلم ان الشئ ان اراد بالمفوض في قوله بعد جعله
بمعنى المفوضا معنى المتكلم به يتجه عليه ان ذلك ينال اعتبار بين التمهات بها وبها اعتبار النقل بين المعنيين
واعتبار الاختصاص باصطلاح النحاة فانه قيل لا يجوز ان يعتبر التعاميم بقوله حصصه او حكا داخل في المقول
اليه فيظهر في كلا الاعتبارين قلنا هذا التعميم ليس به كور في تعريف الفضلا وان اراد به معنى المسمى لكون
اللفظ بمعنى المسمى المطابق يتجه عليه انه لا يظهر به جعله بمعنى المفوض فائدة اذ الموضوع من ذلك كونه النقل
من قبل تسمية الخاص باسم العام و معلوم انه ما سقط به الانساق مابين المسمى هذا طاسه طوكسون
فاداه طاسا

قوله **دس** حصه او حكا المتبادر منه ان المعطوف به حكا كالضميم لفظ اصطلاحى وفيه نظر او
المشهور في كتب النحوي ان المعطوف اعم من ان يكون لفظا حصفا او حكا ولذا قيل ان المعطوف يعرف
الكلمة مجازا مشهورا وذلك يدل على ان الضمير ليس بلفظ اصطلاحى والاوجه ان هناك ان العرف قد
تم عند قوله الاشاعره وقوله حصصه اه تقديم للتعريف المراد في التعرف كانه قال في تعريف الكلمة هذا المعنى
حصصه او حكا يدل على ان ذلك قوله آخر واللفظ الحكيم وقوله فكان لفظا حكا لا حصصه وعلى هذا اندفع
اعترافهم المحض العاصم بانه كلامه **قوله** آخر؟ بينا في كلامه اوله **قوله** عيسى الصفوى

قال العصم ولا يجوز ان اذ اوضع اه وانت خبير بان معنى قوله واللفظ الحصو هذا انخذ المصطلح به
الحصو لا غير من شذو اليه توصفيه بالحصو المقابل للحكم فانه لو لم يكن هكذا الماصح التوصيف به كما
لا يخفى واعلم لم يتذكر قوله من بعد والحكم وظن ان الحصو ههنا ما يقابل الجازي مع انه بعيد عن المقام
بحر اطر محمد بن الكفوي

قوله **قد سجد** واللفظ **الحقيق** اه لم يرد بالحقيق ما هو في مقابلة المجازي حتى يرد عليه ان المنوي ايضا لفظ حقيق
اذا اللفظ موضوع عرفا للكل ما يلفظ به لانه مصنف او صا بل اراد بالحقيق ما يعا بل الحكي وذلك حيث قال في
مقابلة والحكي كالمندى في زيد ضرب **قوله قد سجد** كزيد وضرب قيل ترك مثال الحرف اكتفاء بالكاف او الواو
في كزيد وضرب لكن لا يخفى بعده ويمن ان يقال ليس مقصوده ذكر جميع اقسام الكلمة حتى يجب عليه ان يذكر مثال
الحرف ايضا بل اراد مثال اللفظ **الحقيق** واللفظ **الحكي**
كفاهه **الظاهر**

قول والحكمة كالمعنى قلنا وكذا في كل ما وجب استتار فاعله ولم يكتف باحدهما في المثال تنبيهها على قسمي الفاعل من الغائب والحاظر وانما كان المعنى لفظا حكما دون حقيقة اذ ليس من مقولة الحرف الذي يحصل به اللفظ ولا من مقولة الصوت الذي يبتدأ به اللفظ اصلا اي ليس هو كل منهما في اصل وضعه وانما خص اللفظ بهما لان اللفظ اما حرف يتكلم به او صوت يقصد به احوال حرف واما ان كانا موجودين في ضرب وانفرد ولكن لما لم يكن فيهما من مقولة حروفهما ولا من مقولة صوتهما لم يكن مفعولا به حقيقة ولم يوضع له لفظ آخر يحصل بلفظه مع انه كلمة اتفاقا وانما عير اعنه اي عن ذلك المعنى المتصل باستتارة لفظه المتصل له اي اطلقوا اللفظ المنفصل مجازا في مقام الاستدلال من نحو انت وهو فاعلا لفاعل في ضرب هو وفي ضرب انت بخلاف المقام اخطا في حيث يكون مفعولا حكما باعتبار ما لا بد للفعل من الفاعل اذ كلما يتلفظ الفعل لا بد ان يتلفظ معه فاعله حقيقة ويعبر به بلفظه حكما للتأني على الفاعل وبما اوضحنا فظهر فساد قول بعض المحققين من ان المعنى في مثل ضرب قد يكون من مقولة الصوت اذ يرجع الى الصوت وقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي انتهى وكذا ظهر عدم فهم من قال لا ادري من اي مقولة هو انتهى لا كل واحد من هذين القائلين لم يصل الى ما اراد به صاحب الفضل والافضل والله اعلم بحقيقة الحال خطيب احمد يانسا

قول مثلا الفاعل المعقول في قولنا غفر لي بارت واجب وفي قولنا ضرب يارب من مقولة الجحيم هو وفي قولنا الصوت يثبت في الخارج قبل وصوله الى الصالح فيمكن ايضا عرض مقولة الكيف طرسوس ومنه قال ان المعنى قد يكون من مقولة الواجب وقد يكون من مقولة الجحيم وقد يكون من مقولة الوضو فقد اشتبه عليه الاله بالمولد لرفع مقولتها انما هو مرجعه لان نفسه الذي هو من الكيفيات

قول والحكمة كالمعنى اه هذا يقتضيه امرين احدهما انه ليس يتلفظ حقيقة ودليله انه ليس من مقولة الحرف والصوت وكل ما لم يتلفظ حقيقة فهو من مقولة الحرف والصوت طرسوس وهذا لا يتم في زيد سمي وقيل ان الحرف في الالف من مقولة الحرف وانما يتلوه انما يتلفظ حكما ودليله انهم اجروا عليه احكام اللفظ من كونها ابيه وفاعلا ومذكرا ومفعولا عليه وغير ذلك وقية شائنة من الالوه طرسوس

قول والحكمة كالمعنى اه ليس من مقولة الحرف والصوت اه هذا دليل على ان المعنى بلفظ حقيقة صفه مطبوعة تقديره بطريق الشكل الثاني ان كل لفظ حقيقة فهو من مقولة الحرف والصوت فلا يخفى من اللفظ حقيقة بمعنى وبتعريف لا شيء من المعنى بلفظ حقيقة الصوت عندنا يحدث بخلق الله من تأثير تولى الهواء وعند الفلاسفة كيفية يحدث بالهواء لاسيما خلق الله قائلها الله كلها لان اقوالهم هو قوله الطالبي

قول باعتبار الشارفة قال ما يصح استعمال شارفة للاستعمال اذ عاين

قول ذكر الخ من ارادة العام قوله لانه في الاصل مصدر ويستوي فيه اللفظ والكثير لانه موضوع على الحدث المطلق ولذا لا يشتر ولا يجوز قوله اي المفعول به الحقيقة فسر به ذلك ليصح معاملة الحكمي والافلاكهما لفظ حقيقة لكونها مفردين قوله الذي هو الاصل من الحرف صدق ان حرف بصوت بعينه على الخارج ووجوده انفسا كحقيقة العارضة للصوت فذكر حرف الصوت جالفة في نفسه كونه مفعولا فلما يتوهم الاستدراك في شرط التسليم المستلزم بالاصوة له في اللفظ والبارز مال الصورة في اللفظ قوله ولا ادرك من اي مقولة هو تحقيق المقام يقتضي بسطا في الكلام وهو انه لا شك ان ضرب في ضرب ضرب بل على الفاعل والى بغيره التقوى بسبب تكرار الالف بخلاف ضرب زيد فلما يقال ان فاعله هو المقدم كاذب اليه البعض ومنه وجوب تأخير الفاعل فلما ان يقال ان الدال على الفاعل الفعل نفسه من غير اعتبار امر آخر معه وهو البطالة والالكا الفعل فقط مفيد المعنى الجملة فلما يدور مع الفاعل في ضرب زيد فلما ان يقال ان الواضحة اعتبر مع الفعل حين عدم ذكر اللفظ اخر عبارة عما تقدم كالجزء والتمتة واكتفى بذكر الفعل عن ذكره كما في الترخيم يجعل ما يقع وليد على ما يقع نقض عليه الرضى فيكون كالمفوض ولذا قال بعض النحاة ان المقدرة في ضرب زيد ضرب يثبت ان يكون اقرب من الضرب بانفسه او ثلثه يكون ضمير المفرد اخف من ضمير التثنية ولما لم يتعلق عرض الواضحة في افادة ما قصدت بعبارة بتعبية لم يعتبره بخصوصية كونه حرفا وحركة او هيئة من هيات الكلمة بل اعتبره من حيث انه عما تقدم وكان له في نفسه دلالته في المقول ولا يكون من قبل الحذف اللام فانه لانه معبر بخصوصية وما ذكرنا ذلك ظاهر في تعريف الضمير المتصل بكونه لفظا حكما موضوعا لغائب تقدم ذكره وكان له ما قبله كيث لا يصح التلفظ

قول العبارة مع انه لما لا حاجة اليه بوضع له لفظا قبل هذه اللفظ الحقيقة من ان يوضع بارزة لفظا مع انه ليس كذلك وانما كان لما لا حاجة له لان قوله لفظا حقيقة اعني ان اللفظ الحقيق هو الذي دخل له في هذا التعليل قال بعض المحققين انه لم يوضع له لفظا بارزا والمعنى انفسا في اللفظ فلا المعقول من غير ان يكون فاعلا مفعولا ولا يكون من غير لفظه عن اعتبار اللفظ قوله فاعله بان فاعله في حقه بربيل العقل لانه لا لم يذكر فاعله لانه علم انه في حقه قوله

قول اذ ليس من مقولة الحرف والصوت ولم يوضع له هذا دليل على عدم كون المعنى لفظا حقيقة قوله وبسبب هذا الدليل مع انضمام قوله واجروا عليه احكام اللفظ ومع ملاحظة ان المعنى المطبوعة دليل على كونه لفظا حكما فظهر الاول بهذا اذ ليس المعنى من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظا وكل لفظ حقيقة من مقولة الحرف والصوت فليس المعنى لفظا حقيقةا وتقرير الثاني انه ليس المعنى لفظا حقيقةا واجروا عليه احكام اللفظ وكل ما هو كذلك فلو لفظا حكما فكل المعنى لفظا حكما لا حقيقة هذا الدليل من افراد القياس المركب ويمكن

جعل دليلا على عدم كونه المنوي لفظا حقيقيا وعلى كونه لفظا حكما فانه في كونه كذا يشترط ان يكون له كذا فيكون لفظا حقيقيا
لا حقيقة تفرقة اذ ليس المنوي من مقوله الحرف والصوت اصله لم يوضع له لفظ واصرا عليه الكلام اللفظي وكلما هو كذا فهو
لفظ حكا لا حقيقة فكان المنوي لفظا حقيقيا لا حقيقة وعلى تقدير كونه لفظا حقيقيا لا حقيقة لانه لا يخلو عن كونه لفظا حقيقيا
له لفظ اعترض عليه بان اللفظ هو مجموع الحروف والمقاطع عليه او كل واحد منهما فان كان اللفظ هو مجموع الحروف والمقاطع لانه لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون

اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون

اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون

اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون

اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون

فاذا حذف فقد يتلفظ في بعض الاحيان قبل ان يرد انه قد يتلفظ بكل حذوف فلو ان ارد به انه قد يتلفظ
ببعض الحذوفات كما نطق به بعض اصحاب الجرب السابح فانه لا يلزم ان لا يتلفظ في كل حذوف لفظ حقيقة
اجب بان المراد هو الاول او معنى انه كل لفظ محذوف قد يتلفظ به الالف ان لم يكن ان يتلفظ به الالف
وقية ان امكان تلفظ كل حذوف كما ينبغي من غير البحث في كلام الله ولو سلم فيلزم استناد الالف لفظية
قد الا اذا كان للحقيقة لفظا فاصلا

عارية لان المقدر هو هذا المصروف بكيف ذاب كوز الفصير بين الفصير
وهذا المصروف به نحو ما قرب الالف فان قلت المفعول المصروف به عين
نحو حكم كذا في الزم في قوله عطف على قوله ليس وانما هو ان الالف المصروف عليه لا
لانيات انه ليس لفظا حقيقيا والمصروف لانيات انه لفظ حقيقي فلو سلم ان الالف لفظ حقيقي
وجوده اذ انما قال ذلك ليشتمل الحذف الواجب الحذف فلو سلم ان الالف لفظ حقيقي
لكنه من مقوله الحذف قوله وكذا الله داخله فيه اذ علم ان هذا الكلام انما
المراد جواب او رد على السبب قد سببه في عايشة على شرط الرضى ومنه في
ما وقع فيه من ان اللفظ خاص بما يخرج من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام
الله في حيث قال قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانه لا يطلق على مفردات
كلام الله في فلا يجوز اخذه في حدها واوجب بان المراد هو لفظ حقيقة او
حكما لئلا يؤول الضمير المنوي ولا شك ان تلك الكلمات من شأنها ان يتلفظ
بها قطعاً بل هي ملفوظة من الفعل وان لم يكن ملفوظة بالقياس الى الله في
فلا عثرة في هذه الكلمات التي وصلت البناء ونقدها وانما لا شبهة في
دخول تلك الكلمات والجواب كيف قد قال المحقق سابقا ان فيه الالف لتقريب
تصور اللفظ من الغم والالف لفظ حقيقي اللفظ واللفظ هو الجواب الذي اجاب
وهو الالف في كلام السبب قد سببه ان كلام الله في انما لا يقال له لفظ حقيقي
الفي انه في فلا يجوز كونه الفاظا من هذه الهيئة وهو الفاظا في انفسه لانه
يتلفظ به الالف في بعض الاحيان اي حين القراءة وقال الجوابين السابقين ان
كلامه في ليست الفاظا باعتبار المعنى اللغوي وهو ما يخرج من الفم بل المعنى
الاصطلاحي اعني ما يتلفظ به حقيقة او كذا او من شأنه ان يتلفظ به في بعض
الجوابين يكون كلامه في الفاظا بالقياس الى ذاته في ايضا وانما كونهما الالف في
لان جعلهما الفاظا في اولنا واولنا من شأنها ان يتلفظ به الالف في بعض الاحيان
يكون الفاظا حقيقة واذا عرفت ما ذكرنا في ذلك فلو سلم المقدر قوله في عارية

وكذا الله في انما لا يقال له لفظ حقيقي
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون

اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون

اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون
اللفظية اذ اجتمعت بالهوية الاولى حيث الذي وان كان الثاني اعترض على انه لفظ الثاني بانه لو صح بغير مقدمة لزم ان لا يكون

ف

قوله ما نزل من القرآن وهو الكلام المقام بذاته
سبحانه وهو المسمى بالكلام النفس المشار
اليه بقوله في قوله لو كان البحر مدادا لكلماته
تربته

ما عليه المحققون أي المحققون الصوفية
على وجه أنهم اليقينيون من فطنوا أن
عروهم على أفق من إدراكهم على الحقيقة
فهم على الحقيقة ففهموا ففهموا
فحققت في سبب الظاهر والظاهر والواقع
المسي بالدرجة الفارقة حاسة

في دأخله في اللفظ قبله الكلام إشارة
 إلى رد كلام بعض الكارحين حيث جعل اللفظ
 ملاصقة أرغن الأول للاربع بناء على ان النسبة
 بينه وبين القيود الباقية العموم من وجه وان النسبة
 والفصل إذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاضطرار
 بالجنس كوزان ان يعتبر الجنس فضلاً عن الفصل
 ووجه المرأة ان يعتبر الجنس فضلاً عن الفصل
 في التعريف فلما لم يصح في عليه الجنس فرع وهو لم
 يتعريف فكيف يحتمل زعمه في عليه الجنس الأول
 انما يصح إذا كان عام الألفاظ وفيه نظر وهو ان الرد
 الآخر بعد الأول بعض الكارحين من الرد
 عن الرد الأول فلابد من شيء وأما إذا كان عام الألفاظ
 للشمول فلا بد من شيء وفيه ان الجنس انما يذكر
 من حيثية فتأمل
فصل في الرد على الكارحين

المقام داخل في اللفظ قيد بحسب رتبة
الدوال الأربع فإن يصح ان من قال بحسب
بدون الدوال الأربع فقد اعتبر انه اذا لم

[illegible]

قلت حصه (فهم جريد هو صورة حاصلة عن شئ مع وجود بقا الفهم الاو^ل غير ظو^ر اما الالتقا الجدي مع بقا
الالتفات الاو^ل فقط فمستحاجة الى جعل الفهم بمعنى ^{ظهوره} الالتقا و ^{بمعنى} الالتقا على نوايه ورقة واحد

كما سقنا في الشئ في الحيز قوله علمه فلا يحسم منه بان يلاحظ بخصوص
جوهده وبيته او مجموع بان يلاحظ بامر اعم يشمل غيره وكذا الحال في جات
الموضوع له فلهذا اضمانا اربعة ان يلاحظها بخصوصها كما في الاعلام و
اسماء الاجناس او يلاحظ الموضوع بخصوصه والموضوع اعم من كافي المفردات
والمبهمات او عكس ذلك كما في المشتق والمركب واما الاضمار الزائد وهو ان يلاحظ
بعمدها فغير متحقق اقول والحاصل من هذا القيس على ما عرفت من تحقيق قوله ان
ان مجموع اللفظ بهذه الحرف الموضوع له ذلك المعنى فلا حاجة الى التفرقة بقيد
التواطؤ لا فخرنا الحق كما في اللفظ قوله ان كانت الياه ذكر السبق قدس سره في
شرط المفاتيح وحواشي الكتب الاصل في لفظ التخصيص والاقتصاص او
التخصص ان يستعمل في ادخال الباع المقتصر عليه فيقال لفظ الجوه ويزيد الى
صار مقصورا على زيادة الاشارة في الاستعمال او ادخال الباع المقصور
كقولك فخر زيد بالمال بناء على تعيين معنى التمييز والافراد انتهى فلا قدم
المعنى هذا الاحتمال قوله لا يوجد في كل موضع لفظ واحد للرادف على تقدير و
الاشتراك على تقدير آخر قوله يجوز به انه فيقول في التعريف المختار وهو تعيين شئ
بازاء شئ قوله يجب الجعل بان يكون احدهما مقصورا على الآخر غير مشترك معه آخر
وقت الجعل لا يجب الحكم اى الامر لم يرتب على الجعل من كون موضوعا وموضوعا
له واما ما هو لولا قوله ولما كانت الاوضاع ابناء على الالواضيع واحده وهو الله
تعالى ما هو مختار الشيخ الاشعري والحكمة في احداث الموضوعات اللغوية
تعليم طريق اخادة ما في الغيبة والاحوال يكون معنى واحدا لفظا واحدا فان وضع
الافغطين معنى واحدا كما كان لفظ واحدة او من الغتين زاد على المقود وضع
لفظ واحد لمعنيين فربما يتفاهمون ان الاشتراك والترادف خلاف الاصل ووجه
من الواضح بعد ذلك العامة لتعليم الالفاظ تسهلا للمحقق واخادة طريق
الافغاط في الاشتراك والتوسعة في التلخيص وتخصيص وجوه الحسنات في الترادف

والتخصيص كالمعنى من ان يكون في وقت
من الاوقات او في جميع الاوقات فيجوز ان
يكون وضع المشركين بازاء كل واحد من المعاني
في وقت من الاوقات بعد ان التخصيص عليه
وكذا الحال في المراتب فكل تقدير يرجع بتدقيق
الاشكال حاشية

والقول بين كل دمتي ان من يغير الجزئية
كلما يغير الكلية والعبرة في الدلالة به الكلية

قال الفاضل عبد الغفور وغيره في تفسيره
البيان الخوض في التفسير انتهى ويزيد في تفسيره
قد ركبوا لانه في تفسيره وفي البيان في قوله
يخرج من كلام الخشن ايضا بقوله كما ركبوا
بجاء

منه اطلق ان العلم ان يشترط في فهم
المعنى في وضع الالفاظ العلم بالوضع وال
فلا يصح ان من ادرك الالفاظ دون
معناه فاعلم

فان قلت العلم بالوضع يستلزم العلم بمعناه
فيلزم في فهم المعنى المفهوم قلت المراد بالافهم
الاتفاق وهو اخضر من الادراك المطلق وبهذا

ينبغي ان فهم المعنى لو كان لاجل العلم بالوضع
العلم بالوضع يتوقف على ادراك المعنى لا على الاتفاق
الاتفاق المتلفظ الا ان يجري الشدة والضعف في الاتفاق
السبق للوضع فيلزم توقف فهم المعنى في الحال على فهم المعنى في الادراك يتوقف على

قوله بان التخصيص احاطي اي بالنسبة الى بعض الالفاظ بالنسبة الى
بعض المعاني قوله بان من قول المراد بان من معنى تخصيص شيء
بغير شيء فاصابته اخص من حيث ذلك الجعل تعيد الجسدية مراد الا انه ترك
في اللفظ كانه في تعريفات الكلية بناء على ما تقر من ان قيد الجسدية في تعريفها
الامور الماضية مأخوذة ثم لا يخفى ان الاجوبة المذكورة انما تخص حصرا في
لفظ التخصيص لا اعتبار على لفظ التعيين والوجه ان يقال ان التخصيص
يعني جعل الشيء حال كونه فاصا يتضمن معنى الجعل والتخصيص فالباطل على به
باعتبار معنى الجعل لا التخصيص كانه قولهم تعيين شيء بزيادة شيء فالحق بغير شيء
حال كونه فاصا بما قبله شيء سواء اعتبر خصوصية من حيث المادة والعدد
معا كافي وضع الجواهر او من حيث الصور فقط كانه وضع المشتقات وبهذا
القيود يفرق وضع الجواهر من التعريف اولا باعتبار فيه خصوصية الموضوع اصلا
من حيث وجوده والعلاقة وهذا على طبق ما قاله المحقق التفتازاني في
الشرح من ان قيد الجسدية في قولهم موضع العلم كانه من حيث كونه يجوز ان
يتعلق بالشيء وان يتعلق بالعرض يتضمن لفظ الموضوع كقوله في قوله
ذكرنا يعلم الجوهري في التسمية انما اذا كان الباء اختلافا على المقصور عليه فورد
الشبهة في عدم قصر اللفظ على معنى واحد ولما اذ كان الباء اختلافا على المقصور
فوجود لفظ آخر في بعض نواكها كالمفرد والمفردات فان ما يعبر به واحد منها في
له لفظ آخر بخصوصه ايضا قوله اي حال كونه اشارة الى ان الباء اللام
والجاء والهمزة في ظرف متصرف في حال من الشيء الاول قوله متى اطلق وسماه
بغير اللفظ في ظرف بقرينة الجزاء لان الفهم من اللفظ انما يترتب على
السمي لا على مجرد الاطلاق ومما يلهي احسن به باعتبار تعيينه بغير السمي لا
من ان العام اذا قلنا بل خاص به او به ما سوى الخاص فائدة هذا التنويه
التبيين على قسم الموضوع قوله لا يبعد كل الجهد وان كان بعيدا في الجملة في

العلم بالوضع يتوقف على ادراك المعنى لا على الاتفاق
الاتفاق المتلفظ الا ان يجري الشدة والضعف في الاتفاق
السبق للوضع فيلزم توقف فهم المعنى في الحال على فهم المعنى في الادراك يتوقف على

يتوقف على العلم بالوضع في الحال اذ لو لم يكن يتوقف على العلم بالوضع في الادراك
يتوقف على العلم بالوضع وهو يتوقف على فهم المعنى لا على فهم اللفظ وقوله
قوله فهم من الشيء والثاني في ما لا يخفى من ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم فقهه والاتفاق فلا يرد نسبة قصير
الحاصل انتهى ما حصل ان من اطلق بمعنى كل ما اطلق والكلية غير متناهية فان عند الاطلاق ثانيا وثالثا لا يفهم الشيء الثاني
ولا يلزم تحصيل الحال فلا بد ان يجعل على احد هذين المعنيين فان قلت على تقدير حمل الفهم بمعنى الاتفاقات يلزم عند
عند الاطلاق ثانيا الاتفاقات المتلفظ وهو

ايضا لو لم يتوقف على العلم بالوضع في الادراك
ثانيا وثالثا لانتفاء الاتفاقات عند عدم الاتفاق
في فهم من الشيء والثاني في ما لا يخفى من ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم فقهه والاتفاق فلا يرد نسبة قصير
الحاصل انتهى ما حصل ان من اطلق بمعنى كل ما اطلق والكلية غير متناهية فان عند الاطلاق ثانيا وثالثا لا يفهم الشيء الثاني
ولا يلزم تحصيل الحال فلا بد ان يجعل على احد هذين المعنيين فان قلت على تقدير حمل الفهم بمعنى الاتفاقات يلزم عند
عند الاطلاق ثانيا الاتفاقات المتلفظ وهو

قوله او مصدر بمعنى بمعنى المفعول عطف على
قوله اسم مكان لا على قوله اما مفعول لانه على
وذكر مفعول على تقدير المصدرية ايضا ولما اعتمد
قوله المصدر بمعنى المفعول لانه على قوله اما مفعول لانه على
قوله اسم مكان لا على قوله اما مفعول لانه على

قوله او مصدر بمعنى بمعنى المفعول عطف على
قوله اسم مكان لا على قوله اما مفعول لانه على
وذكر مفعول على تقدير المصدرية ايضا ولما اعتمد
قوله المصدر بمعنى المفعول لانه على قوله اما مفعول لانه على

قوله او مصدر بمعنى بمعنى المفعول عطف على
قوله اسم مكان لا على قوله اما مفعول لانه على
وذكر مفعول على تقدير المصدرية ايضا ولما اعتمد
قوله المصدر بمعنى المفعول لانه على قوله اما مفعول لانه على

الجملة في مقام التعريف قوله ظاهر في ان التخصيص انما هو جعل التخصيص
او سلب الدلالة وانه مع قوله لا يرد نسبة قصير الى المراد بان يقال ان
من لعموم الاوقات مع انه اذا اطلق الشيء الاول واحد مرة ثانية لا يكون
الشيء الثاني لا يتبع قصير الى قوله ولا يرد نسبة قصير الى المراد بان يقال ان
الجزئية لا يبعد عن ذكر الفاعل قوله كاسما لاشارة لعدم اتقان المشار اليه
منها الا بعد فهم الاشارة قوله فهم المعنى بوجه لفظي حال وضعه في الوجه الذي
ولا شك في كونه مفهوما قبل انضمام التسمية قوله وهذا الفهم ليس غاية له
المعنى فهم المعاني الجزئية قوله لا حاجة الى تعيينه كاي شيء به عبارة الجيب قوله
اذ استعملت من السهل معنى سرفوار كرون من طرفه في المصنف ان
يسته سوا يتعلق به المقصد من شيء اول من شيء اول لم يتعلق به المقصد اصلا
قوله مع بعده لفظا لزوم التخفيف غير القياس قوله الميراث جانب المعنى
من غير اعتبار النقص والتجو قوله في قوله المراد ان قاله او بقوله لما كان المعنى مراد
الشيء الثاني في الشرطية لا الشيء الثاني فقط قوله لا ما قبله لان قوله في الشرطية
فهم الفهم فالقيد في الحقيقة هو الجزاء هو قيد للشيء الثاني فاذا هو في الواقع
عنه كانه مستلزم ما ترك الشرطية ايضا على هذا يجوز المعنى في قول الشارح
المعنى ما هو ذا عبارة عن الشيء سري معنى باعتبار ما يقول اليه والظاهر ان هذا
معناه لما كان لول المعنى ما هو ذا وهو المعنى الثاني في الشرطية قد ذكر لفظ المعنى
بعده بين على التجزئة وانه اوضح المظهر موضع الضم واليه يشير قول المعنى وذكر
المعنى بعد معنى الوضع فانه بل على ان مودى لفظ المعنى والشيء الثاني في
الشرطية واحد قوله اي بما قصد به ذلك الشيء الذي سبب ذلك التخصيص قوله
لاشتماله عليه بخلاف ان يفهم من غير ان يفهم امره انه عليه بخلاف ذكر الضم
الى اللفظ بعد الوضع فانه مفيد لتعيين الشيء الاول المفهوم من الوضع
كانه قبل تخصيص شيء هو اللفظ كانه الفاعل المفعول بعد الفعل كما ان ذكرهما

قوله او محقق عطف على قوله
قوله اسم مكان لا على قوله اما مفعول لانه على
وذكر مفعول على تقدير المصدرية ايضا ولما اعتمد
قوله المصدر بمعنى المفعول لانه على قوله اما مفعول لانه على

في كنه المعنى
وعلاقات المصدر

[illegible]

فان قلت قد وضو بعض
الكلمات المفردة اهـ او لا فائدة في
توضيف الكلمة بالمفرد لان المفردة
مأخوذة في الكلام لكن صريح لما علمنا
بازا ويزيد ضرب وهو كسب من زيد ضرب
قائم له هـ فكما نذكر الالفاظ اهـ
قد ورد الموضوعه باز انها مفردة

بعده معبده لما يفهم منه بهما وليس من الجزية كذا كذا ذكر اللفظ هنا
فإن ذكر اللفظ بعده أيضا بين على الجزية تركه في المقابلة كلام ظاهر
في اللفظ لا لأن عدم الاتباع إنما من ذكر الثاني فلا يصح أن
يقال إنه ذكر المعنى بعده بين على الجزية لعدم الاتباع إلى اقتضائه قوله من جعل
الوضع بمعنى الضم على ما في الضم وهو السبع الضم غزير كرى كرون والكر بيا
قوله لوجه من الحقيقة كذا الدلول المجازي جزء المعنى الحقيقة وكذا اسماء الشيخ
في الاسلام حقيقة قاهرة قوله وفيه كشف لا حشر حيث فرضه بالاول المراد
والأن بطبيع والعقل وإن شاء حروف التجار ولا جمل التسميم على القيود
الافتراضية في تعريف الكلمة انما هي المعنى قوله كما جاز له يعني ترك ذكره
بقدرية عموم اللفظ لا لا اختصار قوله ان مجموعها به كذا الخاص واردة العا
فان الدلالة الطبيعية العقلية كذا العلاقة امر عقلي الا انه للمعاني فموت
زائدة فيها جمع فمما على صفة ذلك قال بعض الفضلاء لم يظهر لي فرق بين ما
في حروف اه كذا اذكر القائل المعنى الطبيعي في الاساس بعد الحروف طلقا
في القائل الحجاب المكسب تقطيع اللفظ بمردود في السبع الهجاء والهاجج
حرف قوله فيه القاضاه مقصوده وفيه ما قيل والجواب ليس بالاعادة لعدم المنفعة
في التعريف قال اسم المعنوية العلم فلا اعتراض والافلايم الجواب على الدفع
في الاعتراض بين على الاعتراض في عدم يجعل على مادة اللفظ بنا على مجموع استعمل
المعنى في مقابلة فانه ما من علم وقد فرض من البعض والجواب اختياره كذا العلم
في توهم التخصيص قوله اني شخص من حيث انها مشخفة وفيه لما يقال كان
ظان بقوله الى الفاظ مفردة او مركبة اذ لا تقابل بين الالفاظ المفردة
المركبة وحدها الذي ان التقطع الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة
لتفصيل الالفاظ من حيث انها الفاظ مشخصة من غير نظر الى افرادها وتركيبها
لذا قال الفاظ مفردة بخلاف التقطع الثاني فانه بالنظر الى قيد الافراد فالله

أو لرعاية التقابل **وهذه** الحفظ النجى والجملة اه فان لفظة جملة موضوعه
لكن تلك لفظة النجى موضوعه بازاء ابوه قائم في زيد ابوه قائم وهو مركب من ابوه
م الإشارة الى الالفاظ الستة هى المركبة المحضة ضرب زيد وابوه قائم
الموضوعه صفة الالفاظ المفردة فهنا لفظة جملة ولفظ ضرب وانما قال

ولما فرغ من النوع الاول البنية شرع في تعريف النوع الثاني فقال او وقع اى البنية ما وقع غير مركب ولما كان المراد
بالمركب المشتبه في معرفه العرب المركب مع عامله على وجه يتحقق مع عامله كان المراد بالمركب البنية التي لا تتضمن مركبا غير مركب فان المراد
الشئ تفسيره فقال مع غيره اى مع غير الاسم البنية
وهو الذي لم يقع غير مركب مع حاله في ذلك التركيب
على وجه اى على طريق يتحقق مع عامله فيصدق على
غير المركب وعلى المركب مع غيره لا على وجه يتحقق معه
عامله وقوله لفظ هذا متعلق بقوله فيما سياتى والظاهر
تفريجه بمعنى اذا كان المراد بالغير المركب هو ما ليس
بمركب مع عدم تحقق عامله سواء كان مركبا في نفسه او لا
وقوله المضاف مبتدأ وقوله من المركبات او حال من ضمير
المضاف راجع الى الالف واللام الموصول عند هذا
اجمالا

ان الحيشية تقبيلية والمبني باي اعتبار ليس المذكور في القاب و
 لا يخفى ما في التوجيه من التكلف سيما في الثاني فان فيه تصرف
 في المجمع مع اعتبار الحيشية والوجه ان يقال اضافة القاب الى المبنى
 بادنى ملازمة والمراد بالقاب حركات او اخره او يحل على حذف
 المضاف اي القاب علامة بناءه او يؤول ضم بمضموم
 الح فيه انه ان اراد منه الاختصاص وضعا فلا يضر لجه از اختصاص
 هذه الالقاب بحسب الوضع بالحركات البنائية وان اراد الاختصاص
 استعجالا فقط القاب لا يدل عليه لانه اللقب مختص وضعا لا استعمالا
 فلا حاجة الى التاويل الذي ذكره الشافعي بالفرق اه بان الاول مشترك
 والثاني مختص بالمبنى كفلان وفلانة فانه يكتفي بما عايناهم الا ان
 مجردين عن اللام وعن اعلام البهائم باللام ولعل ترك لفظ البعض
 اعطاهم الاكثر حكم الكل ولذا لم يقر بعض الموصولات مع انها معربة
 بمثل كات ذلك اي الكاف المحرف في كلمة باللام العهد فهو باعتبار الح
 فالمراد بالوضع اعم من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار ما يلحقه
 لكنه بعيد تليق الواحدا والى على التكلم والخطاب والغيبة مع ان
 الاشتباه خلاف الاول يعني قوله لا يمتنع ولا يخفى طيب فانه ذكرها

مع المتكلم من اظهر الكلام كان الخطاب من يتوجه اليه الخطاب وهذا المعنى اعم من المتكلم الذي يحكي عنه
فمنه قوله او عن غيره نحو ضرب زيد او يحكي عنه نفسه باللام الظاهر اننا زيدا قال في يوم موضوعه لانه بالضم هو الذي
حكي عنه نفسه باننا لا نزيد لانه لما قال انا حكي عنه نفسه باللام الظاهر وكذا الحكي في الخطاب لان من يتوجه
اليه الخطاب اعم من ان يتخاطب بانته وان يتخاطب بغيره فال موضوع له الخطاب هو الاول ولذا اكده الله سبحانه قوله او
يخاطب بقوله من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب فنقول له يتوجه اليه الخطاب يحتمل ان يكون صفة كاشفة لام الخطاب هو
ي يتوجه اليه الخطاب ولا معنى له غيره كما صرح به عصا الله به وان كان المراد بالخطاب ما به الخطاب فهو خلاف ما اراد به الله

انه حكم هذا التوجيه عن غيره حيث قال قيل المراد بالمتكلم اي بلفظ المتكلم الذي هو موضوع له للضم من يتكلم به اي من يتكلم بانا
مثلا والمخاطب اي المراد بلفظ المخاطب الذي هو الموضوع له من يتكلم به وانما اراد بهذا القول كل هذا المعنى فانه انما هو موضوع
لمن اي لشخص يتكلم به اي بانا وانت ايضا موضوع لمن اي لشخص يتكلم به اي بانا والفرق بين ما اختاره ان من حمل
كلام المص عليه وبين ما حكاه عن هذا القول ان ما اختاره ان ما وضع لمتكلمه على معنى ان انما هو موضوع لمفهوم
المتكلم والمخاطب لا للفظها والفرق بينه في حمل قيد الحيشية على هذا قوله فيما بعد ويخرج بهذا القيد لفظا المتكلم والمخاطب واما هذا
القول ان انما هو موضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل ان المراد بالمتكلم اما لفظه او مفهومه او ذا كنه فالاول ليس بمراد احد
وكلام المص يحتمل الثاني والثالث عبيد الله

ليفهم ان المراد بالمتكلم او بالمخاطب المفهوم لا الذات ومناط الاخراج
هو لفظه به ولذا صح اه فانه انت متكلم مع انه لم يتكلم بلفظ متكلم
وكذا انما مخاطب مع انه لم يتكلم بمخاطب وكذا انما لم يتوض
ليست فوائده القيود على التفسير الاول بينها الخ ببالا من غير عليه و
لقد اعجب احسن ومن قال فريته بلامرية فقد افترى كذا بام به جنة
لان عدم توضح الشئ لا يقتضي الافتراء لان المراد به بدليل قوله في
عن نفسه ويتوجه الخطاب اليه فانها مضافان لما صدق عليه للمفهوم
وقوله في عن نفسه تفسيره للخطاب والاشارة الى ان المراد به المعنى الاصطلاحي
لا المعنى اللغوي اذ لفظه لفظا لانه معنى مجازيا عند اهل الاصطلاح وكذا
قوله يتوجه الخطاب اليه فان الخطاب يطلق على ما يليق اليه الكلام
سواء توجه اليه الخطاب او لا فان الرسول صلى الله عليه وسلم في خطاب
بجميع القراء بالمعنى الثاني دون الاول لتوجه الخطاب في بعض
الاشياء واعتباره قيدا زائدا في الحيشية بولم لا اعتراض على الخ
بانه لا حاجة لاحراج زيد المذكور الى قوله في عن نفسه في تقييد المتكلم
بالحيشية واما قيل في توجيه عبارة الشئ من ان المراد بقوله هذا القيد
المعنى المصدرى اي تقييد الوضع باحد الامور وله الفرد القيد ولم يرد
ان الغرض منه اخراجه فقط لانه يخرج جميع الاشياء الغائبة الغير
الموصوفة بما وصف به الغائب بل اراد انما يخرج ما لا يرد النقص
بهما وقوله فان الاما انما بي الصحة خروجها به مع انهما داخلان في
الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا فيجوز ان هذا القيد
المشترط على الغائب المفيد والمراد ان يخرج بهذا القيد على كل من تفسير
المتكلم اما على الثاني فظ واما على الاول فامر المتكلم واما امر المخاطب
فخرج لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه

قوله ويخرج بهذا القيد يحتمل ان يكون المشار اليه قول
المص يعني يخرج بقيد ان المضمون موضوع لاحد هذه الامور
الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب المتصف بما وصف
به وهذا هو ما اختاره علم الدين ويحتمل ان يكون المشار
الى تفسير ان فلفظ يعني ويخرج بقيد الحيشية ويحتمل ان
يكون اشارته الى تفسير ما حكاه الشئ بقوله وقيل ان كفاك
بعضهم لغيره ولكن قال الخ في عن نفسه وعندها كفاك
هو قول المص حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة على
تفسير الشئ وعلى تفسير ما حكاه الشئ ويدل على كونه كذلك
افراد القيد لانه لو كان المراد القيد الاخير لكان حق العبارة
ان يقول هذا القيد الاخير ولو كان المراد القيد في العبارة
قوله فان الاسماء اللفظية لفظا المتكلم والمخاطب
ما وضع لمتكلم او مخاطب بعده يعني ويخرج بقيد ان المضمون
والمخاطب لان لفظها موضوعان لمن يتكلم به ومن يتكلم
لانها موضوعان لمتكلم او مخاطب لعدم التغير في الموضوع
وبين الموضوع لان لفظها موضوعان لمن يتكلم به ومن يتكلم
الاسماء اللفظية كلها سواء كانت لفظا المتكلم والمخاطب غائبا فانه
الغائب الغير الموصوف بما وصف موضوعا للغائب اي
موضوعا للغائب من غير اشتراط تقدم الذكر كخ المتكلم
زيد والمخاطب عمرو والغائب بكر وولم اخذوا
حاشية عبيد الله اشدى المشهور بام الى ايوب الانصاري
رض الله عنه الباري

اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب ولفظ الخ
لم يوضع للمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انما
الاولى ان يقال من حيث ان مخاطب به فلا يخفى ان انما الاول فلفظ قوله
هذا القيد صريح في ارادة القيد المذكور قريبا وهو قوله به وجعله بالمعنى
المصدرى خلاف التبادر واما ثانيا فلفظ قوله موضوعا للغائب مطلقا
لا يكاد يصح لانها ليس موضوعا لمفهوم الغائب ولا لافراد بل
لمفهوم المتكلم والمخاطب فالمراد من هذا الاعتبار بقوله المتكلم او مخاطب
واما باعتبار كونه من الاما اللفظية والظواهر كلها غيب في رجاء تقديم ذكره
واما ثانيا فانه المخرج لها على التفسير الثاني فبها وعلى الاول قيد الحيشية
فنسبة الاخراج الى تقييد الوضع بتلك القيود سيما باعتبار الوصف
في الغائب مما لا معنى له وهل هذا الا ان يقال يخرج عن تعريف الانس
سائر النواع الحيوان بتقييد الحيوان بالناطق ولم يقع في تعريفاتهم
نسبة نسبة الاخراج الى التقييد بالفصل فهو فريته بلامرية واما رابعا
فلان نسبة اخراجه الى تقييد الوضع ونسبة اخراجه سائر اشياء اللفظية
الى وصف الغائب مع كونها من عدد احوالها والمخرج لها قيدا واما محالها
له واما خامسا فلان قوله لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب فاسد
لما عرفت من كون الخطاب بمعنى ما يليق اليه الكلام ولما سادسا فلان قوله
الا ان يراداه رجوع بالاشارة الى اعتبار قيد به ولا حاجة الى اعتبار الحيشية
ولعمري ان مفاسد اعجاب النفس اكثر من ان تحصى اذا عتراه فانه
يصدق عليه انما هو موضوع لذات متكلم لكن من حيث انه كذلك بل مطلقا
وقس عليه اه يعني اذا عتبه عن المخاطب المسبب بزيد فانه يصدر
عليه انه ما وضع لذات مخاطب لكنه من حيث انه مخاطب لانها موضوعا
صيغة اي للصيغة مدخل للدلالة على المعنى الرهينة المتناقضة لا الهية

موضوعا لاداة على التفسير المعنى

مطلقا يعني لا ليس متكل من حيث انه متكل قيد بالحشية ليدخل في لفظ
المتكلم والمخاطب ولذا نقول بصيغة الخطاب نظر أي تقول الضير
الغائب نظر إلى اصل المنادى وهو كونه كما ظاهرا أو تقول كلكم نظر إلى
عروض الخطاب بواسطة ياكما بسجي ونقول اه بصيغة الغيبة وقال
المسيح بزيد وكذا عطف عليه فلا بد منه اه أي قوله تقدم ذكره لاختراع
مثلكم وكذا الاماء الظة التي هي كنايةات تفسير التقدم للفظ اه حيث
اطلق قوله مفعولا ولم يقيد بكونه قبل الضير من افم الذكر حقيقة
فالذكر للفظ ان يكون مفسر الضير مذكورا بلفظه والمعنى ان يكون معناه
مذكورا بلفظ آخر دال تضمننا او المترا وما الحكمي يعطى له حكم المذكور و
في الذكر اللفظ والاكاذم تقدم تقديره لان افم التقدم حقيقة
حتى يرد ان الضير في ضرب غلام زير راجع الى زير متاخر لفظا ولذا
يجوز سلب التقدم للفظ عنه بان يقال مفسر غلام مقدم هو لفظا
فكيف يصح ادخاله فيه نعم انه تقدم من حيث المعنى لكونه فاعلا فالحق
ادخاله في التقدم معنى جعله من اقبح تجوز باعتبار الذكر الذي ليس
اليه التقدم في قوله تقدم ذكره بان تقسيم التقدم للفظ كالفعل
المصر في شمره وتبعه الشئ وحال الذي ان عادية ذلك فيما اذا قصد
تقديم حقيقة وهو هنا تجوز واد بال تقدم اللفظ ما لا يتعلق له باللفظ
سواء كان من جهة اللفظ او من جهة المعنى وهذا ما ذكر في باب الفاعل بان نحو
ضرب غلام زير لا بد من تقدم ضمير يرفع اليه هذا الضير بقدر ما لفظيا او معنويا
وهو راجع الى زير وهو متاخر لفظا ولو لا انه تقدم معنى لم يجز فجعله من
باب التقدم معنى للفظ في حكم المعرب حيث قال باختلاف العدول
لفظا او تقديره وبيد الاعراب حيث قال التقدير فيما تقدم ثم قال

واما التقدم الحكمي بتقدير اما ولعل وجه تغير العبارة هنا
حيث لم يقرب او اراد بالتقدم الحكمي كما قال في اللفظ و
المعنى هو ان مراد المص غير معلوم في الحكم لا بعض المصنفين
كما ليسوا في لم يذكر التقدم الحكمي اصلا وقال الفاضل البركوي
في امكانه وانما يذكره المص لا في ذكره تناقضا
قوله بان ما يتعلق بالتعظيم يعني حصول التعظيم بسبب
ذكر القصة بعده مبراة وقوله لتعظيم وقوعها في النفس
ثم تفسيرها بعللة لاقتضاء الابهام للتعظيم ووقوعها في النفس
لما اخصه ايضا يعني ان حصول التعظيم ووقوعها في النفس
يقضي ظهورها وظهورها يقتضي عدم وقوعها في النفس
عدم جهل يقتضي ذكرها بمرتب كالان في باب الخطاب و
ثم التفسير بلفظ من ذكره او لا اي ابتداء مفسر اي الابهام
تو الضير مفسر بتقدم ذكره او لا اي ابتداء مفسر اي الابهام
كانت في حكم العادة الى حد حيث المتقدم ذكر الضير الذي
هو موضوع لما تقدم ذكره المعلوم بملك وبين في تلك
لكنه مذكور بالضم ذكره المعلوم بملك وبين في تلك
ادى ظهور القصة عند المخاطب لكونها عظيمة عنده بحيث
انما لم تخف لاصرفلا للمخاطب لكونها عظيمة عنده بحيث
لكن غير مفيد لعدم الجاهلية في علمه انما لم تخف لاصرفلا
جاء في ضمير ان في بالنظر الى قصص التعظيم يعني انما جاء
التقدم الحكمي في ضمير ان في بالنظر الى قصص التعظيم يعني انما جاء
الضمير في فاعل في هو زير واما اذا كان مستتر في غايته
ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فيها

ما مفسر بانكره الابهام
وهو جمل صحيح

وهو قوله اي المصراشارة الى مرجعه واحترز به عن ارجاعه الى احد القريبين من المتصل والمفصل لئلا
التقديم تقريبا اخر للضري لا انه تقديم لاحد قسميه واشار ايضا الى تغير هذا التقديم من التقديم الاول بقوله باعتبار
الاعراب وقوله افم اشارة ايضا الى ان الخبر امور لاهم واحد وهو مرجع ان عهده
قوله ضمير تقريبا للمضاف المحذوف ليطابق الخبر وهو قوله نحو ضربت باليد اه وهو قوله الاول لكونه عبارة عن الضمير اي مضاف
النوع الاول من الضمائر ضمير نحو ضربت وما كان لفظا ضربت محتملا لثلاثة صيغ من المتكلم والمخاطب والناطقة او دلالة ان يعينه
فقال على صيغة المتكلم ان عهده

الناظر

الناظر

ثم قال واللفظ في جاعده على تفسير المص حيث تكرر ما الى اللفظ المتوقفة
وانما جاز الاشارة الى اللفظ والقصة ولم يتقدم ذكره لانه ضمير سببه صلة
بين الخبرين المستبين كلاما وذلك معهود لكل فاعل فانه انما الضمير
لتقدم امر يدل عليه وهو ذلك العهد السابق واما التقدم الحقيقي
لان العهد السابق على ذكر الضمير حقيقة فنقوله اصح الى نحل في التقدم كونه
متاخر لفظا انه مقدم اه فمع التقدم الحكمي انه تقدم لفظية وضع
الضمير من خصوص الاول الى ضمير تضمن بالمقام من لفظ بعينه و
جعل التزام من باب السباق له والاول اظهر اي عدم الاختصاص
اظهر ان المقام الاول الترتبي قد يكون مقبولا من لفظ بعينه على توار
الشخص الظن على الشمس الظن ان يقال اه لان معنى لفظ العدل مذكور
حقيقة لكونه مدلول اعدا لولا معنى الكلمة كانه وجعل الحشية للتفصيل
حتى يصير المعنى فكان لفظ العدل مذكورا لاجل المعنى اي لاجل كونه معناه
مذكورا في اعدا لولا ياب عنه سوي الكلام لان الحشية فيها تقدم للتقيد
ولذلك قال الظن واما الضمير اه اي ارجاع الضمير قبل ذكر المرجع عند
البصر بين في تنازع الفعلين في الفاعل فالتجوز من لزوم تكرار الفاعل لو
ذكر الفاعل للفعل الاول او حذفته ان لم يعبه الضمير فيه في التلفظ لانه
المراد لا على المعنى فانه يشتمل الضمائر كلها بلسان الخطاب لان
المتصل البارز يمكن التلفظ به استقلاله الا انه غير واقع في
الغوب مع اعرابه اي اعراب الظاقيه لان مجرد قيامه مقام الظن
لا يقتضي الانقاس الى التثنية لا يقع اي الفصل مع ان الفصل
بينها اي بين المضاف والمضاف اليه تبين مطلقا سواء كان المضاف اليه
مفعولا او مفعولا في الرض لا شك ان الفصل بينهما بالظرف والجوار
المجرور في الضرورة ثابت مع فكرة وتبين الفصل بغير الظرف في

عائلا

وهو قوله اي المصراشارة الى مرجع الضمير وقوله بالنظر الى
ما قبله اي الكلمة قبله قد لهذا التقسيم والاحتمال من
التقسيم باعتبار اعرابه وقوله قسمين والاحتمال من
متصل ومفصل خبر بلفظ بعد ملاحظة
اللفظ عهده احدى

تقدم بلفظ العدل وهو صريح الا ان ذكره لا وجه له
لكنه تفسيره كمنعني بان يفهم معناه فكلما هو على
الاراء في

فالتفصيل اه واما تقدم المتصل في الاجمال وقدم المفصل في
التعريف للاشارة الى ان المتصل هو الاول وقدم في الاجمال
لما صلت ولما كان تعريف المتصل وجوديا لكونه عبارة عن
المستقل ولذا المتصل عبارة عن غير المستقل فقدم المتصل لكونه
كالملك للمفصل والملك تقدم على ما عهده احدى

والمفصل اه وفرضه الشئ بقوله الحجاج اه واما قال في
لما كان مفصلا في الاول وكانها في عامل لا في الاحتمال
يقوله سواء كان من العامل وغيره وقدم في الاحتمال
الاحتمال في التلفظ وكان ذلك مخففة في الاتصال بالاعمال
الاتصال به

وهو قوله اي المصراشارة الى مرجع الضمير وقوله بالنظر الى
ما قبله اي الكلمة قبله قد لهذا التقسيم والاحتمال من
التقسيم باعتبار اعرابه وقوله قسمين والاحتمال من
متصل ومفصل خبر بلفظ بعد ملاحظة
اللفظ عهده احدى

و انما بدأ اى المصير بالمستكم و من الغائب و الخاطب لانه ضير المستكم يعرف المعارف كما سياتى في بابيه و كل ما هو اعرف به هو اعرف
لقوة مع و فية فقطع الشرف و انب و لما كان هذا الدليل و الا على تقدير المستكم فقط لا على تأخير الغائب عن الخاطب اراد ان يذكر
و ليل تأخير الغائب فقال و اخر اى المصير ضير الغائب اه عبد الله امدى

[illegible]

المقدم من الليل المذكور
جده الله اعلم
السلامة
ليست فيه زائدة
بما لا يجوز ان يكون
اي انه مستند
عنه الله

[illegible]

صلة الوضوء بل الام الاجل : فافهم المعانيه او مبني اختصار المرفوع
والمنصوب والجور بالصفة لا ادري انه قد سبق ذلك في تعريف
الكلمة بما لا يزيد عليه صفة او اي ليس صلة يستة فكأن محل التوضيح
قوله في الماضي للغائب ولعل كان في نسخة الخ لفظ الغائب بدون
اللام الجارة اي زمانا مطلقا يعني ان مطلقا اما ظرف ليستة او متفعل
مطلق له ولعل ذلك لمطابقة قوله وفي الصفة مطلقا فانه لا يجوز
كونه حال من الصفة التابو بل بالوصف وفي تذكير الضمير في قوله سوا
كان مفردا اثار الى ذلك بيانا المتكلم حاله تذكيره اي
على تفسيره فامتنع بابراره وقا بينه اذا كان احد جزئ الجملة
وبينه ما لم يكن كذلك وكذا فاعل المصدر اي لا يكون المنفصل وان
وليس بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان فلا يكون سادا
سته في اقتضا الاتصال تقول اعجبني ضرب انت زيد اذ لم تقف
والاضافة اكثر لكون الكلام بها خف وليس الضرب انت زيد
كالجزء الاخير اه في كونه بالآخر دون الاول وقع تأليده نحو اسكن
وانت وزيد ولفظك اياك او بدلا لقلوبك بعد ذكر لفظه اخبرك
القيمة زيد اياه او عطف نسبا نحو جازني زيد وانت جازني
اما انت او زيد فانه لو قيل جئت انت وزيد فالشك لك لانه لما في اول
الامر اذا كان الاتصال اه كما اذا خبرت عن المفعول الثاني
في علمت زيد وعمرو قلت الذي علمت زيد اياه ابوكم والذي علم
اعطيت زيد اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمت زيد او لا الذي
اعطيت زيد عمرو لانه يبتسب المفعول الثاني بالاول اما اذا لم
يبتسب نحو اعطيت زيد ادرهما فقولك الذي اعطيت زيد ادرهما
اولى من قولك الذي اعطيت زيد اياه درهم لانك تقدر على

في الشواقيح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشواقيح منه في الـ
الشواقيح منه بالظرف في غير الشواقيح منه بالظرف في غير الشواقيح منه في الـ
او غير انقراة ابن عباس قرا اولادهم شر كما فهم بنصب اولادهم وجر
شر كما فهم ليست بذلك ولا ثم تواتر القراءة السبع وان ذهب اليه
بعض الاصوليون بان المراد صيغة اه بعيد لان المراد من اليه
او بان المعنى اه هذا لا يرفع اولوية ذكر اضر ب حصول المعنى مع فائدة
الاستيفان فلم ذكر اه اى اذ لم يكن الاستيفان مقصودا فلم ذكر صيغة
المجهول ودفع توهم اه فلذا ذكر صيغة المجهول ولم يذكر اضر بكن
هذا انما ينفع في عدم ذكره بدل المجهول ذكره معه لما الحكم لان ضربت
ضربت ليس شطلا ما عداها فيلزم ان لا يضر اه على ما هو القاطرة
المقررة عند الجمهور ان الى ان كان له الحكم لا تضر الغاية تحت المضيافا في
قوله تعالى انما الصبيم الى الليل وان كان له لاسقاط يدخل في قوله تعالى انما
ايديكم الى المرافق معناه الاول اه يعنى ان الكلام على حذف المعطوف
لان نصب الذهن اليه فيكون اه لاسقاط لشواقيح دون ذلك الغاية
ايضا لجوده عن الواح ولو باعتبار بعض الصيغ اسلوب
الترقي من الادنى الى الاعلى في التعريف اهزة ونون مفتوحة
لوقوف اى في الوقف ريع الفتح وكذا يلبس بان الحرفية لكونه
النون ولذا يكتب بالالف لان الخط بمنته على الوقف والابتداء وقدر
على نونها ساكنة وقد بين فتحتها وقفا بها الساكن على الفرق بين الـ
الافراد والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث على تغاير الواحده
اى تغاير الضميمة فيها التالبا لفة للتأنيث حتى يرد انه
لا يجوز كونه حال عدم المطابقة مع ذى الحال في التذكير معترضة
بين المبتداء والخبر اي المنظر اه يعنى ان الاء في الاختصار ليست

وقوله استتار الفاعل بالنصب على انه مفعول كجوزا يعني جوزة النخلة مع كونه واجب الذكر كمتنع الحذف لانه وضع الضمائر معارضة لكونه واجب الذكر لانه الاختصار يصح على عدم الذكر وهو مناف لوجوب الذكر اللازم لكونه فاعلا وقوله فأكفاه عطف على جوزا وبيان لعلته ترجيع الاستتار اللازم للاختصار يعني انما رجواه حيث اكفاه بدقظ الفعل فقط ومن ذكر الفاعل الذي هو كالجوز لانه حذف الجزاء شاع وقال

الاصولية 4.

وقوله يعني لا المنصوب اه تقية للقصر المستفاد من لفظ
خاصة يعني ان القصر فيه اضافية بالنظر الى المتصلة واما
المنفصلة فعدم جواز الاستتار فيها بين لان الانفعال
يتمتع فيه الاستتار والقصر فيه من قبل قسم الصفة
الى الموصوف يعني الاستتار مقصور بالمفعول المتصل
والجور والمنصوب عبد الله
وقوله لازما فضلة دليل لعدم وجود الاستتار في المنصوب
والجور المنصلين عبد الله القدي
وقوله والمفعول

لاختصاص الاستتار بالرفع المتصل
وهو اي واحال ان الفاعل كثر والفعل لانه الفعل
مركب من ثلثة معان وهى الحدث والزمان والهيئة
الفاعل ما والفاعل الغير العمية جزء منه والفاعل
المعين ليس بجزء منه مشابه بالجزء والفاعل يكون
كالمجزوء والمجزوء لا يندم ذكره فالفاعل لا يندم ذكره
ولما كان متصل هذا اليل وجوب ذكر الفاعل
ووجوبه يقتضى اشتناع حذفه (زم على
النهاية ان يذكر وهو اليل يندم هذا الوجوب

على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى وانما يجوز للانفصال
توطئة لازالة اللبس فيما فيه لبس في الاتصال في باب علت اه نحو
علت زيداً ما فاقفوك الذي علت زيداً اياه قائم اولي من قولك الذي
علته زيداً قائم للتوطئة المذكورة لرعاية اصل المفعول الثاني اذا عاقل
في الاصل ما يجب انفصاله عنه بان تقديم المفعول اي على الفاعل لا يفيد
الاتهام بهذا الخلف لما في كتب المعاني من ان تقديم المفعول على الفاعل
نحو قول الخارج فلان الاتهام يفيد كونه اهم على ما قاله القدر
من ان تقديم المفعول في اياك بعد الاتهام لكن الحق انه للاختصاص
ان يكون نقلاً نحو مرتبته برجل ضاربته هي ونحو قولك جئت
وجاءني زيد ضاربته انتما ونحو الضاربة انت ونحو زيد بنه ضارباً
هو قوله لا يختلف بين اولي العلم وغيرهم انما ضربك انفاق
الفصل فيه من حيث المعنى فلا لبس ان نحو زيد بنه ضارباً هو او
يفيد بها فلو لم يأت الضربة في ضاربها علم ان الضارب لزيد لا لزيد
وقس على ذلك ما سواه فاللبس حاصل نحو زيد بنه ضارباً او غير
هو وزيد بنه ضارباً او غير بانها او غير بانها وقس على ذلك فاللبس
متفق اه لا اختلاف الصيغة فيها نحو ان زيد ضاربته او اخر به والزيادة
نحو ضرباً او يضرباً انتا ونحو انتا ضربتني او تضربني فان اللبس حاصل
بهنا لا شقة الصيغة نحو انتا تضربها وتضربها وتضربك
وانما الهند ان تضرب بانها الهند ان تضرب بانها فان اللبس حاصل
بهنا لما سيجي منه انه لا اعتبار للرفع الحال بالمفعول ويرفع بالثابت
بالثابت كيد للثابت كيد كيد مذهب الشيخ الرضى والاولى بابرار الضربة كيد
الرفع ليعلم المذهبين فاللبس حاصل في جميعها اي كم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لعدم اختلاف موضعها في الغيبة والتكلم والخطاب

لانه اي لا الاتصال خلاف لغيره اذ لم يوجد
ايه في قوله بكتلاف المنصوب دليل على تقدير المصير
انما ضم تقدير الاتصال بالحرف في المرفوع لانه في تقدير
الحرف الفاعل نحو انتا واللفظ عند الله القدي

تصريحه ان ليس له ان ينفصل الصفة النعت الخوي بل
المراد المفعول وليس المفعول بالفاعل بالغير بل بالمراد
على ذات مفعول اه كذا قال القاضى الامام
على من اي صارت تلك الصفة تفسر لغير الموصوف الذي
هي وقولنا ان تلك الصفة تفسر لغير الموصوف الذي
تفسير المتعلق قوله له وايد ان يكون اي مبتدأ ولم يذكر فاعله
مستقيم اخبره يعني ان ذلك التقدير حاصل ايضا بسبب كونه
فانه لم ينفصل دليل على كونه الاتصال مستقراً في قوله
بكتلاف اي هذا قوله فيه التباس بخلاف ما في اختلاف القول
الذي اذا قيل ضارباً هو بابرار الضربة فلا يوجب فيه
على خلاف اللفظ لا ان ينفصل بل لا ينفصل عنه
اللفظ في الضربة هو الاتصال بخلاف ما في اختلاف القول
وهو اي المرجع الذي هو خلاف اللفظ لا ان ينفصل بل لا ينفصل عنه
الارجاع ان يرفع الى قريبه الذي هو قوله انتا وقوله
والا لاجابة اشارة الى ان مقتضى الانفصال ليس
مثل الاسباب التي بقية لانه ان لم يوجد التباس المذكور
لا حاجة اليه اي الى انفصاله عنها في اللفظ لما كان ان
التباس مختم ببعض الصور دون الاخرى اراد ان ينفصل
شعور هذا الحكم في غير هذه الصورة مع انفراد هذا
المحذور فيها فكل واحد من الالفاظ لا ينفصل عن غيره
ثم ان الشئ اراد ان يرفع كونه اختيار المصير لفظ
من مع انه المناسب لفظ ما لعمد دون من
فقال وانما قال اه عند الله

وقوله كما هو الظاهر متعلق بقوله لا مانع له اعني انه متعلق باللفظ اي لم يقل
ما هي له بل بلفظ ما كما ان الالفاظ به هو اللفظ وقوله يكون اسهل متعلق بالمتن
دليل على كونه لفظاً ما ظاهره يعني ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء و
غيرهم عند الله على ما هو اللفظ يعني باللفظ هو العقلاء وقار عمام الدين
ان قوله العقلاء اصلاً لا لانه اللفظ هو اللفظ لا لانه اللفظ هو اللفظ
آخر بان يقال ان العقلاء هو اللفظ لا لانه اللفظ هو اللفظ

وقوله كما هو الظاهر متعلق بقوله لا مانع له اعني انه متعلق باللفظ اي لم يقل
ما هي له بل بلفظ ما كما ان الالفاظ به هو اللفظ وقوله يكون اسهل متعلق بالمتن
دليل على كونه لفظاً ما ظاهره يعني ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء و
غيرهم عند الله على ما هو اللفظ يعني باللفظ هو العقلاء وقار عمام الدين
ان قوله العقلاء اصلاً لا لانه اللفظ هو اللفظ لا لانه اللفظ هو اللفظ
آخر بان يقال ان العقلاء هو اللفظ لا لانه اللفظ هو اللفظ

وانما يصح ذلك اي يجوز هذا المثال مثلاً للتقدير كونه اسهل اللفظ اي في هذا المثال فاعلم الصفة المذكورة في قوله
اي لا يجوز هذا المثال من هذا القبيل اذا كان اللفظ اي تاكيداً بان يكون فاعل الضاربة ضميراً مستقراً فاعلم ان هذا اللفظ
اي تاكيداً بان يكون اللفظ المستقر وان اي وان يصح ايضا ان يكون مثلاً للصفة المذكورة على تقدير كونه اي تاكيداً اي هذا المثال
ذلك التقدير داخل في صورة الفصل لغيره التاكيد قوله ولكنه استدرأك من قوله وانما يصح ذلك يعني انه لم يوافق من قوله
من قوله انما يصح ذلك اذا كان فاعلاً لا تاكيداً بان اي في هذا المثال بل هو فاعل على انه داخل فيها فاعلم ان تاكيداً بان اي في هذا المثال
في صورة الفصل قد فقه بقوله ولكنه اي ولكن لفظ اي ههنا تاكيداً بان اي لازم اي لازم للتاكيد لان فاعلاً اسهل اللفظ
الصفة المذكورة بدليل نحو الزيد ونحو العروة ضاربونهم نحو فاعله قوله ثم نحو ليسم فاعل الضاربونهم لانه لما جمع بالواو وقع

ان فاعله نحو هو ضمير جمع الذكر ولا كانت الصفة
غير متعلقة بالغبية والمخاطبة والسمعية احتل
ان يجوز الضمير الذي فيه لفظ هم ولفظ أنتم ولفظ
نحو فاعله الاول يجوز رجاء الى العروة وليس كذلك
لان المراد بالفاعل هو المتكلم فاعله ههنا ان يكون الضمير
الذي تحتها هو ضمير المتكلم تحتها لا يمتنع غير الفاعل
الفاعل وروى عن الزمخشري في هذا المثال انهم جمع
يعني الزيدون والعروة ضاربهم نحو اي بافاد لفظ
ضاربهم وعلى هذا اي وعلى ما روي عنه بافاد
ضاربهم يجوز اي لفظ نحو فاعله لان ضاربهم لما
كان بلفظ الافراد لم يستقر تحت ضمير لانه لو استقر
يترجم ان يكون مفرداً مذكراً فاعله جاح وها الزيدون
والعروة لا يابعد عنه كما قاله حمل ان يجوز فاعله
لتوجيه الزمخشري يعني ان الزمخشري بعد ما ظن به قال
على طريق الاعتذار واختار بالتشكيل صورة لا ليس
فيها معنى الزمخشري اختار في تشييل الصفة المذكورة
بلفظ ضاربهم بالافراد والتباس في كونه فاعلاً لتعني
في هذه الصورة بخلاف ضاربهم بالجمع لانه لما كان
بلفظ الجمع التباس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس
ليست الحكم اي حكم وجوب الانفصال في صورة
اللبس بطريق الاول يعني اذا وجب انفصال الضمير
في صورة لا لبس فيها فوجب في صورة اللبس او في
يحتل ان يكون قوله كما قال اشارة الى كلام المصنف
نحو نحن فاعله في هذا المثال كما قال به المصنف في مثله
في المتن بقوله بنه ضاربته اي لانه لا التباس
فيه لانه ضاربته لما كانت بصيغة التانيث تعني
ان يكون فاعله رجاء الى بنه لانه لا ينفصل عن غيره
قوله واختار عطفها على قوله لا ينفصل عن غيره
لاختيار المصنف هذا المثال عند الله القدي

فقال احقر اني قد اذنت له ان ينفصل عن غيره
فان في هذا المثال عطفها على قوله لا ينفصل عن غيره
لاختيار المصنف هذا المثال عند الله القدي
فقال احقر اني قد اذنت له ان ينفصل عن غيره
فان في هذا المثال عطفها على قوله لا ينفصل عن غيره
لاختيار المصنف هذا المثال عند الله القدي

وإذا وليها عده أي أو اتصل بها فلفظ غدوة سبب من كان
أي جاز نفسياً به في الرضخ والله بعد باللفظ غدوة جاز نفسياً مع الجوز وقد
ترفع أما النصب وإن كان شاذاً فمجهول كثرة الاستعمال لأن مع غدوة
وكذا زال لأن قبل النون الساكنة تفتح ونضم ونكسر ثم قد تحذف نونه
فتأتيه حركات الدال الحركات الأربعة من جهة تبدلها وشتا إلى النون التثنية
من جهة جواز ضمها فصار لأن غدوة لفظاً كذا وقد خلا نفسياً تشبيهاً

لازمة بالرفع غير المبدأ وما زال العاصم ان غير اللفظ
الاشتراك والازمة بالنصب حارس ضمير الظرف
على قوله مع العلم وجه التخصيص ان قابلية الجزر تقدر
لواحدة في اى موضع الضمان كما ان المقام فبين جهلان
كما في اليها اذا كانا ما قبلها مع بقاء العلم وبقوله
الكلمة وعدم لزومها لمقصود آخر والله اعلم
استفاد من قوله لازمة مع

عبد الله العربي

لان الشك في ما هو اقل من سميويه وهو المحذوف نون الاعراب
 لانها المعرضة المحذوف بالجرم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف
 تلك النونات هي انها ليست معرضة المحذوف ولها معنى ولو قال
 المحذوف وانما جاز الحذف مع نون الاعراب دون تلك النونات كان
 البيا شاملا للقولين تلك النونات اي نون الضمير ونون التاكيد
 وان كان اجتماع المتدين في الكل حاصلا في انه لا معنى لها اذا عرّب الفعل
 ليس معنى كما هو مذهب البصريين بخلاف تلك النونات لعرضها
 الى اي المراد عرضها في نفسها حتى يرد ان كسرة ما قبل البيا ايضا عارة
 وذلك اي البناء المذكور كسرة المناسبة اي الكسرة التي لاجلها
 البيا بعد الكلمة او لزوم السكون لا يدخل الحاء الممكنة الى الالف
 المبنية على السكون اعني الامم وكذا الحذف اى لاجل انه مشبهة بفعل
 لاجل حركة اخرها حركة بنائية وقد مر على صيغة الجوهول الى هذا
 التعليل مصرح به في الكتب واجيبه والجواب بانها وان لم يكونا
 بعد العول مبتدأ وخبر لكن يصح التعبير عنها بالمبتدأ والخبر حقيقة لانه
 المبتدأ والخبر ليس مستقيمين حتى يجب انصاف ما قصدهما بما يفهمهما
 حين تعلق الحكم بما ليس في شيء لانه لا بد من صدق مفاهيمهما في وقت ما
 ولا يصدق على ما تفر عليه العوامل انه مبتدأ وخبر في وقت واليه اشار
 ال في بقوله اذا دخلت عليها لم يبقا مبتدأ وخبر وفيه نظراء
 عبارة الفاخر الهندي في حاشيته مصرح في ان الاعراب انما يرد اذا جعل
 قبل العوامل صفة للمبتدأ والخبر ولما اذا جعل متعلقا بمتوسط فلا يتوجه
 الاشكال كما ان الظرف في قوله رايته هذا الشاب في شبابه وصباه
 متعلق بقوله رايته وليس بصفة للشاب وحال اعترافه بالمتوسط
 ان تعلق الظرف بمتوسط لا يرفع الاشكال لانه لا بد من صدق المبتدأ والخبر
 ولما كان محتملا ان يكون سببا للتسمية وانما صرف الشك في ان
 بقوله وذلك المتوسط

ولما انتقص هذا الدليل بطلت له بان يقال ان هذا الدليل بعينه
 جار على كلمة له في قوله آخرها ساكننا اشار الى دفعه بقوله
 مع تلك الحروف يعني لانهم صياح دليل الاختيار في كلمة
 له لان تمام العلة هو انتظام قلة الحروف وهو وفلان
 كثيرة لكونها على ثلاثة احرف محمد الله افدى
 اي مبتدأ وخبر
 وما وان كانا بعد دخول العامل اللفظية اسما وخبر له
 لكنها باقية على حقيقتها وهي المبتدأ والخبر حقيقة
 فيجب اطلاق المبتدأ والخبر عليها كما في العاصم وعليه بان
 المراد بالمبتدأ والخبر انهما لا اوصافهما ولا شك ان الترتيب
 باقية فيها عبد الله احدى
 وما كان الظاهر من التعبير ان يقدر ضمير في وجه فقد المص
 عن هذا التعبير اشار الى ان يبين وجه العدو او فقاو
 يقدر ضمير في وجه العدو او فقاو
 عا طرفة على مقدار وجهه وان لم يقدر ضمير في وجه العدو او فقاو
 الاختلاف اي لوجود الاختلاف بين المقدار المذكور
 في كونه ضمير في وجهه او لكونه ضمير في وجهه او فقاو
 له كونه ضمير في وجهه او لكونه ضمير في وجهه او فقاو
 هو الاختلاف في ان يكون ضمير في وجهه او فقاو
 امم وما قال بعض البصريين ان نقله الى حرف وما نقله الى حرف
 فاوردته ما هو المتفق عليه وهو التعبير بالصفة عبد الله احدى
 باد في تغيير

ولما كان محتملا ان يكون سببا للتسمية وانما صرف الشك في ان
 بقوله وذلك المتوسط

المبتدأ والخبر عليه في حال المتوسط بعد دخول العوامل في النظر المذكور
 وانما يلزم كونه شائبا في حال الرؤية لان الوصف في الحاضر لفظي
 الظرف ثابت بنى الفقهاء او منها انهم قالوا الوصف لا يكتم هذا
 الشك بحيث لو كان محال سيخوضه بخلاف ما اذا حذف لا يكتم باوكذا
 لو حذف لا يدخل في الدار فدخلها بعد فراء بحيث بخلاف لو حذف لا يدخل
 دارا لتلك كلمة لا لكونه مرجعا ليشمل الفصل على ما في ال موضوع له
 وقد يجعل الى اي المرفوع المتوسط بين المبتدأ والخبر لا في قوله لانه لا
 يصح ان يكون الضمير قوله المرفوعا هو ما اشتمل فصلا على تقدير كونه المرفوعا
 مبتدأ فمن تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد ساء لانه توهم
 ان مراده توسط الفصل كيف يتوهم ذلك ولم يسبق ذكر الفصل وذكر
 انه مشروط بكون الخبر معرفة او افعول من كذا وتذكر الضمير اه على تقدير
 ارجاعه الى المرفوعا ما ذهب اليه بعض الشرايخ قال المص في شرح
 للفصل في شرح قوله وتسمي الجملة يجوز ان يكون بالياء والتأنيضا
 ان كل لفظين وضعا لانه واحد مدبر معلومة والاخرى مذكورة
 توسطها ضمير جاز تانيث الضمير وتذكره والتذكير بهما احسن لانه الجملة
 مؤنثة وهي خبر عنه وربما وقع بلفظ الغيبة اه نحو قول النمر وكاين
 بالا ما يح صدق يربا لو اصبحت هو المصا بافهم فصل والمفعول الياء
 في رايته وهي قبيلة والمفعول الثاني المصا بافهم فصل والمفعول الياء
 الاول في جيب الى تاويله وهو ظرف المضاف والتقدير يري مصا بي هو المضاف
 ثم حذف المضاف وقيم المضاف اليه مقامه كذا في شرح التسهيل
 لا يترتب اه بل على اتيانه بين المبتدأ والخبر او بالوضع مطلق
 على الامتناع يعني انه موضوع لاجل هذا الغرض قيل يحتمل ان يعني ان قوله
 المص نفعا المظن ان خبره كذا ويحتمل ان يكون حالا ويكون تامة يفيد التاكيد

في بعض النسخ

في بعض النسخ

فلم يطابق الفعل والمفعول الاول
 والتقدير يري مصا بي هو المضاف

لكن الخليل استبعد اى نسب الى البعد الغاء
الاسم اى جعل هذا الاسم لغواً معطلاً بان لا يكون
حامل المعنى من المعاني المقورة على الاسم فيبقى
الى وجود واسطة بين اسم الاسم بان يوجد اسم
لا عراب له لفظاً او نقدياً كانه الموعود او محلاً
كانه المبتلى منه عبد الله احدى

قوله ولا عامل كالعلة لقوله لا
مقتضى للاعرب لانه عالم بوجود
عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب
كما سبق في تعريف العامل بانه
ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعرب
عنه انه احدى

و بعض العرب يجعل مبتدأ أى بعض أهل البيت من العرب
ولما كان المراد من جعل المسند الى بعض العرب ليس معنى الحقيقة
بلقوله كونه المراد من بعض العرب هو الموضوع وانما خبر بان
اصل العرب لم يسمى الا لفاظ بالالقاب الى المطلق الحاجة من
المبتدأ والخبر وغير جابل اطلاق هذه الاقالب على تلك الاقالب
بعد وضع علم النحو وهو متأخر اراد الله ان يفسر الجمل بقرينة
يصح اسناده الى العرب الموضوعين فقال اى يستعمل اى
بعض العرب يستعمل ذلك المرفوع المستعمل بالفصل ملاحظ
بحيث اى بالكيفية التى يحكم النحاة اى يحكم النحويون الذين
وضعوا فن النحو وسماوا لفاظ بالالقاب الموضوعه قوله
بكونه متعلق بقوله يحكم اى يحكمون بكونه القالب الموضوعه قوله
ارادوا فيه من المعنى الذى يكمن اى يكمنون بكونه الفصل مبتدأ أى
القرينة الصارفة بقوله والاقال العرب يحكمون بكونه مبتدأ أى اشار الى
بمعنى الاستعمال على ما فسر به والاقال العرب يحكمون على ما بين الجمل
الى العرب اسناد حقيقة فلا يصح هذا الاسناد واما اذا
فسر الجمل بافصرة فاستاد الاستعمال للملابس بذلك
الكيفية صحيحة وقال العصام هذا التفسير انما يحتاج اليه اذا
كان الجمل يحكم الحكم بكونه مبتدأ واما اذا كان المراد بالجمل
استعماله فافراد المبتدأ كما هو الظاهر فلا يحتاج الى تفسير
بهذا لانه العرب سواء عرفوا اسم المبتدأ الى تفسيره
والحقوقه في عداد المعلومات التى وضع النحاة عليها اسم
المبتدأ بعد وضع الفن انتهى خلاصة ما في العصام
حاشية عبد الله افندي
لان العرب لا يعرف المبتدأ والخبر اى الاسم الذى وضع
بالوضع الصناعتى على المعلوم الذى يجعل فيه المعنى
الحقنى للاعراب فلا يصح هذا الاسناد صح

رابط بقيد التخصيص ويؤيده ما نقل عن الفارابي ان معنى زيد هو القائم به
 است قائم است لا وصف الاخر ان يقول بين الموصوف و
 الصفات لا وصف او بان كان بان يكون اسم ما الجازية عطف على قوله
 بان كان مبتدأ تقديره او لا يكون عال معنوا لا يلزم كونه بياناً للفاعل
 المعنوي الى غير ذلك لم يوجد له نظير هكذا قالوا لما كان مقصودهم
 في هذا المقام الفرق بين المرفوع والمنصوب والفارق هو كون المنصوب
 فضلة دون المرفوع واما وجود القرينة على المحذوف فثبتت كسبها
 تقوض الاول دون الثاني فانه دفع قوله ففيه اه لا تعين المردود
 كان تعين المحذوف فانه تعين المحذوف على تقدير كونه بعد ما غير لا يثبت
 احتمالها التأويل بل المفرد فلا بد ان الم يعين المراد لا يكون قرينة
 على خصوصية المحذوف فانه تعين المحذوف على تقدير كونه الجملة بعدها
 ان يقال فيه ما قلنا في الحديث وهو ان تكون الجملة بتأويل المفرد
 اسم ان وانخر محذوف والتقدير ان هذه القصة واقعة وجاوز بفتح
 الهمزة ومدها والجوذب بضم الجيم والذال المعجمة وبفتحة نون كذا
 في المراح **والنقص** في كل واحد من وضع المجموع وضع اجزائه و
 ليس له وضع على حدة لا يكون الا الى محسوس **في** إشارة الى المحسوس
 بمعنى تعلقها بالمحسوس لا بمعنى انها محسوسة مشاهد اي بمصر تخصيص
 بعد التعميم ولم يكتف بمشاهد لانه قد يطلق على المعلوم يقيناً
 لانه المعروف ليس بمعنى ليس المعروف المعينة التركيبية الاضافة بل المعنى
 الافراي الذي نظر اليه المركب الاضافة الاصطلاح **في** كما اشار
 اليه بقوله بكتاب الاصطلاح جملة مقترضة بين الموصول المعنى وصفة اعني
 اليه بيانه والكاف الراضة على ما الكافة تشبيه بمضمون الجملة كانه قولاً
 ناعماً جعل لئلا يهاكلام الهمزة فلا يقتضي ما يتعلق به فهو عليه في الرضى

اسماء الاشارة الى الاسماء التي تدل على الاشارة شامل للغير و
في المبني لا يخرج منها ما لا يعد منها قوله بحسب المصطلح بيان للكون هذا
اللفظية و متعلق بالنسبة التي بين المبتدأ والخبر بين الحمد ودواحة
ولما كان الغرض من التوفيق ان يكون للمامية وكان ايراد صيغة الاسماء بالجمع
افراده لكون كل افراده موضوعا للمعنى مستقل كما هو شأن وضعه وكان المبتدأ

بمعنى ضمير الواو ان كان داخل في القاعدة فمما صفة الضمير ان كان في داخل قاعدة التسمية و اضافته الى الضمير الى ان كان من اضافته
الاول الى المار لولاي الضمير الذي بمعنى التسمية وقوله اذا كان في ذكره قيد للتسمية وقوله رعاية مقعول له حذف الواو بقوله التسمية
والرعاية فعلين لمن وضع هذا الكلام له بمعنى اذا وقع الضمير في ذكره باسم ضمير ان في تحصيل الرعاية لمطابقة لفظ ان في ذلك الضمير وقوله
لان الضمير راجع اليه له في التوهم الثاني من وجوب مطابقة الضمير للمرجع وهو عطف على قوله رعاية ونظيره الحكم بغيره من تسمية
ذلك الضمير اذا كان في ذكره بضمير الشان اما في الرعاية بين كونه مذكرا وبين تسميته للمطابقة في الجملة لا في التوهم الرابع الى ان كان
المذكور في تحصيل المطابقة بينه وبين مرجعه وقوله اذا كان مؤنثا قيد للتسمية ايضا في اذا كان واقعا على صيغة المؤنث ليس ضمير
المذكور في القصة رعاية للمطابقة في الجملة اذا لو سمح على هذا

[illegible]

انما فسر به كذا اي فسر ما باسماء لان الظ
ان المفرد المجموع حيث اورد صيغة الجمع
واعبر مرجع الضمير صح
فنسبة صح
المستفاد من التكيب صح
والا فلا ينفرد للعدد الخارجي بقية سبعة
ولكن العدد الخارجي اصلا في مقام التعريف ولا يحل
منه الا في ظرف التعريف ولا يحل
القيود التي بها يحيط بقية بقا الى
اسماء الاشارة المعدودة في البيت نقول اسماء
قوله المعدودة
في حقيقة اصطلاحية
عبد الله احمدي

بما يطابق مبتدأ وانعوض فقال اي سماء يعني ان الموصول عبارة عن الاسماء ليطابق ما قبله وهو ليس المراد من اسماء الموضع
لكن بل المراد انه وضع كل واحد منها اي من الاسماء المشار اليه والكل المشار اليه ههنا عبارة عن المعنى بقرينة كونه الموضوع له
قوله الشبقوله اي المعنى المشار اليه يعني ان كل واحد منها موضوع للمعنى يصدق عليه انه المشار اليه لقوله فلان ان هذا تعريفه للاشارة
بالاشارة فيكون تعريفها بنفس او باضافة اسم الاشارة اليه هو الموصول ويراد به المعنى الاصطلاحي الاخص والمأخوذ في تعريفه يراد به
المعنى اللغوي الا ان المعنى الاصطلاحي عبارة عن الدال والقوى عبارة عن المعنى المدلول كما استفهم من تفسيره بالمعنى عبد الله احدى
واذا كان المراد بالاشارة اشارة حسيه لاذنية وكلام استعمال اسم الاشارة في هذا المعنى حقيقة لكونه مستحالة في معناه الموضوع له
في الاصطلاح فلان على التعريف من غير الغائب وامثاله
من المعارف عبد الله احدى

قوله فزوه بالنظر الى المعنى الاصطلاحي بل قيده اي بالمعنى بالنظر
الى المعنى الاضافي اذ ما من شيء اي موجود الا ويدر عليه دلالة
المصنوع على الصانع فلو لموضوعه بسبب كثرة الادلة صار كالحس
المشبه لعوده الى الجمع وعدم عطف سائر الاسماء للاشارة الى
اصنافه الى الجمل والجملة التي بعده اي ما عطف عليه والاولى
ليكون اشارة ارتباطا بما بعده في الاحتياج الى البيان لكن فيه كثرة الخذف
فجاءت من حذف حرف الجر والحكمة ما عطف عليه بمنزلة البدل للجملة الاولى
لكنها غير وافية بتمام المراد وكذا الثانية وافية بصفته لانه فيقدر متعلقه
مونا بلام التعريف دون الموصول لئلا يزم حذف الموصول بعض صلته
وهذا هو التكلف الذي اشار اليه المحقق مع سرده لانه لا يمكن
ان يكون قوله لشيء صفة لزمان والسرورة دوخت والمراد امر الكلام
ثم قال اي بعض المحققين وهذا القول على تقدير جعله صفة وقوله واذان
مع ما عطف عليه من الموصول المحذوف **فمن** لعدم الاحتياج الى الخذف و
العطف لسر الكلام فيه على نسق واحد وجزء الخبر ليس سندا اه كونه سندا
في اللفظ كاف في صحة كونه ذاهلا ولا يزم كونه سندا من حيث المعنى فالتقدير
ينسب اليه ذاك بفهم من تقرير الشئ نعم يراد به توجيه الشئ انه ليس
المطالع بان اسم الاشارة مجرور بهذه الالفاظ حال كونها المذكور والمنشئ
ولا جرم كما في التقدير المذكور ترك بعض المحققين وجوز كونه صفة مع احتياجا
الى تقدير متعلق الجار مرفوعا وعندى الوجه تقدير الخبر كقوله كان قوله و
هي اسم وفعل وحرف فان التأنيث لعل علامة التأنيث فلذا خصص
ابد الالف بها بالثبوت دون المذكور ولا يتوهم ان التأنيث بالعلامة
التأنيث وكذا في قوله لان الهاء تكون مبدلة اه في الوقف ثم جرى
الوصل بحرف الوقف لان قوله هذا اي الكثرة بالتأنيث حال الالف المجزوء اصله

وقوله يا خلاص العواطف متعلق باختلاف او اخر اي منشأ
القوم هو الاختلاف الواقع حال كونه بسبب اختلاف العواطف
وقوله انها معربة مفردة لثبوتهم والضمير يرجع الى المذكورات
عبد الله احدى

لا قصد الاعراب اي لان وقوعها عليها قصد الاعراب
الدار على المعطوفات مع كونها معربة مخالفة لاضاها
في الاعراب والبناء
عبد الله احدى

الوجود على البناء فيها
البناء حقيقة واقعة والحال اتفاقا بعض المتأخرين ووجوه على
الوقوع اي مع العلم بالتأنيث من هذا
عقل العواطف على السكون لا
عبد الله احدى

ولما فرغ المصنف من تلخيص الاسماء الاشارة من حيث تجردها عن المعنى شرع في ما لها من جهة بعض الحروف باظهارها
فقال ويحقها عبد الله احدى

ولما كان الوجه متعديا بالكون في الآخر اذ ان يفسره على وجهه على كونه في الاول وايضا على وجهه على عدم الجزئية فقال
يعني اي يراد بالمعنى بقرينة كونه في الاول او بالكون في الآخر او بقرينة كونه في الاول او بقرينة كونه في الآخر او بقرينة كونه في الاول
اي بقرينة كونه في الاول او بقرينة كونه في الآخر او بقرينة كونه في الاول او بقرينة كونه في الآخر او بقرينة كونه في الاول
وانما قيده لانه الدخول في الخبر ثمة فاحترزه عن الدخول على سبيل الجزئية والحال ان الدخول على سبيل الجزئية على الغرض
الاول وقيد به على سبيل الجزئية للدلالة على ان ثمة و
قوله والوجه عطف تفسير لانه الوجه هو الوجه

اصل انه واو او يا لان الهاء اخف من الواو يعني ان الحروف هي اي
في تفسير الحروف بما ذكره الاميرين قد يفسر تعديا على العلم باتصالها
به كثرة استعمالها وبقرها من القسم كقولهم لا اله الا الله
ذاما فعلت وان كقولها ان ناعذرة وان لم يكن نفع فاصحابها قد ناء
في البلا وحرف الوقف كقولهم نحن قسمنا المال قسمين شيئا فقلت لهم
بذلكها ما واذ اليها اي لهم بذلكها وهذا الياء فيه ان الضمير هو الجواب
ان الكلام في الضمير البارز وهو قوله ملغوظا حقيقة واخصار اللفظ
يصح وقوع الظرف موقعا بخلاف المنوي ولعل في قوله الاولى اشارة
اليه لان معناها غير مستقره لافادة كونه مخاطبا باسم الاشارة
الذي قبله واحدا مشي محمدا كونه متساكنا في الرضخ الا ترى اعلم
يظهر لي فرقا بين تأنيث وانت وبين كاف ذلك يفيد كونه الاول
تفويضا للشئ في عدم الاستقلال على ان توافق الترجمة بالمتعمم عنه
لا يقتضي الاحتياج الى المعنى من كل الوجوه وضع اسم الاشارة الى القرب
واخصر لازم له من حيث الوضع كيد عليه الدليل افرجة من غيره
الخشية فلا يقال يا هذا ك الا في مواد مخصوصة وهي ان تتجها في
كلمة الخطاب نحو انتا فعلنا او بعطف احد ما على الاخر كقوله وزي
فعلنا اورثت معنى الغيبة في التمجيز عنه وان لم يتبع حضوره
فيه شئ اه لا يخفى ان الشئ لم يستل بنفسه ليعتبر بل كونه الاستغفار
وهو دليل عدم القوة في الوضع لانه مأخوذ من كثرة الاستغفار وما ذكره
علم البلاغة فهو مبني على القول بالفروق لما كان المخالفة اه حيث استعمل
ذا باللام للبعد واخواته فاعتل له بزيادة اللام وحذف الالف في المقرة
المؤنثة وبدون اللام مع التشديد في المشي ويزوم القص في الجمع
في البعد دون المتوسط والقريب التخي به ولم يتوضربا حالها

ولما كان المراد من الاتصال اتصالا ههنا اتصال اللفظ باخر وكان
هذا الاتصال اعم من الاتصال بالاول عطفه وبالاخر وكان
تصوفا ههنا اتصالا اذ اذ ان يفسر الضمير على وجه يطابق
للفظ وهذا لا يحصل الا بخلاف الحذف المتصان فقال اي باو اخر اسم
الاشارة والباء لانه التقدير بياك الواقع والمصطلح هو
شئ مطلق الاتصال بالآخر بخلاف التقدير بياك الواقع والمصطلح هو
للاشارة الى الجواز بطريق ذكر اسم الكل وانه يكون تفسيره به
جمع لفظ الاخر لانه لا يجرى ذكر اسم الكل وانه يكون تفسيره به
اخر خصوصا فيكون اتصالا ههنا اتصالا ههنا اتصالا ههنا اتصالا ههنا
يا كونه يراد به انقاس الاحاد على الاحاد
ولما كان المناسب ان يقولوا القريب وهو الذي لا يمتدح
ذلك للبعد حتى يوضع مطابقا للطح لزم ان يبين ثمة
لهذا العهد (فقال) وافر المص عبد الله احدى
ولما كان عادة المص في بيان المربو ذكر احكامها من
غير الاحالة الى قائله ومن غير التقدير بلفظ فيراد بذكر
وعلا عن عادة ههنا حيث صدرها بلفظ بها (فقال) وافر المص
ان يذكر الشئ ثمة لعله لانه لافق ولما رأى القراء عبد الله احدى

والمعنى ان الشئ بين مثل وبين ذلك بلفظ الكلمة للاشارة الى ان لفظ ذلك ههنا يراد به لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اراد معناه كان
اشارة الى كل ما سبق من ذواته فيكون خلاف الواقع وقوله في افادة البعد تفسير لوجه الشبه بين ذلك وبين ما ذكره يعني ان
كلمة المذكور مثل كلمة ذلك في ان كل واحد منها اذا استعمل بلكي الصورة يفيد كونه المشار اليه بعيدا ولما كان في قوله مثل
ذلك احتمالا ثمة احد باظا وثانيها غير جائز وثالثها بعيد اما الظاهر فهو كونه المراد منه لفظه وبشيء من كونه لا يفسر كقوله
به واما الغير الجائز فهو ان يكون المراد به معنى ويشار به الى الجرح كما قلنا في وجه التقدير واما البعيد فهو ان يكون المراد به لفظه و
بشار به الى كلمة ذلك اذ ان الشئ ان يشار الى هذا الاحتمال الثالث فقال ولا يبعد اي لا يبعد كل البعد حيث يصير الى حد

الاحتجاج وان كان احتمالا بعيدا في نفسه فلا يرد هذا ما يقال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه في تصديره بقوله ولا يبعد ان
يجعل ذلك اي ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل اشارة الى كونه ذلك المذكور سابقا وهي ما ذكر بقوله وذلك للبعد فليكن
المعنى ان تلك الكلمة مثل المشار اليه الذي هو كونه المذكور والاولى ان يقول لذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون
المناسبتين يقول تلك واما وجه البعد في افاده العظام من انه لو كان المراد ذلك لكلام على المصداق يقول بذلك بدونه الا ان يعنى بما
استعمل في المتوسط لانه لفظ مذكور فيها سبق في الوسط عبد الله احدى المشهورين الى ايوب ان تصارى رضى عنه عباد
وما حصر المصداق المذكور في لفظ تلك وذاتك وتلك المشهورين واولا لك حالك كونها مقرونة بالام كانه حكم ماعدا بالجملة اراد ان
يبان احكام تلك وذاتك وتلك المحققين واولا لك الغير المقرونة بالام

فقال واما تلك او عبد الله احدى
وقوله للمعنى خبر المبتدأ بعض ان الكلمة المذكورة مستوعلة
في المتوسط وهذا من انشء لبيان ما هو المقام من قول
المصداق لما كان المقام محتملا للاستعمال في القريب و
المتوسط اصلا الى التعيين ثم شرع في بيان قاعدة
فقال وما هو المتوسط اه عبد الله احدى
وله وهو الاكثر ناظر الى فتح الباب وقوله الحق احراز
الكلمة الشبيهة المجازي وقوله الحق احراز
الذي وقوله لا يستعمل في غيره ناظر الى قاعدة توصيف ما
بالحقيقة والحق وقوله على سبيل التسمية اي على سبيل
الاستعارة المصروفة بان شبه الزمان بالكلمة في القوة و
التيمن وقوله واما ماعداها اشارة الى قاعدة تقييده
بقوله خاصة عبد الله احدى اجمالا

اي الموصول المقروء اشارة الى ان الالف واللام للبعد
الخارجي وقوله في اصطلاح اشارة الى ان ما ذكر بعده
تعريف اصطلاحى لا لغوي وقوله اي اسم اشارة الى ان
ما موصوفة مكررة لان المقام مقام التعريف والفائدة في
التعريف هو الاعلان بما هو العالم ولو كان موصولة معرفة
لزم معلومية وقوله من حيث جزئية اشارة الى التمييزية
وقوله بعض لا يكون جزاء تاما تفسير على طريقه بوضوح ان
التمامية صفة للجزء لا التمييزية بها بمعنى الفاعل واذا
ايضا ان التفسير راجع الى القيد المعنى في التامة لا الجزئية
وقوله ان كان جزاء تاما اي تفسير التمييزية بهذا لفظ جزئية
تمييزية وهذا التفسير يوافق لما عليه الجمهور من ان الافعال
الناقصة منخورة في المعدولة لفظ لا يتم ليس بها واما
عندهم قال بعدم الاختصاص فيكون ان يكون من الافعال الناقصة
والى ما اشار بقوله او لا يصير وقال العظام بعد جعله
ناقصا جعله بمعنى غير ظرف والظا انه بمعنى كانه انتهى الكلام
الا ان يقال لما كان في التامة بعد النقصان نحو وانتقال
فسره به تلك اشارة اوله لانه لما فسره على التقدير
الاول فسره في الثاني للتفريق والامرا بالجزء التام
اي الذي اعتبر عدمه في تعريف الموصول مالا يجامع اي
جزء الجملة الذي لا يجامع في كونه جزءا او لبا يجعل اليه
اي بحيث يجعل اليه المركب او لا يخلو او لبا لانه اذا
اختلف اليه اختلفا في كونه جزءا ناقصا لكونه جزءا
وان كان غير مجامع بعد انضمام الى انضمام امر اخر معه مثال الجزء الاول كالبعد والآخر و
الفاعل والمفعول او غير ما سواء توقف الجملة عليه من حيث الاستعداد كما في المبتدأ والخبر والفاعل او من حيث التعليق كالمفعول
فهذا المبتدأ والخبر او لبا لانه لا يخلو اليه اجمالا او لبا فان لم يجتمع الى انضمام امر اخر نحو زيد في زمان فوجز تام وان اجماع
الى انضمام امر اخر في كونه جزءا او لبا فوجز ناقص نحو الذي فانه اذا كان مبتدأ يجامع في كونه مبتدأ الى انضمام الصلة

عبد الله احدى باد في تقييده

ثم لما كان الظاهر ان بقوله في التعريف مالا يخلو جزاء المبتدأ اذا احتاج الى انضمام امر في كونه مبتدأ لا يخلو جزاء
اصلا فعمل المصداق هذه العبارة اشارة الى ان بين وجه العدة او انما في كونه جزءا تاما بناء على ان الخلف يرجع الى القيد وقوله
اذا كان مجامع الموصول الصلة جزاء من المركب بعد كونه جزءا تاما بانضمام الصلة اليه يكون الموصول هذه من غير ملاحظة الصلة
ايضا اي كانه الجزاء جزاء من المركب فاما كانه الموصول قبل انضمام الصلة غير خارج عن الجزئية يكون في الجزئية عنه نصا للجزئية عن
تحقق جزئية وهو خلاف الواقع لانه لا جرم انما يكون جزاء الجزاء او لبا لانه اذا اختلفت الجملة اليه تعلق الاول الى مجموع الموصول
والصلة وتانيا الى الموصول وحده وبهذا يظهر فائدة تقييد التوضيح والاختلاف بقوله لاولا عبد الله احدى
فانه الاصطلاحى عبارة اه يعنى ان الاصطلاحى ليس بعبارة عن مطلق انصاف بل هو عبارة عن انضمام الموصول وهو انصاف
الجملة المشتبهة على العادة واذا كان الاصطلاحى عبارة
عن هذا المعنى فعرنا اه عبد الله احدى

بانه على تفسير الشرح يحتاج ان يفسر قوله بصلته بما هو ليس كذلك
لانما ليست جزءة مقيمة بل هو كجزء قابل للامساك نعمت مع الشرح
في اطلاق لفظ المجامع في قوله لانه اذا كان مجامع الموصول حيث جعل ما هو
بمنزلة الجزاء واهل ان محال الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو
المعنى بالكلام وانما معنى بالصلة لتوضيح بدليل ظهور الاعراب في اتي
الموصول وكذا في اللذان واللتان والذون فبمعنى فاعرابها ولو لم تكن الصلة
فانما يكون على انها لا محل لها من الاعراب وقيل انها معرفة باعراب الموصول
زعا انها صفة الموصول وليس بشئ لان المعرفة لا يوصف بالجملة كذا في
الرجح ولا خفاء اه والقرينة ليست بقوية لما سبق من انه يجوز
ان يكون ذكر العائد للمصداق في خارج التعريف فيه
الى انه يجوز ذلك اذا كان التفسير اذلا كما قالوا في تعريف الكتاب
بالقرآن المنزل على الرسول اه وفي تعريف النظر بانه النظر الذي
يطلب به علم ووظيفة خارج عن التعريف لان المراد به العلم والالزام
التقصير اه توضيح ان من الشرطية لتضمن معنى الشرط ولا يصح استعماله
بدونه كالموصول لكون وضعه لما يوجب الخطاب انصافا بمضمون
الصلة يحتاج الى انضمام الصلة فكل من يحتاج في كونه جزءا تاما من الكلام
الجملة يتصلح فيصير على من الشرطية انه لا يصير جزءا تاما لبا
يتصل به سواء كان مبتدأ جزاء اما الشرط فقط او مجموع الشرط
والجزاء او مبتدأ لآخر لانه فاعل او مفعول لفاعل مقدر والظا كانه
الرجح في باب المبتدأ والخبر فمن فاعل ان من الشرطية يصير جزءا تاما
بدون الشرط لكونه مبتدأ وفاعلا او مفعولا لغيره الموصول
فقد ساء هو كذا في لافرق بينه في عدم الصحة بدون انضمام الجملة و
التقييد بها والصحة به واما كونه ماعدا من الشرطية في محال الاعراب او

عبد الله احدى باد في تقييده

عبد الله احدى باد في تقييده

۱۵۰۰

من العقر ٢

Two:

وفيه نظرات الخدين يتفقه الخط
ان الحذوف كالمذكور ثم اذا لم يبق
بين الحذوف والمقدور اما اذا فرقا
بينهما فافصح ما قاله ~~الشيخ~~
في السلك المذكور ~~الشيخ~~
فقد للفظ

او توضیح و بر رفع الاحتمال هذا هو المصطلح النحوي ولا يخفى
في امتناع اجتماع الفائدتين مما نبيه عليه بجملة او الفاصلة والاسباب
ان يكون فائدة وصف الموقوف بلاغ العبد الذي هي اى التخصيص نحو امر
على الشئ بسببه او من التوضيح ونية على امتناع اجتماع هاتين الفائدتين
مع ما يتلو به بقوله وقد يكون الجواب الثاني

مطلقا قيد الظرف اي كان في موهو كونه تام مطلقا غير مقيد بزمان
نسبة حصوله لموصوفه في الكلام وقد يبرأ من الخواص كالاراذل
الكارية بل على ما نحن كائن في حقيقة ذي الحار في زمانا النسبة
حصول لذي الحار اذ تقدم التام والمبتوع يمنع من جهة الحار
به نعم يقع ان يقال ذكر لبيان مدلول العطف حيث يتميز
مدلول الحار اذ هذا هو مدلول العطف يمنع من جهة الحار
مطلقا فان كان مستغنى عن المدلول العطف حيث يتميز
في تعيينه مدلولها الذي قصد به وضع التوفيق ولا يخفى
عليك انه يخرج باق التوابع عن التوفيق ولا يخفى
على من كان في متبوعها كونه مقيد به فان النسبة لبقولها
وفي بعض الشرح ان قوله مطلقا قيد الولاية اي دلالة
مطلقة غير مختصة بمادة يخرج بجواز الولاية اي دلالة
الاجتناب زيد عليه واجتناب زيد وعلمه فان دلالة هذه
التوابع على معنى في متبوعها تختص بالمادة حيث
لو قيل اجتناب زيد وعلمه وبجواز زيد واجتناب زيد
لان الابطاح
من ان كل تابع يدل على معنى متبوع
وانه كمال ما حمله المص عليه وان لا ياب عنه
اللفظ مطلقا اذ يقتضي هذا التوجيه تأنيث مطلقا
ولما كان مظنة ان يقول احد الافاضة في وصفه
لانه انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بحقوق العطف فلا
قاعدة للمخاطبة في دلالة التبع على معنى في موهو
تعرض لبيان دلالة التبع على معنى في موهو
لم يستوف بيانها وقد كان من وضائف في موهو
ما هو الغالب من تلك الفوائد وما هو النادر فقال
وقاعدة مختصم

۴

[illegible]

قوله وإما قلدك يعني ان في ذكر المصطفى فيه زاداً لا نقصاً

قوله وتوصف النكرة اه وما فرغ من بيان ما هو المثل في ذكر النعت فهو الاخر اذ لكون المطابقة فيها تتم
 شرا في بيان ما هو في حكم الاخر اذ يقال وتوصف النكرة اه كفاية الطالبين
 الا انه لا تقع صفة لاخير ولا صلة لان الانشائية لا تثبت لها في نفسها واشياء الاشياء
 فرغ بغيره في نفسه انتهى **قوله** مقول في حقه اضرب فيكون الانشائية بعد التأويل مفردة
 فاضل امير

قوله الانشائية لا تثبت لها في نفسها واشياء الاشياء
 بالبعد لان الجملة الخيرية الواقعة صفة
 ايضا موصولة اذا جملة لانها موصولة
 في تأويل مفردة موصولة لانها موصولة
 التأويل فيها قريب كفاية

فان النكرة المفردة ايضا معلومة للمخاطب لا متاع الخطاب بما لا يفهم له
 لا انشائية للمعلومية مع اقسام الذات والام الظن لفظ الذات
 الا انه في الرفع لفظ تاشيعطف الام عليها لا تفسيرها كما ذكر السيد قدس سره
 ازا بالذات بالام ان لم لاها مستقلة **قوله** قد سوى انه تاييد لما يستفاد
 مع عبارة الش مال الرض لفظ جملة يصح وقوع المفرد معها فلهذا الجملة
 موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف ولا تقدر ان
 الا في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل
 فيها لكونها في عاقل المفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات
 محروقة وما هو موصوف بها وقوع المفرد بها **قوله** وجه المشهور **قوله**
 وذلك في الطلبية وهي الامر والنهي والامتناع والالتزام والتمني والشرع والوعظ
 حال بقوله محذوف خبر الطلبية بالذات لعدم وجود متاخر في كلامهم لغير الطلبية
 الواقعة صفة **قوله** جاواه اي تارك الرجز قبل ما زلت اسعى موسم وخط
 حتى اذا جرد الظلام واخسخت جافق يذوق بهر رأيت الذئب قط اي
 مقول عنده بهر رأيت وهذا لونه فخطت بسبب التغير وسبب مذق
 التبين بالما يمدقه مرقه يشكو **قوله** فما يقول لم ازال الشهاب كنت احيى
 معهم واتبهم وبتهم شيئا حتى اذا اظلم الليل واخسخت الظلام وتكاثف
 جافق بهمين مخلوط بما كثر فيرب لونه لكثرة مائه الى لونه الذئب فكل
 من رآه يستفهم عن الذئب لان لونه يحمر في بيته على السوء عن الذئب
 وانما قال هذا لان الذئب موصوف بحاله وفيه والبه اذا كثر مائه يصير اودى
 كذا في شرح ابيات الايضاع ومن هذا بين عدم اختصاص الوصف
 بالانث بالجملة الحكيمة حقيقة كما وهم بل يكفي ان يكون من شأنه ان يحكى
 ويقال وقد نص السيد الشريف بذلك في حواشي المظهر وشرح المفتاح
 حيث قال في ذلك لا على الحكاية بل على الحقيقة انه يستحق ان يقال فيه واليه اشار

او
 8

واليه اشار الش بقوله اي مستحق لان يلزم به وحاشي هناك تاويل قريب
 بان يقال زيد اضرب في تأويله زيد مطلق بغيره مفع عن الحذف فغيره ان هذا
 هذا التأويل ذكره السيد الشريف في حواشي المظهر لكن الحكم بغيره وهم لان الطلب
 الذي هو مفعول الامر انما هو لفظ المطلب والمعلوم به لا يتم صلاحه
 قصده ليصح جعله مفعول ذلك تاويله بغيره يخرج الكلام عن موضعه ويظهر
 بهما تقدير القول في ذلك التأويل **قوله** كما يجوز ان يكون تأويله بغيره
 لقوله ذلك **قوله** وجدت اه ان جعلته بمعنى اصبت فاجعله الطلبية محال
 وان جعلته بمعنى علت فاجعله مفعول ثان في هذا قول الاول انه اجزى لاجزى
 من خبره اذا جرت به وتقد جواب الامر واصد تغلغل من قلاه بقلة الفضلة
 حذفت الياء للجرم والهاء ياء السكت والمفعول وجدت التام مقولا
 فيهم هذا القول اي خبر بهتم نقلهم لانهم عند التجربة ان يقضوا السوء
 اخلاصهم وفتح افعالهم وقيل هو من كلام على رضي الله عنه وقيل من كلام
 عليه السلام وقيل قال لما مؤن لولا ان عليا قال ذلك قلت اول خبره كذا
 في شرح ابيات المفصل **قوله** وفي الخلاصة مناقشة اه مدفوعة جافق
 من ان ذلك الرابط هو الضمير اذ هو الموضوع لهذا الفرض فمن ثم قيل الظ
 قائم مقام الضمير **قوله** او محال ربطه فان الضرب في المثال المذكور محال
 زيد وله ربط باب الرجل باعتبار وقوعه عليه **قوله** في حصول الفائدة من
 التخصيص والتوضيح وغيره **قوله** كوصفاه في قوله من نقطة اشباح
 بمنح خط وشئ **قوله** منج كقيل وسبب ونف في لغتيه جملة اشباح
 ونطقة اشباح مخلطة بما ذكره في القاموس **قوله** فيلزم
 ان يكون حال الموصوف محال لانه الضمير عبارة عنه التحريك **قوله**
 لان الالف لا واه فيلزم ان يكون لفظ واحد فاعلا فيجاء الى التحريك لفظ
 بدل الضمير البارز ولا يحكم الى ذلك في الصفة ومعنى قوله فانها

اخرى جرت به

يخفى ان
 انما في هذا خط من باب ضمير
 انما في هذا خط من باب ضمير
 انما في هذا خط من باب ضمير
 انما في هذا خط من باب ضمير

قوله اه ان لم يكن فيها الضمير الرباط يكون
 اجنبية اي يادى الى ما في التزم الضمير
 قال المصنف ويترجم الضمير ولم يفرق بين الضمير
 قال في الجملة الواقعة خبره فلهذا يترجم مائة
 احسن از من ان يظن انما في اجنبية غير
 قايمة لكونها صفة كفاية

قوله ويومض حال الموصوف اه سواء كان
 مفردا او جملة والمراد حال الموصوف ما جعل
 حاله وكونه جزاء فزيد الموصوف ما جعل
 حال الموصوف وان ليس الحسن من قبل الوصف
 وكذا المراد بالوصف حال المتعلق ما جعل حاله
 لغير الموصوف بحسب دلالة التوكيد وان كان
 قائما به نحو زيد الحسن فزيد الحسن قائم
 حال المتعلق مع ان الحسن اوداه فانه من قبل
 حاله فانه قائم كفاية

قوله
 كفاية
 كفاية
 كفاية

فقد و هي النسبة المعلقة الواقعة في الكلام المعطوف من باب
 فبذلك يكون المتعلق الى شيء مخصوص لانها قصدت شيئا مخصوصا
 فترتبط بالمتعلق بالنسبة في المعطوف الى شيء والثاني

بالتفصيل في الأضافه

بمطلقا اي في النسبة المخصوصة لكنها غير
بهذه النسبة العامة احد بانسبة في مقيدة
نسبة في مقيدة يكونا متعلقة بالمتبع

مقتد بغير خصوص بل بقيد التردد على ما قصد الشئ وهذا ظ فحق هذا فالقصد المطلق المفهوم من لفظ الحق في ضمن القصد المقيد لا يجدي ايضا كما لا يخفى وان كان المراد منه بلفظ الحق ما لا امر ادائنه بمعنى القرينة فلا الاتصال الثاني ليس الا ولعل المراد من قوله المفهوم الحق اما الاتصال الثاني اذ المفهوم من المرام في هذا المقام فاذا اتفق ان المتعلق قصد مراد لم يكن ان يتعلق قوله بالنسبة الى الحق والمصدر الذي في ضمنه عدم كونه كل شئ مراد او مراد الفوق

لذلك اذ العجز فيه العاطل **المرمى** جلت له ان اريد بانفسه وشدودها

والفيل
م

والنوع

5.

المبدئية اجمالا ثم ذكر تفصيلا ان يقال في الكسوف والتاكيد **اقادة**
 الصفة الكاشفة والمؤكدة ليست بالوضع في التثنية الى الموضحة **للتقريب**
 والكاشفة والمؤكدة لانها لا تاتي بديل على معنى في متبوعه
 واما ان النسبة الى المتبوع تقع في المتعلق فكما علمت من انه
 لا ينظر في الوصف الى نسبة الفعل الى المتبوع بان المذلول اعم من
 المطابق والتضيق والالتزام ولا لانه العام على الخاص فلا يمكن ارادة
 المطابق منه وان اجمعه اه اي لو خص المذلول بالمطابق يخرج
 اجمعه عن التوفيق وفي بعض النسخ فان اجمعه فيكون اعتراضا واحدا
 وهو مخالف للقرينة لان كونهم اه يعني ان الاجتماع بمعنى التسمية
 اللام لا المذلول لفظا وان كان قد لا يتصفا وقد مر اه هذا الكلام الخ
 قصد به دفع توهم عدم كون اجمعه تأكيدا بناء على دلالة على معنى الاجتماع في
 اتصاف متبوعه بالفعل في حالة واحدة وهو غير مستفاد من متبوعه لا
 يجوز ان تؤكد النكرة لان التاكيد لدفع الاحتمال في النسبة او التسمي
 ودفع الاحتمال في النسبة والتسمي ودفع الاحتمال عن ذات النكرة **وان**
 اي شيء هو او من رفع الاحتمال في النسبة الذي يحصل بعد معرفة
 ذاته فهو صيغها اول من تأكيد ما قال السيد قد سكره في حكاية الرخية فلا يصح
 جاز في رجل دفع توهم غفلة السامع او اعتقاده غلط المتكلم وقد يقال
 الم تأكيد النكرة تأكيد لفظيا وهذا قوله اقولنا على عدم الجواز يكون ملك
 الالفاظ معروفة محكيها كقولهم فمناها بطوطه وقوله في ذلك
 الارض دكا **كيس** بعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض الوقت **فان**
 ولا يخفى بعده لان الحق في قسم التاكيد الذي هو من التوابع **ان**
 لم يصرف في المفصل جواز البديل لكنه مثل البديل من المنادي بهذا المثال
 وقال المصنف في الايضاح انه ليس مستقيم لانه تكرر لفظ وقال الشيخ

في المذلول

وقال الشيخ الرخية وهذا العجب فلعلة سبب منه ومادة النقص يجب ان تكون
 محققة ثم بدله ان يقصده اه ولا يخفى انه اذا بدله قصده صار ذكر
 الثاني مقرا للاول وابطاله لكونه توطئة ويجوز ان يكون توطئة لغيره
 لا يكون في البديل الوجه ما ذكرنا **بذلك** المراد في قوله بطلان
 بهذا الظاهر ان ما قبل ان التكرير حكما فخص فيما يكون الضرورة داعية الى الحما
 الخ اللفظ كافي ضربت انت فلا يكون اجمع والسبع داخل فيه لعدم الضرورة
 وهم بقي باب الاتباع نحو من بسن خارجا عن التاكيد اللفظي مع انه
 قسم منه لانه ليس تكميرا للاول حقيقة ولا تكميرا بالمعنى اذ ليس معنى
 اللهم الا ان تعميم تكمير الاول حقيقة ويقال اما بعينه او بموازنة مع الاتفا
 في الحرف لاضيفه ولا يخفى بعده يجوز الابتداء اه تفسيره المستقل
قد ان كان على حرف واحد او كان بحسب اتصاله بما بعده كحرف الجاء بما قبله كالضمان
 البارزة المتصلة كانه الرخية يدل عليه وان لم يكن على حرف واحد بخلاف قوله
 لا ياتي في قوله لا يكون لما في ١٠ واللام بهم ابداء شفاة وقد جوزاه يعني في تكمير
 الضمير المتصل وجها عن تكمير الحاد **قوله** ينيأ مريئا المرأة كراشدة
 طعام النهاية كراشدة طعام وشرب كذا في الصحاح **قوله** او جرد
 لشمول وجود الجزئيات والاجزاء حيث تأكيد اتصالها في الرخية في
 بحث المشية اذ الضيف لفظا ومعنى الجزئيات المستقيمة فان التضمين
 بلفظ واحد فلفظ افراد في المضاف او في من التثنية ثم لفظ الجمع في
 من الافراد كقولهم فقد صفت قلوبكم وذلك لكرهتهم في الاضافة الله
 اللفظية الكثرة استعمال اجتماع تشبيه مع اتصال الالفاظ ومعها اما لفظا
 فبالاضافة واما معنى فلو فرض ان المضاف المضاف اليه والاتصال المعنوي
 من اتصال الجزئيات بالكل فانه يجوز اه فانه يقول بالبر طار مررت كل من
 جمع كنع على ناول الجماع **جاز** ان يلاحظ ارفع ما يترى اي انه يمكن
 كنه

ق

وكانه سقط عن قسم التاكيد **قوله** في السعة
 واما في الشعر فيجوز تكراره وحده
 غير تكرير
 المرأة كراشدة طعام والنها كراشدة
 طعام وشرب كذا في الصحاح
 كذا في الصحاح

قوله لفظا اي اضافة لفظية وقوله معنى اي معنوية

مع عدم اللبس بين التثنية ثم حلت
 المعنوية على اللفظية انتهى وفيما نحن فيه
 المضاف نفس المضاف اليه

ولا يؤيد بكل واجبه لم يذكر كونه واحدا لانها اتباع اجمع فتقيد التاكيد به يستلزم نفي التاكيد بها الا اذا اجزاء
 لم يقره ذو افراد لما عرفت ان كلاً في التاكيد بمعنى اجمع فالافراد ما لم يوجد جميعها لم يؤكده المقدر بالكل وهو تحت
 الاجزاء بفتح افتراقها في نسبة الكلام ولما كان المتبادر الافتراق المحسوس في استعماله فاعلمت او حكما والافتراق
 المحسوس في نسبة الكلام ما يشاهد في ثبوت الحكم لبعضه دون بعضه كمن الرجال والحكم ما يكون الافتراق بحكم العقل نحو
 اشتراك نصف العبد وهذا يظهر ان ما يتبادر الى الهم ان حكايته غير قوله في الافتراق المحسوس او ان نسب اليه

ما لا يفترق اليه لا يفيد التاكيد فالحال ان الحكم على طرف فرد فرد نحو اكرمت
 الافتراق بحسب الحكم ليس بشيء اذ لم يقصد
 بالافتراق حكما الافتراق في الحكم بل اريد به
 الافتراق في الافتراق في النسبة الالائية جعله
 شاملا للمعنى المحسوس والحكم للتاكيد في الجواب
 بما يتبادر

كيف يمكن ملاحظة الافتراق الجملة والحال ان الحكم على طرف فرد فرد نحو اكرمت
 القوم كرم بان ملاحظة الاجتماع لا ينافي كون الحكم على فردا غائبا فيه اذ كان
 الحكم فيه من حيث الاجتماع كالدرهم البيضة فانه لو لم يحط فرد الدرهم في
 مجتمعة لا يجمع وصفه بالجمع مع ان الحكم بالبيضة على كل واحد من افراد
 وهو توهم الحكم على طرف فرد غير ملاحظة الملاحظة بالتوهم لكونه حكما متعلقا
 بالجزئيات المحسوسة غالبها كالمثال المذكور كقولك انه فانه انما
 اشتج هذا القياس بملاحظة الحكم على الجوز وكل من استلزمه في النسخ
 التي رايناها والصواب كل الناس او كل الناس على ان يكون الامم للجنس
 وكل لا ملاحظة الجزئيات كانه قوله في كل الطعام كانه جلا بينه اسراريز فانه
 كلاً اذا اضيف الى التكرار كانه كلاً فرد فرد افتراق حكمها وحالها اي
 الحكم الذي نسب اليها وعطف حالها بالكسرة الا انه المراد بالكل المحكوم
 عليه فترتيبه ترتيب المتى اي قدمت النقص ثم الكثرة اجمعين ثم
 اخويه من التعيين الى اجمعين واتباع المشتق اي للجماد اوله

سواء اذا كان المشتق على وزن الصفة . في معنى الجوز المراد جميعها
 فيه انه يفهم انه وليس كذلك فانه يقتضي في التسمية وبيد ان فعل من فعل
 نحو قوله في ومن يفعل ذلك يبي انما ايضا عطف له العذاب واما قوله
 فيفي زيد اخوك فمضارع لا محجة فيه يجوز ان يكون عطف بيان ولو جعلها
 مصدرية والجار والمجرور قائما مقام الفاعل اندفع الاعتراض عن المقصود
 وبقى على الشك ولك ان تقول ان كل جزء من اجزاء الجملة عمدة كانت
 او ففصلة فهو محكوم عليه بما هو له من كونه مسنداً او متعلقاً بغيره عليه
 قدس سره في شرح المفتاح في تعريف المسند السببي فله في انه متعلق
 على الظرفية باعتبار الالوان لم يكن فيه معنى الظرفية وحال باعتبار المعنى
 المراد فقوله اي تجاوز بيان المعنى على الوجهين والاختلاف باعتبار وجه

على كل فرد ضمن الحكم

باعتبار وجه التجزؤ

البدل في الحجة

لان قوله غائبا وتوهم التاكيد

باعتبار وجه التجزؤ ولم يجعله ظرفا للمعنى او حالاً له المستند فيه ليعبر ان
 نسبة المتبوع توطئة للتابع مقابلة تبعا اذ يصير المعنى تابع مقار
 نسبة حال المتبوع حال كونه ذلك المنسوب متجاوزا عن المتبوع اليه
 موطئاً له غير انه في البدل الغلط فيما يمكن سببه الالائية او النسبية
 يمكن ان يقال ان لم يكن المقام من بدل الغلط التوطئة والتمهيد الا انه
 بعد الوقوع يكون توطئة وتمهيد في الذكر حيث لم يتعلق الفرض به اصلا
 قد وقع اي ما ذكرت انما يجمع عنده من قال ان الالائية مكان
 متخالفان بالنفى والاثبات واما عند من قال انه حكم بما بقي فيه الالائية
 ففهم حكم واحد على المستند منه وبعد الاضطرار فلا يجمع ان يقال ان نسبة
 القيام بعينه الى التابع مقابلة لكن اثباتا وان الحكم باعتبار ان افتراق
 المستند من الالائية يفهم منه مخالفة المستند منه في الحكم
 لا بالعبارة اي ليس الكلام مستقوما لا يخفى ان قوله والحكم الالائي في
 الاعتراض في ترتيبها الكلام الجماعة فاذا كره من انه حكم بالبيان بعد الاشياء
 الاستثناء المحض اي ما لا يكون متحلا للبدل غير زيدا لانه لا يرد
 الاعتراض بخلاف حكم البدل للمبدل منه في تعميم النسبة في الحكم كالفعل
 الشك وينبغي ان يحل له لا يخاف في بعده لان قوله غالباً تعميم الحكم
 بدل على ان المراد بالاعمال معناه الصفوى الذي يعبر عنه بالفارسية بدر
 كرفق لا النفاضة في الفهم كيف وقد جعل الاضافة فيه كضافة بدل الغلط
 بادني ملازمة من جهة واحدة شخصية وهرنا ليس كذلك
 لان جهة الاعراب فيها وان كانت واحدة بالنوع انما الاضافة لكثر
 مختلفة بالشخص لكونها في المعطوف عليه بتقدير من وفي المعطوف
 بتقدير الالائي كخلف المضاف واما المضاف اليه مقامه بمعنى الام
 لوجود الاضطرار فيها اما في الاول فلكونه متحداً بالمبدل ومنه في الصدق و

توطئة لنسبة التابع

بما يبق بعد الاستثناء

وهو

مع

وهو بدل الكل قبله ليهوكل المبدل منه وكذا بدل البعض بـ...
بسبب اشتغال المبدل منه بالبدل...
الاضافة فيه ايضا...
حالة الاضافة...
عطف جزء الاسم على جزء الاسم...

الكلام وهو بدل الكل...
و بدل الغلط...
الذي هو المبدل...
او امر سخرت...
الكلام العربي...
الاضافة المبدل...
قالوا في ان جعل...
الى المبدل منه...
ظن في بدل...
بدل على كل بعض...
مفصلة فهذا بدل...
بان اشتغال...
المبدل اجمالا...

قوله لم يظهر...
بشيء مما...
لم يذكر عطف...
خوشت برجل عبد الله...
ايضا في...
قالوا...
فاجوب...
القصد في...
الاخصار في...
فانه اذا لم...
واختلاف...
في كونها مقصودا...

قوله بل لا ارى...
شيئا...
الا بدلا...
الانصاري...

وجئت انت...
اخوت...
فيكون...
الناح الذي...
قوله...
الا غير...
الاستناد...
لعدم...
الا ايضا...

والراجح ان...
يقدر...
تضمن...
بدل...
وانما...
سبق...

ولا يوجب النسبة...
ان الكلام...
معا...
الى ذكر ما...
عن قصد...
ثم تذكره...

استغنى...
مرتبة...
من الطي...
يفتح...
على...
فيه...
الحج...
فيكون...
الزبدون...
بين...
انما...
اليه...
لان...
وتركهم...
واحد...
ان...
كلام...

ور ان...
تخرج...
الا...
يشي...
ان...
افوا...
نفسه...

كلام الشبه بانه لو قال بعد الاستفهام التوهم دخول من الرتبة لانه بعد
 الاستفهام تقدير اذا الامر ازيد الرتبة ام عكس الى غير ذلك فلا يغير فقط
 حرف ما رتبة في الخروج بحيث ان في التوهم المذكور لم ان السه فيمكن
 بالمثل المستقيم ولم يغير ليشهد بزيادة التفاضل لانه التفاضل في القول
 المعروض هو موضع الفعل على ان كونه المتعار فيه النسب مما لا يوجب التجهة
 الاكثية بعد هذا الامر بوجوبه فخر جائز من غير قبح وان عكس بالاشكال
 البقي بالنسبة فبقية انه لو قدر الفعل ضرب يلزم ان يكون فاعل الغائب ضمير
 المتكلم والى قدر ضربت لم حذف الجملة بخلاف ما لو قدر مضارب **قوله**
 ان الهمزة لانه لو كان في الهمزة قد المنقصة بالفعل وهذا التعديل فيكون
 بها واما التعديل الثالث من جميع المتفهام فهو ما مر نقلا عن الرتبة ان كل من
 منقطع على شئ **قوله** ولما قد قيل بوجوب الهمزة بخرجه بخلاف ما ذكره الجاهل من
 ان في الهمزة ضرب لانه انما يطلب التصديق والتقديم لا افادته تخفيف
 يدل على الفعل مسلم الشئ والنزاع في المعقول لانه ليس ذلك في الهمزة
 خرج لعدم افادته التخفيف عند السكوت **قوله** كذا ذهب اليه اه وانما
 بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل والى ولم يوجب الفعل لانه لا يست
 عريفة في الشرط كان ولو **قوله** في وقوع الجملة لان الجملة الاكثية لا بد ان
 يكون خبرها فعلا لان في الشرط **قوله** في لزوم دخول الهمزة فيجب بعدها النسب
 عند **قوله** اذ ليس الهمزة في الهمزة دخول الهمزة على الاكثية التي خبرها اسما كونه
 اجلس حيث جالس **قوله** فان حكمها حكم من لا يفصل بينها وبين الفعل
 كانه كجواز المنقصة لغير الشرط كالشئ وفيما قبل الامر والنهي بيا
 على المعنى بين القول وفي الامر والنهي عطف على قول بعد حرف التنوين كاشا
 في الامر والنهي وليس مقدر لفظ فيما قبله بل لم حذف المصدر
 بعض الصلة وحذف المضاف وابقا المضاف اليه على حاله فان الجاهل

قوله حيث هي في الكلام كاذن في الزمان
 استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من
 استعمالها اذا كانت في ظرف على الاكثية التي خبرها
 اسما اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس واذ
 قلت بما نحو حيثما في سائر الجاهل من
 الفعل لا عند الضرورة ايضا لا يفصل بينها وبين
 لوجوب تقدير الفعل بعدها طائفة

قوله يعني موضع وقوع الهمزة في موضع تفسير لما في
 قوله وفيما قبل الامر والنهي بالترتيب الذي اى و
 يخبر بالنسبة في الاسم المذكور في ترتيب وقوع الاسم
 المذكور قبل الامر والنهي

والا فاعلم ان
 انما هو الفعل
 من المتكلمين
 من المتكلمين

قوله كمن لا من حيث اه اى كمن لا خوف اليك ما هو مقدر في حال النسب
 اليك من حيث هو مقدر في هذه الحال اى في حال النسب بل قد ف اليك ما هو مقدر
 ما هو مقدر في حال من حيث انه خبر في حال الرفع فيجوز عبارة المعنى ايضا بانه قد خوف
 ليس ذات المقدر من حيث هو خبر في حال الرفع بالنسبة وبهذا التحقيق انه في ما قام
 من ظاهر عبارة المعنى هو كونه مقدر في حال النسب بالنسبة في حال الرفع مقفلا
 بالنسبة في هذه الحال ظاهرة

فان الجاهل لم يجوز الاول لا الثاني وفيه الاول تقديره قبل فقط عطف
 على بعده وفيه انه يلزم دخول في قبل والغايات حالة الاعراب في الغالب
 اما جورة بمن او منصوبة على الظرفية فغير عليه في الرفع وبعضهم قدر
 الوقت وارادوا وقت وقوع الاسم قبل الامر والنهي في التوسعة
 في الظرفية **قوله** عند ذلك الا اني لا اى من حيث الاعراب اللفظ فان
 نشأ في افادة المتكلم جاز كل واحد منها وان تفاوت فان قصد افادة
 المعنى وجب رفع الاسم والا فلا يكون الكلام **قوله** وورفعه محتمل اى رفع
 الاسم في بخلافه لا خياط ان قصد افادة المراد **قوله** اذا دار بين كونه
 الى اى لا رجاء لاحدهما على الآخر من حيث اللفظ فان قيل انه يرجح كونه منصوبة
 رجاء كونه قول بقدر خبره على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة
 وهم لان الرفع كونه مع الفعل المذكور دون المحذوف **قوله** لما فيه من القاء
 التامة اى فائدة يصح السكون عليها بخلاف الصفة والامر في الكلام افادة
 فائدة في ما قيل انه كلما زاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه فيه لان ذلك يثبت
 الفائدة والكلام في نفس الامر **قوله** في موضع في موضع ما يثبت
 لتأنيب المعطوف عليه اذ بعد حرف التنوين فانه موضع وقوع الاسم المذكور
 اذ هي موضع الفعل في حال الحاجة الى تفسيره بالموضع اذ يصح ان يخبر
 بالاسم بلا حظ الرفع واللام **قوله** اما في الهمزة فيجوز ان يكون
 ما قاله الرتبة كما لا يخفى على الناظر الفطن انما كل من شئ خلقناه بقدر ليس
 كل من شئ في قوله في انما كل من شئ خلقناه والله على كل شئ قدير فان المراد
 بالاول كل مخلوق اى ما يصدر عن الله من المعلوم سواء قدره او ما كاد
 او بالثاني او بالوجود الممكن والثاني كل ممكن وفي لا يتفاوت المعنى سواء
 جعلت الفعل خبرا او صفة والخبر قوله بقدر الملائكة تقدير الخبر به يكون
 المراد بكل من شئ كل مخلوق مثلا بل ليس الفعل فيكون التقدير كل مخلوق بقدر

قوله فلا يتكلم ما هو مقدر في حال النسب اليك ما هو مقدر في هذه الحال اى في حال النسب بل قد ف اليك ما هو مقدر
 اي لا من حيث اه اى كمن لا خوف اليك ما هو مقدر في حال النسب بل قد ف اليك ما هو مقدر
 ما هو مقدر في حال من حيث انه خبر في حال الرفع فيجوز عبارة المعنى ايضا بانه قد خوف
 ليس ذات المقدر من حيث هو خبر في حال الرفع بالنسبة وبهذا التحقيق انه في ما قام
 من ظاهر عبارة المعنى هو كونه مقدر في حال النسب بالنسبة في حال الرفع مقفلا
 بالنسبة في هذه الحال ظاهرة

قوله في الهمزة فيجوز ان يكون
 ما قاله الرتبة كما لا يخفى على الناظر الفطن انما كل من شئ خلقناه بقدر ليس
 كل من شئ في قوله في انما كل من شئ خلقناه والله على كل شئ قدير فان المراد
 بالاول كل مخلوق اى ما يصدر عن الله من المعلوم سواء قدره او ما كاد
 او بالثاني او بالوجود الممكن والثاني كل ممكن وفي لا يتفاوت المعنى سواء
 جعلت الفعل خبرا او صفة والخبر قوله بقدر الملائكة تقدير الخبر به يكون
 المراد بكل من شئ كل مخلوق مثلا بل ليس الفعل فيكون التقدير كل مخلوق بقدر

الاسم الكبري من دون حاجة الى النسبة اليه المذكورة
بل بقدر رتبة قبل الاسم متقدما اي اذ لم يخص زيد
ذهب به فاللازم بغير المتعدي وهذا مثلا ما نقل
عن بعضهم في نحو ان زيد ضرب بيته اي الضرب لازم
الفعل الفاعل على التمسك اي ان ضرب زيد ضربته ولا
بالجدة التي ان تركيب ازيد ذهب به ليس من هذا
ليباب على تقدير ان يقصد ان زيد ذهب على البناء
على الفعل والوجه الآخر النطق
فالاكثر هنا س فقط كسقوط الذاب المكونة
وما ذكر في الجواب من اتحاد السند اليه ليقين ان
مصدر اي ما اضرم العامل لا يقتضي ولا ضرورة في كلامهم المهمة
في هذا العلم ولا ضرورة في المصدر المذكور في المقولة في ابن
السريان والسرياني والكوفيون طائفة متعدية

قوله او اذهب احد الخلام او اذهب احد بل اللفظ حذف
القضية عن الفعلين الاولين على ما لا يخفى

بسم الله

بالمول عليه لا بالاختصاص يعني ان المصدر انما يقوم مقام الفاعل اذا
كان مخصوصا بصفة او قيد والمصدر المول عليه بالفعل ليس كذلك **والجواب**
ان ذلك النظر انما هو في المصدر الذي يكون مفعولا مطلقا فانه لا ينوب متنا
الفاعل الا اذا كان مذكورا مخصوصا او قيدا نحن فيه **الفعل** مسند الى ضمير مصدره
كافي قولهم لقد جيل بين العير والنزوان وقيل في توصيه ان قوله بالفعل
متعلق بالاختصاص والمعنى ان الذهاب وان ينتصب باذهب فيقال اذ انت
زيد اذها باكا يقال انت الله نبأنا حسناتك ليس له اختصاص ومزيد
مناسبة به بل اختصاصه بذهب والفعل لا يستلزم مصدر كذلك وفيه
ان المسند الى الذهاب هو ذهاب لا اذهب والناصب لزيد ملازمة اعني
اذهب المسند الى الاذها ب على ان ما ذكره لا بد له من شاهد وان عبارة
الرحمة اب عنه حيث قال لعدم الاختصاص في المصدر ولم يقل لعدم الاختصاص
للمصدر لا لاظهار ان يقال ان الكلام في الفقرة الثامنة ملغى في الفقرة المستعروفا
قال الاظهر لانه يمكن ان يقال انه تقدير للفقرة الناصب قبل التبسيط كما يدل
عليه قوله لو سطر عليه لنصبه وفي الثاني اعني يلازمه احد بالذهابية
قوله كذا ذكره المصدر في الله تعالى مضية بقوله بالابتداء **قوله** وتوفي ضابطه
الح حيث قالوا لما قولهم زيد قام وزيد ضرب فليس هذا الباب اذ ليس سطر
على ضمير الاول على ما يتعلق بتبسط المفعول لية وما كان كذلك فليس من هذا
الباب وحكمه ان يكون مبتدأ ان لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل واما علان
كان مع ما يرجح به تقدير الفعل على المختار واما علان على الوجوب ان كان ما وجب
تقديره فالاول كقولك زيد قام والثاني كقولك زيد قام والثالث كقولك
ان زيد قوله انتهى **قوله** وفيه اي في كونه مبتدأ بحث لانه تكون المكاف حيث
اسمية ولم يقل سيبويه باسميتها الا عند الضرورة ناك المصطلح في هذه
ترك لفظ نحو او ما يؤدى معناه ههنا واورده في السماع واللاحق له لانه

فما كان من ذلك الا انهم اذ قد اذعنوا فيها افعالهم لكن رد
فيها نعيم ما لا يحصى وناسيس ليس في ذلهم وكل
صغير وكبير مستقر واما على الشهور فهدى بالحقيقة تاكيد له
فقد بر

على انه لم يوجد له نظير وان كان يمكن اخذها بطل منه بان يقال كل مرفوع
بعده صفة المرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه ترتيب تقيدى و
لوسط الفعل عليه بغير ترتيبها خبريا ولا جاز هذا خصم بيا عدم كونه من هذا
الباب بالآية **قوله لا يمتنع** اه دفع لمنع ظهوره دخول هذه لانه يجب الضابطة
بناء على ان الفاعل يمتنع عن عمل ما بعد ما فيها قبلها **قوله** لان ما بعد ما به وذلك
اذا كانت غير واقعة في موقعها او زائدة **قوله** لان كل كان اه لان
الصفة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب وكذا افعالهم في الزبر غير معلومة
لام **قوله** تعليل اه الحكم المستفاد من كذا اعني ليس بابا للاختصاص في شرطية
التفسير في جملة لا محله لها من الاعراب والاداء في الفاعل **قوله** ومجملته
قوله جملة ما يتقدير كونه اه لفظ ثبته ومضاف والبيان بتقدير
النسبية والتعليل خبره ومعطوف خبره خبر **قوله** بتقدير العالم اى
منه دون فيه على ما سبق الى الفهم لان العالم في الخبر انما يحذف قياسا
اذا كان محذورا من الخبر جملة ابتدائية مبتداه خبر من المبتداه وما قبله ان
لام العهد هو العالم فلا حاجة الى التقدير وهم لان العالم في الخبر لا
يكون الا الضمير او وضع الظن موضع كونه كالحاقة ما الى كذا كذا منصوص
في الرخصة **قوله** فتكون صلبة لعاملها الدالة عليه لان الباقية بالابدية والربط
فلا يرد انه لا قرينة على حذف الفعل الى **قوله** ظرف لعامل لفظ المفعول
اى الجار والمجرور اعني بمعنى الشرط ليس عند المجرور ولا باعتبار الحكم به
فلا يظهر ان يتعلق الظرف بالنسبة والحكم المستفاد من حمل الخبر
على المبتداه **قوله** كان اه فانه يتعين فيه التعلق بالنسبة لعدم استنباطه
لو او وقعت قوله اه جملة معللة لكونه اظهر فان الظرف في قوله لا يتعلق
بالنسبة اى هذا الحكم عند الله وليس مطلقا بل من المبتداه او الخبر
صلاحيته **قوله** انما قال مثله اه لا يخفى عليك ان ما ذكره فائدة لفظ هذه

قوله شرطية في الشرطية في الإشارة الى ان اضافة
شجر الاراك فاضل اية
قوله انما هي الزانية اه كل كلام الشبهة في هذا المقام
على قاعدة اختيار النصب فيها قبل الاموال والقرين وورد
ان يكون معطوفا على كل شئ فعله في الزبر ويجوز
آخر لصورة وجوب الرخصة في كلام الواقع في مطلقاتها
على شرطية التفسير كونه المناسبات ان يقر (بطلان)
التعليل لان الفاعل لم يظهر وجهه كذا لام فتأمل
عصية الله
كونه ظرفا مستقرا **قوله** و
الاظهر اه لا يكون بمعنى
الشرطية

قوله فانتع تسلط اه في ان امتناع تسلط الفعل المذكور
بوجه على جملة لا يستلزم تعيين الرفع في الهمزة المذكورة وانما
يستلزم ذلك ان كان تسلط المناسبات ايضا مستقرا وهذا
ظهير

هذه لكن لما كان لفظ مثل لبيان ان المشار اليه نوع الفاعل المذكورة
في الآية دون خصوصها وان كانت الفائدة المذكورة مترتبة على ارادة نوع
الفاعل اعني ما يكون للشيئية واقعة في موقعها **قوله** المحشية الفائدة لفظ مثل
قوله كان قوله اه فان موقع الفاعل قبل التيمم لكنه معروض في قوله ما قدم عليه
لما يجمع افعال الفاعل ان يكون اه وهو ما اختلف فيه وكفى تأويله في قوله
في حقه فلا تزجج بقول **قوله** والتقدير هذا اه لكن التقدير الذي ذكره انه
اظهر هذا اظهر عليه **قوله** لان اجله واه دفع لتوهم ان المضاف المحذوف في
الجملة السابقة الحكم الذي هو الوجوب وقوله فاجله واليجاب فانه طلب
الفعل على سبيل الزوم فلا يكون تفسير له وما حمله انه تفسيره باعتبار ما يتقصد
ولكن ان تقدير ان الحكم نفس اليجاب عند الشيخ المشهور والوجوب نفس
اليجاب وتحققه في شرعي العبدى الا ان ما ذكره المحقق اظهر **قوله** يجوز ان
يقال اه على ما ذهب سيبويه **قوله** اذا كانت اه قيد للشيئية احسن اعني
تكون في حكمه ولم يتوضر الزائدة لان الحمل عليها بعيد **قوله** ان الظرف
بمعنى قوله والا فاختار النصب **قوله** قياسا على تنافي تقريره دو ان لا يكون
احد التقديرين المختار النصب لكنه ليس بمختار لاتفاق القراء على الصحاح
فالقدم مثله اعني انتفاء احد التاويلين وما قيل كذا لاتفاق القراء
على غير المختار اذا كان نصيبا بناء على ما نقله المحقق التفتازاني في شرح
الكشاف في قوله لا وما علمت من سواء دولان بينها وبينه ابعيد انه
لا يمتنع اتفاق القراء على احد الجائزين وان كان مرجوحا بقوله لا وجميع
الشمس والقمر فوهم لا الف الثانية في نحو جميع الشمس احسن والتذكير
مصر على ما نقله عليه الرضى وكذا الرفع والخبر في اذ كان الشرط ما فيها
مشتبا والخبر امضار عاجزان الا ان الخبر اكثر استغناء ولا وليس احد
الوجهين مختارا والاخر غير مختار فبني الاعتراض عدم الفرق بين الخ

الحذر والاحسن وبين الحسن وغير الخمار وما **قوله** في الجواب عن ان
التذكير في جميع الشئ على تعقيب المعطوف فلا يفيد لان ذلك لا التذكير
ولا يفيد كونه راجعا الى الثاني **قوله** وانما عمله اي الشرطية بتأويل القول
على اي على القياس لثبته بحكم قوله في المختار ان نصب على لزوم كونه مختارا
ولم يحكم على ما هو الظاهر كونه مختارا الواقع في المعناه اذ هو التقدير وان
يكون احد التقديرين المختار للنصب في الواقع فيصير وقوع اختياره على تقدير كونه
التقديرين لكنه غير واقع لان اتفاق الفراء على الرفع والقراءة الشاذة اعني
قراءة عيسى بن عمر لا يعجب **قوله** في تفسيره في الوقت لان التذكير
يقال فيما اذا كانت البلية مشروطة بالوقوع والقول بان ان اشتغابها
يقع المحذور فيها فيخذف الفعل ثم ان كانت البلية في غاية الكراهة والوقوع
من المحذور فيخذف المحذور ايضا ويذكر المحذور منه مكررا للبيان كقوله
فذلك الوقت فيه ايضا ما ذكره علته وجوب المحذوف واما شرطه ففهم
القرينة ونيابة شئ مقام المحذوف فقام التذكير قرينة على تعيين الفعل
المحذوف والمفعول به المذكور نائب عنه بل لئلا يذكر معه اصلا بخلاف ما
اذ لم يذكر المحذور منه بعده او لا يكون مكررا فانه يجوز ذكر الفعل **قوله** لتعني
التذكير اي النفي بذلك المحذور هذا على ما اختاره المعصوم ان التذكير لا يظن
هو المحذور وانما الركن من اللفظ المحذور به نحو اياك والاكس وهو الله اكس تحذيرا

قوله في التذكير في جميع الشئ على تعقيب المعطوف فلا يفيد لان ذلك لا التذكير
ولا يفيد كونه راجعا الى الثاني **قوله** وانما عمله اي الشرطية بتأويل القول
على اي على القياس لثبته بحكم قوله في المختار ان نصب على لزوم كونه مختارا
ولم يحكم على ما هو الظاهر كونه مختارا الواقع في المعناه اذ هو التقدير وان
يكون احد التقديرين المختار للنصب في الواقع فيصير وقوع اختياره على تقدير كونه
التقديرين لكنه غير واقع لان اتفاق الفراء على الرفع والقراءة الشاذة اعني
قراءة عيسى بن عمر لا يعجب **قوله** في تفسيره في الوقت لان التذكير
يقال فيما اذا كانت البلية مشروطة بالوقوع والقول بان ان اشتغابها
يقع المحذور فيها فيخذف الفعل ثم ان كانت البلية في غاية الكراهة والوقوع
من المحذور فيخذف المحذور ايضا ويذكر المحذور منه مكررا للبيان كقوله
فذلك الوقت فيه ايضا ما ذكره علته وجوب المحذوف واما شرطه ففهم
القرينة ونيابة شئ مقام المحذوف فقام التذكير قرينة على تعيين الفعل
المحذوف والمفعول به المذكور نائب عنه بل لئلا يذكر معه اصلا بخلاف ما
اذ لم يذكر المحذور منه بعده او لا يكون مكررا فانه يجوز ذكر الفعل **قوله** لتعني
التذكير اي النفي بذلك المحذور هذا على ما اختاره المعصوم ان التذكير لا يظن
هو المحذور وانما الركن من اللفظ المحذور به نحو اياك والاكس وهو الله اكس تحذيرا

قوله اي حذر تحذير بمعنى ان قوله تحذير معقول للفعل المحذوف وهو ما حذر فيكون مفعولا مطلقا او ذكر يكون مفعولا لا ولا يتعلق
بقوله بتقديره اني يحذر تحذير بمعنى ان التذكير لا يظن ان التذكير فانه اذا لم يجعل التذكير لضم القام فينتفي القوم وذلك لان قوله او ذكر
مطلقا لا يفيدها وجه اخر وهو ان معقول التذكير ذكر معقول او ذكر المحذور منه بلفظ المصدر ويرد عليه ان التذكير من اقسام
المفعول به فكيف يحل ان يكون عليه وجوه ان المحذور اي التذكير معقول (مذكور) بتقديره اني التذكير او ذكر هو المحذور منه مكررا
واسما فانه المحذور هو المحذور اني محذور بسبب العاقل مني ليست تحذير من هذا فسرته باسمه فيكون متبعا لغيره
ذكر المحذور او ذكر المحذور

وعلى كل تقدير لا يجزئ مناقشة صاحب اللفظ في عبارة المصدر حيث قال في قوله او ذكر المحذور منه نظرا لان ذلك مصدر فف
معطوف على قوله لم معقول بعد من حيث المعنى لان يقدر في الاول مضاف الى او ذكر معقول ويرد عليه انه غير محمول عليه و
قد عرفت توجيها ذلك فلا تقفل ثم قال في بعض النسخ او ذكر بلفظ الفعل المحذور وفيه نظر لان او متصلة من حيث
المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور اولى لو كان متصلة وجازت الحذف في التامع او اشبه يكون بمعنى لا ضربا بهما وقد
عرفت ان ذكر عطف على قوله او ذكر فلا شك

خاطبا نحو اياك والاسد **قوله** وقد جيء مثلا واذا كان معطوفا على
الحذر جاز ان يكون غائبا كواياك واياه من الشر وتولاهم اذا بلغ
الرجل الستين فاما اليشوب شاذ من وجهين وقوع اياه تحذرا اذ
ليس معطوف واضافة ايا الى اللفظ **قوله** لاحذر ع صيغة امر تكلم
وغيره اي غير سبويه **قوله** لا يلى لكونه القال والمفعول شيئا واحدا
كما في اياك والشئ سبوا كما في الاكس ونفك فك واياي و
اياك واياه واياه بعد من حيث المعنى اذ ليس احد السببين المحذور
والثاني ذكر من انواع المفعول لانه في تقسيم المنصوب لا ترى الى
قوله الثاني المنادى الثالث ما اضمر عاملة اذ كانت اضرابية اي
بمعنى بل كما تقول انا مقيم او امشي بل انا امشي فلو كانت ههنا
اضرابية لكان اضرابا عن قوله لم معقول فلا يستقيم **قوله** ويجعل معطوفا
اه هذا على تقديره ان يكون منصوبا **قوله** بتقديره الحين اي وقت ووقت
تحذير المعول مما بعده او وقت ذكر المحذور منه مكررا **قوله** دونه غيره
اه بناء على ان محط الفائدة هو المضاف ويكون المضاف اليه لتفسير المضاف
قوله لانه لو ذكر محذور التحذير وما قبله لانه يفيد بذكر العامر فمضة التحذير
فقصه التحذير راع الى التحذير فليس شئ لانه فيكون الذي قصد
التحذير لانفسه **قوله** ويجعل اه عطف على قوله ويجعل معطوفا
وهذا على تقديره ان يكون مرفوعا ويجعل الاضافة اه ويحذف الذكر المحذور
اي المحذور منه المذكور مكررا **قوله** لا يقال ايراد على قوله ويجعل معطوفا
على قوله محذورا **قوله** لانه ليس للترديد المنافي للتحذير
قوله باعتبار القيد اي قوله تحذير مما بعده قال الشافعي قلنا نعم اي انه لا بد
في المعطوف من الضمير بناء على ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما
يجب له ويمتنع بالنظر الى ما قبله والضمير في المعطوف عليه واجب بناء

طاشكدي

قوله قلنا نعم لانه فيه نقصان لان قوله نعم يدل
على ان الضمير لازم في المعطوف ولا يصح وضع
الظام في المضاف وكانه اراد بالضمير في تقديره
الاعتراف بالعامر من قبل ذكر الخاص واردة العام
قوله قلنا نعم اه تقديره انه نعم لا بد من ضمير اذ لم يكن
الضمير كافيا في قوله اي الحاقة ما الحاقة **قوله** ان تقدير
الكلام اه دليل على وضع مظهر موضع ضمير فيكون قوله
ذكر المحذور منه مفعولا مطلقا او مفعولا لا ولا يتعلق
اه دليل على وضع المظهر مقام المضر من عطف به

۵۱. کتاب الفیاض فی الفیاض

[illegible]

بله قانع القاطن و غیره به بیرون ذم النوع مستقل فافتر
 قانع فی نفس النوع الاول مضمونه الق
 ضمن مثاله فافتر القاعیر الذی یکن
 ثانیاً هو الذی یکن
 فی نفس النوع

ان المطابقة اذا كان العالم واحد لا يعبر بغيره من العبارة
 وليس كذلك ان مصدر يكون الحث مذكورا مطابقة
 او للنفذ لم يكن الحث لان العالم اذا كان مصدرا للتاكيد
 نقول ان الحث اذا كان مصدرا مطابقة لا يكون الحث
 من كذا مطابقة اذا كان مصدرا للتاكيد
 المصنوع فيه الضمة لا يعبر بغيره من العبارة
 من المصنوع فيه الضمة لا يعبر بغيره من العبارة
 تضمن في ضمها لا يعبر بغيره من العبارة
 تضمن في ضمها لا يعبر بغيره من العبارة

كلام الشك لا يخفى **قوله** اللهم الا ان يقارنه فكونه المخدوم منه في الحقيقة هو المضمر لا يقتضي تقدراً في اللفظ وجعل النفس مخدوماً ولو سلم نفاية ما لزمت صحة التقدير نظر الى الحقيقة لا يقينية **قوله** واما قوله اياك المرأفانه واخره الى الشرحاء وللشركاء المرأفالمجادلة والدعاء فعال من الدعوة **قوله** فلفظ ضرورة الشعر والكاف السعة **قوله** او اياك اياك اه اي من المخدومين المكرمة وليس القسم الاول صحيحاً في جواز تقدير من وهذا قول سيبويه **قوله** او لان المرأفانصه براه فحمل في جواز حذف من على تقديره وليس ذلك بقياض حتى يرد انه يلزم من ذلك جواز اياك الضرب وهذا قول الزجاج وفيه ان تقدير المصدر المعروف بان مع الفاعل بعيد ولذا لا يجعل المصدر المعروف عند الأكثرية **قوله** اي وقتت بتقدير العطف وقيل بتقدير قد وقيل هو الحامل بتقدير قد وقيل جزاء اذا ما وقوله في تولوا استيفاء وجوب **قوله** اي قبله في فاعالهم وقام الاية قلت لاما احكمكم عليه تولوا يعنيهم من المفعول **قوله** اي والمفعول فيه كحذف الجار والمجرور على طبق قوله في المفعول المطلق **قوله** او هذا باب المفعول فيه على حذف المبتدأ واما على حذف المضاف من الخبر او على المحذوف **قوله** وهو مصدر اي هو نفس او موجه فصر فيه انه ليس موقع الفصر اذ لم يثبت مجيئه الا بين مؤنثين ثانياً كاذ واللام او بين مؤنثه ومؤنثه هي افعول التفضير كما ذكر سيبويه وارجاز المازني وقوله قبل المضارع قال ولا يجوز زريه هو قال كذا في الرض **قوله** صدر استينافيه اه اي مبتدأ خبره ما بعده والجملة استينافيه لا محل لها من الاغراب **قوله** اي في سماه على حذف المضاف للملازم نزع الحذف قبل الوصول الى الماء **قوله** محذوف باقائه الواو مقام المدلول **قوله** او اسم ما فعل فيه على حذف المضاف في اول التوريق

على الجنس **قوله** وهو الفاعل النوى لا الفاعل الذي هو قسم الاسم والحرف لانك اذا قلت ضربت امس فقد ضربت اليوم اي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضونه فعلته امس فامس فعل فيه الضرب لا ضربت **قوله** ما يقابلها اي الدلالة تبعا سواء كان مضنا او التزاما **قوله** المستعمل في المعنى لا التزامي نحو قوله يوم الجمعة اي ضرب ضربا شديدا او بالجمع **قوله** وان لم يكن مدلوله التزاميا اي لا زاد نيا كوزيد **قوله** في بيته او معناه بان يكون اسم المصدر **قوله** اذ لو اراد **قوله** ولو اراد معناه الحقيقي وذلك فان وقع في كثر فيه يلزمه عند التعبير ان نسبة الفعل الاطلاق الى اليه في قوله لم يخرج الى اعتبار كيشته لاخر اخرج نحو شهدت يوم الجمعة على تقدير اعتبار وقوع المشهود عليه لعدم كونه منسوبا اليه بتقدير يرز ولا يفرز كونه منسوبا اليه بتقدير يرز او ارادة شهود في يوم الجمعة فانه فعل آخر لانه شهود في يوم الجمعة **قوله** لان هذا المعنى اه اذ مقدار التفرع اسم لما فعل فيه الحدث المذكور مقيدا بكونه فعل فيه الحدث المذكور فالأمر من كونه اسما للتقدير ليس باعتبار الوضع بالضرورة فيكون باعتبار الالاف فيفيد كونه منسوبا اليه بمعنى لفظا او تقدير **قوله** في يوم الجمعة من اعتبارها وبمعنى لان ذكر من هذه الكيشية وبما ذكرنا في ظاهر معني **قوله** ان شاء الله ذكر يوم الجمعة ليس من حيث انه وقع فيه فعل مذكور وانما ذكره بعض المناظر في جواب اعتبار آخر الحث وتوجيه عبارة الشرح في بعد عن المجرى **قوله** لقد يقصدناه وذلك لان اعتبار الاخراج باقية الضمير قد يعبر بعد الفرائض من الاضرات بالقيمة المذكورة صريحا فيقول الكيشية في محزنة لما يقوى القيد والصريحة للزيادة تصوير الموقف **قوله** في كبره يريد ان الزمان والمكان اعم من ان يكونا حقيقيين او

قوله لكنه ليس بذكر كونه في كيشية في اليوم الجمعة الذي ضربت زيدا فيه لان الان يتكلم في قوله فاعلم في قوله المثال لان المقول انما فعل فيه فعل لم يخرج هذا وقع الشهود على يوم الجمعة لا انه فعل شهد فيه اذ لا بدح ان يعال شهدت في يوم الجمعة لا ان الفعل فيه اذ التعريف بعد اعتبار قيد الكيشية ان الفعل شهد فيه اذ هو مأخوذ من هذه الكيشية في يوم الجمعة في ان حال المذكور اذ كان مأخوذا من هذه الكيشية في يوم الجمعة في ان ذكره يكون من هذه الكيشية في يوم الجمعة في ان هذه المادة على تقدير عام قيد المذكور اذ ان الشرح والحق ان لا بد من قيد المذكور في هذا المعنى التعريف ان المقول فيه ما فعل فيه الكيشية المذكورة في الجمعة يوم طيب وبالقيد الثاني في محزنة يوم **قوله** انما لا يصف ما الموصولة لاصفة طاشكدي فعل كما قوام بقرينة قوله فان **قوله** في كبره يريد ان الزمان والمكان اعم من ان يكونا حقيقيين او

قوله ولا يخفى انه في ان قيد الكيشية على ما هو المتعارف في التوفا لا يخرج المثال المذكور واعتباره متعلق بقوله لا يفرغ من العبارة ولا يفرغ عنه قيد مذكور ايضا على ما لا يخفى فتدبر فيجيب الله **قوله** في قسمي المفعول فيه وما انظر الزمان ونظر المكان وهو الظاهر المتبادر فاضرب

ان لم يكن حله فان قيل فليعمل على المكان المبرم لا شتر كما في الكاشية اجيب بانه لا يلزم عليه لانه يلزم الاحتارة من المستعمل والسؤال عن المعنى لا يخفى **قوله** في قسمي المفعول فيه وما انظر الزمان ونظر المكان وهو الظاهر المتبادر فاضرب **قوله** في قسمي المفعول فيه وما انظر الزمان ونظر المكان وهو الظاهر المتبادر فاضرب

حقيقيين او اعتباريين بناء على تعليق النفي يعني ان المفعول فيه ما نسب اليه الفعل بقوله وكلمة في محمله على الظرفية الحقيقية فيكون المفعول فيه ما يكون ظاهرا حقيقيا وهو الزمان والمكان وهو ظرف مجازي كالمصدر الحيني والشخصي المثال المذكور ليس مفعولا فيه بل هو مفعول به بوساطة حرف الجر فليس كل محرور **قوله** في قسمي المفعول فيه وما انظر الزمان ونظر المكان وهو الظاهر المتبادر فاضرب **قوله** في قسمي المفعول فيه وما انظر الزمان ونظر المكان وهو الظاهر المتبادر فاضرب

في كيشية في الاستعمال لا بالامكان لكن لا ينصب لاما زيد كما عرفت **قوله** فانه ذهب بعض المحققين الى ان ضرب صالح الحرف في قوله دخت متعة فابعد مفعول به هو مفعول عليه اذ لا يذهب اليه بسببه من انه لازم ويدل دخت في الامر وفي هذا الموضع بعد دخت يلزم كونه في الامكنة ايضا بعد كونه دخت في البلد والاية الكريمة في موافقة عليه وثانيها كونه دخت في البلد والاية الكريمة في موافقة عليه وثانيها كونه دخت في البلد والاية الكريمة في موافقة عليه وثانيها كونه دخت في البلد والاية الكريمة في موافقة عليه

ذلك يتجلى عليه ان ذلك كلام فان قوله لا يخفى في الدار مفعول فيه مع انه لا يصح دخت في البلد اذ كان الكلام في البلد وبالحكمة ما ذكره الشرح محل تأمل من وجوه فتدبر **قوله** فان الفعل لا يطلب الى هذا لوجه لزم ان لا يكون المفعول فيه على تقدير استعماله في واللازم وكذا المفعول طاشكدي

يعني في بيته ابله
الملك شاهر والغبه لانه اذا ضربت راسه
الدار في البلد مفعه اللانيه والدار بطو كوك خفت
لايكون ~~في~~ في البلد في البلد في توكلنا خفت
فوقها وبيد ذلك له الوصل هذا الزمان

[illegible]

فوقه وخرابه سائر
الفاخر فيه نظر لانه
يصدق على التاديب
في ذلك التاديب
التاديب انه فخر
الاجل هو الغريب كما في
خبره تاديبا وكونه استق

— 22 —

النفذين المقيدين للحرم اذا ابتغى الغرض به الا ان يقال انه من قبيل والده للحرم
قوله والجوار بمنزلة اه في افادة التعديته وايصال الفعل اليه وان كان له

انما يحصل بالضرب فيكون اثره ٢ ووضا
وعلى كل حال انما يكتب اثره في اللفظ
انما يحصل باللفظ ولفظ اللفظ
فيكون اثره ٢
كفاية الطالب

—

١٠٠
 اذ زمان القرب اه فيه انه اذا كان كذلك لا يحوى العلية بينها الا ان يقال
 انها في الحقيقة بين الاعتبارين والحشيتين كما قيل في قولهم القرب يوجب الساويين
 والعلم صفة يوجب تميزها لا يحل التقيض بناء على ان التميز عبارة عن نفس الازمات
 والنفس في التقديرات وانما نفس العلم لا موجه قدبره لا تغفل عنه الزماتها فاضر
 امير

لیر

والعطف بعد الظاهر في الاول والثاني وعليك في الثالث وقد
فالتقدير مع رأسه والكاظم في رأسه مفعول به ويجوز في الكاظم
النصب على المعية والعطف وكذا التقدير في المثال في مع وأمر

قوله لان بين المفعول اه فانه قبل يجوز ان يكون الفعل
سند الى انظر بعده وهو بين على غلط قوله له لعمد تقطع
بناهم نصياد رفعا على ما تفصيل فلا دلالة في البيت على المع قلنا
نكون بين هنا فاعلام متع رفعا ونصبا خذ عن الظرفية اتم يتلوه بخلاف
الآية فافهم كذا قال المولى من شمس اللباب كواحد

ای جیل الجیمو ته الاوڑے ان بقا ل کول بر ل الجیمو لہ فاہارما ہض بقا اصل الطہ بیتے و پینہ کول
خدا لاوڑے ای جیمو و بجی الجیمو لہ ہوتا ایضا فاہارما

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ

المسح من الوصل من قبله وقص

الكتاب الثاني في بيان

الحيلة التي بين يديها

المكتبة الوطنية
الكلود شامبليون

2. 0 1 7 7

۱

ويعود حذفه ايضا اذا كان مبتدأ في صلة اي نحو قوله تعالى **اهم** مبتدأ و **طالت** صلة كقوله تعالى **وهو الذي في السما والم ونح الارض** العطف عليه جاز حذفه وكذا يجوز حذف الجرح وبشرط ان يتجزأ

فقدور الثايله على القصه بنوم جواز حذف البنية والمجهر
هو زيد يقوم غلام ولا ظر فالحق الذي هو فيه داره
د على الرحمى اى ايتام هو اشده كما سيجى ان اذا كان
ثم اليه اى وهو الذى في السواء له ولا طالت الصلة
بحرف متعقبن يطلبه الصلة ويتعدي به نحو هو له

فاصح بما توهم ولما تعين توهم في التقدير بالياء طلبه فكان طلبه قرينة للمحذوف اي بما توهم به او بشرط ان
يجوز باضافة صفة تامة له تقدير كنه الذي انما ضارب زيد فانه انما مبتدا وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصول
والعائد اليه محذوف وهو ضارب به اعم ان تخصيص المصنوع المحذوف في المفعول قطعاً ومنعه لما عداه خلاف الواقع بل
اللازم عليه ان يقول وحذف العائد المفعول كنه وحذف المبتدا والمجرور قليل كما قال البيضاوي في متن الامتحان حيث قال
كش حذوف مفعول لا قبل مبتداً ومجروراً وصوبه شارح الصواب كوني في زيادة لفظه وكثر حيث قال في الامتحان وقد اصاب بعينه
المص في زيادة الكثرة اذ لو لاها لا وهم لا تخصاص الجواز واعتذر ان سارح العلامة من المص بجل القصر على الاضافة بقوله لا
اذ كان قاعلاً للطلب يخص عدم الجواز بانه المفعول حيث
خصص عدم الجواز بالقاعل ليدخل حكم المبتدا والمجرور
المذكورين في جواز الحذف ولذا قال العاصم ان عذر التقيد
ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر انتهى ويمكن ان يعذر
بان مراد المص بالجواز هو الجواز بلا شرط وهو الجواز المستتب
على كونه فضلة واما كثرة الوقوع وقلته في آخره ولا شك ان
الجواز فيما عداه مشروط بالشرط المذكور وان قلت ان
الجواز في العائد المفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده
اشبه قلت المانع الذي قيده بعدم ليس بما منع الجواز لان
علة الجواز وهي كونه فضلة باقية فيه والمانع الذي يكون عدمه
شرطاً هو مانع الوقوع والوقوع اخضع من الجواز ولا يلزم
ان يكون الاخص شرطاً للامح في خلاف الشروط المذكورة للمبتدا
والجواز لانها شرط للجواز كما اوضح به عبارة العاصم حيث
قال وحذف المفعول اذ كان مبتداً يجوز بشرط ان لا يكون اه حيث
جعل الشرط متعلقاً بالجواز والله اعلم حاسبه عبد الله
افندي

المجوز بها فلا يحذف اه اذ غيره اما قاعل ولا يجوز حذفه واما خبر المبتدا
وكنه الضمير المبتدا اقل قليل فلا يوجد في دليل على حذفه بل يحذف ذلك
حذف المبتدا واما خبره ان قوله حكم خبر المبتدا واما اسم ما يجوزية فلا يحذف
لضعف علمها بشرط ان لا يكون اه اذ لو كان احد عالم يعلم بعد الحذف
انه حذف شيء لانها يصح ان مع العائد فيها ان يكون صلة فلا دليل على
الحذف جواز الحذف اه فهو قوله تعالى ايم الله اي هو الله
في معنى معبود لم يقبل معنى معبود ليسل جميع شتى الاله بالمفعول
اذ يجوز حذف المجرور والمرفوع ايضا كما عرفت لتحقيق الاستثناء
اي استثناء الصورتين المذكورتين فلا حاجة الى تخصيص
المفعول لان المراد والعائد المفعول يجوز حذفه اذا وجدت قرينة
وكذا في صورة اتصاله ذكره استطراداً اذ لا دخل له في السؤال اي
امتناع الحذف في صورة اتصال الضمير بالحرف ايضا للتمية على انتفاء
القرينة لانه قلما يحذف الضمير المنسوب حية اتصاله بالحرف لقلة
وجوده القرينة عليه فامتناع حذفه حال كونه عائد لا اتفاقاً القرينة
فلا اشكال لدخوله في المفعول وهذا اي حذف العائد على الاطلاق
هو المراد من قوله ويجوز حذف العائد المفعول في المجرور ايضا
فان المجرور لا يحذف على الاطلاق وحذفه للاستطالة او تجزئته
يستحق المسئلة اولاً في الصريح من نوم كرون وعادة
كرون والتكليم باي برهاني كرون وقرينة على الشدائد حتى قوى و
مره عليه ما وردت بتبنازي على الصيد ضربته والمعاني في الشدة
متلازمة فلهذا افترسه المحشي لفظاً واحداً بلفظ الآخر بلا تقييد
من الجملة الاولى لا قدر ما يفيد الاخبار المذكورة في معناها وقوعها
صلة اللام لانه لا يستفاد من كم القائل والمفعول معناها فقد
قوله اي اذا اردت اه اشارة الى ان اجرت ارباباً جازماً من تتبع تذكر المسبب
وارادة السبب فائدة الجواز هنا بيان قوة قصد الطالب وارادة للاخبار
والقرينة المانعة ان الاخبار المردودة عليه بصيغة لم يتحقق بعد بل يستحق
على كل الباطل على الاستعانة بوجه الصلة قوله لانه الذي اه علة لقوله ليست بصلة
يعني ان الباطل لا يمكن الظاهرها للاستعانة لانها لو كانت للصلة يلزم ان يكون الذي
مخبراً بها لكن اللازم بل لانه الذي يخبر عنها اه فقوله لانه الذي دليل على مقدمة الراجعة و

وفي القاموس من التامة ترميها بمعنى تدرج انتهى والتدرج
التعود اي القائه في المهالك تحت تعود الجراحة كما هو عادة النفوس
في تعليم النفوس فمفهوم تدرج التعود تعوده في البحث بالقائه
في المهالك العقيقة كما قال فيها تعلمه اه عبد الله افندي
به مراتب في الاحتضار وسرعة في الانتقال ولانه لا بد في
الاخبار بالذي من تذكر كثير من المثل مثلاً لا بد من تذكر الحال
والتميز بالانه يجب ان يكونا تدرجين حتى يعلم انها لا يخبر عنها
وانها لا يخبر عنها وكاف التشبيه لا يقتضي معرفة من يعلم
قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه فيجب تقديره لغرض الابهام
عبد الله افندي

بعد بيان ان لا بد من بيان تعبيره وهو في جازئة
قوله من انما يخبر اي ما يجوز في التقديم و
الان خبره لا يجوز وما يجوز فيه الاخبار
كما اشار اليه فيما سبق عبد الله

وانما قلنا ان لا كلام المصاحف يفهم منه جواز كونها صلة بانه يفهم ما يفهمه بالتدري اي اذا اجرت باللام الذي يعبر عنه بلفظ
الذي فعله بها يكون الخبر عنه الذي يعبر عنه بالذي وبذلك قد قرر المص موضع الخبر عنه في قوله صلة الاخبار عمة اي اعم من ان
قوله ما هو خبر عنه فيه اشارة الى ان المراد بالخبر عنه هو الذات الذي قصد الاخبار عنه حال كونه في الجملة المتأنيمة
غير معلومة في الجملة الاولى التي كان فيها قبل قصد الاخبار وان كان معلوماً بخبره اخرى واحاصل ان في هذا التقدير اشارة الى ان المراد
هو الذات التي تكون خبراً عنه في الجملة الثانية وانما اطلاق الخبر عنه عليه مجاز كما قال به العاصم لانه باعتبار وجوده في الاولى ليس خبراً
عنه فامكن موضع الخبر عنه ثم اشارة الى ان هذا الموضع ليس بموضع الخبر عنه الحقيقي بقوله يعبر عنه في موضع اه
اي صلا الاخبار بالذي يحصل بعده اشياء بتقديره كرو الذي وبوضوح الضمير المراجع الى الذي في موضع اللام
الذي ارباب اخباره وبتأخير
لذلك اللام عن ذلك الضمير وجعلنا
عاصم من الموصول عمة اي بعبارة

فقد اختلف فيما نقلنا من بعض الاخبار عن احد علماء مذهب بل منها
مع لان البديل مبدل كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وبعضهم اجاز
الاخبار عن كل واحد منها بقوله في مرتب برجل زيد فمخبرها الذي مررت
به رجل زيد وعنه المبدل منه الذي مررت به زيد برجل وعنه المبدل
الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له و
يجوز ان تقدر برجل هو موضع المرفوع مقام المجرور اي الذي
استحقه غير ما يعني ان اللام لتقديرية العلة اي مثلاً انما قال
ذلك لانها تكون زائدة كانه قوله تعالى فجارحة من الله لكثرة حكم
الكافة في عدم تغيير المعنى ويجوز ان يقال لانه لا مصدر للكلام
ولا يملك تأخير الجار عنها فقدم عليها وركبها حتى يصير المجرور ككلمة
موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن التصديق وجعل
حذف الالف دليل الترتيب لكونه قابلاً للحذف بخلاف من وكل
الاستفهامتين كانه كانه قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
لئلا يلزم اه لانه يجوز ان لا يدركه من مفعول والتقدير
ثمة النفوس شيان الامر وذلك تقييد واما حذف العائد اللازم
على كونها موصوفة فنسج الابشراط من كون الموصوف بعض
جمل من المجرور ومن لو وقع كاست للتبعية ويكون المرفوع المفعول
بنأويل تضمن ثمة اه ويكون صلة تنقيص وجملة قوله
اي على التوجيهين واما على تقدير كونها موصوفة فموت بقدر كنه متعلق
ربت عند المجرور وعند الرضفة مفعول مجروره مرنا زائدة في المعنى
انما زائدة في الجملة لعل على قاعدة الكوفيين من الالكاه تزار والازد
من عدد اول الهمزة يبرسنام المجد قد علت ذاك العشرة والازد
من عدد كذا في الرضفة والرواية المعنى ان الزبير سنام الجرد قد علمت

اي غير كلمة الذي في خبر الموصوف المراجع الى الذي بالكلمة
رجوع خبر الموصوف الى خبر الموصوف الذي في خبره واما
عن الضمير المتعلق المصاحف المصاحف الذي في خبره واما
الذي واخترت الضمير المتعلق المصاحف المصاحف الذي في خبره واما
استغنى هذا الترتيب عبد الله افندي
اي غير كلمة الذي في خبر الموصوف المراجع الى الذي بالكلمة
رجوع خبر الموصوف الى خبر الموصوف الذي في خبره واما
عن الضمير المتعلق المصاحف المصاحف الذي في خبره واما
الذي واخترت الضمير المتعلق المصاحف المصاحف الذي في خبره واما
استغنى هذا الترتيب عبد الله افندي

قوله اي قول حسن بن ثابت رضي الله عنه في مقام الاخبار
والاستعانة في كونها من امة تخبر الله عن اي قول من في الاخبار
في قوله وكفى بنا فضلاً من غيرنا حيث البتة في الاخبار
مفعول وقوله فضلاً من غيرنا حيث البتة في الاخبار
متعلق بالفضل مقدم في الترتيب لكونه قاعلاً في قوله اي
حيث نبينا محمد من موصوفة وغيرنا قاعلاً في قوله اي
الحب فضيلة عظيمة علامة غيرنا اي امة محمد من الامم
عبد الله افندي

ذلك القبائل المراد بالزبير ابن العوام الصحابي ابن عمه رسول الله
صم وابن ابي صديقه اول من سئل سيفا في سبيل الله في يوم الجمل
يوم الجمل سنة ست وثلاثين في جاذي الاول وسنام الجمل في
السين اعلاه استعير من سنام البعير وعلمت بمعنى عرفت للناظر
حذف المفعول الثاني وذلك مفعوله والعشيرة فاعله واللام
للاستفاد والمراد بالعشيرة العرب والاشرون جمع الاشري افعول
التفصيل من الشرورة كشرح العدد ويقال شرى القرم وبشرون
اذا اكثر وهو معطوف على سنام الجمل اي الاشرون عدد رابعه من
زائدة وعدا تمييز موصوفة برأيه الاشرون كذا في المعنى والاول
ان يكون تمييزا او عددا صفة اسم وضع موضع المصدر بمعنى المفعول
في العالم قليل كما ان يزيد سبعا ما سخر لنا سبعا ما سخر الله
بجده كونهما موصوفة بنحو مرتب باي معجب لك بمنزلة التثنية
لكونه عوضا عنه وان كان مقدرا ان نحو قوله تعالى ما تروا من
الحسن فلا ينبغي اي معناه لانه لا يكون منها شيء لان التقاق
الجملين فيها الشر بشرط ان يكونا فلا يحذف المبتدأ نحو اضر
ايام غلام قائم وانما حذف بهذا الشرط لكونه بالنظر الموصوف كالام
الكر على الولاء معنى فالاعراب اي نكلام العرب نحو اكرم افاضل
اي الذين هم لشدة في موصولة حذف صدر صلتها امر فروع على انما خبر
مبتدأ محذوف اجاز بعضهم انه فيقول اكرم اي افاضل مضمونا بلا
تنوين قياسا على اكرم افاضل ولم يسمع ذلك من العرب وقبل
ان النزاع معنى هذا قول يونس هو يجوز التعليق في غير افعال
القلوب ايضا وعلى تقدير اى فرض لازما لتحقيق الاحتمال
الى المضاف وبعض الصلة المحذوفين يبقى في صورة نحو اكرم افاضل

واعلم ان العمام على الشئ على محله قوله وحدها على الحكم
بالاعراب الاتفاقية واشتات الاعراب الاختلاف لبعض
الموصولات الباقية حيث قال نعم المص بقوله وحدها على حكم
اعراب اللذان وذو الطائفة يعني انهما ليسا بغير
عند المص فقوله وهي موصوفة وحدها نحو اكرم افاضل
الاعراب تحذف بها بين الكلمتين او سائر الموصولات
ثم قال وقد سبغ الشئ ما قصده يعني ما قصد المص يجعل
بيان مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان يجاب عن طرف
الشئ بان وجود الاختلاف بين النخلة في اللذان و
ذو الطائفة مشهور وان لم يندب اليه المص ومع قيام
جواز كون المص غير منك لهذا الخلاف يكون حكمه على وجه
لا يشع الا تكرار كما هو الشئ عليه اول من حكم على وجه
لا يشع الا تكرار كما هو عليه المحسن فلذا اختار الشئ العلامة
عبد الله امدى

خلال
بها

وهو معنى الامر لا يكون
ان فائدة معنى

وفي توسل الشئ بين الجار ومجروره لفظ قوله ليفيد ان استعمال ما اذا صنعت ليس بكلام شائع
مشهور عند اولي محاوراتهم ويحتمل ان يكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ما اذا صنعت
لفظه وانما لان فيما اذا صنعت ظرف مستقر مقدم وقوله وجها مبتدأ موصوف يعني ان في معنى ما اذا صنعت
الاستفهامية الواقعة بعدها لفظ الموصولة ومع فعل مخاطب غير مشتعل في ضمير المفعول الرابع اليه توجيهه في معنى ما اذا
احد ما اي احد الوجهين وتوسل الشئ قوله ان معناه للاشارة الى ان قوله ما الذي خبر لقوله احد ما الذي
لا يرتبط بالمبتدأ لانه المبتدأ بجارة عن الوجه بمعنى التوجيه يقتضي ان يكون نصري لانه لا يقال وجهت زيدا بل يقال وجهت
بان زيدا قائم او فاعله فيقتضي ان يكون نصري لانه لا يقال وجهت زيدا بل يقال وجهت
يقال ان مراده من احد الوجهين ان معنى ما اذا هو ما
الذي وقوله على ان يكون اياه بان طريق التوجيه
الاول بان يقول ان معنى ما اذا معنى ما الذي
بناء على ان يكون ذا اي لفظا واحده بمعنى اه
عبد الله امدى

رفع ما لا يقتضي ان يكون قوله رفع اسما وان يكون فعلا مجزولا حيث
ساعد الخط بكلا الاحتمالين اختار الشئ لا يكون لا حيث
حيث فتره بقوله اي مرفوع واشار العمام في حاشيته
الى الاستفهامية الثانية حيث قال ذلك ان يجعله فعلا مجزولا
انتهى يعني بان يكون رفع فعلا مجزولا لا تاليا فاعله الذي
قته راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبر له ولا يخفى ان ما
اختاره الشئ اولى وان كان كذا محتملا لجعل المصدر بمعنى
المفعول لانه مفرد ومطابق لما هو الاصل في الخبر عبد الله
امدى

والظن اي الرابع من العبارتين هي العبارة الاولى
واما ان موادها هي مواد ما اذا وان لا ينفك احدهما
من الآخر في الدلالة على ان المعنى هو الله امدى
لكن كلمة ذائرة بينهما فالحق الذي هو شئ ليس معنى ما
وحده والا لم يحصل المقابلة بين هذا الوجه وبين الوجه
الاول فلا يحصل الفرق بينهما ولا يخفى ذا وحده لكونها
زائدة على ما يحصل الفرق بينهما ولا يخفى ذا وحده لكونها
الشئ بقوله فالحق ان يكون معنى المص منها واليه اشار
ولما في المص من مجموعها
الافعال التي هي موصولة من البناء فاعل الاسماء
اي الاسماء التي هي موصولة من البناء فاعل الاسماء
وقد اشار الى معنى هذا الالف
بقرينة ان اسم كمال لا يشار الى ان ما عبارة عن اسم
المقام مقام البيت العارضة وانما فسر به المص لكون
ولا وقع الا في حق التوقيف الذي هو لفظ لا لا يكون في جامع
بمعنى الله الا في حق التوقيف الذي هو لفظ لا لا يكون في جامع
دفعه بقوله فاقبل اي اذا اخبر اسما الافعال يكونا بمعنى احد الامر من فقط
فتحتمل في دفع ما قيل ان معنى ان لفظ اف ليس بمعنى الله ولا بمعنى المص بل بمعنى
المضارع لكونه بمعنى التخيير على صيغة التكميل للمضارع واوه بشدة في الواو وفيه وكذا لفظ اوه
ليس بمعنى الله بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه بمعنى التخيير مع انهما من اسما الافعال في تخارج الالف فيقول
فالمادة بمعنى لانهم لزم عدم صدق التوقيف عليها وانما يلزم ذلك المراد بكل واحد من التخيير وتوضيح معناها الاصل الذي هو
المضارع بل المراد بكل واحد منها معنى الماضي فانه المراد بان معنى تخرجت وبا توضح معنى توجعت
عبد الله امدى

ولما كانت القاعدة في الالف اثباتا في نحو بعت واشترت ان يعبر عنها بالمضارع الحالي لوقوعها في وقت التكلم عبرت
 اي عن كل واحد من تعجرت وتنجرت بالمضارع لانه المعنى اه عبد الله الهدي
 ثم انه لما اختلفت افعالهم في هذا الباب في اسماء الافعال بل هي موضوعة لمعنى يشبه معنى الامر او الماضى او هو موصوف
 للفظ الامر او الماضى بان يكونا علما له اذ ان الشئ ان يبين مرادهم وان يبين ما هو الغرض من الالف في قوله تعالى والذي ظلمهم اه
عبد الله الهدي

الى المفعول كانه ففرب الرقاب اشارة الى افعال الاربعة المعنوية
 واللازمة والمستقلة في المعنى الاصل وغير المتعززة وكسرت
 اللكنة للتحسين البناء السكون عطف على فتمت اصله بيته قلبت
 ابي الفتح كرها وانفتح ما قبلها الالف الهاء لان التالفتان
 فجميع مقنونة التأويل كانهما كقوتيات في جميع فواتها الا انه
 حرف الالف منها لكونها غير متمكنة كحذف الف هذا ويأتى في المشي
 ان الام تدخل على بعضها عند بعضهم وهو ابن السكت
 والجوهري وذلك اي التنوين الذي يلحق بعضها لانه غير
 صالح لذلك الفعل لا يكون معروفا ولا مذكورا وهو التنوين دليل
 على ان الام الذي كنهه كان قبل الحذف معروفا في الدلالة على التبيين
 استكت سكونا اي سكونا عن كل كلام فالتنوين لا يرام والتفخيم
 وانه كان طاريا فان جميعها منقولة عن المصادر او عن الظرف فوضعا
 لمعنى الافعال طارئة بخلاف الضارب لمس كانه اظهر لانهم يكون
 بمعنى فرب فيصدق عليه انه لم يمتدح الماضى بخلاف اسفانه لادالة
 عليه دلالة الماضى عليه الابا عتبار فرد من الزمان الماضى الجمع
 تقدير الكائن لكن الكائن ليجب الى الزمن واشهر اوزون كانه
 على حذف المضاف وهو كتمان وزاد في شرح التسهيل جراد
 قال المبردة وفي شرح التسهيل انه جعل من الثلاث والاسرار قار
 مع قار وقار مع عز ثم خففه الراء وحذف الالف فصارت قار
 وعزار وقار اي صوت قار كانه قالت له ربح الصبا وقار لما
 كان الصبا يشي السحاب صارت كانه قالت له قار بالبريد اي
 ان الحكاية لا تغيب في شمس العلوم عزار مبنى على الكسر لقب الصبا
 البادية يخرج الصبي منهم فاذا لم يوجد صبا نال بعد من معونة فقار

في قوله تعالى
 والالف الهاء لان التالفتان

في قوله تعالى

العدل

قار

فقار قار فخر جوا اليه قال النابتة سكتي جيتي مكاظ كليم ما يدعي
 وليد هم باع عار ولهذا في شرح ابيات المفصل فاعلم ان صدر القار
 ومنه يعلم ان صوتهم عرار لا عار عار حتى يلزم تغير الحكاية كسحا
 فانه علم التسبيح بدليل قول الشرح من علقه الفاخر ثم انصف
 الح لانه لا تجذب الى العمل والالف اي قاطنة من قطة اذا قطع
 قال طلعت قراطهم حتى اذا ما قبلت سرانهم كانت قطار انما القار
 ذلك اي مث بهته لفعال الامر عدلا لان مث بهته له في الوزن
 غير كافية في بناءه فضم الالف الى العدل لا دليل على العدل اي في فعال
 الغير الامر ان يكونا مترادفين له من غير ان يكونا مترادفين
 عن الآخر لا دليل لان وجه بناءه وهو تضمنه معنى الفعل تحقيق فلا
 دليل فيه لادلة العدل التحقيق ولا على العدل التقديري وما استدلو
 عليه في غاية الضعف فان خلاصته في ما في الرضى فاعلم ان عبد القاهر
 اسند الفعل المؤنث اليه في قوله الشرح ولان الشرح من اس
 اذا دعت نزل الراجح في الرضى فاصلة ان تلي ضمير المؤنث لكرار الفعل
 ثلاثا في قوله كالف في القبان جهنم تكرار المشي القبان والقياد لا يخفى
 ضعفه لان تانيث الفعل فيه بناء على الكلمة او اللفظة او الدعوة و
 لم يسم فهو انما يدل على تضمنه معناها لان اصله تلك لث بهته
 لفعال الامر وبني الفعال الامر لتضمنه معنى الفعل ومبالغة لا
 عدلا حتى يرد انه لا دليل على ان شئ منها اذ في الكلام في كل
 اسما الافعال مبالغة فاما كانه في الالف مصدر حقيقة او مكاظا تبين
 في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله تياسا ولما الظرف فلا فيه
 الاختصار لغرض التاكيد فان كوا ملك ودونك وعليك زيد فخر
 فقد امكنت اخف لغرض حصول الفراغ بسيرة لتياد الامور الى



الامثال قبله يتبادر عنه زيد وقس على ذلك وانما هو بصفة الخيرية
 مع التعجب لغيرها ما بعده وشتان ما اشد الاقتران
 على ذلك حال من مفهومه وما قيل انه حال من غير من قوله معرب
 مستغن عن التقييد بحرف الفعالي المقيد ففيه ان المتبادر من الضمير
 هو الذات وان تقدم مقيد بصفة ولذلك قالوا في قوله تعالى اولئك
 على هدى او راكم الاشارة للدلالة على الذات الموصوفة بالصفة
 البقية بخلاف الضمير وان لا يكون الكلام على السبب واحد فقيه
 ما ذكر في اختيه من انه لا دليل على العدل ولا يحري فيه ما يحري في غيرهم
 مثله لقول الامري في المنة والمبالغة لعدمها فيه قصد العالة
 اي امالة فحة الصادر الى الكسرة اذ هي امر مستحسن كحصول
 المجانسة اللقطية في الشغل الى من الرأى تمت الحاشية
 المنسوبة له لا لانا عبد الحكيم
 بهر كه خواند دعا طبع دارم
 زانكه من بنده كتابدارم



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisn. I	H. H. H. H.
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	1436

١٠٠٠

١٠٠٠